

١٦٩٢  
١٩٣٣



# كتاب

## توجيه النظر الى اصول الار

تأليف

طاهر بن صالح بن أحمد الجزائري الدمشقي - نزيل مصر جلالا

( وفقه الله سبحانه وتعالى لما يحب ويرضى )

الطبعة الاولى

( على نفقة أحمد ناجي الجمالي ومحمد امين الخاججي وأخيه )

سنة ١٣٢٨ هـ - سنة ١٩١٠ م

« حقوق اعادة طبعه محفوظة للطابع الأول »

( تنبيه ) الداعي الى تأليف هذا الكتاب ما وقع عليه العزم من تحرير الكلام في سيرة النبي  
عليه الصلاة والسلام المتشقة مما اخلصه في كتابه الامام عبد الملك بن هشام ليكون الناظر فيه  
وفيا شاكلا على بصيرة في أمره

( طبع بالمطبعة الجمالية )

( الكاتبة بحارة الروم - بمصر )

« لأصحابها محمد امين الخاججي وشركاه - واحمد عارف »

# بسم الله الرحمن الرحيم



الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى (أما بعد) فهذه فصول جلية المقدار . ينتفع بها المطالع في كتب الحديث وكتب السيروالاخبار . وأكثرها منقول من كتب أصول الفقه وأصول الحديث

## الفصل الأول

( في بيان معنى الحديث )

الحديث أقوال النبي صلى الله عليه وسلم وأفعاله . ويدخل في أفعاله تقريره وهو عدم إنكاره لأمر رآه أو بلغه عن من يكون منقادا للشرع : وأما ما يتعلق به عليه الصلاة والسلام من الأحوال فإن كانت اختيارية فهي داخلة في الأفعال وإن كانت غير اختيارية كالحلية لم تدخل فيه إذ لا يتعلق بها حكم يتعلق بنا : وهذا التعريف هو المشهور عند علماء أصول الفقه وهو الموافق لفهم . وذهب بعض العلماء إلى إدخال كل ما يضاف إلى النبي عليه الصلاة والسلام في الحديث فقال في تعريفه علم الحديث أقوال النبي عليه الصلاة والسلام وأفعاله وأحواله . وهذا التعريف هو المشهور عند علماء الحديث وهو الموافق لفهم فيدخل في ذلك أكثر ما يذكر في كتب السيرة كوقت ميلاده عليه الصلاة والسلام ومكانه ونحو ذلك . وقد رأيت أن أذكر هنا فائدة تنفع المطالع في كثير من المواضع وهي أن مثل هذا يعد من قيل اختلاف العبارات لاختلاف الاعتبارات وهو ليس من قيل الاختلاف في الحقيقة كما يتوهمه الذين لا يعمنون النظر فأنهم كما رأوا اختلافا في العبارة عن شيء ما سواء كان في تعريف أو تقسيم أو غير ذلك حكموا بأن هناك اختلافا في الحقيقة وإن لم تكن تلك العبارات مختلفة في المأل . وقد نشأ عن ذلك أغلاط لا تحصى سرى كثير منها إلى أناس من العلماء الأعلام فذكروا الاختلاف في مواضع ليس فيها اختلاف اعتمادا على من سبقهم إلى نقله ولم يخطر في بالهم أن الذين عولوا عليهم قد نقلوا الخلاف بناء على فهمهم ولم ينتبهوا إلى وهمهم وكثيرا ما اتهموا إلى ذلك بعد حين فنبهوا عليه وذلك عند وقوفهم على العبارات التي بنى الاختلاف عليها الناقل الأول . وقد حل هذا الأمر كثيرا منهم إلى فرط الحذر حين النقل

وقد أشار إلى نحو ما ذكرنا الامام تقي الدين أبو العباس أحمد بن تيمية في رسالته في قواعد التفسير فقال : الخلاف بين السلف في التفسير قليل وغالب ما يصح عنهم من الخلاف يرجع إلى اختلاف تنوع لا اختلاف تضاد وذلك صنفان

أحدهما أن يعبر واحد منهم عن المراد بعبارة غير عبارة صاحبه تدل على معنى في المسمى غير المعنى

الآخر مع اتحاد المسمى كتفسير بعضهم الصراط المستقيم بالقرآن أي اتباعه وتفسير بعضهم له بالاسلام فالقولان منسقان لأن دين الاسلام هو اتباع القرآن لكن كل منهما نبه على وصف غير وصف الآخر كما أن لفظ الصراط المستقيم يشعر بوصف ثالث . وكذلك قول من قال هو السنة والجماعة . وقول من قال هو طريق العبودية . وقول من قال هو طاعة الله ورسوله وأمثلة ذلك . فهؤلاء كلهم أشاروا الى ذات واحدة ولكن وصفها كل منهم بصفة من صفاتها

الثاني أن يذكر كل منهم من الاسم العام بعض أنواعه على سبيل التمثيل وتنبه المستمع على النوع لا على سبيل الحد المطابق للحدود في عمومته وخصوصه . مثاله ما نقل في قوله تعالى ﴿ ثم أورثنا الكتاب الذين اصطفينا ﴾ الآية معلوم أن الظالم لنفسه يتناول المضيق للواجبات والمنتهك للحرمات . والمقتصد يتناول فاعل الواجبات وتارك المحرمات . والسابق يدخل فيه من سبق فتقرب بالحسنات مع الواجبات . فالمقتصدون أصحاب اليقين والسابقون السابقون أولئك المقربون . ثم إن كلا منهما يذكر في هذا نوعاً من أنواع الطاعات كقول القائل السابق الذي يصلي في أول الوقت . والمقتصد الذي يصلي في أثناءه . والظالم لنفسه الذي يؤخر العصر الى الاصفرار . أو يقول السابق المحسن بالصدقة مع الزكاة والمقتصد الذي يؤدي الزكاة المفروضة فقط . والظالم مانع الزكاة - ثم قال - ومن الأقوال المأخوذة عنهم ومجعلها بعض الناس اختلافاً أن يبروا عن المعاني بألفاظ متقاربة كما إذا فسر بعضهم تبسل تجبس وبعضهم يترهن لأن كلا منهما قريب من الآخر اه وقال بعض العلماء في كتاب ألفه في أصول التفسير قديحكي عن التابعين عبارات مختلفة الالفاظ فيظن من لا فهم عنده أن ذلك اختلاف محقق فيحكيه أقوالاً وليس كذلك بل يكون كل واحد منهم ذكر معنى من معاني الآية لكونه أظهر عنده أو أليق بحال السائل وقد يكون بعضهم يخبر عن الشيء بالآله ونظيره والآخر بمرته ومقصوده والكل يؤول الى معنى واحد غالباً اه

ولنرجع الى المقصود فنقول قد عرفت أن الحديث ما أضيف الى النبي عليه الصلاة والسلام فيختص بالمرفوع عند الإطلاق ولا يراد به الموقوف الا بقرينة \* وأما الخبر فانه أعم لأنه يطلق على المرفوع والموقوف فيشمل ما أضيف الى الصحابة والتابعين وعليه يسمى كل حديث خبراً ولا يسمى كل خبر حديثاً . وقد أطلق بعض العلماء الحديث على المرفوع والموقوف فيكون مرادفاً للخبر . وقد خص بعضهم الحديث بما جاء عن النبي عليه الصلاة والسلام والخبر بما جاء عن غيره فيكون مابيناً للخبر \* وأما الأثر فانه مرادف للخبر فيطلق على المرفوع والموقوف . وفقهاء خراسان يسمون الموقوف بالأثر والمرفوع بالخبر \* وأما السنة فتطلق في الأكثر على ما أضيف الى النبي عليه الصلاة والسلام من قول أو فعل أو تقرير فهي مرادفة للحديث عند علماء الأصول وهي أعم منه عند من خص الحديث بما أضيف الى النبي عليه الصلاة والسلام من قول فقط وعلى ذلك يحمل قولهم اختلف في جواز رواية الحديث بالمعنى فينبغي للطالب أن يعرف اختلاف العرف هنا ليأمن الزلل . وما ذكرنا من أن بعض المحدثين قد يطلق الحديث على المرفوع

والموقوف يزول الاشكال الذي يعرض لكثير من الناس عند ما يحكي لهم أن فلانا كان يحفظ سبعمائة ألف حديث صحيح فأمهم مع استبعادهم ذلك يقولون أين تلك الأحاديث ولم لم تصل إليها وهل نقل الحفظ ولو مقدار عشرها وكيف ساع لهم أن يسهلوا أكثر ما ثبت عنه عليه الصلاة والسلام مع أن ما اشتهروا به من فرط العناية بالحديث يقتضي أن لا يتركوا مع الامكان شيئاً منه ولذا ذكر لك شيئاً مما روي في قدر حفظ الحفظ . نقل عن الامام احمد انه قال صح من الحديث سبعمائة ألف وكسر . وهذا الفتي يعني أبا زرعة قد حفظ سبعمائة ألف . قال البيهقي أراد ما صح من الأحاديث وأقوال الصحابة والتابعين . وقال أبو بكر محمد بن عمر الرازي الحافظ كان أبو زرعة يحفظ سبعمائة ألف حديث وكان يحفظ مائة وأربعين ألفاً في التفسير . ونقل عن البخاري أنه قال أحفظ مائة ألف حديث صحيح ومائتي ألف حديث غير صحيح . ونقل عن مسلم أنه قال صنف هذا المسند الصحيح من ثلاثمائة ألف حديث مسموعة . ومما يرفع استغرابك لما نقل عن أبي زرعة من أنه كان يحفظ مائة وأربعين ألف حديث في التفسير ان النعيم في قوله تعالى ﴿ ولتسألن يومئذ عن النعيم ﴾ قد ذكر المفسرون فيه عشرة أقوال كل قول منها يسمى حديثاً في عرف من جعله بالمعنى الاعم وان الماعون في قوله تعالى ﴿ فويل للمصلين الذين هم عن صلاتهم ساهون الذين هم يراؤون ويمنعون الماعون ﴾ قد ذكروا فيه ستة أقوال كل قول منها ما عدا السادس يعد حديثاً كذلك .

قال العلامة أبو الفرج عبد الرحمن بن الخوزي في تفسيره المسمى ب زاد المسير في تفسير سورة التكاثر وله فسران في المراد بالنعيم عشرة أقوال \* أحدها أنه الأمن والصحة رواه ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم وثانيه أنى موقفا عليه وبه قال مجاهد والشعبي \* والثاني أنه الماء البارد رواه أبو هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم \* والثالث أنه خبز البر والماء العذب قاله أبو أمامة \* والرابع أنه ملاذ الماء كالمشروب قاله جابر بن عبد الله \* والخامس أنه صحة الأبدان والأسماع والأبصار قاله ابن عباس وقال قتادة هو العافية \* والسادس أنه الغداء والعشاء قاله الحسين \* والسابع الصحة والفراغ قاله عكرمة والثامن كل شيء من لذة الدنيا قاله مجاهد \* والتاسع أنه إنعام الله على الخلق بأرسال محمد صلى الله عليه وسلم قاله القرظي \* والعاشر أنه صنوف النعم قاله مقاتل \* والصحيح أنه عام في كل نعيم وعام في جميع الخلق فالكافر يسأل توبيخاً إذ لم يشكر النعم ولم يوحده . والمؤمن يسأل عن شكر النعم وقال في تفسير سورة الدين . وفي الماعون ستة أقوال \* أحدها أنه الأبرة والماء والنار والنفاس وما يكون في البيت من هذا النحو رواه أبو هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم وإلى نحو هذا ذهب ابن مسعود وابن عباس في رواية . وروى عنه أبو صالح أنه قال الماعون المعروف كله حتى ذكر القدر والقصعة والنفاس وقال عكرمة ليس الويل لمن منع هذا وإنما الويل لمن جمع من فرائضه في صلاته وسها عنها ومنع هذا . قال الزجاج والماعون في الجاهلية كل ما كان فيه منفعة كالنفاس والقدر والدلو والقداحة ونحو ذلك وفي الاسلام أيضاً



والثاني أنه الزكاة قاله علي وابن عمر والحسن وعكرمة وقتادة \* والثالث أنه الطاعة قاله ابن عباس في رواية والزابع المال قاله سعيد بن المسيب والزهري والخامس المعروف قاله محمد بن كعب والسادس الماء ذكره القراء عن بعض العرب اهـ

هذا وقد أعترض بعض الناس على المؤلفين الذين ينقلون في المسألة جميع الأقوال التي وقفوا عليها كما فعله بعض علماء التفسير وعلماء الأصول ومن نحأحوهم وذلك لجهلهم باختلاف أغراض المصنفين ومقاصدهم ولتوهمهم أن طريق التأليف يجب أن لا يخالف ما تخيلوه في أذهانهم : وقد اخبرنا أن نحتم هذا الفصل بالجواب عن اعتراضهم فنقول إن تلك الأقوال إن كانت مختلفة في المآل عرف الناظر الخلاف في المسألة وفي معرفة الخلاف فائدة لا تنكر وكثيرا ما يستتبع من أمعن النظر فيها قولاً آخر يوافق كل واحد من الأقوال المذكورة من بعض الوجوه . وكثيراً ما يكون أقوى من كل واحد منها وأقوم : وقد وقع ذلك في مسائل لا تحصى في علوم شتى وإن كانت تلك الأقوال غير مختلفة في المآل كان من توارد العبارات المختلفة على الشيء الواحد وفي ذلك من رسوخ المسألة في النفس ووضوح أمرها مالا يكون في العبارة الواحدة على أن بعض العبارات ربما كان فيها شيء من الابهام أو الإيهام فيزول ذلك بغيرها وقد يكون بعضها أقرب إلى فهم بعض الناظرين فكثيراً ما تعرض عبارتان متحدثتا المعنى لأنين تكون أحدهما أقرب إلى فهم أحدهما والآخرى أقرب إلى فهم الآخر : وهذا مشاهد بالعيان لا يحتاج إلى برهان ومن ثم ترى بعض المؤلفين قد يأتون بعبارة ثم إذا بدا لهم أن بعض المطالعين ربما لم يفهمها أتوا بعبارة أخرى وأشاروا إلى ذلك .

وإذا عرفت هذا تبين لك أن مثل هؤلاء المعترضين مثل غرّ جال في الأسواق فصار كلما رأى شيئاً لم يشعر بفائدته أو لم تدع حاجته إليه عد وجوده عبثاً وسفه رأي عماله والراغبين فيه وكان الأجدر به أن يقبل على ما يعنيه ويعرض عما لا يعنيه وكان كثيراً منهم يظن أن الاعتراض على أي وجه كان يدل على العلم والنباهة مع أنه كثيراً ما يدل على الجهل والبلاهة . ولا يريد بما ذكرنا سد باب الاعتراض على المؤلفين والمؤلفات بل صد الذين يتعرضون لذلك يبدئ الرأي لا غير والا فلا اعتراض إذا كان معقولاً لا ينكر بل قد يحمد عليه صاحبه ويشكر

## ❦ الفصل الثاني ❦

( في سبب جمع الحديث في الصحف وما يناسب ذلك )

كانت الصحابة رضي الله عنهم لا يكتبون عن النبي صلى الله عليه وسلم غير القرآن : أخرج مسلم في صحيحه عن أبي سعيد الخدري أنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تكتبوا عني ومن كتب عني غير القرآن فليحجه ويحذوا عني فلا حرج ومن كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار : قال كثير من العلماء نهامهم عن كتابة الحديث خشية اختلاطه بالقرآن وهذا لا ينافي بجواز كتابته إذا أمن اللبس .

وبذلك يحصل الجمع بين هذا وبين قوله عليه الصلاة والسلام في مرضه الذي توفي فيه أتوني بكتاب كتب لكم كتابا لاتضلوا بعده : وقوله أكتبوا لأبي شاة وغير ذلك مما هو معروف عند أهل الحديث .  
ولما توفي النبي عليه الصلاة والسلام بادر الصحابة الى جمع ما كتب في عهده في موضع واحد وسوا ذلك المصحف واقتصروا على ذلك ولم يتجاوزوه الى كتابة الحديث وجمعه في موضع واخذوا بالقرآن لكن صرفوا همهم الى نشره بطريق الرواية إما بنفس اللفاظ التي سمعوها منه عليه الصلاة والسلام إن بقيت في أذهانهم أو بما يؤدي معناها ان غابت عنهم فان المقصود بالحديث هو المعنى ولا يتعلق في الغالب حكم بالمعنى بخلاف القرآن فان لا لفظه مدخلا في الإعجاز فلا يجوز إبدال لفظ منه بلفظ آخر ولو كان مرادفا له خشية النسيان مع طول الزمان فوجب أن يقيّد بالكتابة ولا يكتفى فيه بالحفظ : قال الأمام الخطابي في كتابه في إعجاز القرآن : انما يقوم الكلام بهذه الاشياء الثلاثة لفظ حاصل ومعنى قائم به ورباط لهما ناظم : واذا تأملت القرآن وجدت هذه الأمور منه في غاية الشرف والفضيلة حتى لا ترى شيئا من الالفاظ أفصح ولا أجزل ولا أعذب من ألفاظه - ولا ترى نظما احسن تأليفا وأشد تلاؤما وتشاكلا من نظمه : وأما معانيه فكل ذي لب يشهد لها بالتقدم في أبوابه والترقي الى أعلى درجاته . وقد توجد هذه الفضائل الثلاث على التفرق في أنواع الكلام - فأما أن توجد مجموعة في نوع واحد منه فلم توجد الا في كلام العليم القدير . فخرج من هذا أن القرآن انما صار معجزا لأنه جاء أفصح الالفاظ في أحسن نظم في التأليف مضمنا أضح المعاني من توحيد الله تعالى وتزويده في ذاته وصفاته ودعاء الى طاعته وبيان لطريق عبادته ومن تحليل وتحريم وحظر وإباحة فمن وعظ وقويم وأمر بمعروف ونهي عن منكر وإرشاد الى محاسن الأخلاق وزجر عن مساوئها - واضعا كل شيء منها في محله لا يرى شيء أولى منه : ولا يتوهم في صورة العقل أمر أليق به منه مودعا أخبار القرون الماضية وما نزل من مثلات الله بمن مضى وعانده منهم : منبثا عن الكوأن المستقبلية في الأعصار الآتية من الزمان : جامعا بين الحججة والمحتج له والدليل والمدلول عليه ليكون ذلك آكد للزوم مادعا اليه وأنما عن وجوب ما أمر به ونهى عنه . ومعلوم ان الاتيان بمثل هذه الأمور والجمع بين اشتائها حتى تنظم وتنسق أمر تعجز عنه قوى البشر ولا تبلغه قدرتهم : فاقطع الخلق دونه وعجزوا عن معارضته بمثله أو مناقضته في شكله اه .

وقال إمام المتكلمين على طريقة السلف تقي الدين احمد بن تيمية في الرسالة الملقبة بالتسعينية وهي رسالة تبلغ مجلدا كبيرا ألفها في الرد على المتكلمين على طريقة الخلف في مسألة الكلام في الوجه الثالث والستين ويجب ان يعلم أصلا ان عظيمان أحدهما أن القرآن له بهذا اللفظ والنظم العربي اختصاص لا يمكن أن يماثله في ذلك شيء أصلا أعني خاصة في اللفظ وخاصة فيما دل عليه من المعنى ولهذا لو فسر القرآن أو ترجمه بالتفسير والترجمة قد يأتي بأصل المعنى أو بما يقرب منه . وأما الاتيان بلفظ يبين المعنى كيان لفظ القرآن فهذا غير ممكن أصلا . ولهذا كان أئمة الدين على أنه لا يجوز أن يقرأ بغير العربية لامع القدرة

عليها ولا مع العجز عنها لان ذلك يخرج عن أن يكون هو القرآن المنزل ولكن يجوز ترجمته كما يجوز تفسيره وإن لم يحز قراءته بألفاظ التفسير وهي إليه أقرب من ألفاظ الترجمة بألفاظ أخرى . الاصل الثاني أنه اذا ترجم أو قرئ بالترجمة فله معنى يختص به لا يماثله فيه كلام أصلا ومعناه أشد مباينة لسائر معاني الكلام من مباينة لفظه ونظمه لسائر اللفظ والنظم . والاعجاز في معناه أعظم بكثير كثير من الاعجاز في لفظه وقوله تعالى ﴿ قل لن اجتماعت الانس والجن على أن يأتوا بمثل هذا القرآن لا يأتون بمثله ولو كان بعضهم لبعض ظهيرا ﴾ يتناول ذلك كله

هذا ولم يزل أمر الحديث في عصر الصحابة وأول عصر التابعين على ما ذكرنا : ولما أفضت الخلافة الى من قام بحققها عمر بن عبد العزيز أمر بكتابة الحديث . وكانت مبايعته بالخلافة في صفر سنة تسع وتسعين ووفاته خمس بقين من رجب سنة احدى ومائة وعاش أربعين سنة واشهرها وكان موته بالسلم فان بني أمية ظهر لهم أنه ان امتدت أيامه أخرج الامر من ايديهم ولم يعهد به الا لمن يصلح له فعاجلوه

قال البخاري في صحيحه في كتاب العلم وكتب عمر بن عبد العزيز الى أبي بكر بن حزم انظر ما كان من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم فاكتبه فاني خفت دروس العلم وذهاب العلماء وابو بكر هذا كان نائب عمر بن عبد العزيز في الامرة والقضاء على المدينة روى عن السائب بن يزيد وعباد بن تميم وعمرو بن سالم الزرقني وروى عن خالته عمرة وعن خالدة ابنة أنس ولها صحبة . قال مالك لم يكن أحد بالمدينة عنده من علم القضاء ما كان عند أبي بكر بن حزم . وكتب اليه عمر بن عبد العزيز أن يكتب له من العلم ما عند عمرة والقاسم فكتبه له . وأخذ عنه معمر والاوزاعي والليث ومالك وابن أبي ذئب وابن اسحق وغيرهم وكانت وفاته فيما قاله الواقدي وابن سعد وجماعة سنة عشرين ومائة : وأول من دون الحديث بأمر عمر بن عبد العزيز محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب الزهري المدني أحد الأئمة الاعلام وعالم أهل الحجاز والشام أخذ عن ابن عمر وسهل بن سعد وأنس بن مالك ومحمود بن الربيع وسعيد بن المسيب وأبي أمامة ابن سهل وطبقهم من صغار الصحابة وكبار التابعين وأخذ عنه معمر والاوزاعي والليث ومالك وابن أبي ذئب وغيرهم . ولد سنة خمسين وتوفي سنة اربع وعشرين ومائة . قال عبد الرزاق سمعت معمر يقول كنا نرى أنافدا أكثرنا عن الزهري حتى قتل الوليد بن يزيد فاذا الدفائر قد حملت على الدواب من خزائنه يقول من علم الزهري ثم شاع التدوين في الطبقة التي تلى طبقة الزهري ولوقوع ذلك في كثير من البلاد وشيوعه بين الناس اعتبروه الاول فقالوا كانت الأحاديث في عصر الصحابة وكبار التابعين غير مدونة فلما انتشرت العلماء في الامصار وشاع الابتداع دونت ممزوجة بأقوال الصحابة وفتاوي التابعين .

وأول من جمع ذلك ابن جريج بمكة ، وابن اسحق أو مالك بالمدينة : والربيع بن صبيح أو سعيد بن أبي عروبة أو حماد بن سلمة بالبصرة : وسفيان الثوري بالكوفة . والاوزاعي بالشام : وهشيم بواسط ومعمر باليمن : وجريز بن عبد الحميد بالري : وابن المبارك بخراسان — وكان هؤلاء في عصر واحد — ولا

ندري ايهم سبق قال الحافظ بن حجر ان ما ذكر انما هو بالنسبة الى الجمع في الأبواب — وأما جمع حديث الى مثله في باب واحد فقد سبق اليه الشعبي فانه روي عنه أنه قال هذا باب من الطلاق جسيم وساق فيه أحاديث : اهـ

وتالا المذكورين كثير من أهل عصرهم الى أن رأى بعض الأئمة أفراد أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم خاصة وذلك على رأس المائتين فصنف عبيد الله بن موسى العيني الكوفي مسندا . وصنف مسند البصري مسندا وصنف اسد بن موسى مسندا : وصنف نعيم بن حماد الخزازي مسندا ثم ائقني الحفاظ آثارهم فصنف الإمام احمد مسندا وكذلك اسحاق بن راهويه وعثمان بن أبي شيبة وغيرهم ولم يزل التأليف في الحديث متابعا الى أن ظهر الامام البخاري وبرع في علم الحديث وصار له فيه منزلة التي ليس فوقها منزلة فأراد ان يجرد الصحيح ويجعله في كتاب على حدة ليخلص طالب الحديث من عناء البحث والسؤال فألف كتابه المشهور وأورد فيه مائتين له صحته . وكانت الكتب قبله ممزوجة فيها الصحيح وغيره بحيث لا يتبين للناظر فيها درجة الحديث من الصحة الا بعد البحث عن أحوال روايته وغير ذلك مما هو معروف عند أهل الحديث فان لم يكن له وقوف على ذلك اضطر الى ان يبال أئمة الحديث عنه فان لم يتيسر له ذلك بقي ذلك الحديث مجهول الحال عنده : واقف أثر الامام البخاري في ذلك الامام مسلم ابن الحجاج . وكان من الآخذين عنه والمستفيدين منه فألف كتابه المشهور : ولقب هذان الكتابان بالصحيحين فعظم انتفاع الناس بهما ورجعوا عند الاضطراب اليهما وألفت بعدهما كتب لا تحصى فمن أراد البحث عنها فليرجع الى مظان ذكرها

هذا وقد توهم أناس مما ذكر آنفا انه لم يقيد في عصر الصحابة وأوائل عصر التابعين بالكتابة شيء غير الكتاب العزيز وليس الامر كذلك فقد ذكر بعض الحفاظ ان زيدا بن ثابت ألفت كتابا في علم الفرائض وذكر البخاري في صحيحه ان عبد الله بن عمرو كان يكتب الحديث فانه روي عن أبي هريرة انه قال ما من أحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أكثر حديثا عنه مني الا ما كان من عبد الله بن عمرو فانه كان يكتب . ولا أكتب وذكر مسلم في صحيحه كتابا ألف في عهد ابن عباس في قضاء علي قتال حدثنا داود ابن عمرو الضبي حدثنا نافع بن عمر عن ابن أبي مليكة قال كتبت الى ابن عباس أسأله أن يكتب لي كتابا ويخبرني عني ، فقال ولدنا صح ، أنا اختار له الامور اختارها . وأخفى عنه قال فدعا بقضاء علي فجعل يكتب منه أشياء . ويبر به الشيء فيقول والله ما قضى بهذا علي الا أن يكون ضل .

وحدثنا عمرو الناقد حدثنا سفيان بن عيينة عن هشام بن حجر عن طاوس قال أتى ابن عباس بكتاب فيه قضاء علي فجاهه الا قدر وأشار سفيان بن عيينة بذراعه

حدثنا حسن بن علي الحلواني حدثنا يحيى بن آدم حدثنا ابن ادريس عن الاعمش عن أبي اسحق قال لما أحدثوا تلك الاشياء بعد علي عليه السلام قال رجل من أصحاب علي : قاتلهم الله ، أي علم أفسدوا

وحدثنا علي بن خنيسم أخبرنا أبو بكر يعني ابن عياش قال سمعت المغيرة يقول لم يكن يصدق علي عليه السلام في الحديث عنه إلا من أصحاب عبد الله بن مسعود اهـ قوله ويخفي عني وأخفي عنه هما بالحاء المعجمة وقد ظن بعضهم انهما بالحاء من الاحفاء بمعنى الاحلاح أو الاستقصاء وجعل عن بمعنى علي ولا يخفى ما في ذلك من التعسف ، يريد انه يكتم عنه أشياء مما يخشى اذا ظهرت ان يحصل منها قيل وقال من التواصب والخواارج وناهيك بشوكهما في ذلك العصر وبفطر ميلهم للمشاقة الامام المرتضى فاختار عدم كتابة ذلك دفعا للمحذور مع ان هذا النوع ربما كان مما لا يلزم السائل معرفته وان كان مما يضطر اليه فانه يمكنه ان يحصل عليه بطريق المشافهة . وأراد بقوله والله ما قضى علي بهذا الا ان يكون ضل انه لم يقض به لانه لم يضل . والظاهر ان الكتاب الذي محاه الا قدر ذراع منه كان على هيئة درج مستطيل

وابن أبي مليكة المذكور هو عبد الله بن عبيد الله بن أبي مليكة القرشي التيمي المكي قاضي مكة في زمن ابن الزبير ، وكان اماما نقيها قصيحا مفوها — اتفقوا على توثيقه روى عنه ابن جريج ونافع بن عمر الجمحي واليث بن سعد وغيرهم ، روى عنه أيوب قال يعني ابن الزبير على قضاء الطائف فكنت أسأل ابن عباس وكانت وفاته سنة سبع عشرة ومائة ووفاته ابن عباس سنة ثمان وستين

والمغيرة المذكور هو الفقيه الحافظ أبو هشام بن مقسم الضبي الكوفي ولد أعمى وكان عجيبا في الذكاء قال الذهبي في طبقات الحفاظ ضعف أحمد روايته عن ابراهيم فقط وكان عثمانيا ويحمل على بعض الحمل وقال في الميزان إمام ثقة لكن ابن أحمد بن حنبل روايته عن ابراهيم النخعي فقط مع انها في الصحيحين وزوى عن أبي وائل والشعبي ومجاهد

وقال محمد بن اسحق النديم في كتاب الفهرست في أثناء وصف خزانة للكتب آهاني مدينة الحديثة لم ير لأحد مثيلا كثرة : ورأيت فيها مخطوطات الامامين الحسن والحسين ورأيت عنده أمانات وعهودا بخط أمير المؤمنين علي عليه السلام وبخط غيره من كتاب النبي صلى الله عليه وسلم ومن خطوط العلماء في النجوى واللغة مثل أبي عمرو بن العلاء وأبي عمرو الشيباني والاصمعي وابن الاعرابي وسيبويه والفراء والكسائي ، ومن خطوط أصحاب الحديث مثل سفيان بن عينة وسفيان الثوري والاوزاعي وغيرهم ورأيت مما يدل على ان النجوى عن أبي الاسود ما هذه حكايته وهي أربعة أوراق أحسبها من ورق الصين ، هذه فيها كلام في الفاعل والمفعول من أبي الاسود رحمة الله عليه بخط يحيى بن يعمر ، وتحت هذا الخط بخط عتيق هذا بخط علان النحوي وتحت هذا خط النضر بن شميل اهـ

(تنبيه) قد تقابنا آنفا ما ذكره العلماء الاعلام في طريق الجمع بين الحديث الذي ورد في منع كتابة ما سوى القرآن والآحاديث التي وردت في إجازة ذلك . وقد سلك ابن قتيبة فيه طريقا آخر فقال في تأويل مختلف الحديث وهو كتاب الله في الرد على المتكلمين الذين أولعوا بثلث أهبل الحديث ورمهم بحمل



الكذب ورواية أميافض من وقع الاختلاف وكثرت أسجل وتخطت العدم وبعادى المسجون والكفر بعضهم بعضاً . وعلق كى فريق منهم مذهبه بنس من الحديث : فقلوا أحاديث متناقضة : قالوا زويم من همام عن زيد بن أسلم عن حماد بن يسار عن أبي سعيد الخدري قال : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - لا تكتبوا عني شيئاً سوى القرآن فمن كتب عني شيئاً فليحجه . ثم روى عن ابن جريح عن عطاء عن عبد الله بن عمرو قال قلت يا رسول الله أريد العلم قال نعم : قبل وما تفيد قال كتبت . وروى عن حماد بن سلمة عن محمد بن إسحق عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن حماد قال : قلت يا رسول الله أكتب كل ما أسمع منك قال نعم قلت في الرضا والغضب قال نعم فإني لا أقول في ذلك كله إلا الحق . قالوا وهذا متناقض واختلاف

قال أبو محمد ونحن نقول أن في هذا معنيين (أحدهما) أن يكون من منسوخ السنة بالسنة كأنه نهي في أول الأمر أن يكتب قوله ثم رأى بعد ما علم أن السنن تكثر وتقوت الحفظ أن تكتب وتفيد . والمعنى الآخر أن يكون خص بهذا عبد الله بن عمرو لأنه كان قارئاً للكتب المتقدمة ويكتب بالسريانية والعربية وكان غيره من الصحابة أميين لا يكتب منهم إلا الواحد والاثنا وإذا كتب لم يتقن ولم يصب السجى فلما خشي عليهم الفلظ فيما يكتبون نهاهم : وما آمن على عبد الله بن عمرو ذلك أذن له : قال أبو محمد حدثنا إسحاق بن زاهويه قال حدثنا وهب بن جرير عن أبيه عن يونس بن عيسى عن الحسن بن عمرو بن تغلب عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : من أشرط الساعة أن يفيض المال ويظهر القلم ويفشو التجار قال عمرو إن كنا لننفس في الحوائز العظيم الكتاب ويبيع الرجل البيع فيقول حتى استأمر تاجر بني فلان انتهى كلامه ومثله يعلم في مثل هذا المقام مقامه

### ﴿ الفصل الثالث ﴾

( في ثبت السلف في أمر الحديث خشية أن يدخل فيه ما ليس منه )

قد كان لأصحابه رضي الله عنهم عناية شديدة في معرفة الحديث وفي نقله لمن لم يبلغه فقد ذكر البخاري في صحيحه في كتاب العلم أن جابر بن عبد الله رحل مسيرة شهر إلى عبد الله بن أنس في حديث واحد وروى عن عمر بن الخطاب أنه قال كنت وجاراً لي من الأنصار في بني أمية بن زيد وهي من عوالي المدينة وكنا نتأوب الزول على رسول الله صلى الله عليه وسلم ينزل يوماً وأنزل يوماً فإذا نزلت حننه بخير ذلك اليوم من الوحي وغيره ، وإذا نزل فعل مثل ذلك ، ولشدة عنايتهم به أقبلوا من الرواية وانكروا على من أكثر منها إذا أكتار مظنة للخطأ ، والخطأ في الحديث عظيم الخطر . روى البخاري عن عبد

الله بن الزبير أنه قال قلت للزبيراني لا أسمك تحدث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم كما يحدث فلان وفلان فقال أما أني لم أفارقه ولكن سمعته يقول : من كذب علي فليتبوأ مقعده من النار ، وروي عن أنس أنه قال انه لمعني أن أحدثكم حديثا كثيرا ان النبي صلى الله عليه وسلم قال : من تصد علي كذبا فليتبوأ مقعده من النار

وروي عن أبي هريرة أنه قال ان الناس يقولون اكثر أبو هريرة ولولا آيتان في كتاب الله ما حدثت حديثا ثم يتلو ( ان الذين يكتمون ما أنزلنا من البينات والهدى ) الى قوله الرحيم ، ان اخواننا من المهاجرين كان يشغلهم الصفق في الاسواق ، وان اخواننا من الأنصار كان يشغلهم العمل في أموالهم ، وان أبو هريرة كان يلزم رسول الله صلى الله عليه وسلم يشيع بطنه ويحضر ما لا يحضرون ويحفظ ما لا يحفظون اه وانما اشتد انكارهم على أبي هريرة لأنه صحب النبي صلى الله عليه وسلم نحو من ثلاث سنين ( فإنه أسلم عام خير ) وأتى من الرواية عنه ما لم يأت بمثله من صحبه من السابقين الاولين : ذكر بقي بن مخلد أنه روى خمسة آلاف حديث وثلاثمائة وأربعة وسبعين حديثا وله في البخاري أربعمائة وستة وأربعون حديثا وعمر بعده عليه السلام نحو من خمسين سنة وكانت وفاته سنة تسع وخمسين .

قال ابن قتيبة في جوابه عن طعن النظام في أبي هريرة بانكار بعض الصحابة عليه : كان عمر شديد الانكار على من اكثر الرواية أو أتى بخبر في الحكم لاشاهد له عليه ، وكان يأمرهم بأن يقلوا الرواية يريد بذلك أن لا يتسع الناس فيها فدخلها الشوب ويقع التدليس والكذب من المنافق والفاجر والأعرابي . وكان كثير من جلة الصحابة وأهل الحاضرة برسول الله صلى الله عليه وسلم كأبي بكر والزبير وأبي عبيدة والعباس بن عبد المطلب يقولون الرواية عنه ، بل كان بعضهم لا يكاد يروي شيئا كعبيد بن زيد بن عمرو بن نفيل وهو أحد العشرة المشهود لهم بالجنة . وقال علي كنت اذا سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم حديثا فنعني الله بما شاء منه . واذا حدثني عنه محدث استخلفته فان حلف لي صدقه وان أبو بكر حدثني وصدق أبو بكر وذكر الحديث — اما ترى تشديد القوم في الحديث وتوقي من أسمك كراهية التحريف أو الزيادة في الرواية أو النقصان لأنهم سمعوه عليه السلام يقول من كذب علي فليتبوأ مقعده من النار وهكذا روي عن الزبير أنه رواه وقال أراهم يزيدون فيه متعمدا والله ما سمعته قال متعمدا : وروي مطرف بن عبد الله أن عمران بن حصين قال والله ان كنت لأرى أني لو شئت لحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم يومين متابعين ولكن يطأني عن ذلك أن رجلا من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم سمعوا كما سمعت وشهدوا كما شهدت ويحدثون أحاديث ما هي كما يقولون وأخاف أن يشبه لي كما شبه لهم — فأعلمك أنهم كانوا يغفلون لا أنهم كانوا يتعمدون ، فلما أخبرهم أبو هريرة بأنه كان ألزمهم لرسول الله صلى الله عليه وسلم لخدمته وشيع بطنه وكان فقيرا معدما وأنه لم يكن لينشغله عنه غرس الودي ولا الصفق بالاسواق يعرض بأنهم كانوا ينصرفون في التجارات ويلزمون الضياع في أكثر الاوقات وهو ملازم له لا يفارقه فعرف ما لم يعرفوا

وحدثنا محمد بن الحسن بن علي بن فضال عن رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا وأنا سمعته من  
 ثقة عاقل حكيم . وكذا كنت ممن ابن عباس رضي الله عنهما من الصحابة . وليس في هذا كذب ل محمد الله ولا  
 شقاق . ان لم يحضره السامع جناح ان شاء الله اهـ  
 وقد اخذوا الذين في طبقات الخلفاء في ترجمة أبي بكر الصديق كان أول من احتاط في قبول الأخبار  
 فروى ابن شهاب عن قيس بن أبي مريم أن الجدة جاءت إلى أبي بكر التمس أن يورث فقال ما أجده في كتاب الله شيئا  
 وما علمت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكر لك شيئا ثم سألت الناس فقام المغيرة فقال كان رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم يعلم السدس فقال له حل ممك أحد فشهد محمد بن مسلمة بذلك فأخذها أبو بكر رضي الله عنه  
 ومن مراسيل ابن أبي مليكة أن الصديق جمع الناس بعد وفاة نبيه فقال انكم تحدثون عن رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم أحديث تختلفون فيها والناس بعدكم أشد اختلافا فلا تحدثوا عن رسول الله شيئا . فمن  
 سألهم فقولوا بدينكم كتاب الله فاستحلوا حلاله وحرموأحرامه . فهذا المرسل يدرك على أن مراد  
 الصديق الثبت في الأخبار والتحري لاسد باب الرواية . ألا تراه لما نزل به أمر الجدة ولم يحده في الكتاب  
 كيف سأل عنه في السنن فلما أخبره الثقة لم يكتف حتى استظهر بثقة آخر ولم يقبل حينئذ كتاب الله  
 كما قوله الخوارزمي . ثم قال فحق على المحدث أن يتورع فيما يؤديه وأن يسأل أهل المعرفة والورع ليعينوه  
 على ايضاح مروياته . ولا سبيل أن يصير العارف الذي يزكي قللة الأخبار ويخرجهم جيذا إلا بآداب  
 الطلب والفحص عن هذا الشأن وكثرة المذاكرة والنهر والتيقظ والفهم مع التقوى والدين المتين والانصاف  
 والتردد إلى العلماء والتحري والاتقان والا تقبل

فدع عنك الكتابة لست منها \* ولو سودت وجهك بالمداد

قال الله عز وجل ( فاسألوا أهل الذكر ان كنتم لاتعلمون ) . فإن آتيت يا هذا من نفسك فهما  
 وصدقوا ديننا وورعوا والا فلا تمن . وإن غلب عليك الهوى والعصية لرأي أو لمذهب فبالله لا تتبع  
 وقال في ترجمة أمير المؤمنين عمر بن الخطاب : وهو الذي سن الله للمؤمنين الثبت في العقل وربما كان  
 يتوقف في خبر الواحد اذا ارتاب : روى الجريري عن أبي نضرة عن أبي سعيد أن أبا موسى سلم على عمر من  
 وراء الباب ثلاث مرات فلم يؤذن له فرجع ، فارسل عمر في أثره فقال لم رجعت قال سمعت رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم يقول : اذا سلم احدكم ثلاثا فلم يجب فليرجع قال لتأني على ذلك بينة أو لأقبل بك فجاءنا  
 أبو موسى منتقما لونه ونحن جلوس فقلنا ما شأنك فأخبرنا وقال فهل سمع أحد منكم فقلنا نعم كنا سمعنا  
 فأرسلوا معه رجلا منهم حتى أتى عمر فأخبره ، أحب عمر أن يتأكد عنده خبر أبي موسى بقول صاحب  
 آخر في هذا دليل على أن الخبر اذا رواه ثقتان كان أقوى وأرجح مما أنفرد به واحد ، وفي ذلك حث على  
 تكثير طرق الحديث لكي يرتقي عن درجة الضن إلى درجة العلم اذ الواحد يجوز عليه النسيان والوهم  
 ولا يكاد يجوز ذلك على ثقتين لم يخالفهما أحد ، وقد كان عمر من وجهه من أن يخطئ الصاحب في حديث

رسول الله يأمرهم أن يتلوا الرواية عن نبيهم ولئلا يتشاغل الناس بالأحاديث عن حفظ القرآن : وقد روى شعبة وغيره عن بيان عن الشعبي عن قرظة بن كعب قال لما سیرنا عمر إلى العراق مشى معنا وقال أندرون لم شيعتكم قالوا نعم تكرمه لنا قال ومع ذلك فانكم تأتون أهل قرية لهم ذوي بالقرآن كدوي النحل فلا تصدوهم بالأحاديث فتشغلوهم ، جردوا القرآن وأقلوا الرواية عن رسول الله وأنا شريككم فلما قدم قرظة قالوا حدثنا قال ههنا عمر : وروى الدراوردي عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة وقلت له أكنت تحدث في زمان عمر هكذا قال لو كنت أحدث في زمان عمر مثل ما أحدثكم لضربي بمخفقتي

وقال في ترجمة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب : روى معروف بن خربوذ عن أبي الطفيل عن علي قال حدثوا الناس بما يعرفون ودعوا ما ينكرون أتحبون أن يكذب الله ورسوله فقد زجر الإمام علي عن رواية المنكر وحث على التحديث بالمشهور ، وهذا أصل كبير في الكف عن بث الأشياء الواهية والمنكرة من الأحاديث في الفضائل والعقائد والرقائق ولا سبيل إلى معرفة هذا من هذا إلا بالامعان في معرفة الرجال وأخرج البخاري هذا الأثر في صحيحه فقال باب من خص بالعلم قوما دون قوم كراهية أن لا يفهموا وقال علي حدثوا الناس بما يعرفون ، أتحبون أن يكذب الله ورسوله : حدثنا عبيد الله بن موسى عن معروف بن خربوذ عن أبي الطفيل عن علي بذلك .

قال شراح هذا الأثر إنما قال الإمام ذلك لأن الإنسان إذا سمع ما لا يفهمه أو ما لا يتصور إمكانه اعتقد استحالة جهلا فلا يصدق بوجوده فإذا أسند إلى الله تعالى أو رسوله عليه السلام لزم ذلك المحذور ، ويكذب بفتح الذال على صيغة الجھول . وهذا الأسناد من عوالي المؤلف لأنه يلتحق بالثلاثيات من جهة أن الراوي الثالث وهو أبو الطفيل عامر بن واثلة من الصحابة وكان آخرهم موتا وآخر المؤلف هنا السند عن المتن ليميز بين طريقة اسناد الحديث واسناد الأثر أو لضعف الاسناد بسبب بن خربوذ أو لتفنن وبيان الجواز ومن ثم وقع في بعض النسخ مقدما وقد سقط هذا الأثر كله من رواية الكشيبي اه وروى مسلم في صحيحه عن عبد الله بن مسعود أنه قال ما أنت بمحدث قوما حديثا لا تبلغه عقولهم الا كان لبعضهم فتنة ، تنبيه — وقد فهم من هذين الأثرين أن الحديث يجب عليه أن يراعي حال من يحدثهم فإذا كان قويا ثبت عنده ما لا تصل إليه أفهامهم وجب عليه ترك تحديثهم به دفعا للضرر فليس كل حديث يجب نشره لجميع الناس كما يتوهمه الانصار : فقد روى البخاري عن أبي هريرة أنه قال حفظت عن رسول الله صلى الله عليه وعاءين فأما أحدهما فبثنته وأما الآخر فلو بثته قطع هذا البلعوم .

قالوا أراد بالوعاء الأول الأحاديث التي لم ير ضررا في بثها فبثها وأراد بالوعاء الثاني الأحاديث المتعلقة ببيان أمراء الجور وذمهم فقد روى عنه أنه قال لو شئت أن أسميهم بأسمائهم — وكان لا يصرح بذلك خوفا على نفسه منهم . وقال بعض الصوفية أراد به الأحاديث المتعلقة بالأسرار الربانية التي لا يدركها إلا أرباب القلوب وفي كون المراد به هذا فيه نظر لانه لو كان كذلك لما وسع أبا هريرة كتمانها من جميع الناس بل كان

انظره لبعض الخواص منهم على أن الذي كنهه أبو هريرة لو كان مما يتعلق بالدين لكان غاية أن يكون بمنزلة المتشابه والمتشابه موجود في الكتاب العزيز وهو ينسب على الناس كلهم في كل حين وقد روى أبو هريرة كثيرا من الأحاديث المتشابهة : أخرج مسلم عنه في باب صلاة الليل أنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ينزل ربنا تبارك وتعالى كل ليلة إلى السماء الدنيا حين يبقى ثلث الليل الآخر فيقول من يدعوني فأستجب له ومن يسألني فأعطيه ومن يستغفرني فأغفر له .

وأخرج عنه في باب رؤية المؤمنين ربه في الآخرة أنه قال إن ناسا قالوا لرسول الله صلى الله عليه وسلم هل نرى ربنا يوم القيامة : فقال هل تضارون في القمر ليلة البدر قالوا لا يا رسول الله قال هل تضارون في الشمس ليس دونها سحاب قالوا لا قال فإنكم ترونه كذلك يجمع الله الناس يوم القيامة فيقول من كان يعد شيئا فليتبعه فيتبع من كان يعد الشمس الشمس ويتبع من كان يعد القمر القمر ويتبع من كان يعد الطواغيت الطواغيت وتبقى هذه الأمة فيها منافقوها فيأتهم الله في صورة غير الصورة التي يعرفون فيقول أنا ربكم فيقولون نعوذ بالله منك هذا مكاننا حتى يأتينا ربنا فإذا جاء ربنا عرفناه فيأتهم الله في صورة التي يعرفون فيقول أنا ربكم فيقولون أنت ربنا فيتبعونه الحديث ،

وأخرج عنه في كتاب الجنة أنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم خلق الله عز وجل آدم على صورته ، طوله ستون ذراعا ، فلما خلقه قال اذهب فسلم على أولئك النفر وهم نفر من الملائكة جلوس فاستمع صوتهم به فأنهاجتهم وتحيه ذريعتك قال فذهب فقال السلام عليكم فقالوا السلام عليك ورحمة الله قال فزادوه ورحمة الله قال فكل من يدخل الجنة على صورة آدم وطوله ستون ذراعا فلم يزل الخلق ينقص بعده حتى الآن : وروى مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لما قضى الله الخلق كتب عنده فوق عرشه إن رحمتي سبقت عضي أم

هذا ومن الغريب ما يروى عن ابن القاسم أنه قال سألت مالكا عن يحدث الحديث أن الله خلق آدم على صورته ، والحديث أن الله يكشف عن ساقه يوم القيامة وأنه يدخل في النار يده حتى يخرج من إراد فأنكر ذلك إنكارا شديدا ونهى أن يتحدث به أحد قال تقي الدين في التسعينية : هذان الحديثان كان اللث ابن سعد يحدث بهما . فالأول حديث الصورة حدث به عن ابن عجلان . والثاني هو في حديث أبي سعيد الخدري الطويل وهذا الحديث قد أخرجه في الصحيحين من حديث اللث والأول قد أخرجه في الصحيحين من حديث غيره وابن القاسم إنما سأل مالكا لأجل تحديث اللث فقال إنما أن يكون مقالته مالكا مخالفا لما فعله اللث ومحوه أو ليس بمخالف بل يكره أن يتحدث بذلك لمن يثقه ذلك ولا يحمله عقله كما قال ابن مسعود ما من رجل يحدث قوما حديثا لا يبلغه عقولهم إلا كان فئة لبعضهم وقد كان مالك يترك الأحاديث كثيرة لكونها لا يؤخذ بها ولم يتركها غيره فله في ذلك مذهب وغاية ما يعتذر له أن يقال كره أن يتحدث بذلك حديثا يفتن المستمع الذي لا يحمل عقله ذلك وأما أن قيل أنه كره التحديث بذلك



مطلقاً فهذا مردود. وليرجع إلى المقصود وهو بيان تروي جمهور الصحابة في أمر الرواية فتقول  
قال مسلم في صحيحه حدثنا محمد بن عباد وسعيد بن عمرو الأشعري جميعاً عن ابن عينة قال ساعد  
أخبرنا سفيان عن هشام بن حجير عن طاوس قال جاء هذا إلى ابن عباس يعني بشير بن كعب فجعل يحدثه  
فقال له ابن عباس عد لحديث كذا وكذا فعادله ثم حدثه فقال له عد لحديث كذا وكذا فعاد له فقال له  
ما أدري أعرفت حديثي كله وانكرت هذا أم أنكرت حديثي كله وعرفت هذا فقال له ابن عباس  
أنا كنا نحدث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم إذ لم يكن يكذب عليه فلما ركب الناس الصعب والذلول  
ركبنا الحديث عنه ، حدثنا محمد بن رافع حدثنا عبد الرزاق قال أخبرنا معمر عن ابن طاوس عن أبيه عن  
ابن عباس قال إنما كنا نحفظ الحديث والحديث يحفظ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فأما إذا ركبتم كل  
صعب وذلول فهذهات وحدثني أبو أيوب سليمان بن عبيد الله الغيلاني حدثنا أبو عامر يعني العقدي حدثنا رباح  
عن قيس بن سعد عن مجاهد قال جاء بشير العدوي إلى ابن عباس فجعل يحدث ويقول قال رسول رسول الله  
صلى الله عليه وسلم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فجعل ابن عباس لا ياذن لحديثه ولا ينظر إليه  
فقال يا ابن عباس مالي لأراك تسمع لحديثي أحدثك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا تسمع فقال ابن  
عباس أنا كنا مرة إذا سمعنا رجلاً يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ابتدرته أبصارنا وأصغينا إليه  
بأذاننا فلما ركب الناس الصعب والذلول لم نأخذ من الناس إلا ما نعرفه وبشير المذكور مخضرم يروي عن  
أبي ذر وأبي الدرداء وقد وثقه النسائي وابن سعد وهو مصغر بشر

وأخرج ابن ماجه في سننه عن عبد الرحمن بن أبي ليلى قال قلنا لزيد بن ارقم حدثنا عن رسول الله  
صلى الله عليه وسلم قال كبرنا ونسبنا والحديث عن رسول الله شديد . وأخرج عن السائب بن يزيد أنه قال صحبت  
سعد بن مالك من المدينة إلى مكة فما سمعته يحدث عن النبي صلى الله عليه وسلم بحديث واحد وروي عن  
الشعبي أنه قال جالس ابن عمر سنة فما سمعته يحدث عن رسول الله شيئاً وروي عن محمد بن سيرين أنه قال  
كان أنس بن مالك إذا حدث عن رسول الله ففرغ منه قال أو كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
وقد ثبت توقف كثير من الصحابة في قبول كثير من الأخبار وقد استدلل بذلك من يقول بعدم الاعتماد  
عليها في أمر الدين . وقد رد عليهم الجمهور بأن الرد إنما كان لأسباب عارضة وهو لا يقتضي رد جميع أخبار  
الآحاد كما ذهب إليه أولئك على أن الأخبار التي استندوا إليها إنما تدل على مذهب من يشترط في قبول الخبر  
التعدد في رواته ولا تدل على مذهب من يشترط التواتر فيه فقد ذكر ذلك الامام الغزالي في المستصفى ثم  
قال ونحن نشير إلى جنس المعاذير في رد الأخبار والتوقف فيها : أما توقف رسول الله صلى الله عليه وسلم  
عن قول ذي الدين فيحتمل ثلاثة أمور ( أحدها ) أنه يجوز الوهم عليه لكثرة الجمع وبعد انفرادهم بمعرفة  
ذلك مع غفلة الجميع إذ الغلط عليه أقرب من النفاة على الجمع الكثير . وحيث ظهرت أمارات الوهم يجب  
التوقف ( ثانياً ) أنه وإن علم صدقه جاز أن يكون سبب توقفه أن يعلمهم وجوب التوقف في مثله ولولم

يتوقف لسائر التصديق مع سكوت الجماعة سنة ماضية ختم سبيل ذلك ( الثالث ) انه قال قولاً لو علم  
سده لظهر أثره في حق الجماعة واشتغلت ذمتهم فألحق بقيل الشهادة فلم يقبل فيه قول الواحد والاقوى  
ما ذكرناه من قبل . نعم لو تعلق بهذا من يشترط عدد الشهادة فيلزمه اشتراط ثلاثة ويلزمه أن تكون في  
جمع يسكت عليه الباقيون لأنه كذلك كان . أما توقف أبي بكر في حديث المغيرة في توريث الجدة فلعله كان  
هناك وجه اقتضى التوقف وربما لم يطلع عليه أحد أو لينظر أنه حكم مستقر أو منسوخ أو يعلم هل عند غيره  
مثل ما عنده ليكون الحكم أوكد أو خلافه فيندفع أو توقف في انتظار استظهار زيادة كما يستظهر الحاكم  
بمد شهادة اثنين على حزم الحكم ان لم يصادف الزيادة لا على عزم الرد أو أظهر التوقف لسبب أكثر  
الاقدام على الرواية عن تساهل ويجب حمله على شيء من ذلك اذ ثبت منه قطعاً قبول خبر الواحد وترك  
الانكار على القائلين به . وأما رد حديث عثمان في حق الحكم بن أبي العاص فلأنه خبر عن اثبات حق  
لشخص فهو كالشهادة لا يثبت بقول واحد ، أو توقفنا لاجل قرابة عثمان من الحكم وقد كان معروفاً بأنه  
كف بأقاربه فتوقفنا تزويها لعرضه ومنصبه من أن يقول متعنت انما قال ذلك لقرابته حتى يثبت ذلك بقول  
غيره ، أو لعلمنا توقفنا ليسنا للناس التوقف في حق القريب الملائف ليتعلم منهما التثبت في مثله . وأما خبر ابن  
موسى في الاستئذان فقد كان محتاجاً اليه ليدفع به سياسة عمر عن نفسه لما انصرف عن بابه بعد أن قرع  
ثلاثاً كالمترفع عن المثل ببابه يخاف ان يصير ذلك طريقاً لغيره الى ان يروي الحديث على حسب غرضه  
بدليل انه لما رجع مع أبي سعيد الخدري وشهد له قال عمر اني لم أهتمك ولكني خشيت ان يقول الناس على  
رسول الله صلى الله عليه وسلم - ويجوز للامام التوقف مع انتفاء الهمة لمثل هذه المصلحة ، كيف ومثل هذه  
الاخبار لاتساوي في الشهرة والصحة أحاديثنا في نقل القبول عنهم . وأما رد عليّ خبر الاشجعي فقد ذكر  
علته وقال كيف قبل قول أعرابي بوال على عتيه بين انه لم يعرف عدالته وضبطه ولذلك وصفه بالخفاء  
 وترك التزدد عن البول كما قال عمر في فاطمة بنت قيس في حديث السكني لاندع كتاب ربنا وسنة نبينا لقول  
امراة لاندري أصدقت ام كذبت ، فهذا سبيل الكلام على ما ينقل من التوقف في الاخبار اهـ

هذا وقد عقد الحافظ بن حزم فصلاً في كتابه الأحكام الرد على من ذم الاكثر من الرواية وقد  
أحسبنا أراد على طريق التخليص تقريباً للمرام وتخليصاً للمطالع من كثير من العبارات الشديدة الابلام  
قال فصل في فضل الاكثر من الرواية للسنن : قال عليّ وذهب قوم الى ذم الاكثر من الرواية ونسبوا  
ذلك الى عمر وذكروا أنه لم يلتفت الى رواية فاطمة بنت قيس في أن لا ثقة ولا سكي للمتبوتة . ثلاثاً وأنه  
قال لا ندع كتاب ربنا وسنة نبينا لكلام امرأة لاندري لعلمنا نسيت وتوعد أبا موسى بالضرب إن لم يأت  
بشاهد على ما حدث به من حكم الاستئذان وأن أبا بكر الصديق لم يأخذ برواية المغيرة بن شعبه في ميراث الجدة  
حتى شهد له بذلك محمد بن مسلمة وأن عثمان حمل اليه محمد بن علي بن أبي طالب من عند أبيه كتاب حكم  
النبي صلى الله عليه وسلم في الزكاة فقال أغناها عنا فرجع الى أبيه فقال ضع الصحيفة حيث وجدت وأبى ابن

عائس لم يلتفت إلى رواية أبي هريرة في الموضوع مما مست النار ولا إلى رواية علي في النهي عن المتعة ولا إلى رواية أبي سعيد الخدري في النهي عن الدرهم بالدرهمين يدا بيد — وابن عمر ذكرت له رواية أبي هريرة في كلب الزرع فقال إن لا في هريرة زرعا — وذكروا نحو هذا عن نفر من التابعين

قال علي وقولهم هذا داحض بالبرهان الظاهر وهو أن يقال لمن ذم الأكتار من الرواية أخبرنا أخير هي أم شر ولا سبيل إلى وجه ثالث فإن قال هي خير فلا أكتار من الخير خير ، وإن قال هي شر فالقليل من الشر شر وهم قد أخذوا بنصيب منه

أما نحن فنقول إن الأكتار منها لطلب ماصح هو الخير كله ثم نقول لهم عرفونا حدا لا أكتار من الرواية المذموم عندهم لتعرف ما تكرر هون وحدالاقال المستحب عندهم فإن حدوا لذلك حدا كانوا قد قالوا بغير برهان وبغير علم وإن لم يحدوا في ذلك حدا كانوا قد وقعوا في أسخف منزلة إذ لا يدرون ما ينكرون

والحق أن الخير كله في التفقه في الآثار والقرآن وضبط ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم وقد حض النبي صلى الله عليه وسلم على أن يبلغ عنه وهذا هو التفقه والندارة إلى أمر الله تعالى بها

وليت شعري إذا كان الأكتار من الرواية شرا فإن الخير في التقليد الذي لا يلتزمه إلا جاهل أو متجاهل أم في التحكم في دين الله بالآراء التي قد حذر الله تعالى منها وزجر النبي صلى الله عليه وسلم عنها وقد زعم بعضهم أن مالكا كان يسقط من الموطأ كل نبذة وأنه لم يحدث بكثير مما عنده وهذا حال من يريد أن يمدح فيهم ويريد أن يبي فيهم فإن أرادوا أن مالكا حدث بالصحيح عنده وترك ما لم يصح فقد أحسن — وكذلك كل من حدث بما صح عنده كسفيان وشعبة والأوزاعي وإن أرادوا أنه حدث بالسقيم وترك الصحيح فقد زعمه الله عن ذلك وكذلك إن أرادوا أنه حدث بصحيح وسقيم وترك صحيحا وسقيا فبطل ما أرادوا أن يمدحوه به وكان ذما عظيما لو صح عليه وأعوذ بالله من ذلك

ومما يدل على كذب من قال هذا أن الموطأ ألفه مالك بعد موت يحيى بن سعيد الأنصاري بلا شك وكانت وفاة يحيى في سنة ثلاث وأربعين ومائة ولم يزل الموطأ يرويه عن مالك منذ ألفه طائفة بعد طائفة وأمة بعد أمة — وآخر من رواه عنه من الثقات أبو المصعب الزهري لصغر سنه وعاش بعد موت مالك ثلاثا وستين سنة وموطؤه أكمل الموطآت لأن فيه خمسمائة حديث وتسعين حديثا بالمكرر أما باسقاط التكرار خمسمائة حديث وتسعة وخمسون حديثا — وكان سماع ابن وهب للموطأ من مالك قبل سماع أبي المصعب بدهر وكذلك سماع ابن القاسم ومعن بن عيسى وليس في موطأ ابن القاسم الاخمسمائة حديث وثلاثة أحاديث وفي موطأ ابن وهب كما في موطأ أبي المصعب ولا مزيد فإن كذب هذا القائل

قال علي وأول من ألف في جمع الحديث حماد بن سلمة ومعه ثم مالك ثم تلاهم الناس ونحن نحمد ذلك من فعلهم وقولهم إن لهم ولمن فعل فعلهم أعظم الأجر لعظيم ما قلدوا من السنن وكثير ما يتنوا من الحق وما رفعوا من الإشكال في الدين وما فرجوا عما كتبوا من حكم الاختلاف فمن أعظم أحرارهم

جعلنا الله منه بمن تبعهم في ذلك باحسان

وأما رد عمر لحديث فاطمة بنت قيس فقد خالفته هي وهي من المباحات المهاجرات الصواب فهو تنازع بين أولى الأمر وليس قول أحدهما بأولى من قول الآخر إلا بنص والنص موافق لقولها وهو في رد ذلك مجتهد مأجور مرة ولا تعلق للمستدلين بهذا الخبر فانهم قد خالفوا الاثنين كليهما

وأما ما ذكروا من بني عمر عن الأكتار من الحديث فحدثنا محمد بن سعيد حدثنا أحمد بن عون حدثنا قاسم بن أصبغ حدثنا الحشني حدثنا بندار حدثنا عبد الرحمن بن مهدي حدثنا شعبة عن بنان عن الشعبي عن قرظة هو ابن كعب الانصاري قال سمعنا عمر بن الخطاب إلى ضرار فأتته إلى مكان فيه فتوضأ فقال تدرؤن لم شيعتكم قلنا لحق الصلابة قال انكم ستأتون قوما تهترأ لسننهم بالقرآن كاهترأز النخل فلا تصدوهم بالحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا شريككم قال قرظة فما حدثت بشيء بعد ولقد سمعت كما تسمع الصحابة . فهذا لم يذكر فيه الشعبي أنه سمعه من قرظة وما نعلم أن الشعبي لقي قرظة ولا سمع منه بل لا شك في ذلك لأن قرظة مات والمغيرة بن شعبة أمير بالكوفة هذا مذكور في الخبر الثابت بالسند أول من نصح عليه بالكوفة قرظة بن كعب فذكر المغيرة عند ذلك خبرا مسندا في النوح ومات المغيرة سنة خمسين بلا شك والشعبي أقرب إلى انصبا فلا شك أنه لم يلق قرظة قط فسقط هذا الخبر بل ذكر بعض أهل العلم بالأخبار أن قرظة بن كعب مات وعليه بالكوفة فصح بقينا أن الشعبي لم يلق قرظة

قال علي ورووا عنه أنه حبس عبد الله بن مسعود من أجل الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم كما روينا بالسند المذكور إلى بندار حدثنا غندر حدثنا شعبة عن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف عن أبيه قال قال عمر لابن مسعود ولأبي الدرداء ولأبي ذر ما هذا الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال وأحسبه أنه لم يدعهم أن يخرجوا من المدينة حتى مات قال علي هذا مرسل ومشكوك فيه من شعبة فلا يصح ولا يجوز الاحتجاج به ثم هو في نفسه ظاهر الكذب والتوليد

وقد حدث عمر بحديث كثير فانه قد روي عنه خمسمائة حديث ونيف على قرب مائة من موت النبي صلى الله عليه وسلم فهو كثير الرواية وليس في الصحابة أكثر رواية منه إلا بضعة عشر منهم والذي صح عن عمر أنه تشدد في الحديث وكان يكاف من حدثه بحديث أن يأتي بأخر سمعه معه وإنما فعل ذلك اجتهدا منه

وأما الرواية عن أبي بكر الصديق فمقطعة لا تصح ولو صحت لما كان لهم فيها حجة لأنهم يقولون بحبر الواحد اذ وافهم ولا معنى لطلب راو آخر عندهم فالذي يدخل خبر الواحد يدخل خبر الاثنين ولا فرق إلا أن يفرق بين ذلك بنص فيوقف عنده

وأما خبر عثمان فلاندرى على أي وجه أوردوه ، والذي نظن بعثمان أنه كان عنده عن النبي صلى الله عليه وسلم رواية في صفة الزكاة استغنى بها عما عند علي بل نقطع عليه بهذا قطعا ولا وجه لذلك الخبر سوى

هذا أو الجاهزة بالخالفه وقد أياذه الله من ذلك

وأما ابن عباس فقد روى في المتعة اباحة شهادتها وثبت عليها ولم يحقق النظر وروى في الدرهم بالدرهمين  
خبراً عن أسامة عن النبي صلى الله عليه وسلم وليت شعري من جعل قوله أولى من قول من خالفه في ذلك  
وأما قول ابن عمران لأبي هريرة زرعاً فصدق وليس في هذا رد لرواية

فالواجب الرد المفترض الذي لا يسوغ سواه وهو الرد إلى الله تعالى وإلى الرسول عليه الصلاة والسلام  
وقد أمر الله تعالى بطاعة رسوله ولا سبيل إلى ذلك إلا بتقل كلامه ووضبطه وتبليغه وقد حض عليه الصلاة والسلام  
على تبليغ الحديث عنه فقال في حجة الوداع جميع من حضر ألا قاليلغ الشاهد الغائب فسقط قول من ذم  
الأكثر من الحديث

ثم العجب من إيرادهم لهذه الآثار التي ذكرنا ممن أوردوها عنه فوالله العظيم لا أدري غرضهم في ذلك  
ولا منفعتهم بها اللهم إن كانوا أوردوها طعناً في القول بخبر الواحد فليس هذا قولهم بل هم كلهم يقولون بخبر  
الواحد. وأيضاً فهي كلها أخبار آحاد وليس شيء منها حجة عند من لا يقول بخبر الواحد وهذا عجيب جداً  
أو يكونوا أوردوها على إباحة رد المرء ما لم يوافقه من خبر الواحد وأخذ ما وافقه من ذلك فهذا هوس لأن  
خصومهم أن يردوا بهذا نفسه ما أخذوا به ويأخذوا ما ردوه هم منه

فإن قال قائل الحديث قد يدخله السهو والغلط قيل له إن كنت ممن يقول بخبر الواحد فترك كل حديث  
أخذت به منه فإنه في قولك محتمل أن يكون دخل فيه السهو والغلط وإن كنت مقلداً فترك كل من قلدت  
فإن السهو والغلط يدخلان عليه بالضمآن وقد يدخلان أيضاً في الرواة عنهم الذين أخذت دينك عنهم وإن  
كنت ممن يسطر خبر الواحد فقد أثبتنا بالبرهان وجوب قوله

### ﴿ الفصل الرابع ﴾

( في تمييز علماء الحديث ما ثبت منه مما لم يثبت )

اعلم أن أئمة الحديث لما شرعوا في تدوينه دونوه على الهيئة التي وصل بها إليهم ولم يسقطوا مما وصل  
إليهم في الأكثر إلا بما يعلم أنه موضوع مخلق فجمعوا ما رويوا منه بالأسانيد التي رووه بها، ثم بحثوا عن أحوال  
الرواة بحثاً شديداً حتى عرفوا من قبل روايته ومن رد ومن يتوقف في قبول روايته وأبعوا ذلك بالبحث  
عن المروي وحال الرواية إذ ليس كل ما يرويه من كان موسوماً بالعدالة والضبط يؤخذ به لما أنه قد يعرض  
له السهو أو النسيان أو الوهم، ولهم في معرفة ذلك طرق مذكورة في كتبهم وكتب علماء الأصول وقد تم لهم  
بذلك ما أرادوا من معرفة درجة كل حديث وصل إليهم على قدر الوسع والامكان فصار لهم من الاجر



الجزيل والذكر الجليل ما هو كفاء لما لقود في ذلك من فراط البناء وقد دعاهم النظر في أحوال الزواة والمروي والرواية إلى أن يصطلحوا على أسماء يتداولونها بينهم تسهلاً للبحث كما فعل غيرهم من أرباب الفنون . وقد جعل من بعدهم ما اصطلاحوا عليه فنا مستقلاً سموه بمصطلح أهل الأثر . وقد اعتنى العلماء الأعلام به وألفوا فيه مؤلفات كثيرة وهو فن لا يسع طالب علم الأثر جهله . وقد رأيت أن أورد منه فيما يأتي ما ظهر لي عظم جدواه فيما عمدت إليه ولتبدأ بذكر فوائد مهمة تتعلق بذلك

### ﴿ الفائدة الأولى ﴾

— الاصطلاح — اتفاق اقوم على استعمال لفظ في معنى معين غير المعنى الذي وضع له في أصل اللغة وذلك كلفظ الواجب فإنه في أصل اللغة بمعنى الثابت واللازم وقد اصطلاح الفقهاء على وضعه لما ثبت المرء على فعله وبقائه على ركة ، واصطلاح المتكلمون على وضعه لما لا يتصور في العقل عدمه واللفظ إذا استعمل في المعنى الذي وضعه له اصطلاحون يكون حقيقة بالنسبة إليهم ومجازاً بالنسبة إلى غيرهم : قال في المفتاح الحقيقة هي الكلمة المستعملة في معناها بالتحقيق ، والحقيقة تنقسم عند العلماء إلى لغوية وشرعية وعرفية ، والسبب في انقسامها هذا هو ما عرفت أن اللفظة يمتنع أن تدل على مسمى من غير وضع فتى رأيتها دالة لم تشك في أن لها وضعاً وأن لوضعها صاحباً ، فالحقيقة لدالاتها على المعنى تستدعي صاحب وضع قطعاً فتى تعين عندك نسبت الحقيقة إليه فقلت لغوية إن كان صاحب وضعها واضع اللغة ، وقلت شرعية إن كان صاحب وضعها الشارع ، ومتى لم يتعين قلت عرفية — وهذا المأخذ يعرفك أن انقسام الحقيقة إلى أكثر مما هي منقسمة إليه غير ممتنع في نفس الأمر اهـ هذا وقد ذكر المحققون أنه ينبغي لمن تكلم في فن من الفنون أن يورد الألفاظ المتعارفة فيه مستعملاً لها في معانيها المعروفة عند أربابه ومخالف ذلك اما جاهل بمقتضى المقام أو قاصد للإيهام أو الإيهام . مثال ذلك فيما نحن فيه أن يقول قائل عن حديث ضعيف أنه حديث حسن فإذا اعترض عليه قال وصفته بالحسن باعتبار المعنى اللغوي لاشتغال هذا الحديث على حكمة بالغة . وأما قولهم لامشاحة في الاصطلاح فهو من قبيل مدخل العذر وقائل ذلك عاذل في صورة عاذر

### ﴿ الفائدة الثانية ﴾

قد عرفت أن هذا الفن يبحث فيه عن مصطلح أهل الأثر : قال الحافظ زين الدين عبد الرحيم العراقي في أول شرح الفتنه التي خص فيها كتاب ابن الصلاح في هذا الفن : وبعد فعمل الحديث خطير وقعه ، كبير نفعه ، عليه مدار أكثر الأحكام ، وبه يعرف الحلال والحرام ، ولا أهله اصطلاح لا بد للطالب من فهمه ، فلهذا ندب إلى تقديم العناية بكتاب في علمه اهـ

فهذا الفن مدخل لعلم الحديث وقد سناه بعضهم بعلم دراية الحديث وعرفه بقوله علم بقوانين يعرف بها

أحوال السند والمتن من صحة وحسن وضع ورفع ووقف وقطع وعلو وزول وكيفية التحمل والأداء وصفات الرجال وما أشبه ذلك . وقد اختصره بعضهم فقال علم يعرف به أحوال الراوي والمروي من حيث القبول والرد . وقد نظمه الجلال السيوطي في الفيتة فقال :

علم الحديث ذو قوانين تحد \* يدري بها أحوال متن وسند  
فذاك الموضوع والمقصود \* أن يعرف المقبول والمردود

وقد فسر بعضهم التعريف المذكور فقال قوله علم يمكن أن يراد به القواعد والضوابط كقولك كل حديث صحيح يسوغ الاحتجاج به . والباء في قوله يعرف به للسببية واللام في قوله حال الراوي والمروي للجنس إذ لا يعرف بهذا العلم حال الراوي المعين أو المروي المعين وإنما يعرف به حال غير المعين مثال ذلك في الراوي أن يقال كل راو يكون عدلاً ضابطاً فهو مقبول الرواية وكل راو يكون غير عدل أو غير ضابط فهو مردود الرواية ومثال ذلك في المروي أن يقال كل مروي تكون روايته أهل عدالة وضبط فهو مقبول محتج به وكل مروي لا تكون روايته من أهل العدالة والضبط فهو مردود لا يحتج به وأما معرفة حال الراوي المعين وحال المروي المعين فالأمر يكون بالبحث عنه بيانه على الطريقة التي جرى عليها أئمة الحديث وقد قاموا بذلك أحسن قيام فكفوا من بعدهم المؤونة

وقوله من حيث القبول والرد احتراز به عن معرفة حال الراوي والمروي من جهة أخرى ككون الراوي أبيض أو أسود أو كونه المروي كلاماً ، ظاهر الدلالة على المعنى أو خفي الدلالة عليه ، واعتراض عليه من وجهين (أحدهما) أن يكون المحمول في مسائل هذا الفن هو قولك مقبول أو مردود فتكون المسائل التي مجموعها غير ذلك مثل صحيح أو حسن أو ضعيف ونحوها بخارجة عن هذا الفن ( وثانيها ) أن تكون مسائل هذا الفن كلها ترجع إلى قولك الراوي من حيث كذا مقبول ومن حيث كذا مردود والمروي كذلك . وأما ما يقال من أن في هذا الفن مسائل تتعلق بالقبول والرد كآداب الشيخ والطالب ونحو ذلك فالحطاب فيه سهل فإن أكثر الفنون قد يتعرض فيها لمباحث غير مقصودة بالذات غير أن لها تعلقاً بالمقصود فتكون كالتسمة وهو أمر لا ينكر

والأولى تسمية هذا الفن بالاسم الأول فإنه أدل على المقصود وليس فيه شيء من الإبهام أو الإيهام وقد جرى على ذلك الحافظ ابن حجر فسمى رسالته المشهورة فيه بحجة الفكر في مصطلح أهل الأثر

### ﴿ الفائدة الثالثة ﴾

قد قسموا علم الحديث أولاً إلى قسمين ، قسم يتعلق بروايته ، وقسم يتعلق بدرايته ، ثم قسموا كل قسم منها إلى أقسام سموها كل واحد منها باسم ومن أراد معرفة ذلك فيرجع إلى الكتب المبسطة في علم الحديث وقد أجبنا الإقتصار هنا على تعريف العلم المتعلق بروايته والعلم المتعلق بدرايته وقد تعرض لذلك صاحب

أرشاد القاصد في أثناء بيان العلوم الشرعية فأثرنا إيراد المقالة بجملة ما رعاية لاتصال الكلام ولما فيها من الفوائد التي لا يستغنى عنها في هذا المقام

قال : من المعلوم أن إرسال الرسل عليهم السلام إنما هو لطف من الله تعالى بخلقه ورحمة لهم ليم لهم أمور معاشهم ويتبين حال معادهم فتشتمل الشريعة ضرورة على المعتقدات الصحيحة التي يجب التصديق بها والعبادات المقررة إلى الله تعالى مما يجب القيام به والمواظبة عليه والأمر بالفضائل والنهي عن الرذائل مما يجب قبوله فينتظم من ذلك ثمانية علوم شرعية وهي علم القراءات . وعلم رواية الحديث . وعلم تفسير الكتاب المنزل على النبي المرسل . وعلم دراية الحديث . وعلم أصول الدين . وعلم أصول الفقه . وعلم الجدل . وعلم الفقه وذلك لأن المقصود إما النقل وإما فهم المنقول وإما تقريره وإما تشييده بالأدلة وإما استخراج الأحكام المستنبطة والنقل إن كان لما أتى به الرسول عن الله تعالى بواسطة الوحي فهو علم القراءات أو لما صدر عن نفسه المؤيدة بالعصمة . فعلم رواية الحديث . وفهم المأثور إن كان من كلام الله تعالى فعلم تفسير القرآن أو من كلام الرسول فعلم دراية الحديث والتقرير إما للأراء فعلم أصول الدين أو للأفعال فعلم أصول الفقه وما يستعان به على التقرير علم الجدل ومعرفة الأحكام المستنبطة علم الفقه ولا خفاء لدى ذي حجة بما في هذه العلوم من جملة من المنافع أما في الدنيا فحفظ المهرج والأموال وانتظام سائر الأحوال وأما في الآخرة فالنجاح من العذاب الأليم والفوز بالنعيم المقيم فلذلك كرها على التفصيل برسومها ونشير إلى الكتب المفيدة من العذاب الأليم والفوز بالنعيم المقيم فلذلك كرها على التفصيل برسومها ونشير إلى الكتب المفيدة

( علم القراءة ) علم بنقل لغة القرآن وأعرابه الثابت بالسماح المتصل . ومن الكتب المشهورة المختصرة فيه التيسير ونظمه الشاطبي ربه الله مضجعه في لاميته المشهورة فنسخت سائر كتب الفن اضطها بالنظم . ولأن مالك رحمه الله دالية بديعة في علم القراءات لكنها لم تشتهر . ومن الكتب المبسطة كتاب الروضة وشروح الشاطبية

( علم رواية الحديث ) علم بنقل أقوال النبي صلى الله عليه وسلم وأفعاله بالسماح المتصل وضبطها وتحريرها وأضبط الكتب المجمع على صحتها كتاب البخاري . وكتاب مسلم . وبعدهما بقية كتب السنن المشهورة ككتب أبي داود والترمذي والنسائي وابن ماجه والدارقطني . والمسندات المشهورة كمسند أحمد وابن أبي شيبة والبراز ومجوها . وزهر الجائل لابن سيد الناس مستوعب للسيرة النبوية . ومن الكتب المشتبهة على متون الأحاديث المجردة من هذه الكتب الامام لابن دقيق العيد فيما يتعلق بالأحكام . ورياض الصالحين للنووي فيما يتعلق بالترغيبات والترهيبات

( علم التفسير ) علم يشتمل على معرفة فهم كتاب الله المنزل على نبيه المرسل صلى الله عليه وسلم وبيان معانيه واستخراج أحكامه وحكمه والعلوم الموصلة إلى علم التفسير هي اللغة وعلم النحو وعلم التصريف وعلم المعاني وعلم البيان وعلم البديع وعلم القراءات ويحتاج إلى معرفة أسباب النزول وأحكام النسخ والمنسوخ وإلى معرفة أخبار أهل الكتاب ويستعان فيه بعلم أصول الفقه وعلم الجدل . ومن الكتب المختصرة فيه زاد

المسري لابن الجوزي والوخيزي والواحددي . ومن المتوسطة تفسير المازدي والكشاف للزمخشري وتفسير البغوي وتفسير الكواشي . ومن المبسطة البسيط للواحددي وتفسير القرطبي ومفاتيح الغيب للإمام فخر الدين ابن الخطيب . واعلم ان أكثر المفسرين اقتصر على الفن الذي يغلب عليه فالتعليقي تغلب عليه القصص . وابن عطية تغلب عليه العربية وابن الفرس أحكام الفقه والزجاج المعاني ونحو ذلك . وههنا بحث وهو من العلوم اليين ان الله تعالى انما خاطب خلقه بما يفهمونه ولذلك أرسل كل رسول بلسان قومه وأنزل كتاب كل قوم على لغتهم . وانما احتاج الى التفسير لما سذكروه بعد تقرير قاعدة وهي أن كل من وضع من البشر كتابا فانما وضعه ليفهم بذاته من غير شرح وانما احتيج الى الشرح لا مورثاثة (أحدها) كمال فضيلة المصنف فانه بجودة ذهنه وحسن عبارته يتكلم على معان دقيقة بكلام وحيزيراه كافي في الدلالة على المطلوب وغيره ليس في مرتبه فرما عسر عليه فهم بعضها أو تعذر فيحتاج الى زيادة بسط في العبارة لتظهر تلك المعاني الخفية . ومن هنا شرح بعض العلماء تصديقه (وثانها) حذف بعض مقدمات الأقيسة اعتمادا على وضوحها أو لأنها من علم آخر وكذلك اهمال ترتيب بعض الأقيسة واغفال علل بعض القضايا فيحتاج الشارح أن يذكر المقدمات المهملات ويبين ما يمكن بيانه في ذلك العلم وينبه على الغنية عن البيان ويرشد الى أما كن مالا يتبين بذلك الموضع من المقدمات ويرتب القياسات ويعطي علل مالا يعطي المصنف عاله (وثالثها) احتمال اللفظ لمعان تأويلية كما هو الغالب على كثير من اللغات أو لطامة المعنى عن أن يعبر عنه بلفظ يوضحه أو للالفاظ المجازية واستعمال الدلالة الالتزامية فيحتاج الشارح الى بيان غرض المصنف وترجيحه وقد يقع في بعض التصانيف مالا يخلو البشر عنه من السهو والغلط والخذف لبعض المهمات وتكرار الشيء بعينه لغير ضرورة الى غير ذلك مما يقع في الكتب المصنفة فيحتاج الشارح أن ينبه على ذلك واذا تقررت هذه القاعدة نقول : ان القرآن العظيم انما أنزل باللسان العربي في زمن أفصح العرب وكانوا يعلمون ظواهره وأحكامه ، أما دقائق باطنه فانما كانت تظهر لهم بعد البحث والنظر وجودة التأمل والتدبر مع سؤا لهم النبي صلى الله عليه وسلم في الأكثر ودعا لحبر الأمة فقال اللهم فقهه في الدين وعلمه التأويل ولم ينقل اليانا عن الصدر الاول تفسير القرآن وتأويله بجملة فنحن نحتاج الى ما كانوا يحتاجون اليه زيادة على ما لم يكونوا يحتاجون اليه من أحكام الظواهر لقصورنا عن مدارك أحكام اللغة بغير تعلم فنحن أشد احتياجا الى التفسير ومعلوم أن تفسيره يكون من قبيل بسط الالفاظ الوجيزة وكشف معانيها وبعضه من قبيل ترجيح بعض الاحتمالات على بعض لبلاغته وحسن معانيه وهذا لا يستغني عن قانون عام يعول في تفسيره عليه ويرجع في تأويله اليه ومسبار تام يميز ذلك ويوضح به المسالك وقد أودعناه كتابنا المسمى نعب الطائر من البحر الزاخر وأردفناه هنالك بالكلام على الحروف الواقعة مفردة في أوائل السور اكفاء بالمهم عن الاطباب لمن كان صحيح النظر

(علم دراية الحديث) علم يتعرف منه أنواع الرواية وأحكامها وشروط الرواة وأصناف المرويات واستخراج معانيها ويحتاج الى ما يحتاج اليه علم التفسير من اللغة والنحو والتعريف والمعاني والبديع والاصول ويحتاج

الى تاريخ النقلة والكلام في احتياجه الى مسبار يميزه كالكلام فيما سبق والكتب المنسوبة الى هذا العلم كالقريب والتيسير ونووي وأصله ككتاب علوم الحديث لابن الصلاح وأصله ككتاب المعرفة للبخاري وكتاب الكفاية للخطيب أبي بكر بن ثابت إنما هي مداخل ليست بكتب كافية في هذا العلم (علم أصول الدين) علم يشمل على بيان الآراء والمعتقدات التي صرح بها صاحب الشرع وأسانها بالأدلة العقلية ونصرتها وترتيبها كل ما خالفها

والمشهور أن أول من تكلم في هذا العلم في الملة الإسلامية عمرو بن عبيد وواصل بن عطاء وغيرهما من رجال المعتزلة ١١ وقعت لهم الشبهة في كلام الله تعالى كيف يكون محدثا وهو صفة من صفات القديم وكيف يكون قديما وهو أمر ونبي وخبر وتوراة وأنجيل وقرآن والشبهة في مسألة القدر هل الأشياء الكائنة كلها بقدر الله ولا قدرة للعبد عن الخروج عنها فكيف العقاب وأن كان للعبد قدرة على مخالفة المقدور فيلزم تغير علم الاول بالكائنات الى غير ذلك من المسائل وأخذ عنهم أبو الحسن الأشعري وخالفهم في كثير من المسائل . ومن الكتب المختصرة فيه قواعد العقائد للخواججه نصير الدين الطوسي . ولبات الأربعين للقاضي جمال الدين بن واصل . ومن المتوسطة المحصل للإمام نجر الدين ولبات الأربعين للارموي . ومن المبسطة نهاية العقول للإمام نجر الدين والصحائف للسمرقندي

(علم أصول الفقه) علم يتعرف منه تقرير مطالب الاحكام الشرعية العلمية وطريق استنباطها ومواد حججها واستخراجها بالنظر . ومن الكتب المختصرة فيه القواعد لابن الساعاتي ومختصر ابن الخاحب والمهناج للبخاري ومختصر الروضة لابن قدامة . ومن المتوسطة التحصيل للارموي . ومن المبسطة الاحكام للاميني والحصول للإمام نجر الدين بن الخطيب

(علم الجدل) علم يتعرف منه كيفية تقرير الحجج الشرعية ودفع الشبه وقواعد الادلة وترتيب النكت الخلافية وهذا متولد من الجدل الذي هو أحد أجزاء المنطق لكنه خصص بالمباحث الدينية وللمناس فيه طرق أشبهها بطريقة العميدي . ومن الكتب المختصرة فيه المغني للابري والفصول للنسفي والخلاصة للسراي . ومن المتوسطة النفائس للعميدي والرسائل للارموي . ومن المبسطة تهذيب النكت للارموي (علم الفقه) علم باحكام التكليف الشرعية العملية كالعبادات والمعاملات والعادات ونحوها

#### ﴿ الفائدة الرابعة ﴾

قال عبد الله بن المبارك الاسناد من الدين ولولا الاسناد لقال من شاء ما شاء وقال أيضا وبيننا وبين القوم القوائم يعني الاسناد . وقال أبو اسحق ابراهيم بن عيسى الطالقاني قلت لعبد الله بن المبارك يا أبا عبد الرحمن الحديث الذي جاء من البر بعد البر أن تصلي لأبيك مع صلاتك ، وتصوم لهما مع صومك فقال عند الله يا أبا اسحق عمن هذا قلت له هذا من حديث شهاب بن خراش فقال : ثقة ، عمن ، قلت عن الحجاج بن دينار

قال : ثقة ، عمن ، قلت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : قال يا أبا اسحق ان بين الحجاج بن دينار وبين النبي صلى الله عليه وسلم مفاوز تقطع فيها أعناق المطي ، ولكن ليس في الصدقة اختلاف . وقال أبو الزناد أدركت بالمدينة مائة كلهم مأمون ، ما يؤخذ عنهم الحديث : يقال ليس من أهله . ذكر ذلك مسلم في صحيحه . والاسناد مصدر من قولك أسندت الحديث الى قائله اذا رفعته اليه بذكر ناقله . وأما السند فهو في اللغة ما استندت اليه من جدار وغيره وهو في العرف طريق متن الحديث وسمي سندا لاعتماد الحفاظ في صحة الحديث وضعفه عليه مثال الحديث المسند قول يحيى أحد رواة الموطأ أخبرنا مالك عن نافع عن عبد الله ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يبيع بعضكم على بيع بعض فتن الحديث فيه هو لا يبيع بعضكم على بيع بعض : والمتن في أصل اللغة الظاهر وما صلب من الارض وارتفع ثم استعمل في العرف فيما ينتهي اليه السند والاضافة فيه للبيان . وسند الحديث هو ما ذكر قبل المتن ويقال له الطريق لأنه يوصل الى المقصود هنا وهو الحديث كما يوصل الطريق المحسوس الى ما يقصده السالك فيه وقد يقال للطريق الوجه تقول هذا حديث لا يعرف إلا من هذا الوجه . وأما الاسناد فقد عرفت أنه مصدر أسند ولذلك لا يثنى ولا يجمع وكثيراً ما يراد به السند فيثنى ويجمع تقول هذا حديث له اسنادان وهذا حديث له أسانيد وأما السند فيثنى ولا يجمع تقول هذا حديث له سندان ولا يقال هذا حديث له إسناد بوزن أوتاد وكأنهم استغنوا بجمع الاسناد بمعنى السند عن جمعه وقد ذكر بعض اللغويين أن السند بمعانيه اللغوية لم يجمع أيضاً وقد وقع ذهول لكثير من الافاضل عن أن الاسناد يأتي بمعنى المصدر ويأتي اسماً بمعنى السند فاضطربت عباراتهم حتى أوقفوا المطالع في الحيرة

### ﴿ الفائدة الخامسة ﴾

اتفق علماء الحديث على أنه لا يؤخذ بالحديث الا اذا كانت رواته موصوفين بالعدالة والضبط وأن العدالة وحدها غير كافية ولتذكر لك شيئاً مما قالوه في ذلك

قال أبو الزناد عند الله بن ذكوان أدركت بالمدينة مائة كلهم مأمون ما يؤخذ عنهم الحديث يقال ليس من أهله . وقال عبد الله بن المبارك قلت لسفيان الثوري ان عباد بن كثير من تعرف حاله ، واذا حدث جاء بأمر عظيم ، فترى أن أقول للناس لا تأخذوا به قال سفيان بلى : قال عبد الله فتكنت اذا كنت في مجلس ذكر فيه عباد أثبت عليه في دينه وأقول لا تأخذوا عنه . وقال يحيى بن سعيد القطان لم تر أهل الخير في شيء أكذب منهم في الحديث . قال مسلم يجري الكذب على لسانهم ولا يتعمدون الكذب . وقال أبو بوب السخثاني ان لي جاراً ثم ذكر من فضله ولو شهد عندي على تمرتين مارأيت شهادته جائزة . وقال عفان بن مسلم كنا عند اسمعيل بن علية فحدث رجل عن رجل فقلت ان هذا ليس بثبت فقال



الرجل اغتبه فقال اسمعيل ما اغتابه ولكنه جكم أنه ليس بثبت . وقال زكريا بن عدي قال لي أبو اسحق  
الفراري اكتب عن بقية ما روى عن المعروفين ولا تكتب عنه ما روى عن غير المعروفين ولا تكتب  
عن اسمعيل بن عياش ما روى عن المعروفين ولا غيرهم . وقال عبدالله بن المبارك بقية صدوق النساك ولكنه  
يأخذ عن أقبل وأدبر . ذكر ذلك مسلم في صحيحه

وكان الامام مالك شديد الانتقاد للرواة وقد نقل عنه في ذلك أقوال أوردها الجلال في اسعاف المنطأ  
رجال الموطأ ونحن نورد هنا شيئاً منها

روى علي بن المديني عن سفيان بن عيينه أنه قال ما كان أشد انتقاد مالك للرجال وأعلمه بشأنهم .  
وقال يحيى بن معين كل من روى عنه مالك بن أنس فهو ثقة الا عبد الكريم البصري أبا أمية . وقال النسائي  
ما أحد عندي بعد التابعين أمثل من مالك بن أنس ولا أجل ولا آمن على الحديث منه ثم يليه شعبة  
في الحديث ثم يحيى بن سعيد القطان ليس بعد التابعين آمن على الحديث من هؤلاء الثلاثة ولا أقل رواية  
عن الضعفاء . وقال من بن عيسى كان مالك يقول لا يؤخذ العلم من أربعة ويؤخذ من سوي ذلك . لا يؤخذ  
من سفيه ، ولا يؤخذ من صاحب هوى يدعو الناس الى هواه ، ولا من كذاب يكذب في أحاديث  
الناس وإن كان لا يهتم على أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولا من شيخ له فضل وصالح وعادة  
إذا كان لا يعرف ما يحدث به . وقال اسحق بن محمد الغروي سئل مالك أيؤخذ العلم ممن ليس له طلب ولا  
مجالسة فقال لا قليل أيؤخذ ممن هو صحيح ثقة غير أنه لا يحفظ ولا يفهم ما يحدث به . فقال لا يكتب العلم  
الا ممن يحفظ ويكون قد طلب وجالس الناس وعرف وعمل ويكون معه ورع . وقال اسمعيل بن أبي  
أويس سمعت خالي مالكا يقول ان هذا العلم دين فانظروا عمن تأخذون دينكم ، لقد أدركت سبعين ممن  
يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم عند هذه الأساطين فما أخذت عنهم شيئاً وإن أحدهم لو أتى من على  
بيت مال لكان به أميناً لأنهم لم يكونوا من أهل هذا الشأن وقدم علينا ابن شهاب فكاننا نزدحم عند بابيه .  
وقال أبو سعيد بن الاعرابي كان يحيى بن معين يوثق الرجل لرواية مالك عنه سئل عن غير واحد فقال ثقة  
روى عنه مالك . وقال شعبة بن الحجاج كان مالك أحد المميزين ولقد سمعته يقول ليس كل الناس يكتب  
عنهم وإن كان لهم فضل في أنفسهم انما هي أخبار رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا تؤخذ الا من أهلها .  
وقال ابن كنانة قال مالك من جعل التميز رأس ماله عدم الخسران وكان على زيادة

### ﴿ الفائدة السادسة ﴾

من أصعب الاشياء الوقوف على رسم العدالة فضلاً عن حدها وقد خاض العلماء في ذلك كثيراً . فقال  
بعضهم العدالة هي ملكة تمنع عن اقتراف الكبائر والاصرار على الصغائر . وقال بعضهم هي ملكة تمنع عن  
اقتراف الكبائر وعن فعل صغيرة تشعر بالخسبة كسرقة باقة بقل . وقال بعضهم من كان الاغلب من أمره

الطاعة والمروءة قبل شهادته وزوايته ومن كان الاغلب من أمره المعصية وخلاف المروءة ردت شهادته وروايته وقال الغزالي في المستصفى العدالة في الرواية والشهادة عبارة عن استقامة السيرة في الدين ويرجع حاصلها الى هيئة راسخة في النفس تحمل على ملازمة التقوى والمروءة جميعاً حتى تحصل ثقة النفوس بصدقه فلا ثقة بقول من لا يخاف الله تعالى خوفاً وازعاً عن الكذب ثم لا خلاف في أنه لا تشترط العصمة من جميع المعاصي ولا يكفي أيضاً احتساب الكبار بل من الصغائر ما يرد به كسرقة بصلته وتطيف في حبة قصداً ، وبالجملة كل ما يدل على ركاكة دينه الى حد يجترئ على الكذب للاغراض الدنيوية كيف وقد شرط في العدالة التوقي عن بعض المباحات القادحة في المروءة نحو الاكل في الطريق والبول في الشارع وحبة الأردال والافراط في المزاح والضابط في ذلك فيما جاوز محل الاجماع ان يرد الى اجتهاد الحاكم فادل عنده على جرائته على الكذب ردّ الشهادة به ومالا فلا وهذا يختلف بالاضافة الى المجتهدين وتفصيل ذلك من التفقه لا من الأصول ، ورب شخص يعتاد الغيبة ويعلم الحاكم أن ذلك له طبع لا يصبر عنه ولو حمل على شهادة الزور لم يشهد أصلاً لقبوله شهادته بحكم اجتهاده جار في حقه ويختلف ذلك بعادات البلاد واختلاف أحوال الناس في استعظام بعض الصغائر دون بعض اهـ

وقال الجويني الثقة هي المعتمد عليها في الخبر فتى حصلت الثقة بالخبر قبل - وهذا القول وأمثاله وان كان مخالفاً لما عليه الجمهور في الظاهر فهو المعول عليه عند الجهابذة في الباطن وقد اتبه لذلك بعض المتأخرين فقال ما لبابه : قد نقل عن كثير من الرواة المأخوذ بروايتهم الاصرار على الصغائر من الغيبة والنسيئة وهجران الأخ من غير موجب في الشرع ونحو ذلك من حسد الاقران والبغى عليهم بل وصل الأمر ببعضهم الى أن يدعوا إلى اعتقاد ما لا يدل عليه نقل أو عقل ونسبة من لا يقول به الى البدعة بل الى الكفر والظاهر أن المعتز في غدالة الراوي هو كونه بحيث لا يظن به الاجترار على الافتراء على انبيى صلى الله عليه وسلم وقال الغزبن عبد السلام في القواعد الكبرى : فائدة ، لا ترد شهادة أهل الاهواء لان الثقة حاصلة بشهادتهم حصولها بشهادة أهل السنة أو أولى ، فان من يعتقد أنه يخلف في النار على شهادة الزور أبعدي الشهادة الكاذبة ممن لا يعتقد ذلك ، فكانت الثقة بشهادته وخبره اكمل من الثقة بمن لا يعتقد ذلك ومدار قبول الشهادة والرواية على الثقة بالصدق ، وذلك متحقق في أهل الاهواء تحققه في أهل السنة ، والاصح أنهم لا يكفرون ببدعهم ، ولذلك تقل شهادة الحنفي اذا حددناه في شرب النبيذ لان الثقة بقوله لم تنحرم بشربه لاعتقاده اباحته ، وانما ردت شهادة الخطائية لانهم يشهدون بناء على اخبار بعضهم بعضاً فلا تحصل الثقة بشهادتهم لاجتماع بنائها على ما ذكرناه اهـ

ولعدم وقوف بعض الناس على ما ذكرنا من أن بعض العلماء يميل الى أن الثقة بالخبر هي المعول عليه في امره انقسم الأعمار منهم الى فريقين فقربق منهم اعترض على كثير من جهابذة المحدثين حيث رروا عن لا يرضى سيرهم طناً منهم بان ذلك من قبيل الشهادة لهم بحسن السيرة وبقاء السريرة فنسبواهم الى الجهل

أو التجاهل وما دروا بان الرواية عنهم إنما تشعر بالوثوق بخبرهم وهذا أيضاً إنما يكون في الكتب التي ألزم أربابها أن لا يدكروا فيها سوى ما صح من الأخبار وفريق منهم صار يذب عن كل ما روى عنه إمام من أئمة الحديث وإن كان ممن اتفق علماء الأخبار والآثار على الطعن فيه زعماً منهم أنهم لا يروون إلا عما يكون حسن السيرة في السريرة نعم لهم وجه في هذه الدعوى لو صرح ذلك الإمام بأنه لا يروي إلا عما يكون كذلك

هذا وما يستغرب ما ذهب إليه بعض من نحو في الظاهر نحو مذهب الظاهرية فقال في مقالة له في أصول الفقه: وإذا ورد الخبر عن قوم مستورين لم يتكلم فيهم بجرح ولا تعديل وخب الأخذ بروايتهم ، فإن جرح أحد منهم بجرحة تؤثر في صدقه ترك حديثه : وإن كانت الجرحة لا تتعلق بنقله وخب الأخذ به إلا شارب الخمر إذا حدث في حال سكره ، فإن علم أنه حدث في حال صحوه وهو ممن هذه صفته أخذ بقوله ، والأصل العدالة والجرحة طارئة ، وإذا ثبت على حدث ما قلناه ترك الأخذ بحديث صاحب تلك الجرحة اهـ وقد نحا نحو هذا المنحى بعض الشيعة فجوز الأخذ برواية الفاسق إذا كان متحيزاً من الكذب وعالي ذلك بان العدالة المطلوبة في الرواية موجودة فيه

(تمة) العدالة مصدر عدل بالضم يقال عدل فلان عدالة وعدولة فهو عدل أي رضا ومقع في الشهادة والعدل يطلق على الواحد وغيره يقال هو عدل وهما عدل وهم عدل ويجوز أن يطابق فيقال هما عدلان وهم عدول وقد يطابق في اثنا عشر يقال امرأة عدلة . وأما العدل الذي هو ضد الجور فهو مصدر قولك عدل في الأمر فهو عادل :

وتعديل الشيء تقويمه يقال عدله تعديلاً فاعتدل أي قومه فاستقام وكل مثقف معدل . وتعديل الشاهد نسبته إلى العدالة وقد فسر العدالة في المصباح فقال : قال بعض العلماء العدالة صفة توجب مراعاتها الاحتراز عما يحل بالمروءة عادة ظاهراً فالمرء الواحدة من صفات الهفوات وتحريف الكلام لا يحل بالمروءة ظاهراً لاحتمال الغلط والنسيان والتأويل بخلاف ما إذا عرف منه ذلك وتكرر فيكون الظاهر الإخلال ويعتبر عرف كل شخص وما يعتاده من أمسه وتعاطيه للبيع والشراء وحمل الامتعة وغير ذلك ، فإذا فعل ما لا يليق به لغیر ضرورة قدح والا فلا . وعرف المروءة فقال : هي آداب نفسانية تحمل مراعاتها الإنسان على الوقوف عند محاسن الأخلاق وجميل العادات يقال مرأاً الإنسان فهو مرءى مثل قرب فهو قريب أي ذو مروءة قال الجوهري وقد تشدد فيقال مروءة

وقد اعترض بعض العلماء على ادخال المروءة في حد العدالة لأن جعلها يرجع إلى مراعاة العادات الخارجية بين الناس وهي مختلفة باختلاف الأزمنة والامكنة والاجناس وقد يدخل في المروءة عرفاً ما لا يستحسن في الشرع ولا يقتضيه الطبع على أن المروءة من الأمور التي يعسر معرفة حدها على وجه لا يحفى . قال بعضهم المروءة الانسانية . وقال بعضهم المروءة كمال المرء كإبان الرجولية كمال الرجل . وقال بعضهم المروءة هي قوة النفس

تصدر عنها الأفعال الجميلة المستبعدة للمدح شرعاً وعقلاً وعرفاً . ولعل المروءة بهذا المعنى هو الذي أراد من قال  
مررت على المروءة وهي بكى \* فقلت على ما تنحب الفتاة  
فقلت كيف لا أبكي وأهلي \* جميعاً دون كل الخلق ماتوا

وقال بعض الفقهاء المروءة صون النفس عن الأذى ورفعها عما يشين عند الناس . وقيل سير المرء بسيرة  
أمثاله في زمانه . فمن ترك المروءة لبس الفقيه القباء والقلنسوة ، وتردده فيها بين الناس في البلاد التي لم تجر  
عادة الفقهاء بلبسها فيه ، ومنه المشي في الأسواق مكشوف الرأس حيث لا يعتاد ذلك ولا يليق بمثله ، ومنه  
مد الرجلين في مجالس الناس ، ومنه نقل الرجل المعتبر الماء والاطعمة الى بيته اذا كان عن محل وشح وان  
كان عن تواضع واقتداء بالسلف لم يقدح ذلك في المروءة . وكذلك اذا كان يأكل ما يجد ويأكل حيث  
يجد وهذا وتبرها عن التكاليف المعتادة ويعرف ذلك بقراءن الاحوال . وانما لا تقبل شهادة من أدخل بالمروءة  
لأن الاخلال بها يكون أما لجبل في العقل أو لنقصان في الدين أو لقلة حياء وكل ذلك رافع للثقة بقوله  
ولم يتعرض كثير من علماء الأصول لذكر المروءة لأن الجدل بشيء مما يتعلق بها ان كان اخلاقه به مما  
يرفع الثقة بقوله فقد احتزروا عنه وان كان مما لا يرفع الثقة بقوله لم يضر . قال بعضهم العدالة الاستقامة وليس  
لكمال الاستقامة حد يوقف عنده فاعتبر فيها أمر واحد وهو رجحان جهة الدين والعقل على طريق الشهوة  
والهوى فمن ارتكب كبيرة سقطت عدالته وقيل الوثوق بقوله وكذلك من أصر على صغيرة . فاما من أتى بشيء  
من الصغائر من غير اصرار فعدل بلا شبهة

وللحقق ابن تيمية مقالة في العدالة والعدل جرى فيها على منهج من يقول برعاية المصالح في الأحكام قال  
العدل في كل زمان ومكان وقوم بحسبه ، فيكون الشاهد في كل قوم من كان ذا عدل فيهم - وان  
كان لو كان في غيرهم كان عدله على وجه آخر ، وبهذا يمكن الحكم بين الناس . والا فلو اعتبر في شهود  
كل طائفة أن لا يشهد عليهم الا من يكون قائماً بأداء الواجبات وترك المحرمات كما كانت الصحابة لبطلت  
الشهادات كلها أو غالها . وقال في موضع آخر ويتوجه أن قبل شهادة المعروفين بالصدق وان لم يكونوا  
مليمين للحدود عند الضرورة مثل الجيش وحوادث البدو وأهل القرى الذين لا يوجد فيهم عدل : وله  
أصول منها قبول شهادة أهل الذمة في الوصية في السفر اذا لم يوجد غيرهم وشهادة بعضهم على بعض في قول ،  
ومنها شهادة النساء فيما لا يطلع عليه الرجال وشهادة الصبيان فيما لا يشهده الرجال ويظهر ذلك بالتحضر  
في السفر اذا حضره اثنان كافران واثنان مسلمان يصدقان ليسا بملازمين للحدود أو اثنان متدعان - فهذا  
خير من الكافرين والشروط التي في القرآن إنما هي في استشهاد التحمل للأداء : وينبغي أن نقول  
في الشهود ما نقول في المحدثين وهو أنه من الشهود من قبل شهادته في نوع دون نوع أو شخص دون  
شخص كأن المحدثين كذلك ، وبالفاسق ليس بمرءة بل هو موجب للتبني والتبني كما قال تعالى ( ان جاءكم  
فاسق بنبأ فتبينوا ) وفي القراءة الأخرى فتبينوا ، فعلمنا التبني والتبني ، وانما أمر بالتبين عند خبر الفاسق

الواحد وفي تأمّن به عند خبر الثمانين . وذلك أن خبر الاثنين يوجب من الاعتماد ما لا يوجب خبر الواحد .  
أما إذا علم أنهم لم يتواطأ فهذا قد حصل به العلم . وقال في موضع آخر شروط القضاء تعتبر حسب الإمكان  
ويجب تولية الأئمة ولا مثل وعلى هذا يدل كلام أحمد وغيره فيولى لعدم انقاع الفاسقين وأقلبنا شراً وأعدل  
المتقدمين وأعرفهم بالتقليد . وإن كان أحدهما أعلم . والآخرون قد تقدم فيما قد يظهر حكمه ويخاف الهوى فيه الآخرون  
وفيما يندر حكمه ويخاف فيه الاشتباه الأعم . والأئمة إذا ترجح عنده أحدهم قلده والدليل الخاص الذي  
يرجح به قولاً على قول أولى بالاتباع من دليل عام على أن أحدهما أعلم وأدين لأن الحق واحد ولا بد  
ويجب أن ينصب الله على الحكم دليلاً

### الفائدة السابعة

قد ظن بعض الناس أن العدالة على مذهب الجمهور لا تقبل الزيادة والنقصان فهي كالأيمان عند من  
يقول بعدم قبوله ذلك . والصحيح أن العدالة كالضبط تقبل الزيادة والنقصان والقوة والضعف . وقد أشار إلى  
ذلك علماء الأصول في باب الترجيح في الأختيار وصرح العلامة نجم الدين سليمان الطوفي في شرح الأربعين  
حيث قال : إن مدار الرواية على عدالة الراوي وضبطه فإن كان مبرزاً فيها كشعبه وسفيان ويحيى القطان  
ونحوهم حديثه صحيح . وإن كان دون المبرز فيهما أو في أحدهما لكنه عدل ضابط بالجملة فحديثه حسن  
هذا أجود ما قيل في هذا المكان . واعلم أن العدالة والضبط إيماناً يتفيا في الراوي أو يوجد فيه العدالة وحدها  
أو الضبط وحده . فإن اتفيا فيه لم يقبل حديثه أصلاً ، وإن اجتمعا فيه قيل وهو الصحيح المعبر وأن وجدت  
فيه العدالة دون الضبط قبل حديثه لعدالته وتوقف فيه لعدم ضبطه على شاهد منفصل بخبر ما فات من  
صفة الضبط . وإن وجد فيه الضبط دون العدالة لم يقبل حديثه لأن العدالة هي الركن الأكبر في الرواية  
ثم كل واحد من العدالة والضبط له مراتب عليا ووسطى ودنيا ويحصل بتركيب بعضها مع بعض ممراتب  
الحديث مختلفة في القوة والضعف وهي ظاهرة بما ذكرناه اهـ

وقد بين بذلك أن الرواة الجامعين بين العدالة والضبط ينقسمون باعتبار تفاوت درجاتهم فيها إلى تسعة أنواع  
( النوع الأول ) رواة في الدرجة العليا من العدالة والضبط ( النوع الثاني ) رواة في الدرجة العليا من العدالة  
وفي الدرجة الوسطى من الضبط ( النوع الثالث ) رواة في الدرجة العليا من العدالة وفي الدرجة الدنيا من  
الضبط ( النوع الرابع ) رواة في الدرجة الوسطى من العدالة وفي الدرجة العليا من الضبط ( النوع الخامس )  
رواة في الدرجة الوسطى من العدالة والضبط ( النوع السادس ) رواة في الدرجة الوسطى من العدالة وفي  
الدرجة الدنيا من الضبط ( النوع السادس ) رواة في الدرجة الدنيا من العدالة وفي الدرجة العليا من الضبط  
( النوع الثامن ) رواة في الدرجة الدنيا من العدالة وفي الدرجة الوسطى من الضبط ( النوع التاسع ) رواة في  
الدرجة الدنيا من العدالة والضبط . وهذه الأنواع التسعة متفاوتة الدرجات بعضها أعلى من بعض فالنوع

الأول أعلى مما سواه من سائر الأنواع والنوع التاسع أدنى مما سواه منها وما سواهما من الأنواع منه ما يظهر تقدمه على غيره ظهوراً بيناً كالنوع الثاني بالنظر إلى النوع الثالث وكنوع الرابع بالنظر إلى النوع الخامس ومنه ما يحق تقدمه كالنوع الثاني بالنظر إلى النوع الرابع وكنوع السادس بالنظر إلى النوع الثامن ، وهذا من متعلقات مبحث الترجيح الذي هو من أصعب المباحث مسلماً وأبعدها مدركاً .

واعلم أن الذي أوجب خفاء تفاوت العدالة عند بعض العلماء أنهم رأوا أن أئمة الحديث قلما يرجحون بها وإنما يرجحون بأمور تتعلق بالضبط وسبب ذلك أنهم رأوا أن الترجيح بزيادة العدالة يؤهم الناس أن الراوي الآخر غير عدل فيسوء به ظنهم ويشكون في سائر ما يرويه وقد فرض أنه عدل ضابط . فإن قلت فما يفعلون إذا كان كلاهما في درجة واحدة في الضبط . قلت يمكن الترجيح فيها بأمور عارضة ككون الحديث الذي رواه قد تلقاه عن كثرت ملازمته له وممارسته لحديثه ونحو ذلك بخلاف الراوي الآخر . وقد زعم بعضهم عدم تفاوت الضبط أيضاً ورد عليه بعضهم بقوله لاشك في تحقق تفاوت مراتب العدالة والضبط في العدول والضابطين من السلف والخلف وقد وضح ذلك حتى صار كالبدهي . وهذه المسألة لط نظائر لا تحصى قد غلط فيها كثير من له موقع عظيم في النفوس فأنهم يذهلون عن بعض الأقسام فتراهم يقولون الراوي إما عدل أو غير عدل وكل منهما إما ضابط أو غير ضابط غير ملاحظين أن العدالة والضبط مقولان بالتشكيك فينبغي الاتياد لذلك فإنه ينحل به كثير من المشكلات

### ﴿ استدراك ﴾

وبعد أن وصلت إلى هذا الموضع وقفت على عبارة للحافظ أبي محمد علي بن أحمد بن حزم الظاهري خالف فيها الجمهور في ترجيح الأعدل على العدل فأجبت إيرادها ملخصة وقد علم من وقف على كثير من مؤلفاته أنه ينجح في أكثر المواضع إلى مخالفة الجمهور وهو في أكثر ما خالفهم فيه أقرب إلى الخطأ منه إلى الصواب

وقد أطلق فكره في ميادين جميع به فيها أشد جماع غير أنه يلوح من حاله أنه لم يكن يريد إلا الإصلاح ومن أعظم ما ينقصون عليه أنه أفرط في التشجيع على من يرد عليهم ولو كانوا من العلماء الأعلام ولعل ذلك نشأ عما أشار إليه في كتاب مداواة النفوس حيث قال : ولقد أمأيتني علة شديدة ولدت علي ربوا في الطحال شديداً فولد ذلك علي من الضجر وضيق الحلق وقلة الصبر والنزق أمراً حاسبت نفسي فيه فأنكرت تبدل خلقي واشتد عجبني من مفارقتي لطبي ولنرجع إلى المقصود فتقول

قال في كتاب الأحكام في أصول الأحكام في صفة من يلزم قبول ثقاه : ومما غلط فيه بعض أصحاب الحديث أن قال فلان يحتسب في الرقائق ولا يحتسب في الأحكام : وهذا باطل لأنه تقسيم فاسد لا يرهان عليه بل اليرهان بطله لأنه لا يخلو كل أحد في الأرض من أن يكون فاسقاً أو غير فاسق : فإن كان غير فاسق كان عدلاً ،

ولاسيما الى مرتبة ثالثة ، فالفقيه العدل مقبول في كل شيء ، والفاسق لا يجتهد في شيء ، والعدل غير الحافظ ولا سيلا الى مرتبة ثالثة ، فالفقيه العدل مقبول في كل شيء ، والفاسق لا يجتهد في شيء ، والعدل غير الحافظ ولا

لا يقبل تداركه خاصة في شيء من الاشياء لان شرط القبول الذي نص الله تعالى عليه ليس موجودا فيه  
ومن كان عدلا في بعض نقله فهو عدل في سائر ، ومن الحال ان يجوز قبول بعض خبره ولا يجوز قبول سائر  
الا بنص من الله تعالى أو اجماع في التفريق بين ذلك ، والا فهو تحكم بلا برهان وقول بلا علم وذلك لا يصلح  
قال علي وقد غلط أيضاً قوم آخرون منهم فقالوا فلان أعدل من فلان وراموا بذلك ترجيح خبر الأعدل  
على من هو دونه في العدالة قال علي وهذا خطأ شديد وكان يكفي من الرد عليهم ان يقال انهم ترك الناس  
لذلك وفي أكثر أمرهم يأخذون بما روي الاقل عدالة ويتركون ما روي الاعدل ولعلنا سنورد من ذلك  
طرفا صالحا ان شاء الله تعالى . ولكن لا بد لنا من إبطال هذا القول بالبرهان الظاهر فأول ذلك ان الله  
عز وجل لم يفرق بين خبر عدل وخبر عدل آخر أعدل من ذلك . ومن حكم في الدين تغيير أمر الله  
تعالى أو أمر رسوله عليه الصلاة والسلام أو اجماع متيقن مقطوع به منقول عن رسول الله فقد فاقنا ليس له به علم  
وأيضا فقد يعلم الاقل عدالة ما لا يعلمه من هو أهم منه عدالة وأيضا فكل ما يتخوف من العدل فانه متخوف  
من أعدل من في الارض بعد الرسل وأيضا فان العدالة انما هي التزام العدل والعدل هو القيام بالقرائن  
واجتناب المحارم والضبط لما روى وأخبر به فقط ؛ ومعنى قولنا فلان أعدل من فلان انه أكثر نوافل  
في الخير فقط ، وهذه صفة لا مدخل لها في العدالة . فصح انه لا يجوز ترجيح رواية على أخرى ولا ترجيح  
شهادة على أخرى بأن أحد الرواين أو أحد الشاهدين أعدل من الآخر . وهذا الذي تحكموا به اعلموه  
من باب طيب النفس وطيب النفس باطل لا معنى له . فمن حكم في دين الله عز وجل بما استحسن وطابت  
نفسه عليه دون برهان من نص ثابت أو اجماع فلا أحد أضل منه نعوذ بالله من الخذلان الا من جهل ولم  
تقم عليه حجة . فالخطأ لا ينكر وهو معذور مأجور فيجب قبول ما قام عليه الدليل سواء طابت عليه النفس  
أو لم تطب ، وبما ذكرنا يبطل قول من قال هذا الحديث لم يرو من غير هذا الوجه

(تنبيه) الضابط من الرواة هو الذي يقل خطؤه في الرواية . وغير الضابط هو الذي يكثر غلطه ووجه فيها سواء كان ذلك لضعف استعداده أو لتقصيره في اجتهاده قال الترمذي في العلل كل من كان منه ما في الحديث بالكذب وكان مغفلا يخطئ كثيرا فالذي اختاره أكثر أهل الحديث من الأئمة أن لا يستعمل بالرواية عنه . وقد توهم بعض الناس أن الضبط لا يختلف بالقوة والضعف فزعم أن الراوي أمانة يوصف بالضبط وإما أن يوصف بعدمه والموصوفون بالضبط نوع واحد لا يختلف بعضهم عن بعض في الدرجة فلا يقال فلان أتم ضبطا من فلان وقد عرفت أنهم ثلاثة أنواع والعيان يغني عن البرهان

وأما الثقة فهو الذي يجمع بين العدالة والضبط وهو في الأصل مصدر وثق تقول وثقت بفلان ثقة  
ووثوقا إذا أتمته ولكونه مصدرا في الأصل قيل هو وهي وبها وهم وبن وثقة وبجوز ثمنه وجمعه فيقال  
ها ثقتان وهم وبن ثقات . وتقول وثقت فلانا توثيقا إذا قلت إنه ثقة ومثل الثقة الثبت قال في المصباح راحل



ثبت بفتحين إذا كان عدلاً ضابطاً والجمع أثبات والثبت أيضاً الحجة تقول لا أحكم إلا بثبت وقد ذكروا أن من أعلى الألفاظ التي تستعمل في الرواية المقبولة ثقة ومتقن وثبت وحجة وعدل حافظ وعدل ضابط والثبت أيضاً الحجة تقول لا أحكم إلا بثبت

### ﴿ الفصل الخامس ﴾

( في أقسام الخبر )

قد تقرر أن من الأشياء ما يعرف بواسطة العقل ككون الواحد نصف الاثنين وككون كل حادث لابد له من محدث وأن منها ما يعرف بواسطة الحس ككون زيد قال كذا أو فعل كذا فإن القول يدرك بحاسة السمع والفعل يدرك بحاسة البصر والذي يعرف بواسطة الحس قد يعرفه من لم يحس به بواسطة خبر من أحس به ، ولما لم يكن كل مخبر صادقاً وكان الخبر يحتمل الصدق والكذب لذاته اقتضى الحال أن يبحث عما يعرف به صدق الخبر إما بطريق اليقين وذلك في الخبر المتواتر أو بطريق الظن وذلك في غير المتواتر إذا ظهرت أمارات تدل على صدق الخبر ولما كان الحديث عبارة عن أقوال النبي صلى الله عليه وسلم وأفعاله وكان من لم يدركها بطريق الحس لا سبيل له إلى إدراكها إلا بطريق الخبر اعتنى العلماء بالأعلام ببيان أقسام الخبر مطلقاً وجعلوا للحديث الذي هو قسم من أقسام الخبر مبحثاً خاصاً به اعتناءً بشأنه فاذا عرفت هذا نقول : قد قسم علماء الكلام والأصول الخبر إلى قسمين خبر متواتر وخبر آحاد . فالخبر المتواتر هو خبر عن محسوس أخبر به جماعة بلغوا في الكثرة مبلغاً يحيل العادة تواطؤهم على الكذب فيه وخرج بمأذكر ثلاثة أشياء (أحدها) الخبر عن غير محسوس كالخبر عن حدوث العالم وكون العدل حسناً والظلم قبيحاً . (وثانيها) الخبر الذي أخبر به واحد . (وثالثها) الخبر الذي أخبر به جماعة لم يبلغوا في الكثرة مبلغاً يحيل العادة تواطؤهم على الكذب فيه وإن دلت قرائن الأحوال على صدقهم . والخبر المتواتر مفيد للعلم بنفسه ،

وخبر الآحاد ويسمى أيضاً خبر الواحد هو الخبر الذي لم تبلغ ثقته في الكثرة مبلغ الخبر المتواتر سواء كان الخبر واحداً أو اثنين أو ثلاثة أو أربعة أو خمسة إلى غير ذلك من الأعداد التي لا يشعر بأن الخبر دخل بها في حيز المتواتر

والتواتر في اللغة التتابع تقول وآرت الكتب فتواترت إذا جاء بعضها في إثر بعض وتراوترا من غير انقطاع والمواترة المتابعة ولا تكون بين الأشياء إلا إذا وقعت بينها فترة وفيها مداركة ومواصلة ومواترة الصوم أن تصوم يوماً وتفطر يوماً أو يومين وتأتي به وترا ولا يراد به المواصلة لانه من الوتر . وتترى أصلها وترى

الى جهة باطن الورقة اذا كان التخريج في جهة اليمين واذا كان في جهة الشمال وقع منها الى جهة طرف الورقة . وانما اختير تخريج اللحق في جهة اليمين لانه لو خرج الى جهة الشمال فرمما ظهر بمدد في السطر نفسه نقص آخر فان خرج قدامه الى جهة الشمال أيضاً وقع بين التخرجين إشكال حيث يشبه موضع هذا السقط بموضع ذاك السقط وان خرج الثاني الى جهة اليمين تقابلت عطفة التخريج الى جهة الشمال وعطفة التخريج الى جهة اليمين وربما تلاقيا فاشبه ذلك الضرب على ما ينبغي ما بخلاف ما اذا خرج الاول الى جهة اليمين فانه حينئذ يخرج الثاني الى جهة الشمال فلا يلتقيان ولا يلزم إشكال الا أن يتأخر النقص الى آخر السطر فلا وجه حينئذ الانحرجه الى جهة الشمال لقرب التخريج من اللحق وسرعة لحاق الناظر به ولأن من من قص يحدث بمدد نعم ان حاق ما بعد آخر السطر لقرب الكتابة من طرف الورق لضيقه بالجلد بأن يكون السقط في الصحيفة اليمنى فلا بأس حينئذ بالتخريج الى جهة اليمين وقد وقع ذلك في خط غير واحد من أهل العلم . وينبغي ان يكتب عند انتهاء اللحق صح ومنهم من يكتب مع صح رجع . ومنهم من يكتب انتهى اللحق . ومنهم من يكتب في آخر اللحق الكلمة المتصلة به داخل الكتاب في موضع التخريج ليؤذن باتصال الكلام وهذا اختيار بعض أهل الصنعة من أهل المغرب واختيار القاضي أبي محمد بن خلاد صاحب كتاب الفاصل بين الراوي والواعي من أهل المشرق مع طائفة وليس ذلك بمرضي إذ قد يقع في الكلام ما هو مكرر مرتين فأكثر لم يصح فاذا كررت الكلمة لم يؤمن ان توافق ما تكرر حقيقة أو يشكل أمرها فيحصل بذلك ارتباب وزيادة إشكال فالأولى الاقتصار على كتابة صح وذ كر بعض أرباب النكت ان كلمة صح قد ينتظم بها الكلام بمدد فيظن انها من أصل الكتاب وأحيب بأن هذا نادر بالنسبة لما قبله على ان الحذاق من الكتبة يكتبونها صغيرة وبعضهم يكتبها بمدد أحر وبعضهم لا يمد كتابة الحاء منها . وقال بعضهم الا حسن الرمز لذلك بشيء لا يقرأ ويحصل ذلك بطمس صاد وعدم تعريف حائها . واختار ابن خلاد أيضاً في عطفة خط التخريج ان يمد حتى تلحق بأول اللحق في الحاشية وهذا غير مرضي لأن فيه تسويدا للكتاب لاسم عند كثرة الإلحاقات مع عدم الاضطرار لذلك فان العطفة اليسيرة الى جهة الحاشية التي يكتب فيها اللحق كافية في رفع اللبس وان كان فيها ذهب اليه من مددها الى أول اللحق وزيادة في رفعه . قال العراقي فان لم يكن اللحق قبالة موضع السقوط بأن لا يكون ما يقابله خالياً وكتب اللحق بموضع آخر فيتعين حينئذ جر الخط الى أول اللحق أو يكتب قبالة بتلوه كذا وكذا في الموضع الفلاني ونحو ذلك لزوال اللبس وقد رأيت في خط غير واحد ممن يعتمد عليه اتصال الخط اذا بعد اللحق عن مقابل موضع النقص وهو حينئذ حسن والاصل في التخريج قول زيد بن ثابت في نزول قوله تعالى غير أولي الضرر بعد نزول لا يستوي القاعدون من المؤمنين كما في سنن أبي داود : فالحقها والذي نفسي بيده ولكاني أنظر الى ملحقاتها عند صدع في كنف . وأما ما يكتب في حاشية الكتاب من غير أصل الكتاب من شرح أو تنبيه على غلط أو اختلاف رواية أو نسخة أو نحو ذلك فقال بعضهم انه لا ينبغي ان يخرج له

وأما قول بعض الأفاضل كل متواتر مشهور وليس كل مشهور متواتراً وذلك بعد أن عرف كلا منهما بما عرف به الجمهور فهو مما ينتقد قال بعضهم ولعله أراد بالمشهور المعنى اللغوي لا الاصطلاحي وقد وقع لبعض علماء الأثر عبارة تسوغ لصاحبها القول المذكور وهي قوله والغريب وهو ما نفرد به واحد عن الزهري وشبهه ممن يجمع حديثه : فان نفرد اثنين أو ثلاثة سمي عزيزاً فان رواه الجماعة سمي مشهوراً ومنه المتواتر . فصاحب هذه العبارة يسوغ له أن يقول كل متواتر مشهور وليس كل مشهور متواتراً ولا ينتقد عليه ذلك وإنما ينتقد عليه مخالفة الجمهور في الاصطلاح لما ينشأ عنها في كثير من الأحيان من انقاع النفوس في اشراك الأوهام ولعل ذلك الفاضل قد جاءه الوهم من هذا الموضع

### ﴿ المسألة الثالثة ﴾

قد عرفت أن خبر الآحاد ينقسم الى قسمين مشهور وغير مشهور وقد قسم المحدثون غير المشهور الى قسمين عزيز وغريب

فالعزيز هو الذي يرويه جماعة عن جماعة غير أن عددها في بعض الطبقات يكون اثنين فقط يخرج بذلك المشهور عند من يقول ان أقل ما ثبت به الشهرة ثلاثة وهو المشهور ، والغريب وهو الذي ينفرد بروايته واحد في موضع ما من مواضع السند . والحاصل ان الخبر ينقسم أولاً الى قسمين متواتر وآحاد وان خبر الآحاد ينقسم الى ثلاثة أقسام مشهور وعزيز وغريب . وسيأتي زيادة بيان لذلك إن شاء الله تعالى . وقد قسم بعض علماء الأصول الخبر الى ثلاثة أقسام متواتر ومشهور وآحاد فجعلوا المشهور قسماً مستقلاً بنفسه ولم يدخلوه في المتواتر كما فعل الجصاص ولا في خبر الآحاد كما فعل غيرهم وقد عرفوا المشهور بما كان في الأصل خبر آحاد ثم انتشر في القرن الثاني والثالث مع تلقي الأمة له بالقبول فيكون بينه وبين المستفيض وهو على أحد الأقوال ما رواه ثلاثة فصاعداً من غير أن ينتهي الى التواتر عموم وخصوص من وجه لصدقهما فيما رواه في الأصل ثلاثة ثم تواتر في القرن الثاني والثالث . وانفراد المشهور عن المشهور فيما رواه في الأصل ثلاثة ثم لم يتواتر في القرن الثاني والثالث . وانفراد المشهور عن المستفيض فيما رواه في الأصل واحد واثنان ثم تواتر في القرن الثاني والثالث

وقد عرف الجصاص المتواتر بقوله هو ما أفاد العلم بمضمون الخبر ضرورة أو نظراً فزاد قوله أو نظراً ليدخل المشهور . وقد توهم بعضهم من عبارته أنه يحكم بكفر منكر المشهور لادخاله له في المتواتر والمتواتر يكفر جاحده وليس الأمر كذلك لان الذي يكفر جاحده إنما هو القسم الأول من المتواتر عنده وهو الذي يفيد العلم بضرورة كقيام شهر رمضان وحج البيت ومجوز ذلك بخلاف القسم الثاني منه وهو الذي يفيد العلم نظراً قال بعض الأفاضل إنما لم يكفر منكر المشهور لان انكاره لا يؤدي الى تكذيب النبي عليه الصلاة والسلام لانه لم يسمعه منه عليه الصلاة والسلام من غير واسطة ولم يروه عنه عدد لا يتصور منهم الكذب

خطأ أو تمحدا وإنما هو خبر آحاد تواتر في العصر الثاني وتلقاه أهله بالقبول فانكاره إنما يؤدي إلى مخطئة العلماء ونسبهم إلى عدم التروّي حيث تلقوا بالقبول ما لم يثبت وزوده عن الرسل ، ومخطئة العلماء ليست بكفر بل هي بدعة وضلالة بخلاف انكار المتواتر فإنه مشعر بتكذيب النبي عليه الصلاة والسلام إذ المتواتر بمنزلة المسبوع منه وتكذيب الرسول كفر على أن المشهور لا يوجب علم اليقين وإنما يوجب ظناً قوياً فوق الظن الذي يحصل من خبر الآحاد تطمئن به النفس الا عند ملاحظة كونه في الاصل كان من خبر الآحاد . وقد ذكروا للمشهور أمثلة منها المسح على الخفين والظاهر أنه ليس كل مشهور يعد انكاره بدعة وضلالة فقد قال الامام الشافعي في الأم في أثناء محاوره خبرت بينه وبين أحد الفقهاء : وقلت له أرايت قول الله تبارك وتعالى ( إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق وامسحوا برؤسكم وأرجلكم إلى الكعبين ) ، أليس بين في كتاب الله عز وجل بأن الفرض غسل القدمين أو مسحهما قال بلى قلت لم مسحتم على الخفين ومن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم والناس إلى اليوم من ترك المسح على الخفين ويعنف من مسح ؛ قال ليس في ردّ من ردّه حجة وإذا ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم شيء لم يضره من مخالفه ؛ قلت ونعمل به وهو مختلف فيه كما نعمل به لو كان متفقاً عليه ولا نعرضه على القرآن قال لا بل سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم تدل على معنى ما أراد الله عز وجل قلنا فلم لا نقول بهذا في الدين مع الشاهد وغيره مما يخالف فيه الحديث وتريد ابطال الحديث الثابت بالتأويل وبأن تقول الحديث يخالف ظاهر القرآن هـ

### ﴿ المسألة الرابعة ﴾

قد يقوى الخبر وأصله ضعيف وقد يضعف وأصله قوي وذلك لأسباب تعتريه غير أن الخبر إذا عرضت له القوة لا يرتفع عن درجته وإذا عرض له الضعف نزل عنها فالتواتر مهما زاد تواتره يبقى متواتراً إذا درجته فوقه يرتفع إليها وإذا نقص تواتره نقصاً ينزل عن درجته إلى درجة المشهور ثم قد يضعف إلى أن يصير عزيزاً ثم غريباً ثم قد يندرس فكم من خبر متواتر قد درسته الأيام ألا ترى أن كثيراً من الأبنية العظيمة لا يعلم الآن يقيناً أسماء بنائها فضلاً عن زمامهم قال المتنبي

أين الذي الهرمان من بنيانه \* ما قومه ما يومه ما المصراع

تخلف الآثار عن أصحابها \* حيناً ويلحقها الفناء فتبع

والمشهور مهما زادت شهرته لا يرتفع عن درجته إلى درجة المتواتر إذ الشرط في المتواتر أن يكون التواتر موجوداً فيه من الطبقة الأولى فما بعدها فإذا فقد ذلك في طبقة من الطبقات لاسيما الأولى لم يعد متواتراً فإن كان متواتراً في أول الأمر ثم زال عنه التواتر قيل خبر منقطع التواتر فإن لم يكن متواتراً من أول الأمر لم يقل له متواتر نعم يسوع أن يوصف بالتواتر النسبي فيقال هذا الخبر قد تواتر في الطبقة الثانية

أو الثانية مثلاً ولا يقال له خبر متواتر على الإطلاق .

فإذا ضعف الشهرة في المشهور نزل عن درجته وانتقل إلى ما بعدها كما أشرنا إليه وقس على ذلك العزيز والغريب غير أن الغريب لما كان في المنزلة الدنيا فإذا ضعف الأدريس وصار نسبياً منسياً والخبر قد يجبا بعد الاندرايس وذلك بظهور أمر يدل عليه .

واعلم أنه قد يشبه المشهور الشائع عن أصل المتواتر بل قد يشيع خبر لا أصل له فيظه من لم يتبع أمره متواتراً ولكن كثرة الاستناد في هذا الباب على كثير من الناس ظن بعضهم أن لا سبيل إلى أخذ اليقين من الاختار لا سيما التي مضت عليها قرون كثيرة فقد ذكر في كتب الكلام وكتب الأصول أن فرقة من الناس أنكرت إفادة المتواتر العلم اليقيني وقالت أن الحاصل منه هو الظن القوي الغالب وفرقة منهم سلمت إفادته العلم اليقيني في الأمور الحاضرة وأنكرت ذلك في الأمور الغائبة . قال الغزالي في المستصفى أما اثبات كون التواتر مفيداً للعلم فهو ظاهر خلافاً للسنية حيث حصروا العلم في الحواس وأنكروا هذا وحصرهم باطل فإنا بالضرورة نعلم كون الألف أكثر من الواحد واستحالة كون الشيء قديماً محدثاً وأموراً آخر ذكرناها في مدارك اليقين سوى الحواس بل نقول حصروا العلوم في الحواس معلوم لهم وليس ذلك مدركاً بالحواس الخمس ثم لا يستريب عاقل في أن في الدنيا بلدة تسمى بغداد وإن لم يدخلها ولا يشك في وجود الانبياء بل ولا في وجود الشافعي وأبي حنيفة رحمهما الله بل ولا في الدول والوقائع الكبيرة . فإن قيل لو كان هذا معلوماً ضرورة لما خالفناكم قلنا من يخالف في هذا فإما يخالف بسببه أو عن خط في عقله أو عن عناد ولا يصدر إنكار هذا من عدد كثير يستحيل إنكارهم في العادة لما علموه وعادهم ولو تركنا ما علمناه ضرورة لقولكم للزمكم ترك المحسوسات خلاف السوفسطائية . هـ

وقد أشار في فصل التفرقة بين الإسلام والزندقة إلى أمر اشتباه المشهور بالمتواتر على من لم يمن النظر فقال في أثناء بيان الأمور الحسنة التي يجب على من يخوض في التفكير أن ينظر فيها قبل الإقدام عليه . الثاني في النص المتروك أن ثبت تواتر أو أحداً أو بالاجماع فإن ثبت تواتر فهل هو على شرط التواتر أم لا إذ ربما يظن المستفيض متواتراً وحد المتواتر ما لا يمكن الشك فيه كالعلم بوجود الانبياء ووجود الملاد المشهورة وغيرها وأنه متواتر في الأعصار كلها عصراً بعد عصر إلى زمان النبوة . وهل يتصور أن يكون قديم من عدد التواتر في عصر من الأعصار والشرط في المتواتر أن لا يحصل ذلك كما في القرآن . أما في القرآن فيمنع مدرك ذلك جداً ولا يستقل بأدراكه إلا الباحثون عن كتب التواريخ وأحوال القرون الماضية وكتب الأحاديث وأحوال الرجال وأغراضهم في نقل المقالات . إذ قد يوجد عدد التواتر في كل عصر ولا يحصل به العلم إذ كان يتصور أن يكون للجمع الكثير رابطة في التوافق لاسيما بعد وقوع التعصب بين أرباب المذاهب . هـ

### ﴿ المسألة الخامسة ﴾

شرط قوم في التواتر أن يكون الخبرون لا يحصرهم عدد ولا يحويهم بلد وهو شرط غير لازم فإن الحجاج إذا أخبروا عن واقعة صدرهم عن الحج حصل العلم بقولهم وهم محصورون . وأهل المدينة إذا أخبروا عن النبي صلى الله عليه وسلم شيء حصل العلم بخبرهم وقد حوهم بلد . وأهل الجامع إذا أخبروا بنائبة في الجمعة حالت بينهم وبين صلاحها حصل العلم بخبرهم وقد حوهم الجامع وهو دون البلد . وأرادوا بكون الخبرين لا يحصرهم عدد أنهم لكثرتهم وسابغ بلدانهم يتعذر أو يتعسر إحصاؤهم فتشيع ابن حزم على القائلين به جار على عادته في الهويل وحمل عبارة من خالفه على أقبح محاملها وإن كانت ممكنة التأويل . وشرط قوم في الخبرين عددا معينا بحيث إذا كان عددهم أقل منه لم يسم خبرهم متواترا واختلف في ذلك العدد قليل هو ثلاثة وقل أربعة وقل خمسة وقل سبعة وقل عشرة وقل اثنا عشر وقل عشرون وقل أربعون وقل خمسون وقل غير ذلك وهي أقوال ليس لها برهان . وقال الجمهور الشرط أن يبلغ عدد الخبرين مبالغاً يمنع في العادة تواطؤهم على الكذب فيه ولا يمكن تحديد ذلك العدد والضابط في ذلك حصول العلم فإذا حصل علمت أن الخبر متواتر والا فلا . قال الغزالي في المستصفى تعدد الخبرين ينقسم الى ما هو ناقص فلا يفيد العلم والى ما هو كامل وهو الذي يفيد العلم والى ما هو زائد وهو الذي يحصل العلم ببعضه وتقع الزيادة فضلا عن الكفاية . والكامل وهو أقل عدد يورث العلم ليس معلوماً لنا لكننا بحصول العلم الضروري نأمين كمال العدد لا أنا بكمال العدد نستدل على حصول العلم فإذا عرفت هذا فالعدد الكامل الذي يحصل التصديق به في واقعة هل يتصور أن لا يفيد العلم في بعض الوقائع . قال القاضي رحمه الله ذلك محال بل كل ما يفيد العلم في واقعة يفيد في كل واقعة وإذا حصل العلم للشخص فلا بد وأن يحصل لكل شخص يشاركه في السماع ولا يتصور أن يختلف وهذا صحيح إن مجرد الخبر عن القرآن فإن العلم لا يستند الى مجرد العدد ونسبة كثرة العدد الى سائر الوقائع وسائر الاشخاص واحدة أما إذا اقترنت به قرآن تدل على التصديق فهذا يجوز أن يختلف فيه الوقائع والاشخاص، وانكر القاضي ذلك ولم يلتفت الى القرآن ولم يجعل لها أثراً وهذا غير مرضي لأن مجرد الاخبار يجوز أن يورث العلم عند كثرة الخبرين وإن لم تكن قرينة ومجرد القرآن أيضاً قد يورث العلم وإن لم يكن فيه اخبار فلا يبعد أن تنضم القرآن الى الاخبار فيقوم بعض القرآن مقام بعض العدد من الخبرين ولا ينكشف هذا الابهام معنى القرآن وكيفية دلالتها فتقول لا شك في أننا نعرف أموراً ليست محسوسة اذ نعرف من غيرنا حبه لانسان وبغضه له وخوفه منه وخصمه وخجله وهذه أحوال في نفس الحب والمبغض لا يتعلق الحب بها قد تدل عليها دلالات آحادها ليست قطعية بل يتطرق اليها الاحتمال ولكن النفس تميل الى الاعتقاد ضعيف ثم الثاني والثالث يؤكد ذلك ولو أفردت آحادها لتطرق اليها الاحتمال ولكن يحصل القطع باحتمالها كما أن قول كل واحد من عدد التواتر يتطرق اليه الاحتمال لو قدر مفرداً ويحصل القطع بسبب

الاجتماع . ومثاله أنا نعرف عشق العاشق لا بقوله بل بأفعال هي أفعال المحبين من القيام بخدمته وبذل ماله وحضور محالسه لمشاهدته وملازمته في ردداته وأمور من هذا الجنس . فإن كل واحد يدل دلالة لو انفرد لاحتمال أن يكون ذلك لغرض آخر يضمره لالحه إياه لكن تنهي كثرة هذه الدلالات الى حد يحصل لنا علم قطعي بحبه ، وكذلك ببغضه اذا رويت منه أفعال يتجها البغض

ثم قال فاقتران هذه الدلائل كاقتران الاخبار وتواترها . وكل دلالة شاهد يتطرق اليه الاحتمال كقول كل مخبر على حاله وينشأ من الاجتماع العلم ، وكأن هذا مدرك سادس من مدارك العلم سوى ما ذكرناه في المقدمة من الأوليات والمحسوسات والمشاهدات الباطنة والتجريبات والمتواترات فيلحق هذا بها ، واذا كان هذا غير منكر فلا يبعد أن يحصل التصديق بقول عدد ناقص عند انضمام قرآن اليه ولو تجرد عن القرآن لم يفد العلم

وقال العلامة جمال الدين حسن بن يوسف بن المطهر الحلي في نهاية الوصول الى علم الأصول : قال أبو الحسين البصري والقاضي أبو بكر : كل عدد وقع العلم بتجربه في واقعة لشخص لا بد وان يكون مفيداً للعلم بغير تلك الواقعة لغير ذلك الشخص اذا سمعه ، وهذا انما يصح على اطلاقه لو كان العلم قد حصل بمجرد ذلك العدد من غير أن يكون للقرآن المحقة به مدخل في التأثير لكن العلم قد يحصل بالقرآن العائدة الى إخبار الخبرين وأحوالهم واختلاف السامعين في قوة السماع للخبر والفهم لدلوله ، ومع فرض التساوي في القرآن قد يفيد آحادها الظن ويحصل من اجتماعها العلم فأمكن حصول العلم بمثل ذلك العدد في بعض الوقائع للمستمع دون البعض لما اختص به من القرآن التي لا تحصل لغيره ، ولو سلم اتحاد الواقعة وقرائنها لم يلزم من حصول العلم بذلك العدد لبعض الاشخاص حصوله لشخص آخر لتفاوتهما في الفهم للقرآن ، وتفاوت الاشخاص في الادراك والذكاء معلوم بالضرورة

وقال أيضاً ظن قوم ان لحصول العلم عقب التواتر يشترط عدد معين وليس بحق فإن العلم هو القاضي بعدد الشهادات دون العكس فرب عدد أفاد العلم في قضية لشخص ولا يحصل مع مثله في تلك القضية لغير ذلك الشخص أو في غيرها له

وقال بعض المتكلمين ان حصول العلم بطريق تواتر الاخبار يختلف باختلاف الوقائع والخبرين والسامعين فقد يحصل العلم في واقعة بعدد مخصوص ولا يحصل به في واقعة أخرى وقد يحصل بإخبار جماعة مخصوصة ولا يحصل بإخبار جماعة أخرى تساويهم في العدد وقد يحصل لسامع ولا يحصل لسامع آخر

وقد عرف بعض العلماء المتواتر بقوله هو الخبر الذي يوجب بنفسه العلم فنخرج بذلك خبر الآحاد فإن منه ما لا يوجب العلم أصلاً ومنه ما يوجب العلم لاني نفسه لكن بواسطة القرآن التي احتفت به وفي هذا التعريف إشكال فانه يوهم ان الموجب للعلم في المتواتر انما هو مجرد كثرة الخبرين وستعرف ما يرد على ذلك قال الامام نجر الدين الرازي في الحصول انما لو قدرنا ان أهل بلدة علموا أن أهل سائر البلاد لو عرفوا



ما في بلدهم من الوباء العام لتركوا الذهاب الى بلدهم ولو تركوا ذلك لاحتلت المعيشة في تلك الياذة وقد رنا ان أهل تلك البلدة كانوا علماء حكماء جاز في مثل هذه الصورة ان يتطابقوا على الكذب وان كانوا كثيرين جدا فثبت بهذا امكان اتفاق الخلق العظيم على الكذب لأجل الرغبة . هـ

وقال حجة الاسلام الغزالي ان العديد الكثير ربما يخبرون عن أمر تقتضي ايلة الملك وسياسته اظهاره والمخبرون من رؤساء جنود الملك فيتصور اجتماعهم تحت ضبط الالة على الاتفاق على الكذب ولو كانوا متفرقين خارجين عن ضبط الملك لم يتطرق اليهم هذا الوهم . وقد صرح كثير من علماء الاصول بأن المتوار لا بد فيه من القرائن فلا يبقى حينئذ فرق بينه وبين خبر الآحاد الذي احتفت به قرائن أو جبت العلم بصدقه ويكون إيجاب كل منهما للعلم انما هو بموتة القرائن ولا يفيد في الجواب ان يقال القرائن في المتوار متصلة فهي غير خارجة عنه فصح ان يقال انه يوجب العلم بنفسه لان خبر الآحاد المذكور كثيرا ما تكون القرائن فيه متصلة ، والمراد بالقرائن المتصلة ما يكون متعلقا بحال الخبر والخبر به والخبر : اما الخبر فكان يكون غير معروف بالكذب ولا داعي له في ذلك الخبر من رغبة أو رهبة تاجئه الى الكذب فيه ، وأما الخبر فكان يكون أمرا يمكن الوقوع لاسيما ان ظهرت من قبل مقدمات تغرب أمره ، واما الخبر فكان يكون مسوقا على هيئة واضحة ليس فيها حجة ولا تلعم ولا اضطراب

والمراد بالقرائن المنفصلة ما لا يتعلق بما ذكر ومثال ذلك ما اذا أخبر جماعة بموت ابن لأحد الرؤساء كان مرصاً ثم تلا ذلك أن خرج الرئيس من الدار حاسر الرأس حافي القدم ممزق الثياب مضطرب الحال وهو رجل ذو منصب كبير ومروءة تامة لا يخالف عادة الا تامل هذه النائبة فان هذه القرينة منفصلة عن الخبر ولها أعظم مدخل في العلم بصحته

واعترض بعضهم بأن العلم هنا انما حصل بالقرينة فكيف نسبتموه الى الخبر . وأجيب بأن العلم حصل بالخبر بموتة القرينة ولولا الخبر لجوزنا موت شخص آخر أو وقوع كارثة تقوم مقام موت الابن وقد أسقط بعضهم من تعريف المتوار قوله بنفسه فقال في تعريفه هو الخبر الذي يوجب العلم وفيه أيضاً إشكال لأنه يدخل فيه خبر الآحاد اذا احتفت به قرائن توجب العلم ، وكان بعضهم شعر بذلك فقال في تعريفه هو الخبر المفيد للعلم اليقيني

واعلم ان بسبب اختلاف العبارات واضطرابها انما هو غموض هذا المبحث ودقته بحيث صارت العبارات فيه قاصرة عن أداء جميع ما يحول في النفس منه فكن متنبها لذلك وقس عليه ما أشبهه من المباحث واحرص على أخذ زبدة ما يقولون ولا يصدقك عن ذلك اختلاف العبارات أو الاعتبارات

### ✽ الفائدة السادسة ✽

قد سلك ابن حزم في تقييم الخبر وتعريف أقسامه مسلكا آخر فاحينا أن نورد ما ذكره اتاما للفائدة قال في كتاب الاحكام فصل فيه أقسام الاخبار عن الله تعالى

قال أبو محمد : جاء النص ثم لم يختلف فيه مسلم في أن ما خرج عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قاله ففرض اتباعه ، وأنه تفسير لما راد الله تعالى في القرآن وبأن جملة : ثم اختلف المسلمون في الطريق المؤدية إلى صحة الخبر عنه عليه السلام بعد الإجماع المتيقن المقطوع به على ما ذكرنا وعلى الطاعة من كل مسلم لقول الله تعالى أطيعوا الله وأطيعوا الرسول فظننا في ذلك فوجدنا الأخبار ينقسم قسمين خبر تواتر وهو ما قلناه عن كافة بعد كافة حتى تبلغ به النبي صلى الله عليه وسلم وهذا خبر لم يختلف مسلمون في وجوب الأخذ به وفي أنه حق مقطوع على غيبه لأن يمثله عرفنا أن القرآن هو الذي أتى به سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وبه علمنا صحة مبعث النبي صلى الله عليه وسلم وبه علمنا عدد ركوع كل صلاة وعدد الصلوات وأشياء كثيرة من أحكام الزكاة وغير ذلك ما لم يبينه في القرآن تفسيره ، وقد تكلمنا في كتاب الفصل على ذلك وبيننا أن البرهان قائم على صحته وبيننا كيفيته وأب الضرورة والطبيعة توجبان قبوله وإن به عرفنا ما لم نشاهد من البلاد ومن كان قبلنا من الأنبياء والعلماء والفلاسفة والملوك والوفائع والتأليف ومن أنكر ذلك كان بمنزلة من أنكر ما يدرك بالحواس الأول ولا فرق ولزمه أن لا يصدق بأنه كان قبله زمان ولا أن أباه وأمه كانا قبله ولا أنه مولود من امرأة . قال علي وقد اختلف الناس في مقدار عدد النقلة للخبر الذي ذكرنا فطائفة قالت لا يقبل الخبر إلا من جميع أهل المشرق والمغرب ، وقالت طائفة لا يقبل إلا من عدد لا نحصى نحن ، وقالت طائفة لا يقبل إلا من أقل من ثلثمائة وبضعة عشر رجلاً عدد أهل بدر ، وقالت طائفة لا يقبل إلا من سبعين ، وقالت طائفة لا يقبل إلا من خمسين عدد القسامة ، وقالت طائفة لا يقبل إلا من أربعين لأنه العدد الذي لما بلغه المسلمون أظهروا الدين ، وقالت طائفة لا يقبل إلا من عشرين ، وقالت طائفة لا يقبل إلا من اثني عشر ، وقالت طائفة لا يقبل إلا من خمسة عشر ، وقالت طائفة لا يقبل إلا من أربعة ، وقالت طائفة لا يقبل إلا من ثلاثة لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى يقول ثلاثة من ذوي الحجة من قومه أنه قد نزل به جأحة ، وقالت طائفة لا يقبل إلا من اثنين : قال علي وهذه كلها أقوال بالبرهان وما كان هكذا فقد سقط ويكفي في إبطال ذلك أن ننبه كل من يقول بشيء من هذه الحدود على أن يتيسر كل ما يعقد صحته من أخبار دينه ودنياه فانه لا سبيل له البتة إلى أن يكون شيء منها صح عنده بالعدد الذي شرطه كل واحد من ذلك العدد عن مثل ذلك العدد كله وهكذا متزايداً حتى يبلغ إلى تحقيق ذلك الخبر من دينه أو دنياه فحصل من كل قول منها بطلان كل خبر جملة لأنحاشي شيئاً لأنه وإن سمع هو بعض الأخبار من العدد الذي شرط فلا بد أن يبطل تلك المرتبة فيما فوق ذلك وكل قول أدى إلى الباطل فهو باطل بلا شك وبالله تعالى التوفيق هـ فأم ببق الأقول من قال بالتواتر ولم يحدد عدداً . قال علي ونقول هنا إن شاء الله تعالى قولاً باختصار هـ فتقول وبالله تعالى التوفيق لكل من حد في عدد نقلة خبر التواتر حداً لا يكون أقل منه يوجب تيقن صدقه ضرورة من سبعين أو عشرين أو عدد لا تحصىهم وإن كان في ذاته محصياً ذاعده محدود أو أهل المشرق والمغرب ولا سبيل إلى لقائه ولا لقاء أحد لهم كلهم ولا بد له من الإقتصار على بعضهم دون بعض بالضرورة

ولا بد من أن يكون لذلك التواتر الذي يدعونه في ذاته عدد إن نقص منه واحد لم يكن متواتراً والا فقد ادعوا ما لا يعرف أبداً ولا يعقل فاذ لا بد من تحديد عدد ضرورة فنقول لهم ما تقولون أن سقط من هذا الحد الذي حددتم واحد أسقط سقوط ذلك الواحد قبول ذلك الخبر أم لا يبطله فإن قال يبطله تحكم بلا برهان وكل قول بمجرد الدعوى بلا برهان فهو مطروح ساقط فإن قال بقبوله أسقطنا له آخر ثم آخر حتى يبلغ إلى واحد فقط وإن حدد عدداً سئل عن الدليل على ذلك فلا سبيل له إليه البتة، وأيضاً فإنه ما في العقول فرق بين ما نقله عشرون وبين ما نقله تسعة عشر وبين ما نقله سبعون ولا ما نقله تسعة وستون وليس ذكر هذه الأعداد في القرآن وفي القسامة وفي بعض الأحوال وفي بعض الأخبار بموجب أن لا يقبل أقل منها في الأخبار وقد ذكر تعالى في القرآن أعداداً غير هذه فذكر تعالى الواحد والاثني والثلاثة والأربعة والمائة ألف وغير ذلك ولا فرق بين ما تعلق بعدد منها وبين ما تعلق بعدد آخر منها ولم يأت من هذه الأعداد في القرآن شيء في باب قبول الأخبار ولا في قيام حجة بهم فصارف ذكرها إلى ما لم يقصد بها مجرم وقاح محرف للكلام عن مواضعه وإن قال لا يبطل قبول الخبر بسقوط واحد من العدد الذي حد كان قد ترك مذهبه الفاسد ثم سألتهم عن إسقاط آخر أيضاً مما بقي من ذلك العدد وهكذا حتى يبعد عما حد بعداً شديداً فإن نظروا هذا بما لا يمكن حده من الأشياء كانوا مدعين بلا دليل ومشبهين بلا برهان وحكم كل شيء يجعله المرء ديناً له أن ينظر في حدوده ويطلبها إلا باصباح باجماع أو نص أو أوجبت طبيعته ترك طلب حده . وقد قال بعضهم لا يقبل من الأخبار إلا ما نقلته جماعة لا يحصرها العدد . قال أبو محمد وهذا قول من عمره الجهل لأنه ليس هذا موجوداً في العالم أصلاً وكل ما فيه فقد حصره العدد وإن لم نقله نحن وإحصاؤه ممكن أن تكلف ذلك فعلى هذا القول الفاسد قد سقط قبول جميع الأخبار جملة وسقط كون النبي صلى الله عليه وسلم في العالم وهذا كفر وأيضاً فيلزم هؤلاء وكل من حدد في عدد من لا تصح الأخبار بأقل من نقل ذلك العدد أمر فظيع يدفعه العقل بهديته وهو أن لا يصح عندهم كل أمر يشهد أقل من العدد الذي حدوا وأن لا يصح عندهم كل أمر حصره عدد من الناس وكل أمر لم يحصره أهل المشرق والمغرب فبطلت الأخبار كلها ضرورة على حكم هذه الأقوال الفاسدة وهم يعرفون بضرورة حصرهم صدق أخبار كثيرة من موت وولادة ونكاح وعزلة وولاية واعتقاد منزل وخروج عدد وشتر واقع وسائر عوارض العالم مما لا يشهد إلا النفس اليسير ومن خالف هذا فقد كابر عقله ولم يصح عنده شيء مما ذكرنا أبداً لا سيما إن كان ساكناً في قرية ليس فيها إلا عدد يسير مع أنه لا سبيل له إلى لقاء أهل المشرق والمغرب . قال علي فإن سألنا سائل فقال ما حد الخبر الذي بموجب الضرورة فالجواب وبالله تعالى التوفيق أننا نقول إن الواحد من غير الأنبياء المعصومين بالبراهين عليهم السلام قد يجوز عليه تعدد الكذب يعلم ذلك بضرورة الحس وقد يجوز على جماعة كثيرة أن يتواطؤوا على كذبة إذا اجتمعوا ورغبوا أو رهبوا ولكن ذلك لا يخفى من قلوبهم بل يعلم اتفاقهم على

ذلك الكذب بحرفهم اذا تفرقوا لا بد من ذلك ولكننا نقول اذا جاء انسان فاكثرت من ذلك وقد يتقنا  
 انهما لم يلتقيا ولا دسا ولا كانت لهما رغبة فيما أخبرا به ولا رهبة منه ولا يعلم أحدهما بالآخر فحدث كل  
 واحد منهم مفترقا عن صاحبه بحديث طويل لا يمكن أن يتفق خاطرا اثنين على توليد مثله وذكركل واحد  
 منهما مشاهدة أو لقاء جماعة شاهدت أو أخبرت عن مثلها بانها شاهدت فهو خبر صدق يضطر بلا شك في  
 سماعه الى تصديقه ويقطع على خفيه، وهذا الذي قلنا يعلمه حاسن تدبره ووعاه فيما يرده كل يوم من أخبار  
 زمانه من موت أو ولادة أو نكاح أو عزل أو ولاية أو واقعة أو غير ذلك وانما خفي ما ذكرنا على من  
 خفي عليه لقلة مراعاته ما يمر به ولو أنك تكلف إنسانا واحدا اختراع حديث طويل كاذب لقدر عليه يعلم  
 ذلك بضرورة المشاهدة فلو أدخلت اثنين في بيتين لا يلتقيان وكففت كل واحد منهما توليد حديث كاذب  
 لا جاز بوجه من الوجود أن يتفقا فيه من أوله الى آخره هذا ما لا سبيل اليه بوجه من الوجود أصلا  
 وقد يقع في التدرية التي لم نكدها اتفاق الخواطر على الكلمات البسيرة والكلمات ونحو ذلك والذي  
 شاهدنا اتفاق شاعرين في نصف بيت شاهدنا ذلك مرتين من عمرنا فقط : وأخبرني من لا أثق به ان  
 خاطره وافق خاطر شاعر آخر في بيت كامل واحد ولست أعلم ذلك صحيحاً : وأما الذي لا أشك فيه وهو  
 تمتع في العقل فاتفقا في قصيدة بل في بيتين فصاعدا والشعر نوع من أنواع الكلام ولكل كلام تأليف ما  
 والذي ذكره المتكلمون في الاشعار من الفصل الذي سموه الموارد وذكروا ان خواطر شعراء اتفقت  
 في عدة أبيات فأحدث متعة لا تصح أصلا ولا تصل وما هي الا سرقات وغارات من بعض الشعراء على  
 بعض . قال علي وقد يضطر خبر الواحد الى العلم بصحته الا ان اضطراره ليس بمطرد ولا في كل وقت  
 ولكن على قدر ما يتأى وقد ينال ذلك في كتاب الفصل . قال علي فهذا قسم قال والقسم الثاني من  
 الاخبار ما نقله الواحد عن الواحد فهذا اذا اتصل برواية العدول الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وجب  
 العمل به ووجب العلم بصحته أيضا وبين هذا وبين شهادة العدول فرق نذكره ان شاء الله تعالى وهو قول  
 الحارث بن أسد المحاسبي والحسين بن علي الكرايسي وقد قال به أبو سليمان وذكره بن خزيمة بن مينا عن  
 مالك بن أنس والبرهان على صحة وجوب قبوله قول الله عز وجل (فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا  
 في الدين ولينذروا قومهم اذا رجعوا اليهم لعلهم يحذرون) فأوجب الله تعالى على كل فرقة قبول نذارة النافر  
 منها بأمره النافر بالتفقه وبالنذارة ومن أمره الله تعالى بالتفقه في الدين وانذار قومه فقد انطوى في هذا الأمر  
 ايجاب قبول نذارته على من أمره بانذارهم ، والطائفة في لغة العرب التي بها خوطبنا يقع على الواحد فصاعدا  
 وطائفة من الشيء بمعنى بضه هذا ما لا خلاف بين أهل اللغة فيه . هـ

وقال في مقدمة كتاب الملل والنحل بعد أن أبان أن من البديهيات التي يشعر بها الطفل في أول تمييزه  
 أنه لا يكون جسم واحد في مكان وأنه لا يكون جسمان في مكان واحد وأنه لا يعلم الغيب أحد : ومن علم  
 النفس بان علم الغيب لا يعارض صح ضرورة أنه لا يمكن أن يحكي أحد خبرا كاذبا طويلا فيأتي من لم يسمعه

فيحكي ذلك الخبر بعينه كما هو لا يزيد فيه ولا ينقص اذ لو أمكن ذلك لكان الحاكى لمثل ذلك الخبر عالماً بالغيب لان هذا هو علم الغيب نفسه وهو الاختيار عما لا يعلم الخبر عنه بما هو عليه وذلك كذلك بلا شك فكل ما نقله من الاخبار اثنان فصاعداً مقتربان قد أيقنا انهما لم يجتمعا ولا تشاعرا فلم يختلفا فيه فبالضرورة يعلم انه حق ميقن مقطوع به على غيبه وهذا علمنا صحة موت من مات وولادة من ولد وعزل من عزل وولاية من ولي ومرض من مرض وواقعة من أفاق ونكبة من نكب والبلاد الغائبة عنا والوقائع والملوك والانباء عليهم السلام ودياناتهم والعلماء وأقوالهم والفلاسفة وحكمهم لا شك عند أحد يوفي عقله حقه في شيء مما نقل من ذلك كما ذكرنا وبالله تعالى التوفيق

وله في هذا الكتاب مقالة تناسب ما نحن فيه وقد أحيينا إيرادها هنا بطريق الاختصار قال ونحن نذكر صفة وجوه النقل عند المسلمين لكتابهم ودينهم وما روي عن أئمتهم حتى يقف عليه المؤمن والكافر والعالم والجاهل غيابة فقول وبالله التوفيق: إن نقل المسلمين لكل ما ذكرنا ينقسم أقساماً ستة .

(أولها) شيء ينقله أهل المشرق والمغرب عن أمثالهم حيلاً حيلاً لا يختلف فيه مؤمن ولا كافر منصف غير معاند للمشاهدة وهو القرآن المكتوب في المصاحف في شرق الأرض وغربها لا يشكون ولا يختلفون في أن محمد بن عبد الله بن عبد المطلب أتى به وأخبر أن الله عز وجل أوحى به إليه وأن من اتبعه أخذ عنه كذلك ثم أخذ عن أولئك حتى بلغ الينا :

ومن ذلك الصلوات الخمس فانه لا يختلف مؤمن ولا كافر ولا يشك أحد أنه صلاها بأصحابه كل يوم وليلة في أوقاتها المعهودة وصلاتها كذلك كل من اتبعه على دينه حيث كانوا كل يوم وهكذا الى اليوم لا يشك أحد أن أهل السند يصلونها كما يصلها أهل الاندلس وأن أهل أرمينية يصلونها كما يصلها أهل اليمن؛ وكصيام شهر رمضان فانه لا يختلف مؤمن ولا كافر ولا يشك أحد في أنه صامه رسول الله صلى الله عليه وسلم وصامه معه كل من اتبعه في كل بلد كل عام ثم كذلك حيلاً حيلاً الى يومنا هذا :

وكالحج فانه لا يختلف مؤمن ولا كافر ولا يشك أحد في أنه عليه الصلاة والسلام حج مع أصحابه وأقام المناسك ثم حج المسلمون من كل أفق من الآفاق كل عام في شهر واحد معروف الى اليوم؛ وكحجامة الزكاة وكسائر الشرائع التي في القرآن من تحريم القرائب والميتة والخنزير وسائر ما ورد في نص القرآن (الثاني) شيء نقلته الكافة عن مثلها حتى يبلغ الأمر كذلك الى النبي عليه الصلاة والسلام ككثير من آياته ومعجزاته التي ظهرت يوم الحندق وفي تبوك بحضرة الجيش وككثير من مناسك الحج وكزكاة التمر والبر والشعير والورق والذهب والابل والبقر والغنم ومعاملته أهل خير وغير ذلك مما يخفى على العامة وإنما يعرفه كواف أهل العلم فقط

(الثالث) ما نقله الثقة عن الثقة كذلك حتى يبلغ الى النبي عليه الصلاة والسلام بخبر كل واحد منهم باسم الذي أخبره ونسبه وكلهم معروف الحال والعين والعدالة والزمان والمكان على أن أكثر ما جاء هذا

المحجّ فانه منقول نقل الكواف إما الى رسول الله صلى الله عليه وسلم من طرق جماعة من الصحابة وإما الى الصحاب وإما الى التابع وإما الى إمام أخذ عن التابع يعرف ذلك من كان من أهل المعرفة بهذا الشأن. وهذا نقل خص الله به المسلمين دون سائر أهل الملل وأقواء عندهم عضاً جديداً مد أربعين وخمسين عاماً في المشرق والمغرب والجزيرة والشمال رحل في طلبه من لا يحصى عددهم إلا خالفهم من الأفاقي البعيدة وبخافظ على تقيده القاد منهم فلا تفوتهم زلة في شيء من النقل ان وقعت لأحدهم ولا يمكن فاسقاً أن يفتحم فيه كلمة موضوعة والله تعالى الشكر، وهذه الأقسام الثلاثة التي تأخذ ديننا منها ولا نستعدها الى غيرها (والرابع) شيء نقله أهل المشرق والمغرب أو الكافة أو الواحد الثقة عن أمثالهم الى أن يبلغ من ليس بينه وبين النبي عليه الصلاة والسلام إلا واحد فأكثر فبكت ذلك الملوغ اليه عن أخبار تلك الشريعة عن النبي عليه الصلاة والسلام فلم يعرف من هو فهذا نوع يأخذ به كثير من المسلمين ولنا تأخذ به البتة ولا نضيفه الى النبي عليه الصلاة والسلام اذ لم نعرف من حدث به عنه وقد يكون غير ثقة ويعلم منه غير الذي روى عنه ما لم يعرف منه الذي روى عنه

(والخامس) شيء نقل كما ذكرنا إما بنقل أهل المشرق والمغرب أو كافة أو ثقة عن ثقة حتى يبلغ الى النبي صلى الله عليه وسلم إلا أن في الطريق رجلاً مجروحاً يكذب أو غفلة أو مجهول الحال فهذا أيضاً يقول به بعض المسلمين ولا يحل عندنا القول به ولا تصديقه ولا الأخذ بشيء منه (والسادس) نقل نقل بأحد الوجوه التي قدمنا اما بنقل من بين المشرق والمغرب أو بالكافة عن الكافة أو بالثقة عن الثقة حتى يبلغ ذلك الى صاحب أو تابع أو إمام دونهما أنه قال كذا أو حكم بكذا غير مضاف ذلك الى النبي عليه الصلاة والسلام من المسلمين من يأخذ بهذا ومنهم من لا يأخذ به ونحن لا تأخذ به أصلاً لانه لا حجة في فعل أحد دون من أمرنا الله باتباعه وأرسله اليانا ببيان دينه ولا يخلو فاضل من وهم ولا حجة فيمن بهم ولا يأتي الوحي ببيان وهمه

### المسألة السابعة

يقسم التواتر الى قسمين لفظي ومعنوي . فاللفظي هو ما اتفقت ألفاظ الرواة فيه مثل أن يقولوا فتح فلان مدينة كذا سواء كان بهذا اللفظ أو بلفظ آخر يقوم مقامه مما يدل على المعنى المقصود صريحاً . والمعنوي هو ما يختلف فيه ألفاظ الرواة بأن يروي قسم منهم واقعة وعبره واقعة أخرى وهم جراً غير أن هذه الوقائع تكون مشتملة على قدر مشترك فهذا القدر المشترك يسمى المتواتر المعنوي أو المتواتر من جهة المعنى، وذلك مثل أن يروي واحد أن حاتماً وهب مائة دينار وآخر أنه وهب مائة من الأبل وآخر أنه وهب عشرين فرساً وهم جراحق يبلغ الرواة حد التواتر فهذه الأخبار تشترك في شيء واحد وهو هبة حاتم شيئاً من ماله وهو دليل على سخائه وهو ثابت بطريق التواتر المعنوي . ووجه ذلك أن يقال ان هذه الأخبار مشتركة

في أمر واحد وهو كونه سخياً فان الراوي لجبرها راو لهذا المشترك بطريق الایاء فاذا بلغوا حد التواتر كان هذا المشترك وهو سخاؤه مروياً بطريق التواتر الا أنه من قبيل التواتر المعنوي . وقال بعضهم الوجه في ذلك أن يقال إن هؤلاء الرواة بأسرهم لم يكذبوا بل لا بد أن يكون واحد منهم صادقا وإذا كان كذلك فقد صدق خبر من هذه الأخبار ومتى صدق واحد منها ثبت كونه سخياً والوجه الاول أقوى لأن السخاء لا يثبت بالمرة الواحدة

قال بعض علماء الاصول إن الاخبار التي لا يفيد العلم قد تشترك في معنى كلي فاذا بلغ مجموع الرواة حد التواتر صار ذلك السكلي مروياً بالتواتر وذلك مثل أن ينقل جماعة أن علياً رضي الله عنه قتل من الاعداء كذا في واقعة وينقل جماعة أخرى أنه قتل من الاعداء كذا في واقعة أخرى وهلم جرا فاذا بلغ الرواة بأسرهم مبلغ التواتر صار المعنى المشترك بين هذه الأخبار وهو شجاعة علي مروياً بالتواتر من جهة المعنى وإن كان كل واحد من تلك الاخبار مروياً بطريق الأحاد وقس على ذلك ما يشبهه مثل حلم أحنف وذكاء اياس وقال الشيخ جمال الدين أبو عمرو عثمان المعروف بابن الحاجب في كتاب منتهى الوصول والامل في علمي الاصول والجدل : اذا اختلفت أخبار الخبرين في التواتر في الوقائع واشتملت على معنى كلي مشترك بجهة التضامن أو الالتزام حصل العلم به كوقائع عترة في حروبه وحاتم في سخائه وعلي في شجاعته ولا يبعد أن يكون العلم بغيره أسرع وقال في مختصره المشهور : اذا اختلف المتواتر في الوقائع فالمعلوم ما اتفقوا عليه بتضمن أو التزام كوقائع حاتم وعلي

وقال الامام أبو اسحق ابراهيم الشيرازي في التاسع : اعلم أن الخبر ضربان متواتر وآحاد ، فأما المتواتر فهو كل خبر علم محبزه ضرورة ، وذلك ضربان تواتر من جهة اللفظ كالأخبار المتفقة عن القرون الماضية والبلاد النائية ، وتواتر من طريق المعنى كالأخبار المختلفة عن سخاء حاتم وشجاعة علي رضي الله عنه وما أشبه ذلك ويقع العلم بكلا الضربين

واذا ذكر المتواتر مطلقا تبادر الى الذهن التسم الاول منه . وقد اختلف العلماء في أحاديث فقال بعضهم هي متواترة وقال بعضهم هي غير متواترة . وقال بعض المحققين ان الخلاف بين الفريقين لفظي فالذي قال إنها غير متواترة أراد أنها غير متواترة من جهة اللفظ والذي قال إنها متواترة أراد أنها متواترة من جهة المعنى قال بعض علماء الاصول ان الكتاب لا يثبت الا بالتواتر وأما السنة والاجماع فيثبتان بالتواتر وبالأحاد لكن المتواتر فيها قليل بل المرجح أنه ليس في السنة متواتر الا المتواتر في المعنى دون اللفظ ومن أطلق فكلامه محمول على ارادة ذلك ولا في الاجماع أيضاً متواتر ، وقال بعضهم متحقق في أصول الشرائع كالصلوات الخمس وعدد ركعاتها والزكاة والحج تحقفاً كثيراً ومرجع تواترها في الحقيقة الى المعنى دون اللفظ ويقبل محققه في الاحاديث الخاصة المتقولة بالفاظ مخصوصة لعدم اتفاق الطرفين والوسط فيها وإن كان مدلول كثير منها متواتراً في بعض الموارد فهي كالأخبار الدالة على شجاعة علي وكرم حاتم ونظائرها حتى قال ابن الصلاح



من سئل عن إبراز مثال لذلك أعياه طلبة وحديث إنما الأعمال بالنيات ليس متواتراً وإن كانت روايته منذ  
أعصر إلى الآن يزيد عددهم على عدد التواتر أضماً مضاعفة وذلك لأن التواتر فيه قد طرأ بعد وكثيراً  
ما يدعى تواتر ما هو من هذا القيل مع أن التواتر يشترط فيه أن يكون حاصله في جميع الأزمنة لا سيما أولها  
فشرط التواتر فيها مفقود من جهة الابتداء، وقد نازع بعض العلماء في ذلك قادمي وجود التواتر بكثرته  
بإختصار. وقد وقع هنا من الإبهام والابهام في العبارات ما قد يضرب المتدري فانه ربما توهم منها أنه ليس في السنة  
متواتر مع أن ما تواتر منها سواء كان من جهة اللفظ أو من جهة المعنى كثير يعسر احصاؤه غير أن الأئمة  
المتعرضين لضبط السنة لم يتعرضوا له لانه ليس من مباحثهم

والخلاف المذكور إنما وقع في أحاديث ذكرت في كتب السنة ولها أسانيد شتى اتفقت لها لفرط  
الغاية بها والا فالتواتر يعسر إيراد اسناد له على قواعد الحديث فضلاً عن أسانيد وذلك ان الاسناد إنما  
يحرص عليه في أخبار الآحاد لا يعرض فيها من الشك . وإذا ترددت فيما قلنا فارجع الى نفسك وانظر  
هل يمكنك أن تورد اسناداً لما علمته وتيقنته من الأمور المتواترة التي لا تحصى ولو كانت قريبة العهد بك  
وإنما ذكرنا ذلك مع ظهوره لانه قد يكون من شدة الظهور الخفاء . قال الامام الحافظ عثمان بن الصلاح في  
مقدمته المتعلقة بعلوم الحديث : ومن المشهور المتواتر الذي يذكره أهل الفقه وأصوله وأهل الحديث لا  
يذكرونه الا باسمه الخاص المشعر بمعناه الخاص وإن كان الخطيب الحافظ قد ذكره في كلامه ما يشعر بانه  
اتبع فيه غير أهل الحديث ولعل ذلك لكونه لا تشمله صناعتهم ولا يكاد يوجد في رواياتهم فانه عبارة عن  
الخبر الذي يتقبله من يحصل العلم بصدقه ضرورة ولا بد في إسناده من استمرار هذا الشرط في روايته من  
من أوله الى منتهاه . ومن سئل عن إبراز مثال لذلك فيما يروى من أهل الحديث أعياه تطلبه . وحديث إنما  
الأعمال بالنيات ليس من ذلك السبيل وإن قلله عدد التواتر وزيادة لان ذلك طرأ عليه في وسط اسناده  
ولم يوجد في أوائله على ما سبق ذكره نعم حديث من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار إمام  
مثالاً لذلك فانه نقله من الصحابة رضي الله عنهم العدد الجم وهو في الصحيحين مروى عن جماعة منهم ،  
وذكر أبو بكر البزار الحافظ الجليل في مسنده أنه رواه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم نحو من أربعين  
رجلاً من الصحابة ، وذكر بعض الحفاظ أنه رواه عنه صلى الله عليه وسلم اثنان وستون نفساً من الصحابة  
وفيه العشرة المشهود لهم بالجنة ، قال وليس في الدنيا حديث اجتمع على روايته العشرة غيره ولا يعرف  
حديث يروى عن أكثر من ستين نفساً من الصحابة عن رسول الله الا هذا الحديث الواحد ، قلت وبلغ  
بعض أهل الحديث أكثر من هذا العدد وفي بعض ذلك عدد التواتر ثم لم يزل عدد روايته في ازدياد  
وهم جراً على التوالي والاستمرار والله أعلم . هـ

قال الحافظ جلال الدين السيوطي في تدريب الراوي شرح تزيين النووي قال ابن الصلاح : رواه  
اثنان وستون من الصحابة وقال غيره رواه أكثر من مائة نفس وفي شرح مسلم للمصنف رواه نحو مائتين

قال العراقي وليس في هذا المتن بينه ولكنه في مطلق الكذب ، والخاص بهذا المتن رواية بضعة وسبعين بحايياً ، ثم ذكر أسماهم واحداً بعد واحد مع الإشارة لمن أخرج حديثه من الأئمة . وقد أورد أمثلة للمتواتر اللفظي منها حديث الخوض فانه مروي عن نيف وخمسين من الصحابة ، ومنها حديث نضر الله امرأ سجع مقاتلي فوعاها فانه مروي عن نحو ثلاثين منهم ، ومنها حديث نزل القرآن على سبعة أحرف فانه مروي عن سبع وعشرين . وأورد مثالا للمتواتر المعنوي وهو رفع اليدين في الدعاء فانه قد روي فيه نحو مائة حديث قال وقد جمعها في جزء لكنها في قضايا مختلفة فكل قضية منها لم تتواتر لكن القدر المشترك فيها وهو الرفع عند الدعاء تواتر باعتبار المجموع . هـ

هذا ومقاله ابن الصلاح من ان المتواتر لا يبحث عنه في علم الأثر مما لا يمتري فيه . قال بعض العلماء الأعلام ليس المتواتر من مباحث علم الاسناد اذ هو علم يبحث فيه عن صحة الحديث أو ضعفه من حيث صفات رواته وصيغ أدائهم ليعمل به أو يترك ، والمتواتر لا يبحث فيه عن رواته بل يجب العمل به من غير بحث لافادته علم اليقين وان ورد عن غير الأبرار بل عن الكفار ، وأراد بما ذكر ان المتواتر لا يبحث فيه عن رواته وصفاتهم على الوجه الذي يجري في أخبار الآحاد وهذا لا ينافي بالبحث عن رواته اجمالاً من جهة بلوغهم في الكثرة الى حد يمنع تواطؤهم على الكذب فيه أو حصوله منهم بطريق الاتفاق والمراد بالاتفاق وقوع الكذب منهم من غير تشاور سواء كان عمداً أو خطأ وكذلك البحث عن القرائن المحتقة به لاسيما ان كان العدد غير كثير جداً ويلحق بالمتواتر في عدم البحث عنه في علم الأثر المستفيض اذا كان أخص من المشهور . ومما يدل على ان المتواتر ليس من مباحث علم الاسناد انه لا يكون له الا في النادر جداً اسناد على الوجه المألوف في رواية أخبار الآحاد ولذلك يرى علماء الأصول يقسمون خبر الواحد الى قسمين مسند ومرسل ولا يتعرضون الى تقسيم المتواتر الى ذلك فالف اتفاق للمتواتر إسناد لم يبحث في أحوال رجاله البحث الذي يجري في أحوال الأسانيد التي تروى بها الآحاد هذا اذا ثبت تواتره لان الاسناد الخاص يكون مستغنى عنه وان كان لا يحلوه عن الفائدة

وأما ماورد بأسانيد كثيرة فان كانت كثرتها كافية في إثبات التواتر فالأمر ظاهر وان كانت غير كافية فيه لزمه البحث عن أحوال الرجال ومحوها من سائر قرآن الاحوال ليرفعه الى درجة المتواتر إن وجد ما يقتضي رفعه اليها أن ينزله الى درجة المستفيض أو المشهور إن وجد ما يوجب ذلك . والمستبصر لا يخفى عليه ما يقتضيه الحال ، وقد أشار الحافظ السيوطي في اللآلئ المصنوعة في الاحاديث الموضوعة الى شيء مما ذكرنا ولنورد لك عبارة مختصرها قال حديث جابر مرفوعاً من آذى ذمياً فانا خصيمه ومن كنت خصيمه خصمته قال الخطيب منكراً . وروي عن أحمد بن حنبل انه قال أربعة أحاديث تدور عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في الأسواق وليس لها أصل ، من بشرني بخروج آدار بشرته بالجنة ، ومن آذى ذمياً فانا خصمه يوم القيامة ، ونحرك يوم صومكم ، وللسائل حق وان جاء على فرس . قال الحافظ أبو الفضل العراقي في نكتته على

إن الصلاح لا يضح هذا الكلام عن أحمد فإنه أخرج منها حديثاً في المسند وهو حديث للسائل حق وإن جاء على فرس، وقد ورد من حديث علي وابنه الحسين وابن عباس والهرماس بن زياد، أما حديث علي فأخرجه أبو داود وأحمد من رواية يعلى، وأما حديث بن عباس فأخرجه ابن عدي، وأما حديث الهرماس فأخرجه الطبراني وكذلك حديث من آذى ذمياً فهو معروف أيضاً فروى أبو داود من رواية صفوان بن سليم عن عدة من أبناء الصحابة عن آبائهم دنية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال ألا من ظلم معاهداً أو انتقصه أو كلفه فوق طاقته أو أخذ منه شيئاً بغير طيب نفس فأنا حجيجه يوم القيامة، وإسناده جيد وإن كان فيه من لم يسم فأنهم عدة من أبناء الصحابة يبلغون حد التواتر الذي لا تشتط فيه العدالة فقد رويناه في سنن البيهقي الكبرى قال في روايته عن ثلاثين من أبناء الصحابة، وأما الحديثان الآخران فلا أصل لهما . هـ وبعد أن وصلت إلى هنا رأيت لابن حزم عبارة تؤيد ما ذكرناه قال في كتاب الأحكام: فصل وقد يرد خبر مرسل إلا أن الإجماع قد صح بما فيه متيقناً منقولاً جيلاً فجيلاً فإن كان هذا علمنا أنه منقول نقل كافة كنقل القرآن فاستغني عن ذكر السند فيه وكان ورود ذلك المرسل وعدم ورودها سواء ولا فرق وذلك نحو لا وصية لوارث وكثير من أعلام نبوته صلى الله عليه وسلم وإن كان قوم قد روهها بأسانيد صحاح فهي منقولة نقل الكافة ثم قال وأما المرسل الذي لا إجماع عليه فهو مطرح على ما ذكرناه لأنه لا دليل على قبوله البتة فهو داخل في جملة الأقوال التي إذا جمع عليها قبلت وإذا اختلف فيها سقطت وهي كل قول لم يأت بتفصيلها باسمها نص . وقال في موضع آخر وإذا ورد حديث مرسل أو في أحدنا قليله ضعيف فوجدنا ذلك الحديث مجعاً على أخذه والقول به علمنا يقيناً أنه حديث صحيح لا شك فيه وأنه منقول نقل الكافة مستغني فيه عن نقل الآحاد وذلك كالحديث في لا وصية لوارث وما أشبه ذلك

### ﴿ المسألة الثامنة ﴾

قد عرفت أناساً لم يكتفوا بالشروط التي شرطها الجمهور في التواتر بل زادوا عليها شروطاً أخرى فشرط بعضهم وجود الإمام المعصوم في جملة المخبرين وقد نسب ذلك إلى الشيعة . قال الإمام الغزالي في المستصفى: شرط الروافض أن يكون الإمام المعصوم في جملة المخبرين وهذا يوجب العلم بإخبار الرسول صلى الله عليه وسلم عن جبريل عليه السلام لأنه معصوم فأي حاجة إلى إخبار غيره ويجب أن لا يحصل العلم بقلهم على طريق التواتر النص عن علي رضي الله عنه إذ ليس فيهم معصوم وأن تلزم حجة الإمام الأعلى من شاهده من أهل بلده وسمع منه دون سائر البلاد وأن لا تقوم الحجة بقول أرائه ودعائه ورسله وقضائه إذ ليسوا بمعصومين وإن لا يعلم موت أمير وقتله ووقوع فتنة وقتال في غير مصر وكل ذلك لازم على هذيانهم . وأنكر الشيعة نسبة هذا القول إليهم ونسبه بعضهم إلى ابن الراوندي . قال العلامة الحلي في نهاية الوصول: شرط ابن الراوندي وجود المعصوم فيهم لئلا يتفقوا على الكذب وهو غلط لأن المفيد للعلم حينئذ قول المعصوم ولا عبرة بغيره .

وقال المحقق بهاء الدين العاملي في الزبدة: وشرطه بلوغ رواه في كل طبقة حدا يؤمن معه تواطؤهم واستنادهم إلى الحسن، وحصر أفلهم في عدد مجازفة، وقول المخالفين باشتراطنا دخول المعصوم افتراء نعم شرط المرتضى عدم سبق شبهة تؤدي إلى نفيه، وشرط قوم أن تختلف أنسابهم فلا يكونوا بني أب واحد وأن تختلف أوطانهم فلا يكونوا في محلة واحدة وتختلف أديانهم فلا يكونوا أهل مذهب واحد. قال الغزالي وهذا فاسد لأن كونهم من محلة واحدة ونسب واحد لا يؤثر إلا في إمكان تواطئهم - والكثرة إلى كمال العدد تدفع هذا الإمكان، وإن لم تكن كثرة أمكن التواطؤ من بني الأعمام كما يمكن من الأخوة ومن أهل بلد كما يمكن من أهل محلة. وكيف يعتبر اختلاف الدين ونحن نعلم صدق المسلمين إذا أخبروا عن قتل وقتلة وواقعة بل نعلم صدق أهل قسطنطينية إذا أخبروا عن موت قيصر. فإن قيل فأنعلم صدق النصارى في قتل التثليث عن عيسى عليه السلام وصدقهم في صلبه. قلنا لم ينقلوا التثليث توقيفاً وسماعاً عن عيسى بنص صريح لا يحتمل التأويل لكن توهموا ذلك بالفاظ موهمة لم يقفوا على مغزاها كما فهم المشبهة التشبيه من آيات وأخبار لم يفهموا معناها، والتواتر ينبغي أن يصدر عن محسوس. فاما قتل عيسى عليه السلام فقد صدقوا في أنهم شاهدوا شخصاً يشبه عيسى عليه السلام مقتولا ولكن شبه لهم. هـ

وقد نسب الإمام نحر الدين محمد بن عمر الرازي اشتراط أن لا يكونوا على دين واحد إلى اليهود. قال في الحصول: وأما الشرائط التي اعتبرها قوم مع أنها غير معتبرة فأربعة (الاول) أن لا يحصرهم عدد ولا يحويهم بلد وهو باطل لأن أهل الجامع لو أخبروا عن سقوط المؤذن عن المنارة فيما بين الخلق كان إخبارهم مفيداً للعلم (الثاني) أن لا يكونوا على دين واحد وهذا الشرط اعتبره اليهود وهو باطل لأن التهمة ان حصلت لم يحصل العلم سواء كانوا على دين واحد أو على أديان وإن ارتفعت حصل العلم كيف كانوا (الثالث) أن لا يكونوا من نسب واحد ولا من بلد واحد والقول فيهما تقدم (الرابع) شرط ابن الراوندي وجود المعصوم في الخبرين لئلا يتفقوا على الكذب وهو باطل لأن المفيد حينئذ قول المعصوم لا خبر أهل التواتر. هـ

وقد نسب إلى اليهود شرط آخر وهو أن يكون في الخبرين أهل الذلة والمسكنة. قال الحلبي في النهاية: شرطت اليهود أن يكون مشتملاً على أخبار أهل الذلة والمسكنة ليؤمن تواطؤهم على الكذب، وهو غلط فإننا نجد العلم خالصاً عقب أخبار الإكابر والمعتزين والشرفاء أكثر من حصوله عقب خبر المساكين وأهل الذلة لترفع أولئك عن رذيلة الكذب لئلا يتعلم شرفهم وشرط قوم كونهم مسلمين. قال في السمع ومن أخبارنا من اعتبر أن يكون العدد مسلمين، ومن الناس من قال لا يجوز أن يكون العدد أقل من اثني عشر، ومنهم من قال أقله سبعون، ومنهم من قال ثلاثمائة وأكثر: وهذا كله خطأ لأن وقوع العلم به لا يختص بشيء مما ذكره فسقط اعتبار ذلك. وقال في المستصفي: شرط قوم أن يكونوا أولياء مؤمنين وهو فاسد إذ يحصل العلم بقول الفسقة والمرجئة والقدرية بل بقول الروم إذا أخبروا بموت ملكهم

وقال في نزهة الجواهر وكشف غوامض السرائر في اختصار روضة الناظر وجنة المناظر: وليس من

شرط التواتر أن يكون الخبرون مسلمين ولا يعدولاً لأن إفضاءه إلى العلم من حيث أنهم مع كثرتهم لا يتصور اجتماعهم على الكذب وتواطؤهم عليه ويمكن ذلك من الكفار كما كانه من المسلمين . هـ

وقال الحلبي في النهاية: وشرط بعضهم الإسلام والعدالة لأن الكفر عرضة للكذب والتحريف والإسلام والعدالة ضابطان للصدق ولهذا اعتبر اجتماع المسلمين دون غيرهم ولأنه لو وقع العلم عقب إخبار الكفار لوقع عند إخبار النصارى مع كثرتهم عن قتل المسيح وصلبه وهو غلط فإن العلم قد يحصل عند خبر الكفار إذا عرف انتفاء الداعي إلى الكذب كما لو أخبر أهل بلد كفرون بقتل ملكهم والاجتماع اختص بالمسلمين عند بعضهم لاستفادته من السمع المختص باجماع المسلمين وإخبار النصارى غير متواتر لقتلهم في المبدأ وأعلم أنه قد وقع في هذا الموضع اضطراب في كلام بعض المتأخرين من إذا بحث في مسألة ذهلت عما يتعلق بها مما ذكر في محل آخر فاقضى الحال التنبيه على أمور

الامر (الاول) شرطوا في الراوي أن يكون مسلماً فإن كان كافراً لم تقبل روايته هذا إذا كان من غير أهل القبلة وقد صرح كثير من علماء الأصول بانعقاد الاجماع عليه . قال في النهاية: أجمع العلماء على عدم قبول رواية الكافر الذي لا يكون من أهل القبلة سواء علم منه الاحتراز عن الكذب أولاً . وقال غيره: اتفق أئمة الحديث وأصول الفقه على اشتراط اسلام الراوي حال روايته وإن لم يكن مسلماً حال تحمله . وقال بعضهم لا يقبل خبر الكافر لوجوب الثبوت عند خبر المسلم الفاسق فيلزم بطريق الأولى عدم اعتبار خبره . وقيل إن الفاسق يشمل الكافر وأما قبول شهادته في الوصية مع أن الرواية أضعف من الشهادة فذلك بنص خاص وبقي العام معتبراً في الباقي ؛ وقد أبان بعضهم سبب رد رواية الكافر بطريق سهل المسلك فقال : ليس الإسلام بشرط لثبوت الصدق إذ الكفر لا ينافي الصدق لأن الكافر إذا كان مريضاً عدلاً في دينه معتقداً لحرمة الكذب تقع الثقة بخبره كما لو أخبر عن أمر من أمور الدنيا بخلاف الفاسق فإن جرائته على فعل المحرمات مع اعتقاد تحريمها تزيد الثقة عن خبره ولكن اشتراط الإسلام باعتبار أن الكفر يورث همة زائدة في خبره تدل على كذبه لأن الكلام في الاخبار التي ثبت بها أحكام الشرع وهم يعادوننا في الدين أشد العداوة فيحلمهم المعادة على السعي في هدم أركان الدين بادخال ما ليس منه فيه . وإليه أشار الله تعالى في قوله عز ذكره ( لا يألونكم خبالاً ) أي لا يقصرون في الافساد عليكم . وقد ظهر منهم هذا بطريق الكتمان فانهم كتبوا نعت رسول الله صلى الله عليه وسلم ونبوته من كتابهم بعد أخذ الميثاق عليهم باظهار ذلك فلا يؤمن من أن يقصدوا مثل ذلك بزيادة هي كذب لأصله بطريق الرواية بل هذا هو الظاهر فلماذا شرطنا الإسلام في الراوي فتبين بهذا أن رد خبر الكافر ليس لعين الكفر بل لمعنى زائد يمكن همة الكذب في خبره وهو المعادة بمنزلة شهادة الأب لولده فانها لا تقبل لمعنى زائد يمكن همة الكذب في شهادته وهو الشفقة والميل إلى الولد طبعاً . هـ

والنص الذي أشير إليه آنفاً في قبول شهادة غير المسلم في الوصية في السقر هو قوله تعالى ( يا أيها

الذين آمنوا شهادة بينكم إذا حضر أحدكم الموت حين الوصية اثنان ذوا عدل منكم أو آخران من غيركم أن أنتم ضربتم في الأرض ) وهذا إنما يجري على مذهب من يقول أن ذلك لم ينسخ ولم يؤوّل الآية بالتأويل الذي ذكره ابن حزم في الأحكام وأصح على صاحبه باللام . قال في فصل أتم به الكلام في الرد على قوم ادعوا تعارض النصوص : وقالوا ترجح أحد النصين بأن يكون أحدهما أبعد من الشناعة ومثلاً لذلك بقوله تعالى (إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا مع قوله عز وجل (أو آخران من غيركم) قال عليّ وهذا لا معنى له ولا شناعة إلا المخالفة لله ورسوله والتحكّم بالأراء الفاسدة على ما أمرنا به ، فهذه هي الشنعة التي لا شناعة غيرها ، وقوله تعالى أو آخران من غيركم مستثنى من آية النبي عن قبول خبر الفاسق فلا يقبل فاسق أصلاً إلا في الوصية في السفر فقط فإنه يقبل فيها كافرين خاصة دون سائر الفساق ، ولا شناعة أعظم ولا أخف ولا أقبح ولا أظهر بطلاناً من قول من قال أو آخران من غيركم أي من غير قبيلتكم تعالى الله عن هذا الهذر علواً كبيراً ، وليت شعري أي قبيلة خاطب الله عز وجل بهذا الخطاب خاصة دون سائر القبائل وقد قال تعالى في أول الآية (يا أيها الذين آمنوا) وما علمنا الذين آمنوا قبيلةً بينها بل الذين آمنوا عرب وفرس وقبط وسبط وروم وصقلب وخزر وسودان وحيشة وزنج وبنو نوبة وبجاة وبربر وهند وسند وترك وديلم وكرد فثبت بضرورة لا مجال للشك فيها أن غير الذين آمنوا هم الكفار ولا ينكر ذلك إلا من سفه نفسه وأنكر عقله وقال على ربه تعالى بغير علم ولا برهان ولعمري لقد كان ينبغي أن يستحي قائل من غيركم من غير قبيلتكم من هذا التأويل الساقط الظاهر عواره الذي ليس عليه من نور الحق أثر

الأمر (الثاني) قد توهم بعض الناس أن الذين صرحوا في كتبهم بعدم قبول رواية الكافر هم الذين زادوا في شروط المتواتر الإسلام إما وحده أو مقرووناً بالعدالة وليس الأمر كذلك فإن كثيراً ممن صرح بالأول لم يزد في شروط المتواتر ذلك وبعضهم ذكره نقلاً عن غيره ورد عليه ؛ على أن القائلين بهذا الشرط قليلون جداً ونوهم بعضهم أن بين البارتين تناقضاً وليس الأمر كذلك . وقد أجيبت إزالة الإشكال وإن كنت قد التزمت في هذا الكتاب أن أترك إزالة كل إشكال يعرض في مبحث من المباحث إلى المطالعين بعد أن يترووا فيما ذكرناه فيه تمريناً لهم على استعمال الفكر فتقول أن عدم قبول رواية غير المسلم فيما يتعلق بأمر الدين هو مما لم يختلف فيه غير أنه إنما يتعين فيما ورد على طريق الآحاد ، وذلك لأن خبر الآحاد عند من يقبله يشترط فيه أن يكون الراوي مسلماً عادلاً ضابطاً فإن كان مسلماً غير عدل لم تقبل روايته لاحتقال أن يقدم على الكذب فإذا كان المسلم إذا كان غير عدل لا تقبل روايته مع اعتقاده في الدين وجزمه بأن سعادته ممنوعة به فلا يمكن أن تقبل رواية غير المسلم الذي لا يعتقد في الدين ولا يرى أن سعادته ممنوعة به أولى ؛ وهذا ظاهر بين . وأما من لا يقول بخبر الآحاد وإن كان الراوي حائراً لا على صفات القبول لاحتقال أن يعرض له السهو والغلط ونحو ذلك فالأمر عندهم أظهر وأبين

وهذه المسألة المفروضة تصور على ثلاثة أوجه . الوجه (الأول) أن يكون ما رواه قد رواه غيره من المسلمين

على الوجه الذي رواد هوبه . الوجه (الثاني) أن يكون ماروا قد رواد غيره من المسلمين على غير الوجه الذي رواد هوبه بحيث يقع التماثل بين الروايتين . الوجه (الثالث) أن يكون ماروا لم يروه غيره من المسلمين . وهذا ضربان (أحدهما) أن يكون فيه ما يخالف ما تقرر عندهم من القواعد والأصول (والثاني) أن لا يكون فيه شيء من ذلك وقد تعرض لطرف من هذه المسألة المفروضة بعض العلماء في أصول البردوي قال محمد في الكافر بخبر بنجاسة الماء : أنه لا يعمل بخبره ويتوضأ به فان تيمم وراق الماء فهو أحب الي ، وفي الفاسق جعل الاحتياط أصلاً ويجب أن يكون كذلك في رواية الحديث فيما يستحب من الاحتياط ، وكذلك رواية الصبي فيه يجب أن تكون مثل رواية الكافر دون الفاسق المسلم . قال في الشرح : قوله ويجب أن يكون كذلك أي يجب أن يكون شأن الكافر في رواية الحديث كشأنه في الأخبار عن نجاسة الماء فيما يستحب من الاحتياط أي من الأخذ به يعني لا يقبل خبره في الدين ولا يكون حجة كما لم يقبل في نجاسة الماء ، إلا أن الاحتياط لو كان في العمل به يستحب الأخذ به من غير وجوب كما تستحب الأمانة ثم التيمم هناك ، ويجوز أن يكون معناه . ويجب أن يكون الفرق ثابتاً بين خبر الكافر والفاسق في رواية الحديث فيما يستحب من الاحتياط أيضاً وإن لم يكن خبرها حجة كثبوته في إخبارها عن نجاسة الماء فإذا روى الفاسق حديثاً لا يكون حجة أصلاً ولكن لو كان الاحتياط في الأخذ به يكون الاستحباب في العمل به فوق الاستحباب في العمل بخبر الكافر وعلى هذا الوجه يدل سياق الكلام ثم قال : وإنما قال يجب أن يكون كذا هنا وفيما تقدم لأن الرواية غير محفوظة عن السلف في نقل هؤلاء الحديث

وأما ما يرويه غير المسلمين على طريق التواتر فهو مقبول مطلقاً سواء كان ذلك مما يتعلق بالدين أو بغير الدين وما يتعلق بالدين لا فرق فيه بين ما يتعلق بديننا أو بدينهم إن كان لهم دين أو بدين آخر . فإذا روى شيئاً مما يتعلق بديننا على طريق التواتر وقد عرفت شروطه التي ذكرها الجمهور فلا بد أن يكون مطابقاً للواقع ، ولا بد مع ذلك أن يكون مروياً عندنا على طريق التواتر فإنه لم تكن أمة من الأمم بأمر دينها مثل ما عني به المسلمون وهذا أمر لا يمتري فيه من له أدنى اطلاع على أحوال الأمم ومن امتري فيه عن غير مرض في القلب أمكن زوال ربه بأقل عناية . وعلى هذا يكون تواتره عندهم مؤكداً لتواتره عندنا . ويكون هذا النوع من أعلى أنواع المتواترات ، ومن خبر الأمر بنفسه أو نظراً في كتب أئمة المتكلمين تبين له أن المتواترات وإن اشتركت في إفادة العلم لكن بعضها في الدرجة العليا وبعضها في الدرجة الوسطى وبعضها في الدنيا وقد أشار ابن حزم إلى هذا النوع في المقالة التي ذكر فيها وجوه النقل عند المسلمين فقال ونحن نذكر إن شاء الله تعالى وجوه النقل التي عند المسلمين لكتابهم ودينهم ثم لما نقلوه عن أئمتهم حتى يقف عليه المؤمن والكافر والعالم والجاهل عياناً فيعرفون إن نقل سائر الأديان من قلوبهم فقول وبالله التوفيق إن نقل المسلمين لكل ما ذكرنا ينقسم أقساماً ستة أولها شيء ينقله أهل المشرق والمغرب عن أمثالهم حياً لا يختلف فيه مؤمن ولا كافر منصف غير معاند للمشاهدة وهو القرآن المكتوب في المصاحف في شرق



الارض وغيرها لا يشكون ولا يختلفون ان محمد بن عبد الله بن عبد المطلب أتى به وأخبر ان الله عز وجل أوحى به اليه . وان من اتبعه أخذه عنه كذلك ثم أخذ عن أولئك حتى بلغ النبا . ومن ذلك الصلوات الخمس . . . وقد كرر قوله لا يختلف في ذلك مؤمن ولا كافر في كثير من الاشياء إشارة الى أنه من أعلى التواترات حتى شارك فيها غير المسلمين المسلمين فاعرف قدر العبارات وما تضمنته من الاشارات فلن قلت مما لذي دما من زاد في شروط التواتر اسلام المخبرين الى هذه الزيادة قلت دعاه الى ذلك أنه أوردت عليه أخبار غير مطابقة للواقع ومع ذلك ادعى المسلمون انها متواترة فظن ان الغلة فيها جاءت من كون رواها غير مسلمين فزاد هذا الشرط تخلصا من الاشكال وكان حقه أن يفعل كما الجمهور فانهم رفضوا النظر فيها فتبين لهم انها غير مستوفية لشروط المتواتر المشهورة فارتفع الاشكال من أصله غير أنه كان ضعيفا في علم الكلام ، وقد نشأ من هذه الزيادة التي زادها إشكال آخر وهو انسداد باب التواتر في أكثر المتواترات التي لا تحصى وذلك في الامور التي كانت قبل ظهور الاسلام ولم تذكر في الكتاب العزيز والامور التي ظهرت بعده وكان المتأولون لنقلها أولا غير المسلمين مع ان الخبر المتواتر من أهم أركان العلم والمعرفة والحاجة في جل الأحوال ملجئة اليه

وقد رأيت ان أورد عبارات شتى لا تخلو عن فائدة فيما نحن فيه . قال صدر الشريعة في كتاب التوضيح : الخبر لا يخلو من أن تكون رواته في كل عهد قوما لا يحصى عددهم ولا يمكن تواطؤهم على الكذب لكثرتهم وعدالتهم وتباين أمانتهم أو يصير كذلك بعد القرن الاول أو لا يصير بل رواته آحاد ، والاول متواتر ، والثاني مشهور ، والثالث خبر الواحد

قال المحقق سعد الدين التفتازاني في التلويح : قوله ولا يمكن تواطؤهم أى توافقهم على الكذب عند المحققين تفسير للكثرة بمعنى ان المعتبر في كثرة الخبرين بلوغهم حدا يمتنع عند العقل تواطؤهم على الكذب حتى لو أخبر جمع غير محصورين بما يجوز تواطؤهم على الكذب فيه لغرض من الاغراض لا يكون متواترا ، وأما ذكر العدالة وتباين الاماكن فتأكد لعدم تواطؤهم على الكذب وليس بشرط في التواتر حتى لو أخبر جمع غير محصور من كفار بلدة بموت ملكهم حصل لنا اليقين . وأما مثل خبر اليهود بقتل عيسى عليه السلام وتأبيد دين موسى عليه السلام فلا نسلم تواتره وحصول شرائطه في كل عهد . ثم المتواتر لا بد أن يكون مستنداً الى الحسن سمعاً أو غيره حتى لو اتفق أهل إقليم على مسألة عقلية لم يحصل لنا اليقين حتى يقوم البرهان قال المحقق حسن الفارسي في حاشيته عليه : قوله عند المحققين تفسير للكثرة ايماء الى أن جعل المصنف الكثرة علة لعدم إمكان التواطؤ ليس كما ينبغي . قوله وليس بشرط في التواتر قيل الكلام في تواتر خبر الرسول والعدالة وتباين الاماكن شرطان فيه لا في مطلق التواتر فلا تقرب لما ذكره . والجواب منع القول بالفصل على المختار . هذا وفي حصول اليقين باخبار جمع غير محصور من كفار بلدة بموت ملكهم منع ظاهر لجواز اتفاق تلك البلدة على ذلك الكلام لغرض من الاغراض مثل تغرير المسلمين به لتلايراعوا الحزم عند الجهاد

معهم أو ثلثا يحفظوا على أنفسهم منهم فالأولى أن يقتصر على نبي الاشتراط المذكور . قوله فلا نسلم تواتره  
فإن قتل عيسى عليه السلام قتل عن جماعة من اليهود دخلوا البيت الذي كان فيه وكانوا سبعة وقد روي أنهم  
كانوا لا يعرفون المسيح وإنما جعلوا لرجل جملا فدلهم على شخص في بيت فاجتمعوا عليه وقتلوه وزعموا  
أنهم قتلوا عيسى عليه السلام وأشاعوا الخبر وبمثله لا يحصل التواتر . وما يتعلق بما نحن فيه ما ذكره علماء  
الأصول في مسألة هل كان عليه السلام متعبدا بشرع من قبله وقد اختلفوا في ذلك وقد أوضح الفخر الرازي  
أمرها في المحصول ولنورد لك ما تعلق بفرضنا منه قال ( القسم الثالث ) في أن الرسول عليه الصلاة والسلام  
هل كان متعبدا بشرع من قبله وفيه بحثان ( الأول ) أنه قبل النبوة هل كان متعبدا بشرع من قبله ، أثبتته  
قوم وتناد آخرون وتوقف فيه ثالث : احتج المكرون بأنه لو كان متعبدا بشرع أحد لوجب عليه الرجوع  
إلى علماء تلك الشريعة والاستفتاء منهم والأخذ بقولهم ولو كان كذلك لا اشتهر ولنقل بالتواتر قياسا على سائر  
أحواله حيث لم ينقل علمنا أنه ما كان متعبدا بشرعهم . واحتج المثبتون بأن دعوة من تقدمه كانت عامة فوجب  
دخوله فيها . والجواب أنا لا نسلم عموم دعوة من تقدمه ولو سلمنا ذلك لا نسلم وصول تلك الدعوة إليه بطريق  
يوجب العلم أو الظن الغالب وهذا هو المراد من زمان الفترة

( البحث الثاني ) في حاله بعد النبوة قال جمهور المعتزلة وكثير من الفقهاء : إنه لم يكن متعبدا بشرع أحد  
وقال قوم كان متعبدا بشرع إبراهيم وقيل بشرع موسى وقيل بشرع عيسى . واعلم أن من قال كان متعبدا  
بشرع من قبله إما أن يريد به أن الله تعالى يوحى إليه بمثل تلك الأحكام التي أمر بها من قبله أو يريد به أن  
الله تعالى أمره باقتباس الأحكام من كتبهم فإن قالوا بالأول فاما أن يقولوا به في كل شرعه أو في بعضه والأول  
معلوم البطلان بالضرورة لأن شرعنا بخلاف شرع من قبلنا في كثير من الأمور . والثاني مسلم ولكن ذلك  
لا يقتضي إطلاق القول بأنه متعبد بشرع غيره لأن ذلك يوجب التبعية ولم يكن عليه السلام تبعا لغيره بل كان  
أصلا في شرعه . وأما الاحتمال الثاني وهو حقيقة المسألة فيدل على بطلانه وجوه ( الأول ) لو كان متعبدا بشرع  
أحد لوجب عليه أن يرجع في أحكام تلك الحوادث إلى شرعه وأن لا يتوقف إلى نزول الوحي لكنه لم  
يفعل ذلك ولو فعله لاشتهر . فإن قيل إن الملازمة ممنوعة لاحتمال أن يقال إنه عليه الصلاة والسلام علم في تلك  
الصور أنه غير متعبد فيها بشرع من قبله فلا جرم توقف فيها إلى نزول الوحي أو لأنه عليه الصلاة والسلام  
علم خلو شرعهم عن حكم تلك الوقائع فانتظر الوحي أو أن أحكام تلك الشرائع ان كانت منقولة بالتواتر  
لا يحتاج في معرفتها إلى الرجوع إليهم وإن كانت منقولة بالآحاد لم يحجز قبولها لأن أولئك الرواة كانوا كفارا  
ورواية الكفار غير مقبولة فالجواب قوله إنما لم يرجع إليها لأنه علم أنه غير متعبد فيها بشرع من قبله قلنا  
قلنا لم يرجع في شيء من الوقائع إليهم وجب أن يكون ذلك لأنه علم أنه غير متعبد في شيء منها بشرع من قبله  
وقوله إنما لم يرجع إليها لعلمه بخلو كتبهم عن تلك الوقائع . قلنا العلم بخلو كتبهم عنها لا يحصل إلا بالطلب الشديد  
والبحث الكثير فكان يجب أن يقع منه ذلك الطلب والبحث . وقوله ذلك الحكم إما أن يكون متواترا أو

آحاداً قلنا يجوز أن يكون متن الدليل متواتراً إلا أنه لا بد في العلم بدلالته على المطلوب من نظر كثير وبحث دقيق فكان يجب اشتغال النبي عليه الصلاة والسلام بالنظر في كتبهم والبحث عن كيفية دلالتها على الأحكام ثم تعرض لنير ذلك من أدلة المثبتين وأجاب عنها وكان من المنكرين لتعبده عليه الصلاة والسلام بشرع من قبله سواء كان قبل البعثة أو بعدها فارجع إليه إن شئت

ونقل ابن القشيري عن بعضهم أنه عليه الصلاة والسلام كان قبل البعثة متعبداً بشريعة العقل قال وهذا باطل إذ ليس للعقل شريعة، وذكر الحلي في النهاية أن بعض الإمامية ذهب إلى أنه كان متعبداً بما يلهيه الله تعالى إياه، وأقوى أقوال من ذهب إلى أنه كان متعبداً بشرع معين قول من ذهب إلى أنه شرع إبراهيم عليه السلام . قال الإمام المازري : هذه المسألة لا تظهر لها ثمرة في الأصول ولا في الفروع البتة ولا ينبغي عليها حكم في الشريعة

وأما المسألة الثانية وهي هل شرع من قبلنا شرع لنا أم لا ففي من أهم مسائل الأصول وقد قرب بعضهم أمرها فقال إن ما لم يعلم من شرائع من قبلنا إلا من جهة المتضمنين إليها فهذا لا بحث فيه لاختلاط ما صح منه بما لم يصح على وجه يحار فيه الخبيد النحرير ، وأما ما علم من غير جهتهم وهو ما ذكر منها في الكتاب والسنة ، فمنه ما دل الدليل على الأخذ به وهذا لا خلاف فيه ، ومنه ما دل الدليل على نسخه في شرعنا وهذا أيضاً كذلك ، ومنه ما لم يدل الدليل على الأخذ به ولا على نسخه فهذا هو الذي اختلف فيه فقال بعضهم هو شرع لنا وقال بعضهم ليس بشرع لنا ، ومن قال هو شرع لنا مالك وجهه وأصحابه وأصحاب أبي حنيفة والشافعي . قال ابن السمعاني قدأوماً إليه الشافعي في بعض كتبه . وقال القرطبي ذهب إليه معظم أصحابنا يعني المالكية وقال القاضي عبد الوهاب أنه الذي تقتضيه أصول مالك

ونقل عن محمد بن الحسن . قال البردوي في أصوله : قال بعض العلماء تلزمنا شرائع من قبلنا حتى يقوم الدليل على النسخ بمنزلة شرائعنا ، وقال بعضهم لا تلزمنا حتى يقوم الدليل ، وقال بعضهم تلزمنا على أنها شريعتنا ، والصحيح عندنا أن ما قص الله تعالى منها علينا من غير أنكار أو قصه رسول الله صلى الله عليه وسلم من غير أنكار فإنه يلزمنا على أنه شريعة رسولنا عليه الصلاة والسلام ثم قال وهو المختار عندنا من الأقوال بهذا الشرط الذي ذكرنا قال الله تبارك وتعالى ( ملة أبيكم إبراهيم ) وقال ( قل صدق الله فاتبعوا ملة إبراهيم حنيفاً ) فعلى هذا الأصل يجري هذا وقد احتج محمد في تصحيح المهابة والقسمه بقول الله تعالى ( وبئسم ان الماء قسمة بينهم ) وقال ( لها شرب ولكم شرب يوم معلوم ) فاحتج بهذا النص لإثبات الحكم به في غير المنصوص عليه بما هو نظيره فثبت أن المذهب هو القول الذي اختارناه اهـ

### ﴿ المسألة التاسعة ﴾

للمنكرين لافادة المتواتر علم اليقين شبه ، منها انه يجوز ان يخبرنا جماعة لا يمكن تواطؤهم على الكذب

بأمر بكياة زيد ونجرتا جماعة أخرى مثلهم بتقيض خبرهم كوت زيد فلو أقاد المتواتر علم اليقين لازم حصول العلم بالتقيض وهو محال ، وأجاب الجمهور بأن هذا غير ممكن . ولا بد أن يكون أحد الخبرين غير مستوف لشروط التواتر ، ومنها أن كثيرا من الفرق التي لا يحصى عددها تخبر بأمور وهي جازمة وغيرها ينكرها ومن ذلك صلب المسيح عليه السلام فإن اليهود والنصارى يحزمون بوقوعه والمسلمون ينكرون ذلك وينسبون لهم الوهم . والجواب أن المسلمين لم يسموا ذلك لا لاعتقادهم أن المتواتر لا يفيد اليقين بل لأنه سبب لهم أن ذلك الخبر لم يستوف الشروط اللازمة في التواتر .

وقد هول المخالفون تهويلا عظيما وزعموا أن المسلمين أنكروا أعظم الامور المتواترة تواترا فإن النصارى واليهود وهما أمتان عظيمتان قد طبقتا مشارق الارض ومغاربها وهم يخبرون بصلب المسيح والانجيل بصرح بذلك فاذا أنكروا هذا الخبر وقد وصل الى أعلى درجات التواتر فأى خبر بعده يمكن الاعتماد عليه والركون اليه . وقد أجاب عن ذلك علماء الكلام والاصول غير أن كثيرا منهم اقتصر على الجواب الجمل وهو لا يشفي غليل من قويت عنده هذه الشبهة والذين أجابوا بجواب مفصل بنى أكثرهم كلامه على مجرد الاحتمال وهو وان كان مجديا في مقام الجدل غير أنه لا يزيل أصل الاشكال ، وسبب ذلك أنهم لم يطلعوا على ما ورد في الانجيل الذي هو العدة في انتشار هذا الخبر ولو اطلعوا عليه لرأوا الخطب أسهل مما ظنوه . وقد تصدى ابن حزم للجواب عن هذه المسألة وهو من المطلقين على كتب أهل الكتاب فأحبنا نقل عبارته قال في كتاب الملل والنحل : وبما يعترض به علينا اليهود والنصارى ومن ذهب الى اسقاط الكواف من سائر الملحدان ان قال قائلهم قد نقلت اليهود والنصارى أن المسيح عليه السلام قد صلب وقتل وجاء القرآن بأنه لم يقتل ولم يصلب فقولوا لنا كيف كان هذا فان جوزتم على هذه الكواف العظام المختلفة الأهواء والاديان والازمان والبلدان والاجناس نقل الباطل فليست بذلك أولى من كافتكم التي نقلت أعلام نبيكم وكتابه وشرائعه ثم قال في الجواب عنه إن صلب المسيح عليه السلام لم نقله قط كافة ولا صح بالخبر قط لان الكافة التي يلزم قبول نقلها هي اما الجماعة التي يوقن أنها لم تتواطأ لتباذ طرقهم وعدم التقائهم وامتناع اتفاق خواطرم على الخبر الذي نقلوه عن مشاهدة أو رجوع الي مشاهدة ولو كانوا اثنين فصاعدا وإما أن يكون عدد كثير يمتنع منه الاتفاق في الطبيعة على التسادي على سنن ما تواطؤوا عليه فاخبروا بخبر شاهدوه ولم يختلفوا فيه فأنقله أحد أهل هاتين الصفتين عن مثل احدهما وهكذا حتى يبلغ الى مشاهدة هذه صفة الكافة التي يلزم قبول نقلها ويضطر خبرها سامعها الى تصديقه وسواء كانوا عدولا أو فساقا أو كفارا ولا يقطع على صحته الا يبرهان فلما صح ذلك نظرنا فيمن نقل خبر صلب المسيح عليه السلام فوجدناه كواف عظيمة صادقة بلا شك في نقلها حيلة بعد جيل الى الذين ادعوا مشاهدة صلبه فان هناك تبدلت للصفة ورجعت الى شرط مأمورين مجتمعين مضمون منهم الكذب وقبول الرشوة على قول الباطل والنصارى مقرون بلهم لم يقدموا على أخذه نهرا خوف العامة وإنما أخذوه ليلا عند افتراق الناس عن الفصح وأنه

لم يبق في الحشبة إلا ست ساعات من النهار وأنه أنزل إثر ذلك وأنه لم يصلب إلا في مكان نازح عن المدينة في بستان نخار متماثل للفتحاري . ليس موضعاً معروفاً بصلب من يصلب ولا موقوفاً لذلك وأنه بعد هذا كله رشي الشرط على أن يقولوا إن أصحابه سرقوه ففعلوا ذلك وأن مريم المجدلانية وهي امرأة من العامة لم تقدم على حضور موضع صلبه بل كانت واقفة على بعد تنظر . هذا كله في نص الانجيل عندهم ، فبطل أن يكون صلبه مقبولاً بكافة بل يجبر يشهد ظاهره على أنه مكتوم متواطئ عليه وما كان الحواريون ليتشد بنص الانجيل إلا خائفين على أنفسهم غيباً عن ذلك المشهد هارين بارواحيهم مستترين وان شمعون الصفا غر ودخل دار قيافا الكاهن أيضاً بضوء النار فقبل له أنت من أصحابه فالتفتي وجحد وخرج هارباً عن الدار فبطل أن يتقل خبر صلبه أحد تطيب النفس عليه على أن نطن به الصدق فكيف أن يتقله كافة وهذا معنى قوله تعالى ( ولكن شبه لهم ) إنما عني تعالى أن أولئك الفساق الذين دبوا هذا الباطل وتواطؤوا عليه هم شبهوا على من قلدتهم فآخبروهم أنهم صلبوه وقتلوه وهم كاذبون في ذلك عالمون أنهم كذبة ولو أمكن أن يشبه ذلك على ذي حاسة سليمة لبطلت النبوات كلها إذ لعلها شبت على الحواس السليمة ولو أمكن ذلك لبطلت الحقائق كلها ولا يمكن أن يكون كل واحد منا يشبه عليه فيأكل ويلبس وفيمن يجالس وفي حيث هو فلعله نائم أو مشبه على حواسه وفي هذا خروج إلى السخف وقول السوفسطائية والحقافة : وقد شاهدنا نحن مثل ذلك وذلك أننا أنذرنا للجبل لحضور دفن المؤيد هشام بن الحكم المستنصر فرأيت أنا وغيري نعشاه في شخص مكفن وقد شاهد غسله شيخان جليلان حاكمان من حكام المسلمين ومن عدول القضاة في بيت وخارج البيت أبي رحمه الله وجماعة عظماء البلد ثم صلبنا في ألوف من الناس عليه ثم لم يلبث الأشهر الحفاء السبعة حتى ظهر حيا وبويع بعد ذلك بالخلافة ودخلت عليه أنا وغيري وجلست بين يديه ورأيت أنه وبقي ثلاثة أعوام غير شهرين وأيام . ثم قال وأما قوله تعالى ( وما قتلوه وما صلبوه ولكن شبه لهم ) فأنما هو إخبار عن الذين يقولون تقليداً لأسلافهم من النصارى واليهود إنه عليه السلام قتل وصلب فهؤلاء شبه لهم القول أي أدخلوا في شبهة منه وكان المشبهون لهم شيوخ السوء في ذلك الوقت وشرطهم المدعون أنهم قتلوه وصلبوه وهم يعلمون أنه لم يكن ذلك وإنما أخذوا من أمكنهم فقتلوه وصلبوه في أستار ومنع من حضور الناس ثم أنزلوه ودفنوه تمويهاً على العامة التي شبه الخبر لها اهـ

قال العلامة التقي في الجواب الصحيح : وقصة الصلب مما وقع فيها الاشتباه وقد قام الدليل على أن المصلوب لم يكن هو المسيح عليه السلام بل شبهه وهم ظنوا أنه المسيح ، والحواريون لم ير أحد منهم المسيح مصلوباً بل أخبرهم بصلبه بعض من شهد ذلك من اليهود ، فبعض الناس يقولون إن أولئك تعمدوا الكذب وأكثرت الناس يقول اشتبه عليهم ولهذا كان جمهور المسلمين يقولون في قوله ولكن شبه لهم عن أولئك ومن قال بالأول جعل الضمير في شبه لهم عن السامعين لخبر أولئك فإذا جاز أن يغلطوا في هذا ولم يكونوا معصومين في نقله جاز أن يغلطوا في بعض ما نقلوه عنه وليس هذا مما يقدر في رسالة المسيح ولا فيما تواتر نقله عنه بأنه رسول

الله يجب اتباعه سواء صلب أو لم يصلب ، والحواريون مصدقون فيما ينقلونه عنه لا يهتمون بتعبد الكذب عليه لكن اذا غلط بعضهم في بعض ما ينقله لم يمنع ذلك أن يكون غيره معلوما لاسيما اذا كان ذلك الذي غلط فيه مما تبين غلطه فيه في مواضع آخر . هـ

والضاهر في هذه الآية وفيما قبلها عائدة الى اليهود قال تعالى ( فبما نقضهم ميثاقهم وكفرهم بآيات الله وقتلهم الانبياء بغير حق وقودهم قلوبنا غلف بل طبع الله عليها بكفرهم فلا يؤمنون الا قليلا ) وكفرهم وقولهم على مريم بهتاناً عظيماً . وقولهم اننا قتلنا المسيح عيسى ابن مريم رسول الله وما قتلوه وما صلبوه ولكن شبه لهم وان الذين اختلفوا فيه لفي شك منه ما لهم به من علم الا اتباع الظن وما قتلوه يقيناً بل رفعه الله اليه وكان الله عزيزاً حكيماً ) .

قال المفسرون في قوله فيما نقضهم ميثاقهم : ما زائدة والباء للسببية وهي متعلقة بفعل محذوف تقديره فعلنا بهم ما فعلنا . وأما شبه فهو مسند الى الجار والجورر وهو لهم وهو الظاهر ، وقال بعضهم شبه لهم أي مثل لهم من حسبه اياد . وفي قوله وما قتلوه يقيناً أي قتلا يقيناً أو متيقنين . وقال بعضهم المراد أن نفي قتله هو يقين لا ريب فيه بخلاف الذين اختلفوا فيه فانهم كانوا في شك لعدم ايقانهم بقتله اذ لم تكن معهم حجة يكتفون اليها . وقال بعضهم المراد وما علموه يقيناً وهو من قولهم قتل الشيء علماً اذا عرفت معرفته بامنه وهو بعيد .

ورأى بعض الدارسين لكتب أهل الكتاب بناء على ما رأي له من قرائن الأحوال ان الذين صلبوا على اهلاك المسيح من رؤساء اليهود لما لم يجدوا ويسوا من عوده اليهم عمدوا الى رجل آخر مؤمنين انه هو المسيح فصلبوه ارباباً لا اتباعه ولم يخاف ان يكون عنده ميل الى اتباعه ووضعوا خراساً على القبر خشية ان ينبش فتظهر حقيقة الأمر ثم رأوا ان الحزم يقضي عليهم بنقله منه سرا الى حيث لا يبتدى اليه ففعلوا وخشية أن يفتن الناس بعدم وجوده فيه رشوا الحراس بمال جم ليشيعوا ان تلاميذه أتوا في جنح الظلام فأخذوه من القبر وهم نيام

وقال بعض المفسرين ان الذي صلب كان رجلاً يوافق عيسى عليه السلام فلما أرادوا قتله قال أنا أدلكم عليه وقد كان عيسى استتر فدخل الرجل بيت عيسى ورفع الله عيسى وألقى شبهه على المناقب فقتلوه وصلبوه وهم يظنون انه عيسى عليه السلام . وهذا القول على كل حال أقرب من قول بعضهم ان المسيح عليه السلام لما أجمعت اليهود على قتله وأخبره الله سبحانه بأنه سيرفعه الى السماء قال لأصحابه أيكم يرعى ان يلقي عليه شبيهي فيقتل ويصلب ويدخل الجنة فقام رجل منهم وقال أنا فألقى الله عليه شبهه فأخذ وقتل وصلب

والمناقب المذكور هو يهوذا الأسخريوطي ، وذكريا الانجيل انه كان أحد التلاميذ الاثني عشر الذين اختارهم المسيح لبث دعوته وأعطاهم قوة على اخراج الشياطين وشفاء جميع الأمراض ثم لما بلغه ان رؤساء اليهود قد صمموا على القبض على المسيح واهلاكه ذهب اليهم وقال لهم أنا أسلمكم اليكم فاذا تعطوني على ذلك

فأعطوه ثلاثين من الفضة كل واحد منها تساوي قيمته درهما أو درهمين أو نحو ذلك فرضي بها وصار يتربص  
فرصة لأبحاز ما وعدهم به ففي ليلة من الليالي ذهب اليهم وقال إن الفرصة قد أمكنت فأرسلوا معه جمعا كبيرا  
معهم سيوف وعصي وهذا الجمع مؤلف من أناس من خدمة رؤساء الكهنة ومشايخ الشعب وأناس من  
جند الروم فذهب بهم إلى سفح جبل الزيتون وكان المسيح في بستان هناك وقال لهم إذا وصلت إليه أقبله  
فالذي أقبله هو المسيح فاقبضوا عليه وإنما جعل لهم علامة لأن كثيرين منهم كانوا لا يعرفونه فلما دنا منه  
سلم عليه ثم تقدم فماتقه فقال له المسيح يا يهوذا أقبلة تسلم ابن الإنسان ثم خرج إلى القوم وقال لهم من  
تطلبون فقالوا نطلب عيسى الناصري فقال لهم أنا هو فتقهقروا ناكسين على أعقابهم وسقطوا على الأرض  
ثم قال لهم المسيح من تطلبون فقالوا نطلب عيسى الناصري فقال لهم قد قلت لكم إني أنا هو فإن كنتم  
تطلبوني فدعوا هؤلاء يذهبون وكان مع بطرس الذي يقال له سمعان الصفا سيف فانتضاه وضرب به عبد  
عظيم الكهنة فأخذ أذنه اليمنى فقال له المسيح اكفف ولس أذن العبد فبرئت فحيث قبض الجماعة عليه وأوثقوه  
ودهبوا إلى حيث أرادوا : وإن أردت معرفة تمة المسألة فارجع إلى الأناجيل الأربعة وإن كان فيها من  
الاضطراب في سوق هذه القضية ما لا مزيد عليه والأولى الرجوع إليها مع مراجعة ما قاله مفسروها وكنتم  
أحببت أن أوردتها بتمامها على وجه يرتفع به اللبس إليه لتسكن النفس غير أن ذلك يقتضي بسطا زائدا لا يساعد  
عليه هذا الموضوع ولنرجع إلى أمر يهوذا فنقول : ذكر في الإنجيل متى أن يهوذا لما رأى المسيح قد دفن ندم  
وذهب إلى رؤساء الكهنة وإلى المشايخ وأعاد لهم ما أخذ وقال لهم إني أخطأت بتسليمي إنسانا براء فقالوا  
ماذا علينا أنت أخبر وطرح ما أخذه في الهيكل وذهب يفتق نفسه وأما ما أعاده من المال فقد اشترى  
الرؤساء به حقل الفخار وجعلوه مقبرة للغرباء

قال مفسروه أن يهوذا لما رأى اليهود قد حكوا على المسيح بالهلاك ولم يكن يظن أن الأمر يصل إلى  
هذا الحد ذهب إلى الرؤساء وقال لهم ما قال وأعاد لهم ما أخذه من المال راجيا بذلك أن يطلقوه فلما لم  
يحياه إلى ما سأل خلق نفسه : هذا ولما ارتاب بعض علمائنا في أمر يهوذا تراءى لهم أنه هو الذي أتى عليه شبه  
المسيح فأخذ وصلب ولقي جزاء عمله غير أن الذين كانوا يتلقفون أخبار المسيح عليه السلام من كل فم لما لم  
يقفوا له على عين ولا أثر ظنوا أنه هلك أو أهلك نفسه فلفقوا هذا القول بناء على ما وقع في نفوسهم ومثل  
ذلك لا يحصى : وهذا القول أقوى الأقوال التي قالها من ذهب إلى أن المصلوب كان يشبه المسيح عليه السلام  
بحيث أن من رآه وكان يعرفه من قبل قال أنه هو أو كأنه هو . والقول بالشبه المذكور هو المشهور عند  
الجمهور وقد أنكره عليهم جمهور الأمم من غير المسلمين وقد وافقهم على الإنكار ابن حزم مع أن جميع  
أرباب الملل يقولون بجواز خرق العادة وهذا من أقرب الأمور جواز في العقل لاسيما إن قضت الحكمة بوقوعه  
كالمسألة التي نحن بصدددها وليس في ذلك ما يوجب إبطال الحقائق على أنه قد تقرر في علم الكلام أن  
الحواس قد تغلط في بعض الأحيان وإن ذلك لا يرفع الإطمئنان إلى ما أدركته في سائر الأحيان ومثل



ذلك العقل - فأي محذور يحصل أن لو قيل  
وعلى ذلك أن المسيح عليه السلام لما أراد اليهود إخلاصه لأنه كان يأمرهم بالمعروف وينهاهم عن المنكر  
ومحتمل على اتباع الحق والسلوك في مخرج الصدق ألقى الله شبهه على رجل مارق متافق مستحق للإهلاك فأخذ  
وصاب وهو بذلك حري ونجاشين غوائلهم ذلك البر البري وذكر مقبروا الأناجيل أن المسيح عليه السلام  
لما أراد أولئك الجماعة القبض عليه أظهر ثلاث آيات (الأولى) إياها أنه أبصارهم حتى لم يعرفوه مع أن ذلك  
الجان حبل معرفته علامة وكان كثير منهم يعرفه ويؤيد ذلك أنه لما قال لهم من تطلبون لم يقولوا أننا  
نطلبك بل قالوا عيسى الناصري وذلك لعدم معرفتهم له (الثانية) وقوعهم على ظهورهم إلى الأرض بمجرد قوله  
أنا هو (الثالثة) إرجاعه أذن العبد التي قطعها بطرس فانظر كيف أثبتوا أخذ المسيح بأبصار القوم حتى جعله  
من كان يعرفه فلو أراد المسيح حينئذ أن يتركهم وشأنهم ويذهب حيث شاء لأمكن . فان قلت لعله خاف  
أن يلقوا القبض على تلاميذه ظنا منهم أنه بينهم . قلت لا خوف في ذلك فانه تظهر لهم في أقرب مدة حقيقة  
الحال فيطلقونهم وهم لا مأرب لهم فيما عداه الا أن يقول لعل اللجاج والعناد يحملهم على دعوى أنه بينهم  
فيعدوا إلى أحدكم فيهلكوه ثلاثا قال إنه صدق إلى الساء أو نجاشتهم بقوة ربانية . وذكروا أيضا أن المسيح أخذ  
بأبصار اليهود فلم يرو قبل هذه المرة وذلك أنه كان ذات يوم عشي في الهيكل في رواق سليمان فأحدث به اليهود وقالوا  
له حتى متى تعذب نفوسنا فإن كنت أنت المسيح فقل لنا علانية فأجابهم بما أثار غضبهم فتناولوا حجارة  
ليرجوه فلم يستطيعوا ثم جرت بينهم محاوره أخرى أقضت إلى العزم على إمسكه نخرج من بين أيديهم  
قالوا فخرجوه من بين أيديهم إنما أمكن لكونه حجب أبصارهم فلم يروه

فان قلت ان المسيح عليه السلام لعله أراد ان ينال على أيديهم الشهادة لتكون له الحسن وزيادة قلنا  
لا يسوغ ذلك على هذه الصفة قال تعالى ( ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة ) وهذا من الامور المحسنة التي  
اتفقت فيها الشرائع على اختلافها وقد ذكر في الاناجيل أن المسيح عليه السلام كان في الليلة التي قصده  
فيها القوم يتضرع الى الله تعالى كثيرا ويسأله ان ينجيهم من مكائد أعدائه وكان شديد الحزن والاكتئاب وهذا  
ينافي أن يكون مريدا للاستسلام لهم . هذا وان طريقة ابن خزم طريقة معقولة وهي وان كانت بعيدة في  
نظر قوم فهي قريبة في نظر آخرين ممن خبروا أحوال الناس ودققوا النظر في أمر الحوادث وأكثروا  
من النظر في التاريخ وبحوثا عن أسباب المسائل وعللها ايقنوا على حقائقها ودقائقها

وهذا أمر ينبغي التنبه له وهو ان اليهود في ذلك العصر لم يكونوا مستبدين بأمرهم بل كانوا تحت حكم ملوك  
الروم وكان ملك الروم حينئذ طياربوس وهو الذي بنيت في عهده مدينة طبرية ونسبت اليه وكان الوالي  
عليهم من قبله بيلاطوس قال سعيد بن البطريق في نظم الجوهر وملك طياربوس قيصر برومية وللمسيح  
خمس عشرة سنة وكان لقيصر هذا صديق يقال له بلاطس من قرية على شط البحر الميت ولذلك يسمى  
بلاطس النبطي فولاه على أرض يهوذا قال وفي خمس عشرة سنة من ملك طياربوس هذا ظهر يحيى بن

زكريا المعبود في اليهود في الأردن ولسيدنا المسيح ثلاثون سنة ثم قال وكتب بلاتس الى طيباريوس الملك بخر سيدنا المسيح وما فعله تلاميذه من المعجائب الكثيرة من ابراء المرضى واحياء الموتى فأراد ان يؤمن بسيدنا المسيح ويظهر دين النصرانية فلم يتابعه أصحابه على ذلك وملك اثنين وعشرين سنة وستة أشهر وبيلاتوس المذكور هو الذي ادعى رؤس اليهود عنده ان المسيح عليه السلام كان يضل شعبهم ويدعي بانه هو المسيح ملك اليهود وأنه كان يمنع الناس من أداء الجزية لقيصر وطلبوا منه أن يصلبه وانما لم يتولواهم الامر بانفسهم لأسباب (الاول) أنه لم يكن يسوغ لهم أن يقتلوا أحداً ممن حكموا عليه بالقتل دون موافقة الروم وما وقع منهم مراراً من القيام على المسيح وارادة رجه فانما ذلك من قيل ما يحصل أحياناً من حكام الرعايا حين اشتداد غضبها وكثيراً ما تنغاضي الحكام عن ذلك اذا لم تخش ضرراً منه (الثاني) أنهم كانوا يخافون من الشعب فان كثيرين منهم كانوا يميلون الى المسيح عليه السلام فاذا تولى الحاكم ذلك ووقع من الشعب فتنة امكنه تسكينها بواسطة الجند (الثالث) ان ما أدعوه على المسيح عليه السلام من أنه كان يفترى على الله كذباً ويضل الناس لو صح وثبت فانه يقتضي بموجب شرعهم الرجم لا الصلب وهم يريدون أن يصلبوا لاعتقادهم أن الصلب ادعى لزجر الناس عن اتباعه وفيه من شفاء غليلهم ما ليس في غيره من أنواع القتل

وقد ذكر في الأناجيل أن بيلاتوس المذكور لما سلمه رؤساء اليهود المسيح عليه السلام وطلبوا منه إهلاكه سألهم عما اتهموه به فبين له اقترائهم وعرف أنهم انما أساءوه حسداً وبغياً وتعجب جداً وقال لهم اني لم أجده عليه علة توجب هلاكه وحرص على اطلاقه غير أنهم أصرروا على ما طالبوا منه وحرصوا جهوراً الناس على ذلك فاجب ارضاءهم فأمر الشرط بان يذهبوا به ويحرقوا ما يرضي أولئك القوم

وقد اختلف المفسرون في أمر بيلاتوس فقال بعضهم إنه كان في الباطن يميل الى قتل المسيح ولذلك يادري الى امضائه مع أن في يده اطلاقه حالاً فضلاً عن ابعاده في السجن الى أن يتروى في أمره مدة ويجري بعد ذلك ما يقتضيه الحال ويدل على ذلك قوله للمسيح عليه السلام لما سألهم فلم يجبه : مالك لا تكلمني ألا تعلم أن لي سلطاناً على أن أطلقك ولي سلطان على أن أصلبك

وقال أكثرهم لم يكن بيلاتوس في الباطن يميل الى قتل المسيح عليه السلام ويدل على ذلك أشياء (الاول) ما ظهر منه من توبة المسيح وذهبه عنه بقدراً ما استطاع (الثاني) رؤيا زوجته فانها أرسلت اليه وهو في مجلس الحكم والمسيح عنده مع القائمين عليه تقول اياك وذلك الصديق لاني رأيت في الحلم من أجله أموراً من عجة كثيراً وقد اختلفوا في هذا الحلم فقال بعضهم هو من الشيطان ليخلص المسيح فيبقى العالم غير فداء وقال بعضهم هو من ملك ليشهد الرجال والنساء بكمال المسيح (الثالث) خوف ثورة الشعب فان كثيراً منهم كانوا يميلون الى المسيح عليه السلام والولاء أبعد الناس عن إثارة الشعب بدون باعث قوي لذلك وهذا الوالي كان من عباد الاوثان ولم يكن لليهود عنده من حيث الدين شأن، ولذلك كان القاعون

عليه نازمين في أول الامر على أن يمسكوه ويقتلوه غيلة وأن يكون ذلك في غير العيد لكثرة اجتماع الناس فيه فلما جاءهم بهذا الخبر غيروا رأيهم واعتقدوا أن الفرصة قد ساعدت وعزموا على أن يكون ذلك على يد الحاكم لأنه أقرب إلى السلامة من الشعب أن تثار فتعلوا ما ففعلوا (الرابع) ما ذكر عنه من أنه كتب من بعد إلى طياريوس ملك الروم بحبر المسيح وما وقع له من الآيات وبخبر تلاميذه وما يقع على أيديهم من المعجائب غير أن كثيرا منهم توقف في صحة هذا الخبر وقال إنه كان عزم على ذلك غير أنه خشي أن يعود عليه ذلك بالضرر حيث قتل المسيح بغير حق

وقد ورد على هذا الفريق إشكال وهو أن يقال إذا كان هذا الوالي يميل إلى إطلاق المسيح والبواش على ذلك كثيرة فلم لم يطلقه . وقد أجابوا عن ذلك بأن بيلاطوس كان عزم على إطلاقه فصاح اليهود به وقالوا ان تطلق هذا فما أنت بحج لقيصر لأن من يجعل نفسه ملكا يكون عدوا لقيصر فارتاع حينئذ بيلاطوس وخشي بطش قيصر ان بلغه ذلك فاسلم المسيح إلى ما أسلمه إليه وفي هذا الجواب ضعف لأنه يمكنه حينئذ أن يضع المسيح في السجن ويكتب إليه بحقيقة الحال وينظر ما يأمر به فيجري عليه . وقال بعضهم فعل ما فعل تخلصاً من شعب الشعب فان الرؤساء حرضوهم على الاجتماع عند دار الحكم وأن يلجوا في طلب اهلا كه فكان كلما قال لهم أي شر صنع هذا يزدادون صياحا قائلين ليصلب فلما رأى أن ذلك لا يفيد شيئاً بل تزداد الجلبة كلما حاولهم غسل يديه أمامهم وقال أنا بريء من دم هذا الصديق أتم أخبر فصاحوا كلهم قائلين دمه علينا وعلى أولادنا وأسلمه إلى الجند لينفذوا الحكم عليه . قال بعض القسيسين فان قيل هل يجوز قائلين أن يخضع لرأي الشعب كله في مثل هذا الامر فالجواب لا بل يجب على الحاكم أن يحتمل ألف مية للوالى أن يخضع لرأي الشعب كله في مثل هذا الامر فالجواب لا بل يجب على الحاكم أن يحتمل ألف مية ولا يحدد من منج العدل وإذا جمع بين العاتين يكون الجواب أقوى . واعلم ان مسألة الصلب انما أعمت النصارى مع ضعف مأخذها عندهم لبنائهم أكثر أمور دينهم عليها ونسبهم أكثر اسرارها إليها حتى أنهم ينكرون على منكرها أكثر مما ينكرون على منكر الثلاث . وقد بقي في مباحث المتواتر مسائل أخرى مهمة تركناها لأنها مما يهتدي إليها الريب بنفسه إذا أمعن فيها انظر

## ❦ الفصل السادس ❦

( في أقسام الحديث )

قبل الخوض في ذلك ينبغي الوقوف على مسألتين ( المسألة الاولى ) ان الحديثين لا يحثون عن المتواتر لاستغنائهما بالتواتر عن إيراد سند له حتى أنه اذا اتفق له سند لم يبحث عن أحوال رواه لما سبق بيانه في المسألة السابعة من الفصل الخامس

فقول المحدثين إن الحديث ينقسم الى صحيح وحسن وضعيف يريدون به الحديث المروي من طريق الآحاد ، وأما الحديث المتواتر فهو خارج عن مورد القسمة ، وقد ألحق بعضهم المستفيض بالمتواتر فجعله أيضاً خارجاً عن مورد القسمة وقد قلنا فيما مضى أقوالاً في حدد المستفيض وقد وقت الآن على أقوال آخر ذكرها بعض من ألف في القواعد الفقهية فأحييت إيراد خلاصة ذلك قال : قد اقتضى كلام قوم ان المستفيض خبر جمع يتمتع بواطئهم على الكذب وكلام قوم أنه خبر جمع يفيد ظناً فوق الظن المجرد ، وقال بعضهم إنه خبر جمع كثير يقع العلم أو الظن بقولهم . وقال بعض الفقهاء لا قبل الشهادة بالاستفاضة الا في مسائل : منها النسب والوقف وولاية الوالي وعزله . وقال بعضهم اذا استفاض فسق الشاهد بين الناس لم يحتج الى البحث والسؤال عنه ؛ وينبغي التنبيه لأمر وهو أنه لا يجوز الجرح بمجرد الشيوع والانتشار بل لا بد مع ذلك من حصول العلم فاذا لم يحصل العلم لم يجوز الاعتماد عليه وهتك أعراض الناس به وقد صرح بذلك الغزالي وهو الحق لأنه مما يمكن الوقوف عليه واذا وقع لم يحصل فيه لبس فلا يقع فيه بما لا يفيد العلم من الاستفاضة - والاستفاضة تحصل بأقل جموع الكثرة وهو أحد عشر فمن زعم استفاضة بدونها فهو ذاهل ؛ وشرط العمل بالاستفاضة أن لا تعارض باستفاضة مثلها فان عورضت بطل حكمها لأننا ان شئنا في الاستفاضة العلم بالمعارضة تدل على أنه لا استفاضة من الجائسين لان القاطعين لا يتعارضان وأنا كنفينا بالظن فليس أحد الظنين بأولى من مقابله . واعلم أن الشيء الذي لا تنضبط أسباب الاطلاع عليه اذا أثارت أسبابه لبعض العارفين ظناً يسوغ له الشهادة لم يسع له أن يصرح به عند الحاكم لان من الجاز أن لا يتبين له الظن الذي ثار عند الشاهد لاسيما ان قامت عند الشاهد إشارات تقصر عنها العبارات ومن ثم قالوا فيما يشهد فيه بالاستفاضة ان الشاهد لو صرح بأن مستنده الاستفاضة لم يقبل لأنه أضعف قوله بذكر مستنده . هـ

وقد تبين من عباراتهم المختلفة أن من العلماء من يجعل المستفيض مرادفاً للمتواتر ومنهم من يجعله أعم منه بحيث يقال كل متواتر مستفيض وليس كل مستفيض متواتراً ومنهم من يجعله قسماً على حدة غير أنه دون المتواتر وفوق المشهور وهذا هو المشهور ؛ والمقصود بما ذكرنا التنبيه على اختلاف الاصطلاح فيه ليعرف المطالع اذا رأى توارداً للحكام المختلفة عليه ان ذلك انما هو لاختلاف اصطلاح المصطلحين فيه لا لأمر آخر ( المسألة الثانية ) قد سبق ذكر معنى السند والاسناد وقول ابن المبارك الاسناد من الدين ولولا الاسناد لقال من شاء ما شاء وقد دعا الحال الى أن نذكر هنا معنى السند وما يناسبه فقول . قال الحافظ بن حجر في شرح نخبه الفكر : والسند في قول أهل الحديث هذا حديث مسند هو مرفوع صحابي بسند ظاهره الاتصال فقولي مرفوع كالجنس وقولي صحابي كالفصل يخرج به ما رقبه التابعي فإنه مرسل أو من دونه فإنه معضل أو معلق وقولي ظاهره الاتصال يخرج ما ظاهره الانقطاع ويدخل ما فيه الاحتمال وما يوجد فيه حقيقة الاتصال من باب الاولى ويفهم من التقييد بالظهور أن الانقطاع الخفي كنعنة المدلس والمعاصر الذي لم يثبت لقيه لا يخرج الحديث عن كونه مسنداً لاطباق الأئمة الذين خرجوا المسانيد على ذلك ، وهذا التعريف ( ٩٠ )

موافق لقول الحاكم : المسند ما رواه المحدث عن شيخ يظهر سماعه منه وكذا شيخه عن شيخه متصلاً إلى صحابي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم . وأما الخطيب فقال : المسند المتصل فعل هذا الموقوف إذا جاء بسند متصل يسمى عنده مسنداً لكن قال أن ذلك قديماً لكن بقلة ، وأبعد ابن عبد البر حيث قال : المسند المرفوع ولم يتعرض للاسناد فإنه يصدق على المرسل والمعضل والمنقطع إذا كان المتن مرفوعاً ولا قائل به . هـ  
قال بعض العلماء ينبغي أن يراد بموافقة تعريفه تعريف الحاكم الموافقة في الجملة والا فالتبادر من تعريف الحاكم اختصاص المسند بما اتصل فيه السند حقيقة وقد صرح بشرط عدم التدليس في رواه نعم أن أبواب المساند لم يخاموا فيها تخرج معنات المدلسين ولا أحاديث من ليس له من النبي صلى الله عليه وسلم إلا مجرد الرؤية

وقد عرفت بما ذكر أن العلماء في معنى المسند ثلاثة أقوال ( القول الأول ) قول من قال إن المسند لا يقع إلا على ما اتصل مرفوعاً إلى النبي صلى الله عليه وسلم وبه حزم الحاكم في كتابه في علوم الحديث ولم يذكر فيه غيره وحكاها الحافظ ابن عبد البر في كتاب التمهيد عن قوم من أهل الحديث وهذا القول هو المشهور وبه يحصل الفرق بين المسند وبين المتصل والمرفوع : وذلك أن المرفوع نظر فيه إلى حال المتن مع قطع النظر عن الاسناد اتصل أم لم يتصل : والمتصل نظر فيه إلى حال الاسناد مع قطع النظر عن المتن مرفوعاً كان أم موقوفاً . والمسند نظر فيه إلى الأمرين معاً وهما الرفع والاتصال فيكون أحص من كل منهما فكل مسند مرفوع وكل مسند متصل وليس كل مرفوع مسنداً ولا كل متصل مسنداً

( القول الثاني ) قول من قال المسند هو الذي اتصل أسنده من رواه إلى منناه ذكره الخطيب نقلاً عن جمهور أهل الحديث . قال ابن الصلاح : وأكثر ما يستعمل ذلك فيما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم دون ما جاء عن الصحابة وغيرهم وعلى ذلك يدخل فيه المرفوع والموقوف فلا يكون بينهما وبين المتصل فرق إلا من جهة أن المتصل يستعمل في المرفوع والموقوف على حد سواء بخلاف المسند فإنه يستعمل في المرفوع كثيراً وفي الموقوف قليلاً غير أن كلام الخطيب يقتضي دخول المقطوع فيه وهو قول التابعين وكذا قول من بعد التابعين وكلام أهل الحديث بأباه ( القول الثالث ) قول من قال المسند ما رفع إلى النبي صلى الله عليه وسلم خاصة وهو قد يكون متصلاً مثل مالك عن نافع عن ابن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد يكون منقطعاً مثل مالك عن الزهري عن ابن عباس عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فهذا مسند لأنه قد أسند إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو منقطع لاتب الزهري لم يسع من ابن عباس قاله ابن عبد البر في التمهيد فعلى هذا يستوي المسند والمرفوع . وقد جرى على ذلك الدارقطني في قوله في سعيد بن جبير ابن حبة الثقفي إنه ليس بالقوي يحدث بأحاديث يسندها وغيره يعقها

هذا وقد استشكل بعضهم ما ذكر في القول الأول من قولهم كل مسند متصل وليس كل متصل مسند فقال إن المسند إنما يطلق على المتن والمتصل إنما يطلق على السند فكيف يسوغ حمل أحدهما على الآخر

ويمكن أن يجاب بأن المراد بقولهم كل مسند متصل أن كل حديث مسند فهو متصل الأسناد ويقولهم ليس كل متصل مسندا أنه ليس كل ما كان متصل الأسناد مسندا ، وذلك لكون بعضه ليس بمرفوع إلى النبي صلى الله عليه وسلم ومالا يكون مرفوعا إليه لا يقال له مسند فيصح الحمل في الموضعين على الوجه الذي ذكرنا ونظائر ذلك كثيرة لا تحصى وليس في ذلك تعقيد لتبارد المعنى المراد إلى الذهن ومن وقف مع ظواهر الالفاظ حار في أكثر المواضع

والمراد بالمتصل ما لم يسقط فيه أحد من رجاله ويسمى عدم التسقوط اتصالا ويقابل المتصل المتقطع وهو ما سقط فيه واحد من رجاله أو أكثر

(تأنيه) لا يقال المتصل في حال الإطلاق إلا في المرفوع والموقوف وأما في حال التقييد فيسوغ أن يقال في المقطوع وهو واقع في كلامهم يقولون هذا متصل إلى سعيد بن المسيب أو إلى الزهري أو إلى مالك ولذا كره تفسير هذه الالفاظ بقول : المرفوع هو ما أضيف إلى النبي صلى الله عليه وسلم من أقواله وأفعاله أو تقريره سواء أضافه إليه صحابي أو تابعي أو من بعدها وسواء اتصل أسناده أم لا . وقال الخطيب المرفوع ما أخبر فيه الصحابي عن قول الرسول صلى الله عليه وسلم أو فعله فعلى هذا لا يدخل فيه ما أرسله التابعون ومن بعدهم قال الحافظ ابن الصلاح ومن جعل من أهل الحديث المرفوع في مقابلة المرسل فقد عني بالمرفوع المتصل والموقوف ما يروى عن الصحابة رضي الله عنهم من أقوالهم أو أفعالهم أو تقريرهم وسمي موقوفا لأنه وقف عليهم ولم يتجاوز به إلى النبي صلى الله عليه وسلم : ثم إن منه ما يتصل الأسناد فيه إلى الصحابي فيكون من الموقوف الموصول ومنه ما لا يتصل أسناده إليه فيكون من الموقوف المتقطع على حسب ما عرف مثله في المرفوع إلى النبي صلى الله عليه وسلم : وشرط الحاكم في الموقوف أن يكون أسناده غير منقطع إلى الصحابي وهو شرط لم يوافقه عليه أحد . وما ذكر من تخصيص الموقوف بالصحابي إنما هو فيما إذا ذكر مطلقا ولا فقد يستعمل في غير الصحابي يقال هذا موقوف على عطاء أو على طاوس أو وقفه فلان على مجاهد ونحو ذلك وقد سمي بعض الفقهاء الموقوف بالآثر : وأما المحدثون فجمهورهم يطلقون الأثر على المرفوع والموقوف وعلى ذلك جرى الطحاوي في تسمية كتابه المشتل عليهما بشرح معاني الآثار وكذلك أبو جعفر الطبري في تسمية كتابه المشتل عليهما بهذين الآثار إلا أن إرادته للموقوف فيه إنما كان بطريق التبعية

والمقطوع ما جاء عن التابعين موقوفا عليهم من أقوالهم أو أفعالهم أو تقريرهم وقد استعمل الأمام الشافعي ثم الطبراني المقطوع في المنقطع الذي لم يتصل أسناده ووقع ذلك في كلام الحميدي والدارقطني إلا أن الشافعي استعمل ذلك قبل استقرار الاصطلاح كما استعمل الحسن في بعض الأحاديث وهي على شرط الشيخين ووقع الحافظ أبي بكر أحمد البردعي عكس هذا فاستعمل المنقطع في المقطوع حيث قال المنقطع هو قول التابعي وحكي الخطيب عن بعض أهل العلم بالحديث أن المنقطع ما روي عن التابعي أو من دونه موقوفا عليه من قوله أو فعله قال ابن الصلاح وهو بعيد غريب

﴿ فائدة ﴾

قال الحافظ السيوطي جمع أبو خنص بن بدر الموصلي كتاباً سماه معرفة الوقوف على الوقوف أورد فيه ما أورده أصحاب الموضوعات في مؤلفاتهم فيها وهو صحيح عن غير النبي صلى الله عليه وسلم إمام عن صحابي أو تابعي فمن بعده وقال: إن إirاده في الموضوعات غلط فين الموضوع والوقوف فرق ، ومن مظان الوقوف والمقطوع مصنف ابن أبي شيبة وعبد الرزاق وقصير ابن جرير وابن أبي حاتم وابن المنذر وغيرهم هـ .  
ولنشرع في بيان أقسام الحديث فنقول قال الامام أبو سليمان أحمد الخطابي : الحديث عند أهله ثلاثة أقسام صحيح وحسن وسقيم فالصحيح ما اتصل سنده وعدلت قتلته ، والحسن ما عرف مخرجه واشتهر رجاله وعليه مدار أكثر الحديث وهو الذي يقبله أكثر العلماء وتستعمله عامة الفقهاء ، والسقيم على ثلاث طبقات شرها الموضوع ثم المقلوب ثم المجهول . قال العراقي في نكته : لم أر من سبق الخطابي إلى قسمه المذكور وإن كان في كلام المتقدمين ذكر الحسن وهو موجود في كلام الشافعي والبخاري وجماعة ولكن الخطابي نقل التقسيم عن أهل الحديث وهو إمام ثقة فبعه ابن الصلاح  
وأراد الخطابي بأهل الحديث في قوله الحديث عند أهله ثلاثة أقسام أكثرهم يمكن إيقاؤه على عمومهم نظراً لاستقرار اتفاقهم على ذلك بعد الاختلاف . وقد اعترض بعضهم على هذا التقسيم بأننا إن نظرنا إلى نفس الامر فثالث الا صحيح وغير صحيح وإن نظرنا إلى اصطلاح الحديثين فهو يتقسم عندنا إلى أكثر من ذلك وأجابوا بأن هذا التقسيم مبني على اصطلاح الحديثين والأقسام التي أشار إليها راجعة إلى هذه الثلاثة .  
وأما المتقدمون فقد كان أكثرهم يقسم الحديث إلى قسيتين فقط صحيح وضعيف وأما الحسن فذكر بعض العلماء أنهم كانوا يدرجونه في الصحيح لما شاركته له في الاحتجاج به وذكر العلامة ابن حنبل أنهم كانوا يدرجونه في الضعيف قال في منهاج السنة النبوية : أما نحن فنقولنا إن الحديث الضعيف خير من الرأي ليس المراد به الضعيف المتروك لكن المراد به الحسن كحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده وحديث إبراهيم الهجري وأمثالهما ممن يحسن الترمذي حديثه أو يصححه وكان الحديث في اصطلاح من قبل الترمذي إما صحيح وإما ضعيف والضعيف نوعان ضعيف متروك وضعيف ليس بمتروك فتكلم أئمة الحديث بذلك الاصطلاح فجاء من لا يعرف الا اصطلاح الترمذي فسمع بعض قول الأئمة الحديث الضعيف أحب إلى من القياس فظن أنه يحتاج بالحديث الذي يضعفه مثل الترمذي وأخذ يرجع طريقة من يرى أنه أتبع للحديث الصحيح وهو في ذلك من المتناقضين الذين يرجحون الشيء على ما هو أولى بالرجحان . هذا وقد رأيت أن نورد كل قسم من الأقسام الثلاثة في مبحث وجل ما تذكره في الغالب مأخوذ من كلام مهذب هذا الفن الحافظ عثمان بن الصلاح أو كلام من أقتى أثره من بعده من المختصرين لكلامه أو المستدركين عليه مع التصرف في بعض المواضع إن دعت الحال إليه



## ﴿المبحث الأول﴾

### ( في الحديث الصحيح )

الحديث الصحيح هو الحديث الذي يكون متصل الاسناد من أوله الى منتهاه بنقل العدل الضابط عن مثله ولا يكون فيه شذوذ ولا علة ، خرج بقولهم : الذي يكون متصل الاسناد ما لم يتصل اسناده وهو المنقطع والمرسل والمعضل ، ويقولهم بنقل العدل ما في سنده من لم تعرف عدالته وهو من عرف بعدم العدالة أو من جهلت حاله أو لم يعرف من هو ، وبالضابط غير الضابط وهو كثير الخطأ فان ما يرويه لا يدخل في حد الصحيح وان عرف هو بالصدق والعدالة ، ويقولهم ولا يكون فيه شذوذ ما يكون فيه شذوذ والشذوذ مخالفة الثقة في روايته من هو أرجح منه عند تعسر الجمع بين الروايتين ، ويقولهم ولا علة ما يكون فيه علة والمراد بالعلة هنا أمر يقدر في صحة الحديث ، وما كان من العلة ما لا يقدر في ذلك قيد بعضهم العلة بالقادحة فقال ولا علة قادحة ، ومن أطلق العبارة اكتفى بدلالة الحال على ذلك ؛ ولكل وجهة • وقد زاد بعضهم في قيد العلة فقال : ولا علة خفية قادحة والاولى ترك هذه الزيادة لأنها توهم ان العلة الظاهرة لا تؤثر مع أنها أولى بالتأثير من العلة الخفية والعلة الظاهرة مثل ضعف الراوي أو عدم اتصال السند ، وقد اعتذر بعضهم عن ذلك فقال انما قيد العلة بالخفية لان الظاهرة قد وقع الاحتراز عنها في أول التعريف وهو مما لا يجدي نفعا واختصر بعضهم هذا التعريف فقال : الحديث الصحيح ما اتصل سنده بنقل عدل ضابط عن مثله وسلم من شذوذ وعلة فأورد عليه بأن الاختصار يقتضي أن يقال بنقل ثقة عن مثله فان الثقة هو الجامع بين وصف العدالة والضبط وأجيب عن ذلك بأن الثقة قد يطلق على من كان مقبولا وان لم يكن تام الضبط والمعتبر في حد الصحيح انما هو تام الضبط ولذا فسرنا الضابط في تعريفه بتام الضبط وما ذكر هو حد الحديث الذي يحكم له بالصحة أهل الحديث بلا خلاف بينهم ، واما اختلافهم في صحة بعض الاحاديث فهو إما لاختلافهم في وجود هذه الأوصاف فيه واما لاختلافهم في اشتراط هذه الأوصاف كما في المرسل •

وانما قيد في الخلاف بأهل الحديث لأنه قد نقل عن أناس من غيرهم أنهم لم يكتفوا بما ذكر في صحة الحديث فقد نقل عن ابراهيم بن اسمعيل بن علية أنه جعل الرواية مثل الشهادة فلم يقبل ما ينفرد به الراوي العدل الضابط وشرط في قبول الحديث أن يرويه اثنان عن اثنين وهو من الفقهاء الجاهلين الا أنه كان غير مقبول القول عند الأئمة ايملا الى الاعتراف وقد كان الشافعي يرد عليه ويحذر منه ونقل عن أبي علي الجبائي

من المعتزلة أنه قال لا يقبل الخبر إذا رواه العدل إلا إذا انضم إليه خبر عدل آخر أو عضده موافقة ظاهر الكتاب أو ظاهر خبر آخر أو يكون منشراً بين الصحابة أو عمل به بعضهم حكى ذلك أبو الحسين البصري في المعتمد . قال الفزاري : إن رواية الواحد ثقيل وإن لم يقبل شهادته خلافاً للجاني وجماعة حيث شرطوا العدد ولم يقلوا الأقول رجلين ثم لا تثبت رواية كل واحد إلا من رجلين آخرين وإلى أن ينتهي إلى زماننا يكثر كثرة عظيمة لا يقدر معها على إثبات حديث أصلاً .

وقال الفخر الرازي : رواية العدل الواحد مقبولة خلافاً للجاني فإنه قال رواية العدلين مقبولة وأما خبر العدل الواحد فلا يكون مقبولاً إلا إذا عضده ظاهر أو عمل بعض الصحابة أو إجماع أو يكون منشراً فيهم . وقد نقل عن بعض أصحاب الحديث أيضاً أنهم اشترطوا التعدد في الراوي وكان الناقل أخذ ذلك من كلام الحاكم فقد قال في كتاب علوم الحديث : وصف الحديث الصحيح أن يرويه الصحابي المشهور بالرواية عن النبي صلى الله عليه وسلم وله راويان ثقتان ثم يرويه من أتباع التابعين الحافظ المتيقن المشهور بالرواية وله رواية ثقة . وقال في كتاب المدخل إلى كتاب الكليلة : الصحيح من الحديث عشرة أقسام خمسة متفق عليها وخمسة مختلف فيها (فالأول) من المتفق عليه اختيار البخاري ومسلم وهو الدرجة الأولى من الصحيح وهو أن لا يذكر إلا ما رواه صحابي مشهور عن رسول الله صلى الله عليه وسلم له راويان ثقتان فأكثر ثم يرويه عنه تابعي مشهور بالرواية عن الصحابة له أيضاً راويان ثقتان فأكثر ثم يرويه عنه من أتباع التابعين الحافظ المتيقن المشهور على ذلك الشرط ثم كذلك ، قال الحاكم : والاحاديث المروية بهذه الشريطة لا يبلغ عددها عشرة آلاف حديث (القسم الثاني) مثل الأول إلا أن رواه من الصحابة ليس له إلا راو واحد (القسم الثالث) مثل الأول إلا أن رواه من التابعين ليس له إلا راو واحد (القسم الرابع) الاحاديث الافراد الغرائب التي رواها اثنتان العدول (القسم الخامس) احاديث جماعة من الأئمة عن آبائهم عن أجدادهم ولم تتواتر الرواية عن آبائهم عن أجدادهم بها الا عنهم كصحيفة عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده وبنو حكيم عن أبيه عن جده وإياس بن معاوية عن أبيه عن جده : وأجدادهم صحابة وأجدادهم ثقة . قال الحاكم فهذه الاقسام الخمسة مخرجة في كتب الأئمة فيحتج بها وإن لم يخرج منها في الصحيحين حديث يعني غير القسم الأول قال والخمسة المختلف فيها المرسل واحاديث المدلين إذا لم يذكروا سماعهم وما أسنده ثقة وأرسله جماعة من الثقة وروايات الثقة غير الحفاظ العارفين وروايات المتدعة إذا كانوا صادقين انتهى كلام الحاكم .

فقد جعل ما ذكره في علوم الحديث شرطاً للصحيح مطلقاً وجعل ذلك في المدخل شرطاً للصحيح عند الشيخين . وقد نقض عليه الحارثي ما ادعى من أنه شرط الشيخين بما في الصحيح من الغرائب التي تفرد بها بعض الرواة . وأجيب بأنه إنما أراد أن كل راو في الكتابين يشترط أن يكون له راويان لا أنه يشترط أن يتفقا في رواية ذلك الحديث بعينه . وقال أبو علي الفسائي ونقله عنه القاضي عياض : ليس المراد أن يكون

كل خبر روياه يجمع فيه راويان عن صحابييه ثم عن تابعيه فمن بعده فان ذلك يعز وجوده وانما المراد أن هذا الصحابي وهذا التابعي قد روى عنه رجالان خرج بهما عن حد الجهالة . قال أبو عبد الله بن المواق: ما حمل الغساني عليه كلام الحاكم وسفه عليه عياض وغيره ليس بالبين ولا أعلم أحدا روى عنهما أنهما صرحا بذلك ولا وجود له في كتابيهما ولا خارجا عنهما فان كان قائل ذلك عرفه من مذهبهما بالتصفح لتصرفهما في كتابيهما فلم يصب لأن الأمرين معا في كتابيهما وان كان أخذه من كون ذلك أكثريا في كتابيهما فلا دليل فيه على كونهما اشتراطا ولعل وجود ذلك أكثريا انما هو لان من روى عنه أكثر من واحد أكثر ممن لم يرو عنه الا واحد في الرواة مطلقا لا بالنسبة الى من خرج لهم في الصحيحين . وليس من الانصاف الزامهما هذا الشرط من غير أن يثبت عنهما ذلك مع وجود اخلاصهما به لانهما اذا صح عنهما اشتراط ذلك كان في اخلاصهما به ذلك عليهما . وقال القاضي أبو بكر بن العربي في شرح الموطأ : كان مذهب الشيخين أن الحديث لا يثبت حتى يرويه اثنان وهو مذهب باطل بل رواية الواحد عن الواحد صحيحة الى النبي صلى الله عليه وسلم وقال في شرح البخاري عند حديث اثم الاعمال بالنيات : انفرد به عمر وقد جاء من طريق ابن سعيد رواه البراز باسناد ضعيف . قال وحديث عمر وان كانت طريقه واحدة فانما بنى البخاري كتابه على حديث يرويه أكثر من واحد فهذا الحديث ليس من ذلك الفن لان عمر قاله على المنبر بحضور الاعيان من الصحابة فصار كالجمع عليه فكان عمر ذكرهم لا أخبرهم ، قال ابن رشيد العجب منه كيف يدعي عليهما ذلك ثم يزعم أنه مذهب باطل فليت شعري من أعلمه بأنهما اشتراطا ذلك ان كانا نقولا فليبين طريقه لنظر فيها : وان كان عرفة بالاستقراء فقد وهم في ذلك . ولقد كان يكفيه في ذلك أول حديث في البخاري وما اعتذر به عنه فيه قصير لان عمر لم ينفرد به وحده بل انفرد به علقمة عنه وانفرد به محمد بن ابراهيم عن علقمة وانفرد به يحيى بن سعيد عن محمد وعن يحيى تعددت رواته : وأيضا فكون عمر قاله على المنبر لا يستلزم أن يكون ذكر السامعين بما عندهم بل هو محتمل للأمرين وانما لم ينكروه لانه عندهم ثقة فلو حدثهم بما لم يسمعه قط لم ينكروا عليه . وقد ادعى الحافظ بن حبان أن رواية اثنين عن اثنين الى أن ينتهي السند لا توجد أصلا قال بعض المحققين ان أراد أن رواية اثنين فقط عن اثنين فقط لا توجد أصلا فيمكن أن يسلم وأما صورة العزيز فموجودة ، والعزيز عندهم هو الذي يكون في طبقة من طبقاته اثنان من الرواة فقط وتكون الرواة في سائر طبقاته ليست أقل من اثنين فيشمل ما كان في سائر طبقاته اثنان أو أكثر . والذي أنكره ابن حبان هو رواية اثنين عن اثنين الى أن ينتهي السند فانكاره ذلك لا يستلزم انكار الحديث العزيز الذي قرره المحدثون وانما أنكر نوعا منه وعبارته لا تحتمل غير ذلك

(وهنا أمر ينبغي الانتباه له) وهو أن ظاهر عبارة بن العربي تشعربان الشيخين بشرطان التعدد حتى في الصحابة وظاهر عبارة الحاكم تشعربا بخلاف ذلك والمشهور عند المحدثين أنهم لم يشترطوا في المشهور فضلا عن العزيز التعدد في الصحابة نعم فداشرط ذلك أبو علي الحلي ومن نحاحوه وقد توهم بعضهم أن الحاكم قد نحاح في كتابه علوم الحديث

منحى أبي علي على أن كثيراً من العلماء قال : إن عبارته المذكورة لا تدل على أن الحديث المروي يجب أن  
يجمع فيه راويان عن الصحابي الذي رواه ثم عن تابعيه فمن بعده وانما تدل على أن كلا من الصحابي والتابعي  
ومن بعده قد روى عنه رجالان خرج بهما عن حد الجاهالة ليعلم أن الحديث قد رواه المشهورون بالرواية  
وأغرب مما قاله ابن العربي وإن كان لا يستغرب منه ذلك لجريه على عادته في عدم الثبوت وإقدامه على  
ما لا قدم له فيه وهو يوله على مخالفه قول أبي حفص عمر المياحي في كتاب ما لا يسع المحدث جهله شرط  
الشيخين في صحيحيهما أن لا يدخل فيهما إلا ما صح عندهما وذلك ما رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم  
اثنتان فصاعداً وما نقله عن كل واحد من الصحابة أربعة من التابعين فأكثر وإن يكون عن كل واحد من  
التابعين أكثر من أربعة

هذا وقد اعترض بعض المحققين من أهل الأثر على ما ذكره الحاكم في المدخل من أن الشيخين انما  
خرجا من الأقسام الخمسة المتفق عليها عند أئمة الحديث القسم الاول الذي هو الدرجة الاولى من الصحيح  
وأما الأقسام الأربعة الباقية فانها لم يخرجها منها في الصحيحين حديثاً فإن البحث والتبع أدباه الى أن فيها  
شيئاً من كل واحد منها أما القسم الثاني وهو ما ليس لراويه من الصحابة غير راو واحد مثل حديث عروة  
ابن مضر الذي له غير الشعبي ففيهما منه جملة من الاحاديث ؛ وأما القسم الثالث وهو ما ليس لراويه من  
التابعين الا راو واحد مثل محمد بن جبير وعبد الرحمن بن فروخ ففيهما قليل من ذلك كعبد الله بن وديعة  
وعمر بن محمد بن جبير بن مطعم ؛ وأما القسم الرابع وهو الاحاديث الافراد الغرائب التي يتفرد بها ثقة من  
الثقة ففيهما كثير منه لعله يزيد على ما في حديث وقد أفردتها الحافظ ضياء الدين المقدسي وهي المعروفة  
بغرائب الصحيح ؛ وأما القسم الخامس وهو احاديث جماعة من الأئمة عن آبائهم عن أجدادهم ولم يتواتر  
الرواية عن آبائهم عن أجدادهم بها الا عنهم كعمرو بن شعيب عن أبيه عن جده وبنو حكيم عن أبيه  
عن جده وإياس بن معاوية بن مرة عن أبيه عن جده وأجدادهم صحابة وأحفادهم ثقة فليس المانع من  
اخراجها هذا القسم في صحيحيهما كون الرواية وقعت عن الأب عن الجد بل لكون الراوي أو أبيه ليس  
على شرطهما والا ففيهما أو في أحدهما من ذلك رواية علي بن الحسين بن علي عن أبيه عن جده ورواية محمد  
ابن زيد بن عبد الله بن عمر عن أبيه عن جده ورواية أبي بن عباس بن سهل عن أبيه عن جده ورواية  
الحسن وعبد الله ابني محمد بن علي بن أبي طالب عن أبيهما عن جدهما وغير ذلك

وأما الخمسة المختلف فيها فيظن في بادئ الرأي أنه ليس في الصحيحين منها شيء وليس الامر كذلك  
أما القسم الاول منها وهو المرسل والقسم الثاني وهو احاديث المدلسين اذا لم يذكروا سماعهم فليس فيها  
من ذلك شيء ؛ وأما القسم الثالث وهو ما أسند ثقة وأرسله جماعة من الثقات ففي الصحيحين عدة احاديث  
اختلفت في وصلها وارسالها وأما القسم الرابع وهو روايات الثقات غير الحفاظ العارفين فهو متفق على  
قبوله والاحتجاج به اذا وجدت شرائط القبول وليس هو من قيل المختلف فيه ولا يبلغ الحفاظ العارفين

نصف رواية الصحيحين وليس يشترط في الراوي أن يكون حافظاً : وأما القسم الخامس وهو روايات المبتدعة إذا كانوا صادقين فهو كما ذكر من الاختلاف فيه وقد وقعت أحاديث عن جماعة من المبتدعة عرف صدقهم واشتهرت معرفتهم بالحديث فلم يطرحوا للمبتدعة . ومن الإقدام المختلف فيها رواية المجتهد فقد قبلها قوم ووردها آخرون .

وقد بقي للصحيح شروط قد اختلف فيها . فمنها ما ذكره الحاكم في علوم الحديث من كون الراوي مشهوراً بالطلب وليس مراده الشهرة المخرجة عن الجبال بل قدر زائد على ذلك . قال عبد الرحمن بن عون : لا يؤخذ العلم إلا بمن شهد له بالطلب وعن مالك نحوه . وفي مقدمة صحيح مسلم عن أبي الزناد قال : أدركت بالمدينة مائة كلهم مأمون ما يؤخذ عنهم الحديث يقال ليس من أهله . قال الحافظ بن حجر : والظاهر من تصرف صاحبي الصحيح اعتبار ذلك إلا إذا كثرت مخارج الحديث فيستغنيان عن اعتبار ذلك كما يستغني بكثرة الطرق عن اعتبار الضبط التام قال ويمكن أن يقال إن اشتراط الضبط يعني عن ذلك إذا قصود بالشهرة بالطلب أن يكون له مزيد اعتناء بالرواية لتركن النفس إلى كونه ضبطاً مأموراً .

ومنها ثبوت التلاقي بين كل راو ومن روى عنه وعدم الاكتفاء بالمعاصرة وإمكان التلاقي بينهما وقد اشترط ذلك البخاري ، قيل أنه لم يذهب أحد إلى أن هذا شرط لكون الحديث صحيحاً بل لكونه أصح ، وقد أنكر هذا الشرط مسلم في صحيحه ونسج على قائله . قال العلامة محي الدين يحيى النووي في شرحه : إن مسلماً ادعى إجماع العلماء قديماً وحديثاً على أن المعنعن وهو الذي فيه فلان عن فلان محمول على الاتصال والسماع إذا أمكن لقاء من أضيفت الغفنة إليهم بعضهم بمصاً يعني مع زعمهم من التدليس . ونقل مسلم عن بعض أهل عصره أنه قال : لا تقوم الحجة بها ولا يحمل على الاتصال حتى يثبت أنها التقيا في عمرها مرة فأكثر ولا يكفي إمكان تلاقيهما . قال مسلم وهذا قول ساقط محتج مستحدث لم يسبق قائله إليه ولا مساعد له من أهل العلم عليه وإن القول به بدعة باطلة وأطرب في التشنيع على قائله ، واحتج مسلم رحمه الله بكلام مختصره أن المعنعن عند أهل العلم محمول على الاتصال إذا ثبت التلاقي مع احتمال الإرسال وكذا إذا أمكن التلاقي ، وهذا الذي صار إليه مسلم قد أنكره المحققون وقالوا هذا الذي صار إليه ضعيف والذي رده هو المختار الصحيح الذي عليه أئمة هذا الفن علي بن المديني والبخاري وغيرهما ، وقد زاد جماعة من المتأخرين على هذا فاشتراط القابض أن يكون قد أدركه أدرا كافياً وزاد أبو المظفر السمعاني الفقيه الشافعي فاشتراط طول الصحبة بينهما وزاد أبو عمرو الداني المقرئ فاشتراط معرفته بالرواية عنه ، ودليل هذا المذهب المختار الذي ذهب إليه ابن المديني والبخاري وموافقهما أن المعنعن عند ثبوت التلاقي إنما حمل على الاتصال لأن الظاهر من ليس بمدلس أنه لا يطلق ذلك إلا على السماع ثم الاستقراء يدل عليه فإن عاديهم أنهم لا يطلقون ذلك إلا فيما سمعوه إلا المدلس ولهذا رددنا رواية المدلس فإذا ثبت التلاقي غلب على الظن الاتصال والباب مبني على غلبة الظن فإكتفينا به وليس هذا المعنى موجوداً فيها إذا أمكن التلاقي ولم يثبت فإنه لا يغلب على الظن الاتصال فلا يجوز الحمل على الاتصال

ويسير كاشبهول فإن روايته مردودة لا لقطع بكذبه أو ضعفه بل للشك في حاله والله أعلم . هذا حكم المنع من غير المدلس ، وأما المدلس فتقدم بيان حكمه في القصول السابقة وهذا كله تفرع على المذهب الصحيح اختار الذي ذهب إليه السلف والخلف من أصحاب الحديث والفقه والأصول أن المنع محمول على الاتصال بشرطه الذي قدمناه على الاختلاف فيه : وذهب بعض أهل العلم إلى أنه لا يحتج بالمنع مطلقا لاحتمال الانقطاع وهذا المذهب مردود باجماع السلف ودليلهم ما أشرنا إليه من حصول غلبة الظن مع الاستقراء والله أعلم هذا حكم المنع أما إذا قال حدثني فلان أن فلانا قال كقوله حدثني الزهري أن سعيد بن المسيب قال كذا أو حدث كذا أو نحوه فالجمهور على أن لفظة أن كمن فيحمل على الاتصال بالشرط المتقدم ، وقال أحمد بن حنبل ويعقوب بن شيبه وأبو بكر البرديجي لا يحمل أن على الاتصال وإن كانت عن الاتصال والصحيح الأول وكذا قال وحدث وذكر وشبهها فكله محمول على الاتصال والسامع هـ .

ومنها ما ذكره السمعاني في القواطع وهو أن الصحيح لا يعرف برواية الثقات فقط وإنما يعرف بالفهم والمعرفة وكثرة السماع والمذاكرة قال بعضهم أن هذا داخل في اشتراط كونه غير معلول لأن الإطلاع على ذلك إنما يحصل بما ذكر من الفهم والمعرفة وغيرها . وأعلم أن هذه المسألة هي من أهم مسائل هذا الفن الجليل الشأن والناظرون في هذا الموضوع قد انقسموا إلى ثلاث فرق

( الفرقة الأولى ) فرقة جعلت جل همها النظر في الاسناد فاذا وجدته متصلا ليس في اتصاله شبهة ووجدت رجاله ممن يوثق بهم حكمت بصحة الحديث قبل ايمان النظر فيه حتى أن بعضهم يحكم بصحته ولو خالف حديثا آخر رواه أرجح ويقول كل ذلك صحيح وربما قال هذا صحيح وهذا أصح وكثيرا ما يكون الجمع بينهما غير ممكن وإذا توقف متوقف في ذلك نسبته إلى مخالفة السنن وربما سعى في إيقاعه في محنة من المحن مع أن جباذة هذا الفن قد حكموا بأن صحة الاسناد لا تقتضي صحة المتن ولذلك قالوا لا يسوغ لمن رأى حديثا له اسناد صحيح أن يحكم بصحته إلا أن يكون من أهل هذا الشأن لاحتمال أن تكون له علة قاذحة قد خفيت عليه ، وقد وصل الغلو ففرق منهم إلى أن ألزموا الناس بالأخذ بالأحاديث الضعيفة الواهية فأوقعوا الناس في داهية وما أدر الكاهية وهذه الفرقة هم الغلاة في الآيات

وأكثرهم من أهل الأثر الذين ليس لهم فيه فضلا عن غيره دقة نظر : وقد أشار مسلم إلى ناس منهم يعتدون برواية الأحاديث الضعاف مع معرفتهم بحالها ووصفهم بما هم جديرون به قال في مقدمة كتابه المشهور : وأشباه ما ذكرنا من كلام أهل العلم في متهمي رواية الحديث وأخبارهم عن معايهم كثير يطول الكتاب بذكره على استقصائه ، وفيما ذكرنا كفاية لمن تفهم وعقل مذهب القوم فيما قالوا من ذلك وبينوا وإنما ألزموا أنفسهم الكشف عن معايير رواية الحديث وناقلي الأخبار وأقنوا بذلك حين سئلوا لما فيه من عظيم الخطر إذ الأخبار في أمر الدين إنما تأتي بتحليل أو تحریم أو أمر أو نهی أو ترغيب أو ترهيب فإذا كان الراوي لها ليس بمعدن للصدق والامانة ثم أقدم على الرواية عنه من قد عرفه ولم يبين ما فيه لتبره ممن

جهل معرفته كان آثما بضمه ذلك غاشا لعوام المسلمين إذ لا يؤمن على من سمع بعض تلك الاخبار أن يستعملها أو يستعمل بعضها ولعلها أو أكثرها أكاذيب لا أصل لها مع أن الاخبار الصحاح من رواية الثقة وأهل القناعة أكثر من أن يضطر إلى نقل من ليس بشقة ولا مقنع ؛ ولا أحسب كثيرا ممن يرجع من الناس على ما وصفنا من هذه الأحاديث الضعاف والاسانيد المجهولة ويعتد بروايتها بعد معرفته بما فيها من التوهن والضعف إلا أن الذي يحمله على روايتها والاعتداد بها إرادة التكثر بذلك عند العوام ولأن يقال ما أكثر ما جمع فلان من الحديث وألف من العدد ، ومن ذهب في العلم هذا المذهب وسلك هذا الطريق لانصيب له فيه وكان بأن ينسى جاهلا أولى من أن ينسب إلى علم

(الفرقة الثانية) فرقة جعلت جل همها النظر في نفس الحديث فان راقها أمره حكمت بصحته وأسندته إلى النبي عليه الصلاة والسلام وإن كان في اسناده مقال مع أن في كثير من الأحاديث الضعيفة بل الموضوعة ما هو صحيح المني فصحح المني غير أنه لم تصح نسبته إلى النبي عليه الصلاة والسلام . وذكر مسلم في مقدمة كتابه حدثنا عثمان بن أبي شيبة حدثنا جرير عن رقية أن أبا جعفر الهاشمي المديني كان يضع أحاديث كلام حق وليست من أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم وكان يرويها عن النبي صلى الله عليه وسلم . قوله كلام حق ينصب كلام على أنه بدل من أحاديث يريد به كلاما صحيح المعنى وهو حكمة من الحكم وقد كذب فيه نسبته إلى النبي عليه الصلاة والسلام وهو ليس من كلامه . وأبو جعفر هذا قد ذكره البخاري في تاريخه فقال هو عبد الله بن مسور بن عون بن جعفر بن أبي طالب أبو جعفر القرشي الهاشمي وذكر كلام رقية وهو هذا الكلام الذي هنا

وقال بعض الوضاعين لا بأس إذا كان الكلام حسنا أن تضع له اسنادا وحكى القرطبي عن بعض أهل الرأي أنه قال ما وافق القياس الحلي يجوز أن يمزى إلى النبي عليه الصلاة والسلام وإن راعهم أمره لمخالفته لشيء مما يقولون به وإن كان مبني على مجرد الظن بادروا لرد الحديث والحكم بوضعه وعدم صحة رفعه وإن كان اسناده خاليا عن كل علة وإن ساعدتهم الحال على تأويله على وجه لا يخالف أهواءهم بادروا إلى ذلك . وهذه الفرقة هم المعتزلة والمتكلمون الذين حذوا حذوهم وقد نحا أناس من غيرهم نحوه وقد ضمنت الفرقة الأولى في هذه الفرقة طعنا شديدا وقاباتهم هذه الفرقة بمثل ذلك أو أشد

ونسبوا رواة ما أنكره من الأحاديث إلى الاختلاق والوضع مع الجهل بمقاصد الشرع ؛ وقد ذكر ابن قتيبة شيئا من ذلك في مقدمة كتابه الذي وضعه في تأويل مختلف الحديث والمجاملون منهم اكتفوا بأن نسبوا إلى الرواة الوهم والغلط والنسيان وهو مما لا يخلو عنه إنسان وقالوا إن الحديث أنفسهم قد ردوا كثيرا من أحاديث الثقة بناء على ذلك . قال الحافظ أبو عيسى الترمذي : قد تكلم بعض أهل الحديث في قوم من أجلة أهل العلم وضمنوهم من قبل حفظهم ووثقهم آخرون من الأئمة لجلالهم وصدقهم وإن كانوا قد وهموا في بعض ما رويوا ؛ وقد تكلم يحيى بن سعيد القطان في محمد بن عمرو ثم روى عنه وكان



ان أبي ليلى يروي الشيء مرة هكذا ومرة هكذا بغير الاسناد وإنما جاء هذا من قبل حفظه لان أكثر من مضي من أهل العلم كانوا لا يكتبون ومن كتب منهم إنما كان يكتب لهم بعد السماع . وكان كثير من الرواة يروي بالمعنى فكثيرا ما يعبر عنه بلفظ من عنده فيأتي قاصرا عن اداء المعنى بتمامه وكثيرا ما يكون أدنى تغيير محيلا له وموحيا لوقوع الاشكال فيه وقد أجاز الجمهور الرواية بالمعنى . قال وكيع ان لم يكن المعنى واسعا فقد هلك الناس ؛ وإنما تفاضل أهل العلم بالحفظ والاتقان والتثبت عند السماع مع أنه لم يسلم من الخطأ والغلط أحد من الأئمة مع حفظهم . وقال مجاهد أنقص من الحديث ان شئت ولا ترد فيه .

ولا يدخل في هذه الفرقة أناس ردوا بعض الاحاديث الصحيحة الاسناد لشبهه قوية عرضت لهم أوجبت شكهم في صحتها ان كانت مما لا يدخل فيه النسخ أو في بقاء حكمها ان كانت مما يدخل فيه فقد وقع التوقف في الاخذ بأحاديث صحيحة الاسناد فقد وقع ذلك لأناس من العلماء الاعلام المعروفين بنشر السنن بل وقع لأناس من كبار من الصحابة فقد زعم محمود بن الربيع الانصاري وكان ممن عقل رسول الله وهو صغير انه سمع عتب بن مالك الانصاري وكان ممن شهد بدرا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : ان الله حرم على النار من قال لا إله الا الله يتعني بذلك وجه الله وكان رسول الله في دار عتب ، ولهذا الحديث قصة قال محمود فحدثها قوما فيهم أبو أيوب صاحب رسول الله في غزوة التي توفي فيها بارض الروم فأنكرها علي أبو أيوب وقال والله ما أظن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ما قلت قط فكرر ذلك علي فجعلت لله علي ان سامني حتى أقفل من غزوتي ان أسأل عنها عتب بن مالك ان وجدته حيا في مسجد قومه ففعلت — ذكر ذلك البخاري في باب صلاة التواقل جماعة فارجع اليه ان أحيت معرفة القصة وتام الكلام في ذلك ؛ فانظر الى أبي أيوب الانصاري الذي كان من خواص النبي عليه الصلاة والسلام كيف غلب على ظنه عدم صحة هذا الحديث وأقسم على ذلك بناء على انه لم يسمع منه قط عليه السلام ما يشاكل هذا الكلام مما يوهم خلاف المرام ومثل هذا كثير فيما يروي وما كان منه بأسا بصحيفة مما لم يثبت في نفس الامر فأكثره مما روي بالمعنى غير أن الراوي لم يساعده اللفظ على ادائه بتمامه . قال الشراح قيل ان الباعث له على الانكار هو ان ظاهر هذا الحديث يوهم انه لا يدخل أحد من عصاة الموحدين النار وهو مخالف لآيات كثيرة وأحاديث مشهورة وأجيب بحمل التحريم على عدم الخلود .

وقد استدلت المرجئة بهذا الحديث ونحوه على مذهبهم والمرجئة فرقة من كبار الفرق الاسلامية يقول لا يضر مع الايمان معصية كما لا ينفع مع الكفر طاعة ، والارضاء من البدع التي يعظم ضررها لانها تنزل بالامة الى الخضيض الاسفل وتجعل عاقبتها الدمار وقد نسب ذلك الى كثير من أعيان الامة الا ان النسبة غير صحيحة في كثير منهم والذين صحت نسبة ذلك اليهم يقولون ان كثيرا ممن ينسبونا بهذا اللقب لا فرق بيننا وبينهم في المال وان فرق بيننا وبينهم ظاهر المقال .

وأما المغترلة فانهم ينكرون هذا الحديث ونحوه أشد انكار ونسبون وضعه للمرجئة ومن انحازهم لخالفته .

لمذهبهم فأنهم هم وأخوارج يقولون أن صاحب الكيرة إذا مات من غير توبة نصوح عنها مخلد في النار ولا يخرج منها أبداً ولا يحاولون تأويل هذا الحديث ونحوه على وجه لا يزعم مذهبهم لأنهم يقولون أن في ظاهره إغراء على المعاصي وذلك مناف للحكمة لاسيما من صاحب الشرع الذي بعث لزعج الناس عنها وتنفيرهم منها ، وكانت المرجحة كثيراً ما ترمي من يبالغ في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بالقدر يريدون بذلك أذاهم ولا يخفى شدة نفرة الناس لاسيما الأمراء والعامة من القدرة وهم المعتزلة ، وقد شاع وذاع أن مذهب المعتزلة نشأ عن التوغل في علم الفلسفة وهو قول أشاعه إما جاهل أو متجاهل فإن مذهب الاعتزال نشأ واستقر في آخر عصر الصحابة ولم يكن قد ترجم شيء من كتب الفلسفة التي يزعمون أنها أغوتهم فأنحرفوا بها عن مذهب أهل السنة . ولذلك قال بعض العلماء قد رويت أحاديث في ذم القدرة روى بعضها أهل السنن وبعض الناس يشتمها ويقويها ومن العلماء من يطعن فيها ويضعفها ولكن الذي ثبت في ذم القدرة ونحوهم هو عن الصحابة كان عمر وابن عباس ، وقد وقع في مذهبهم مسائل تبعد عن العقل جدا وذلك مثل قولهم من أتى بكيرة واحدة فقد حبط جميع طاعته ومن عمر عمرا مديدا وأتى بكل ما أمكنه من الطاعات واجتنب جميع المنكرات وكان من المؤمنين للبر والاحسان ثم عرض له أن تناول جرعة خمر ففص بها ففضي عليه فهو مخلد في النار لا يخرج منها أبداً ؛ نعم هم أكثر الفرق اعتناء بالقاعدة المشهورة وهي لا يأتي في النقل الصحيح ما يخالف العقل الصريح فإن أتى في النقل الصحيح ما يوجب المخالفة وجب الجمع بينهما وذلك بحمل النقل على معنى لا يخالف العقل وتجعل دلالة العقل قرينة على ذلك وهي قاعدة متفق عليها ولم تنقل المخالفة فيها إلا عن أناس من الحشوية وهم فرقة لا يعبأ بها ولعل مخالفتهم مبنية على كونهم لم يعرفوا ما أريد بالعقل الصريح وقد ظن أناس أن هذه المسألة من مسائل علم الكلام فقط وليس كذلك بل هي من مسائل أصول الفقه أيضاً فقد ذكروا ذلك في مبحث التخصيص وفي مبحث ما يرد به الخبر

(وهالك عبارات مما ذكروا في مبحث التخصيص)

قال أبو اسحق الشيرازي في اللمع : الأدلة التي يجوز التخصيص بها ضربان متصل ومنفصل ، فالمتصل هو الاستثناء والشرط والتقييد بالصفة ولها أبواب تأتي إن شاء الله تعالى وبه الثقة ، وأما المنفصل فضربان من جهة العقل ومن جهة الشرع ، فالذي من جهة العقل ضربان (أحدهما) ما يجوز ورود الشرع بخلافه وذلك ما يقتضيه العقل من براءة الذمة فهذا لا يجوز التخصيص به لأن ذلك إنما يستدل به لعدم الشرع فإذا ورد الشرع سقط الاستدلال به وصار الحكم للشرع (والثاني) ما لا يجوز ورود الشرع بخلافه وذلك مثل ما دل عليه العقل من نفي الخلق عن صفاته فيجوز التخصيص به ولهذا خصصنا قوله تعالى (الله خالق كل شيء) بالصفات وقلنا المراد به ما خلا الصفات لأن العقل قد دل على أنه لا يجوز أن يخلق صفاته فخصصنا العموم به . (تنبيه) التخصيص قصر العام على بعض ما يتأوله وهو قد يكون غير مستقل كالاستثناء والشرط وقد يكون مستقل كالعقل والعادة ، وخصت الحنفية اسم التخصيص بما يكون مستقلاً . وقال الغزالي في المستصفى :

وبدليل العقل خصص قوله تعالى (الله خالق كل شيء) إذ خرج عنه ذاته وصفاته إذ القديم يستحيل بعلو القدرة به وكذلك قوله تعالى (ولله على الناس حج البيت) خرج منه الصبي والمجنون لأن العقل قد دنا على استحالة تكليف من لا يفهم . فن قيل كيف يكون العقل مخصصاً وهو سابق على أدلة السمع والمخصص ينبغي أن يكون متأخراً ولأن التخصيص أخرج ما يمكن دخوله تحت اللفظ وخلاف المعقول لا يمكن أن يتناول اللفظ . قلنا قال قائلون لا يسمى دليل العقل مخصصاً لهذا الحال وهو نزاع في عبارة فإن تسمية الأدلة مخصصة يجوز فقد دنا أن تخصيص العام محال لكن الدليل يعرف إرادة المتكلم وأنه أراد باللفظ الموضوع للعموم معنى خاصاً ودليل العقل يجوز أن يبين لنا أن الله تعالى ما أراد بقوله خالق كل شيء نفسه وذاته فإنه وإن تقدم دليل العقل فهو موجود أيضاً عند نزول اللفظ وإنما يسمى مخصصاً بعد نزول الآية لاقبائه ، وأما قولهم لا يجوز دخوله تحت اللفظ فليس كذلك بل يدخل تحت اللفظ من حيث اللسان ولكن يكون قائله كاذباً ولما وجب التصديق في كلام الله تعالى تبين أنه يمتنع دخوله تحت الإرادة مع قبول اللفظ له من حيث الوضع

وقال الفخر الرازي في فصل تخصيص العموم بالعقل : هذا قد يكون بضرورة العقل كقوله تعالى (خالق كل شيء) فإنا نعلم بالضرورة أن ليس خالقاً لنفسه وينظر العقل كقوله تعالى (ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً) فإنا نخصص الصبي والمجنون لعدم الفهم في حقهما ومنهم من نازع في تخصيص العموم بدليل العقل والاشبه عندي أنه لا خلاف في المعنى لأن اللفظ لما دل على ثبوت الحكم في جميع الصور والعقل منع من ثبوته في بعض الصور فإما أن يحكم بصحة مقتضى العقل واثقل فيلزم صدق التقيض وهو محال أو يرجح الثقل على العقل وهو محال لأن الثقل أصل للثقل فالقدح في العقل قدح في أصل الثقل فالقدح في الأصل لتصحيح الفرع يوجب القدح فيها معاً وإما أن يرجح حكم العقل على مقتضى العموم وهذا هو مرادنا من تخصيص العموم بالعقل ، وأما البحث اللفظي فهو أن العقل هل يسمى مخصصاً أم لا فنقول إن أردت بالتخصص الأمر الذي يؤثر في اختصاص اللفظ العام في بعض مسمياته فالعقل غير مخصص لأن مقتضى لذلك الاختصاص هو الإرادة القائمة بالمتكلم والعقل يكون دليلاً على تحقق تلك الإرادة فالعقل يكون دليل الاختصاص ولكن على هذا التفسير وجب أن لا يكون الكتاب مخصصاً للكتاب ولا السنة للسنة لأن المؤثر في ذلك التخصيص هو الإرادة لا تلك الالفاظ فإن قيل لو جاز التخصيص بالعقل فهل يجوز التسبب به قلنا نعم لأن من سقطت رجلاه سقط عنه فرض غسل الرجلين وذلك إنما عرف بالعقل

وقال القرافي في تنقيح النصول : يجوز عند مالك وأصحابه تخصيص العام بالعقل خلافاً لقوم كقوله تعالى (الله خالق كل شيء) خصص العقل ذات الله وصفاته وقال في شرحه : الخلاف محكي على هذه الصورة وعندي أنه عائد على التسمية فإن خروج هذه الأمور من هذا العموم لا ينافي فيه مسلم غير أنه لا يسمى بالتخصيص إلا ما كان باللفظ هذا ما يمكن أن يقال أما بقاء العموم على عمومته فلا يقوله مسلم

وقال جمال الدين الاسنوي في شرح المهاج : أقول لما فرغ المصنف من الخصصات المتصلة شرع في المتفصلات والمتفصل هو الذي يستقل بنفسه أي لا يحتاج في ثبوته الى ذكر العام معه بخلاف المتصل كالشرط وغيره وقسمه المصنف الى ثلاثة أقسام وهي العقل والحس والدليل السمعي ولقائل أن يقول يرد عليه التخصيص بالقياس وبالعادة وقرائن الاحوال الا أن يقال ان القياس من الأدلة السمعية ولهذا أدرجه في مسائله ودلالة القرينة والعادة عقلية وفيه نظر لان العادة قد ذكرها في قسم الدليل السمعي وحيث يلزم فساده أو فساد الجواب (الاول) العقل والتخصيص به على قسمين (أحدهما) أن يكون بالضرورة كقوله تعالى ( الله خالق كل شيء ) فانا نعم بالضرورة فانه ليس خالقا لنفسه والتمثيل بهذه الآية ينبغي على أن المتكلم يدخل في عموم كلامه وهو الصحيح كما تقدم وعلى أن الشيء يطلق على الله تعالى وفيه مذهبان للمتكلمين والصحيح اطلاقه عليه لقوله تعالى ( قل أي شيء أكبر شهادة قل الله شهيد ) الآية (الثاني) أن يكون بالنظر كقوله تعالى ( والله على الناس حجج اليبس ) فان العقل قاض باخراج الصبي والمجنون للدليل الدال على امتناع تكليف الغافل وقال بعض العلماء أجمعوا على صحة دلالة العقل على خروج شيء عن حكم العموم واختلفوا في تسميته تخصيصا ومن لم يسم ذلك تخصيصا الامام الشافعي ومن جدا حذوه في ذلك نظرا الى ان ما خص بالعقل لا يصح ارادته بالحكم وقال من سمي ذلك تخصيصا ان عدم صحة ارادته بالحكم انما يقتضي عدم تناول من حيث الحكم لا من حيث اللفظ وهذا كاف في تحقق التخصيص ، والخلاف بين الفريقين لفظي لا تفاقم على الرجوع الى العقل فيما نفي عنه حكم العام

وقال في زهرة الخواطر في اختصار روضة الناظر : لانعلم اختلافا في جواز تخصيص العموم وكيف ينكر ذلك مع الاتفاق على تخصيص قول الله تعالى ( الله خالق كل شيء ) ونجى اليه ثمرات كل شيء . وتدمر كل شيء ( وقد ذكر ان أكثر العمومات مخصصة

وقال عبيد الله المعروف بصدر الشريعة في التقيح وشرحه المسمى بالتوضيح بعد أن ذكر ان قصر العام على بعض ما يتناوله قد يكون بغير مستقل وقد يكون بمستقل وانه في غير المستقل يكون حقيقة في البواقي وهو حجة بلا شبهة فيه . وأما في المستقل فانه يكون مجازا في البواقي بطريق اطلاق اسم الكل على البعض من حيث القصر وحقيقة من حيث تناول وهو حجة فيه شبهة : ولم يفرقوا بين الكلام وغيره لكن يجب هناك فرق وهو أن الخصص بالعقل ينبغي أن يكون قطعيا لانه في حكم الاستثناء لكنه حذف الاستثناء معتسداً على العقل على أنه مفروغ عنه حتى لا نقول ان قوله تعالى ( يا أيها الذين آمنوا اذا قمتم الى الصلاة ) ونظائره دليل فيه شبهة . وهذا فرق قد تفردت بذكره وهو واجب الذكر حتى لا يتوهم ان خطابات الشرع التي خص منها الصبي والمجنون بالعقل دليل فيه شبهة كالخطابات الواردة بالفرائض فانه يكفر جاحدها اجماعا مع كونها مخصوصة عقلا فان التخصيص بالعقل لا يورث شبهة فان كل ما يوجب العقل تخصيصه يخص وما لا فلا . هـ

وقد تعرض ابن حزم الفاهري في كتاب الاحكام لهذه المسألة في باب العموم وقد نقلنا مع العبارة المقصودة ما قبلها من العبارات على طريق التلخيص اتماماً للنائدة

قال : الباب الثالث عشر في حمل الأوامر وسائر الالفاظ كلها على العموم وأبطال قول من قال في كل ذلك بالوقف أو الخصوص إلا ما أخرجه عن العموم دليل حق

قال عليّ اختلف الناس في هذا الباب فقالت طائفة لا يحمل الالفاظ إلا على الخصوص ومضى ذلك حملها على بعض ما يقتضيه الاسم في اللغة دون بعض

وقال بعضهم بل وقف فلا يحملها على عموم ولا خصوص إلا بدليل ، وقالت طائفة الواجب حمل كل لفظ على عموميه وهو كل ما يقع عليه لفظه المربى في اللغة للتعبير عن المعاني الواقعة تحته ثم اختلفوا على قولين فقالت طائفة منهم إنما يفعل ذلك بعد أن ينظر هل خص ذلك اللفظ شيء أم لا فإن وجدنا دليلاً على ذلك ، صرنا إليه والا حملنا اللفظ على عموميه دون أن نطلب على العموم دليلاً ، وقالت طائفة الواجب حمل كل لفظ على عموميه وكل ما يقتضيه اسمه دون توقف ولا نظر ولكن إن جاءنا دليل يوجب أن يخرج عن عموميه بعض ما يقتضيه لفظه صرنا إليه حينئذ وهذا قول جميع أصحاب النظار وبعض المالكيين وبعض الشافعيين وبعض الحنفيين وبهذا تأخذ وهو الذي لا يجوز غيره : وأما اختلف من ذكرنا على قدر ما يحضرهم من المسائل على ما قدمنا من أفعالهم فيما خلا فإن وافقهم القول بالخصوص قالوا به وإن وافقهم القول بالعموم قالوا به فأصولهم معكوسة على فروعهم ودلائلهم مرتبة على توجيه مسائلهم وفي هذا عجب أن يكون الدليل على القول مطلوباً بعد اعتقاد القول وأما قاعدة الدليل وثمرته إنتاج ما يجب اعتقاده من الأقوال فمضى يهتدي من اعتقد قولاً بلا دليل ثم جعل يطلب الأدلة بشرط موافقة قوله والا فمضى مطرحة عنده ،

قال عليّ فما احتج به من ذهب إلى أن اللفظ لا يحمل على عموميه إلا بعد طلب دليل على الخصوص أو إلا بدليل على أنه للعموم أن قالوا قد وجدنا ألقاظاً ظاهرها العموم والمراد بها الخصوص فعلمنا أنها لا تحمل على العموم إلا بدليل . قال عليّ وقد تقدم افسادنا لهذا الاستدلال فيما خلا من القول بالوجوب وبالظاهر ونقول هنا أنه ليس وجودنا ألقاظاً منقولة عن موضوعها في اللغة بموجب إلى أن يبطل كل لفظ وينسب وقوع الاسماء على مسمياتها ولو كان ذلك لكان وجودنا آيات منسوخة لا يجوز العمل بها موجبا لترك العمل بشيء من سائر الآيات كلها إلا بدليل يوجب العمل بها من غير لفظها ،

وقالوا أيضاً لم نجد قط خطاباً إلا خاصاً لا عاماً فصح أن كل خطاب إنما قصد من بلغه ذلك الخطاب من العاقلين البالغين خاصة دون غيرهم ، قال عليّ هذا تشييب جاهل متكلم بغير علم ليت شعري أين كان عن قوله تعالى ( وهو بكل شيء عليم ) وأيضاً فإن الذي ذكر من توجه الخطاب إلى البالغين العقلاء العاملين بالأمر دون غيرهم فأنما ذلك بنص وارد فيهم فهو عموم لهم كلهم ولم نعن بقولنا بالعموم كل موجود في العالم وأما عينا حمل كل لفظ أتي على ما يقتضي ولو لم يقتض إلا اثنين من النوع فإن ذلك عموم له وإنما أنكروا

تخصيص ما اقتضاه اللفظ بلا دليل أو التوقف فيه بلا دليل مثل قوله تعالى ( ولا تقتلوا النفس التي حرم الله إلا بالحق ) فقلنا هذا عموم لكل نفس حرّمها الله من إنسان أو دمي ومن حيوان نهي عن قتله أما لتلك غيرنا له أو لبعض الأمر، ومن خالفنا لزمه أن لا ينفذ تحريم قتل نفس إلا بدليل ومثل قوله عليه الصلاة والسلام : كل مسكر حرام قالوا يجب أن يحمل على كل مسكر ومن تعدّى هذا فقد أبطل حكم اللغة وحكم العقل وحكم الديانة . قال علي وشغبوا أيضا بآيات الوعيد مثل قوله تعالى ( ان التجار لفي حميم ) ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون ) وقالوا انها غير محمولة على عمومها قال نحن لم ننكر تخصيص العموم بدليل نص آخر أو ضرورة حس وإنما أنكرنا تخصيصه بلا دليل

ومما احتجوا به أن قالوا قال الله تعالى ( تدمر كل شيء ) وقال تعالى ( ما تذر من شيء أتت عليه إلا جعلته كالرميم ) وقال تعالى ( وأوتيت من كل شيء ) وقد علمنا أن الرمح لم تدمر كل شيء في العالم وإن بلقيس لم تؤت من كل شيء لأن سليمان عليه السلام أوتي ما لم تؤت هي قال علي وهذا كله لاحجة لهم فيه، أما قوله تعالى تدمر كل شيء فإنه لم يقل ذلك وأمسك بل قال تعالى ( تدمر كل شيء بأمر ربها ) فصح بالنص عموم هذا اللفظ لأنه تعالى إنما قال أنها دمرت كل شيء على العموم من الأشياء التي أمرها الله تعالى بتدميرها فسقط احتجاجهم بهذه الآية وأما قوله ( ما تذر من شيء أتت عليه إلا جعلته كالرميم ) فإنه إنما أخبر أنها دمرت كل شيء أتت عليه لا كل شيء ولو لم تأت عليه فبطل عمومهم .

وأما قوله تعالى ( وأوتيت من كل شيء ) فإما حكى تعالى هذا القول عن الهدد ونحن لا نحتاج بقول الهدد وإنما نحتاج بما قال الله تعالى بخبرنا به لنا عن علمه أو ما حقه الله تعالى من خبر من نقل إلينا خبره وقد نقل تعالى إلينا عن اليهود والنصارى أقوالا كثيرة ليست مما يصح . فإن قال قائل إن سليمان عليه السلام قال للهدد ( سننظر أصدقت أم كنت من الكاذبين ) قلنا نعم ولكن لم يخبرنا الله تعالى أن الهدد صدق

واحتجوا بقوله تعالى ( خلق كل شيء ) وهو عز وجل غير مخلوق وقوله تعالى ( الذين قال لهم الناس إن الناس قد جمعوا لكم فاخشوهم ) قالوا وإنما قال لهم ذلك بعض الناس وإنما كان الجامعون لهم بعض الناس قال علي نحن لا ننكر أن يرد دليل يخرج بعض الالفاظ عن موضوعها في اللغة بل أجزنا ذلك وقد قام البرهان الضروري على أن المراد بخلق الله تعالى كل شيء أن ذلك في كل مادونه عز وجل على العموم وهذا مفهوم من نص الآية لأنه لا كان تعالى هو الذي خلق كل شيء ومن الحال أن يحدث أحد نفسه لضرورات راهين أحكمتها في كتاب الفضل صح أن اللفظ لم يأت قط لعموم الله فيما ذكر إنه خلقه ، وكذلك لما كان الخبرون هؤلاء بأن الناس قد جمعوا لهم ناسا غير الناس الجامعين وكان الناس الجامعون لهم غير الناس المخبرين لهم وكانت الطائفتان معا غير المجموع لهما علمنا أن اللفظ لم يقصد به إلا ما قام في العقل وإنما ننكر دعوى إخراج الالفاظ عن مفهومها بلا دليل . هـ

وهالك عبارات مما ذكرها في مبحث ما يرد به الخبر

قال الشيرازي في النسخ في باب بيان ما يرد به خبر الواحد إذا روى الخبر ثقة رد بأمور (أحدها) أن يخالف موجبات العقول فيعلم بطلانه لأن الشرع إنما يرد بمجوزات العقول وأما بخلاف العقول فلا (والثاني) أن يخالف نص كتاب أو سنة متواترة فيعلم أنه لا أصل له أو منسوخ (والثالث) أن يخالف الإجماع فيستدل به على أنه منسوخ أو لا أصل له لأنه لا يجوز أن يكون صحيحاً غير منسوخ وبحسب الأئمة على خلافه (والرابع) أن ينفرد الواحد برواية ما يجب على الكافة علمه فيدل ذلك على أنه لا أصل له لأنه لا يجوز أن يكون له أصل وينفرد هو بعلمه من بين الخلق العظيم (والخامس) أن ينفرد برواية ما جرت العادة أن ينقله أهل التواتر فلا يقبل لأنه لا يجوز أن ينفرد في مثل هذا بالرواية فلما إذا ورد مخالفاً للقياس أو انفرد الواحد برواية ما تم به البلوى لم يرد وقد حكينا الخلاف في ذلك فأغنى عن الإعادة . هـ

وقال الغزالي في المستصفى: القسم الثاني من الأخبار ما يعلم كذبه وهي أربعة (الأول) ما يعلم خلافه بضرورة العقل أو نظره أو الخس والملاحظة أو أخبار التواتر وبالجملة ما خالف المعلوم بالمدارك الستة (الثاني) ما يخالف النص القاطع من الكتاب والسنة المتواترة وإجماع الأمة فإنه ورد مكذباً لله تعالى ورسوله عليه الصلاة والسلام وللأمة (الثالث) ما صرح بتكذيبه جمع كثير يستحيل في العادة تواطؤهم على الكذب إذا قالوا حضراً معه في ذلك الوقت فلم نجد ما يحكاه من الواقعة أصلاً (الرابع) ما نكت الجمع الكثير عن نقله والتحدث به مع جريان الواقعة بعشده منهم ومع إحالة العادة السكون عن ذكره لتوفر الدواعي على نقله وإحالة العادة اختصاصه بحكايته

وقال القرافي: الدال على كذب خبر خمسة وهو منافاه ما علم بالضرورة أو النظر أو الدليل القاطع أو فيما شأنه أن يكون متواتراً ولم يتواتر وكقواعد الشرع أو كلها جميعاً كالمجرات أو طلب في صدور الرواة أو كتبهم بعد استقراء الأحاديث فلم يوجد وثقتصر على هذا القدر فيه كفاية

(الفرقة الثالثة) فرقة جمعت عمياً البحث عما صح من الحديث لتأخذه فأعطت المسألة حقها من النظر فيبحث في الاسناد والتمن معاً بحث مؤثر للحق فلم تنسب إلى الرواة الوهم والخطأ ونحو ذلك لمجرد كون المتن يدل على خلاف رأي لها مبني على مجرد الظن ولم تعتقد فيهم أنهم معصومون عن الخطأ والنسيان وهذه الفرقة قد ثبت عندها صحة كثير من الأحاديث التي ردتها الفرقة الثانية وهي المفرطة في أمر الحديث كما ثبت عندها عدم صحة كثير من الأحاديث التي قبلها الفرقة الأولى وهي المفرطة فيه

وهذه الفرقة هي أوسط الفرق وأمثلها وأقربها للإمثال وهي أقل الفرق عدداً ومقتضى أثرها من أريد

به رشد

ملحة من ملح هذا المبحث

أخرج البخاري عن أبي هريرة أنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: لم يكذب إبراهيم عليه



السلام الاثلاث كذبات بتين منها في ذات الله قوله اني سقيم وقوله بل فعله كبيرهم هذا وواحدة في شأن سارة قال شرأحه انما أطلق عليه الكذب تجوزا وهو من باب المعارض المحتملة للأمرين لمقصد شرعي وقد روى البخاري في الادب المفرد من طريق قتادة عن مطرف بن عبد الله عن عمران بن الحصين ان في معارض الكلام مندوحة عن الكذب فأطلق الكذب على ذلك مع كونه من المعارض نظر العلو مرتبه : وقد أنكر بعض المفسرين من المتكلمين هذا الحديث بناء على ما أسسوه في كتب الكلام فقال في تفسير قوله تعالى ( فظن نظرة في الهجوم فقال اني سقيم ) ذكر قوله اني سقيم على سبيل التعريض بمعنى ان الانسان لا يفتك في أكثر أحواله عن حصول حالة مكروهة اما في بدنه واما في قلبه وكل ذلك سقيم وقال بعضهم ذلك القول عن ابراهيم كذب ورووا حديثا عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال : ما كذب ابراهيم الا ثلاث كذبات فقلت لبعضهم هذا الحديث لا ينبغي ان يقبل لان فيه نسبة الكذب الى ابراهيم فقال ذلك الرجل كيف يحكم بكذب الرواة العدول فقلت لما وقع التعارض بين نسبة الكذب الى الراوي وبين نسبته الى الخليل كان من المعلوم بالضرورة ان نسبته الى الراوي أولى ثم نقول لم لا يجوز ان يكون المراد بكونه كذبا خبرا شبيها بالكذب . هـ

﴿ اعترضات على الحد المذكور للحديث الصحيح مع الجواب عنها ﴾

(الاعتراض الاول) قال الحافظ السيوطي في التقریب : أورد عليه المتواتر فانه صحيح قطعا ولا يشترط فيه مجموع هذه الشروط قال شيخ الاسلام ولكن يمكن أن يقال هل يوجد حديث متواتر لم تجتمع فيه هذه الشروط اه أقول قد وجد ذلك فبإذن كراين حزم وقد قلنا ذلك فيما مضى وهو قال علي : وقد يرد خبر مرسل الا ان الإجماع قد صح بما فيه متيقنا متقولا حينا خيلا فان كان هذا علمنا انه منقول نقل كافة كنعن القرآن فاستغني عن ذكر السند فيه وكان ورود ذلك المرسل وعدم ورود سواء ولا فرق وذلك نحو لا وصية لوارث وكثير من أعلام نبوته صلى الله عليه وسلم وان كان قوم قدرونها بأسانيد صحاح وهي منقولة نقل الكافة على ان في هذا الاراد نظرا لان المتواتر يجب ان لا يدخل حد الصحيح المذكور لوجهين (الاول) ما سبق ذكره من ان الحديث لا يبحث عن المتواتر لاستغنائه بالتواتر عن اراد سنده حتى انه اذا اتفق له سند لم يبحث عن أحوال زواته ، فقول الحديث ان الحديث ينقسم الى صحيح وحسن وضعيف يريدون به الحديث المروي من طريق الآحاد ، واما المتواتر فهو خارج عن مورد القسمة ، وقد ألحق بعضهم المستفيض بالمتواتر في ذلك ( الثاني ) ما ذكرنا من انهم اذا قالوا هذا حديث صحيح فأثما يريدون بذلك انه مستوف لشروط الصحة ولا يريدون بذلك انه صحيح في نفس الأمر . قال الحافظ ابن الصلاح ومتى قالوا هذا حديث صحيح فمعناه انه اتصل سنده مع سائر الاوصاف المذكورة وليس من شرطه ان يكون مقطوعا به في نفس الامر إذ منه

ما يتردد روايته عدل واحد وليس من الاخبار التي أجمعت الامة على تلقها بالقبول ، وكذلك اذا قالوا في حديث انه غير صحيح فليس ذلك قطعا بأنه كذب في نفس الامر اذ قد يكون صدقا في نفس الامر وإنما المراد به انه لم يصح اسناده على الشرط المذكور . والصحيح يتنوع الى متنوع عليه ويختلف فيه ويتنوع الى مشهور وغريب وبين ذلك : ثم ان درجات الصحيح تتفاوت في القوة بحسب تمكن الحديث من الصفات المذكورة التي تنبني الصحة عليها وينقسم باعتبار ذلك الى أقسام يستعصي احصاؤها على الغاد الخاصر وهذا نرى الامساك عن الحكم لاسناد أو حديث بأنه الاصح على الاطلاق . هـ هذا وليس في عبارة ابن الصلاح المذكورة أولا ما يوجب خروج المتواتر لكونه مقطوعا به عن الصحيح المذكور لانه لم يقل ومن شرط الصحيح ان لا يكون مقطوعا به في نفس الامر بل قال وليس من شرط الصحيح ان يكون مقطوعا به في نفس الامر ، وهي عبارة لانساني ان يكون في الصحيح المذكور ما يكون مقطوعا به في نفس الامر ، وبهذا تعلم ان لانساني بين ما قاله هنا وبين ما قاله فيما بعد وهو أن الحديث الذي اتفق عليه البخاري ومسلم مقطوع بصحته كما توهم ذلك بعض الحفاظ

ومن الغريب محاولة شيخ الاسلام ادخال المتواتر في تعريف الصحيح المذكور مع انه قال في شرح النخبة وانما أبهت شروط المتواتر في الاصل لانه على هذه الكيفية ليس من مباحث علم الاسناد إذ علم الاسناد يبحث فيه عن صحة الحديث أو ضعفه ليعمل به أو يترك من حيث صفات الرجال وصيغ الإداء . والمتواتر لا يبحث عن رجاله بل يجب العمل به من غير بحث

وقال في موضع آخر في تعريف الصحيح لذاته : وخبر الآحاد بتقل عدل تام الضبط متصل السند غير معلل ولا شاذ هو الصحيح لذاته فأدخل في التعريف ما يخرج به المتواتر قطعاً ، وأما تعريف الجمهور فانه يمكن دخول المتواتر فيه لو لم يصرحوا بأنهم لم يقصدوا دخوله فيه وما ذكر من انه قد وجد في المتواتر ما لا سند له أصلاً أو ماله سند ولكن فيه مقال قد يقال انه نادر وخروج الصور النادرة من التعريف قد أحازه بعض العلماء

هذا وقد وقع لبعض من كتب في هذا الفن وهو فيه ضعيف ان قال قد توهم بعض الافاضل من قوهم في تعريف المتواتر انه خبر جمع يؤمن نواظروهم على الكذب انه لا يكون الا صحيحا وليس كذلك في الاصطلاح بل منه ما يكون صحيحا اصطلاحاً بأن يرويه عدول عن مثلهم وهكذا من ابتدائه الى انتهائه ومنه ما يكون ضعيفا كما اذا كان في بعض طبقاته غير عدل ضابط فهذا ليس بصحيح اصطلاحاً وان كان صحيحا بمعنى انه مطابق للواقع باعتبار أمن نواظري نقله على الكذب ، وعبارة التقريب فيه صريحة فيما ذكرناه إذ جعله قسما من المشهور وقسمه الى صحيح وغيره أي حسن وضعيف فبصر اه أقول يكفي المتبصر ان يرجع الى وجوده وأقرب اليه من ذلك ان ينظر في عبارة التقريب التي نقلناها عنه أننا وليت هذا الناقل اقنى أن ذلك الفاضل (الاعتراض الثاني) قد قرر ان الحسن اذا روي من غير وجه انتقل من درجة الحسن الى درجة الصحة

وهو غير داخل في الحد المذكور وكذلك ما اعتضد بتلقي العلماء له بالقبول فإن بعض العلماء قال يحكم الحديث بالصححة إذا تلقاه الناس بالقبول وإن لم يكن له اسناد صحيح . قال ابن عبد البر في الاستذكار لما حكى عن الترمذي إن البخاري صحح حديث البحر وهو الطهور مأوّه وأهل الحديث لا يصححون مثل اسناده : لكن الحديث عندي صحيح لأن العلماء تلقوه بالقبول . وقال أبو الحسن بن الحضار في تقريب المدارك على موطأ مالك : فديلم الفقيه صحة الحديث إذا لم يكن في سنده كذاب بموافقة آية من كتاب الله أو بعض أصول الشريعة فيحمله ذلك على قبوله والعمل به . وأجيب عن ذلك بأن الحد المذكور إنما هو للصحيح لذاته وما أورد فهو من قبيل الصحيح لغيره .

﴿الاعتراض الثالث﴾ من شرط الحديث الصحيح أن لا يكون منكراً فحتم أن يزيدوا في الحد ما يخرج به المنكر . وأجيب عن ذلك بأن الناس في المنكر فريقان . فريق يقول إنه هو والشاذ سيان وعلى ذلك فلا اشكال . وفريق يقول أن المنكر أسوأ حالا من الشاذ وعلى ذلك يقال أن اشتراط نفي الشذوذ يقتضي اشتراط نفيه بطريق الأولى .

وقد تبين بما ذكرنا أن هذا الحد لا يرد عليه شيء . ونما يستغرب في هذا الحد أنه يمكن أن يوافق أكثر الفرق التي زادت بعض الشروط كالجائي . ومن هنا نحوّد مثلاً فإنه لا يقول بصحة الحديث إذا انفرد به واحد ولو في طبقة واحدة من الطبقات إلا أن بعض الحديث عاضد بما ذكر سابقاً فإذا استعمل هذا الحد أخرج ما انفرد به واحد من غير أن يكون له عاضد بقوله من غير شذوذ وفسر الشذوذ بما يوافق ما ذهب إليه مع أن الجمهور يفسرون الشذوذ بمخالفة الثقة إن هو أرجح منه . ولكن يشترط في صحة الحديث أن لا يكون الراوي قد عمل بخلافه بعد روايته له . فإذا استعمل هذا الحد أخرج الحديث الذي عمل الراوي له بخلافه بقوله ولا علة وجعل من العمل القاذحة مخالفة عمل الراوي لما رواه .

وإن أردت إيراد حد يدخل فيه الصحيح لغيره يمكنك أن تقول الحديث الصحيح هو الحديث الذي اتصل أسناده على وجه تمكن إليه النفس مع السلامة من الشذوذ والعلّة وإن أردت أجمع منه يمكنك أن تقول الحديث الصحيح هو الحديث المروي على وجه تمكن إليه النفس مع السلامة من الشذوذ والعلّة .

فوائد تتعلق بمبحث الصحيح

### ﴿الفائدة الأولى﴾

( في أن أول من ألف في الصحيح المجرّد هو البخاري ومسلم )

أول من صنف في الصحيح المجرّد الإمام أبو عبد الله محمد بن اسمعيل البخاري الجعفي وتلاه الإمام أبو الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري القشيري وكان مسلم ممن أخذ عن البخاري واستفاد منه وهو مع

ذلك بشاركه في أكثر شيوخه وكتابهما أصح كتب الحديث ، وأما قول الإمام الشافعي ما على وجه الأرض بعيد كتاب الله أصح من كتاب مالك فإنه كان قبل وجود كتابيهما ، وأما قول بعضهم أن مالكاً أول من صنف في الصحيح فهو مسلم غير أنه لم يقتصر في كتابه عليه بل أدخل فيه المرسى والمنقطع والبلاغة ومن بلاغاته أحاديث لا تعرف كما ذكره الحافظ ابن عبد البر فهو لم يورد الصحيح ، واعترض بعضهم على ذلك فقال إن مثل ذلك قد وقع في كتاب البخاري قال الحافظ ابن حجر : إن كتاب مالك صحيح عنده وعند من نقله على ما اقتضاه نظره من الاحتجاج بالمرسل والمنقطع وغيرها لعل الشرط الذي تقدم التعريف به قال والفرق بين ما فيه من المنقطع وبين ما في البخاري أن الذي في الموطأ هو مسموع مالك كذلك غالباً وهو حجة عنده والذي في البخاري قد حذف أسناده عمداً لقصد التخفيف أن كان ذكره في موضع آخر موصلاً أو لقصد الترويع أن كان على غير شرطه ليخرجه عن موضوع كتابه وإنما يذكر ما يذكر من ذلك تنبيهاً أو استشهاداً أو استنباطاً أو تفسيراً لبعض آيات أو غير ذلك مما سيأتي عند الكلام على التعليق فظهر بهذا أن الذي في البخاري لا يخرجه عن كونه جزءاً فيه الصحيح بخلاف الموطأ

### الفاصلة الثانية

#### ( في شرط البخاري ومسلم )

ألف الحازمي كتاباً في شروط الأئمة ذكر فيه شرط الشيخين وغيرها فقال : مذهب من يخرج الصحيح أن يعتبر حال الراوي العدل في مشايخه وفيمن روى عنهم وهم ثقات أيضاً ، وحديثه عن بعضهم صحيح ثابت يلزم إخراجهم وعن بعضهم مدخول لا يصح إخراجهم إلا في الشواهد والتمامات ، وهذا باب فيه غموض وطريقه معرفة طبقات الرواة عن راوي الأصل ومراتب مداركهم ولوضوح ذلك مثال وهو أن تعلم أن لأصحاب الزهري مثلاً على خمس طبقات ولكل طبقة منها مزية على التي تليها ( فالأولى ) في غاية الصحة نحو مالك وابن عينة ويونس وعقيل ومحوهم وهي مقصد البخاري ( والثانية ) شاركت الأولى في العدالة غير أن الأولى جمعت بين الحفظ والاتقان وبين طول الملازمة للزهري حتى كان منهم من يلازمه في السفر ويلازمه في الخطر كالإمام سعد والأوزاعي والعمان بن راشد وأما نسبة لم تلازم الزهري إلا مدة يسيرة فلم تمارس حديثه وكانوا في الاتقان دون الطبقة الأولى كجعفر بن برقان وسفيان ابن حسين السلمي وزمعة بن صالح المكي وهم شرط مسلم ( والثالثة ) جماعة لم يروا الزهري مثل أهل الطبقة الأولى غير أنهم لم يسلّموا من عوائل الجرح فهم بين الرد والقبول كما عايناه بن يحيى الصدقي وإسحق بن يحيى الكابي والمثنى بن الصباح وهم شرط أبي داود والنسائي ( والرابعة ) قوم شاركوا الثالثة في الجرح والتعديل وتفرّدوا بقلّة ممارستهم لحديث الزهري لأنهم لم يلازموه كثيراً وهم شرط الترمذي

(والخامسة) نفر من الضعفاء والمجهولين لا يجوز لمن يخرج الحديث على الابواب ان يخرج حديثهم الا على سبيل الاعتبار والاستشهاد عند أبي داود فمن دونه ، فأما عند الشيخين فلا كبحر بن كنيز السقاء والحكم بن عبد الله الابلبي وقد يخرج البخاري أحيانا عن أعيان الطبقة الثانية ومسلم عن أعلام الطبقة الثالثة وأبو داود عن مشاهير الرابعة وذلك لأسباب اقتضته

وقال ابن طاهر شرط البخاري ومسلم ان يخرجوا الحديث المجمع على ثقة رجاله الى الصحابي المشهور قال العراقي وليس ما قاله مجيد لان النسائي ضعف رجالا أخرج لهم الشيخان أو أحدهما . وأجيب بأنهما أخرجا من أجمع على ثقته الى حين تصنيفهما ولا يقدح في ذلك تضعيف النسائي بعد وجود الكتاتين . قال الحافظ ابن حجر تضعيف النسائي ان كان باجتهاده أو نقله عن معاصر فالجواب ذلك وان نقله عن متقدم فلا قال ويمكن ان يجاب بأن ما قاله ابن طاهر هو الاصل الذي بنا عليه أمرهما وقد يخرجان عنه لمرجح يقوم مقامه وسئل العلامة تقي الدين بن تيمية عن مسائل وهي ما معني اجماع العلماء ، واذا أجمعوا فهل يسوغ للمجتهد مخالفتهم ، وهل قول الصحابي حجة ، وما معني الحسن والمرسل والغريب من الحديث ، وما معني قول الترمذي حديث حسن صحيح غريب فقد جمع بين الحسن والصحة والغرابة في حديث واحد ، وهل في الحديث متواتر لفظا ، وهل أحاديث الصحيحين تنهيد اليقين أو الظن ، وما شرط البخاري ومسلم فانهم قد فرقوا بينهما . فأجاب عنها وقال في الجواب عن المسألة الاخيرة التي نحن الآن في صدد البحث عنها بما صورته

وأما شرط البخاري ومسلم فان هذا رجال يروي عنهم يختص بهم ولهذا رجال يروي عنهم يختص بهم ، وهما مشتركان في رجال آخرين وهؤلاء الذين اتفقا عليهم علمهم مدار الحديث المتفق عليه وقد يروي أحدهم عن رجل في المتأخرات والشواهد دون الاصل وقد يروي عنه ما عرف من طريق غيره ولا يروي ما انفرد به وقد يترك من حديث الثقة ما علم أنه خطأ فيه فيظن من لا خبرة له ان كل ما رواه ذلك الشخص يحتاج به أصحاب الصحيح وليس الامر كذلك — فان معرفة علل الحديث علم شريف يعرفه أئمة الفن كيحيى ابن سعيد القطان وعلي بن المديني وأحمد بن حنبل والبخاري صاحب الصحيح والدارقطني وغيرهم وهذه علوم يعرفها أصحابها . هـ

وأما ما أشار اليه الحاكم من انهما لم يخرجوا حديث من لم يرو عنه الا راوا واحدا فقد سبق ما قيل فيه وإنه مخالف للواقع وقد أخرج البخاري ومسلم حديث المسيب بن حزن والد سعيد بن المسيب في وفاة أبي طالب ولم يرو عنه غير ابنه سعيد ، وأخرج البخاري حديث عمرو بن تغلب اني لأعطي الرجل والذي ادع أحب إلي . ولم يرو عنه غير الحسن ، وحديث قيس بن أبي خازم عن مرداس الاسلمي يذهب الصالحون ولم يرو عنه غير قيس ، وأخرج مسلم حديث رافع بن عمرو الغفاري ولم يرو عنه غير عبد الله بن الصامت ،

وحديث ربيعة بن كعب الأسلمي ولم يرو عنه غير أبي سلمة ونظائر ذلك في الصحيحين كثيرة وقد تعرض الحافظ السيوطي في التوشيح لبيان شروط البخاري وموضوع كتابه فأحببت إيراده بيانه لما فيه من الفوائد المهمة قال في أوله

### ﴿ فصل في بيان شروط البخاري وموضوعه ﴾

اعلم ان البخاري لم يوجد عنده تصريح بشرط معين وإنما أخذ ذلك من تسمية الكتاب والاستقراء من تصرفه أما أولاً فإنه سماه الجامع الصحيح المسند المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه فعلم من قوله الجامع أنه لم يخصه بصف دون صف ولهذا أورد فيه الأحكام والفضائل والأخبار عن الأمور الماضية والآتية وغير ذلك من الآداب والرفائق . ومن قوله الصحيح أنه ليس فيه شيء ضعيف عنده وإن كان فيه مواضع قد انتقدها غيره فقد أحجب عنها وقد صرح عنه أنه قال ما أدخلت في الجامع إلا ما صح ومن قوله المسند أن مقصوده الأصلي تخرج الأحاديث التي اتصل أساندها ببعض الصحابة عن النبي صلى الله عليه وسلم سواء كانت من قوله أم فعله أم تقريره وأما ما وقع في الكتاب من غير ذلك فأنما وقع عرضاً وتبعاً لا أصلاً مقصوداً

وأما ما عرف بالاستقراء من تصرفه فهو أنه يخرج الحديث الذي اتصل أسنده وكان كل من رواه عدلاً موصوفاً بالضبط فإن قصر احتاج إلى ما يجبر ذلك التفسير وخلا عن أن يكون معلولاً أي فعلة خفية قاذبة أو شاذاً أي خالف راوية من هو أكثر عدداً منه أو أشد ضبطاً مخالفة تستلزم التنافي ويتعذر معه الجمع الذي لا يكون فيه تعسف

والإتصال عندهم أن يعبر كل من الرواة في روايته عن شيخه بصفة صريحة في السماع منه كسمعه وحدثني وأخبرني أو ظاهرة فيه كمن أو أن فلاناً قال وهذا الثاني في غير المدلس الثقة أما هو فلا يقبل منه إلا المرتبة الأولى . وشرط حمل الثاني على السماع عند البخاري أن يكون الراوي قد ثبت له لقاء من حدث عنه ولو مرة واحدة وعرف بالاستقراء من تصرفه في الرجال الذين يخرج لهم أنه ينتقي أكثرهم صحة لشيخه وأعرفهم بحديثه وإن أخرج من حديث من لا يكون بهذه الصفة فأنما يخرج في المتابعات أو حيث تقوم له قرينة بأن ذلك مما ضبطه هذا الراوي في مجموع ذلك وحذف الأئمة كتابه قديماً وحديثاً بأنه أصح الكتب المصنفة في الحديث .

وأكثر ما فضل كتاب مسلم عليه أنه يجمع المتن في موضع واحد ولا يفرقها في الأبواب ويسوقها تامة ولا يقطعها في التراجم ويحافظ على الاتيان بالفاظها ولا يروي بالمعنى ويفردها ولا يخلص معاشياً من أقوال الصحابة ومن بعدهم وأما البخاري فإنه يفرقها في الأبواب اللائقة بها لكن ربما كان ذلك الحديث ظاهراً وربما كان خفياً فالخفي ربما حصل تناوله بالاقضاء أو بالازم أو بالتمسك بالعموم أو بالرمز إلى مخالفة مخالفت

أو بالإشارة إلى أن في بعض طرق ذلك الحديث ما يعطي المقصود وإن خلا عنه لفظ المتن المسوق هناك تنبها على ذلك المشار إليه بذلك وأنه صالح لأن يحتاج به وإن كان لا يرتقي إلى درجة شرطه واحتاج لذلك أن يكرر الأحاديث لأن كثيرا من المتن تشتمل على عدة أحكام فيحتاج أن يذكر في كل باب ما يليق به من حكم ذلك الحديث بعينه فإن ساقه تمامه إسنادا ومتنا طال وإن أهمله فلا ياتق به فتصرف فيه بوجود من التصرف وهو أنه ينظر الإسناد إلى غاية من يدور عليه الحديث من الرواة أي ينفرد بروايته فيخرجه في باب عن راو يرويه عن ذلك المنفرد وفي باب آخر عن راو آخر عن ذلك المنفرد وهم جرا فان كثرت الأحكام عن عدد الرواة عدل عن سياقة تمام الإسناد إلى اختصاره مطلقا ، وهذه إحدى النكت في تعليقه ما وصله في موضع آخر وإن ضاق مخرجه كان يكون فردا مطلقا فيسوق المتن تارة تاما وتارة مختصرا ثم أنه حال تصنيفه كان قد بسط التراجم والأحاديث فجعل لكل ترجمة حديثا يلائمها وبقيت عليه تراجم لم يجد في الحالة الراحة ما يلائمها فاختلها عن الحديث وبقيت عليه أحاديث لم يتضح له ما يرتضيه في الترجمة عنها فجعل لها أبوابا بلا تراجم فوجد في أحيانا باب تراجم وليس فيه سوى آية أو كلام الصحابي أو التابعي وأحيانا باب غير مترجم وقد ساق فيه حديثا أو أكثر نقل ذلك أبوذر الهروي عن المستملي وأشار إلى أن بعض من نقل الكتاب بعد موت مصنفه ربما ضم بابا مترجما إلى حديث غير مترجم وأخلى البياض الذي بينهم فيظن بعض الناس أن هذا الحديث يتعلق بالترجمة التي قبله فيجعل لها وجوها من الحامل المتكافئة ولا تعلق له به التة . هـ

وقد أوضح الحافظ ابن حجر ما ذكر في آخر هذا الفصل فقال في مقدمة شرحه : ويقع في كثير من أبوابه الأحاديث الكثيرة وفي بعضها ما فيه حديث واحد وفي بعضها ما فيه آية من كتاب الله ، وبعضها لا شيء فيه التة ، وقد ادعى بعضهم أنه صنع ذلك عمدا وغرضه أن يبين أنه لم يثبت عنده حديث بشرطه في المعنى الذي ترجم له ومن ثم وقع في بعض من نسخ الكتاب ضم باب لم يذكر فيه حديث إلى حديث لم يذكر فيه باب فأشكلك فهمه على الناظر فيه ، وقد أوضح السبب في ذلك الإمام أبو الوليد الباجي المالكي في مقدمة كتابه في أسماء رجال البخاري فقال : أخبرني الحافظ أبو ذر عبد الرحيم بن أحمد الهروي قال حدثنا الحافظ أبو اسحق إبراهيم بن أحمد المستملي قال أنسخت كتاب البخاري من أصله الذي كان عند صاحبه محمد بن يوسف الفربري فرأيت فيه أشياء لم تتم وأشياء مبيضة منها تراجم لم يثبت بعدها شيئا ومنها أحاديث لم يترجم لها فأضفت بعض ذلك إلى بعض قال أبو الوليد الباجي : مما يدل على صحة هذا القول أن رواية أبي اسحق المستملي ورواية أبي محمد النرخسي ورواية أبي الهيثم الكشميبي ورواية أبي زيد المروزي مختلفة بالتقديم والتأخير مع أنهم أنسخوها من أصل واحد وإنما ذلك بحسب ما قدر كل واحد منهم فيما كان في طرة أو رقعة مضافة أنه من موضع ما فأضافه إليه : ويبين ذلك أنك تجد تراجمين وأكثر من ذلك متصلة ليس بينها أحاديث : قال الباجي وإنما أوردت هذا هنا لما عني به أهل بلدنا من طلب معنى يجمع بين الترجمة والحديث



الذي يليها وتكلفتهم من ذلك من تصنف انتاويل مالا يسوع انتهى : قلت هذه قاعدة حسنة يفرع اليها حيث يتعسر الجمع بين الترجمة والحديث وهي مواضع قليلة جداً ستظهر كما سيأتي ان شاء الله تعالى ثم ظهر لي أن البخاري مع ذلك فيما يورده من تراجم الابواب على أطوار ان وجد حديثاً يناسب ذلك الباب ولو على وجه خفي وافق شرطه أورده فيه بالصيغة التي جعلها مصطلحه لموضوع كتابه وهي حديثاً ومقام مقام ذلك من النعمة بشرطها عنده وان لم يجد فيه الا حديثاً لا يوافق شرطه مع صلاحيته للصحة كتبه في الباب مغايراً للصيغة التي يسوق بها ما هو من شرطه ومن ثم أوردته المألوق كما سيأتي في فصل حكم التعليق . وان لم يجد فيه حديثاً صحيحاً لا على شرطه ولا على شرط غيره وكان مما يستأنس به ويقدمه قوم على القياس استعمل لفظ ذلك الحديث أو معناه ترجمة باب ثم أورد في ذلك اما آية من كتاب الله تشهد له أو حديثاً يؤيد عموم ما دل عليه ذلك الخبر وعلى هذا فالأحاديث التي فيه على ثلاثة أقسام . هـ وقد أشكلت عبارة الباجي على بعض الناس فقال وهذا الذي قاله الباجي فيه نظر من حيث أن الكتاب قريء على مؤلفه ولا ريب أنه لم يقرأ عليه إلا مرتين مبوباً فالعبرة بالرواية لا بالسودة التي ذكر صفتها وفي هذا النظر نظر لان الباجي لم يذكر ان الكتاب كان غير مبوب ولا مرتب بل ذكر أنه يوجد في بعض المواضع منه تراجم ليس بعدها شيء وأحاديث لم يترجم لها وهي كما قال الحافظ مواضع قليلة جداً والكتاب على هذه الصفة يمكن قراءته وأخذه بالرواية فان قلت كيف يفعل اذا وصل الى ترجمة ليس بعدها شيء . قلت هنا احتمالان (أحدهما) ان يترك قراءة الترجمة (والثاني) ان يقرأها ويشير الى انه لم يجد الى ذلك الوقت ما يناسبها فان قلت فلم لا يضرب عليها قلت إن كثيراً من المؤلفين يفعلون مثل ذلك ويأملون أن يجدوا بعد حين ما يناسب الترجمة على ان كثيراً من المؤلفات التي قرئت على مؤلفيها لا تخلو عن بياض . وأما الأحاديث التي لم يترجم لها فالامر فيها سهل فانه يمكن ان يجعل عنوان الترجمة باب ويذكر بعده الحديث الذي لم يجعل له ترجمة خاصة ولا يحتمل هنا عدم قراءته لان المقصود الاول في كتابه هو معرفة الأحاديث الصحيحة وقد وقع في البخاري كثيراً ذكر لفظ باب وليس بعده شيء فمن ذلك في كتاب الايمان باب حدثنا أبو اليان . . قال الشراح باب بالتونين بغير ترجمة ولفظ الباب ساقط عند الاصيلي وحينئذ فالحديث التالي من جملة الترجمة السابقة وعلى رواية اثباته فهو كالفصل عن سابقه لعاقبه به وفي الحديث السابق بيان ان حب الانصار من الايمان وفي الحديث اللاحق الاشارة الى سبب تلقيهم بالانصار لان ذلك كان ليلة العقبة لما بايعوا على اعلاء كلمة الله وكان يقال لهم بنو قيلة وقيلة بالفتح الأم التي كانت تجمع القبيلتين . هـ واعلم ان صحيح مسلم قد قريء على جامعته مع خلو أبوابه عن التراجم قال شارحه ان مسامحة رتب كتابه على أبواب فهو مبوب في الحقيقة ولكنه لم يذكر تراجم الابواب فيه لثلايزداد حجم الكتاب أو لغير ذلك ، وقد ترجم جماعة أبوابه بتراجم بعضها جيد وبعضها ليس بمجيد إما لقصور في عبارة الترجمة أو لركاكة في لفظها وإما لغير ذلك وأنا أحرص على التعبير عنها بعبارات تليق بها في مواضعها . وأما قول ذلك القائل ان العبرة بالرواية لا بالسودة التي ذكر صفتها فالجواب ان الرواية انما تليقت من نسخ الأصول المأخوذة من

### ﴿ الفأدة الثالثة ﴾

( في ان الشيخين لم يستوعبا الصحيح ولا التزاما ذلك )

قد ظن أناس أنهما قد التزما أن يخرج كل ماصح من الحديث في كتابهما فاعترضوا عليهما بأنهما لم يقوما بما التزما به وليس الامر كذلك فقد روي عن البخاري انه قال: ما أدخلت في كتابي الجامع الا ماصح وركت حجة من الصحاح خشية ان يطول الكتاب. وروي عن مسلم انه لما عوتب على ما فعل من جمع الاحاديث الصحاح في كتاب وقيل له ان هذا يطرق لأهل البدع علينا فيجدون السبيل بأن يقولوا اذا احتج عليهم بحديث ليس هذا في الصحيح قال: انما أخرجت هذا الكتاب وقلت هو صحاح ولم أؤل ان ما لم أخرج من الحديث في هذا الكتاب فهو ضعيف وانما أخرجت هذا الحديث من الصحيح ليكون عندي وعند من من يكتبه غني ولا يرباب في صحته. وقد رفع بذلك العتب، ولسان حاله يقول ألام على ما يوجب الحب ومن الغريب ان بعض الناس لنفرته من تجريد الصحاح صرح بتفضيل سنن النسائي على صحيح البخاري وقال ان من شرط الصحة فقد جعل لمن لم يستكمل في الادراك سببا الى الطعن على ما لم يدخل وجعل للجدال موضعا فيما أدخل، وهو قول شاذ لا يعول عليه ولا يلتفت اليه ولو لم يكن الناقل عن هذا انقباضا وأمثاله ممن يوثق بنقله لشك اللبيب في صدور ذلك ممن له أدنى سهم في الفهم وكأنهم لم يشعروا بما نشأ عن مزج الصحيح بغيره من الضرر الذي حصل لكثير من الناس، وليتهم نظروا في مقدمة كتاب مسلم نظرة ليقفوا على الباطل لتجريد الصحيح لعلمهم يسكتون فيسكت عنهم ولكن الميل الى الاغراب غريزة في بعض النفوس والمقصود هنا قول مسلم: وبعد يرحمك الله فلولا الذي رأينا من سوء صنيع كثير ممن نصب نفسه محدثا فيما يلزمهم من طرح الاحاديث الضعيفة والروايات المنكرة وتركهم الاقتصار على الاخبار الصحيحة المشهورة مما نقله الثقات المعروفون بالصدق والامانة بعد معرفتهم واقراءهم بالسنتهم ان كثيرا مما يقدفون به الى الاغنياء من الناس هو مستكر عن قوم غير مرضيين ممن ذم الرواية عنهم أئمة الحديث مثل مالك بن أنس وشعبة بن الحجاج وهشبان بن عينة ويحيى بن سعيد القطان وعبد الرحمن بن مهدي وغيرهم لما سهل علينا الانتصاب لما سأل من التميز والتحصيل ولكن من أجل ما أعلنه من نشر القوم الاخبار المنكرة بالاسانيد الضعاف المجهولة وقد فهم بها الى العوام الذين لا يعرفون عيوبها خف على قلوبنا إجابتك الى ما سألت ٥٠ وقد قلنا عنه فيما سبق مقالة أخرى في دم هذه الفرقة قال في آخرها ومن ذهب في العلم هذا المذهب وسلك هذا الطريق لانصيب له فيه وكان بأن يسمى جاهلا أولى من ان ينسب الى علم.

وبما ذكرنا من عدم التزامهما استيعاب الاحاديث الصحيحة أجمع يظهر لك ان لاوجه لازام من ألزمهما اخراج احاديث لم يخرجها مع كونها صحيحة على شرطيهما. قال في شرح مسلم: ألزم الامام الحافظ

أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني وغيره البخاري ومسلم رضي الله عنهما إخراج أحاديث تركا إخراجها مع أن أسانيدهما أسانيد قد أخرجوا لروايتها في صحيحهما بها . وذكر الدارقطني وغيره أن جماعة من الصحابة رضي الله عنهم رووا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ورويت أحاديثهم من وجوه صحاح لا مطعن في ناقلها ولم يخرجوا من أحاديثهم شيئاً فيلزمهما إخراجها على مذهبيهما . وذكر البيهقي أنها اتفقا على أحاديث من صحيفه همام بن منبه وإن كل واحد منهما انفرد عن الآخر بأحاديث منها مع أن الاسناد واحد . وصنف الدارقطني وأبو زر الهروي في هذا النوع الذي ألزموها وهذا الإلزام ليس بالآزم في الحقيقة فانهما لم يلتزما استيعاب الصحيح بل صح عنهما تصريحهما بأنهما لم يستوعبا وإنما قصد اجمع حمل من الصحيح كما يقصد المصنف في الفقه جمع جملة من مسائله لا أنه يحصر جميع مسائله لكنهما إذا كان الحديث الذي تركاه أو تركه أحدهما مع صحة اسناده في الظاهر أصلاً في بابه ولم يخرجاه له نظيراً ولا ما يقوم مقامه فالظاهر من حالهما أنهما أطلعا فيه على علة أن كانا رويده ويحتمل أنهما تركاه نسياناً أو إثاراً لتلك الاطلاعة أو رأيا أن غيره مما ذكرناه يسد مسدده أو لغير ذلك والله أعلم

والظاهر أن المعارضين عليهما في ذلك لم يبلغهم تصريحهما بما ذكر ومنهم ابن حبان فإنه قال ينبغي أن يناقش البخاري ومسلم في تركهما إخراج أحاديث هي من شرطهما . وقال بعضهم لعل شبهة المعارضين نشأت من تسمية البخاري كتابه بالجامع وهي شبهة واهية لاسيما أن نظر إلى تسمية الاسم وقد عرفت سابقاً أنه سماه الجامع الصحيح المسند المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه . وأما الحاكم فإنه اقتصر على أن قال ولم يحكما ولا واحد منهما أنه لم يصح من الحديث غير ماخرجه . وقد نبغ في عصرنا هذا جماعة من المبتدعة يشتون برواة الآثار ويقولون أن جميع ما يصح عنكم من الحديث لا يبلغ عشرة آلاف حديث

وقد اختلف العلماء في مقدار ما فاتهما من جهة القلة والكثرة فقال الحافظ أبو عبد الله محمد بن يعقوب بن الأخرم شيخ الحاكم قل ما يفوت البخاري ومسلم مما ثبت من الحديث ، ويرد على ذلك قول البخاري فيما نقله الحازمي والاسعيلي وما تركت من الصحاح أكثر : وقال النووي قد فاتهما كثير والضواب قول من قال أنه لم يفت الأصول الخمسة إلا اليسير . والأصول الخمسة هي صحيح البخاري وصحيح مسلم وسنن أبي داود والترمذي والنسائي ، وقد جعل بعضهم الأصول ستة بضم سنن ابن ماجه إليها قيل أول من فعل ذلك ابن طاهر المقدسي فتابعه أصحاب الأطراف والرجال على ذلك وتبعهم غيرهم وإنما لم تذكر هناك قال المزني وهو أن كل ما انفرد به ابن ماجه عن الخمسة فهو ضعيف قال الحسيني يعني من الأحاديث وقال ابن حجر أنه انفرد بأحاديث كثيرة وهي صحيحة فالأولى حمل الضعف على الرجال

وقد جمع العلامة مجد الدين بن الأثير الأصول الخمسة في كتاب وضم إليها موطأ الإمام مالك حتى صارت بذلك ستة وسماه جامع الأصول من حديث الرسول فصار الوصول إلى هذه الأصول سهل المسلك قريب المدرك

والمزاد سنن النسائي هنا هي الصغرى لما روي أنه لما صنف الكبرى أهداها لأمير الرملة فقال له أكل ما فيها صحيح فقال فيها الصحيح والحسن وما يقاربهما فقال ميرلي الصحيح من غيره فنصف له الصغرى وسماها المجتبى من السنن

ويرد على ما ذكر النووي أيضا قول البخاري فيما قل عنه أحفظ مائة ألف حديث صحيح ومائتي ألف حديث غير صحيح والاحاديث التي في الاصول الخمسة لا تبلغ خمسين ألفا فضلا عن ان تقرب من مائة ألف فيكون ما قامها من الصحيح كثير جدا

قال بعض أهل الامر ان كثيرا من المتقدمين كانوا يطلقون اسم الحديث على ما يشمل آثار الصحابة والتابعين وتابعيهم وفتاويهم ويعنون الحديث المروي بأسانيد حديثين وحديثين يسهل الخطب وكم من حديث ورد من مائة طريق فأكثر وهذا حديث انما الاعمال بالنيات قل مع ما فيه عن الحافظ أبي اسعيل الانصاري الهروي انه كتبه من جهة سبعمائة من أصحاب رواية يحيى بن سعيد الانصاري وقال الاسعيلي عقب قول البخاري لم أخرج في هذا الكتاب الا صحيحا وما تركت من الصحيح أكثر: انه لو أخرج كل حديث صحيح عنده لجمع في الباب الواحد حديث جماعة من الصحابة ولذكر طرق كل واحد منهم اذا صحت فيصير كتابا كبيرا جدا وقال الجوزقي انه استخرج على احاديث الصحيحين فكانت عدة الطرق خمسة وعشرين ألف طريق وأربعمائة وثمانين طريقا قال بعض المحققين واذا كان الشيخان مع ضيق شرطهما بلغ جملة ما في كتابيهما بالمقرر ذلك لما لم يخرجاه من الطرق للمتون التي أخرجاها لعله يبلغ ذلك أيضا أوزيد ؛ وما لم يخرجاه من المتون من الصحيح الذي على شرطهما لعله يبلغ ذلك أو يقرب منه فاذا أضيف ذلك الى ما جاء عن الصحابة والتابعين بلغ العدد التي يحفظها البخاري بل ربما زادت ، وهذا الحمل متعين والا فلو عدت احاديث المسانيد والجوامع والسنن والمعاجم والفوائد والاجزاء وغيرها مما هو بأيدينا صحيحا وغيره ما بلغت ذلك بدون تكرار بل ولا نصفه . هـ وقال بعضهم ويؤيد ان هذا هو المراد ان الاحاديث التي بين أيدينا من الصحاح بل وغير الصحاح لو تبعت من المسانيد والجوامع والسنن والاجزاء وغيرها ما بلغت مائة ألف بلا تكرار بل ولا خمسين ألفا ويبعد كل البعد ان يكون رجل واحد يحفظ مافات الأمة جميعه مع انه انما حفظه من أصول مشايخه وهي موجودة . هـ وقد بيننا ما ذكر ان ما قاله البخاري لابننا في ما قاله ابن الاخرم فضلا عما قاله النووي على ان بعضهم حمل كلام ابن الاخرم فيما قامها على الصحيح الخميس عليه فكانه قال لم يشتمها من الصحيح الذي هو في الدرجة الاولى الا التايل والامر كذلك والاحاديث التي هي في الدرجة الاولى لا تبلغ كما قال الحاكم عشرة آلاف

### تتمة في بيان عدد احاديث الصحيحين

قال الحافظ ابن الصلاح جملة ما في صحيح البخاري سبعة آلاف ومائتان وخمسة وسبعون حديثا

بالحديث المكررة. وقد قيل أنها باسقاط المكررة أربعة آلاف حديث قال الحافظ العراقي هذا مسلم في رواية الفريري، وأما رواية حماد بن شاكر فهي دونها بمائتي حديث ودون هذه بمائة حديث رواية إبراهيم بن معقل: قال الحافظ ابن حجر. إن عدة أحاديث البخاري في روايات الثلاثة سواء، وإنما حصل الاشتباه من جهة أن الأخيرين قاتبا من سماع الصحيح على البخاري ما ذكر من آخر الكتاب قروياه بالاجازة فالتقص إنما هو في السماع لا في الكتاب قال والذي تحرر لي أنها بالمكرر سوى المعلقات والمتابعات والموقوفات سبعة آلاف وثلاثمائة وسبعة وتسعون حديثا. وبغير المكرر من المتون الموصولة ألفان وستائة وحديثان ومن المتون المعلقة المرفوعة التي لم يصلها في موضع آخر منه مائة وتسعة وخمسون فمجموع غير المكرر ألفان وسبعمائة وأحد وستون نقل ذلك بعض تلاميذه عنه

وقد نقل بعض العلماء عن الحافظ المذكور حاصل ما قاله في تحرير العدد إلا أن فيه زيادة بسط فيما يتعلق بالمكرر فأحييت إيراد ذلك على وجه يكون أقرب مثلا قال

٧٣٩٧ جملة أحاديث البخاري بالمكرر سبعة آلاف وثلاثمائة وسبعة وتسعون  
١٣٤١ جملة ما فيه من المعلقات وذلك سوى المتابعات وما يذكر بعدها ألف وثلاثمائة واحد وأربعون حديثا  
٠٣٤٤ جملة ما فيه من المتابعات والتنبيه على اختلاف الروايات ثلاثمائة وأربعة وأربعون حديثا  
٩٠٨٢ جملة ما في البخاري بالمكرر تسعة آلاف وأثنان وثمانون سوى الموقوفات على الصحابة والمقطوعات الواردة عن التابعين فمن بعدهم. وعدد كتب البخاري مائة وثي، وعدد أبوابه ثلاثة آلاف وأربعمائة وخمسون بابا مع اختلاف قليل في نسخ الاصول

وأما صحيح مسلم فجملة ما فيه باسقاط المكرر نحو أربعة آلاف حديث قال في شرح مسلم قال الشيخ أبو عمرو يعني ابن الصلاح: روي عن أبي قريش الحافظ قال كنت عند أبي زرعة الرازي فناء مسلم بن الحجاج فسلم عليه وجلس ساعة وتذاكرا فلما قام قلت له هذا جميع أربعة آلاف حديث في الصحيح قال أبو زرعة فلمن ترك الباقي قال الشيخ أراد أن كتابه هذا أربعة آلاف حديث أصول دون المكررات. قال العراقي وهو يزيد على البخاري بالمكرر لكثرة طرقه قال وزأيت عن أبي الفضل أحمد بن سلمة أنه قال: أنها اثنتا عشر ألف حديث. وقال أبو حفص المياحي أنها ثمانية آلاف قال بعض الباحثين في ذلك ولعل هذا أقرب إلى الواقع مما قبله. وأحمد بن سلمة ممن روى عن مسلم قال النووي في شرح كتابه روى عنه جماعات من كبار أئمة عصره وحفاظه وفيهم جماعات في درجته منهم أبو حاتم الرازي وموسى بن هرون وأحمد بن سلمة وأبو عيسى الترمذي وأبو بكر بن خزيمة ويحيى بن صاعد وأبو عوانة الأسفرائني وآخرون لا يحصون ثم قال قال الحاكم أبو عبد الله: حدثنا أبو الفضل محمد بن إبراهيم قال سمعت أحمد بن سلمة يقول: رأيت أنا وزرعة وأبا حاتم يقدمان مسلم بن الحجاج في معرفة الصحيح على مشايخ عصرهما وفي رواية في معرفة الحديث

### ﴿ الفائدة الرابعة ﴾

( فيا انتقد عليهما والجواب عن ذلك )

قال النووي في شرح مسلم: قد استدرك جماعة على البخاري ومسلم أحاديث أخلا بشرطيهما فيها ونزلت عن درجة ما ألزمناه وقد سبقنا الإشارة إلى هذا وقد ألف الامام الحافظ أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني في بيان ذلك كتابه المسمى بالاستدراكات والتتبع وذلك في مائتي حديث مما في الكتابين ولابي مسعود الدمشقي أيضا عليهما استدراك ولابي علي الغساني الحياتي في كتابه تقييد المهمل في جزء العلل منه استدراك أكثره على الرواة وفيه ما يلزمهما وقد أجيب عن كل ذلك أو أكثره وستراه في مواضعه . هـ وقال الحافظ ابن حجر في الفصل الثامن من المقدمة ينبغي لكل منصف أن يعلم أن هذه الأحاديث وإن كان أكثرها لا يندرج في أصل موضوع الكتاب فإن جميعها وارد من جهة أخرى وهي ما ادعاه الامام أبو عمرو بن الصلاح وغيره من الاجماع على تلقي هذا الكتاب بالقبول والتسليم لصحة جميع ما فيه فإن هذه المواضع متنازع في صحتها فلم يحصل لها من اتلقي ما حصل لمعظم الكتاب ، وقد تعرض لذلك ابن الصلاح في قوله الا مواضع يسيرة اتقدها عليه الدارقطني وغيره وقال في مقدمة شرح مسلم له ما أخذ عليهما يعني علي البخاري ومسلم وقدح فيه معتمد من الحفاظ فهو مستثنى مما ذكرناه لعدم الاجماع على تلقيه بالقبول انتهى وهو احتراز حسن

وقد أحييت ان أورد من هذا الفصل المهم على طريق التلخيص ما يمكن الطالب من الاشراف على هذا النوع الذي هو من أهم الانواع عند المعروفين في هذا الفن بالنقد والتمييز ومن اراد الاستيفاء فليرجع الى الاصل قال أجزل الله ثوابه:

اعلم ان الجواب عما يتعلق بالمعلق سهل لان وضع الكتابين إنما هو للمسندات والمعلق ليس بمسند ولهذا لم يتعرض الدارقطني فيما تبعه على الصحيحين الى الاحاديث المعلقة التي لم توصل في موضع آخر لعلمه بأنها ليست من موضوع الكتاب وإنما ذكرت استئناسا واستشهادا وقد ذكرنا الاسباب الحاملة للمصنف على تخرج ذلك التعليق وان مراده بذلك ان يكون الكتاب جامعا لا كثيرا الاحاديث التي يحتاج بها الا ان منها ما هو على شرطه فساقه الاصل ومنها ما هو على غير شرطه فغابر السياق في إيراد ليمتاز فانتفى إيراد المعلقات وبقي الكلام فيما علل من الاحاديث المسندات : وعدة ما اجتمع لنا من ذلك مما في كتاب البخاري وان شاركه مسلم في بعضه مائة وعشرة أحاديث . منها ما وافقه مسلم على تحريمه وهو اثنان وثلاثون حديثا . ومنها ما انفرد بتحريمه وهو ثمانية وسبعون حديثا .

والاحاديث التي انتقدت عليهما تنقسم ستة أقسام ( القسم الاول ) منها ما يختلف الرواة فيه بالزيادة والنقص من رجال الاسناد ( القسم الثاني ) ما يختلف الرواة فيه بتغيير رجال بعض الاسناد

(القسم الثالث) منها ما انفرد به بعض الرواة بزيادة فيه عن جو أكثر عددا أو أضبط (القسم الرابع) منها ما انفرد به بعض الرواة من ضعف (القسم الخامس) منها ما حكم فيه بالوهم على بعض رجاله (القسم السادس) منها ما اختلف فيه بتغيير بعض ألفاظ المتن وهذا أكثره لا يترتب عليه قدح لا يمكن الجمع في المختلف من ذلك أو الترجيح على أن الدارقطني وغيره من أئمة النقد لم يتعرضوا لاستيفاء ذلك من الكتاتين كما تعرضوا لذلك في الاسناد ؛ فهذه جملة أقسام ما انتقده الأئمة على الصحيح . وهذا حين الشروع في إيرادها على ترتيب ما وقع في الاصل لتسهيل مراجعتها . وقد أوردنا نحن من ذلك ما يكفي لطالع كتابنا هذا

### ❦ في كتاب الصلاة ❦

(١) قال الدارقطني . أخرجا جميعا حديث مالك عن الزهري عن أنس قال ! كنا نصلي العصر ثم يذهب الذهاب منا إلى قباء فيأتيهم والشمس مرتفعة وهذا ما ينتقد به على مالك لأنه رفعه وقال فيه إلى قباء وخالفه عدد كثير ، منهم شعيب بن أبي حمزة وصالح بن كيسان وعمرو بن الحارث ويونس بن يزيد ومعمز والليث بن سعد وابن أبي ذئب وآخرون انتهى وقد تعقبه النسائي أيضا على مالك وموضع التعقب منه قوله إلى قباء والجماعة كلهم قالوا إلى العوالي ومثل هذا الوهم اليسير لا يلزم منه القدح في صحة الحديث لاسيما وقد أخرجا الرواية المحفوظة . ه أقول وقد أخرج البخاري ذلك في باب وقت العصر وقال في الرواية المحفوظة : حدثنا أبو البان قال أخبرنا شعيب عن الزهري قال حدثني أنس بن مالك قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي العصر والشمس مرتفعة حية فيذهب الذهاب إلى العوالي فيأتيهم والشمس مرتفعة . وبعض العوالي من المدينة على أربعة أميال أو نحوه : وأخرج مسلم ذلك في باب استحباب التكبير بالعصر وقال في الرواية المحفوظة حدثنا قتيبة بن سعيد قال أنبأنا الليث - ح - وحدثنا محمد بن روح قال أنبأنا الليث عن ابن شهاب عن أنس بن مالك أنه أخبره : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلي العصر والشمس مرتفعة حية فيذهب الذهاب إلى العوالي فيأتي العوالي والشمس مرتفعة ، لم يذكر قتيبة فيأتي العوالي . ه وابن شهاب هو الزهري

(٢) قال الدارقطني . أخرجا جميعا حديث ابن أبي ذئب عن سعيد المقبري عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لا يحل لامرأة تسافر ولتس معها محرم قال الدارقطني وقد راوه مالك ويحيى بن أبي كثير وسهيل عن سعيد عن أبي هريرة يعني لم يقولوا عن أبيه . قلت لم يهمل البخاري حكاية هذا الاختلاف بل ذكره عقب حديث ابن أبي ذئب . والجواب عن هذا الاختلاف كالجواب عن الحديث الثاني فإن سعيد المقبري سنع من أبيه عن أبي هريرة وسنع من أبي هريرة فلا يكون هذا الاختلاف قادحا وقد



وقد اختلف فيه على مالك فرواه ابن خزيمة في صحيحه من حديث بشر بن عمر عنه عن سعيد عن أبيه عن أبي هريرة وقال بعده لم يقل أحد من أصحاب مالك في هذا الحديث عن سعيد عن أبيه غير بشر بن عمر اهـ وقد أخرجه أبو غوالة في صحيحه من حديث بشر بن عمر أيضا وصحح ابن حبان الطريقين معا والله أعلم . أقول أخرج البخاري هذا الحديث في باب في كم تقصر الصلاة فقال : حدثنا آدم قال حدثنا ابن أبي ذئب قال حدثنا سعيد المقبري عن أبيه عن أبي هريرة قال قال النبي صلى الله عليه وسلم : لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تسافر مسيرة يوم وليلة ليس معها حرمة - تابعه يحيى بن أبي كثير وسهيل ومالك عن المقبري عن أبي هريرة اهـ وقوله حرمة بضم الحاء وسكون الراء أي رجل ذو حرمة منها بنسب أو غيره . ( في كتاب الحائز )

(٣) قال الدارقطني أخرج البخاري حديث داود بن أبي الفرات عن ابن بريدة عن أبي الاسود عن عمر بن مجازة فقال وجبت - الحديث - وقد قال علي بن المديني ان ابن بريدة انما يروي عن يحيى بن يعمر عن أبي الاسود ولم يقل في هذا الحديث سمعت ابا الاسود . قال الدارقطني وقلت انا وقد رواه وكيع عن عمر بن الوليد الشني عن ابن بريدة عن عمر ولم يذكر بينهما أحدا انتهى ولم أره الى الآن من حديث عبد الله ابن بريدة الا بالنعنة فعلته باقية الا ان يعتذر للبخاري عن تحريجه بان اعتماده في الباب على حديث عبدالعزيز ابن صهيب عن أنس بهذه القصة سواء وقد وافقه مسلم على تحريجه واخرج البخاري حديث أبي الاسود كالمتابعة لحديث عبد العزيز بن صهيب فلم يستوف نفي العلة عنه كما يستوفى فيما يخرجه في الاصول والله أعلم : أقول ذكر البخاري ذلك في باب ثناء الناس على الميت فقال حدثنا آدم حدثنا شعبة حدثنا عبدالعزيز بن صهيب قال سمعت أنس بن مالك يقول : مروا بحجارة فأنموا عليها خيرا فقال النبي صلى الله عليه وسلم وجبت ثم مروا بأخرى فأنموا عليها شرا فقال وجبت فقال عمر بن الخطاب ما وجبت قال هذا أنتم عليه خيرا فوجبت له الجنة وهذا أنتم عليه شرا فوجبت له النار ، أنتم شهداء الله في الارض . حدثنا عفان بن مسلم حدثنا داود بن أبي الفرات عن عبد الله بن بريدة عن أبي الاسود قال قدمت المدينة وقد وقع بها مرض فجلست الى عمر بن الخطاب فمرت بهم جنازة فأنني على صاحبها خيرا فقال عمر وجبت ثم مر بأخرى فأنني على صاحبها خيرا فقال عمر وجبت ثم مروا بالثالثة فأنني على صاحبها شرا فقال وجبت فقال أبو الاسود فقلت وما وجبت يا أمير المؤمنين قال قلت كما قال النبي صلى الله عليه وسلم : أيما مسلم شهد له أربعة بخير أدخله الله الجنة فقلنا وثلاثة قال وثلاثة فقلنا واثنان قال واثنان ثم لم نسأله عن الواحد .

( في كتاب البيوع )

(٤) قال الدارقطني وأخر حاجميا حديث مالك عن حميد عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم نهي عن بيع التمار حتى ترهي قليل وما ترهي قال حتى تحمر قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أرأيت اذا منع الله الثمرة ثم يأخذ أحدكم مال أخيه قال الدارقطني خالف مالكا جماعة منهم اسمعيل بن جعفر وابن المبارك

وهشيم ومروان بن معاوية وزيد بن هرون وغيرهم قالوا فيه قال أنس : أرأيت ان منع الله الثمرة قال وقد أخرج جميعا حديث اسمعيل بن جعفر وقد فصل كلام أنس من كلام النبي صلى الله عليه وسلم . قلت سبق الدارقطني الى دعوى الادراج في هذا الحديث أبو حاتم وأبو زرعة الرازيان وابن خزيمة وغير واحد من أئمة الحديث كما أوضحته في كتابي تقريب المنهج بترتيب المدرج وحكيته فيه عن ابن خزيمة أنه قال رأيت أنس بن مالك في المنام فاخبرني أنه مرفوع وأن معتبر بن سليمان رواه عن جهيد مدرجا لكن قال في آخره لا أدري أنس قال به يستحل أو حدث به عن النبي صلى الله عليه وسلم . والامر في مثل هذا قريب والله أعلم

قال ابن الأثير في النهاية وفيه نهي عن بيع الثمر حتى يزهي وفي رواية حتى يزهو يقال زها النخل يزهو اذا ظهرت ثمرته وأزهي يزهي اذا اصفر أو احمر وقيل هما بمعنى الاحرار والاصفرار ومنهم من أنكر يزهو ومنهم من أنكر يزهي اهـ

(٥) قال الدارقطني وأخرج جميعا حديث عمرو بن دينار عن طاوس عن ابن عباس قال : بلغ عمر بن الخطاب أن سمرة باع خرا فقال قاتل الله سمرة — الحديث — وقد رواه حماد بن زيد عن عمرو عن طاوس أن عمر قال : وكذلك . رواه الوليد بن مسلم عن حنظلة بن أبي سفيان عن طاوس أن عمر قال : قلت صرح ابن عيينة عن عمرو بسامع طاوس له من ابن عباس وهو أحفظ الناس لحديث عمرو فروايتة الراححة وقد تابعه روح بن القاسم أخرجه مسلم من طريقه اهـ

قال مسلم في باب تحريم بيع الخمر حديثا أبو بكر بن أبي شيبة وزهير بن حرب وإسحاق بن إبراهيم واللفظ لأبي بكر قال أنبأنا سفيان بن عيينة عن عمرو عن طاوس عن ابن عباس قال بلغ عمر أن سمرة باع خرا فقال قاتل الله سمرة ألم يعلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لعن الله اليهود حرمت عليهم الشحوم فجلسوها فباعوها . حديثنا أمية بن بسطام قال أنبأنا يزيد بن زريع قال حدثنا روح يعني ابن القاسم عن عمرو بن دينار بهذا الاسناد مثله اهـ

( تنبيه ) هذه الخمر كان سمرة أخذها من أهل الكتاب عن قيمة الجزية فباعها منهم غيرا لم يتحریم ذلك

( كتاب الجهاد )

(٦) قال الدارقطني وأخرج جميعا حديث موسى بن عقبة عن أبي النضر مولى عمر بن عبد الله قال كتب اليه عبد الله بن أبي أوفى فقرأته أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تمنوا لقاء العدو وإذا لقيتموهم فاصبروا — الحديث — قال وأبو النضر لم يسمع من ابن أبي أوفى وإنما رواه عن كتابه فهو حجة في رواية المسكوية قلت فلا علة فيه لكنه ينبغي على أن شرط المكاتب هل هو من الكتاب الى المكتوب اليه فقط أم كل من عرف الخط روى به وان لم يكن مقصودا بالكتابة اليه الاول هو المتأخر الى الفهم من المصطلح ، وأما الثاني فهو عندهم من صور الوجادة لكن يمكن أن يقال هنا ان رواية أبي النضر تكون عن مولاة عمر بن

عبد الله عن كتاب ابن أبي أوفى اليه ويكون أخذه عن مولاه عرضاً لأنه قرأه عليه لأنه كان كاتبه فتصير  
والحالة هذه من الرواية بالمسكوبة كما قال الدارقطني

(٧) قال الدارقطني وأخرج البخاري حديث محمد بن طلحة عن أبيه عن مصعب بن سعد قال رأى سعداً  
له فضلاً على من دونه فقال النبي صلى الله عليه وسلم : هل تنصرون وترزقون إلا بضعائكم قال الدارقطني  
هذا مرسل . قلت صورته صورة المرسل إلا أنه موصول في الأصل معروف من رواية مصعب بن سعد عن  
أبيه وقد اعتمد البخاري كثيراً من أمثال هذا السياق فالخرجه على أنه موصول إذا كان الراوي معروفاً  
بالرواية عن ذكره وقد روينا في سنن النسائي وفي مستخرجي الاسعيلي وأبي نعيم وفي الحلية لأبي نعيم  
وفي الجزء السادس من حديث أبي محمد بن صاعد من حديث مصعب بن سعد عن أبيه أنه رأى — فذكره  
وقد ترك الدارقطني أحاديث في الكتاب من هذا الجنس لم يتبعها

(أحاديث الأنبياء عليهم الصلاة والسلام)

(٨) قال الدارقطني أخرج البخاري حديث ابن أبي أويس عن أخيه عن ابن أبي ذئب عن سعيد المقبري  
عن أبي هريرة قال يلتقي إبراهيم أباه آزر يوم القيامة وعلى وجه آزر فترة — الحديث — قال وهذا رواه إبراهيم  
ابن طهمان عن ابن أبي ذئب عن سعيد المقبري عن أبيه عن أبي هريرة . قلت قد علق البخاري حديث  
إبراهيم بن طهمان في التفسير فلم يهمل حكاية الخلاف فيه ولكن أعلاه الاسعيلي من وجه آخر فقال بعد  
أن أورده : هذا خير في صحته نظر من جهة أن إبراهيم عالم بأن الله لا يخلف الميعاد فكيف يجعل ما بأبيه  
خزياله مع خبره بأن الله قد وعده أن لا يخزيه يوم يبعثون وأعلمه بأنه لا يخلف لوعده انتهى وسيأتي جواب  
ذلك في موضعه

### ﴿كتاب اللباس﴾

(٩) قال الدارقطني اتفقا على إخراج حديث أبي عثمان قال : كتب إلينا عمر في الحرير إلا موضع أصبع  
وهذا لم يسمعه أبو عثمان من عمر لكنه حجة في قبول الوجادة . قلت قد تقدم نظير هذا الكلام في حديث  
أبي النضر عن ابن أبي أوفى

(١٠) قال الدارقطني وأخرج البخاري حديث ثابت عن ابن الزبير قال قال محمد صلى الله عليه وسلم : من  
لبس الحرير في الدنيا لم يلبسه في الآخرة وهذا لم يسمعه ابن الزبير من النبي صلى الله عليه وسلم وإنما سمعه  
من عمر . قلت هذا تعقب ضعيف فإن ابن الزبير صحابي فله أن يروي عن عمر في الصحيح من مرسل  
صحابي وقد اتفق الأئمة قاطبة على قبول ذلك إلا من شد من تأخر عصره عنهم فلا يعتد بمخالفته والله  
أعلم . وقد أخرج البخاري حديث ابن الزبير عن عمر بن الخطاب قال قال محمد صلى الله عليه وسلم : من لبس الحرير في الدنيا  
لم يلبسه في الآخرة . وقال في آخر الفصل هذا جميع ما تعقبه الحفاظ القاد العارفون بجلال الأسانيد المطلعون على خفايا

الطرق وليست كلها من أفراد البخاري بل شاركه مسلم في كثير منها كما تراء وأضحا ومرقوما عليه ربه مسلم وهو صورة (م) وعدة ذلك أنان وثلاثون حديثا فأفراده منها ثمانية وسبعون فقط وليست كلها قاذجة بل أكثرها الجواب عنه ظاهر والقدح فيه مندفع وبعضها الجواب عنها محض واليسير في الجواب عنه نصف كما شرحتة بجملا في أول الفصل وأوضحته ميذا إثر كل حديث منها فإذا تأمل المصنف ما جررتة من ذلك عظم مقدار هذا المصنف في نفسه وجل تصنيفه في عنه وعذر الأئمة من أهل العلم في تلقيه بالقبول والتأنيم وتقديم له على كل مصنف في الحديث والقديم وليس سواء من يدفع بالصدر فلا يأمن دعوى العصية ومن يدفع بيد الانصاف على القواعد المرضية والضوابط المرعية : فالحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله والله المستعان وعليه التكلان

وأما سياق الاحاديث التي لم يتبعها الدارقطني وهي على شرطه في تبعه من هذا الكتاب فقد أوردتها في أما كتبها من الشرح لتسكمل الفائدة مع التنبيه على مواقع الاجوبة المستقيمة كما تقدم لئلا يستدركها من لا يفهم وانما اقتصرت على ما ذكرته عن الدارقطني عن الاستيعاب لاني أردت أن يكون عنوانا لغيره لانه الامام المقدم في هذا الفن وكتابه في هذا النوع أوسع وأوعب وقد ذكرت في أثناء ما ذكره عن غيره قليلا على سبيل الامثلة والله أعلم . وقد أتبع الحافظ ابن حجر هذا الفصل بفضل آخر يناسبه قال في أوله (الفصل التاسع) في سياق أسماء من طعن فيه من رجال هذا الكتاب مرتبا لهم على حروف المعجم والجواب عن الاعتراضات موضعا موضعا وقيصر من أخرج منهم في الاصول والمناقبات والاستبهادات مفضلا لذلك جميعه

وقبل الخوض فيه ينبغي لكل منصف أن يعلم أن تخرج صاحب الصحيح لأي راو كان مقتضى لعدالته عنده وصحة ضبطه وعدم غفله : هذا اذا خرج له في الاصول وأما ان خرج له في المناقبات والشواهد والتعاليق فهذا متفاوت درجات من أخرج لهم في الضبط وغيره مع حصول اسم الصدق لهم ، وجيئذا فإذا وجدنا لغيره في أحد منهم طعنا فذلك الطعن مقابل لتعديل هذا الامام فلا يقبل الامين السبب مفسر انقادح ليقدم في عدالة هذا الراوي وفي ضبطه مطلقا أو في ضبطه لغيره لانه لان الاسباب الحاملة للأئمة على الجرح متفاوتة . منها ما يقدح . ومنها ما لا يقدح . وقد كان أبو الحسن المقدسي يقول في الذي خرج عنه في الصحيح : هذا جاز القنطرة يعني بذلك أنه لا يلتفت الى ما قيل فيه . وأسباب الجرح مختلفة ومدارها على خمسة أشياء البدعة والخالفه والغلط وجهالة الحال ودعوى الانقطاع في السند بان يدعي في الراوي أنه كان يدلس أو رسل أما جهالة الحال فتندفع عن جميع من أخرج لهم في الصحيح لأن شرط الصحيح أن يكون راويه معروفا بالعدالة فمن زعم أن أحدا منهم مجهول فكأنه نازع المصنف في دعواه أنه معروف ولا شك أن المدعي بجرحه مقدم على من يدعي عدم معرفته لما مع الثبت من زيادة العلم . ومع ذلك فلا تجرد في رجال الصحيح أحدا عن يسوغ اطلاق اسم الجهالة عليه أصلا كما سنبينه

وأما الغلط فتارة يكثر من الراوي وتارة يقل فحيث يوصف بكونه كثير الغلط ينظر فيما أخرج له إن وجد مرويا عنده أو عند غيره من رواية غير هذا الموصوف بالغلط علم أن المعتمد أصل الحديث لا خصوص هذه الطريق وإن لم يوجد إلا من طريقه فهذا قاذح يوجب التوقف عن الحكم بصحة ما هذا سبيله وليس في الصحيح من هذا شيء. وحيث يوصف بقاء الغلط كما يقال سيئ الحفظ أوله أو هام أوله منا كبر وغير ذلك من العبارات فالحكم فيه كالحكم في الذي قبله إلا أن الرواية عن هؤلاء في المتابعات أكثر منها عند المصنف من الرواية عن أولئك

وأما المخالفة ونشأ عنها الشذوذ والنكارة فإذا روى الراوي الضابط الصدوق شيئا فرواه من هو أحفظ منه أو أكثر عددا بخلاف ما روى بحيث يتعذر الجمع على قواعد المحدثين فهذا شاذ وقد تشدد المخالفة أو يضعف الحفظ فيحكم على ما يخالف فيه بكونه منكرا وهذا ليس في الصحيح منه إلا نذر يسير قد بين في الفصل الذي قبله

وأما دعوى الانقطاع مدفوعة عن أخرح لهم البخاري لما علم من شرطه ومع ذلك فحكم من ذكر من رجاله بتدليس أو إرسال أن تسبر أحاديثهم الموجودة عنده بالنعنة فإن وجد التصريح بالسمع فيها اندفع الاعتراض والا فلا

وأما البدعة فالموصوف بها إما أن يكون ممن يكفر بها أو يفسق فالكفر بها لا بد أن يكون ذلك التكفير متفقا عليه في قواعد جميع الأئمة كما في غلاة الروافض من دعوى بعضهم حلول الإلهية في علي أو غيره أو غير ذلك وليس في الصحيح من حديث هؤلاء شيء البتة

وأما المنسحق بها كبذع الخوارج والروافض الذين لا يفلون ذلك الغلو وغير هؤلاء من الطوائف المخالفين لأصول السنة خلافا ظاهرا لكنه مستند إلى تأويل ظاهره سائغ فقد اختلف أهل السنة في قبول من هذا سبيله إذا كان معروفا بالتحرز من الكذب مشهورا بالسلامة من خوارم المروءة موصوفا بالديانة والعبادة قليل يقبل مطلقا وقليل يرد مطلقا (والثالث) التفصيل بين أن يكون داعية إلى بدعته فيرد حديثه أو غير داعية فيقبل وهذا المذهب هو الاعتدل وصارت إليه طوائف من الأئمة وإدعى ابن حبان إجماع أهل النقل عليه لكن في دعوى ذلك نظر انتهى باختصار يسير

وقد أحببت أن أورد من هذا الفصل شيئا ليقف المطالع على مسلكهم في البحث عن حال الرجال الذي هو من أهم المباحث عند أهل الأثر

#### (حرف الألف)

(خ د) أحمد بن صالح المصري أبو جعفر بن الطبري أحد أئمة الحديث الحفاظ المتقنين الجامعين بين الفقه والحديث أكثر عنه البخاري وأبو داود ووثقه أحمد بن حنبل ومحيي بن معين فيما نقله عنه البخاري وعلي بن المديني والنيري والعجلي وأبو حاتم الرازي وآخرون. وكان النسائي سيئ الرأي فيه ذكره مرة

فقال ليس بثقة ولا مأمون ، وقد ذكر النسب الحامل له على ذلك أبو جعفر العقيلي فقال كان أحمد بن صالح لا يحدث أحدا حتى يسأل عنه فلما أن قدم النسائي مصر جاء اليه وقد صحب قوما من أهل الحديث لا ير ضام أحمد فأبى أن يحدثه فذهب النسائي فجمع الاحاديث التي وهم فيها أحمد وشرع يشنع عليه وما صبره ذلك شيئا وأحمد بن صالح امام ثقة . قال ابن عدي كان النسائي يشكر عليه أحاديث وهو من الحفاظ المشهورين بمعرفة الحديث . ثم ذكر ابن عدي الاحاديث التي أنكرها النسائي وأجاب عنها وليس في البخاري مع ذلك منها شيء ، وقد بين أن النسائي انفرد بتضعيف أحمد بن صالح بما لا يقبل ( خ ت س ق ) أحمد بن المقدم بن سليمان العجلي أبو الاشعث مشهور بكنيته وثقه أبو حاتم وصلاح جزره والنسائي وقال أبو داود لا أحدث عنه لأنه كان يعلم الحان الجون كان محان بالبصرة يصرون صر دراهم فيطرحونها على الطريق ويجلسون ناحية فإذا مر ما بصره وأراد أن يأخذها صاحوا ضمها ليخجل الرجل فعلم أبو الاشعث المارة وقال لهم هيئوا صرر زجاج كصرر الدراهم فإذا مرهم بصرهم فاردتم أخذها فاطرحوا صرر الزجاج وخذوا صرر الدراهم التي لهم ففعلوا ذلك . وتعقب ابن عدي كلام أبي داود هذا فقال لا يؤثر ذلك فيه لأنه من أهل الصدق . قلت ووجه عدم تأثيره فيه أنه لم يعلم الحان كما قال أبو داود وإنما علم المارة الذين كان قصد الحان أن ينجلوه ؛ وكأنه كان يذهب مذهب من يؤدب بالمال فهذا جوز المارة أن يأخذوا الدراهم تأديبا للمجان حتى لا يغودوا لتخجيل الناس مع احتمال أن يكونوا بعد ذلك أعادوا لهم دراهمهم والله أعلم وقد احتج به البخاري والترمذي والنسائي وابن خزيمة في صحيحه وغيرهم ( خ ت د ) اسمعيل بن ابان الوراق الكوفي أحد شيوخ البخاري ولم يكثر عنه وثقه النسائي ومطين وابن معين والحاكم أبو أحمد وجعفر الصائغ والدارقطني وقال في رواية الحاكم عنه أنه أثنى عليه أحمد ليس بقوي . وقال الجوزجاني كان مائلا عن الحق ولم يكن يكذب في الحديث قال ابن عدي يعني ما عليه الكوفيون من التشيع . قلت الجوزجاني كان ناصيا منجرفا عن علي فهو ضد الشيعي ولا ينبغي أن يسنع قول متدع في مبتدع ، وأما قول الدارقطني فيه فقد اختلف ولهم شيخ يقال له اسمعيل بن ابان الفنوي أجمعوا على تركه فلعله اشتبه به

#### ( حرف الباء )

( ع ) بكر بن عمرو أبو الصديق البصري الباجي مشهور بكنيته وثقه جماعة وقال ابن سعد يتكلمون في أحاديثه ويستكرونها . قلت ليس له في البخاري سوى حديث واحد عن أبي سعيد في قصة الذي قتل تسعة وتسعين نفيا من بني اسرائيل ثم تاب واحتج به الباقر

#### ( حرف التاء المتناه )

( ج ت م د س ) توبة بن أبي الاسد الغبري البصري من صغار التابعين وثقه ابن معين وأبو حاتم والنسائي وشذ أبو الفتح الأزدي فقال منكر الحديث

( حرف التاء المثلثة )

( ع ) ثور بن زيد المدني شيخ مالك وثقه ابن معين وأبو زرعة والنسائي وغيرهم وقال ابن عبد البر صدوق لم ينسبه أحد وكان ينسب إلى رأي الخوارج والقول بالقدر ولم يكن يدعو إلى شيء من ذلك : وحكى عن مالك أنه سئل كيف رويت عن داود بن الحصين وثور بن زيد وذكر غيرهما وكانوا يرون القدر فقال كانوا لأن يخرجوا من السماء إلى الأرض أسهل عليهم من أن يكذبوا

( حرف الحيم )

( ع ) جعفر بن إياس أبو بشر بن أبي وحشية مشهور بكنته من صفار التابعين وثقه ابن معين والعجلي وأبو زرعة وأبو حاتم والنسائي ، وكان شعبة يقول إنه لم يسمع من مجاهد ولا من حبيب بن سالم وقال أحمد كان شعبة يضعف أحاديثه عن حبيب بن سالم وقال البردنجي هو من أثبت الناس في سعيد بن جبير وقال ابن عدي أرجوا أنه لا بأس به . قلت احتج به الجماعة لكن لم يخرج له الشيخان من حديثه عن مجاهد ولا عن حبيب بن سالم

( حرف الحاء )

( خ ٤ ) حرير بن عثمان الحمصي مشهور من صفار التابعين وثقه أحمد وابن معين والأئمة لكن قال الفلاس وغيره إنه كان ينقص عليا ، وقال أبو حاتم لا أعلم بالشام أثبت منه ولم يصح عندي ما يقال عنه من النصب ، وقال البخاري قال أبو الهيثم كان حرير يتناول من رجل ثم ترك . قلت هذا أعدل الأقوال فله تآب وقال ابن جبان كان داعية إلى مذهبه يحتج حديثه . قلت ليس له عند البخاري سوى حديثين . أحدهما في صفة النبي صلى الله عليه وسلم عن عبد الله بن بشر وهو من ثلاثياته . والآخر حديثه عن عبد الواحد البصري عن واثلة بن الأسقع وهو حديث من أقرى القرى أن يري الرجل عينه ما لم ترى

( حرف الحاء )

( خ ٥ ) خالد بن مخلد التطواني الكوفي أبو الهيثم من كبار شيوخ البخاري روى عنه وروى عن واحد عنه . قال العجلي ثقة فيه تشيع ، وقال ابن سعد كان متشيعا مفرطا ، وقال صالح جزرة ثقة إلا أنه كان متبعا بالغلو في التشيع ، وقال أحمد بن حنبل له مناكير ، وقال أبو داود صدوق إلا أنه يتشيع ، وقال أبو حاتم يكتب حديثه ولا يحتج به . قلت أما التشيع فقد قدمنا أنه إذا كان ثبت الأخذ والاداء لا يضره لا سيما ولم يكن داعية إلى رأيه . وأما المناكير فقد تبعها أبو أحمد بن عدي من حديثه وأوردها في كامله وليس فيها شيء مما أخرجه له البخاري بل لم أر له عنده من أفراد سوى حديث واحد وهو حديث أبي هريرة من عادي لي وليا — الحديث — وروى له الباقون سوى أبي داود

( حرف الدال )

( ع ) داود بن الحصين المدني وثقه ابن معين وابن سعد والعجلي وابن اسحق وأحمد بن صالح



المصري والنسائي وقال أبو حاتم ليس بقوي لولا أن مالكاً روى عنه لترك حديثه ، وقال النسائي منكر الحديث منهم برأي الخوارج ، وقال علي بن المديني ما روى عن عكرمة منكر وكذا قال أبو داود وحديثه عن شيوخه مستقيم ، قلت روى له البخاري حديثاً واحداً من رواية مالك عنه عن أبي سفيان مولى أبي أبي أحمد عن أبي هريرة في العرايا وله شواهد

(حرف الذال)

(ع) ذكر بن عبد الله المرهبي أبو عبد الله الكوفي أحد الثقات الأثبات وثقه ابن معين والنسائي وأبو حاتم وابن نمير ، وقال أبو داود كان مرجئاً وهجره إبراهيم التيمي وسعيد بن جبير لذلك وروى له الجماعة

(حرف الراء)

(ع) روح بن عبادة العبسي أبو محمد البصري أذكره البخاري بالنسب ولم يلقه وكان أحد الأئمة وثقه علي بن المديني ويحيى بن معين وإثنى عليه أحمد وغيره وكان عثان بطعن عليه فرد ذلك عليه أبو خزيمة فسكت عنه وقال أبو خزيمة أشد ما رأيت عنه أنه حدث مرة فرد عليه ابن المديني اسما فجاه من كتابه وأبنت ما قال له علي . قلت هذا يدل على انصافه وقال أبو مسعود طعن عليه اثنا عشر رجلاً فلم ينفذ قولهم فيه . قلت احتج به الأئمة كلهم

(حرف الزاي)

(ع) زكريا بن اسحق المكي وثقه ابن معين واحمد وابو زرعة وابو حاتم والنسائي وابو داود وابن البرقي وابن سعد وقال يحيى بن معين كان يرى القدر أخيراً روح بن عبادة قال رأيت منادياً ينادي بمكة ان الأمير نهي عن محالة زكريا لاجل القدر . قلت احتج به الجماعة

(خ م ت ق) زياد بن عبد الله بن الطفيل البكائي البصري الراوي المغازي عن ابن اسحق قال يحيى بن آدم عن عبد الله بن ادريس ما أحد أثبت في ابن اسحق منه لانه املى عليه أملاء مرتين ، وقال صالح جزره زياد في نفسه ضعيف ولكنه أثبت الناس في كتاب المغازي ، وكذا قال عثمان الدارمي وغيره عن ابن معين وقال احمد بن حنبل وابو داود حديثه حديث اهل الصدق ، وضعفه علي بن المديني والنسائي وابن سعد وافرط ابن حبان فقال لا يجوز الاحتجاج بحديثه اذا انفرد . قلت ليس له عند البخاري سوى حديثه عن حميد عن انس ان عمه غاب عن قتال بدر الحديث أورده في الجهاد عن عمرو بن زرارة عنه مقررنا حديث عبدالاعلى عن حميد وروى له مسلم والترمذي وابن ماجه

(حرف السين)

(خ م ت) سعيد بن عمرو بن أشوع الكوفي من الفقهاء وثقه ابن معين والنسائي والعلاني واسحق ابن راهويه ، وأما أبو اسحق الجوزجاني فقال كان زائفاً غالباً يعني في التشيع قال والجوزجاني قال في النصب فتعارضوا وقد احتج به الشيخان والترمذي

( حرف الشين )

( ع ) شريك بن عبد الله بن أبي نمر أبو عبد الله المدني وثقه ابن سعد وأبو داود وقال ابن معين والنسائي لأبأس به وكان يحيى بن سعيد القطان لا يحدث عنه وقال الساجي كان يرمى بالقدر . قلت احتج به الجماعة إلا أن في روايته عن أنس لحديث الاسراء مواضع شاذة

( حرف الصاد )

( خ م د ت س ) صخر بن جويرية أبو نافع وثقه أحمد بن حنبل وابن سعد وقال أبو زرعة وأبو حاتم والنسائي لأبأس به وقال ابن أبي خيثمة عن ابن معين ليس بالمتروك وإنما يتكلم فيه لأنه يقال إن كتابه سقط قال ورأيت في كتاب علي بن أبي المديني عن يحيى بن سعيد ذهب كتاب صخر فبعث إليه من المدينة احتج به بالباقون إلا ابن ماجه

( حرف الضاد خالي ) ( حرف الطاء )

( خ ٤ ) طلق بن غنام الكوفي من كبار شيوخ البخاري وثقه ابن سعد والعجلي وعثمان بن أبي شيبة وابن نمير والدارقطني ، وقال أبو داود صالح وشذ ابن حزم فضمه في المحلى بلا مستند واحتج به أصحاب السنن

( حرف الطاء خالي ) ( حرف العين )

( ع ) عاصم بن أبي النجود المقرئ أبو بكر قال أحمد بن حنبل كان رجلاً صالحاً وأنا أختار قراءته والأعمش أحفظ منه وقال يعقوب بن سفيان في حديثه اضطراب وهو ثقة وقال أبو حاتم محله الصدق وليس محله أن يقال هو ثقة ولم يكن بالحافظ وقد تكلم فيه ابن علية وقال العقيلي لم يكن فيه إلا سوء الحفظ وقال البزار لا نعلم أحداً ترك حديثه مع أنه لم يكن بالحافظ

( ع ) عامر بن واثلة أبو الطفيل الليثي المكي أثبت مسلم وغيره له الصحيحة وقال أبو علي بن السكن روي عنه رؤيته لرسول الله صلى الله عليه وسلم من وجوده ثابتة ولم يرو عنه من وجد ثابت سماعه وكان الخوارج يرمونه باتصاله بعلي وقوله بنضله وفضل أهل بيته وليس بحديثه بأس . قال ابن المديني قلت لجرير : أكان مغيرة يكره الرواية عن أبي الطفيل قال نعم . وقال صالح بن أحمد بن حنبل عن أبيه : مكى ثقة وكذا قال ابن سعد وزاد كان متشيعاً . قلت أساء أبو محمد بن حزم فضف أحاديث أبي الطفيل وقال كان صاحب راية الاختار الكذاب وأبو الطفيل يخاف لا شك فيه ولا يؤثر فيه قول أحد ولا سيما بالعصية والهوى ولم أر له في صحيح البخاري سوى موضع واحد في العلم رواه عن علي وعنه معروف بن خربوذ وروى له الباقر اه أقول قد سبق ذكر ذلك ولتعدد هنا فنقول : قال البخاري في كتاب العلم باب من خض بالعلم قوماً دون قوم كراهية أن لا ينهوا وقال علي ، حدثوا الناس بما يعرفون أتحبون أن يكذب الله ورسوله حدثنا عبيد الله ابن موسى عن معروف بن خربوذ عن أبي الطفيل عن علي بذلك اه قال الشراح هذا الاسناد من عوالي

المؤلف لانه يلتحق بالثلاثيات من جهة أن الراوي أثالث وهو أبو الطفيل صحابي . وقدم المؤلف المتن هنا على السندتين بين طريق إسناد الحديث وإسناد الأثر أو لضعف الإسناد بسبب معروف أو لثفن وبيان الجواز ومن ثم وقع في بعض النسخ مؤخرا وقد سقط هذا الأثر كله من رواية الكشميني ومعروف المذکور هو من صفار التميمي ضعفه يحيى بن معين . وقال أحمد ما أدري كيف هو وقال الساجي صدوق وقال أبو حاتم يكتب حديثه وروى له مسلم وأبو داود وابن ماجه حديثه عن أبي الطفيل أنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم في الخيخ

( خ د ت ق ) عبد الله بن صالح الجبني أبو صالح كاتب الليث لقيه البخاري وأكثر عنه وليس هو من شرطه في الصحيح وإن كان حديثه عنده صالحا فإنه لم يورد له في كتابه الأحاديث واحداً وعلق عنه غير ذلك على ما ذكر الحافظ المزي وغيره وكلامهم في ذلك متعقب ثم ذكر وجه التعقب وقال بعده قلت ظاهر كلام هؤلاء الأئمة أن حديثه كان في الأول مستقباً ثم طرأ عليه فيه تخليط فقتضى ذلك أن ما يحيى من روايته عن أهل الخندق كـ يحيى بن معين والبخاري وأبي زرعة وأبي حاتم فهو من صحيح حديثه وما يحيى من رواية الشيوخ عنه فيتوقف فيه والأحاديث التي رواها البخاري عنه في الصحيح بصيغة حدثنا أبو قال لي أوقال المجردة قليلة وأورد ذلك ثم قال: وأما التعليق عن الليث من رواية عبد الله بن صالح عنه فكثير جدا وقد عاب ذلك الاسمي على البخاري وتجب منه كيف يحتج بأحاديثه حيث يعلقها فقال هذا عجيب يحتج به إذا كان مقطوعاً ولا يحتج به إذا كان متصلاً . وجواب ذلك أن البخاري إنما صنع ذلك لما قرأه أن الذي يورده من أحاديثه صحيح عنده قد انتقاء من حديثه لكنه لا يكون على شرطه الذي هو أعلى شروط الصحة فلذلك لا يسوقه مساق أصل الكتاب، وهذا اصطلاح له قد عرف بالاستقراء من صنعه فلا مشاحة فيه والله أعلم

( ع ) عبد الوارث بن سعيد أبو عبيدة البصري من مشاهير المحدثين وسبلاتهم اثني شعبة على حفظه وكان يحيى بن سعيد القطان يرجع إلى حفظه ووثقه أبو زرعة والنسائي وابن سعد وأبو حاتم، وذكر أبو داود عن أبي علي الموصلي أن حماد بن زيد كان ينههم عنه لأجل القول بالقدر والذي اتضح أنهم اتهموه بالقدر لأجل ثنائه على عمرو بن عبيد فإنه كان يقول لولا أنني أعلم أنه صدوق ما حدثت عنه وأئمة الحديث كانوا يكذبون عمرو بن عبيد وينهون عن مجالسته فمن هنا أنهم عبد الوارث وقد احتج به الجماعة اهـ أقول عمرو بن عبيد المذکور كان داعية إلى الاعتزال وقد ذكر مسلم في مقدمة كتابه شيئاً مما قيل فيه فقال حدثنا حسن الحلواني حدثنا نعيم بن حماد — قال أبو اسحق وحدثنا محمد بن يحيى قال حدثنا نعيم ابن حماد حدثنا أبو داود الطيالسي عن شعبة عن يونس بن عبيد قال كان عمرو بن عبيد يكذب في الحديث وحدثني عمرو بن علي أبو حفص قال سمعت معاذ بن معاذ يقول قلت لعوف بن أبي حمزة إن عمرو بن عبيد حدثنا عن الحسن أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: من حمل علينا السلاح فليس منا قال كذب والله

عمرو ولكنه أراد أن يجوزها إلى قوله الحديث : وحدثنا عبيد الله بن عمر القواريري حدثنا حماد بن زيد قال كان رجل قد لزم أيوب وسمع منه فقده أيوب فقال له يا أبا بكر أنه قد لزم عمرو بن عبيد قال حماد فينا أنا يومنا مع أيوب وقد بكرنا إلى السوق فاستقبله الرجل فسلم عليه أيوب وسأله ثم قال له أيوب بلغني أنك لزم ذلك الرجل قال حماد سمع يعني عمرا قال نعم يا أبا بكر أنه يجيئنا بأشياء غرائب قال يقول له أيوب إنما نقرأ ونعرف من تلك الغرائب وحدثني حجاج بن الشاعر حدثنا سليمان بن حرب حدثنا ابن زيد يعني حمادا قال قيل لأيوب أن عمرو بن عبيد روى عن الحسن قال لا يجلد السكران من النبيذ قال كذب أنا سمعت الحسن يقول يجلد السكران من النبيذ ، وحدثني حجاج حدثنا سليمان بن حرب قال سمعت سلام ابن أبي مطيع قال : بلغ أيوب أني أتيت عمرا فاقبل علي يوما فقال أرايت رجلا لا تأمنه على دينه فكيف تأمنه على الحديث اهـ

(تأنيه) حديث من حمل علينا السلاح فليس مناصح مروي من طرق وقد ذكرها مسلم في كتاب الإيمان وقد أول علماء أهل السنة هذا الحديث فقال بعضهم هو محمول على المستحل لذلك بغير تأويل فيكفر ويخرج من الملة وقيل معناه ليس على سيرتنا الكاملة وهدينا وهذا نظير ما يقول الرجل لولده إذا لم يرض فعله لست مني وهكذا القول في جميع الأحاديث الواردة نحو هذا القول كقوله عليه السلام : من غشنا فليس منا فان مذهب أهل السنة أن من حمل السلاح على المسلمين بغير حق ولا تأويل ولم يستحله فهو عاص ولا يكفر بذلك وكان سفيان بن عيينة يكره قول من يفسره بليس على هدينا ويقول بئس هذا القول يعني أنه يمسك عن تأويله ليكون أوقع في النفوس وأبلغ في الزجر وحمته المعتزلة على ظاهره فقالوا إن من ارتكب كبيرة ولم يتب خرج من الإيمان وخلف في النار ولا يسمونه مؤمناً ولا كافراً وإنما يسمونه فاسقا ويكون ظاهر هذا الحديث يؤيد مذهب المعتزلة قال عوف كذب والله عمرو ولكنه أراد أن يجوزها إلى قوله الحديث يعني أنه أراد أن يعضد بهذه الكلمة مذهبه الباطل وهو مذهب المعتزلة ومراد مسلم بذلك هنا بيان أن عوف جرح عمرو بن عبيد وكذبه وقد حاول العلماء بيان وجه لتكذيب عوف فقالوا إنما كذبه مع أن الحديث صحيح إما لكونه نسبة إلى الحسن والحسين لم يرو هذا أو لكونه لم يسمعه من الحسن وكان عوف من كبار أصحاب الحسن ولكن بقي أن يقال فإذا أراد عوف بقوله ولكنه أراد أن يجوزها إلى قوله الحديث : واعلم أن هذا الحديث وأشباهه لو انفرد بروايته ثقات الرواة من المعتزلة ولو لم يكونوا دعاة إلى مذهبهم لا يقتل عند المحدثين البتة لما عرفت من أن المبتدع إذا كان متحرراً من الكذب وموصوفاً بالديانة لا يقبل من روايته عند من يقبلها إلا ما لا يكون مؤيداً لبدعته ظاهراً . ولو لم يرو هذا الحديث من طريق غير طريق عمرو وأخوانه لجعل مثالا للحديث الموضوع الذي وضعته المعتزلة تشييداً لمذهبهم وإن كانوا أبعد الناس عن الوضع وقد قلنا سابقاً قول بعض العلماء الاعتلام أن من يعتقد أنه يخذل في النار على شهادة الزور أبعد في الشهادة الكاذبة ممن لا يعتقد ذلك فكانت الثقة بشهادته وخبره أكمل من

الثقة بمن لا يعتقد ذلك ومدار قبول الشهادة والرواية على الثقة بالصدق وذلك متحقق في أهل الأهواء وقد حاول حكيم أهل الأثر بن حبان حل هذه العقدة على وجه ربما أَرْضَى الفريقين فقال كان يكذب في الحديث وهما لا تعندا ولا يخفى أن الكذب وهما عبارة عن وقوع في حديثه على طريق السهو أو الغفلة ونحو ذلك وهو مما لا يخلو عنه إنسان مهما جل حفظه واتباعه

قال الحافظ الترمذي قال وكيع : أن لم يكن المعنى واسعا فقهك الناس وأما تناضل أهل العلم بالحفظ والانتان والتثبت عند السماع مع أنه لم يسلم من الخطأ والغلط أحد من الأئمة مع حفظهم والظاهر أن عمرو بن عبيد كان جاريا على سنن جمهور أهل الأثر في قبول خبر الواحد إذا استوفى الشروط المشهورة . قال ابن حزم في كتاب الأحكام في إثبات خبر الواحد ولا خلاف بين مؤمن ولا كافر قطعا في أن كل صاحب وكل تابع سألته مستفت عن نازلة في الدين أنه لم يقل له قط لا يجوز لك أن تعمل بما أخبرتك به عن رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى يخبرك بذلك الكواف كما قالوا لهم فيما أخبروا به أنه رأى منهم فلم يلزمهم قبوله ثم قال فصح بهذا إجماع الأئمة كلها على قبول خبر الواحد الثقة عن النبي صلى الله عليه وسلم يجري على ذلك في كل فرقة علماءها كاهل السنة والخوارج والشيعة والقدورية حتى حدث متكلموا المعترلة بعد المائة من التاريخ يخالفوا الإجماع في ذلك ولقد كان عمرو بن عبيد يتدين بما يروى عن الحسن ويفتي به هذا أمر لا يحبه من له أقل علم اه ولا يخفى ما في هذه العبارة من الأشعار بقرط شهرة هذا الرجل مع عظم موقعه في نفوس المعترلة . ولتذكر شيئا من ترجمته مما ذكره أهل الأثر خاذلين كثيرا مما يتعلق بذكره فقد عرف رأيهم فيه فقول هو أبو عثمان عمرو بن عبيد البصري يروى عن الحسن وأبي قلابة وروى عنه الحمادان ويحيى القطان وعبد الوارث وهو الذي ذكرنا آنفا أنه اتهم بالاعتزال لثبته الكذب عن عمرو وقال حماد بن زبد كنت مع أيوب ويونس وابن عون فر عمرو فلم عليهم ووقف فلم يردوا عليه السلام وقال عبد الوهاب الخفاف مررت بعمر بن عبيد وحده فقلت مالك تركوك قال نبي الناس عني ابن عون فاتهموا وقال عمرو بن النضر سئل عمرو بن عبيد يوما عن شيء وأنا عنده فأجاب فيه فقلت ليس حكما يقول أصحابنا فقال ومن أصحابك لا أبالك فقلت أيوب ويونس وابن عون وأتيتني قال أولئك أرجاس أنجاس أموات غير أحياء . وقال محمود بن غيلان قلت لأبي داود أنك لا تروي عن عبد الوارث قال كيف أروي عن رجل يزعم أن عمرو بن عبيد خير من أيوب وابن عون ويونس . وقال عبيد الله بن محمد التيمي كنا إذا جلسنا إلى عبد الوارث كان أكثر حديثه عن عمرو بن عبيد قال نعم بن حماد . قيل لابن المبارك لم رويت عن سعيد وهشام الدستوائي وترك حديث عمرو بن عبيد قال كان عمرو يدعو إلى رأيه ويظهر الدعوة وكانا ساكتين . وقال أحمد بن محمد الحضرمي سألت ابن معين عن عمرو بن عبيد فقال لا يكتب حديثه فقلت له أكان يكذب فقال كان داعية إلى دينه فقلت له فلم وثقت فنادى وابن أبي عروبة وسلام بن مسكين فقال كانوا يصدقون في حديثهم ولم يكونوا يدعون إلى بدعة

وقال كامل بن طلحة قلت لهما يا أبا ساهة رويت عن الناس وترك عمرو بن عيسى فقال اني رأيت  
كأن الناس يصلون يوم الجمعة الى القبلة وهو مدبر عنها فعلت أنه على بدعة فتركت الرواية عنه وذكروا  
مرأى كثيرة من هذا القيل رآها الناس في حقه وذكروا عن الحسن أنه قال نعم الفتي عمرو بن عيسى ان لم يحدث  
وكان الخليفة أبو جعفر المنصور يعجب بزهد عمرو وعبادته ويقول

كلكم يطالب صيد \* كلكم يمشي رويد \* غير عمرو بن عيسى

وتوفي بطريق مكة سنة ثلاث وأربعين ومائة وقيل سنة أربع . ورثاه المنصور فقال

صلى الله عليك من متوسد \* قبراً مررت به على مرّان

قبراً تضمن مؤمناً متحفظاً \* صدق الله ودان بالقرآن

لو أن هذا الدهر أبقى صالحاً \* أبقى لنا حقاً أبا عثمان

(خ م د س) عثمان بن محمد بن أبي شيبة الكوفي أحد الحفاظ الكبار وثقه يحيى بن معين وابن نمير  
والعجلي وجماعة وقال أبو حاتم كان أكبر من أخيه أبي بكر إلا أن أبا بكر ضعيف وعثمان صدوق وذكر له  
الدارقطني في كتاب التصحيح أشياء صححتها من القرآن في تفسيره كأنه ما كان يحفظ القرآن وأنكر عليه  
أحمد أحاديث وتبعها الخطيب وبين عذره فيها روى له الجماعة سوى الترمذي

(ع) عدي بن ثابت الانصاري الكوفي التابعي المشهور وثقه أحمد والنسائي والمجلي والدارقطني  
لأنه كان يغلو في التشيع وكان امام مسجد الشيعة وقاضيه . قلت احتج به الجماعة وما أخرج له في الصحيح  
شي مما يقوي بدعته

عكرمة أبو عبد الله مولى ابن عباس احتج به البخاري وأصحاب السنن وتركه مسلم فلم يخرج له سوى  
حديث واحد في الحج مقروناً بسعيد بن جبير وإنما تركه مسلم لكلام مالك فيه وقد تعقب جماعة من الأئمة  
ذلك ونبهوا فيه في الذب عن عكرمة منهم أبو جعفر بن جرير الطبري ومحمد بن نصر المروزي وأبو عبد الله  
ابن مسعدة وأبو حاتم بن خبان وابن عبد البر وغيرهم . ومدار ظعن الطاعنين فيه على ثلاثة أشياء وهي  
الكذب وموافقة الخوارج في مذهبهم وقبول جواز الامراء ومدار جواب الذابين عنه على أن قبول  
جواز الامراء لا يوجب القدح الا عند المشددين وجمهور أهل العلم على جواز ذلك وقد ضنف في ذلك  
ابن عبد البر وأما البدعة فان ثبت عنه فلا تضر في روايته لانه لم يكن داعية مع أنها لم تثبت عليه وأما نسبته  
الى الكذب فأشدد ما ورد في ذلك ما روي عن عبد الله بن عمر أنه قال لنافع لا تكذب علي كما كذب  
عكرمة على ابن عباس . قال ابن حبان أهل الحجاز يطلقون كذب في موضع أخطأ ويؤيد ذلك قول  
عبادة بن الصامت كذب أبو محمد لما أخبر أنه يقول أن الوز واجب مع أنه لم يقله رواية وإنما قاله اجتهداً  
ولا يقال للجهل فيما أداه اليه اجتهد أنه كذب فيه وإنما يقال أخطأ فيه وقد ذكر ابن عبد البر أمثلة  
كثيرة تدل على أن كذب تأتي بمعنى أخطأ وتلو ما روي عن ابن عمر في الشدة ما يروى عن ابن سيرين

من قوله لمولاه برد لا تكذب علي كما كذب عكرمة علي ابن عباس وقد عرفت أن كذب قد يكون حتى  
أخطأ . وقال بعض العلماء كان عكرمة ربما سمع الحديث من رجلين فيحدث به عن أحدهما تارة  
وعن الآخر تارة أخرى فربما قالوا ما اكذبه وهو صادق . وقال أبوب قال عكرمة أرأيت هؤلاء الذين  
يكذبوني من خلفي أفلا يكذبوني في وجهي يعني أنهم إذا واجهوه بذلك أمكنه الجواب عنه والمخرج  
منه . وأما طعن مالك فيه فقد بين سببه أبو حاتم قال ابن أبي حاتم سألت أبي عن عكرمة فقال ثقة قلت يحتج  
بحديثه قال نعم إذا روى عنه الثقات والذي أنكر عليه به مالك إنما هو بسبب رأيه على أنه لم يثبت عنه من  
وجه قاطع أنه كان يرى ذلك وإنما كان يوافقهم في بعض المسائل فنسبوه اليهم وقد برأه أحمد والعجلي من  
ذلك . وقال ابن جرير لو كان كل من ادعي عليه مذهب من المذاهب الرديئة ثبت عليه ما ادعي به وسقط  
عدالته وبطلت شهادته بذلك لزم ترك أكثر محدثي الأصناف لأنه ما منهم الا وقد نسبوه قوم الى ما رعت  
به عنه . وأما ثناء الناس عليه من أهل عصره ومن بعدهم فكثير قال الشعبي ما بقي أحد أعلم بكتاب الله  
من عكرمة وقال جرير عن مغيرة قيل لسعيد بن جبير تعلم أحدا أعلم منك قال نعم عكرمة . وقال حبيب  
ابن الشهيد كنت عند عمرو بن دينار فقال والله ما رأيت مثل عكرمة قط . وحكى البخاري عن عمرو بن  
دينار قال أعطاني جابر بن زيد صحيفة فيها مسائل عن عكرمة فجعلت كأني أبطأ فأنزعها من يدي وقال  
هذا عكرمة مولى ابن عباس هذا أعلم الناس . وقال البخاري ليس أحد من أصحابنا الا احتج بعكرمة . وقال  
محمد بن نصر المروزي أجمع عامة أهل العلم على الاحتجاج بحديث عكرمة . وقال أبو عمرو بن عبد البر كان  
عكرمة من جلة العلماء ولا يقدح فيه كلام ممن تكلم فيه لأنه لا حجة مع أحد تكلم فيه وكلام ابن سيرين  
فيه لا خلاف بين أهل العلم أنه كان أعلم بكتاب الله من ابن سيرين وقد يظن الإنسان ظنا يفض له ولا  
يملك نفسه

عمران بن حطان السدوسي الشاعر المشهور كان يرى رأي الجوارح وكان داعية الى مذهبه وثقه  
العجلي . وقال قتادة كان لا يهتم في الحديث . قال يعقوب بن شيبة أدرك جماعة من الصحابة لم يخرج له البخاري  
سوي حديث واحد وهو أنما يلبس الحرير في الدنيا من لا خلاق له في الآخرة أخرجه البخاري في المناقب

( حرف النين )

( ع ) غالب النطان أبو سليمان البصري وثقه ابن معين والنسائي وأبو حاتم وغيرهم وقال أحمد ثقة  
وأورده ابن عدي في الضعفاء وأورد له أحاديث الحمل فيها على الراوي عنه عمر بن مختار البصري وقد  
احتج به الجماعة

( حرف الفاء )

( ع ) فليح بن سليمان الخزاعي أو الاسمي مشهور من طبقة مالك احتج به البخاري وأصحاب الثماني  
وروي له مسلم حديثا واحدا قال الناجي هو من أهل الصدوق وكان هم ضعفه يحيى بن معين والنسائي



وأبو داود . قلت لم يعتمد البخاري عليه اعتماداً على مالك وابن عينة وأضرابهما وإنما أخرج له أحاديث أكثرها في المناقب وبعضها في الرقاق

( حرف القاف )

قتادة بن دعامة البصري التابعي الخليلي أحد الأثبات المشهورين كان يضرب به المثل في الحفظ إلا أنه كان ربما دلس . وقال ابن معين رمى بالقدر وذكر ذلك عنه جماعة . وأما أبو داود فقال لم يثبت عندنا عن قتادة القول بالقدر والله أعلم . احتج به الجماعة

( حرف الكاف )

كهمس بن الحسن التميمي البصري من صفار التابعين قال أحمد ثقة وزيادة وقال أبو داود ثقة وقال الساجي صدوق . قلت أخرج له البخاري أحاديث يسيرة من روايته عن عبد الله بن بريدة واحتج به الباقر

( حرف اللام نخالي حرف الميم )

( خ ٤ ) مروان بن الحكم بن أبي العاص بن أمية بن عم عثمان بن عفان يقال له رؤية فان ثبت فلا يخرج علي من تكلم فيه وقال عروة بن الزبير كان مروان لا يهتم في الحديث وقد روى عنه سهل بن سعد الساعدي الصحابي اعتماداً على صدقه وإنما تهنوا عليه أنه رمى طلحة يوم الجمل بسهم فقتله ثم شهر السيف في طلب الخلافة حتى جرى ما جرى فلما قتل طلحة فكان متأولاً فيه كما قرره الاسمعيلى وغيره وأما ما بعد ذلك فلما حل عنه سهل بن سعد وعروة وعلي بن الحسين وأبو بكر عبد الرحمن بن الحارث وهؤلاء أخرج البخاري أحاديثهم عنه في صحيحه لما كان أميراً عندهم بالمدينة قبل أن يبدو منه في الخلاف على ابن الزبير ما بدا والله أعلم . وقد اعتمد مالك على حديثه ورأيه والباقر سوى مسلم اهـ

أقول ذكر في تهذيب التهذيب أنه ولد بعد الهجرة بستين وقيل بأربع وروى عن عثمان وعلي وزيد بن ثابت ونقل عن البخاري أنه قال انه لم ير النبي عليه الصلاة والسلام ثم ذكر أن الاسمعيلى عاب على البخاري تحريج حديثه وعد من موثقاته أنه رمى طلحة يوم الجمل فقتله ثم وثب على الخلافة بالسيف ثم قال وقد اعتبرت عنه في مقدمة شرح البخاري يريد ما نقلناه عنه آنفاً والذي ينبغي أن يقف عليه كل راغب في علم الأثر أن الامام البخاري كان حل قصده أن يكون الراوي قد صدق فيما رواه عنه من غير نظر الى أمر آخر فاذا لاح له صدق الخبر حرص على روايته من غير نظر الى حال الراوي فيما سوى ذلك غير أنه لفرط علمه وسأهته كان يحرص على أن لا تظهر مخالفته للجمهور وكثيراً ما يروي أشياء مخالفة لما توخاه في شرطه إشارة الى أن ذلك مما اشتهر عند من يرجع كثير من الناس اليهم ويعولون في ذلك عليهم فهو كتاب فيه اسرار تهر أولي الألباب ولقد أحاد القائل

أعيان قول العلم حل رموز ما \* أبداه في الأبواب من اسرار

ولهذا كان من خصاده ما كان من قيامهم عليه وحسد الناس عنه وتحذيرهم منه حتى ضاقت عليه الأرض  
بما رحبت فقد شعروا أنه أوتي من الفضل ما لم يؤتوا معشاره وأنه سبق إلى أمر عظيم ليس لهم إلا أن يقتفوا  
فيه آثاره وقد أشار البخاري إلى ما في كتابه من الأسرار حيث قال محمد بن أبي حاتم الوراق لو نشر  
بعض أسانده هؤلاء لم يقهسوا كيف صنف البخاري ولا عرقوه ثم قال صنفته ثلاثة مرات فادع بالخبر لصاحب  
هذا الكتاب ولن نهك على ما نهك عليه فإنه بما يرض به على غير أهله

موسى بن عقبة المدني مشهور من صفار التابعين صنف المغازي وهو من أصح المصنفات في ذلك ووثقه  
الجمهور وقال ابن معين كتاب موسى بن عقبة عن الزهري من أصح الكتب وقال مرة في روايته عن نافع  
شيء ليس هو فيه كذلك وعبيد الله بن عمرو قلت فظهر أن تليين ابن معين له إنما هو بالنسبة لرواية مالك وغيره  
لا فيما تفرد به وقد اعتمده الأئمة كلهم

(خ س) ميمون بن سياه البصري تابعي ضعفه يحيى بن معين وقال أبو داود ليس بذلك وقال  
أبو حاتم ثقة قلت ماله في البخاري سوى حديثه عن أنس من صلى صلاتنا الحديث بمثابة حميد الطويل  
وروى له النسائي

#### (حرف النون)

نافع بن عمر الجعفي المكي أحد الأثبات قال ابن مهدي كان من أثبت الناس وقال أحمد ثبت ثبت  
ووثقه يحيى بن معين وأبو حاتم وغير واحد وقال ابن سعد كان ثقة قليل الحديث فيه شيء قلت احتج به الأئمة  
وقد قدمنا أن تضعيف ابن سعد فيه نظر لاجتماعه على الواقدي

#### (حرف الهاء)

(ع) هشام بن أبي عبد الله الدستوائي أحد الأثبات مجمع على ثقته وإتقانه وقدمه أحمد على الأوراعي  
وأبو زرعة على أصحاب يحيى بن أبي كثير وعلى أصحاب قتادة وكان شعبة يقول هذا أحفظ مني وكان يحيى القطان  
يقول إذا سعت الحديث من هشام الدستوائي فلا تبال أن لا تسعه من غيره ومع هذه المناقب قال محمد بن سعد  
كان ثقة حجة إلا أنه كان يرى القدر وقال العجلي ثقة ثبت في الحديث إلا أنه كان يرى القدر ولا يدعو إليه قلت  
احتج به الأئمة

(ع) همام بن يحيى البصري أحد الأثبات قال أبو حاتم ثقة صدوق في حفظه شيء وقال الحسين بن علي  
الخلواني سمعت عفان يقول : كان همام لا يكاد يرجع إلى كتابه ولا ينظر فيه وكان يخالف فلا يرجع إلى كتابه  
ثم رجع بعد فنظر في كتبه قال يا عفان كنا نخطئ كثيرا فاستغفر الله قلت وهذا يقتضي أن حديث همام  
بآخره أصح مما سعه منه قديما وقد نص على ذلك أحمد بن حنبل وقد اعتمده الأئمة الستة

#### (حرف الواو)

(ع) الوليد بن كثير الخزومي أبو محمد المدني زيل الكوفة وثقه ابن معين وأبو داود وقال

الآجري عن أبي داود ثقة إلا أنه الباضي قلت الاباضية فرقة من الخوارج ليست مقاتلهم شديدة الفحش ولم يكن الوليد داعيته

( حرف الياء )

( ع ) يحيى بن كثير البامي أحد الأئمة الامتات الثقات المكثرين عظمه أبو أيوب السخيتاني ووثقه الأئمة وقال شعبة حديثه أحسن من حديث الزهري وقال يحيى القطان مرسلاته تشبه الريج لأنه كان كثير الارسل والتدليس والتحديث من الصحف واحتج به الأئمة

( ع ) يزيد بن عبد الله بن خضيفة الكندي وقد ينسب الى جده قال ابن معين ثقة حجة ووثقه احمد في رواية الأثرم وكذا أبو حاتم والنسائي وابن سعد وروى الآجري عن أبي داود عن أحمد أنه قال منكر الحديث . قلت هذه اللفظة يطلقها أحمد على من يغرب على أقرانه بالحديث عرف ذلك بالاستقراء من حاله وقد احتج بان خضيفة مالك والأئمة كلهم

( خ ت س ق ) يونس بن أبي الفرات البصري وثقه أبو داود والنسائي وقال ابن الجنييد عن ابن معين ليس به بأس وهذا توثيق من ابن معين وأما ابن عدي فذكره في ترجمة سعيد بن أبي عروبة وقال ليس بالمشهور وما أدري ما أراد بالمشهرة وشذ ابن حبان فقال لا يجوز أن يحتج به لغلبة المناكير في روايته . قلت ماله في البخاري وفي السنن سوى حديثه عن قتادة عن أنس : قال ما أكل النبي صلى الله عليه وسلم على خوان وقد قال الترمذي أن سعيد بن أبي عروبة روى عن قتادة نحو هذا الحديث

﴿ صلة تتم بها هذه الفائدة ﴾

قد قررنا الجرح والتعديل من أهم ما يعني به أهل الأثر وقد ألف الحافظ فيه كتاباً جمة ما بين مطول ومختصر وأول من جمع كلامه في ذلك الحافظ يحيى بن سعيد القطان وقد تكلم في ذلك من بعده تلامذته مثل يحيى بن معين وعلي بن المديني وأحمد بن حنبل وعمرو بن علي الفلاس وتلامذتهم مثل أبي زرعة وأبي حاتم والبخاري ومسلم وأبي اسحق الجوزجاني وتلامذهم في ذلك من بعدهم مثل النسائي وابن خزيمة والترمذي والدولابي والعقيلي وله مصنف مفيد في معرفة الضعفاء ومن الكتب المؤلفة في ذلك كتاب أبي حاتم بن حبان وكتاب أحمد بن عدي وهو أكمل الكتب في ذلك وأجلها وهو الكتاب الذي يدعى الكامل وكتاب أبي الفتح الأزدي وكتاب أبي محمد بن أبي حاتم وكتاب الدارقطني في الضعفاء وكتاب الحاكم فيهم

وقد صنف أبو الفرج بن الجوزي كتاباً كبيراً اختصره الذهبي وجعل له ذيلين وجمع معظم ما فيها في ميزانه وقد عول الناس عليه مع أنه تبع ابن عدي في إيراد كل من تكلم فيه ولو كان ثقة ولكنه ألزم أن لا يذكر أحداً من الضعفاء ولا الأئمة المتبوعين قال في الميزان وما كان في كتاب البخاري وابن عدي وغيرها

من الصحابة فأن أسقطهم لحالة الصحابة ولا أذكرهم في هذا المصنف إذ كان الضعف إنما جاء من جهة الرواة  
اليهم وكذا لا أذكر في كتابي من الأئمة المتبوعين في الفروع أحدًا لحالهم في الإسلام وعظمهم في النفوس  
وقد ذيل عليه الحافظ زين الدين العراقي في مجلد وقد التقط منه الحافظ ابن حجر من ليس في تهذيب  
الكمال وضم إليه ما فاته في الرواة وتراجم مستغلة في كتابه المسمى لسان الميزان وله كتابان آخران هما  
تقويم اللسان وتحرير الميزان

هذا وقد أطبق العلماء على وجوب بيان أحوال الكذابين من الرواة وإقامة التكرير عليهم صيانة للدين  
قال بعض علماء الأصول ومن الواجب الكلام في الجرح والتعديل ليسير الصحيح من الآثار من السقيم وقد  
دلت قواعد الشريعة على أن حفظها فرض كفاية فيما زاد على القدر المتعين ولا يتأتى حفظ الشريعة إلا بذلك  
وأما من لا يتعلق بهم حفظ الشريعة فلا يجري هذا الحكم فهم حتى أن بعض من ألف في الجرح والتعديل  
قد أغض عن ذكر كثير ممن تكلم فيه من الرواة المتأخرين وذلك لإستقرار أمر الحديث في الجوامع التي  
جمعها الأئمة فمن روى بعد ذلك حديثًا لا يوجد فيها لم يقبل منه قال بعضهم والحد الفاصل بين المتقدم والمتأخر  
هو رأس سنة ثلاثمائة وقد رأيت لبعض أهل الآثار كلامًا يتعلق بما نحن فيه وفيه زيادة بسط فأجبت إيراد  
جل ذلك أتمامًا للصلة فأقول: قد تكلم في الرجال خلق لا يتيسر حصرهم وقد سرد ابن عدي في مقدمة كتابه  
جماعة إلى زمنه، فمن الصحابة ابن عباس وعبد بن الصامت وأنس، ومن التابعين الشعبي وابن سيرين وسعيد  
ابن المسيب وهم قليل بالنسبة إلى بعدهم وذلك لقلة الضعف فيمن يرون عنهم إذا كثرت صحابة وهم عدول وغير  
الصحابة منهم أكثرهم ثقات إذ لا يكاد يوجد في القرن الأول من الضعفاء إلا القليل، وأما القرن الثاني فقد  
كان في أوائله من أوساط التابعين جماعة من الضعفاء وضعف أكثرهم نشأ غالبًا من قبل تحميلهم وضبطهم  
للحديث فكانوا يرسلون كثيرًا ويرفعون الموقوف وكانت لهم أغلاط وذلك مثل أبي هريرة العدي ولما كان  
آخر عصر التابعين وهو حدود الخمسين ومائة تكلم في التعديل والتجريح طائفة من الأئمة فضعف الأئمة  
جماعة ووثق آخرون ونظر في الرجال شعبة وكان مثبنا لا يكاد يروي إلا عن ثقة ومثله مالك، ومن كان في  
هذا العصر ممن إذا قال قبل قوله معمر وهشام الدستوائي والأوزاعي والثوري وابن الماجشون وحامد بن  
سالمه والليث بن سعد وبعدهم طائفة منهم ابن المبارك وهشيم وأبو اسحق الفزاري والمعاوية بن عمران الموصلي  
وبشر بن المفضل وابن عينة وقد كان في زمانهم طائفة أخرى منهم ابن علية وابن وهب ووكيع  
وقد انتدب في ذلك الزمان لتقد الرجال أيضا الحافظان يحيى بن سعيد القطان وابن مهدي وكان  
للناس وثوق بهما فصار من وثقاه مقبولًا ومن جرحاه محروجا وأما من احتلنا فيه وذلك قليل فرجع  
الناس فيه إلى ما رجح عندهم بحسب اجتهادهم ثم ظهرت بعدهم طائفة أخرى رجح اليهم في ذلك منهم يزيد  
ابن هرون وأبو داود الطيالسي وعبد الرزاق وأبو عاصم النبيل  
ثم صنفت الكتب في الجرح والتعديل والعلل ونبئت فيها أحوال الرواة وكان رؤساء الجرح والتعديل

في ذلك الوقت جماعة منهم يحيى بن معين وقد اختلفت آراؤه وعبارته في بعض الرجال كما يختلف آراء الفقيه  
التحريز وعبارته في بعض المسائل التي لا تخلص من اشكال ومن طبقته احمد بن حنبل وقد سألته جماعة من  
تلامذته عن كثير من الرجال فتكلم فيهم بما بدا له ولم يخرج عن دائرة الاعتدال وقد تكلم في هذا الامر  
محمد بن سعد كاتب الواقدي في طبقاته وكلامه جيد معقول وأبو خيثمة زهير بن حرب وله في ذلك كلام كثير  
رواه عنه ابنه احمد وغيره وأبو جعفر عبيد الله بن محمد النبل حافظ الجزيرة الذي قال فيه أبو داود : لم أر  
أحفظ منه وعلي بن المدني وله التصانيف الكثيرة في العلل والرجال ومحمد بن عبد الله بن عمر الذي قال فيه  
أحمد هو درة العراق وأبو بكر بن أبي شبة صاحب المسند وكان آية في الحفظ وعبيد الله بن عمر القواريري  
الذي قال فيه صالح جزرة هو أعلم من رأيت يحدث أهل البصرة واسحق بن راهويه امام خراسان وأبو  
جعفر محمد بن عبد الله بن عمار الموصل الحافظ وله كلام جيد في الجرح والتعديل واحمد بن صالح حافظ  
مصر وكان قليل المثل وهرون بن عبد الله الحمال وكل هؤلاء من أئمة الجرح والتعديل

ثم خلفهم طبقة أخرى متصلة بهم منهم اسحق الكوسج والدارمي والبخاري والعجلي الحافظ نزيل  
المغرب ويتلوهم ابوزرعة وابو حاتم الرازيان ومسلم وأبو داود السجستاني وقي بن مخلد وأبوزرعة الدمشقي ثم  
من بعدهم جماعة منهم عبد الرحمن بن يوسف بن خراس البغدادي وله مصنف في الجرح والتعديل وكان  
كأبي حاتم في قوة النفس وبرايم بن اسحق الحربي ومحمد بن وضاح حافظ قرطبة وأبو بكر بن أبي عاصم وعبد  
الله بن احمد وصالح جزرة وأبو بكر البرار ومحمد بن نصر المروزي وأبو جعفر محمد بن عثمان بن أبي شبة  
وهو ضعيف لكنه من الأئمة في هذا الأمر ثم من بعدهم جماعة منهم أبو بكر الفريابي والبردي مجي والنسائي  
وأبو يعلى وأبو الحسن سفيان وابن خزيمة وابن جرير الطبري والدولابي وأبو عروبة الحراني وأبو الحسن  
احمد بن عمر بن حوصا وأبو جعفر العملي ويتلوهم جماعة منهم ابن أبي حاتم وأبو طالب احمد بن نصر  
البغدادي الحافظ شيخ الدارقطني وابن عقدة وعبد الباقي ثم من بعدهم جماعة منهم أبو سعيد بن يونس وأبو  
حاتم بن حبان البستي والطبراني وابن عدي الجزجاني ومصنفه في الرجال اليه المنتهى في الجرح ثم من بعدهم  
جماعة منهم أبو علي الحسين بن محمد الماسرجسي النيسابوري وله مسند معلل في نصف جزء وثلاثمائة جزء  
وأبو الشيخ بن حبان وأبو بكر الاسمعي وأبو أحمد الحاكم والدراقطني وبه ختمت معرفة العلل ثم من بعدهم  
جماعة منهم أبو عبد الله بن مندة وأبو عبد الله الحاكم وأبو نصر الكلاباذي وأبو المطرف عبد الرحمن بن  
فطيس قاضي قرطبة وله دلائل السنة وعبد الغني بن سعيد وأبو بكر بن مردويه الاصفهاني وعماد الرازي  
ثم من بعدهم جماعة منهم أبو الفتح محمد بن أبي الفوارس البغدادي وأبو بكر البرقاني وأبو حاتم البغدادي وقد  
كتب عنه عشرة أنفس عشرة آلاف جزء وخلف بن محمد الواسطي وأبو مسعود الدمشقي وأبو الفضل  
القلبي وله كتاب الطبقات في ألف جزء وأبو القاسم محمود السهبي وأبو يعقوب القزويني وأبو سعد السمان وأبو يعلى  
ثم من بعدهم جماعة منهم الحسن بن محمد الحلال النعناذي وأبو عبد الله الصوري وأبو سعد السمان وأبو يعلى

اسميلي ثم من بعدهم جماعة منهم ابن عبد البر وابن حزم الاندلسيان وابيهي والخطيب . ثم من بعدهم جماعة منهم  
 أبو القاسم سعد بن محمد الزنجاني وابن مأكولا وأبو الوليد الباجي وقد صنف في الجرح والتعديل وأبو  
 عبد الله الحميدي وابن مفلح المعافري الشاطبي . ثم من بعدهم جماعة منهم أبو الفضل بن طاهر المقدسي وشجاع  
 ابن فارس الذهلي والمؤمن بن أحمد بن علي الساجي وشهرويه الديلمي وأبو علي الفسائي . ثم من بعدهم  
 جماعة منهم أبو الفضل بن ناصر السلمي والسلفي وأبو موسى المديني وأبو القاسم بن عساكر وابن بشكوال  
 ثم من بعدهم جماعة منهم عبد الحق الاشيلي وابن الجوزي وأبو عبد الله بن الفخار المالقي وأبو القاسم السبيلي  
 ثم من بعدهم جماعة منهم أبو بكر الحازمي وعبد النبي المقدسي والرهاوي وابن مفضل المقدسي . ثم من بعدهم  
 جماعة منهم أبو الحسن بن القطان وابن الانماضي وابن نقطة وابن الديلمي وأبو بكر بن خلفون الأزدي وابن  
 النجار . ثم من بعدهم جماعة منهم ابن الصلاح والزكي المنذري وأبو عبد الله البرزالي وابن الأبار وابن العديم  
 وأبو شامة وأبو البقاء خلد بن يوسف النابلسي ثم من بعدهم جماعة منهم الديلمطي والشرف الميديمي وابن  
 دقيق العيد وابن تيمية . ثم من بعدهم جماعة منهم المزي والقطب الحلبي وابن سيد الناس وإنتاج بن مكتوم  
 والشمس الجزري الدمشقي وأبو عبد الله بن أبيك . سروجي والكمال جعفر الادفوي والذهبي والشهاب  
 ابن فضل الله ومغلطاي والشريف الحسيني الدمشقي والزين العراقي . ثم من بعدهم جماعة منهم الولي العراقي  
 والبرهان الحلبي وابن حجر العسقلاني وآخرون في كل عصر الا ان المتقدمين كانوا أقرب الى الاستقامة  
 وأبعد من موجبات الملامة

ويقسم المتكلمون في الرواة الى ثلاثة أقسام (قسم) تكلموا في سائر الرواة كابن معين وابن حاتم (وقسم)  
 تكلموا في كثير من الرواة كمالك وشعبة (وقسم) تكلموا في الرجل بعد الرجل كابن عينة والشافعي  
 ويقسمون من جهة أخرى الى ثلاثة أقسام أيضاً : قسم شدد في أمر التعديل : وقسم تساهل فيه : وقسم توسط  
 في ذلك . فالقسم الاول وهو المشدد قد أفرط في الثبوت في أمر التعديل فلماذا تراه يؤخذ الراوي بالغلطتين  
 والثلاث فهذا اذا وثق راوياً فلا تتوقف في توثيقه واذا ضعف راوياً فأن في أمره وانظر هل وافقه غيره  
 على ذلك فان لم يوثق ذلك الراوى أحد من الجهابذة التفاد فهو ضعيف وان وثقه أحد منهم كان موضعاً  
 للنظر والبحث فقد قالوا لا يقبل الجرح الا مفسراً يريدون بذلك انه لا يكفي في ذلك قول مثل ابن معين  
 مثلاً هو ضعيف من غير بيان سبب ضعفه فاذا وثق مثل هذا البخاري ونحوه وقع الاختلاف في هذا  
 الراوي من جهة تصحيح حديثه أو تضعيفه . ومن ثم قال أرباب الاستقراء في هذا الفن لم يجتمع اثنان من  
 علماء هذا الشأن قط على توثيق ضعيف ولا على تضعيف ثقة يريد اثنان من طبقة واحدة ولهذا كان مذهب  
 النسائي ان لا يترك حديث الرجل حتى يجتمع الجميع على تركه . وكل طبقة من شاذ الرجال لا تخلو من مشدد  
 ومتوسط . فمن الأولى شعبة والثوري وشعبة أشدهما ومن الثانية يحيى القطان وابن مهدي ويحيى أشدهما ومن  
 الثالثة ابن معين وأحمد وابن معين أشدهما ومن الرابعة أبو حاتم والبخاري وأبو حاتم أشدهما ، فاذا وثق ابن مهدي

راويا وضعفه ابن القطان فان النسائي لا يتركه لما عرف من تشديد القطان ومن انحازوه في النقد ومن المتساهلين في النقد انرمذي والحاكم ومن المعتدلين فيه الدارقطني وابن عدي فليتببه لذلك فانه من المواضع التي يحشى ان يغلب فيها الوهم على الفهم

### ﴿ تنبيه ﴾

ينبغي للجراح في المواضع التي يتعين عليه فيها الجرح ان يقتصر على أقل ما يحصل به الغرض ولا يتعدى ذلك الى ما فوقه ولذلك لا يمتنع بعض الأئمة بعض اخوانه حيث قال فلان كذاب وقال له أكس كلامك أحسن الالفاظ لاقل كذاب ولكن قل حديثه ليس بشيء . وقد حكى مسلم في مقدمة صحيحه ان أيوب السخيتاني ذكر رجلا فقال هو يزيد في الرقم وكفى بهذا اللفظ عن الكذب وقد جرى الامام البخاري على هذه الطريقة فأكثر ما يقول منكر الحديث ، سكتوا عند ، فيه نظر ، تركوه ، وقل ان يقول فلان كذاب أو وضاع وإنما يقول كذبه فلان رماه فلان بالكذب وقال له ورائه ان بعض الناس يتعمون عليك التاريخ يقولون فيه اغتيال الناس فقال إنما روينا ذلك رواية ولم نقله من عند أنفسنا وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم : بئس أخو العشرة . وقال يحيى بن سعيد القطان لمن قال له أما تحشى ان يكون هؤلاء خصماءك يوم القيامة : لأن يكونوا خصمائي أحب الي من ان يكون خصمي النبي عليه الصلاة والسلام حيث لم أذب عن حديثه

وأعلم أن اضطراب أهل الأثر الى معرفة أحوال الرواة بعثهم على البحث عنها ليعرفوها ثم تدوين ما أمكنهم منها ليعرفها من غاب عنهم أو من يأتي بعدهم فنشأ من ذلك التأليف في تاريخ الرواة وصار يذكر فيه بالعرض ما يتعلق بنيرهم اذا دعا اليه داع على أن الحديث شحيح وكثيرا مما يحتاج اليه لا تتم معرفته الا بمعرفة ما لا يحتاج اليه وان كان من هذا الوجه صار محتاجا اليه ثم توسعوا هم وغيرهم في التاريخ فالفوا في أنواعه المختلفة فظهرت تلك الكتب البديعة المختلفة الأنواع المتعددة الاوضاع وكتبهم فيه أجود من كتب غيرهم في الغالب لكثرة نكتهم وتحريمهم للصدق وكتبهم المسندة فيه يحتاج الناظر فيها الى معرفة أحوال رجال السند ليعرف درجة الخبر في الصحة والسقم وتدوهم كثير من الناس ان ذكر السند يدل على قوة الخبر والحال أنه يدل اما على تقويته أو توهينه الا انه ينبغي التنبيه لا مروهو أن بعض المؤرخين ربما غلب عليهم التعصب على من يخالفهم فسموا في ستر محاسنه واظهار مساويه بل ربما خلمهم شدة التعصب على الافتراء عليه ولو على لسان غيرهم بأن يقلوا عن غيرهم ممن لا يوثق به خيرا يشين مخالفهم الا أن هذا لا يخفى على الذبيبة الباحث الا أن بعض أرباب السخافة يعرضون الى ما كتبه بعض المؤرخين الثقات في حق مخالفهم مما لو كان في حق مخالفهم لم يكتبوا غير ذلك فيوهسون الأغمار أن فلانا بخس فلانا حقه لكونه مخالفا له كأنهم يريدون أن يخلق المؤرخ له محاسن غير ما فيه وقد ترجم أناس من كبار المؤرخين أناسا من المشهورين بالفضل وفهم فيها حقهم بل زادوا في ذلك فعمد بعض المتعصبين لهم الى الفضل عنهم والتنفير منهم زاعمين أنهم لم يوفوهم حقهم



بنينا وعدونا مع ان المترجمين لو رأوا تلك التراجم لقالوا للمترجمين قد أعطيتونا فوق ما نستحق ونستدور  
من أعظم المخلصين في حبهم الا ان أكثر هؤلاء الانباع هم بمنزلة الرعاع ليس لهم رأي حرل يفرقون به  
بين الجذ والهزل فلا ينبغي ان يعاب بكلامهم ولا يلتفت الى ملامهم فهم منكرون للاحسان ليس فيهم غير  
الصورة من الانسان

هذا والمؤلفات في الرواة كثيرة قد سبق ذكر بعضها وقد أجبنا ان نعود الى ذلك وان تكررت بعض  
الاسماء فقول نقلا عن لهم عناية بذلك من الكتب المشتملة على الثقات والضعفاء جميعا كتاب ابن أبي خيثمة  
وهو كثير الفوائد والطبقات لابن سعد وتواريخ البخاري وهي ثلاثة كبير وهو على حروف المعجم وابتداء  
بن اسمه محمد وأوسط وهو على السنين وصغير ، وللمامة بن قاسم دليل على الكثير منها الضاة وهو في  
مجلد ولابن أبي حاتم جزء كبير انتقد فيه على البخاري وله الجرح والتعديل مشي فيه خلف البخاري  
وللحسين بن ادريس الانصاري الهروي ويعرف بابن خرم تاريخ على نحو التاريخ الكبير للبخاري  
ولعل بن المديني تاريخ في عشرة أجزاء حديثة ولابن حبان كتاب في أوهم أصحاب التواريخ في عشرة  
أجزاء أيضاً ولأبي محمد بن عبد الله بن علي بن الجارود كتاب في الجرح والتعديل وسلم رواية الاعتبار  
وللنسائي التميز ولأبي يعلى الخليلي الارشاد وللعقاد بن كثير التكميل في معرفة الثقات والضعفاء والحاجيل  
جمع فيه بين تهذيب المزني وميزان الذهبي مع زيادات وتحرير في العبارات وهو أضع شئ للسجدة والفقهاء التالي  
لأثره قال الخطيب في جامعه ومن جملة ما بهم به الطالب سماع تواريخ المحدثين وكلامهم في أحوال الرواة  
مثل كتب ابن معين رواية الحسين بن حبان البغدادي وعباس الدوري والمفضل القلافي وتاريخ ابن أبي  
خيثمة وخيل ابن اسحق وخليفة بن خياط ومحمد بن اسحق السداج وأبي حسان الزبدي وأبي زرعة  
الدمشقي وكتاب الجرح والتعديل لابن أبي حاتم قال وزني على هذه كلها تاريخ البخاري ثم ساق عن أبي  
العباس بن عقدة انه قال لو أن رجلاً كتب ثلاثين ألف حديث لما استغنى عنه . هـ

وقد ذكر المحدثون للتاريخ معنى التعريف بالوقت الذي حصلت فيه الحادثة فوالد باعتبار فهم (أحدها)  
أنه أحد الطرق التي تعلم بها النسخ في أحد الجرين المتعارضين الذين تعذر الجمع بينهما (وثانيها) انه طريق  
لمعرفة ما يؤخذ به من أحاديث الثقات الذين لحقهم الاختلاط مما لا يؤخذ به ويظهر لك ذلك بما ذكر الحافظ  
ابن حجر في ترجمة عبد الرزاق بن همام الصنعائي قال كان أحد الحفاظ الأثبات أصحاب التصانيف وثقة الأئمة  
كلهم الا العباس بن عبد العظيم الغنوي وحده فتكلم بكلام افراط فيه ولم يوافق عليه أحد وقال ابن عدي  
رحل اليه ثقات المسامين وكتبوا عنه الا أنهم نسبوه الى التشيع وهو أعظم ماذموبة وأما الصدوق فأرجو  
انه لا بأس به وقال النسائي فيه نظر ان كتب عنه بأخرة كتبوا عنه أحاديث منكورة وقال الأزم عن أحمد  
من سماع منه بعد ما عني فليس بشئ وما كان في كتبه فهو صحيح فانه كان يلقن فيتلقن قلت أخرجنا الشيخان  
في جملة من حديث من سماع منه قبل الاختلاط وضابط ذلك من سماع منه قبل المائتين فأما بعدها فكان

قد تغير وفيها سبع منه أحمد بن شبيب فيما حكى الأثرم عن أحمد واسحق الديري وطائفة من شيوخ أبي عوانة والطبراني ممن تأخر إلى قرب الثمانين ومائتين وروى له الباقر (ونالها) معرفة من حدث عن لم يلقه أما لكونه كذب أو دلس أو أرسل وفي ذلك معرفة ما في السند من انقطاع أو اعتضال أو تدليس ولا يخفى أن من المهم عند المحدث معرفة كون الراوي لم يعاصر من روى عنه أو عاصره ولكنه لم يلقه لكونهما من بلدين مختلفين ولم يدخل أحدهما بلد الآخر ولا التقيا في حج وغيره مع أنه ليست له من اجازة أو نحوها . قال شيخان الثوري لما استعمل الرواة الكذب استعملنا لهم التاريخ وعن حسان بن زيد قال لم يستعن على الكذابين بمثل التاريخ يقال للشيخ سنة كم ولدت فاذا أقر بمولده مع معرفتنا بوقت وفاة الذي انتهى إليه عرفنا صدقه من كذبه وعن حفص بن غياث القاضي قال إذا اتهم الشيخ خاسبه بالسنين وهو ثنية سن بمعنى العمر يعني احسبوا سنه وسن من كتب عنه وسأل اسعيل بن عياش رجلا فقال له في أي سنة كتبت عن خالد بن معدان فقال سنة ثلاث عشرة ومائة فقال أنت زعم أنك سمعت منه بعد موته بسبع سنين وفي مقدمة مسلم أن المعلى بن عرقان قال حدثنا أبو وائل قال خرج علينا ابن مسعود بصفين قال أبو نعيم يعني الفضل بن دكين حاكمه عن المعلى أراد بعث بعد الموت وذلك لأن ابن مسعود توفي سنة اثنتين أو ثلاث وثلاثين قبل انقضاء خلافة عثمان ثلاث سنين وصفين كانت في خلافة علي بعد ذلك

والتاريخ في اللغة الاعلام بالوقت يقال أرخت الكتاب وورخته بمعنى بينت كتابته قيل انه ليس بعربي محض بل هو معرب من الفارسية وأصله ماه روز فاه القمر وروز النهار والتعريب فيه على هذا الوجه غير ظاهر ومن الغريب أن بعض الناقلين ذكر أن الاصمعي قال بنو تميم يقولون ورخت الكتاب تورخا وقيل يقول أرخته تأريخا وقد قيل بعضهم ما يشعر بأن لفظ التاريخ يعني فقال روى ابن أبي خيثمة من طريق محمد بن سيرين قال قدم رجل من اليمن فقال رأيت باليمن شيئا يسمونه التاريخ يكتبونه من عام كذا وشهر كذا فقال عمر هذا حسن فأرخوا

### ﴿ الفائدة الخامسة ﴾

في درجة أحاديث الصحيحين في الصحة قد عرفت فيما سبق أن الحديث الصحيح له درجات متفاوتة في القوة بحسب تمكن الحديث من الصفات التي بنى الصحة عليها وتنبى عنها وإن أضح كتب الحديث كتاب البخاري وكتاب مسلم وقد قسموا الحديث الصحيح باعتبار تفاوت الدرجات إلى سبعة أقسام (القسم الأول) وهو أعلاها ما أخرجه البخاري ومسلم (القسم الثاني) ما انفرد به البخاري عن مسلم (القسم الثالث) ما انفرد به مسلم عن البخاري (القسم الرابع) ما هو على شرطهما ولكن لم يخرججه واحد منهما (القسم الخامس) ما هو على شرط البخاري ولكن لم يخرججه (القسم السادس) ما هو على شرط مسلم ولكن لم يخرججه (القسم السابع) ما ليس على شرطهما ولا على شرط واحد منهما ولكنه صح عند

أئمة الحديث ولكن قسم من هذه الأقسام أعلى مما يمدد غير أنه قد يمرض لبعض الأحاديث من زيادة التمسك  
 من شروط الصحة ما يجعله أرجح من حديث آخر يكون في القسم الذي هو أعلى منه في الدرجة وعلى  
 هذا فيرجح ما انفرد به مسلم ولكنه روي من طرق مختلفة على ما انفرد به البخاري إذا كان فردا وكذلك  
 يرجح ما لم يخرجاه ولكنه ورد بإسناد يقال فيه أنه أصح إسنادا على ما انفرد به أحدهما لاسيما إن كان في إسناده  
 من فيه مقال وقس على ذلك وقد ظن بعض أرباب الأهواء الذين لا يميلون إلى كتاب البخاري ولا إلى  
 كتاب مسلم أنهم يجدون بسبب هذه المسألة ذريعة إلى الخلاص من حكمهما ليتسع لهم المجال فيما وافق  
 أهواءهم من الآراء وصار دأبهم أن يقولوا كم من حديث صحيح لم يرد في الصحيحين وهو مع ذلك أصح  
 مما ورد فيهما يظنون أنهم بذلك يوهنون أمرهما ويضعون قدرهما والحال أن مزية الصحيحين ثابتة بثبوت  
 الجلال الرواسي لا ينكرها الاغمر يزري بنفسه وهو لا يشعر والعلماء انما فتحوا هذا الباب لأرباب التقذير  
 الذين يرجحون ما يرجحون بدليل صحيح مبني على القواعد التي قررها المحققون في هذا الفن وأما الموهون  
 الذين يريدون أن يجعلوا الصحيح سقيما والسقيم صحيحا بشبه واهية جعلوها في صورة الأدلة فيدعي  
 الاعراض عنهم مع حل الشبه التي يخشى أن تعلق بأذهان من يريدون أن يوقعوه في أشراكهم هذا وقد  
 نقل بعض العلماء عن بعضهم أنه اعترض على هذا الترتيب الذي جرى عليه أهل الأثر فقال قول من قال  
 أصح الأحاديث ما في الصحيحين ثم ما انفرد به البخاري ثم ما انفرد به مسلم ثم ما أشتمل على شرطيهما ثم ما أشتمل  
 على شرط أحدهما تحكم لا يجوز التقليد فيه إذا لصحبة ليست الا لاشتمال رواتهما على الشروط التي اعتبرها  
 فأذا فرض وجود تلك الشروط في رواية حديث في غير الكتابين أفلا يكون الحكم بأصحهما ما في الكتابين  
 عين التحكم ثم حكمهما أو أحدهما بأن الراوي المعين مجتمع تلك الشروط مما لا يقطع فيه بمطابقة الواقع فيجوز  
 كون الواقع خلافه وقد أخرج مسلم عن كثير ممن لم يسلم من غوائل الخرج وكذا في البخاري جماعة  
 تكلم فيهم فدار الأمر في الرواة على اجتهد العلماء فيهم وكذا في الشروط حتى أن من اعتبر شرطا والغاء  
 آخر يكون ما رواه الآخر مما ليس فيه ذلك الشرط عده مكافئا لمعارضة المثل على ذلك الشرط وكذا  
 فمن ضعف روايا ووثقه الآخر نعم تسكن نفس غير المجتهد ومن لم يحجر أمر الراوي بنفسه إلى ما اجتمع عليه  
 الأكثر أما المجتهد في اعتبار الشرط وعدمه والذي خبر الراوي فلا يرجع إلا إلى رأي نفسه فما صح من الحديث  
 في غير الكتابين يعارض ما فيها ولا يخفى أن صاحبي الصحيحين لم يكتفيا في التصحيح بمجرد النظر إلى حال  
 الراوي في العدالة والضبط كما يتوهمه كثير ممن لم يعني بهما ولم يكن له إيمان نظر في أصول الأمر بل ضما  
 إلى ذلك النظر في أمور أخرى بمجموعها يظهر الحكم بالصحة وقد ذكرنا شيئا من ذلك سابقا وربما الممانعة  
 عند ذكر المستدرک وقد تعرض العلامة تقي الدين بن تيمية إلى ما ذكرنا آنفا فقال فصل وأما الحديث الواحد  
 إذا رواه البخاري ورواه الموطأ فقد تكون رجال البخاري أفضل وقد تكون رجال الموطأ فينظر في هذا  
 وهذا إلى رجالهما ونحن وإن كنا نعلم أن الرجال الذين في البخاري أعظم من الرجال الذين في الموطأ على

الجملة فهذا لا يفيد العلم بالتعيين فإن أعيان ثقات الموطأ روى لهم البخاري فهم من رجال الموطأ والبخاري والتمن الواحد قد روي به البخاري بإسناد وهو في الموطأ بإسناد آخر على شرط البخاري أجود من رجال البخاري ، فالحديث إذا كان مسنداً في الكتاين نظر الى اسنادها ولا يحكم في هذا بحكم يحمل لكن نعلم من حيث الجملة ان الرجال الذين اشتمل عليهم البخاري أصح من جنس رجال الموطأ وغيرهم والحديث المذكور في الموطأ رجاله رجال البخاري . وأما معاذ بن فضالة وهشام الدستوائي ونحوهما من رجال أهل العراق فلبسوا في الموطأ ومنهم من تأخر عن مالك كمعاذ . وهشام الدستوائي هو في طبقة شيوخ مالك بمنزلة يحيى بن أبي عروبة ومنصور بن المعتمر والاعمش ويونس بن عبيد وعبد الله بن عون وأمثالهم من رجال أهل العراق الذين هم من طبقة شيوخ مالك . والحديث الذي يكون عن رجال البخاري وليس هو في الصحيح لا يحكم بأنه مثل ما في الصحيح مطلقاً لكن قد يتفق ان يكون مثله كما قد يتفق ان يكون معتلاً وان كان ظاهر اسناده الصحة والله أعلم ه أقول قد سبق ذكر هشام الدستوائي في أثناء ذكر من طعن فيه من رجال البخاري وان الأئمة احتجوا به لانه كان ثقة حجة ولم يكن وجه للطعن فيه غير انه كان يرى القدر الا انه كان لا يدعو اليه . هذا ورجحان كتاب البخاري على كتاب مسلم أمر ثابت أدى اليه بحث جهازة التقاد واختبارهم وقد صرح بذلك كثير منهم ولم يصرح أحد بخلافه ، الا انه نقل عن أبي علي النيسابوري شيخ الحاكم وبعض علماء المغرب ما يوهم رجحان كتاب مسلم عليه اما أبو علي فقد نقل عنه ابن مندة انه قال : ما تحت أديم السماء أصح من كتاب مسلم ، وهذه العبارة ليست صريحة في كونه أصح من كتاب البخاري ، وذلك لأن ظاهر ما يدل على نفي وجود كتاب أصح من كتاب مسلم ولا يدل على نفي وجود كتاب يساويه في الصحة ؛ وانما تكون صريحة في ذلك ان لو قال كتاب مسلم أصح كتاب تحت أديم السماء . قال بعض أهل الادب ذهب من لا يعرف معاني الكلام الى ان مثل قوله صلى الله عليه وسلم : ما أقلت الغبراء ولا أظلت الخضراء أصدق لهجة من أبي ذر مقتضاه ان يكون أبو ذر أصدق العالم أجمع وليس المعنى كذلك ، وانما نفي ان يكون أحد أعلى رتبة في الصدق منه ولم ينف ان يكون في الناس مثله في الصدق ولو أراد ما ذهبوا اليه لقال أبو ذر أصدق من أقلت الغبراء وأظلت الخضراء . وقال بعضهم ان هذه الصيغة تستعمل تارة على مقتضى اللغة فتدل على نفي الزيادة فقط وتستعمل تارة على مقتضى العرف فتدل على نفي الزيادة والمساواة معاً . وحيث ان عبارة أبي علي تحتل المعنيين فلا ينبغي ان ينسب اليه أحد هاجز ما كإفعل جماعة حيث ذكروا انه قال : ان كتاب مسلم أصح من كتاب البخاري . وقال بعض العلماء والذي يظهر لي من كلام أبي علي انه انما قدم صحيح مسلم لمعنى آخر غير ما يرجع الى ما نحن بصدده من الشرائط المطلوبة في الصحة بل ذلك لان مسلماً صنف كتابه في بلده بحضور أصوله في حياة كثير من مشايخه فكان يحترز في اللفاظ ويحري في السياق بخلاف البخاري فانه ربما كتب الحديث من حفظه ولم يميز اللفاظ رواه ولهذا ربما تعرض له الشك ، وقد صرح عنه انه قال رب حديث سمعته بالبصرة فكتبت به بالشام ولم يتصد مسلم لما تصدى له البخاري من استنباط الاحكام لينوب عليها حتى لزمت من ذلك تقطيعه للحديث في أبوابه بل جمع مسلم الطرق

كلها في مكان واحد واقتصر على الأحاديث دون الموقوفات فلم يعرج عليها إلا في بعض المواضع على سبيل التندرة  
سما لا منقصودا فلماذا قال أبو علي ما قال مع أني رأيت بعض أئمتنا يجوز أن يكون أبو علي ما رأى صحيح  
البخاري وعندي في ذلك بعد والأقرب ما ذكرته . هـ وأما بعض علماء المغرب فقد نقل عنهم ما يدل على  
تفصيل كتاب مسلم على كتاب البخاري إلا أنه ليس في عبارة أحد منهم ما يشعر بأن ذلك من جهة الصحة  
فقد نقل عن أحد تلاميذ ابن حزم أنه كان يقول كان بعض شيوخه يفضل صحيح مسلم على صحيح البخاري  
ويظن أنه يعني بذلك ابن حزم . قال القاسم التجيبي في فهرسته : كان أبو محمد بن حزم يفضل كتاب مسلم على  
كتاب البخاري لأنه ليس فيه بعد خطبته إلا الحديث السرد . قد أنان ابن حزم أن تفصيل كتاب مسلم  
من جهة أنه لم يمزج فيه الحديث بغيره من موقوفات الصحابة والتابعين وغير ذلك . وقال مسلم بن قاسم  
القرطبي وهو من أقران الدارقطني في تاريخه عند ذكر كتاب مسلم لم يضع أحد مثله . وهذا محمول على  
حسن الوضع وجودة الترتيب وسهولة التناول فإنه جعل لكل حديث موضعا واحدا يليق به جمع فيه طرقه  
التي ارتضاها واختار ذكرها وأورد فيه ألفاظه المختلفة بخلاف البخاري فإنه يذكر الطرق في أبواب متفرقة  
ويورد كثيرا من الأحاديث في غير الأبواب التي يتبادر إلى الذهن أنها تذكر فيها . وقد وقع بسبب ذلك للناس  
من العلماء أنهم تفوا رواية البخاري لأحاديث هي موجودة فيه حيث لم يجدوها في مظانها السابقة إلى الفهم  
وقد اعتمد كثير من المغاربة ممن صنف في الأحكام بحذف الأسانيد كعبد الحق على كتاب مسلم في نقل  
المتون وسياقها لوجودها فيه في موضع واحد وتقطيع البخاري لها

وقد تعرض مرجحو كتاب البخاري على كتاب مسلم من جهة الصحة لبيان موجب ذلك فقالوا أن  
مدار صحة الحديث على ثلاثة أشياء الثقة بالرواة واتصال الأسناد والسلامة من العلل القادحة ولدى البحث  
تبين أن كتاب البخاري أرجح في ذلك . أما من جهة الثقة بالرواة فيظهر رجحانه من أوجه (أجدها) أن  
الذين انفرد البخاري بالخراج لهم دون مسلم أربعمائة وبضع وثلاثون رجلا والمتكلم فيه بالضعف منهم  
ثمانون رجلا . والذين انفرد مسلم بالخراج لهم دون البخاري سبعة وعشرون رجلا والمتكلم فيه بالضعف  
منهم مائة وستون رجلا ولا ريب أن التخرج لمن لم يتكلم فيه أصلا أولى من التخرين عن من تكلم فيه  
وإن لم يكن ذلك الكلام قادحا (وثانيا) أن الذين انفرد بهم البخاري ممن تكلم فيه لم يكثر من  
تخرين أحاديثهم وليس لواحد منهم نسخة كبيرة أخرجها كلها أو أكثرها إلا ترجمة عكرمة عن ابن  
عباس بخلاف مسلم فإنه أخرج أكثر تلك النسخ كابن الزبير عن جابر وسهيل عن أبيه والعلاء بن عبد الرحمن  
عن أبيه وحماد بن سلمة عن ثابت وغير ذلك (وثالثها) أن الذين انفرد بهم البخاري ممن تكلم فيه  
أكثرهم من شيوخه الذين لقاهم وجالسههم وعرف أحوالهم وأطلع على أحاديثهم وميز جيدها من غير  
بخلاف مسلم فإن أكثر من انفرد بتخرين حديثه ممن تكلم فيه ممن تقدم عصره من التابعين ومن  
بعدم ولا شك أن المحدث أعرف بمحدث شيوخه ممن تقدم منهم (ورابعها) أن البخاري يخرج حديث

الطبقة الأولى التي جعل جعل اعتمادها عليها وقد يخرج من حديث الطبقة الثانية ما يعتمد من غير استيعاب لكن يخرج أكثره على طريق التعليق وربما خرج اليسير من حديث الطبقة الثالثة على طريق التعليق أيضاً وقد عرفت فيما سبق أن كتاب البخاري موضوع بالذات للمستندات وأما المعلقات فأنما تذكر فيه استئناساً واستشهاداً ولهذا لم يتعرض لها الدارقطني فيما انتقده عليه . وأما مسلم فإنه يخرج أحاديث الطبقتين على سبيل الاستيعاب ويخرج أحاديث الطبقة الثالثة لكن من غير استيعاب . وما ذكر أنما هو في حق الكثيرين فأما غير الكثيرين فأما اعتمد الشيخان في تخريج أحاديثهم على الثقة والعدالة وقلة الخطأ لكن منهم من قوي الاعتماد عليه فأخرج ما تفرد به كيحيى بن سعيد الأنصاري ومنهم من لم يقو الاعتماد عليه فأخرج ما شاركه فيه غيره وهو الأكثر . وأما الطبقة الرابعة والخامسة فلم يعرجا عليها . وأما من جهة الاتصال فلأن البخاري اشترط أن يكون الراوي قد ثبت له ملاقة من روى عنه ولو مرة وقد ذكر ذلك في تاريخه وخبره عليه في صحيحه حتى أنه قد يخرج حديثاً في باب لا تعلق له به لما فيه من سماع راو من شيخه يكون قد أخرج له قبل ذلك رواية عنه بطريق الضعيفة . وأما مسلم فإنه اكتفى بالمعاصرة ولم يشترط ثبوت تلاقهما ورد في مقدمة صحيحه على من اشترط ذلك : ولا يخفى أن ثبوت اللقاء ولو مرة مما يؤكد أمر الاتصال . وأما من جهة السلامة من العلل القاذحة فلأن الأحاديث التي انتقدت عليهما بلغت مائتي حديث وعشرة أحاديث اختص البخاري منها بأقل من ثمانين واختص مسلم بالباقي ولا شك أن ما قل الانتقاد فيه أرجح مما كثر ذلك فيه .

وبما ذكر تعلم رجحان كتاب البخاري على كتاب مسلم في الأمور الثلاثة التي عليها مدار صحة الحديث وقد نقل عن كثير من الأئمة رجحان كتابه على غيره بطريق الإجمال . قال النسائي وهو شيخ أبي علي النيسابوري : ما في هذه الكتب كلها أجود من كتاب محمد بن اسمعيل يعني بالجودة جودة الأسانيد كما هو المتبادر إلى الفهم في عرف الحديث ، وبإليك يمثل هذا الكلام من مثل النسائي المشهور بشدة التحري والتثبت في نقد الرجال فقد ثبت تقدمه في ذلك على أهل عصره حتى قدمه قوم من الخذاق في نقد الرجال على مسلم وقدمه الدارقطني وغيره في ذلك على إمام الأئمة أبي بكر بن خزيمة صاحب الصحيح وقال الاسميني في المدخل له : أما بعد فاني نظرت في كتاب الجامع الذي ألفه أبو عبد الله البخاري فرائسته جامعاً كما سمي لكثير من السنن الصحيحة ودالا على حمل من المعاني الحسنة المستنبطة التي لا يكمل لها إلا من جمع إلى معرفة الحديث وقلته والعلم بالروايات وغالبها علماً بالفقه واللغة وتمكنها كلها وتبحراً فيها . وكان يرحمه الله الرجل الذي قصر زمانه على ذلك فروع وبلغ الغاية فجاز السبق وجمع إلى ذلك حسن النية والقصد للخير فنفقه الله ونفع به ، قال وقد نحا نحوه في التصنيف جماعة منهم الحسن بن علي الحلواني لكنه اقتصر على السنن . ومنهم أبو داود السجستاني وكان في عصر أبي عبد الله البخاري فذلك فيما سنا ذكر ما روي في الشيء . وإن كان في السند ضعف إذا لم يجد في الباب غيره . ومنهم مسلم بن الحجاج وكان يقر به في العصر

فراهم مزامه وكان يأخذ عنه أو عن كتبه إلا أنه لم يضابق نفسه مضابقة أبي عبد الله وروى عن جماعة كثيرة لم يتعرض أبو عبد الله للرواية عنهم : وكل قصد الخير غير أن أحدا منهم لم يبلغ من التشدد مبلغ أبي عبد الله ولا تسبب إلى استبطاط المعاني واستخراج لطائف فقه الحديث وتراجم الأبواب الدالة على ماله وصلة بالحديث المروي فيه تسبيه ولله الفضل يختص به من يشاء

وقال الحاكم أبو أحمد النيسابوري وهو معاصر لأبي علي النيسابوري ومقدم عليه في معرفة الرجال فيما حكاه أبو علي الخليلي في الارشاد ما ملخصه : رحم الله محمد بن اسمعيل الإمام فآبه الذي ألف الأصول وبين للناس وكل من عمل بعده فأنما أخذه من كتابه كسلم فرق أكثر كتابه في كتابه . وقال أيضا في كتاب الكنى : كان أحد الأئمة في معرفة الحديث وجمعه ولو قلت اني لم أر تصنيف أبجد يشبه تصنيفه في الحسن والمبالغة لم أكن بالفت . وقال الدارقطني إنما أخذ مسلم كتاب البخاري فعمل عليه مستخرجاً جازاً فيه زيادات والكلام في ذلك كثير ويكفي منه اتفاقهم على أنه كان أجل من مسلم في العلوم وأعرف منه بضع الحديث وإن مساماً تلميذه وخبرجه ولم يزل يستفيد منه ويتبع آثاره وأن مساماً كان يشهد له بالتقدم في ذلك والامامة فيه والتفرد بمعرفة ذلك في عصره حتى هجر من أجله شيخه محمد بن يحيى الذهلي لما أثار الفتنة على البخاري حسداً له حتى اضطر البخاري أن يخرج من نيسابور خشيته على نفسه : وعلى كل حال ففضل مسلم لا ينكره البخاري وإن يكن قد قام بأمر الجامع فإن مساماً قد قام بأمر إيكاله فهو يتلوه على الأثر وهما للناس شمس وقمر وللأديب البارع أبي عامر الفضل بن اسمعيل الجرجاني في مدح صحيح البخاري

صحيح البخاري لو أنصفوه \* لما خط الأبناء الذهب

هو الفرق بين الهدى والعمى \* هو السد دون العنا والعطب

أسانيد مثل نجوم السماء \* أمام متون كمثل الشهب

به قام ميزان دين النبي \* ودان له العجم بعد العرب

حجاب من النار لا شك فيه \* يميز بين الرضا والغضب

وخير رفيق إلى المصطفى \* ونور مبين لكشف الريب

فإعلا أجمع العالمون \* على فضل رتبته في الرتب

سبقت الأئمة فيما جمعت \* وفزت على رعمهم بالغضب

نقيت السقيم من الغافلين \* ومن كان مهتماً بالكذب

وأثبت من عدلته الرواة \* وصحت روايته في الكتب

وأبرزت في حسن ترتيبه \* وتبويبه عجايب العجب

فأعطاك ربك ما تشتهي \* وأجزل حظك فيما يهب

وخضك في غرافات الخان \* بخير بدوم ولا يقضب

قال الأستاذ أبو اسحق الأسفرائيني أهل الصنعة مجمعون على أن الأخبار التي اشتغل عليها الصحيحان مقطوع بصحة أصولها ومتونها ولا يحصل الخلاف فيها بحال وإن حصل فذلك إختلاف في طرقها ورواياتها قال من خالف حكمه خبراً منها وليس له تأويل سائق لاخبر تقضاه حكمه لأن هذه الأخبار تلقته الأمة بالقبول : قال الحافظ أبو عمرو بن الصلاح في مبحث الصحيح في الفائدة السابعة بعد أن ذكر الأقسام السبعة التي سبق بيانها : هذه أمهات أقسامه وأعلاها الأول وهو الذي يقول فيه أهل الحديث كثيراً صحيح متفق عليه يطلقون ويعنون به اتفاق البخاري ومسلم لاتفاق الأمة عليه لكن اتفاق الأمة عليه لازم من ذلك وحاصل معه لاتفاق الأمة على تلقي ما اتفقا عليه بالقبول وهذا القسم جميعه مقطوع بصحته والعلم اليقيني النظري واقع به خلافاً لمن نفي ذلك محتجاً بأنه لا يفيد في أصله إلا الظن وإنما تلقته الأمة بالقبول لأنه يجب عليهم العمل بالظن والظن قد يخطئ : وقد كنت أميل إلى هذا وأحسبه قوياً ثم بان لي أن المذهب الذي اخترناه أولاً هو الصحيح لأن ظن من هو معصوم من الخطأ لا يخطئ والأمة في مجموعها معصومة من الخطأ ولهذا كان إجماع المبني على الاجتهاد حجة مقطوعاً بها وأكثر إجماعات العلماء كذلك وهذه نقطة نفيسة نافعة ، ومن فوائد هذا القول بأن ما تردد به البخاري أو مسلم مندرج في قبيل ما يقطع بصحته لتلقي الأمة كل واحد من كتابيهما بالقبول على الوجه الذي فصناه من حالهما فيما سبق سوى أحرف يسيرة تكلم عليها بعض أهل النقد من الحفاظ كالدارقطني وغيره وهي معروفة عند أهل هذا الشأن . هـ

ومحمل ما فصله سابقاً هو أن ما حكم البخاري ومسلم بصحته بلا إشكال هو ما أورده بالاسناد المتصل وأما المعلق الذي حذف من مبتدأ أسناده واحد أو أكثر وأغلب ما وقع ذلك في كتاب البخاري وهو في كتاب مسلم قليل جداً في بعضه نظر — وإن قول البخاري ما أدخلت في كتاب الجامع إلا ما صح محمول على ما وضع الكتاب لأجله وهو الأحاديث الصحيحة المستندة دون المعلقات والآثار الموقوفة على الصحابة فمن بعدهم والأحاديث المترجم بها ونحو ذلك فإن فيها ما لا يجوز بصحته فيستثنى مما يحكم بإفادته العلم وأن كان إيرادها في أثناء الصحيح وأن قول الحميدي في كتاب الجمع بين الصحيحين : لم نجد من الأئمة الماضين رضي الله عنهم من أفصح لنا في جميع ما جمعه بالصحة إلا هذين الإمامين — محمول على ما وضع الكتاب لأجله ولذا لم يرد مثل قول البخاري وقال بهز بن حكيم عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم الله أحق أن يستحيا منه لأنه ليس من شرطه وهذا منهم خافي

وقد خالف العلامة النووي الحافظ ابن الصلاح فيما ذهب إليه فقال في التريب وهو كتاب اختصره من الإرشاد الذي اختصره من كتاب علوم الحديث للحافظ المذكور : وإذا قالوا صحيح متفق عليه أو على صحته فإرادهم اتفاق الشيخين وذكر الشيخ أن ما رواه أو أحدهما فهو مقطوع بصحته والعلم القطعي حاصل فيه وخالفه المحققون والأكثرون فقالوا يفيد الظن ما لم يتواتر وقال في شرحه على مسلم هذا الذي



ذكره الشيخ في هذه المواضع خلاف ما قاله المحققون والأكثر من فهم قالوا أحدث الصحيحين التي ليست بتواترة إنما تهيد الظن قلنا أحد والآخذ إنما تهيد الظن على ما قرر ولا فرق بين البخاري ومسلم وغيرهما في ذلك وتلقي الأمة بالقبول إنما أقادنا وجوب العمل بما فيها وهذا متفق عليه فنأخبار الآخذ التي في غيرهما يجب العمل بها إذا صحت أساسها ولا تهيد الا لظن فكذا الصحيحان وإنما يفرق الصحيحان وغيرهما من الكتب في كون ما فيها صحيحا لا يحتاج الى النظر فيه بل يجب العمل به مطلقا وما كان في غيرهما لا يعمل به حتى ينظر وتوجد فيه شروط الصحيح ولا يلزم من إجماع الأمة على العمل بما فيها إجماعهم على أنه مقطوع بأنه كلام النبي صلى الله عليه وسلم وقد أنكر ابن برهان الإمام على من قال بما قاله الشيخ وبالع في تغليظه وقد أنكر العز بن عبد السلام على ابن الصلاح ذلك وقال : إن المعزلة يرون أن الأمة إذا عملت بحديث اقتضى ذلك القطع بصحته قال وهذا مذهب ردي . . . وقد ذكر هذه المسألة مع الرد عليها صاحب المحصول فقال زعم أبو هاشم والكرخي وتلميذهما أبو عبد الله البصري أن الإجماع على العمل بموجب الخبر يدل على صحة الخبر وهذا باطل لوجهين (أحدهما) أن العمل بكل الأمة بموجب الخبر لا يتوقف على قطعهم بصحة ذلك الخبر فوجب أن لا يدل على صحة الخبر . أما الأول فلأن العمل بخبر الواحد واجب في حق الكل فلا يكون عملهم به متوقفا على القطع به . وأما الثاني فلأنه لما لم يتوقف عليه لم يلزم من ثبوته صحته (والثاني) أن عملهم يقتضي ذلك الخبر يجوز أن يكون لدليل آخر لاحتمال قيام الأدلة الكثيرة على المدلول الواحد : احتجوا بأن المعلوم من عادة السلف فيما لم يقطعوا بصحته أن يرد مدلوله بعضهم ويقبله الآخرون . والجواب أن هذه العادة ممنوعة بدليل اتفاقهم على حكم الجوس بخبر عبد الرحمن وقد أشار إليها الغزالي في المستصفى فقال : فإن قيل خبر الواحد الذي عملت به الأمة هل يجب تصديقه قلنا إن عملوا على وفقه فلعملهم عملوا عن دليل آخر وإن عملوا به أيضا فقد أمروا بالعمل بخبر الواحد وإن لم يعرفوا صدقه فلا يلزم الحكم بصدقه . فإن قيل لو قدر الراوي كاذبا لكان عمل الأمة بالباطل وهو خطأ ولا يجوز ذلك على الأمة . قلنا الأمة ما تعبدوا إلا بخبر يغلب على الظن صدقه وقد غلب على ظنهم ذلك كالتفاضي إذا قضى بشهادة عدلين فلا يكون خطأ وإن كان الشاهد كاذبا بل يكون محقا لأنه لم يؤمر إلا به وقال بعض علماء الأصول إذا حصل الإجماع على وفق خبر فاما أن يبين استنادهم إليه أولا فإن يبين استنادهم إليه حكم بصحة ذلك الخبر وقد وهم من قال بغير ذلك وأن لم يبين استنادهم إليه لم يحكم بصحة ذلك لاحتمال استنادهم الى دليل آخر وغاية ما يقال أنه لم ينقل لنا وذلك لا يدل على عدمه . وقال بعضهم يحكم بصحته بناء على أنهم لو استندوا الى غيره لم يخف علينا . وأشار بقوله وقد وهم من قال بغير ذلك الى من لم يحكم بصحة الخبر مع استناد الجميع إليه وجوز أن يكون غير ثابت في الواقع وزعم أن الجميع لا ينسب لهم الخطأ ولو استندوا الى خبر غير ثابت لأنهم إنما أمروا بالاستناد الى ما طأوا صحته وهم قد فعلوا ذلك ولا يلزم من ظنهم صحته صحته في نفس الأمر وقال في حديث لا تجمع أمي على ضلالة : الضلالة الخطأ

الذي يؤخذ عليه صاحبه . وقد جرى على شاكلة هذا من قال إنه لا يلزم من الاجماع على حكم مطابقة حكم الله في نفس الامر . وحينئذ فيكون المراد بالضلالة المنفية عنهم ما خالف حكم الله ولو باعتبار ظنهم لا ما خالف حكم الله في نفس الامر ولا يخفى أن هذا القول يجعل الأمة في حكم الواحد منها في جواز وقوع الخطأ منها بالنظر الى الواقع ونفس الامر . هـ وقد ذكر الفخر في المحصول مسألة تقرب من هذه المسألة فقال :  
أعتمد كثير من الفقهاء والمتكلمين في تصحيح خبر الاجماع وأمثاله بأن الأمة فيه على قولين منهم من احتج به ومنهم من اشتغل بتأويله وذلك يدل على اتفاقهم على قبوله وهو ضعيف لاحتمال أن يقال إنهم قبلوه كما يقبل خبر الواحد ويمكن أن يحاج عنه بأن خبر الواحد إنما يقبل في العمليات وهذه المسألة علمية فلما قبلوا هذا الخبر فيها دل ذلك على اعتقادهم صحته . والجواب أنا لا نسلم أن كل الأمة قبلوه بل كل من لم يحتج به في الاجماع طعن فيه بأنه من باب الآحاد فلا يجوز التمسك به في مسألة علمية : وهب أنهم لم يطعنوا فيه على التفصيل لكن لا يلزم من عدم الطعن من جهة واحدة عدم الطعن مطلقا . هـ وأراد بنجر الاجماع حديث لا تجتمع أمتي على ضلالة رواه أحمد في مسنده وروى الترمذي بسنده الى رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : ان الله لا يجمع أمتي أو قال أمة محمد على ضلالة ويد الله مع الجماعة ومن شذذ الى النار وقال غريب من هذا الوجه : ورواه الحاكم بلفظ لا يجمع الله هذه الأمة على ضلالة ويد الله مع الجماعة وقال ابن حزم في كتاب الأحكام في فصل الرد على من قال إن الجمهور اذا اجتمعوا على قول وخالفهم واحد فانه لا يلتفت الى خلافه : وقد روي أيضا في هذا من طريق الحشني عن المسيب بن واضح عن معتمر بن سليمان عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر انه قال قال النبي صلى الله عليه وسلم : لا تجتمع أمتي على ضلالة أبدا وعليكم بالسواد الأعظم فإن من شذذ عن الناس . قال أبو محمد والمسيب بن واضح : قد رأينا له أحاديث منكورة جدا منها عن النبي صلى الله عليه وسلم من ضرب أباه فاقتلوه ولو صح لما كان الامن شذذ عن الحق ويقال لهم لا يجوز أن يكون رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمرنا بالحل وقد رأينا القولة يكثرون بها ويغلبون على الأرض ثم يقولون ويغلب أهل مقالة أخرى فيلزم على هذا الذي ذكرتم أن الحق كان في المقالة التي كثر أهلها ثم لما قل أهلها بطل فصار الحق في غيرها وهذا خطأ ممن أجازه وصح أن ذلك الحديث مولد : ولترجع الى المسألة التي وقع الخلاف فيها بين ابن الصلاح والنووي فنقول قال الحافظ ابن حجر : ما ذكره النووي مسلم من جهة الأكثرين أما المحققون فلا يقيد وافق ابن الصلاح أيضا محققون . وقال البلقيني ما قاله النووي وابن عبد السلام ومن تبعهما ممنوع فقد نقل بعض الحفاظ المتأخرين مثل قول ابن الصلاح عن جماعة من الشافعية كأبي اسحق وأبي حامد الأسفرائين والقاضي أبي الطيب والشيخ أبي اسحق الشيرازي وعن السرخسي من الحنفية والقاضي عبد الوهاب من المالكية وأبي يعلى وأبي الخطاب وابن الزاغوني من الحنابلة وابن فورك وأكثر أهل الكلام من الأشعرية وأهل الحديث قاطبة ومذهب السلف عامة بل بالغ ابن طاهر المقدسي في صفوة التصوف فالحق به ما كان على شرطهما وإن لم يخرجاه وقد كثر الرادون على

ابن الصلاح والمتضررون له . أما الرادون عليه فقد اختلفت عباراتهم والاعتراض عليه عند المحققين وارت من ثلاثة أوجه ( الوجه الأول ) أنه خالف جمهور أرباب الكلام والأصول فاتهم ذهبوا إلى أن أخبار الآحاد لا تفيد العلم واتفاق الظن وذهب هو إلى أن أخبار الآحاد التي في الصحيحين سوى ما استثنى منها تفيد العلم ولولا كنفى بذلك لا يمكن أن يقال لعله يريد بالعلم الظن القوي فلا يكون الخلاف بينه وبينهم شديداً لكن زاد فوصف العلم بكونه يقينياً فلم يبق وجه للصلح بينه وبينهم ولا يخفى أن مخالفة أهل الكلام والأصول ليست بالأمر السهل . وهنا شيء وهو أن بعض المحققين منهم ذهب إلى أن أخبار الآحاد قد تفيد العلم مع القرآن . قال في المحصول اختلفوا في أن القرآن هل يدل على صدق الخبر أم لا فذهب النظام وإمام الحرمين والغزالي إليه وأنكره النبايون ثم ذكر أدلة الفريقين وقال بعد ذلك والمختار أن القرينة قد تفيد العلم الآن القرآن لا تفي العبارات بوصفها قد تحصل أمور نعلم بالضرورة عند العلم بها كون الشخص خجلاً أو وحلاً مع أنما لو حاولنا التعبير عن جميع تلك الأمور لعجزنا عنه والانسان إذا أخبر عن كونه عطشان فقد يظهر على وجهه ولسانه من أمارات العطش ما يفيد العلم بكونه صادقاً والمريض إذا أخبر عن ألم في بعض أعضائه مع أنه يصيح وترى عليه علامات ذلك الألم ثم إن الطبيب يعالجه بعلاج لو لم يكن المريض صادقاً في قوله لكان ذلك العلاج قتلاً له فيها يحصل العلم بصدقه وبالحجة فكأن من استقرأ العرف عرف أن مستند اليقين في الأخبار ليس إلا القرآن فثبت أن الذي قاله النظام حق . هـ ولأرباب أن أكثر أخبار الصحيحين قد اقترنت بها قرآن يدل على صحتها فتكون مفيدة للعلم فيبقى الاعتراض على ابن الصلاح من جهة واحدة وهو أنه أطلق الحكم بإفادة العلم ولم يقيد بهذا النوع ولو قيد بهذا النوع لسلم من الاعتراض على هذا القول فإنه وإن قل القائلون به في غاية القوة على أن هذا الحكم مع صحته لا يحصل منه فائدة تامة وإنما تحصل الفائدة التامة فيما لو ميز هذا النوع من غيره بالفعل لاسياً إذا بين ما يمكن بيانه من القرآن . وإنما لا يمكن بيانه وإن كان به تمام الافادة فإن الأدنى في فن التمييز والتقدير يسلمه للأعلى فيه على ما هو الجاري في كل فن ولذا قال بعض أنصار ابن الصلاح بعد أن ذكر أن الخبر المحقق بالقرآن ثلاثة أنواع (أحدها) ما أخرجه الشيخان في صحيحهما مما لم يبلغ حد التواتر (وثانيها) المشهور إذا كانت له طرق متباينة سالمة من ضعف الرواة والعلل (وثالثها) المتسلسل بالأئمة الحفاظ المتقين حيث لا يكون غريباً . وهذه الأنواع التي ذكرناها لا يحصل العلم بصدق الخبر منها إلا العالم بالحديث المتبحر فيه العارف بأحوال الرواة المطلع على العلل وكون غيره لا يحصل له العلم بصدق ذلك لقصوره عن الأوصاف المذكورة لا ينفي حصول العلم للبتبحر المذكور وحصل الأنواع الثلاثة التي ذكرناها أن الأول يختص بالصحيحين والثاني بماله طرق متعددة والثالث بما رواه الأئمة ويمكن اجتماع الثلاثة في حديث واحد فلا يبعد حينئذ القطع بصدقه . هـ واعتراض بعضهم على قوله وكون غيره لا يحصل له العلم لا ينفي حصوله للبتبحر المذكور فقال : حصول ما ذكر ليس محل النزاع إذ الكلام فيها هو سبب العلم بالخلق ولا يخفى أن الكلام إنما هو في حصول العلم لمن تشبث بأسبابه وسلك

طريقه . واما غيره فاما أن يسلم ذلك لأربابه وإما أن يتشبهت بأسبابه (الوجه الثاني) أنه لم يقتصر على مذهب اليه  
بعض المعتزلة الذي أشار قرينه العلامة ابن عبد السلام إلى أنه سرى على أثرهم فيه بل زاد على ذلك فانهم قالوا  
إن عمل الأمة بموجب خبر يقتضي الحكم بصحته وأما هو فقال إن تلقي الأمة للصحيحين بالقبول يقتضي  
الحكم بصحة جميع ما فيها من الأحاديث سوى ما استثنى من ذلك حكم على ما لا يحصى من الأحاديث المختلفة  
المراتب بحكم واحد وهو القطع بصحتها لوجودها في كتابين تلقتهما الأمة بالقبول ؛ وأما هم فانهم حكموا على  
أحاديث مخصوصة قد وصفت بوصف خاص وهو عمل الأمة بموجبها نحو لا وصية لوارث بحكم خاص يلائمه  
وهو الحكم بصحتها ومع هذا فقد خالفهم الجمهور منا ومنهم لما ذكرنا وشتان ما بين قولهم وقول ابن الصلاح .  
هذا وقد ذكرنا سابقا قول ابن حزم وهو قد يرد خبر مرسل إلا أن الإجماع قد صح بما فيه متيقنا منقول لا جيلا  
خيلا فإن كان هذا علمنا أنه منقول نقل كافة كقول القرآن فاستغني عن ذكر السند فيه وكان ورود ذلك المرسل  
وعدم ورود سواه ولا فرق وذلك نحو لا وصية لوارث . هو قد استدلل بهذا الحديث من يقول بجواز نسخ  
القرآن بالسنة . قال الفخر في الحصول نسخ القرآن بالسنة المتواترة جائز واقع . وقال الشافعي لم يقع ثم ذكر أن  
الذين قالوا إنه جائز واقع استدلووا بقوله عليه الصلاة والسلام لا وصية لوارث فانه نسخ الوصية للأقربين . وأما آية  
الميراث فانها لا تمنع الميراث لا مكان الجمع ثم قال وهذا ضعيف لأن كون الميراث حقا للوارث يمنع من صرفه  
إلى الوصية فثبت أن آية الميراث مانعة من الوصية ، على أن قوله عليه الصلاة والسلام لا وصية لوارث خبر واحد  
ولو كان متواترا لوجب أن يكون الآن متواترا لانه خبر في واقعة مهمة تتوفر الدواعي على نقله وما كان  
كذلك وجب بقاؤه متواترا وحيث لم يبق الآن متواترا علمنا أنه ما كان متواترا في الأصل فالقول بأن الآية  
صاربت بنسخة به يقتضي نسخ القرآن بخبر الواحد وأنه غير جائز بالإجماع . وقال بعض المحققين إن نسخ القرآن  
بالسنة لم يجوزه الشافعي ولا أحمد في المشهور عنه وجوزوه في الرواية الأخرى وهو قول أصحاب أبي حنيفة  
وغيرهم وقد احتجوا على ذلك بأن الوصية للوالدين والأقربين نسخها قوله : إن الله قد أعطى كل ذي حق  
حقه فلا وصية لوارث وليس الأمر كذلك فإن الوصية للوالدين والأقربين إنما نسخها آية الميراث كما  
اتفق على ذلك السلف فانه قال بعد ذكر الفرائض (تلك حدود الله) الآية فأبان أنه لا يجوز أن يزداد أحد على  
ما فرض الله له وهذا معنى قول النبي عليه الصلاة والسلام إن الله قد أعطى كل ذي حق حقه فلا وصية لوارث  
والإفهام الحديث إنما رواه أبو داود . ونحوه من السنن وليس في الصحيحين وإذا كان من أخبار الآحاد فلا يجوز  
أن يجعل ناسخا للقرآن وبالجملة فلم يثبت أن شيئا من القرآن نسخ بسنة بلا قرآن (الوجه الثالث) أنه بني  
الحكم على تلقي الأمة لها بالقبول ولم يبين ماذا أراد بالأمة ولا ماذا أراد بتلقيها لها بالقبول وهذا الأمران  
غير يبين هنا في أنفسهما فكان حقه أن يبين ما أراد بهما لتلا يذهب الذهن كل مذهب ولتلا يظن به أنه  
يقصد بالأههام الإيهام وإن كان ما علم من حاله يدل على أنه بريء من ذلك ؛ فإن أراد بالأمة علماءها وهو  
الظاهر فعلماء الأمة في هذا المقام ثلاثة أقسام المتكلمون والفقهاء والمحدثون . أما المتكلمون فقد عرف

من حالهم أنهم يردون كل حديث يخالف مذهبوا اليه ولو كان من الأمور الظنية فإذا أورد عليهم من ذلك حديث صحيح عند المحدثين أولوه إن وجدوا تأويله قريب المأخذ أو ردوه مكثفين بقولهم هذا من أخبار الآحاد وهي لا تغدو على الظن ولا يجوز البناء على الظن في المطالب الكلامية ، فمن ذلك حديث بحاح الجنة والنار ، فقالت النار أوثرت بالمتكبرين والمتجبرين ، وقالت الجنة مالي لا يدخلني الاضعفاء الناس . وسقط عنهم ، قال الله تبارك وتعالى للجنة أنت رحمتي أرحم بك من أشياء من عبادي وقال للنار إنما أنت عذاب أعذب بك من أشياء من عبادي ولكل واحدة منهما ملؤها فأما النار فلا تمتلئ حتى يضع رجله فتقول قط قط قط فهنالك تمتلئ ويزوي بعضها الى بعض ولا يظلم الله عز وجل من خلقة أحدا . وأما الجنة فإن الله عز وجل ينشئ لها خلقا . وهذا الحديث متفق عليه أخرجه البخاري ومسلم عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم : أما مسلم فأخرجه في كتاب الجنة وصفة نعيمها : وأما البخاري فأخرجه في تفسير سورة ق بهذا اللفظ من طريق عبد الرزاق عن همام عن أبي هريرة وأخرجه في موضع آخر عن طريق صالح بن كيسان عن الأعرج عن أبي هريرة بلفظ اختصت الجنة والنار الى زهرا الحديث وفيه أنه ينشئ النار خلقا . وقد ذهب المحققون الى أن الراوي أراد أن يذكر الجنة فذهل فسبق لسانه الى النار . قال في شرح البخاري عند قوله فلا تمتلئ حتى يضع رجله : في مسلم حتى يضع الله رجله وأنكر ابن فورك لفظ رجله وقال أنها غير ثابتة . وقال ابن الجوزي هي تحريف من بعض الرواة ورد عليها رواية الصحيحين وأولت بالجماعة كرجل من جراد أي يضع فيها جماعة وأضافهم اليه اضافة اختصاص . وقال يحيى السنة القدم والرجل في هذا الحديث من صفات الله تعالى المنزهة عن التشبيه فالإيمان بها فرض والامتناع عن الخوض فيها واجب ، فالمتهدي من سلك فيها طريق التسليم ، والخائض فيها زائع ، والمنكر معطل ، والمنكفئ مشبه ليس كمثل شيء . وقال في شرح مسلم هذا الحديث من مشاهير أحاديث وقدمريان اختلاف العلماء فيها على مذهبين (أحدهما) وهو قول جمهور السلف وطائفة من المتكلمين أنه لا يتكلم في تأويلها بل تؤمن أنها حق على ما أراد اليه ولها معنى يليق بها وظاهرها غير مراد (والثاني) وهو قول جمهور المتكلمين إنها تناول بحسب ما يليق بها فلم يأت هذا اختلاف في تأويل هذا الحديث — . فهذا الحديث ونظائره وهي كثيرة يعبد على المتكلم أن يقول بصحتها فضلا عن أن يحزم بذلك وإذا ألجئ الى القول بصحتها لم يأل جهدا في تأويلها ولو على وجه لا يساعد اللفظ عليه بحيث يعلم السامع أن المتكلم لا يقول بجوازه في الباطن . وقد نشأت بسبب ذلك عداوة شديدة بين المتكلمين والمحدثين يعرفها من نظر في كتب التاريخ حتى أن المتكلمين سموا جمهور المحدثين بالمشبهة والمحدثين سموهم بالمعطلة . وأما الفقهاء فقد عرف من حالهم أنهم يؤولون كل حديث يخالف ما ذهب اليه علماء مذهبهم ولو كان من المتأخرين أو يعارضون الحديث بحديث آخر ولو كان غير معروف عند أئمة الحديث والحديث الذي عارضوه ثابت في الصحيحين بل مما أخرجه السنة . ومن نظر في شروح الصحيحين اتضح له الأمر . وقد ترك بعضهم الحاملة للمحدثين فطرح بأن ترجيح الصحيحين

على غير ما ترجيح من غير مرجح والذين جاملوا اكتفوا بدلالة الحال . . . وقد أشار الى ذلك العز بن عبد السلام في كتاب القواعد فقال: ومن العجب العجيب أن الفقهاء المتقليدين يقف أحدهم على ضعف مأخذ امامه بحيث لا يجد لضعفه مدفعاً وهو مع ذلك يقلده فيه ويترك من شهد الكتاب والسنة والأقيسة الصحيحة بمذهبه حموداً على تقليد امامه بل يتحيل لدفع ظواهر الكتاب والسنة ويتأولها بالتأويلات البعيدة الباطلة فضلاً عن مقلده: وقد رأيناهم يجتمعون في المجالس فاذا ذكر لأحدهم خلاف ما وطن نفسه عليه تعجب منه غاية العجب من غير استرواح الى دليل بل لما ألقه من تقليد امامه: وتعجبه من مذهب امامه أولى من تعجبه من مذهب غيره: فالبحت مع هؤلاء ضائع مفض الى التقاطع والتدابير من غير فائدة يجديها وما رأيت أحداً رجح عن مذهب امامه اذا ظهر له الحق في غيره بل يعصر عليه مع علمه بضعفه وبعده: فالأولى ترك البحث مع هؤلاء الذين اذا عجز أحدهم عن تمشية مذهب امامه قال لعل امامي وقف على دليل لم أقف عليه ولم اهتم اليه ولا يعلم المسكين أن هذا مقابل مثله وبفضل لخصمه ما ذكره من الدليل الواضح والبرهان اللائع فسبحان الله ما أكثر من أعمى التقليد بصره حتى حمل على مثل ما ذكره وفقنا الله لاتباع الحق ابن كان وعلى لسان من ظهر . هـ

وقد أكثروا من الاعتراض على قول ابن الصلاح إن الامة تلتفت الصحيحين بالقبول فقال بعضهم ان ما ذكره من تلقي الامة للصحيحين بالقبول مسلم ولكنه لا يختص بهما فقد تلتفت الامة سنن أبي داود والترمذي والنسائي وغيرها بالقبول ومع ذلك فلم يذهب أحد الى الحكم بصحة ما فيها بمجرد ذلك وقال بعضهم ان أراد بالامة كل الامة فلا يخفى فسادُه لان الكتابين إنما حسنا في المائة الثالثة بعد عصر البخاري وأئمة المذاهب المتبعة وان أراد بالامة بعضها وهم من وجد بعد الكتابين فهم بعض الامة فلا يستقيم دليله الذي قواه بتلقي الامة وثبوت العصمة لهم وهذا القول عجيب وكأن قائله لم ينظر في أصول الفقه في كتاب الاجماع . ولندكر عبارة تلي على ما في قوله من الخطأ ولتقتصر عليها فقد كثر الاستطراد في هذا الكتاب وهو مما يخشى منه الاملال أو تشتيت البال . قال الغزالي في المستطفي: ذهب داود وشيعته من أهل الظاهر الى انه لا حاجة في اجماع من بعد الصحابة وهو فاسد لان الأدلة الثلاثة على كون الاجماع حجة أعني الكتاب والسنة والعقل لا تفرق بين عصر وعصر فالتابعون اذا أجمعوا فهو اجماع من جميع الامة ومن خالفهم فهو سالك غير سبيل المؤمنين . وقال بعضهم ان تلقي الامة لها بالقبول من جهة كون ما فيها من الأحاديث أصح مما في سواها من الكتب الحديثة لحالة مؤلفيها في هذا الامر وتقدمها على من سواها في ذلك والتزامها في كتابيها أن لا يوردا فيها غير الصحيح وهذا يدل على أنها أرجح مما سواها على طريق الاجمال ولا يدل ذلك على أن ما فيها محذور بصحة نسبته الى النبي صلى الله عليه وسلم ولذلك أقدم الدارقطني وغيره على الانتقاد عليها مع أن انتقادهم عليها كان قاصراً على ما يتعلق بالأسانيد . وأما الانتقاد عليها من جهة ما يتعلق بالمعنى من جهة مخالفتها للكتاب أو السنة المتواترة ونحو ذلك فادعى تصدوا له لان ذلك من متعاقبات عماء الكلام والأصول وقد

نحمل انتقاد الدارقطني وغيره ابن الصلاح على أن يستثنى ما انتقدوه من إفادة العلم مع أن فيما انتقدوه ما الجواب عنه بين وفيما لم ينتقدوه ما هو دون ما انتقدوه ولا يخفى أن هذا الاستثناء قد أضعف قوة الحكم في غيره ولذا أقدم بعض أنصاره على أن يستثنى شيئاً آخر وهو ما وقع التعارض فيه من الأحاديث بحيث لا يمكن الجمع ولا وقوع النسخ مع عدم ظهور الرجحان في جهته وذلك لاستحالة إفادة المتعارضين من كل وجه العلم ومع ذلك فقد حاول أن يجعل الخلاف لفظياً بأن يقال من قال أنه لا يفيد العلم أراد العلم اليقيني ومن قال أنه يفيد العلم أراد العلم الذي لم يصل إلى درجة اليقين

وأما المنتصرون لابن الصلاح فالسابق منهم إلى ذلك هو العلامة ابن تيمية وقد وقفت له على مقالتين تصدى فيهما إلى هذه المسألة الجليلة الشأن محاولاً تقريبها من القواعد الكلامية لتكون أقرب إلى قبول المتكلمين ومن نحوهم فصارت سبلة الحل لاسيما إذا ترحز كل من الفريقين عن مكانه قليلاً وسعى نحو الآخر . (أما المقالة الأولى) فقد كانت جواباً لسائل قال له : هل أحاديث الصحيحين تفيد اليقين وهل فيها حديث متواتر وقد أوردتها هنا على طريق الاختصار . قال لفظ المتواتر يراد به معان إذا المقصود من المتواتر ما يفيد العلم لكن من الناس من لا يسمي متواتراً إلا ما راوه عدد كثير يكون العلم حاصلًا بكثرة عددهم فقط ويقولون إن كل عدد أفاد العلم في قضية أقدم مثل ذلك العدد العلم في كل قضية وهذا قول ضعيف والصحيح ما عليه الأكثر أن العلم يحصل بكثرة الخبرين تارة وقد يحصل بصفاتهم لدينهم وضبطهم وقد يحصل بقرآن تحتف بالخبر يحصل العلم بمجموع ذلك وقد يحصل العلم بظائفة دون طائفة ؛ وأيضاً فالخبر الذي تلقته الأمة بالقبول تصديقه أو عملاً بموجبه يفيد العلم عند جماهير السلف والخلف وهذا في معنى المتواتر لكن من الناس من يسميه المشهور والمستفيض ويقسمون الخبر إلى متواتر ومشهور وخبر واحد وإذا كان كذلك فأكثر متون الصحيحين معلومة متينة تلقاها أهل العلم بالحديث بالقبول والتصديق وأجمعوا على صحتها واجماعهم معصوم من الخطأ كما أن اجماع الفقهاء على الأحكام معصوم من الخطأ ولو أجمع الفقهاء على حكم كان اجماعهم حجة وإن كان مستندهم خبر واحد أو قياس أو عموم فكذلك أهل العلم بالحديث إذا اجمعوا على صحة خبر أفاد العلم وإن كان الواحد منهم يجوز عليه الخطأ لكن اجماعهم معصوم عن الخطأ ثم هذه الأحاديث التي أجمعوا على صحتها قد تواتر أو تستفيض عند بعض دون بعض وقد يحصل العلم بصدقها لبعضهم لعلمه بصفات الخبرين وما اقترن بالخبر من القرآن والضمان التي يفيد العلم والصحيح الذي عليه الجمهور أن التواتر ليس له عدد محصور والعلم عقب الاخبار يحصل في القلب ضرورة كما يحصل الشبع عقب الأكل والري عقب الشرب وليس لما يشبع كل واحد أو يرويه قدر معين بل قد يكون الشبع لكثرة الطعام وقد يكون لجودته كاللحم وقد يكون لاستغناء الأكل بقليله وقد يكون لاشتغال نفسه بفرح أو غضب أو حزن أو نحو ذلك ؛ كذلك العلم الحاصل عقب الخبر تارة يكون لكثرة الخبرين وإذا كثروا فقد يفيد خبرهم العلم وإن كانوا كفاراً وتارة يكون لدينهم وضبطهم فرب رجلين أو ثلاثة يحصل من العلم بخبرهم ما لا يحصل بمشورة

وعشرين لا يوثق بدينهم وضبطهم وتارة يحصل العلم بكون كل من الخبرين أخبر بمثل ما أخبر به الآخر مع العلم بأنهم يتواطأ فانه يمتنع في العادة الاتفاق في مثل ذلك مثل من يروي حديثاً طويلاً فيه فصول ورويه آخر كذلك ولم يكن قد لقيه ، وتارة يحصل من العلم بالخبر لمن عنده من القطنة والذكاء والعلم بأحوال الخبرين وبما أخبروا به ما لا يحصل لمن ليس له مثل ذلك ، وتارة يحصل العلم بالخبر لكونه روي بحضرة جماعة كثيرة شاركوا الخبر في العلم ولم يكذب به أحد منهم فان الجماعة الكثيرة قد يمتنع تواطؤهم على الكتمان كما يمتنع تواطؤهم على الكذب وإذا عرف أن العلم بأخبار الخبرين له أسباب غير مجرد العدد علم أن من قيد العلم بعدد معين وسوى بين جميع الاخبار في ذلك فقد غلط غلطاً عظيماً ؛ ولهذا كان التواتر ينقسم الى عام وخاص فأهل العلم بالحديث والفقه قد يتواتر عندهم من السنة ما لم يتواتر عند العامة كوجوب الشفعة وحمل العاقلة العقل ونحو ذلك ؛ وإذا كان الخبر قد يتواتر عند قوم دون قوم فقد يحصل العلم بصدقه لقوم دون قوم فمن حصل له العلم به وجب عليه التصديق به والعمل بمقتضاه كما يجب ذلك في نظائره ، ومن لم يحصل له العلم بذلك فعليه أن يسلم ذلك لأهل الاجماع الذين أجمعوا على صحته كما على الناس أن يسلموا الأحكام المجمع عليها الى من أجمع عليها من أهل العلم فان الله عصم هذه الأمة أن تجتمع على ضلالة وإنما يكون اجتماعها بأن يسلم غير العالم للعالم اذ غير العالم لا يكون له قول وإنما القول للعالم فكما ان من لا يعرف أدلة الاحكام لا يعتد بقوله كذلك من لا يعرف طرق العلم بصحة الحديث لا يعتد بقوله بل على كل من ليس بعالم ان يتبع اجماع أهل العلم . هـ

وخلاصة ما يتعلق الغرض في هذه المقالة ان أكثر متون الصحيحين معلومة متينة قد تلقاها أهل العلم بالحديث بالقبول والتصديق وأجمعوا على صحتها وان هذه الأحاديث التي أجمعوا على صحتها قد تتواتر أو تستفيض عند بعض دون بعض وقد يحصل العلم بصحتها لبعض لعامة بصفات الخبرين وما اقترن بالخبر من القرآن التي تفيد العلم دون بعض لعدم عامه بذلك . فلي من حصل له العلم بذلك ان يجري على مقتضاه من التصديق بها والعمل بموجبها ومن لم يحصل له العلم بذلك فعليه ان يسلم ذلك لأهل الاجماع الذين أجمعوا على صحتها كما على الناس ان يسلموا الأحكام المجمع عليها لمن أجمع عليها من أهل العلم اذ لا يتم اجماع الا اذا سلم غير العالم للعالم فان لم يسلم لم يعتد بعدم تسليمه اذ ليس لغير العالم قول وإنما القول للعالم

(وأما المقالة الثانية) فقد أوردتها في رسالة جعلها في قواعد التفسير وقد وقف عليها العلامة البلقيني كما يشعر به ما نقلناه عنه سابقاً من ان بعض الحفاظ المتأخرين نقل مثل قول ابن الصلاح عن جماعة فانه عنى ببعض الحفاظ المتأخرين صاحب هذه المقالة فيما يظهر ؛ وقد أوردتها صاحبها في فصل من الرسالة المذكورة أورد فيه أولاً ان ما ينقل عن المعصوم ان كان مما لا يمكن معرفة الصحيح منه من غيره فعامة مما لا يحتاج اليه وذلك كقedar سفينة نوح عليه السلام ونوع خشبها الذي صنعت منه ونحو ذلك ؛ وأما ما يحتاج اليه فان الله تعالى قد نصب على الحق فيه دليلاً ثم قال والمقصود ان الحديث الطويل اذا روي مثلاً من وجهين مختلفين من غير مواظاة امتنع عليه ان يكون غلطاً كما امتنع ان يكون كذباً فان الغلط لا يكون في قصة طويلة متنوعة



وانما يكون في بعضها فاذا روى هذا قصة طويلة متنوعة ورواها الآخر مثل ما رواها الاول من غير مواطاة امتنع الغلط في جميعها كما امتنع الكذب في جميعها من غير مواطاة ولهذا انما يقع في مثل ذلك غلط في بعض ماجزى في القصة مثل حديث اشترى النبي صلى الله عليه وسلم البعير من جابر فان من تأمل طريقه علم قطعاً ان الحديث صحيح وان كانوا قد اختلفوا في مقدار الثمن وقد بين ذلك البخاري في صحيحه فان جمهور ما في البخاري ومسلم مما قطع بأن النبي صلى الله عليه وسلم قاله لان غالبه من هذا ولأنه قد تلقاه أهل العلم بالقبول والتصديق والأمة لا تجتمع على خطأ فلو كان الحديث كذباً في نفس الأمر والأمة مصدقة له قابلية له لكانوا قد أجمعوا على تصديق ما هو في نفس الأمر كذب وهذا اجماع على الخطأ وذلك يمنع وان كنا نحن بدون الاجماع نجوز الخطأ والكذب على الخبر فهو كنجوزنا قبل ان نعلم الاجماع على الحكم الذي ثبت بظاهر أو قياس ظني ان يكون الحق في الباطن بخلاف ما اعتقدناه فاذا اجمعوا على الحكم جزمنا بان الحكم ثابت باطنا وظاهراً ولهذا كان جمهور أهل العلم من جميع الطوائف على أن خبر الواحد اذا تلقته الأمة بالقبول تصديقا له أو عملاً به انه يوجب العلم . وهذا هو الذي ذكره المصنفون في أصول الفقه من أصحاب أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد الا فرقة قليلة من المتأخرين اتبعوا في ذلك طائفة من أهل الكلام أنكروا ذلك ولكن كثير من أهل الكلام أو أكثرهم يوافقون الفقهاء وأهل الحديث والسلف على ذلك وهو قول أكثر الاشعرية كأبي اسحق وابن فورك . وأما ابن الباقلاني فهو الذي أنكر ذلك واتبعه مثل أبي لهاعي وأبي حامد وابن عقيل وابن الجوزي . وابن الخطيب الأندلسي ونحو هؤلاء والاول هو الذي ذكره الشيخ أبو حامد وأبو الطيب وأبو اسحاق وأمثاله من أئمة الشافعية وهو الذي ذكره القاضي عبد الوهاب وأمثاله من المالكية وهو الذي ذكره شمس الدين السرخسي وأمثاله من الحنفية وهو الذي ذكره أبو يعلى وأبو الخطاب وأبو الحسن ابن الزاغوني وأمثالهم من الخيلية . واذا كان الاجماع على تصديق الخبر موجبا للقطع به فالاعتبار في ذلك باجماع أهل العلم بالحديث كما ان الاعتبار في الاجماع على الاحكام باجماع أهل العلم بالأمر والنهي والاباحة والمقصود هنا ان تعدد الطرق مع عدم التشاعر والاتفاق في العادة يوجب العلم بمضمون المنقول لكن هذا ينتفع به كثيرا من علم أحوال الناقلين وفي مثل هذا ينتفع برواية الجمهور والسعي الحفظ والحديث المرسل ونحو ذلك . ولهذا كان أهل العلم يكتبون مثل هذه الأحاديث ويقولون انه يصلح للشواهد والاعتبار ما لا يصلح لغيره . قال أحمد قد أكتب حديث الرجل لا اعتبره ومثل هذا بعبد الله بن لهيعة قاضي مصر فانه كان من أكثر الناس حديثاً ومن خيار الناس لكن بسبب احتراق كتبه وقع في حديثه المتأخر غلط فصار يعتبر بذلك ويستشهد به وكثيرا ما يقترون هو والليث بن سعد والليث حجة ثبت امام وكما انهم يستشهدون ويعتبرون بحديث الذي فيه سوء حفظ فاتهم أيضاً بضعفون من حديث الثقة الصدوق الضابط أشياء يتبين لهم غلطه فيها بأمور يستدلون بها ويسمون هذا علم علل الحديث وهو من أشرف علومهم بحيث يكون الحديث قد رواه ثقة ضابط وغلط فيه وغلطه فيه عرف اما بسبب ظاهر أو

خفي كما عرفوا أن النبي صلى الله عليه وسلم تزوج ميسونة وهو محرم وأنه صلى في البيت ركعتين وجعلوا رواية ابن عباس لتزوجها حلالاً ولو لم يكن له لم يصل مما وقع فيه الغلط وكذلك أنه اعتبر أربع عمر وعلموا أن قول ابن عمر أنه اعتبر في رجب مما وقع فيه الغلط وعلموا أنه تمتع وهو آمن في حجة الوداع وأن قول عثمان لعلي كذا يومئذ خائفين مما وقع فيه الغلط وأن ما وقع في بعض طرق البخاري أن النار لا تمتلئ حتى ينشئ الله لها خلقاً آخر مما وقع فيه الغلط وهذا كثير . والناس في هذا الباب طرفان طرف من أهل الكلام ونحوهم من هو بعيد عن معرفة الحديث وأهله لا يميز بين الصحيح والضعيف فيشك في صحة أحاديث أوفي القطع بها مع كونها معلومة مقطوعاً بها عند أهل العلم به وطرف ممن يدعي اتباع الحديث والعمل به كلما وجد لفظاً في حديث قد رواته أو رأى حديثاً باسناد ظاهره الصحة يريد أن يجعل ذلك من جنس ما جزم أهل العلم بصحته حتى إذا عارض الصحيح المعروف أخذ يتكلف له التأويلات الباردة أو يجعله دليلاً في مسائل العلم مع أن أهل العلم بالحديث يعرفون أن مثل هذا غلط . وكما أن على الحديث أدلة يعلم بها أنه صدق وقد يقطع بذلك فعليه أدلة يعلم بها أنه كذب ويقطع بذلك مثل ما يقطع بكذب ما يرويه الوضعون من أهل البدع والغلو في الفضائل

وخلاصة ما يتعلق به الغرض في هذه المقالة أن جمهور ما في البخاري ومسلم من الأحاديث مما يقطع بأن النبي صلى الله عليه وسلم قاله لأنه قد روي من وجهين مختلفين من غير مواطاة وما كان كذلك فإنه في العادة يوجب العلم بصحة الرواية ولأنه قد تلقاه أهل العلم بالقبول والمراد بأهل العلم هنا أهل العلم بالحديث كما أن المراد بأهل العلم في أمر الأحكام أهل العلم بالأمر والنهي وأن أهل العلم كما قد يشهدون بحديث النبي الحفظ والمحبول ويعتبرون به لما في تعدد الطرق من تقوية الظن في صحة الرواية قد يحكمون بضعف حديث الثقة الصدوق الضابط بأسباب تحملهم على ذلك ويسمى العلم الذي يعرف به مثل هذا بعلم علل الحديث وهو من أشرف علومهم وكثيراً ما وقفوا بسببه على غلط وقع في حديث رواته ضابط ومن ذلك ما وقع في بعض طرق البخاري أن النار لا تمتلئ حتى ينشئ الله لها خلقاً آخر وهذا مما وقع فيه الغلط ومثل هذا كثير والناس في هذا الأمر طرفان طرف يشك في صحة أحاديث أوفي القطع بها مع كونها معلومة عند أهل العلم بالحديث وهؤلاء فريق من أهل الكلام . وطرف كما وجد حديثاً روي بأسناد ظاهره الصحة جعله من جنس ما جزم أهل العلم بصحته فإذا عارض حديثاً صحيحاً معروفاً أخذ يتأوله بتأويلات باردة وهؤلاء فريق ممن ينسب إلى الحديث . وكما أن على الحديث الصحيح أدلة يعلم بها أنه صحيح النسبة وقد تصل الأدلة في القوة إلى أن توصل إلى علم اليقين كذلك على الحديث الذي ليس بصحيح أدلة يعرف بها حاله وقد أوردنا فيما سبق مقالة تتعلق بتفريق الناس في أمر الحديث إلى ثلاثة وبيننا حال كل فرقة منها جعلنا الله من الفرق الوسطى منه

وقد تعرض في الجواب بطريق العرض لذكر شيء مما وقع في الصحيحين وغيرها من الوهم في الرواية

حيث قال : وقد يقال ان ما يدل من ألفاظ التوراة والانجيل في نفس التوراة والانجيل ما يدل على تبدله  
ولهذا يحصل الجواب عن شبهة من يقول انه لم يدل شيء من ألفاظهما فانهم يقولون اذا كان التبدل قد وقع  
في ألفاظ التوراة والانجيل قبل بعث محمد صلى الله عليه وسلم لم يعلم الحق من الباطل فسقط الاحتجاج  
بهما ووجوب العمل بهما على أهل الكتاب فلا يذمون حيث قد تركوا اتباعهما وان قرآن قد ذمهم على ترك  
الحكم بما فيهما واستشهد بما فيهما في مواضع وجواب ذلك ان ما وقع من التبدل قليل والاكثر لم يدل  
والذي لم يدل فيه ألفاظ صريحة بيّنة في المقصود تبين غلط ما خلفها ولها شواهد ونظائر متعددة يصدق بعضها  
بعضا بخلاف المبدل فانه ألفاظ قليلة وسائر نصوص الكتب يناقضها . وصار هذا بمنزلة كتب الحديث  
المنقولة عن النبي صلى الله عليه وسلم فانه اذا وقع في سنن أبي داود أو الترمذي أو غيرهما أحاديث  
قليلة ضعيفة كان في الاحاديث الصحيحة الثابتة عن النبي صلى الله عليه وسلم ما يبين ضعف تلك بل  
وكذلك صحيح مسلم فيه ألفاظ قليلة غلط فيها الراوي وفي نفس الاحاديث الصحيحة مع القرآن ما يبين  
غلطها مثل ما روي أن الله خلق التربة يوم السبت وجعل خلق المخلوقات في الايام السبعة فان هذا الحديث  
قديين أئمة الحديث كيجي بن معين وعبد الرحمن بن مهدي والبخاري وغيرهم أنه غلط وأنه ليس من  
كلام النبي صلى الله عليه وسلم بل صرح البخاري في تاريخه الكبير أنه من كلام كتب الاخبار كما  
قد بسط في موضعه والقرآن يدل على غلط هذا وبين ان الخلق في ستة أيام وثبت في الصحيح أن آخر  
الخلق كان يوم الجمعة فيكون أول الخلق يوم الاحد . وكذلك ما روي أنه صلى الله عليه وسلم صلى الكسوف  
ركوعين أو ثلاثة فان الثابت المتواتر عن النبي صلى الله عليه وسلم في الصحيحين وغيرهما عن عائشة  
وابن عباس وعبد الله بن عمرو وغيرهم أنه صلى كل ركعة ركوعين ولهذا لم يخرج البخاري الا ذلك  
وضعف الشافعي والبخاري وأحمد في احدي الروايتين عنه وغيرهم حديث الثلاثة والاربع فان النبي صلى  
الله عليه وسلم إنما صلى الكسوف مرة واحدة وفي حديث الثلاث والاربع أنه صلاها يوم مات ابراهيم  
ابنه وأحاديث الركوعين كانت ذلك اليوم فمثل هذا الغلط اذا وقع كان في نفس الاحاديث الصحيحة ما يبين  
انه غلط والبخاري اذا روى الحديث بطرق في بعضها غلط في بعض الالفاظ ذكر معها الطرق التي تبين  
ذلك الغلط كما قد بسطنا الكلام عليه في موضعه . هـ

( تنبيه ) ما ذهب اليه هذا المحقق من أن ما وقع في بعض طرق البخاري في حديث نوح الجنة والنار  
من ان النار لا تمتلئ حتى ينشئ الله لها خلقا آخر مما وقع فيه الغلط قد مال اليه كثير من المحققين كاللغوي  
وغيره ومن الغريب في ذلك محاولة بعض الاغمار ممن ليس له الملم بهذا الفن لامن حجة الرواية ولا من جهة  
الدراية لنسبة الفاظ اليه كانه ظن أن التقديس دأبه على كل أحد أو ظن أن التقديس من جهة المتن لا بسوغ لانه  
يخشى ان يدخل منه أرباب الاهواء ولم يدر ان التقديس اذا أجري على المنهج المعروف لم يستكر وقد وقع  
ذلك لكثير من أئمة الحديث مثل الاسعيلي فانه بعد ان أورد حديث يلقى ابراهيم أباه آزر يوم القيامة وعلى

وجه آزر فترة — الحديث — قال وهذا خبر في صحته نظر من جهة ان ابراهيم عالم بأن الله لا يخلف المعياذ فقد يجعل ما بأبيه خزيًا له مع اخباره بأن الله قد وعده ان لا يخزيه يوم يعثون وعلمه بأنه لا خلف لوعده فانظر كيف أعل المتن بما ذكر . فان قلت ان كثيرا مما انتقدوه من هذا النوع يمكن تأويله بوجه يدفع النقد قلت اذا أمكن التأويل على وجه يعقل فلا كلام في ذلك وان كان على وجه لا يعقل لم يلتفت اليه ولو فتح هذا الباب أمكن حمل كل عبارة على خلاف ما تدل عليه . ولذا قال بعض علماء الاصول ان في الاحاديث ما لا يجوز نسبته الى النبي صلى الله عليه وسلم وذلك لانه لا يمكن حملها على ظاهرها لكونه على خلاف البرهان وغير ظاهرها بعيد عن فصاحته صلى الله عليه وسلم . قال الحافظ زين الدين العراقي وروينا عن محمد بن طاهر المندسي ومن خطه نقلت قال سمعت أبا عبد الله محمد بن أبي نصر الحميدي ببغداد يقول قال لنا أبو محمد ان حزم : ما وجدنا للبخاري وسلم في كتابيهما شيئا لا يحتمل مخرجا الاحديثين لكل واحد منهما حديث تم عليه في تخرجه الهم مع اتقانها وحفظها وصحة معرفتهما فذكر من عند البخاري حديث شريك في الاسراء وانه قبل ان يوحى اليه وفيه شق صدره قال ابن حزم والآفة من شريك . والحديث الثاني عند مسلم حديث عكرمة بن عمار عن أبي زميل عن ابن عباس قال : كان المسمون لا ينظرون الى أبي سفيان ولا يقاعدونه فقال للنبي صلى الله عليه وسلم أثلاث أعطيتن قال نعم — الحديث — قال ابن حزم هذا حديث موضوع لاشك في وضعه والآفة فيه من عكرمة بن عمار

### ﴿ الفائدة السادسة ﴾

( فيما يتعلق بالصحيح الزائد على الصحيح )

قد ذكرنا فيما سبق أن الشيخين لم يستوعبا الصحيح ولا اتزما ذلك فمن أراد معرفة الصحيح الزائد على ما فيهما فليطلبه في الكتب المصنفة في الصحيح المجرد وفي الكتب المستخرجات على الصحيحين وفي كلام جهانذة المحدثين فاذا نصوا على صحة حديث أخذ به

### ﴿ المصنفات في الصحيح المجرد ﴾

أما المصنفات في الصحيح المجرد . فمنها المستدرك على الصحيحين للحافظ أبي عبد الله الحاكم فإنه أودعه ما ليس في الصحيحين مما رأى أنه موافق لشرطيها أو شرط أحدهما وما أدى اجتهاده الى تصحيحه وان لم يكن على شرط واحد منهما مشيرا الى ( القسم الأول ) بقوله هذا حديث صحيح على شرط الشيخين أو على شرط البخاري أو على شرط مسلم — والى ( القسم الثاني ) بقوله هذا حديث صحيح الأسناد وربما أورد فيه ما لم يصح عنده منها على ذلك وهو متساهل في التصحيح ، وقد لحص الذهبي مستدركه وأبان ما فيه من ضعف أو منكر وهو كثير وجمع جزءا في الأحاديث التي فيه وهي موضوعة وهي نحو مائة . وقال أبو سعيد

المالني طالعت المستدرك الذي ألفه الحاكم من أوله إلى آخره فلم أرفه حديثاً على شرطيهما . قال الذهبي هذا اسراف وغلو من المالني والا فقيه جملة وافرة على شرطيهما وجملة كثيرة على شرط أحدهما ولعل مجموع ذلك نحو نصف الكتاب وفيه نحو الربع مما صح سنده وفيه بعض الشيء وما بقي وهو نحو الربع فهو من أكبر وأهيات لا تصح وفي بعض ذلك موضوعات . وهذا الأمر مما يتعجب منه فإن الحاكم كان من الحفاظ البارعين في هذا الفن ، ويقال إن السبب في ذلك أنه صنفه في أواخر عمره وقد اعتريه عفة . وكان ميلاده في سنة ٣٢١ ووفاته في سنة ٤٠٥ فيكون عمره أربعاً وثمانين سنة . وقال الحفاظ ابن حجر إنما وقع للحاكم التساهل لأنه سود الكتاب لينقيحه فعاجلته المني ولم يتيسر له تحريره وتقيقه ، قال وقد وجدت في قريب نصف الجزء الثاني من تجرئة سنة من المستدرك إلى هنا انتهى املاء الحاكم ، قال وما عدا ذلك من الكتاب لا يؤخذ عنه إلا بطريق الإجازة والتساهل في القدر المسمى قليل بالنسبة إلى ما بعده . ومراد الحاكم بقوله هذا صحيح على شرطيهما أن يكون رجال ذلك الاسناد المحكوم عليه بذلك قد روى الشيخان عنهم في كتابيهما ويؤيد ذلك تصرف الحاكم في كتابه فإنه إذا كان الحديث الذي عنده مما قد أخرجه الشيخان معاً أو أحدهما لرواه قال هذا صحيح على شرطيهما أو شرط أحدهما وإذا كان مما لم يخرج الشيخان لجمع روايته قال صحيح الاسناد فقط . ويظهر لك ذلك مما تكلم به في حديث من طريق أبي عثمان فإنه حكم عليه بأنه صحيح الاسناد ثم قال وأبو عثمان هذا ليس هو النهدي ولو كان النهدي لحكمت بأن الحديث على شرطيهما وإذا خالف الحاكم ذلك في بعض المواضع حمل على السهو والنسيان الذي كان يعتريه أذاك كثيراً ولا ينافي ذلك قوله في خطبة مستدركه وأنا أستعين الله تعالى على إخراج أحاديث روايتها ثقات قد احتج بمثلي الشيخان أو أحدهما لأن المثلية قد تكون في الاعيان وقد تكون في الأوصاف إلا أنها في الأول محار وفي الثاني حقيقة فاستعمل المجاز حيث قال عقب ما يكون عن نفس روايتهما : هذا صحيح على شرطيهما واستعمل الحقيقة حيث قال عقب ما يكون عن مثل روايتهما : هذا صحيح الاسناد . قال رجل لشريح أبي قلت لهذا اشتري مثل هذا الثوب الذي معك فاشتري ذلك الثوب بعينه فقال شريح لا شيء أشبه بالشيء من الشيء عينه وألزمه بأخذ الثوب . وتحقيق المثلية في الأوصاف بأن يكون من لم يخرج عنه الشيخان في الصحيحين مثل من خرج عنه فهما أو أعلى منه والظاهر أنه يريد بالمثلية المثلية عندهما لا عند غيرهما ويعرف ذلك أما بنصهما على أن فلاناً مثل فلان أو أرفع منه . وقيلما يوجد ذلك وإما بالألفاظ الدالة على مراتب التعديل كأن يقول في بعض من احتج به ثمة أو ثبت أو صدوق أو لا بأس به أو غير ذلك من الفاظ التعديل ثم يوجد عنهما قولاً مثل ذلك أو أعلى منه في بعض من لم يخرج لهما في كتابيهما فيستدل بذلك أنه عندهما في رتبة من أخرج لهما في كتابيهما لأن الفاظ الجرح والتعديل هي معيار مراتب الرواة . وقال الحفاظ العراقي قال النووي : إن المراد بقولهم على شرطيهما أن يكون رجال أسنده في كتابيهما لأنه ليس لهما شرط في كتابيهما ولا في غيرهما وقد أخذ هذا من ابن الصلاح فإنه ذكر كتاب المستدرك للحاكم

قال انه أودعه مارآه على شرط الشيخين قدأخرجاه عن رواته في كتابيهما الى آخر كلامه : وعلى هذا عمل ابن دقيق العيد فانه ينقل عن الحاكم تصحيحه لحديث على شرط البخاري مثلاً ثم يعترض عليه بأن فيه فلانا ولم يخرج له البخاري وكذلك فعل الذهبي في مختصر المستدرك وليس ذلك منهم بحيد فان الحاكم صرح في خطبة كتابه المستدرك بخلاف ما فهموه عنه فقال : وأنا أستعين الله تعالى على إخراج أحاديث روايتها ثقات قد احتج بمثلهما الشيخان أو أحدهما فقولاه مثلهما أي بمثل روايتهما لا بهم أنفسهم ويحتمل أن يراد بمثل تلك الأحاديث وإنما يكون مثلهما إذا كانت بنفس روايتهما وفيه نظر وقال ولكن هنا أمر فيه غموض لابد من الإشارة اليه وذلك أنهم لا يكتفون في التصحيح بمجرد حال الراوي في العدالة والاتصال من غير نظر الى غيره بل ينظرون في حاله مع من روى عنه في كثرة ملازمته له أو قلته أو كونه من بلده ممارساً لحديثه أو غريباً عن بلد من أخذ عنه وهذه أمور تظهر بتصفح كلامهم وعملهم في ذلك

قال الخافظ ما اعترض به شيخنا على ابن دقيق العيد والذهبي ليس بحيد لأن الحاكم استعمل لفظة مثل في أهم من الحقيقة والحاز في الاسانيد والمتون دل على ذلك صنفه فانه تارة يقول على شرطهما وتارة على شرط البخاري وتارة على شرط مسلم وتارة صحيح الاسناد ولا يعزوه لأحدهما وأيضاً فلو قصد بكلمة مثل معناها الحقيقي حتى يكون المراد واحتج بغيرها عن فهم من الصفات مثل ما في الرواة الذين خرج عنهم لم يقل قط على شرط البخاري فان شرط مسلم دونه فما كان على شرطه فهو على شرطهما لأنه حوى شرط مسلم وزاد قال ووراء ذلك كله ان يروى اسناد ملحق من رجالهما كسأك عن عكرمة عن ابن عباس فسأك على شرط مسلم فقط وعكرمة انفرد به البخاري والحق ان هذا ليس على شرط واحد منهما : وادق من هذا ان يروى عن أناس ثقات ضعفوا في أناس مخصوصين من غير حديث الذين ضعفهم فهم فيجيئ عنهم حديث من طريق من ضعفوا فيه رجال كلهم في الكتابين أو أحدهما فنسبته انه على شرط من خرج له غلط كان يقال في هشيم عن الزهري كل من هشيم والزهري خرجاه فهو على شرطيهما فيقال بل ليس على شرط واحد منهما لأنها إنما أخرجاه عن هشيم من غير حديث الزهري فانه ضعف فيه لانه كان دخل عليه فأخذ عنه عشرين حديثاً فلقبه صاحب له وهو راجع فسأله رؤيته وكانت ثم ربح شديدة فذهبت بالاوراق فصار هشيم يحدث بما علق منها بذهنه ولم يكن اتقن حفظها فوهم في أشياء منها فضعف في الزهري بسببها وكذا همام ضعيف في ابن جريج مع ان كلا منهما أخرجاه لكن لم يخرجاه عن ابن جريج شيئاً فعلى من يعزوا الى شرطيهما أو شرط واحد منهما ان يسوق ذلك السند بسبق رواية من نسب الى شرطه ولو في موضع من كتابه ، وكذا قال ابن الصلاح في شرح مسلم من حكم لشخص بمجرد رواية مسلم عنه في صحيحه بأنه من شرط الصحيح فقد غفل وأخطأ بل ذلك متوقف على النظر في كيفية رواية مسلم عنه وعلى أي وجه اعتمد عليه

وقد اختلف في حكم ما انفرد الحاكم تصحيحه فقال ابن الصلاح الاولى ان توسط في أمره فقول

ما حكم بتصحيحه ولم نجد ذلك فيه لغيره من الأئمة أن لم يكن من قبيل الصحيح فهو من قبيل الحسن يحتاج به ويعمل به إلا أن تظهر فيه علة توجب ضعفه ويقاربه في حكمه صحيح أبي حاتم بن حبان البستي . هـ .  
 وظاهر هذا الكلام أن ما انفرد بتصحيحه ولم يكن لغيره فيه حكم أن يجعل دائرا بين الصحيح والحسن احتياطاً ، وقد ظن بعضهم أن كلامه يدل على أنه يحكم عليه بالحسن فقط فنسب إليه التحكم في هذا الحكم وقال كثير من المحدثين أن ما انفرد الحاكم بتصحيحه يبحث عنه ويحكم عليه بما يقتضي به حاله من الصحة أو الحسن أو الضعف . والذي حمل ابن الصلاح على ما قال هو ما ذهب إليه من أن أمر التصحيح قد انقطع ولم يبق له أهل والصحيح أنه لم ينقطع وأنه سائغ لمن كملت عنده أدواته وكان قادراً عليه . ومن الكتب المصنفة في الصحيح المجرد صحيح الإمام أبي بكر محمد بن اسحق بن خزيمة وهو شيخ ابن حبان القائل فيه ما رأيت على وجه الأرض من يحسن صناعة السنن ويحفظ ألفاظها الصحاح وزياداتها حتى كأن السنن كلها بين عينيه غيره . وصحيحه أعلى مرتبة من صحيح ابن حبان لشدة تحريه حتى أنه يتوقف في التصحيح لأدنى كلام في الاسناد وقد قدأ أكثره منذ زمان . ومن الكتب المصنفة فيه صحيح الإمام أبي حاتم محمد بن حبان التميمي البستي . قال الحاكم كان من أوعية العلم في الفقه واللغة والحديث والوعظ ومن عقلاء الرجال . وقال غيره كان عارفاً بالطب والنجوم والكلام والفقه رأساً في معرفة الحديث وقد أنكروا عليه قوله : النبوة العلم والعمل وحكموا عليه بالزندقة وهجروه وكتبوا فيه إلى الخليفة فأمر بقتله فنجاه الله تعالى ثم نفي من سجستان إلى سمرقند وكانت وفاته سنة أربع وخمسين وثلاثمائة — وأسم مصنفه التقاسيم والأنواع وترتيبه مبتدع فإنه ليس على الأبواب ولا على المسانيد ولذا صار الكشف منه عبراً . وقد رتب بعض المتأخرين على الأبواب وعمل له الحافظ أبو الفضل العراقي أطرافاً وجرد أبو الحسن التميمي زوائده على الصحيحين في مجلد . وقد نسبوا لابن حبان التساهل في التصحيح إلا أن تساهله أقل من تساهل الحاكم . قال الحازمي كان ابن حبان أمكن في الحديث من الحاكم ، وعلى كل حال ينبغي تتبع صحيحه والبحث عما فيه . وكذلك صحيح ابن خزيمة فكم فيه من حديث حكم له بالصحة وهو لا يرتقي عن رتبة الحسن وأنكر بعضهم نسبة التساهل إلى ابن حبان فقال أن كانت نسبته إلى التساهل باعتبار وجدان الحسن في كتابه فهي مشاحة في الاصطلاح لأنه يسميه صحيحاً وإن كانت باعتبار خفة شروطه فإنه يخرج في الصحيح ما كان راويه ثقة غير مدلس سمع من شيخه وسمع منه الأخذ عنه ولا يكون هناك إرسال ولا انقطاع وإذا لم يكن في الراوي جرح ولا تعديل وكان كل من شيخه والراوي عنه ثقة ولم يأت بحديث منكر فهو عنده ثقة ، وفي كتاب الثقات له كثير ممن هذه حاله ولاجل هذا ربما اعترض عليه في جعلهم ثقات من لم يعرف اصطلاحه ولا اعتراض عليه فإنه لا مشاحة في ذلك فإن حبان وفي بما التزمه من الشروط بخلاف الحاكم ومن الكتب المؤلفة في الصحيح المجرد السنن الصحاح لسعيد بن السكن . ومن مظان الصحيح المختارة للحافظ ضياء الدين المقدسي وهي أحسن من المستدرك ولكنها لم تكمل وهي مرتبة على المسانيد

## ﴿ المستخرجات على الصحيحين ﴾

الاستخراج ان يعتمد حافظا الى الصحيح البخاري ، مثلا فيورد أحاديثه حديثا حديثا بأسانيد لنفسه غير ملتزم فيها بدقة الرواة . من غير طريق البخاري الى ان يلتقي معه في شيخه أو فيمن فوقه . لكن لا يسوغ للمخرج أن يعدل عن الطريق التي يقرب فيها اجتماعه مع مصنف الاصل الى الطريق البعيدة الا لغرض مهم من علو أو زيادة مهمة أو نحو ذلك ، وربما ترك المستخرج أحاديث لم يجد له بها اسنادا مرضيا وربما غلبها عن بعض روايتها وربما ذكرها من طريق صاحب الاصل . وقد اعتنى كثير من الحفاظ بالاستخراج لما فيه من الفوائد المهمة وقصروا ذلك غالبا على صحيح البخاري وصحيح مسلم لكونهما العمدة في هذا العلم . فمن استخرج على صحيح البخاري أبو بكر أحمد بن ابراهيم الاسعيلي وأبو بكر أحمد بن محمد البرقاني . ومن استخرج على صحيح مسلم أبو جعفر أحمد النيسابوري وأبو بكر محمد بن محمد بن رجا النيسابوري وهو ممن يشارك مساهما في أكثر شيوخه . وأبو بكر محمد بن عبد الله الجوزقي وأبو عوانة يعقوب بن اسحق الاسفرائني روى فيه عن يونس بن عبد الأعلى وغيره من شيوخ مسلم . قال الحفاظ ابن حجر ان أبا عوانة يقول في مستخرجه بعد أن يسوق طرق مسلم كلها : من هنا أخرجه ثم يسوق أسانيد يجتمع فيها مع مسلم فيمن فوق ذلك وربما قال من هنا لم يخرجاه ولا يظن انه يعني البخاري ومساهما فاني استقرت صنيعة في ذلك فوجدته يعني مساهما وأنا الفضل أحمد بن سامة فانه كان قرين مسلم وصنف مثل مسلم . ومن المستخرجين على كل منهما أبو نعيم الاصفهاني وأبو عبد الله بن الاخرم وأبو ذر الهروي وأبو محمد الحلال وأبو مسعود سليمان بن ابراهيم الاصفهاني ولأبي بكر بن عبدان الشيرازي مستخرج عليهما في مؤلف واحد . وقد استخرج محمد بن عبد الملك بن أيمن على سنن أبي داود وأبو علي الطوسي على الترمذي وأبو نعيم على التوحيد لابن خزيمة . وللمستخرجات فوائد كثيرة منها ما يقع فيها من زيادات في الاحاديث التي يوردونها لم تكن في الأصل المستخرج عليه وأما وقعت لهم تلك الزيادات لانهم لم يلتزموا بإيراد ألفاظ ما استخرجوا عليه بل التزموا بإيراد الالفاظ التي وقعت لهم الرواية بها عن شيوخهم وكثيرا ما تكون مخالفة لما وقد تقع المخالفة في المعنى أيضاً . ومنها علو الاسناد لان مصنف المستخرج لو روى حديثا من طريق البخاري أو مسلم لوقع أنزل من الطريق الذي رواه به في المستخرج فلو روى أبو نعيم مثلاً حديثاً في مسند أبي داود الطيالسي من طريق مسلم لكان بينه وبين أبي داود أربعة رجال شيخان بينه وبين مسلم ومسلم وشيخه فإذا رواه من غير طريق مسلم كان بين أبي نعيم وبين أبي داود رجلان فقط لان أبا نعيم يزويه عن ابن فارس عن يونس بن حبيب عن أبي داود ومنها تقوية الحديث بكثرة الطرق وذلك بأن يضم المستخرج شخصا آخر فأكثر مع الذي حدث مصنف الاصل عنه وربما ساق له طرقاً أخرى الى الصحابي بعد فراغه من استخراجها كما يصنع أبو عوانة . ومنها أن يكون مصنف الصحيح روى عن مختلط ولم يبين هل سماع ذلك الحديث في هذه الرواية قبل الاختلاط



وقال بعض الباحثين في هذا الأمر ان الحميدي قد ميز في الاكثر تلك الزيادات من الفاظ الصحيح فانه يقول بعد سياق الحديث اقتصر منه البخاري على كذا وزاد فيه البرقاني مثلاً كذا أو نحو ذلك وعنده التميز انما وقع في الاقل فانه قد يسوق الحديث ناقلاً له من مستخرج البرقاني أو غيره ثم يقول اختصره البخاري فأخرج طرفاً منه ولا يبين القدر الذي اقتصر عليه فيلتبس الأمر على الواقف عليه ولا يزول عنه اللبس الا بالرجوع الى أصله فارتفع عنه الملام في الاكثر . وأما الجمع بين الصحيحين بعد الحق فانه أتى فيه بالفاظ الصحيحين فلك أن تنقل منه وتعزو ذلك للصحيحين أو لأحدهما . وقد تساهل في نسبة الحديث الى الصحيحين أو أحدهما أيضاً أكثر المخرجين للمشايخ والمعاجم والمرتبين على الابواب فلم يوردون الحديث بأسانيدهم ثم يصرحون بعد انتهاء سياقه غالباً بعزوه الى البخاري أو مسلم أو اليهما معاً مع اختلاف اللفاظ وغيرها يريدون أصله فلينبه لذلك . هذا ولابن حزم مقالة في ترتيب كتب الحديث جرى فيها على ما ظهر له في ذلك ذكرها في كتاب مراتب الديانة وقد أورد السيوطي خلاصتها في كتاب التقریب : فقال وأما ابن حزم فانه قال أولى الكتب الصحيحان ثم صحيح سعيد بن النكس والمتقى لابن جارود والمتقى لقاسم بن أصبغ . ثم بعد هذه الكتب كتاب أبي داود وكتاب النسائي ومصنف قاسم ابن أصبغ ومصنف الطحاوي ومسنند أحمد والبرار وأبي بكر وعثمان ابني أبي شيبة ومسنند ابن راهويه والطائلي والحسن بن سفيان والمستدرک وابن سنجر ويعقوب بن شيبة وعلي بن المديني وابن أبي عذرة وما جرى مجراها من الكتب التي أفردت لكلام رسول الله صلى الله عليه وسلم صرفاً ثم بعدها الكتب التي فيها كلامه وكلام غيره . ثم ما كان فيه الصحيح فهو أجل مثل مصنف عبد الرزاق ومصنف ابن أبي شيبة ومصنف بقي بن مخلد وكتاب محمد بن نصر المروزي وكتاب ابن المنذر ثم مصنف حماد بن سلمة ومصنف سعيد بن منصور ومصنف وكيع ومصنف الزريابي وموطأ مالك وموطأ ابن أبي ذئب وموطأ ابن وهب ومسائل ابن حنبل وفقه أبي عبيد وفقه أبي ثور . وما كان من هذا النمط مشهوراً كحديث شعبة وسفيان والليث والاوزاعي والحميدي وابن مهدي ومسنند وما جرى مجراها في هذه موطأ مالك بعضها أجمع للصحيح منه وبعضها مثله وبعضها دونه ، ولقد أحصيت ما في حديث شعبة من الصحيح فوجدته ثمانمائة حديث ونيفاً مسنداً ومرسلاً يزيد على المائتين وأحصيت ما في موطأ مالك وما في حديث سفيان ابن عينة فوجدت في كل واحد منهما من المسند خمسمائة ونيفاً مسنداً وثلاثمائة مرسلاً ونيفاً وفيه نيف وسبعون حديثاً قد ترك مالك نفسه العمل بها وفيها أحاديث ضعيفة وهاها جمهور العلماء . هـ

وقال الخطيب وغيره ان الموطأ مقدم على كل كتاب من الخوامع والمسانيد فلي هذا هو بعد صحيح الحاكم وهو روايات كثيرة واكبرها رواية القعني . وقد روى الموطأ عن مالك جماعات كثيرة وبين رواياتهم اختلاف من تقديم وتأخير وزيادة ونقص ومن أكبرها واكثرها زيادات رواية ابن مصعب . قال ابن حزم في رواية ابن مصعب هذا زيادة على سائر الموطآت نحو مائة حديث

## ﴿ المبحث الثاني ﴾

### ﴿ في الحديث الحسن ﴾

الحديث بالنظر الى الواقع ونفس الامر ينقسم الى قسمين فقط صحيح وغير صحيح . فالصحيح هو ما ثبت صحة نسبته الى النبي عليه الصلاة والسلام وغير الصحيح هو ما ثبت عدم صحته نسبته اليه وهو بالنظر الىنا ينقسم الى أكثر من ذلك وبهذا الاعتبار يمكن تسميته على أوجه شتى مثل أن يقال الحديث اما أن تعلم صحته مثل المشهور الذي اختلفت به قرأتان تفيد العلم وإما أن يعلم عدم صحته مثل الموضوعات التي تخالف ما ثبت بدليل قطعي سواء كان تقليداً أو عقلياً وإما أن لا يعلم صحته ولا عدم صحته مثل الاحاديث الضعيفة ونحوها ومثل ان يقال الحديث اما أن ترجح صحته أو يترجح عدم صحته أو لا يترجح شيء منهما ومثل ان يقال الحديث اما أن تعلم صحته أو يغلب على الظن ذلك فيه وإما أن يعلم عدم صحته أو يغلب على الظن ذلك فيه وإما أن لا يغلب على الظن شيء منهما بحيث يبقى الذهن متردداً فيه . وقد قسم كثير من المتقدمين الحديث الى قسمين فقط صحيح وضعيف وأدرجوا الحسن في الصحيح لمشاركته له في الاحتجاج به وقسمه الخطابي الى ثلاثة أقسام وذلك في معالم السنن حيث قال : الحديث عند أهله ثلاثة أقسام صحيح وحسن وسقيم . فالصحيح ما اتصل بسنده وعدلت قتلته . والحسن ما عرف مخرجه واشهر رجاله وعليه مدار أكثر الحديث وهو الذي يقبله أكثر العلماء وتستعمله عامة الفقهاء . والسقيم على ثلاث طبقات شرها الموضوع ثم المقلوب ثم المجحول قال العراقي في نكته لم أر من سبق الخطابي الى التقسيم المذكور وإن كان في كلام المتقدمين ذكر الحسن وهو موجود في كلام الشافعي والبخاري وجماعة ولكن الخطابي نقل التقسيم عن أهل الحديث وهو امام ثقة فبعه ابن الصلاح . والمراد بأهل الحديث هنا أكثرهم ويمكن إبقاؤه على عمومته نظراً لاستقرار اتفاقهم على ذلك بعد الاختلاف . واختلف في حد الحسن فقال الترمذي في حده كل حديث يروى لا يكون في اسناده من يهمل بالكذب ولا يكون الحديث شاذاً ويروى من غير وجه ونحو ذلك فهو عندنا حديث حسن ذكر ذلك في كتاب الغلل وهو في آخر جامعه واعترض عليه بأنه لم يخص الحسن بصفة تميزه عن الصحيح فإن الصحيح أيضاً لا يكون شاذاً ولا تكون روايته متهمين . وسبق عليه أنه اشترط في الحسن أن يروى من غير وجه ولم يشترط ذلك في الصحيح وأجيب بأن الترمذي قد ميز الحسن عن الصحيح بشيئين (أحدهما) كون راويه قاصراً عن درجة راوي الصحيح وهو أن يكون غير متهم بالكذب وراوي الصحيح لابد أن يكون ثقة وافرقة بين قولنا فلان غير متهم بالكذب وبين قولنا ثقة (الثاني) محيئه من غير وجه . وقال الخطابي في حده — الحسن — ما عرف مخرجه واشهر رجاله واعترض عليه بأنه ليس في عبارته تلخيص مهم وأيضاً فالصحيح قد عرف مخرجه واشهر رجاله فيقتضي أن يدخل في حد الحسن وكأنه يريد ما لم يبلغ

درجة الصحيح . وقال بعضهم أن قوله في أثره وعليه مدار أكثر الحديث وهو الذي يقبله أكثر العلماء ويستعمله عامة الفقهاء هو من جهة الحد وبذلك يخرج الصحيح الذي دخل فيما قبله فإن الصحيح يقبله جميع العلماء بخلاف الحسن فإن بعضهم لا يقبله . روي عن ابن أبي حاتم أنه قال سألت أبي عن حديث فقال أسنده حسن فقلت محتج به قال لا . وقد حاول بعضهم أن يجعل حد الخطابي موافقا لحد الترمذي فقال : قول الخطابي ما عرف مخرجه هو كقول الترمذي ويروى من غير وجه وقول الخطابي أشهر رجاله يعني بالسلامة من وصمة الكذب هو كقول الترمذي ولا يكون في أسنده من يهمل بالكذب وأما قول الترمذي ولا يكون شاذاً فهو مستغنى عنه في عبارة الخطابي لأن عرفان المخرج ينافي الشذوذ . وقال بعضهم إن عرفان المخرج لا ينافي الشذوذ لأن الشاذ الذي قد أبرز فيه جميع رجاله قد عرف فيه مخرج الحديث وإنما ينافي الانقطاع لأن ما سقط بعض أسنده لا يعرف فيه مخرج الحديث إذ لا يذرى من سقط . ولا يخفى ما في تطبيق أحد الحديثين على الآخر من التكلف لا سيما بعد أن نيين أن الترمذي قد حد أحد قسمي الحسن وهو الحسن لغيره والخطابي قد حد القسم الآخر وهو الحسن لذاته . وقال ابن الجوزي في حده ما فيه ضعف قريب محتمل هو الحديث الحسن ويصالح البناء عليه والعمل به . واعترض على هذا الحد بأنه ليس مضبوطاً بضابط يتميز به القدر المحتمل من غيره . وقال بعضهم ما ذكره ابن الجوزي مبني على أن معرفة الحسن بموقوفة على معرفة الصحيح والضعيف لأن الحسن وسط بينهما . وقال بعضهم لما توسط الحسن بين الصحيح والضعيف غير تعريفه وصار ما يتقدم في نفس الخافض قد تقصر عبارته عنه . وقال بعضهم أنه لا مطلق في تمييز الحسن من غيره تميزاً يشفي الغليل غير أن من يرجع في هذا الفن يمكنه أن يقرب على الطالاب مطلبه وقد اعتنى ابن الصلاح بإيضاح حد الحسن بقدر الاستطاعة فقال بعد أن أورد الحدود الثلاثة المذكورة هنا : قلت كل هذا مستبهم لا يشفي الغليل وليس فيما ذكره الترمذي والخطابي ما يفضل الحسن من الصحيح وقد امنت النظر في ذلك والبحث جامعاً بين أطراف كلامهم ملاحظاً مواقع استعمالهم فتفتح لي واتضح أن الحديث الحسن قسمان (أحدهما) الذي لا يتخلو رجال سنده من مستور لم يتحقق أهليته غير أنه ليس معطلاً كثير الخطأ فيما يزويه ولا هو منهم بالكذب في الحديث أي لم يظهر منه تعدد الكذب في الحديث ولا سبب آخر مفسق ويكون متن الحديث مع ذلك قد عرف بأن روي مثله أو نحوه من وجه آخر أو أكثر حتى اعتضد بمتابعة من تابع راويه على مثله أو بماله من شاهد وهو ورود حديث آخر بنحوه فيخرج بذلك عن أن يكون شاذاً أو منكراً وكلام الترمذي على هذا القسم ينزل ( القسم الثاني ) أن يكون راويه من المشهورين بالصدق والأمانة غير أنه لم يبلغ درجة رجال الصحيح لكونه يقصر عنهم في الحفظ والاتقان وهو مع ذلك يرتفع عن حال من يعد ما يفرد به من حديثه منكراً أو يعتز في كل هذا مع سلامة الحديث من أن يكون شاذاً أو منكراً سلامته من أن يكون معطلاً وعلى هذا القسم ينزل كلام الخطابي فهذا الذي ذكرناه جامع لما تفرق في كلام من بلغنا كلامه في ذلك وكان الترمذي ذكر

أحد نوعي الحسن. وذكر الخطابي النوع الآخر مقتصرا كل واحد منهما على ما رأى أنه يشكل معرضا عما رأى أنه لا يشكل أو أنه غفل عن البعض وذهل والله أعلم ههنا تأصيل ذلك وتوضيحه . هـ واعتراض عاينه بأنه جعل الحسن عند الترمذي مقصورا على رواية المستور وليس كذلك بل يشترك معه الضعيف بسبب سوء الحفظ والموصوف بالغلط والخطأ والمختلط بعد اختلاطه والمذلس إذا غنع وما في اسناده انقطاع ضعيف فأحاديث هؤلاء من قيل الحسن عنده إذا وجدت الشروط الثلاثة وهي أن لا يكون في الاسناد منهم بالكذب وأن لا يكون الحديث شاذاً وأن يروى مثل ذلك أو نحوه من وجه آخر فصاعداً وليست كلها في درجة واحدة بل بعضها أقوى من بعض . وما يقوي هذا أنه لم يتعرض لاشتراط اتصال الاسناد ولذا وصف كثيرا من الاحاديث المنقطعة بالحسن . وأما قوله . وكأن الترمذي ذكر أحد نوعي الحسن وذكر الخطابي الآخر مقتصرا كل واحد منهما على ما رأى أنه يشكل معرضا عما رأى أنه لا يشكل أو أنه غفل عن البعض وذهل فقال بعضهم فيه إن الخطابي لا يطلق اسم الحسن الا على النوع الذي ذكره وهو النوع الذي يسميه من يجعل الحسن قسمين باسم الحسن لذاته . وأما النوع الذي تركه وهو الذي يسمى عندهم بالحسن لغيره فهو من قيل الضعيف عنده فتركه لذلك لا لا ذكر . ويظهر ان الترمذي أيضاً اذا أطلق اسم الحسن فاما يزيد به النوع الذي ذكره وهو الذي يسمى عندهم بالحسن لغيره وأما النوع الذي تركه فهو عنده من قيل الصحيح فتركه أيضاً لذلك لا لا ذكر . وهذا لا ينافي في اطلاق اسم الحسن على هذا النوع اذا وجدت قرينة تدل على ذلك . وأما قول بعضهم ان الترمذي قد صحح جملة من الاحاديث لا ترقى عن رتبة الحسن مع أنه ممن يفرق بين الصحيح والحسن فان فيه اهما ما قال أراد أنه حكم بصحة أحاديث هي في رتبة الحسن لغيره فلا اعتراض عليه . واد . وان أراد أنه حكم بصحة أحاديث هي في رتبة الحسن لذاته فلا اعتراض عليه غير وارد فان كثيرا من المحدثين يدخله في الصحيح ويجعله في أدنى مراتبه ولذا قالوا ان من سمي الحسن صحيحاً لا ينكر أنه دون الصحيح المقدم المين أولاً فهذا اذا اختلف في العبارة دون المعنى . ولذا يتبين من امتعان النظر في هذه وتبع مواردها ان المحدثين الذين رأوا أنه ينبغي أن يجعل بين الصحيح والضعيف واسطة عمد بعضهم الى قسم من أقسام الضعيف وهو الضعيف الذي ظهرت فيه أمارات القوة فرفعه درجة وجعله واسطة بينهما وسماه بالحسن وعمد الآخرون الى قسم من أقسام الصحيح وهو الصحيح الذي فيه شيء من الضعف فأزله درجة وجعله واسطة بينهما وسماه بالحسن فقبل المتبعون لأنهم لذلك بقبول حسن جعلوا اسم الحسن شاملاً للنوعين معا غير أنهم رأوا أن يفرقوا بينهما للاحتياج الى ذلك فسموا القسم الذي كان مدرجا في الصحيح باسم الحسن لذاته وسموا القسم الذي كان مدرجا في الضعيف باسم الحسن لغيره . وقد حاول محاورون أن يحدوا الحسن مطلقا مع اختلاف أمرها فقال بعضهم — الحسن — هو الذي اتصل اسناده بالصدوق الضابط الذي ليس بتام الضبط أو بالضعيف الذي لم ينهم بالكذب اذا عضده عاضد مع السلامة من الشذوذ والغلط . وقال بعضهم — الحسن — ما خلا عن العلل وكان في سنده متصل امارا أو مستور

له به شاهد أو راو مشهور قاصر عن كمال الاتقان . وقال بعضهم — الحسن — مسند من قرب من درجة الثقة أو مرسل ثقة روي من غير وجه وسلم من شذوذ وعلة . وأما الحسن لذاته فقد عرفه بعضهم فقال هو الحديث الذي ليس فيه علة ولا شذوذ إذا اتصل أسناده برواة معروفين بالعدالة والضبط غير أن في ضبطهم قصورا عن ضبط رواة الصحيح فجعله هو والصحيح سواء إلا في تفاوت الضبط فراوي الصحيح يشترط أن يكون موصوفا بالضبط التام وزاوي الحسن لا يشترط فيه تلك الدرجة وإنما يشترط فيه أن يكون ضابطا في الجملة بحيث لا يكون مغفلا ولا كثير الخطأ . وأما سائر شروط الصحيح فإنه لا بد منها في الحسن لذاته . وقد وجد في كلام المتقدمين إطلاق الحسن على ما ذكر وعلى غيره . قال ابن عدي في ترجمة سلام بن سليمان المدائني : حديثه منكر وعامة حسن إلا أنه لا يتابع عليه . وقيل لشعبة لأي شيء لا تروي عن عبد الملك بن أبي سليمان العزمي وهو حسن الحديث فقال من حسنه فررت وكأنيما أراد المعنى اللغوي وهو حسن المتن وربما أطلق على الغريب . قال إبراهيم النخعي إذا اجتمعوا كرهوا أن يخرج الرجل حسان أحاديثه قال ابن السمعاني أنه عن الغرائب ووجد للشافعي إطلاقه في المتفق على صحته ولابن المديني في الحسن لذاته والبخاري في الحسن لغيره وبالجملة فالترمذي هو الذي أكثر من التعبير بالحسن ونوده بذكره ولكن حيث ثبت اختلاف الأئمة في معناه حين إطلاقه فلا يسوغ إطلاق القول بالاحتجاج به بل لا بد من النظر في ذلك فما كان منه منطبقا على الحسن لذاته ساع الاحتجاج به وما كان منه منطبقا على الحسن لغيره ينظر فيه فما كثرت طرقه يسوغ الاحتجاج به وما لا فلا .

### ﴿ فوائد تتعلق بمبحث الحديث الحسن ﴾

#### ﴿ الفائدة الأولى ﴾

﴿ في أن بعض الأحاديث قد يعرض لها من الأحوال ما يرفعها من درجتها إلى الدرجة التي هي فوقها ﴾  
قد يعرض لبعض الأحاديث أحوال تورثها قوة وبذلك قد يرتفع الضعيف من درجته إلى درجة الحسن وقد يرتفع الحسن من درجته إلى درجة الصحيح وليس هذا الحكم خاصا بالضعيف والحسن بل يشمل الصحيح أيضا باعتبار تنوع درجاته الآن بحثنا الآن عما يتعلق بهما فقط فنقول : أن الحديث الضعيف قد يكون ضعفه ممكن الزوال وقد يكون غير ممكن الزوال فإن كان ممكن الزوال وذلك فيما إذا كان الضعف ناشئا من ضعف حفظ بعض رواة مع كونه من أهل الصدق والديانة فإذا جاء ما رواه من وجه آخر عرفناه قد حفظه ولم يحتل فيه ضبطه . فيرتفع بذلك من درجة الضعيف إلى درجة الحسن . ومثل ذلك ما إذا كان ضعفه ناشئا من جهة الإرسال كما في المرسل الذي يرسله إمام حافظ فإن ضعفه يزول بروايته من وجه آخر فيرتفع بذلك من درجة الضعيف إلى درجة الحسن . ومثل الإرسال التدليس أو جهالة بعض الرجال . وإن كان ضعفه غير ممكن الزوال كالضعف الذي

يشأ من كون الراوي متبها بالكذب أو كون الحديث شاذاً فإن ضعفه لا يزول بروايته من وجه آخر فلا يرتفع بذلك من درجة الضعيف إلى درجة الحسن كحديث من حفظ على أمي أربعين حديثاً بعث الله يوم القيامة في زمرة النباهة فقد اتفقوا على ضعفه مع كثرة طرقه قال بعض الحفاظ أن هذا النوع قد تكثر فيه الطرق وإن كانت قاصرة عن درجة الاعتبار حتى يرتقي عن رتبة المنكر الذي لا يجوز العمل به بحال إلى رتبة الضعيف الذي يجوز العمل به في الفضائل وربما صارت تلك الطرق الواهية بمنزلة الطريق التي فيها ضعف يسير بحيث لو فرض محي ذلك الحديث باسناد فيه ضعف يسير صار مرتقياً من رتبة الضعيف إلى رتبة الحسن لغيره وكما قد يرتقي بعض الأحاديث من درجة الضعيف إلى الحسن قد يرتقي بعضها من درجة الحسن إلى درجة الصحيح وذلك في الحسن لذاته فإنك قد عرفت أنه هو والصحيح سواء لا فرق بينهما إلا في أمر واحد وهو الضبط فإن روايته لا يشترط فهم أن يبلغوا في الضبط الدرجة المشترطة في رواية الصحيح فإذا جاء الحديث الحسن لذاته من وجه آخر انجبر ما فيه من خفة الضبط فيرتقي بذلك من درجته وهي الدرجة الأولى من قسمي الحسن إلى درجة الصحيح وهي الدرجة الأخيرة منه ويسمى هذا النوع بالصحيح لغيره وهذا النوع غير داخل في حد الصحيح الذي سبق ذكره ولذا قال بعضهم وأورد على هذا التعريف أن الحسن إذا روي من غير وجه ارتقى من درجة الحسن إلى درجة الصحة وهو غير داخل في هذا الحد وأجاب بأن المحدود هو الصحيح لذاته لا لغيره وما أورد من قبيل الثاني

واعترض على ابن الصلاح بأنه اعتنى بالحسن فجعله قسمين أحدهما الحسن لذاته والآخر الحسن لغيره فكان ينبغي أن يعتني بالصحيح وينبه على أن له قسمين أيضاً أحدهما الصحيح لذاته والآخر الصحيح لغيره فإن كان اقتصر على تعريف الصحيح لذاته في بابه وذكر الصحيح لغيره في نوع الحسن مبني على أنه أصله فكان ينبغي أن يقتصر على تعريف الحسن لذاته في بابه ويذكر الحسن لغيره في نوع الضعيف لأنه أصله ولا يخفى أن الخطب في هذا الأمر سهل وقد كثرت اعتراض أناس على ابن الصلاح من جهة ترتيب كتابه فاتهم قالوا إنه ليس كما ينبغي وفي هذا الاعتراض نظر فإن كتابه أملاء شيئاً بعد شيء قاصداً بذلك أن يجمع في كتابه ما أمكنه جمعه من مسائل هذا الفن التي كانت مفرقة في كتب شتى فهو أول من جمعه في كتاب واحد حتى صار سهل المنال بمدان كان لا يحصله إلا أفراد من أرباب المهمة العالية الذين لهم به ولوع شديد حتى لم يمنعهم تفرقه من أن يجمعوه في صدورهم ومثله لا يتيسر له حسن الترتيب لأن ذلك يعوقه عن إتمام الجمع والتأليف وأمر الترتيب بعد ذلك سهل يقدر على القيام به من هو أدنى منه بمراتب وهذا أمر مقرر معروف على أن هؤلاء المعارضين فيهم كثير من أرباب الفضل والتبلي فكان حقهم أن يقوموا بهذا الأمر المهم ويكتفوا منه بقيامه بالأمر الذي هو أهم

على أن كتابه مرتب في الجملة بحيث أنه ليس فيه تشويش يمنع من الاستفادة والاقادة وذلك مع انسجام عبارته ولطف اشارته نعم قد ذكر أشياء في مواضع ربما كان غيرها أشد مناسبة منها إلا أن ذلك قليل بالنسبة

إلى غيره وعلى كل حال فالمعارضون معترفون بفضله وتقدمه في ذلك وكثيراً ما يكون الاعتراض دليلاً على علو مقام المعارض عليه أجزل الله لهم جميعاً الثواب والاجر وأبقى لهم في العالمين حسن الذكر

### ❦ الفائدة الثانية ❦

( في بيان الكتب التي يهتدى بها إلى معرفة الحديث الحسن )

قال ابن الصلاح كتاب أبي عيسى الترمذي أصل في معرفة الحديث الحسن وهو الذي نوه باسمه وأكثر من ذكره في جامعه ويوجد في متفرقات من كلام بعض مشايخه والطبقة التي قبله كأحمد بن حنبل والبخاري وغيرها وتختلف النسخ من كتاب الترمذي في قوله هذا حديث حسن وهذا حديث صحيح ونحو ذلك فينبغي أن تصحح أصلك به بجماعة أصول وتعتمد على ما انفقت عليه : ونص الدارقطني في سننه على كثير من ذلك ، ومن مظانه سنن أبي داود فقد رويناه أنه قال ذكرت فيه الصحيح وما يشبهه وما يقاربه ورويناه عنه أيضاً ما معناه أنه يذكر في كل باب أصح ما عرفه في ذلك الباب . وقال ما كان في كتابي حديث فيه وهن شديد فقد بينته وما لم أذكر فيه شيئاً فهو صالح وبعضها أصح من بعض . قلت فعلى هذا ما وجدناه في كتابه مذكوراً مطلقاً وليس في واحد من الصحيحين ولا نص على صحته أحد ممن يميز بين الصحيح والحسن عرفاً . أنه من الحسن عند أبي داود وقد يكون في ذلك ما ليس بحسن عند غيره ولا مندرج فيما حققنا ضبط الحسن به على ما سبق إذ حكى أبو عبد الله بن مندة الحافظ أنه سمع محمد بن سعد الباوردي بمصر يقول : كان من مذهب أبي عبد الرحمن النسائي أن يخرج عن كل من لم يجمع على تركه . وقال ابن مندة وكذلك أبو داود السجستاني يأخذ مأخذه ويخرج الاسناد الضعيف إذا لم يجد في الباب غيره . لأنه أقوى عنده من رأي الرجال . هـ

وقد تعقب العلامة أبو الفتح محمد بن سيد الناس العمري كلام ابن الصلاح في شأن سنن أبي داود فقال فيما كتبه على الترمذي : لم يرسم أبو داود شيئاً بالحسن وعمله في ذلك شبيه بعمل مسلم الذي لا ينبغي أن يحمل كلامه على غيره أنه اجتنب الضعيف الواهي وأتى بالثقةين الأول والثاني وحديث من مثل به من الرواة موجود في كتابه دون القسم الثالث قال فهذا الزم الشيخ أبو عمرو مسلماً من ذلك ما ألزم به أبو داود فغنى كلامهما . واحد وقول أبي داود وما يشبهه يعني في الصحة وما يقاربه يعني فيها أيضاً هو حقول مسلم ليس كل الصحيح مجده عند مالك وشعبة وسفيان فاحتاج أن ينزل إلى مثل ليث بن أبي سليم . وعطاء بن السائب . ويزيد بن أبي زياد لما يشمل الكل من اسم العدالة والصدق وإن تفاوتوا في الحفظ والافتان ولا فرق بين الطريقين غير أن مسلماً شرط الصحيح فيخرج من حديث الطبقة الثالثة يعني الضعيف وأبو داود لم يشترطه فذكر ما يشتد وهنه عنده والزم البيان عنه قال وفي قول أبي داود أن بعضها أصح من بعض ما يشير إليه إلى القدر المشترك بينهما من الصحة وإن تفاوتت فيه لما تقتضيه صيغة أفضل في الأكثر هـ

وقد امتنع أناس من هذه السبابة لاشعارها بأن سنن أبي داود همزة صحيح مسلم فإن كلامهما ذكر

الصحيح وما يشبهه وما يقاربه غير أن مسلماً التزم أن لا يذكر الحديث الضعيف في كتابه وأبو داود ذكره مع بيان ضعفه فارتفع المحدثون من ذكر الضعيف في كتابه فهنا عند امعان النظر في منزلة واحدة بل ربما عد ذكره الضعيف مع البيان من المزايا التي ربما قضت برجحائه فان معرفة ضعف الضعيف من المطالب المهمة وهذا مما لم يخطر في بال أحد من علماء الأثر فالبون بينهما بعيد على أن في سنن أبي داود كثيراً من الأحاديث التي فيها انقطاع أو إرسال أو رواية عن مجهول كرجل وشيخ مع أنه لم يشر إلى ضعفها وإن أوجب عنه بأنه لم يتعرض لبيان الضعف في هذا النوع لظهوره وقد نقل بعضهم عن بعض أهل الأثر أنه قال هو تعقب وإياه جداً لا يساوي سماعه ثم قال وهو كذلك تضمنه أحد شئتين وقوع غير الصحيح في مسلم أو تصحيح كل ما سكت عليه أبو داود وقد أوجب عن اعتراض ابن سيد الناس بأن مسلماً التزم الصحة في كتابه فليس لنا أن نحكم على حديث خرج فيه بأنه حسن عنده لما عرف من قصور الحسن عن الصحيح وأبو داود قال إن ما سكت عنه فهو صالح والصالح يجوز أن يكون صحيحاً ويجوز أن يكون حسناً فلا احتياط أن يحكم عليه بالحسن وشم أجوبة أخرى . منها أن العاملين إنما تشابهوا في أن كلا أتى بثلاثة أقسام لكنها في سنن أبي داود راجعة إلى متون الأحاديث وفي مسلم إلى رجاله وليس بين ضعف الرجل وصحة حديثه منافاة . ومنها أن أبا داود قال إن ما كان فيه وهن شديد ينته فقههم أن ثم شيئاً فيها وهن غير شديد لم يلتزم بيانه . ومنها أن مسلماً إنما يروي عن الطبقة الثالثة في المتابعات لينجبر القصور الذي في رواية من هو في الطبقة الثانية ثم أنه يقل من حديثهم جداً بخلاف أبي داود فإنه يخرج أحاديث هؤلاء في الأصول مع الاكثار منها والاحتجاج بها فلذلك نزلت درجة كتابه عن درجة كتاب مسلم . وقال العلامة أبو بكر محمد بن رشيد الاندلسي السبكي فيما نقله عنه ابن سيد الناس ليس يازم من كون الحديث لم ينص عليه أبو داود بضعف ولا نص عليه غيره بصحة أن يكون الحديث عند أبي داود حسناً إذ قد يكون عنده صحيحاً وإن لم يكن عند غيره كذلك . قال العراقي وقد يجاب عن اعتراض ابن رشيد بأن ابن الصلاح إنما ذكر ما لنا أن نعرف به الحديث عنده والاحتياط أن لا يرتفع به إلى درجة الصحة وإن جاز أن يبالغ عند أبي داود لأن عبارته فهو صالح أي الاحتجاج به فإن كان أبو داود يرى الحسن رتبة بين الصحيح والضعيف فلا احتياط ما قاله ابن الصلاح وإن كان رأيه كالمقدمين في انقسام الحديث إلى صحيح وضعيف فلا احتياط أن يقال صالح كما عبر به . هـ

وقد توهم بعضهم من عبارة الحافظ المنذري الواقعة في خطبة كتابه الترغيب والترهيب أنه ينسب إلى أبي داود تسمية ما سكت عنه حسناً واعتراض عليه بأن هذا غير معروف والمعروف عند تسميته صالحاً وقد نظرنا في عبارته فإذا هي لا تدل على ذلك وهي — والله على كثير مما حضرني حال الاملاء مما تساهل أبو داود في السكوت عن تضعيفه أو التزمذي في تحسينه أو ابن حبان والحاكم في تصحيحه لا اتفاقاً عليهم رضي الله عنهم بل مقاماً لتبصر في نظائرها من هذا الكتاب وكل حديث عزوته إلى أبي داود وسكت عنه فهو كما ذكر أبو داود ولا ينزل عن درجة الحسن وقد يكون على شرط الصحيحين . هـ فقوله فهو كما ذكر أبو داود



يريد انه صالح ثم بين ان الصالح لا يزن عن درجة الحسن وقد يرتفع الى درجة ما يكون على شرط الشيخين وكلام أبي داود فيما يتعلق بكتابه مأخوذ من رسالته الى أهل مكة وقد وقفت على ملخصها فرأيت ان أورد منه شيئاً قال : انكم سألتموني ان أذكر لكم الاحاديث التي في كتاب السنن أبي أصح ما عرفت في الباب فاعلموا انه كله كذلك الا ان يكون قد روي من وجهين أحدهما أقوم اسناداً والآخر أقوم في الحفظ وربما كتبت ذلك ولا أرى في كتابي من هذا عشرة أحاديث ولم أكتب في الباب الا حديثاً أو حديثين وإن كان في الباب أحاديث صحاح فلها تكثر وإنما أردت قرب منفعة فإذا أعدت الحديث في الباب من وجهين أو ثلاثة فإما هو من زيادة كلام فيه وربما تكون فيه كلمة زائدة على الاحاديث وربما اختصرت الحديث الطويل لاني لو كتبت بطوله لم يعلم بعض من يسمعه المراد منه ولا يفهم موضع الفقه منه فاختصرته لذلك .

وأما المراسيل فقد كان يحتج بها العلماء فيامضى مثل سفيان الثوري ومالك والاوزاعي حتى جاء الشافعي فنكاه فيها وتابعه على ذلك أحمد بن حنبل وغيره فإذا لم يكن مسند غير المراسيل فالمرسل يحتج به وليس هو مثل المتصل في القوة وليس في كتاب السنن الذي صنفه عن رجل متروك الحديث شيء وإذا كان فيه حديث منكر يثبت انه منكر وليس على نحوه في الباب غيره : وما كان في كتابي من حديث فيه وهن شديد فقد رتبته ومنه مالا يصح سنده وما لم أذكر فيه شيئاً فهو صالح وبعضها أصح من بعض وهو كتاب لا ترد عليك سنة عن النبي صلى الله عليه وسلم الا وهي فيه ولا أعلم شيئاً بعد القرآن ألزم للناس ان تعلموه من هذا الكتاب ولا يضر رخصاً ان لا يكتب من العلم شيئاً بعد ما يكتب هذا الكتاب وإذا نظر فيه وتدبره وتفهمه حيث يعلم مقداره وأما هذه المسائل مسائل الثوري ومالك والشافعي فهذه الاحاديث أصولها . ويعجبني ان يكتب الرجل مع هذه الكتب من رأي أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ويكتب أيضاً مثل جامع سفيان الثوري فانه أحسن ما وضع للناس من الجوامع والاحاديث التي وضعها في كتاب السنن أكثرها مشاهير وهي عند كل من كتب شيئاً من الحديث الا ان تميزها لا يقدر عليه كل الناس فالحديث المشهور المتصل الصحيح ليس يقدر ان يردده عليك أحد وأما الحديث الغريب فانه لا يحتج به ولو كان من رواية الثقات من أئمة العلم قال ابراهيم النخعي كانوا يكرهون الغريب من الحديث وقال يزيد بن أبي حبيب إذا سمعت الحديث فأنشده كما تنشد الضالة فان عرف والا فدعه ولم أصنف في كتاب السنن الا الاحكام فهذه أربعة آلاف وثمانمائة كتاباً في الاحكام فاما أحاديث كثيرة في الزهد والفضائل وغيرها فلم أخرجها والسلام عليكم هـ

وقد أشهر هذا الكتاب بين الفقهاء اشتهاراً عظيماً لجمعه أحاديث الاحكام قال الامام أبو سليمان الخطابي في معالم السنن : اعلموا رحمكم الله تعالى ان كتاب السنن لابي داود كتاب شريف لم يصنف في علم الدين كتاب مثله وقد رزق القبول من كفاية الناس فصار حكماً بين فرق العلماء وطبقات الفقهاء على اختلاف مذاهم فكل من ورد ومنه شرب وعليه معول أهل العراق وأهل مصر وبلاد المغرب وكثير من أقطار الأرض . فاما أهل خراسان فقد أولع أكثرهم بكتاب محمد بن اسماعيل ومسلم بن الحجاج ومن نجح نحوها

في جمع الصحيح على شرطهما في السيئ والانتقاد لأن كتاب أبي داود أحسن وضعاً وأكثر فقهاً وكتاب أبي  
عبدى أيضاً كتاب حسن ، والله يغفر لهما جميعاً ويحسن على جميل النية فيما سعوا له بثوبتهم برحمته . هـ  
وحيث عرفت ما قيل في شأن كتب السنن المذكورة تعرف أن الحافظ السلفي قد أفرط في التساهل حيث  
قال في شأن الكتب الخمسة : قد اتفق على صحتها علماء الشرق والغرب : وكيف لا يقال إنه أفرط في التساهل  
وأبو داود قد صرح بانقسام ما في كتابه إلى صحيح وغيره والترمذي قد ميز في كتابه بين الصحيح والحسن  
فإن قيل بأنه ممن يدرج الحسن في الصحيح ولا يفرده بنوع فهو قد جرى في ذلك على اصطلاحه . قيل  
إن العلماء قد صرحوا بأن فيها ضعفاً أو منكراً أو نحو ذلك على أن من سمى الحسن صحيحاً لا ينكر أنه  
دون الصحيح المقدم ذكره فالفرق بين من يميز بينهما وبين من لا يميز إنما هو اختلاف في العبارة دون المعنى  
وقال بعضهم إن إطلاق السلفي لهذه العبارة مع ما في الكتب الثلاثة في السنن من الضعيف بالنظر إلى  
قلته بالنسبة إلى غيره لا سيما النسائي فلها أقلها بعد الصحيحين حديثاً ضعيفاً . وقد أضاف بعضهم إلى الكتب  
الخمس كتاب ابن ماجه فجعلها بذلك ستة وأول من فعل ذلك أبو الفضل بن طاهر حيث أدرجه معها في  
الاطراف ثم الحافظ عبد الغني في كتاب الاكمال في أسماء الرجال وهو الكتاب الذي هذبه الحافظ المزني  
وقدموا ابن ماجه على الموطأ لكثرة زوائده على الخمسة بخلاف الموطأ . ولما كان ابن ماجه قد أخرج أحاديث  
عن رجال مهتمين بالكذب وسرقة الأحاديث قال بعضهم ينبغي أن يجعل السادس كتاب الدرامي فإنه قليل  
الرجال الضعفاء نادر الأحاديث المنكرة والشاذة وإن كانت فيه أحاديث مرسلة وموقوفة فهو مع ذلك أولى  
منه . وقد جعل بعض العلماء كرزين السرقطي السادس الموطأ وتبعه على ذلك المجاهد الأثير في كتاب  
جامع الأصول وكذا غيره

وأما كتب المسانيد فهي دون كتب السنن في الرتبة وكتب المسانيد هي ما أفرد فيه حديث كل صحابي  
على حدة من غير نظر للإبواب وقد جرت عادة مصنفها أن يجمعوا في مسند كل صحابي ما يقع لهم من حديثه  
صحيحاً كان أو سقيماً ولذلك لا يسوغ الاحتجاج بما يورد فيها مطلقاً — قال الحافظ بن الصلاح : كتب المسانيد  
غير ملحق بالكتب الخمسة التي هي الصحيحان وسنن أبي داود وسنن النسائي وجامع الترمذي وما جرى  
مجرها في الاحتجاج بها والركون إلى ما يورد فيها مطلقاً كمسند أبي داود الطيالسي ومسند عبيد الله بن موسى  
ومسند أحمد بن حنبل ومسند إسحق بن راهويه ومسند عبد بن حميد ومسند الدارمي ومسند أبي يعلى الموصلي  
ومسند الحسن بن سفيان ومسند الزار أبي بكر وأشباها فهذه جرت عادة مؤلفيها أن يخرجوا في مسند كل  
صحابي ما رووه من حديثه غير متقيدين بأن يكون حديثاً محتجاً به فلها تأخرت مرتبتها وإن جلت لجلالة  
مؤلفيها عن مرتبة الكتب الخمسة وما ألحق بها من الكتب المصنفة على الأبواب والله أعلم هـ  
وانتقد على ابن الصلاح عدم مسند الدرامي في كتب المسانيد لأنه مرتب على الأبواب وإنما سموه بالمسند  
كمسند البخاري كتابه بالمسند لكون أحاديثه مسندة وانتقد عليه أيضاً تفضيل كتب السنن وما ألحق بها على

مسند الامام احمد بن حنبل مع انه التزم الصحيح في مسنده وأجاب المراقي باننا لا نسلم ذلك والذي رواه عنه أبو موسى المديني أنه سئل عن حديث فقال انظروه فان كان في المسند والافليس بحجة : فهذا ليس بصريح في أن كل ما فيه حجة بل هو صريح في ان ما ليس فيه ليس بحجة على ان ثم أحاديث مخرجة في الصحيحين وليست فيه ، قال وأما وجود الضيف فيه فهو محقق بل فيه أحاديث موضوعة جمعها في جزء ولعبد الله ابنه فيه زيادات فيها الضيف والموضوع وقد ورد العلامة ابن الجوزي في كتاب الموضوعات أحاديث من المسند لاحد له فيها سمة الوضع وقد تصدى الحافظ ابن حجر للرد على ذلك قائل كتابا سماه القول المسدد في الذب عن المسند سرد فيه الاحاديث التي جمعها العراقي وهي تسعة وأضاف اليها خمسة عشر حديثا أوردها ابن الجوزي في الموضوعات وأجاب عنها ، وقال في كتابه تعجيل المنفعة في رجال الاربعة : ليس في المسند حديث لا أصل له الا ثلاثة أحاديث أو أربعة منها حديث عبد الرحمن بن عوف انه يدخل الجنة زحفا ، قال ويعتذر عنه بأنه مما أمرأ حمد بالضرب عليه فتركه سهوا أو ضرب عليه وكتب من تحت الضرب . وقال بعضهم ان مسند أحمد لا يوازيه كتاب من كتب المسانيد في الكثرة وحسن السياق غير انه فاته أحاديث كثيرة جدا بل قيل انه لم يقع له جماعة من الصحابة الذين في الصحيحين وهم نحو مائتين . وحالة ما في المسند من الاحاديث أربعون ألفا تكرر منها عشرة آلاف فيبقى ثلاثون ألفا . وقال العلامة عبد الرحمن المعروف بابن أبي شامة في كتاب الباعث على انكار البدع والحوادث : قال أبو الخطاب وأصحاب الامام أحمد يحتاجون بالاحاديث التي رواها في مسنده وأكثرها لا يحل الاحتجاج بها وانما أخرجها الامام أحمد حتى يعرف من اين الحديث مخرجه والمنفرد به أعدل أو مجروح ولا يحل الآن نسلم عالم ان يذكر الا ما صح ثلثا يشقي في الدارين لما صح عن سيد الثقلين انه قال : من حدث عني بحديث يرى انه كذب فهو أحد الكاذبين قال ويلزم المحدث ان يكون على الصفة التي ذكرناها في أول كتابنا من الحفظ والاحتقان والمعرفة بما يتعلق بهذا الشأن . وقال العلامة ابن تيمية في كتاب منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة والقدرية : ليس كل ما رواه أحمد في المسند وغيره يكون حجة عنده بل يروي ما رواه أهل العلم ، وشرطه في المسند ان لا يروي عن المعروفين بالكذب عنده وان كان في ذلك ما هو ضعيف ، وشرطه في المسند مثل شرط أبي داود في مسنده وأما كتب الفضائل فيروي ما سمعه من شيوخه سواء كان صحيحا أو ضعيفا فانه لم يقصد ان لا يروي في ذلك الا ما ثبت عنده ، ثم زاد ابن أحمد زيادات وزاد أبو بكر القطيعي زيادات وفي زيادات القطيعي أحاديث كثيرة موضوعة فظن ذلك الجاهل ان تلك من رواية أحمد وانه رواها في المسند ، وهذا خطأ قبيح فان الشيوخ المذكورين شيوخ القطيعي وكلهم متأخرون عن أحمد وهم ممن يروي عن أحمد لا ممن يروي أحمد عنه ، وهذا مسند أحمد وكتاب الزهد له وكتاب التاسخ والمنسوخ وكتاب التفسير وغير ذلك من كتبه يقول حدثنا وكيع ، حدثنا عبد الرحمن بن مهدي ، حدثنا سفيان ، حدثنا عبد الرزاق ، فهذا أحمد وتارة يقول حدثنا أبو معمر القطيعي ، حدثنا علي بن الجعد ، حدثنا أبو نصر الثوري ، فهذا عبد الله ، وكتابه

في فضائل الصحابة له فيه هذا وهذا وفيه من زيادات القطيعي يقول حدثنا أحمد بن عبد الجبار الصوفي وأمثاله ممن هو مثل عبد الله بن أحمد في الطبقة ، وهو ممن غايته أن يروي عن أحمد ، فإن أحمد ترك الرواية في آخر عمره لما طلب الخليفة أن يحدثه ويحدث ابنه ويقم عنده يخاف على نفسه من فتنه الدنيا فامتنع من التحديث مطلقا ليسلم من ذلك لانه قد حدث بما كان عنده قبل ذلك

قال بعض الناظرين فيه : الحق أن في المسند أحاديث كثيرة ضعيفة وقد بلغ بعضها في الضعف الى أن أدخلت في الموضوعات ومع ذلك فهو أحسن انتقاء وتحريرا من الكتب التي لم تلزم الصحة فيها وليست الأحاديث الزائدة فيه على ما في الصحيحين بأكثر ضحفا من الأحاديث الزائدة في سنن أبي داود والترمذي عليهما وعلى كل حال فسيل من أراد الاحتجاج بحديث من كتب السنن لا سيما كتاب ابن ماجه ومصنف ابن أبي شيبة وعند الرزاق واحد اذ جميع الجامعين لذلك لم يلتزموا أن لا يخرجوا عن الصحيح والحسن وعلى ذلك ينظر فإن كان مریدا الاحتجاج بحديث منها متأهلا لتمييز الصحيح من غيره فعليه أن ينظر في اتصال اسناد الحديث وخال رواته ثم يحكم على الاسناد بما أداه اليه البحث والنظر فيقول هذا حديث صحيح الاسناد أو حسنه أو ضعيفه ومع ذلك لا يسوغ له الاحتجاج به اذا كان صحيح الاسناد أو حسنه حتى يتيقن سلامته من الشذوذ والعلّة اذ صحة الاسناد أو حسنه لا تقتضي صحة المتن أو حسنه فاذا تبينت له سلامته من الشذوذ والعلّة باع الاحتجاج به . قال ابن الصلاح مينا أن صحة الاسناد أو حسنه لا تقتضي صحة الحديث أو حسنه : قولهم هذا حديث صحيح الاسناد أو حسن الاسناد دون قولهم هذا حديث صحيح أو حديث حسن لانه قد يقال هذا حديث صحيح الاسناد ولا يصح لكونه شاذا أو معطلا غير أن المصنف المعتمد منهم اذا اقتصر على قوله إنه صحيح الاسناد ولم يذكر له علة ولم يقدح فيه فالظاهر منه الحكم له بأنه صحيح في نفسه لان عدم العلة والقادح هو الاصل والظاهر اه وقد تعقب الحافظ ابن حجر عبارته الأخيرة فقال الذي لا أشك فيه أن الامام منهم لا يعدل عن قوله صحيح الى قوله صحيح الاسناد الا لأمر ما . وان كان مریدا الاحتجاج بحديث منها غير متأهل لتمييز الصحيح من غيره فسيبيله أن يبحث عن حال ذلك في كلام الأئمة فان وجد أحدا منهم صححه أو حسنه فله أن يقلده وان لم يجد ذلك فليس له أن يقدم على الاحتجاج به اذ في الاحتجاج به خطر عظيم . هذا وما ذكرناه من أن من كان متأهلا لتمييز الصحيح من غيره فله أن يحكم على الحديث بمقتضى ما أداه اليه البحث والنظر هو مبني على مذهب الجمهور الذين قالوا ان المميزين تمام التميز يمكن أن يوجدوا في كل زمان واذا وجدوا باع لهم أن يحكموا على الحديث بما يتبين لهم من حاله وقد خالفهم ابن الصلاح في ذلك فقال : اذا وجدنا فيما نروي من أجزاء الحديث وغيرها حديثا صحيح الاسناد ولم نجده في أحد الصحيحين ولا منصوصا على صحته في شيء من مصنفات أئمة الحديث المعتمدة المشهورة فابا لا نتجاسر على حزم الحكم بصحته فقد تعذر في هذه الاعصار الاستقلال بادراك الصحيح بمجرد اعتبار الاسناد لانه ما من اسناد من ذلك الا ويجد في رجاله من اعتمد في روايته على ما في كتابه

عربا عما يشترط في الصحيح من الحفظ والضبط والاتقان قال الأمر إذا في معرفة الصحيح والحسن إلى الاعتقاد على ما نص عليه أئمة الحديث في تصانيفهم المعتمدة المشهورة التي يؤمن فيها لشهرتها من التغير والتحريف وصار معظم المقصود بما يتداول من الاسانيد خارجا عن ذلك ابقاء لسلسلة الاسناد التي خصب بها هذا الامة زادا الله شرفا له

وقد خالف الجمهور ابن الصلاح فقالوا ان ذلك ممكن لمن تمكن في هذا الفن وقويت معرفته بالطريق الموصلة الى ذلك وعليه جرى العمل فقد صحح جماعة من المتأخرين أحاديث لم يكن ان تقدمهم فيها تصحيح فمن المعاصرين لابن الصلاح أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الملك بن القطان صاحب كتاب الوهم والابهام والحافظ ضياء الدين محمد بن عبد الواحد المقدسي صاحب المختارة وهو كتاب الترم فيه ذكر الصحيح وقد ذكر فيها أحاديث لم يسبق الى تصحيحها ، والحافظ زكي الدين عبد العظيم المنذري . ومن الطبقة التي تلي هذه الطبقة الحافظ شرف الدين عبد المؤمن بن خلف الديماطي وجرى على ذلك أناس بعده

قال الحافظ ابن حجر قد اعترض على ابن الصلاح كل من اختصر كلامه وكلمهم دفع في صدر كلامه من غير اقامة دليل ولا بيان تعليل ومنهم من احتج بمخالفة أهل عصره ومن بعده له في ذلك كائن القطان والضياء المقدسي والزي المنذري ومن بعدهم كائن المواق والديماطي والمزي ونحوهم وليس بوارد لانه لاحجة على ابن الصلاح بعمل غيره وانما يحتج عليه بابطال دليله أو معارضته بما هو أقوى منه . ومنهم من قال لا سلف له في ذلك ولعله بناء على جواز خلو العصر من المجتهد ، وهذا اذا انضم الى ما قبله من أنه لا سلف له فيما ادعاه وعمل أهل عصره ومن بعدهم على خلاف ما قال انه من دليلا للرد عليه . قال ثم ان في عبارته مناقشات منها قوله فانا لا نتجاسر فظايرهم أن الاولى ترك التعرض له لما فيه من التعب والمشقة وان لم ينهض الى درجة التعذر فلا يحسن بمد ذلك قوله فقد تعذر . ومنها أنه ذكر مع الضبط والحفظ والاتقان وهي ليست متغايرة . ومنها أنه يفهم من قوله بعد ذلك أنه يعيب من حدث من كتابه ويصوب من حدث عن ظهر قلبه والمعروف عن أئمة الحديث خلاف ذلك وحينئذ فاذا كان الراوي عنده لا يحفظ ما سمعه عن ظهر قلب واعتمد ما في كتابه فحدث منه فقد فعل اللازم فحدثه على هذه الصورة صحيح قال وفي الجملة ما استدلل به ابن الصلاح من كون الاسانيد ما منها الا وفيه من لم يبلغ درجة الضبط المشتركة في الصحيح ان أراد ان جميع الاسناد كذلك فمنوع لان من جملة من يكون من رجال الصحيح وقاما يخلو اسناد من ذلك وان أراد أن بعض الاسناد كذلك فليس لكن لا ينهض دليلا على التعذر الا في جزء ينفرد بروايته من وصف بذلك أما الكتاب المشهور الغني بشهرته عن اعتبار الاسناد هذا الى مضمونه كالمسانيد والسنن مما لا يحتاج في صحة نسبتها الى مؤلفها الى اعتبار اسناد معين فان المصنف منهم اذا روى حديثا ووجدت الشرائط مجموعة ولم يطالع المحدث المتقن المضطلع فيه على علة لم يمتنع الحكم بصحته ولو لم ينص عليها أحد من المتقدمين . قال ثم ما اقتضاه كلامه من قبول التصحيح من المتقدمين وريده من المتأخرين

قد يستأمر رد ما هو صحيح وقبول ما ليس بصحيح فكم من حديث حكم بصحته إمام متقدم اطلع المتأخر فيه على علة قاذخة تمنع من الحكم بصحته ولا سيما ان كان ذلك المتقدم ممن لا يرى التفرقة بين الصحيح والحسن كابن خزيمة وابن حبان . قال والعجب منه كيف يدعي تعميم الحلل في جميع الاسانيد المتأخرة ثم يقبل تصحيح المتقدم وذلك التصحيح انما يصل الى المتأخر بالاسناد الذي يدعي فيه الحلل فان كان ذلك الحلل مانعا من الحكم بصحة الاسناد فهو مانع من الحكم بقبول ذلك التصحيح — وان كان لا يؤثر في الاسناد مثل ذلك لشهرة الكتاب كما يرشد اليه كلامه فكذلك لا يؤثر في الاسناد المعين الذي يتصل به رواية ذلك الكتاب الى مؤلفه وينحصر النظر في مثل أسانيد ذلك المصنف في المصنف فصاعدا لكن قد يقوى ما ذهب اليه ابن الصلاح بوجه آخر وهو ضعف نظر المتأخرين بالنسبة الى المتقدمين ، وقيل ان الحامل لابن الصلاح على ذلك أن المستدرك للحاكم كتاب كبير جدا يصفوله منه تصحيح كثير وهو مع حرصه على جميع الصحيح غزير الحفظ كثير الاطلاع واسع الرواية فيبعد كل البعد أن يوجد حديث بشرائط الصحة لم يخرج به وهذا قد يقبل لكنه لا ينهض دليلا على التعذر اه وقال بعضهم ان ما ذكره ابن الصلاح من وقوع الحلل في الاسانيد المتأخرة لا ينتج مدعاه لا سيما في الكتب المشهورة التي استغنت بشهرتها عن اعتبار الاسناد منا الى مصنفها ككتاب النسائي مثالا فانه لا يحتاج في حجة نسبته الى النسائي الى اعتبار حال الاسناد منا اليه كما اقتضاه كلامه ، فاذا روى مصنفه حديثا ولم يعلمه وجمع اسناده شروط الصحة ولم يطلع الحديث فيه على علة فاما المانع من الحكم بصحته ولو لم ينص عليها أحد من المتقدمين لا سيما واكثر ما يوجد من هذا القبيل مما رواه رواة الصحيح وفيهم الضابطون المتقنون الحفاظ ويظهر ان هذا لا ينافي فيه من له المصنف بهذا الشأن غير أنه ربما يقال ان ابن الصلاح رأى حسم هذا الباب لئلا يدخل منه بعض المبوهين الذين لا يميزون بين الصحيح والسقيم وهم مع ذلك يدعون أنهم من الجهابذة في هذا الفن وكثيرا ما راج أمرهم بين الجمهور فرأى سده هذا الباب أقل خطرا وكما سدان الصلاح باب التصحيح والتحسين كذلك سد باب التضعيف . قال في مبحث الضعيف . اذا رأيت حديثا باسناد ضعيف فكأن أن تقول هذا ضعيف وتعني أنه بذلك الاسناد ضعيف وليس لك أن تقول هذا ضعيف وتعني به ضعف متن الحديث بناء على مجرد ضعف ذلك الاسناد فقد يكون مرويا باسناد آخر صحيح يثبت بمثله الحديث بل توقف جواز ذلك على حكم إمام من أئمة الحديث بأنه لم يرو باسناد يثبت به أو بأنه حديث ضعيف أو نحو هذا مفسرا وجه التدح فيه فان أطلق ولم يضر فيه كلام يأتي ان شاء الله تعالى فاعلم ذلك فانه مما يغلط فيه اه والكلام الذي أشار الى أنه سيأتي هو ما ذكره في النوع الثالث والعشرين المعقود لمعرفة صفة من قبل روايته ومن رد روايته . وهو — قلت ولتأمل أن يقول انما يعتمد الناس في جرح الرواة ورد حديثهم على الكتب الذي حسمها أئمة الحديث في الجرح أو في الجرح والتعديل وقاما يتعرضون فيها لبيان السبب بل يقتصر على مجرد قولهم فلان ضعيف وفلان ليس بشيء أو نحو ذلك أو هذا حديث ضعيف وهذا حديث

غير ثابت ونحو ذلك فاشتراط بيان السبب يفضي الى تعطيل ذلك وسد باب الجرح في الاغلب الاكثر وجوابه أن ذلك وان لم نعلمه في إثبات الجرح والحكم به فقد اعتمدناه في أن توقفنا عن قول حديث من قالوا فيه مثل ذلك بناء على أن ذلك أوقع عندنا فيهم ريبة قوية يوجب مثابا التوقف ثم من ازاحت عنه الريبة يبحث عن حاله فان أوجب الثقة بعدالته قبلنا حديثه ولم توقف كالذين احتج بهم صاحبنا الصحيحين وغيرها ممن منسبهم مثل هذا الجرح من غيرهم فافهم ذلك فانه مخلص حسن اهـ والظاهر أن ابن الصلاح وان سد الباب سدا محكما من جهة فقد فتح خوخة من جهة أخرى فانه قال في مستدرک الحاكم بعد أن ذكر تساهل صاحبه في أمر التصحيح : فالأولى أن نتوسط في أمره فنقول ما حكم بصحته ولم نجد ذلك فيه لغيره من الأئمة ان لم يكن من قيل الصحيح فهو من قيل الحسن يحتج به ويعمل به الا أن تظهر فيه علة توجب ضعفه ويقاربه في حكمه صحيح ابن حبان النسبي هـ فان قوله الا أن تظهر علة توجب ضعفه يشمل ما اذ كانت العلة مما ظهر للتأخر بسبب البحث والنظر ولو لم يذكرها أحد من المتقدمين ويظهر أن أمر التضعيف أقرب مأخذا عنده من أمر التصحيح والتحسين . قال الحافظ السيوطي في التريب بعد أن ذكر أن ابن الصلاح كما منع المتأخرين من الحكم بضحة الحديث أو حنه منهم فيما سباني من الحكم بضعفه بناء على ضعف اسناده لاحتمال أن يكون له اسناد آخر ثبت بثبته الحديث . فالخاصل أن ابن الصلاح سد باب التصحيح والتحسين والتضعيف على أهل هذه الازمان لضعف أهلهم وان لم يوافق على الاول ولا شك أن الحكم بالوضع اولى بالمنع قطعاً الا حيث لا يخفى كلاحاديث الطوال الركينة التي وضعها القصاص أو ما فيه مخالفة للعقل أو الاجماع وأما الحكم للحديث بالتواتر أو الشهرة فلا يمتنع إذا وجدت الطرق المعتبرة في ذلك وينبغي التوقف عن الحكم بالفردية والغرابة وعن العزة اكثر هـ وقد اشكل العصر الذي يتبدى فيه امتناع التصحيح وغيره عند ابن الصلاح فان في قوله قد تصدر في هذه الاعصار الاستقلال بادراك الصحيح بمجرد الاسانيد ابهام والظاهر أن الابتداء يكون مما بعد عصر آخر من ألف في الصحيح وكان بارعا في تمييزه من غيره

### ﴿ النائدة الثالثة ﴾

( في معنى قول الترمذي هذا حديث حسن صحيح ونحو ذلك )

قال الحافظ جلال الدين السيوطي في تعليقه على جامع الترمذي الذي سماه قوت المعتدي : قال ابن الصلاح قول الترمذي وغيره هذا حديث حسن صحيح فيه اشكال لان الحسن قاصر عن الصحيح ففي الجمع بينهما في حديث واحد جمع بين نفي ذلك القصور وإثباته ، قال وجوابه ان ذلك راجع الى الاسناد فاذا روي الحديث الواحد باسنادين أحدهما اسناد حسن والآخر اسناد صحيح استقام أن يقال فيه انه حديث حسن صحيح أي انه حسن بالنسبة الى اسناد صحيح بالنسبة الى اسناد آخر على انه غير مستنكر أن يكون بعض من قال

ذلك أَرَادَ بالحسن . معناه الغوي وهو ما تميل اليه النفس ولا يأباه العقل دون المعنى الاصطلاحي الذي نحن  
بصدده انتهى . وقال ابن دقيق العيد في الاقتراح : يرد على الجواب الاول الاحاديث التي قيل فيها حسن صحيح  
مع انه ليس لها الاخراج واحد ، قال وفي كلام الترمذي في مواضع يقول هذا حديث حسن صحيح لا نعرفه الا من  
هذا الوجه ، قال والذي أقول في جواب هذا السؤال إنه لا يشترط في الحسن قيد القصور عن الصحيح وإنما  
بحيثه القصور ويفهم ذلك فيه اذا اقتصر على قوله حسن فالقصور يأتيه من قبل الاقتصار لا من حيث حقيقته  
وذا . وشرح ذلك وبيانه أنه ههنا صفات للرواة تقتضي قبول الرواية وتلك الصفات درجات بعضها فوق  
بعض كاللحظ والحفظ والاتقان مثلا فوجود الدرجة الدنيا كالصدق وعدم التهمة بالكذب لا ينافيه وجود  
ما هو أعلى منه كاللحظ مع الصدق فيصح ان يقال في هذا انه حسن باعتبار وجود الصفة الدنيا وهي الصدق  
مثلا صحيح باعتبار الصفة العليا وهي الحفظ والاتقان ويلزم على هذا ان يكون كل صحيح حسنا ويلزم ذلك  
ويؤيده ورود قولهم هذا حديث حسن في الاحاديث الصحيحة وهذا موجود في كلام المتقدمين انتهى . وقال  
الحافظ عماد الدين بن كثير أصل هذا السؤال غير متجه لان الجمع بين الحسن والصحة في حديث واحد  
رتبة متوسطة بين الصحيح والحسن ، قال فهنا ثلاث مراتب الصحيح أعلاها والحسن أدناها والثالثة  
ما تشرب من كل منهما فان كل ما كان فيه شبه لم يتمحض لاحدهما اختص برتبة مفردة كقولهم للمز  
وهو ما فيه خلوة وحموضة هذا حلو حامض أي مز ، قال فعلى هذا يكون ما يقول فيه حسن صحيح أعلى  
رتبة عنده من الحسن ويكون حكمه على الحديث بالصحة المحضة أقوى من حكمه عليه بالصحة مع الحسن .  
قال الحافظ أبو الفضل العراقي في نكتته على ابن الصلاح وهذا الذي قاله ابن كثير تحكم لادليل عليه وهو بعيد  
من فهمهم معنى كلام الترمذي . قال الامام بدر الدين الزركشي والحافظ أبو الفضل بن حجر كلاهما في النكت  
على ان الصلاح : هذا يقتضي اثبات قسم ثالث ولا قائل به وعبارة الزركشي وهو خرق لاجماعهم ، ثم انه يلزم  
عليه ان لا يكون في كتاب الترمذي حديث صحيح الا قليلا لقلة اقتصاره على قوله هذا صحيح مع ان الذي  
يعبر فيه بالصحة والحسن أكثره موجود في الصحيحين . وقال الشيخ سراج الدين البلقيني في محاسن الاصطلاح  
أيضا : في هذا الجواب نظر لكن جزم الامام شمس الدين الجزري في الهداية فقال : والذي قال صحيح حسن  
فالترمذي يعني يشابحته وحسنا ، فهو اذن دون الصحيح معنى . وقال الزركشي فان قلت فما عندك في رفع  
هذا الاشكال قلت يَحْتَمِلُ ان يريد بقوله حسن صحيح في هذه الصورة الخاصة الترادف واستعمال هذا  
قليل دليل على جوازه كما استعمله بعضهم حيث وصف الحسن بالصحة على قول من أدرج الحسن في القسم  
الصحيح ويجوز ان يريد حقيقتها في اسناد واحد باعتبار حالين وزمانين فيجوز ان يكون سمع هذا الحديث  
من رجل مرة في حال كونه مستورا أو مشهورا بالصدق والامانة ثم ترقى ذلك الرجل المسمع وارتفع حاله  
الى درجة العدالة فيسمع منه الترمذي أو غيره مرة أخرى فاخبر بالوصفين وقد روى عن غير واحد  
انه سمع الحديث الواحد على شيخ واحد غير مرة ، قال وهذا الاحتمال وان كان بعيدا فهو أشبه ما يقال قال



ويحتمل ان يكون الترمذي أدّى اجتهاده الى حسنه وأدّى اجتهاد غيره الى صحته أو بالعكس فإن ان الحديث في أعلى درجات الحسن وأول درجات الصحيح فجمع بينهما باعتبار مذهبين وأنت اذا تأملت تصرف الترمذي لعلمك تسكن الى قصده هذا انتهى كلام الزركشي وبعضه مأخوذ من الجعبري حيث قال في مختصره وقوله حسن صحيح باعتبار سدين أو مذهبين . وقال الحافظ بن حجر في النكت قد أجاب بعض المتأخرين عن أصل الاشكال بأنه باعتبار صدق الوصفين على الحديث بالنسبة الى أحوال روايه عند أئمة الحديث فإذا كان فهم من يكون حديثه صحيحاً عند قوم وحسناً عند قوم يقال ذلك فيه ، قال ويتعقب هذا بأنه لو أراد ذلك لأتى بالواو بالنسبة الى ما عنده لا بالنسبة التي للجمع فيقول حسن وصحيح ، قال ثم ان الذي يتبادر الى الفهم ان الترمذي انما يحكم على الحديث بالنسبة الى غيره فهذا يقدح في الجواب ويتوقف أيضاً على اعتبار الاحاديث التي جمع الترمذي فيها بين الوصفين فان كان في بعضها مالا اختلاف عند جميعهم في صحتها قدح في الجواب أيضاً لكن لو سلم هذا الجواب لكان أقرب الى مراده من غيره ، قال واني لا ميل اليه وأرتضيه والجواب عما يرد عليه ممكن ، قال وقيل يجوز ان يكون مراده ان ذلك باعتبار وصفين مختلفين وهما الاسناد والحكم فيجوز ان يكون قوله حسن أي باعتبار اسناده صحيح أي باعتبار حكمه لأنه من قيل المقبول وكل مقبول فيجوز ان يطلق عليه اسم الصحة وهذا يمتشي على قول من لا يقرّد الحسن من الصحيح بل يسبى الكل صحيحاً لكن يرد عليه ما أوردناه أولاً من ان الترمذي أكثر من الحكم بذلك على الاحاديث الصحيحة الاسناد ، قال وأجاب بعض المتأخرين بأنه أراد حسن على طريقة من يفرق بين النوعين لقصور رتبة روايه عن درجة الصحة المصطلحة صحيح على طريقة من لا يفرق بينهما ، قال ويرد عليه ما أوردناه فيما سبق ، قال واختار بعض من أدركناه ان اللفظين عنده مترادفان ويكون آتيانه باللفظ الثاني بعد الأول على سبيل التأكيد له كما يقال صحيح ثابت أو جيد قوي أو غير ذلك قال وهذا قد يقدح فيه القاعدة فان الحمل على التأسيس خير من الحمل على التأكيد لأن الاصل عدم التأكيد لكن قد يندفع القصد بوجود القرينة الدالة على ذلك وقد وجدنا في عبارة غير واحد كالأرقطبي هذا حديث صحيح ثابت ، قال وفي الجملة أقوى الاجوبة ما أجاب به ابن دقيق العيد انتهى كلام الحافظ ابن حجر في النكت ، قال في شرح النخبة اذا اجتمع الصحيح والحسن في وصف واحد فالتردد الحاصل من الجهد في الناقل هل اجتمعت فيه شروط الصحة أو قصر عنها وهذا حيث يحصل منه التفرّد بتلك الرواية ، قال ومحصل الجواب ان تردد أئمة الحديث في ناقله اقتضى للمجهّد ان لا يصفه بأحد الوصفين فيقال فيه حسن باعتبار وصفه عند قوم صحيح باعتبار وصفه عند قوم وغاية ما فيه انه حذف منه حرف التردد لان حقه أن يقول حسن أو صحيح وهذا كما حذف حرف العطف من الذي بعده وعلى هذا ما قيل فيه حسن صحيح دون ما قيل فيه صحيح لان الحزم أقوى من التردد وهذا من حيث التفرّد والا فاذ لم يحصل التفرّد فاطلاق الوصفين معاً على الحديث يكون باعتبار اسنادين أحدهما صحيح والآخر حسن وعلى هذا فما قيل فيه حسن صحيح فوق ما قيل فيه صحيح فقط اذا كان فرداً

لان كثرة الطرق تقوي . فان قيل قد صرح الترمذي بأن شرط الحسن ان يروى من غير وجه فكيف يقول في بعض الأحاديث حسن غريب لا نعرفه الا من هذا الوجه . فالجواب ان الترمذي لم يعرف الحسن مطلقا وانما عرف بنوع خاص وقع في كتابه وهو ما يقول فيه حسن من غير صفة أخرى وذلك انه يقول في بعض الأحاديث حسن وفي بعضها صحيح وفي بعضها غريب وفي بعضها حسن صحيح وفي بعضها حسن غريب وفي بعضها صحيح غريب وفي بعضها حسن صحيح غريب وتعريفه انما وقع على الاول فقط وعبارته ترشد الى ذلك حيث قال في أواخر كتابه : وما قلنا في كتابنا حديث حسن فانما أردنا به حسن اسناده عندنا فكل حديث روي لا يكون روايته منهما بكذب ويروى من غير وجه نحو ذلك ولا يكون شاذا فهو عندنا حديث حسن . يعرف بهذا انه انما عرف الذي يقول فيه حسن فقط ، اما ما يقول فيه حسن صحيح أو حسن غريب أو حسن صحيح غريب فلم يعرج على تعريفه كالم يعرج على تعريف ما يقول فيه صحيح فقط أو غريب فقط وكأنه ترك ذلك استغناء بشهرته عند أهل الفن واقتصر على تعريف ما يقول فيه في كتابه حسن فقط اما لغموضه واما لأنه اصطلاح جديد ولذلك قيد بقوله عندنا ولم ينسبه الى أهل الحديث كما فعل الخطابي ؛ وبهذا التقرير يتدفع كثير من الإزادات التي طال البحث فيها ولم يسفر وجه توجيهها فله الحمد على ما ألهم وعلم . قلت وظهر لي توجيهان آخران أحدهما ان المراد حسن لذاته صحيح لغيره والآخر ان المراد حسن باعتبار اسناده صحيح أي انه أصح شيء ورد في الباب فانه يقال أصح ما ورد كذا وان كان حسنا أو ضعيفا فالمراد أرجحه أو أقبه ضعفا . ثم ان الترمذي لم ينفرد بهذا المصطلح بل سبقه إليه شيخه البخاري كما نقله ابن الصلاح في غير مختصره والزرکشي وابن حجر في نكتهما . قال الزركشي واعلم أن هذا السؤال يرد بعينه في قول الترمذي هذا حديث حسن غريب لأن من شرط الحسن أن يكون معروفا من غير وجه والغريب ما انفرد به أحد رواه وبينهما تناف ، قال وجوابه ان الغريب يطلق على أقسام غريب من جهة المتن وغريب من جهة الاسناد والمراد هنا الثاني دون الأول لأن هذا الغريب معروف عن جماعة من الصحابة لكن تفرد بعضهم بروايته عن صحابي فحسب المتن حسن وبحسب الاسناد غريب لأنه لم يروده من تلك الجماعة الا واحد ولا منافاة بين الغريب بهذا المعنى وبين الحسن بخلاف سائر الغرائب فانها تنافي الحسن انتهى ما نقل من قوت المقتضي .

وقد سئل العلامة تقي الدين بن تيمية عن هذه المسألة وما يتعلق بها فقال في الجواب : أما الغريب فهو الذي لا يعرف الا من طريق واحد ثم قد يكون صحيحا كحديث الاعمال بالنيات ونهيه عن بيع الولاء وهبته وحديث انه دخل مكة وعلى رأسه المغفر فهذه صحاح في البخاري ومسلم وهي غريبة عند أهل الحديث . فالأول انما ثبت عن يحيى بن سعيد الانصاري عن محمد بن ابراهيم التيمي عن علقمة بن وقاص الليثي عن عمر بن الخطاب . والثاني انما يعرف من حديث عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر ؛ والثالث انما يعرف من رواية مالك عن الزهري عن أنس ، ولكن أكثر الغرائب ضعيفة . وأما الحسن في اصطلاح الترمذي فهو ما روي من وجهين وليس في روايته من هو مهم بالكذب ولا هو شاذ مخالف

الأحاديث الصحيحة فهذه الشروط هي التي شرطها الترمذي في الحسن لكن من الناس من يقول قد يسمى حسنا ما ليس كذلك مثل حديث يقول فيه حسن غريب فإنه لم يرو إلا من وجه واحد وقد ساء حسنا وقد أحسب عنه بأنه قد يكون غريبا لم يرو إلا عن تابعي واحد لكن روي عنه من وجهين فصار حسنا لتعدد طرقه عن ذلك الشخص وهو في أصله غريب : وكذلك الصحيح الحسن الغريب قد يكون مرويا بأسناد صحيح غريب ثم روي عن الراوي الأعلى بطريق صحيح وطريق آخر فيصير بذلك حسنا مع أنه صحيح غريب لأن الحسن ما تعددت طرقه وليس فيها منهم فإن كان صحيحا من الطريقين فهذا صحيح محض وإن كان أحد الطريقين لم يعلم صحته فهذا حسن وقد يكون غريب الأسناد فلا يعرف بذلك الأسناد إلا من ذلك الوجه وهو حسن المتن لأن المتن روي من وجهين ولهذا يقول وفي الباب عن فلان وفلان ألا من ذلك الوجه وهو حسن المتن لأن المتن روي من وجهين ولهذا يقول وفي الباب عن فلان وفلان فيكون لمعناه شواهد تبين أن متنه حسن وإن كان أسنده غريبا وإذا قال مع ذلك إنه صحيح فيكون قد ثبت من طريق صحيح وروي من طريق حسن فاجتمع فيه الصحة والحسن ويكون غريبا من ذلك الوجه لا يعرف من ذلك الأسناد إلا من ذلك الوجه وإن كان صحيحا من ذلك الوجه فقد يكون صحيحا غريبا وهذا لا شبهة فيه وإنما الشبهة في اجتماع الحسن والغربة وقد تقدم أنه قد يكون غريبا ثم يصير حسنا فيكون حسنا غريبا كما ذكر من المعنيين وفي هذا القدر كفاية لأولي الحد والعناية : وهنا تم الكلام في المبحث الثاني في الحديث الحسن وبيننا كناريد أن نشرع في المبحث الثالث في الحديث الضعيف وقفنا على كتاب معرفة علوم الحديث للحافظ الأجل المجمع على صدقه وإمامته في هذا الفن أبي عبد الله محمد بن عبد الله الضبي المعروف بالحاكم فوجدنا فيه فوائد مهمة راقية ينبغي لطالبي هذا الفن الوقوف عليها فرأينا أن نورد من كل مبحث من مباحثه شيئا مما ذكر فيه حتى يكون المطالع لذلك كأنه مشرف عليه .

قال الحاكم أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحافظ النيسابوري : الحمد لله ذي المن والاحسان والقدرة والسلطان : الذي أنشأ الخلق ربوبيته : وجنسهم بشيئته واصطفى منهم طائفة أصفياء : وجعلهم بررة أتقياء : فهم خواص عباده : وأوتاد بلادهم : بصرف عنهم البليات ومحضهم بالخيرات والعطايا : فهم القائمون بإظهار دينه والمتمسكون بسنن نبيه : فله الحمد على ما قدر وقضى وأشهد أن لا إله إلا الله الذي زجر عن اتخاذ الأولياء دون كتابه ، واتباع الخلق دون نبيه : وأشهد أن محمدا عبده المصطفى : ورسوله المجتبي : بلغ عنه رسالاته : فعلى عليه أمرا وناهيا ومبيحا وزاجرا : وعلى آله الطيبين : قال الحاكم : أما بعد فاني لما رأيت البدع في زماننا كثرت ومعرفة الناس بأصول السنن قلت مع ما أهم في كتابة الاخبار : وكثرة طلبها على الإهمال والاعغال — دعاني ذلك إلى تصنيف كتاب خفيف يشتمل على ذكر أنواع علم الحديث مما يحتاج إليه طلبة الاخبار والمواظبون على كتابة الآثار : واعتمد في ذلك سلوك الاختصار دون الاطناب في الاكثار : والله الموفق لما قصدته : والمالك في بيان ما أردته : أنه جواد كريم رؤوف رحيم : حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب حدثنا إبراهيم بن مرزوق البصري حدثنا وهب بن جرير

حدثنا شعبة عن معاوية بن قرة قال سمعت أبي يحدث عن النبي صلى الله عليه وسلم : قال لا يزال ناس من أمتي منصورين لا يضرهم من خذلهم حتى تقوم الساعة سمعت أبا عبد الله محمد بن علي بن عبد الحميد الأدمي بمكة يقول سمعت موسى بن هرون يقول سمعت أحمد بن حنبل وسئل عن معنى هذا الحديث فقال : إن لم تكن هذه الطائفة المنصورة أصحاب الحديث فلا أدري من هم . قال أبو عبد الله وفي مثل هذا قيل من أمر السنة على نفسه قولاً وفعلًا نطق بالحق : فلقد أحسن أحمد بن حنبل في تفسير هذا الخبر أن الطائفة المنصورة التي يرفع الخذلان عنهم إلى قيام الساعة هم أصحاب الحديث : ومن أجق بهذا التأويل من قوم سلكوا حجة الصالحين ، واتبعوا آثار السلف من الماضين ، ودفعوا أهل البدع والمخالفين ، بسنن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله أجمعين : سمعت أبا نصر أحمد بن سهل الفقيه بخارا يقول سمعت أبا نصر بن سلام الفقيه يقول : ليس شيء أثقل على أهل الإلحاد ولا أبغض إليهم من سماع الحديث وروايته بإسناده قال أبو عبد الله وعلى هذا عهدنا في أسفارنا وأوطاننا كل من ينسب إلى نوع من الإلحاد والبدع لا ينظر إلى الطائفة المنصورة إلا بعين الحقدارة ويسبها الحشوية

### ( ذكر أول نوع من أنواع الحديث )

( النوع الأول ) من هذه العلوم معرفة عالي الاسناد ، قال أبو عبد الله هذا جابر بن عبد الله على كثرة حديثه وما لازمته رحل إلى من هو مثله أو دونه مسافة بعيدة في طلب حديث واحد — والعالية من الاسانيد ليس على ما يتوهمه عوام الناس يعدون الاسانيد فما وجدوا منها أقرب عددا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوهمونه أعلى . والعالية من الاسانيد التي تعرف بالفهم لا بعدد الرجال غير هذا قرب اسناد يزيد عدده على السبعة والثمانية إلى العشرة وهو أعلى مما ينقص عن ذلك ومثاله ما حدثناه أبو العباس محمد بن يعقوب حدثنا الحسن بن علي بن شاذان العامري حدثنا عبد الله بن نعيم عن الأعمش عن عبد الله بن مرة عن مسروق عن عبد الله بن عمرو قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أربع من كن فيه كان منافقا خالصا ومن كانت فيه خصلة منهن كانت فيه خصلة من نفاق حتى يدعها — إذا حدث كذب ، وإذا عاهد غدر ، وإذا وعد أخلف ، وإذا خاصم فجر . هذا اسناد صحيح مخرج في كتاب مسلم عن محمد بن عبد الله بن نعيم عن أبيه وقد بلغ عدد روايته سبعة وهو أعلى من الأربع الذي قدمنا ذكره فإن الغرض فيه القرب من سليمان بن مهران الأعمش فإن الحديث له وهو امام من أئمة الحديث : وكذلك كل اسناد يقرب من الامام المذكور فيه فإذا صحت الرواية إلى ذلك الامام بالعدد اليسير فإنه عالي . حدثنا علي بن الفضل حدثنا الحسن بن عرفة العبدي حدثنا هشيم عن يونس بن عبيد عن نافع عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : مطل الغني ظلم . وهذا أعلى ما يقع لأقراننا من الاسانيد وفي اسناده سبعة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وأما خارجا إلى القرب من هشيم بن بشير وهو أحد الأئمة وكذلك كل اسناد يقرب من عبد الملك بن جريج وعبد الرحمن

ابن عمر والاوزاعي ومالك بن أنس وسفيان بن سعيد الثوري وشعبة بن الحجاج وزهير بن معاوية وحماد بن زيد وغيرهم من أئمة الحديث فإنه عالي وإن زاد في عدده بعد ذكر الامام الذي جعلناه مثالا فهذه علامة الأستاذ العالي

### ﴿ ذكر النوع الثاني من أنواع علم الحديث ﴾

﴿ النوع الثاني ﴾ من معرفة الحديث العلم بالنازل من اسناد ولعل قائلا يقول النزول ضد العلو فمن عرف العلو فقد عرف ضده وليس كذلك فإن للنزول مراتب لا يعرفها إلا أهل الصنعة فمنها ما يؤدي الضرورة الى سماعه نازلا ومنها ما يحتاج طالب العلم الى معرفة وتبصر فيه فلا يكتب النازل وهو موجود باسناد أعلى منه

### ﴿ ذكر النوع الثالث من علم الحديث ﴾

﴿ النوع الثالث ﴾ من هذا العلم معرفة صدق الحديث واتقانه وثبته وصحة أصوله وما يحتمله سنة ورجله من الأسانيد وغير ذلك من غفلته وتهاونه بنفسه وعلمه وأصوله : حدثنا أبو عبد الله محمد بن يعقوب الحافظ حدثنا ابراهيم بن عبد الله السعدي حدثنا معاوية بن هشام حدثنا سفيان عن أبي اسحق عن البراء بن عازب قال : ما كل الحديث سمعناه من رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يحدثنا أصحابنا وكنا مشتغلين في رعاية الابل وأصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كانوا يطلبون ما يفوتهم سماعه من رسول الله صلى الله عليه وسلم فيسمعون منه من أقرانهم ومن هو أحفظ منهم وكانوا يشددون على من كانوا يسمعون منه . وكان جماعة من الصحابة والتابعين وتابع التابعين ثم من أئمة المسلمين يبحثون ويتقرون الى أن يصح لهم من الحديث . ومما يحتاج اليه طالب الحديث في زماننا أن يبحث عن أحوال الحديث أولا هل يعتد الشريعة في التوحيد وهل يلزم نفسه طاعة الأنبياء والرسل فيما أوحى اليهم ووضعوا من اشرع ثم يتأمل حاله هل هو صاحب هوى يدعو الناس الى هواه فإن الداعي الى البدعة لا يكتب عنه ولا كرامة له لاجتماع بين أئمة المسلمين على تركه ثم يتعرف سنة هل يحتمل سماعه عن شيوخه الذين يحدث عنهم فقد رأينا من المشايخ جماعة أخبرونا بسن يقصر عن تلقي شيوخ حدثوا عنهم ثم يتأمل أصوله أعني حقيقة أم جديدة قد نبغ في عصرنا هذا جماعة يشترون الكتب فيحدثون بها وجماعة يكتبون سماعاتهم بخطوطهم في كتب عتيقة في الوقت فيحدثون بها فمن يسمع منهم من غير أهل الصنعة فمذخور بجهله فاما أهل الصنعة اذا سمعوا من أمثال هؤلاء بعد الحيرة فقه جرحهم واسقاطهم الى ان تظهر توبتهم على ان الجاهل بالصنعة لا يعذر فانه يلزمه السؤال عما لا يعرفه وعلى ذلك كان السلف

### ﴿ ذكر النوع الرابع من معرفة الحديث ﴾

﴿ النوع الرابع ﴾ من هذا العلم معرفة المتنايد من الاحاديث وهذا علم كبير من هذه الأنواع لا خلاف

أئمة المسلمين في الاحتجاج بغير المسند والمسنود الحديث أن يرويه المحدث عن شيخ يظهر سماعه منه ليس بحيلة وكذلك سماع شيخه من شيخه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم . ثم إن للمسنود شرائط غير ما ذكرنا . منها أن لا يكون موقوفاً ولا مرسلًا ولا معضلاً ولا في روايته مدلس فهذه الأنواع ينبغي شرحها بعد هذا فإن معرفة كل نوع منها علم على الأفراد . ومن شرائط المسند أن لا يكون في أسناده أخبرت عن فلان ولا رفعه فلان ولا أظنه مرفوعاً وغير ذلك مما يفسد به ونحن مع هذه الشرائط أيضاً لا نحكم لهذا الحديث بالصحة فإن الصحيح من الحديث نذكره في موضعه إن شاء الله تعالى

### ( ذكر النوع الخامس من هذه العلوم )

( النوع الخامس ) منه معرفة الموقوفات من الروايات . إن الموقوف على الصحابة قلما يخفى على أهل العلم . ومن الموقوف الذي يستدل به على أحاديث كثيرة ما حدثناه أحمد بن كامل القاضي حدثنا يزيد بن الهيثم حدثنا محمد بن جعفر الفيدي حدثنا ابن فضيل عن أبي سنان عن عبد الله بن أبي الهذيل عن أبي هريرة في قول الله لواحدة للبشر ! قال : تلقاهم جهنم يوم القيامة قتلهم لفحة فلا تترك لهما على عظم الأوضعة على المراقب وأشياء هذا من الموقوفات يعد في تفسير الصحابة فاما ما نقول في تفسير الصحابي أنه مسند فاما قوله في غير هذا النوع وذلك فيما إذا أخبر الصحابي الذي شهد الوحي والتزيل عن آية من القرآن أنها زلت في كذا وكذا فإنه حديث مسند . ومما يلزم طالب الحديث معرفته نوع من الموقوفات وهي رسالة قبل الوصول إلى الصحابة . ومما يلزم طالب الحديث معرفته نوع آخر من الموقوفات وهي مسندة في الأصل يقتصر به بعض الرواة فلا يسند . مثال ذلك ما حدثنا أبو زكريا يحيى بن محمد الغبري حدثنا أبو عبد الله محمد بن إبراهيم العبدي حدثنا أمية بن بسطام حدثنا يزيد بن زريع حدثنا روح بن القاسم حدثنا منصور عن ربيع بن حراش عن أبي مسعود قال : إنما حفظ الناس من آخر النبوة إذا لم تستحي فاصنع ما شئت . هذا حديث أسنده الثوري وشعبة وغيرهما عن منصور وقد قصر به روح بن القاسم فوقه — ومثال هذا في الحديث كثير ولا يعلم سندها إلا الفرسان من حفاظ الحديث ولا يعد في الموقوفات

### ( ذكر النوع السادس من معرفة علوم الحديث )

( النوع السادس ) من هذا العلم معرفة الأسانيد التي لا يذكر سندها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فمن ذلك ما حدثناه أبو نصر محمد بن محمد بن حامد الترمذي حدثنا محمد بن حبان الصنعاني حدثنا عمرو بن عبد الغفار الصنعاني حدثنا بشر بن السري حدثنا زائدة عن عمار بن أبي معاوية عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال كنا نتمضمض من اللبن ولا نتوضأ منه . هذا باب كبير يطول ذكره بالأسانيد فمن ذلك ما ذكرنا ومن ذلك قول الصحابي المعروف بالصحة أمرنا أن نفعل كذا ونهينا عن كذا وكذا وكنا نؤمر

يكذا وكنا ننهى عن كذا وكنا نعمل كذا وكنا نقول ورسول الله صلى الله عليه وسلم فينا وكنا لا نرى بأساً بكذا وكان يقال كذا وكذا وقول الصحابي من السنة كذا وأشياء ما ذكرناه إذا قاله الصحابي المعروف بالصحة فهو حديث مسند وكل ذلك يخرج في المسانيد

### ( ذكر النوع السابع من أنواع علوم الحديث )

(النوع السابع) من هذا العلم معرفة الصحابة على مراتبهم وقد قسمهم الى اثني عشرة طبقة والطبقة الثانية عشرة منهم صبيان وأطفال رأوا رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الفتح أو في حجة الوداع أو في غيرها ثم قال ومن تبجر في معرفة الصحابة فهو حافظ كامل الحفظ فقد رأيت جماعة من مشايخنا يزوون الحديث المرسل عن تابعي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فيتوهمونه سخياً وربما رويوا المسند عن سخابي فيتوهمونه تابعياً

### ( ذكر النوع الثامن من علوم الحديث )

(النوع الثامن) من هذا العلم معرفة المراسيل المختلف في الاحتجاج بها، وهذا نوع من علم الحديث صعب قلما يهتدي اليه الا المتبحر في هذا العلم فان مشايخ الحديث لم يختلفوا ان الحديث المرسل هو الذي يرويه المحدث بأسانيد متصلة الى التابعي فيقول التابعي قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : واكثر ما يروى المراسيل من أهل المدينة عن سعيد بن المسيب ، ومن أهل مكة عن عطاء بن أبي رباح ، ومن أهل مصر عن سعيد بن أبي هلال ومن أهل الشام عن مكحول الديلمي ومن أهل البصرة عن الحسن بن أبي الحسن ومن أهل الكوفة عن إبراهيم بن يزيد النخعي وقد يروى الحديث بعد الحديث عن غيرهم من التابعين الا أن الغلبة لرواياتهم وأصحابها مراسيل سعيد بن المسيب وهو فقيه أهل الحجاز ومقدمهم وأول الفقهاء السبعة الذين يعد مالک بن أنس إجماعهم إجماع كافة الناس . وأما مشايخ أهل الكوفة فان غديهم أن كل حديث أرسله أحد من التابعين أو اتباع التابعين أو من بعدهم من العلماء فانه يقال له مرسل وهو يحتج به وليس الأمر كذلك فان مرسل اتباع التابعين عندنا معضل . قال يزيد بن هرون حماد بن زيد بابا اسمعيل هل ذكر الله أصحاب الحديث في القرآن فقال بلى ألم تسمع الى قول الله تعالى ( ليتفقها في الدين وليندروا قومهم اذا رجعوا اليهم لعلهم يحذرون ) فهذا فيمن رجع في طلب العلم ثم رجع به الي من وراءه لعلهم ايلاد . وفي هذا النص دليل على أن العلم المحتج به هو المسموع غير المرسل هذا من الكتاب . وأما من السنة فالحديث المشهور المستفيض وهو قوله صلى الله عليه وسلم نضر الله امرأ سبغ مقالتي فوعاها حتى يؤدها الي من لم يستعها — الحديث هـ

( ذكر النوع التاسع من معرفة علوم الحديث )

( النوع التاسع ) من هذا العلم معرفة المنقطع من الحديث وهو غير المرسل وقيلما يوجد في الحفاظ من غير بينهما ، والمنقطع على أنواع ثلاثة فمثال نوع منها ما حدثناه أبو عمرو عثمان بن أحمد السبك ببغداد حدثنا أبو أيوب بن سليمان السعدي حدثنا عبدالعزيز بن موسى اللاجوني أبو روح حدثنا هلال بن حنق عن الجريري عن أبي العلاء وهو ابن الشخير عن رجليين من بني حنظلة عن شداد بن أوس قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعلم أحدنا أن يقول في صلاته اللهم أني أسألك التبت في الامور وعزيمة الرشد وأسألك قلبا سليما ولسانا صادقا وأسألك شكر نعمتك وحسن عبادتك وأسألك لما تعلم وأعوذ بك من شر ما تعلم وأسألك من خير ما تعلم هذا الاسناد مثال لنوع من المنقطع لجهالة الرجلين بين أبي العلاء بن الشخير وشداد بن أوس وشواهد في الحديث كثيرة : وقد يروى الحديث وفي اسناده رجل غير مسمى وليس بمنقطع ومثال ذلك ما أخبرنا أبو العباس محمد بن أحمد بن محبوب التاجر بمرو حدثنا أحمد بن سيار حدثنا محمد بن كثير أبا سفيان الثوري حدثنا داود بن أبي هند حدثنا شيخ عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : يأتي على الناس زمان يحير الرجل بين العجز والفجور فمن أدرك ذلك الزمان فليختر العجز على الفجور وهكذا رواه عتاب بن بشير والهاج بن بسطام عن داود بن أبي هند وإذا الرجل الذي لم يقفوا على اسمه أبو عمر الجدي وهذا النوع من المنقطع الذي لا يقف عليه الا الحافظ الفهم المتبحر في الصنعة وله شواهد كثيرة جعلت هذا الواحد شاهدا لها : والنوع الثالث من المنقطع أن يكون في الاسناد رواية راو لم يسمع من الذي يروي عنه الحديث قبل الوصول الى التابى الذي هو موضع الارسل ولا يقال لهذا النوع من الحديث مرسل وإنما يقال له منقطع مثاله ما حدثناه أبو النصر محمد بن محمد بن يوسف الفقيه حدثنا محمد بن سليمان الحضرمي حدثنا محمد بن سهل حدثنا عبد الرزاق قال ذكر الثوري عن أبي اسحق عن زيد بن بشيع عن حذيفة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ان وليتموها أبا بكر فتقوي أمين لا تأخذ في اللومنة لأيم وان وليتموها عليا فهاد مهدي يقيمكم على طريق مستقيم . هذا اسناده لا يتأمله متأمل الا علم اتصاله وسنده فان الحضرمي ومحمد بن سهل ثقتان وسامع عبد الرزاق من سفيان الثوري واشتهاره به معروف وكذلك سماع الثوري من أبي اسحق واشتهاره به معروف وفيه انقطاع في موضعين فان عبد الرزاق لم يسمعه من الثوري والثوري لم يسمعه من أبي اسحق . أخبرناه أبو عمرو بن السبك حدثنا أبو الاحوص محمد بن الحليم القاضي حدثنا محمد بن أبي السري حدثنا عبد الرزاق أخبرني النعمان بن أبي شعبة الجدي عن سفيان الثوري عن أبي اسحق فذكر نحوه . حدثنا أبو بكر بن أبي دارم الحافظ بالكوفة حدثنا الحسن بن علوية القطان حدثني عبد السلام بن صالح حدثنا عبد الله بن نعيم حدثنا سفيان الثوري حدثنا شريك عن أبي اسحق عن زيد بن بشيع عن حذيفة قال ذكروا الإمارة والخلافة عند النبي صلى الله عليه وسلم فذكر الحديث نحوه . وكل من تأمل ما ذكرناه من المنقطع علم وتيقن أن هذا العلم من



الدقيق للذي لا يستدركه إلا الموفق والطالب المتعلم

( ذكر النوع العاشر من علوم الحديث )

( النوع العاشر ) معرفة المسلسل من الاسانيد : ولم يذكر الحاكم تعريف المسلسل وإنما نوعه الى ثمانية أنواع أكتفى فيها بذكر أمثلتها ثم قال في آخرها فهذه أنواع المسلسل من الاسانيد المتصلة التي لا يشوبها تدليس وآثار السماع بين الراويين ظاهرة غير أن رسم الجرح والتعديل عليهما محكم وإني لا أحكم لبعض هذه الاسانيد بالصحة وإنما ذكرتها ليستدل بشواهد عليها وقد تعرض ابن الصلاح لعبارة الحاكم مع بيان حد المسلسل فاقضى الحال إيراد عبارته هنا أتماماً للفائدة قال : النوع الثالث والثلاثون معرفه المسلسل من الحديث . التسلسل من نعوت الاسانيد وهو عبارة عن تنابع رجال الاسناد وتواردتهم فيه واحداً بعد واحد على صفة أو حالة واحدة وينقسم ذلك الى ما يكون صفة للرواية والتحمل والى ما يكون صفة للرواة أو حالة لهم . ثم إن صفاتهم في ذلك وأحوالهم أقوالاً وأفعالاً ونحو ذلك تنقسم الى ما يخصه ومالا يخصه ونوعه الحاكم أبو عبد الله الحافظ الى ثمانية أنواع والذي ذكره فيها إنما هو صور وأمثلة ثمانية ولا انحصار لذلك في ثمانية كما ذكرناه . ومثال ما يكون صفة للرواية والتحمل ما يتسلسل بسعت فلانا قال سمعت فلانا الى آخر الاسناد أو يتسلسل بحدثنا أو أخبرنا الى آخره ومن ذلك أخبرنا والله فلان قال أخبرنا والله فلان الى آخره ومثال ما يرجع الى صفات الرواة وأقوالهم ونحوها اسناد حديث اللهم أعني على شكرك وذكرك وحسن عبادتك المسلسل بقولهم أي أحبك : فقل وحديث التشييك باليد ، وحديث العد في اليد — في اشتباه لذلك زوياً وتروى كثيرة وخبرها ما كان فيها دلالة على اتصال السماع وعدم التدليس ومن فضيلة التسلسل اشتباهه على مزيد الضبط من الرواة وقاما تبلم المسلسلات من ضعف أعني في وصف التسلسل لا في أصل المتن : ومن المسلسل ما ينقطع تسلسله في وسط اسناده وذلك نقص فيه وهو كالمسلسل بأول حديث سبعة غل ما هو الصحيح في ذلك والله أعلم

( ذكر النوع الحادي عشر من علوم الحديث )

هذا النوع من هذه العلوم هو الاحاديث الممنعة وليس فيها تدليس وهي متصلة باجماع أئمة أهل النقل فالرواة الذين ليس من مذاهبهم التدليس سواء عندنا ذكرنا وسماهم أولم يذكرنا

( ذكر النوع الثاني عشر من علوم الحديث )

هذا النوع من هذه العلوم هو المعضل من الروايات فقد ذكر إمام الحديث علي بن عبد الله المدني من بعده من أئمتنا أن المعضل من الروايات أن يكون بين المرسل الى رسول الله صلى الله عليه وسلم أكثر

من رجل وأنه غير المرسل. فإن المراسيل للتابعين دون غيرهم. مثال هذا النوع من الحديث ما رواه أبو  
 أنس محمد بن يعقوب أسبأنا محمد بن عبد الله بن عبد الحكم حدثنا ابن وهب أخبرني عمرو بن مكرم عن أبي  
 عمرو بن شعيب قال: قال عبد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم أحد فقال له رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم: أذن لك سيدك قال لا فقال لو قتلت لدخلت النار قال سيده فهو حر يا رسول الله فقال النبي  
 صلى الله عليه وسلم الآن قتلت. فقد أعتقل هذا الاسناد عمرو بن شعيب ثم لا نعلم أحدًا من الرواة وصيه  
 ولا أرسله عنه فهو معضل وليس كل ما يشبه هذا معضلاً وربما أعتقل اتباع التابعين الحديث وأتباعهم في  
 وقت ثم واصله أو أرسله في وقت. والنوع الثاني من المعضل أن بعضه الراوي من أتباع التابعين فلا  
 يرويه عن أحد ويوقفه فلا يذكره عن رسول الله صلى الله عليه وسلم معضلاً ثم يوجد ذلك الكلام عن  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم متصلاً — هذا وقد قضى إمامنا أن نورد هنا ما قاله أنس من أرباب الثن  
 بمن كان بعد إمامنا كم اتماً للفائدة. قال ابن الصلاح المعضل لقب لنوع خاص من المنقطع فكأن معضل  
 منقطع وليس كل منقطع معضلاً وقوم يسوونه مراسلاً كما سبق وهو عبارة عما سقط من اسناده إثنان فصاعداً.  
 وأصحاب الحديث يقولون أعضاه فهو معضل بفتح الضاد وهو اصطلاح مشكل المأخذ من حيث اللغة وبمحت  
 فوجدت له قولهم أمر عضيل أي مستغلق شديد ولا التفات في ذلك إلى معضل بكسر الضاد وإن كان مثل  
 عضيل في المعنى. ومثاله ما يرويه تابع التابعي قائلًا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وكذلك ما يرويه  
 من دون تابعي التابعي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أو عن أبي بكر أو عمر أو غيرها غير ذاكر للوسائط  
 بينه وبينهم. وذكر أبو بكر نصر السجزي الحافظ قول الراوي بلغني نحو قول مالك بلغني عن أبي هريرة  
 أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال للملوك طعامه وكسوته — الحديث — وقال أي السجزي أصحباب  
 الحديث يسوونه المعضل: قلت وقول المصنفين من الفقهاء وغيرهم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا  
 وكذا ونحو ذلك كله من قيل المعضل لما تقدم: وسماه الخطيب أبو بكر الحافظ في بعض كلامه مراسلاً  
 وذلك على مذهب من يسمي كل ما لا يتصل مراسلاً كما سبق. وإذا روى تابعي التابعي عن التابعي  
 حديثاً موقوفاً عليه وهو حديث متصل مسند إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقد جعله الحاكم أبو عبد  
 الله نوعاً من المعضل مثاله ما رواه عن الأعمش عن الشعبي قال: يقال للرجل يوم القيامة عملت كذا وكذا  
 فيقول ما حملته فيختم على فيه — الحديث — فقد أعضاه الأعمش وهو عند الشعبي عن أنس عن رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم متصل مسند. قلت هذا جيد حسن لأن هذا الانقطاع بواحد مضموماً إلى الوقف يشتمل  
 على الانقطاع بينين الصحابي ورسول الله صلى الله عليه وسلم فذلك باستحقاق اسم الاعتضال أولى والله أعلم.  
 وقد الحافظ العراقي المعضل ما سقط من اسناده إثنان فصاعداً من أي موضع كان سواء سقط الصحابي  
 والتابعي أو التابعي وتابعه أو إثنان قبلها لكن بشرط أن يكون سقوطها من موضع واحد أما إذا سقط  
 واحد من بين رجلين ثم سقط من موضع آخر من الاسناد واحد آخر فيو منقطع في موضعين ولم أجد

في كلامهم اطلاق المعضل عليه وأما قول ابن الصلاح المعضل هو عبارة عما سقط من اسناده اثنان فصاعدا فهو وان كان مطلقاً فهو محمول عليه هـ وقال غيره ان قول ابن الصلاح ان المنقطع اقرب لنوع خاص من المنقطع فكل معضل منقطع وليس كل منقطع معضلاً انما هو جار على قول من لا يخص المنقطع بما سقط من اسناده راو واحد ولا يخصه بالرفوع — وقد نقلنا سابقاً عما ذكره الحاكم في المنقطع . وقال الحافظ العراقي يختلف في صورة الحديث المنقطع فالمشهور أنه ما سقط من رواته راو واحد غير الصحابي . وحكى ابن الصلاح عن الحاكم وغيره من أهل الحديث انه ما سقط منه قبل الوصول الى التابعي شخص واحد وان كان اكثر من واحد سمي معضلاً ويسمى أيضاً منقطعاً فقول الحاكم قبل الوصول الى التابعي ليس بجيد فانه لو سقط التابعي كان منقطعاً أيضاً فالاولى أن يعبر بما قلناه قبل الصحابي . وقال ابن عبد البر المنقطع ما لم يتصل اسناده والمرسل مخصوص بالتابعين فالتقطع اعم . وحكى ابن الصلاح عن بعضهم أن المنقطع مثل المرسل وكلاهما شامل لكل ما لا يتصل اسناده قال وهذا المذهب أقرب واليه صارت واثق من الفقهاء وغيرهم وهو الذي ذكره الخطيب في كفايته الا أن اكثر ما يوصف بالارسال من حيث الاستعمال ما رواه التابعي عن النبي صلى الله عليه وسلم واكثر ما يوصف بالانقطاع ما رواه من دون التابعين عن الصحابة مثل مالك عن ابن عمر ونحو ذلك هـ وقد صنف ابن عبد البر كتاباً في وصل ما في الموطأ من المرسل والمنقطع والمعضل قال وجميع ما فيه من قوله بلغني ومن قوله عن ائمة عنده مما لم يسنده أحد وستون حديثاً كلها مسندة من غير طريق مالك الا أربعة لا تعرف (أحدها) إني لأنسى ولكن أنسى لأسن (والثاني) ان رسول الله أرى أعمار الناس قبله أو ما شاء الله فكأنه تقاصر أعمار أمته (والثالث) قول معاذ وآخر ما وصاني به رسول الله وقد وضعت رجلي في الغرزان قال : حسن خلقت للناس (والرابع) اذا نشأت بحرية ثم تشامت فتلك عين غديقة . ومن مظان المرسل والمنقطع والمعضل كتاب السنن لسعيد بن منصور

(تنبية) قد وقع في كلام بعض علماء الحديث استعمال المعضل فيما لم يسقط فيه شيء من الاسناد أصلاً وذلك فيما فيه إشكال من جهة المعنى مثال ذلك ما رواه الدولابي في السكنى من طريق خنيد بن ذعلج عن معاوية بن قرة عن أبيه مرفوعاً : من كانت وصيته على كتاب الله كانت كفارة لما ترك من زكاته وقال هذا معضل يكاد يكون باطلاً . والظاهر أنه هنا بكسر الصاد من قولهم أعضل الامر اذا اشتد واستعلق وأمر معضل لا يمتدى لوجهه

### ( ذكر النوع الثالث عشر من علوم الحديث )

هذا النوع هو معرفة المدرج في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم من كلام الصحابة وتاييخ كلام غيره من كلامه ومثال ذلك ما حدثناه أبو بكر بن اسحق الفقيه أبناً لنا عمر بن جعفر السدوسي حديثاً عاصم بن علي حدثنا زهير بن معاوية عن الحسن بن الحر عن القاسم بن خزيمة قال أخذ علقمة بندي وحديثي أن عبد الله أخذ بيده وأن رسول الله صلى الله عليه وسلم أخذ بيد عبد الله فعلمه التشهد في الصلاة

وقال قل التحيات لله والصلوات فذكر التشهد قال فإذا قلت هذا فقد قضيت صلاتك إن شئت أن تقوم فقم وإن شئت أن تقعد فاقعد — هكذا رواه جماعة عن زهير وغيره عن الحسن بن الحر وقوله إذا قلت هذا مدرج في الحديث من كلام عبد الله بن مسعود . ثم ذكر دليل الإدراج : قال أهل الآثار الإدراج نوعان إدراج في المتن وإدراج في الإسناد أما الإدراج في المتن فهو أن يورد في متن الحديث ما ليس منه على وجه يؤهم أنه منه ويسمى ذلك الموردمدرج المتن وهو ثلاثة أقسام مدرج في آخر الحديث ومدرج في أوله ومدرج في أثنائه ، أما المدرج في آخر الحديث فهو الغالب المشهور في هذا النوع ولذا اقتصر ابن الصلاح عليه ومثاله ما ورد في آخر حديث التشهد المذكور سابقا وهو فإذا قلت هذا فقد قضيت صلاتك إن شئت أن تقوم فقم وإن شئت أن تقعد فاقعد — فإن هذا الكلام مدرج في الحديث من كلام عبد الله بن مسعود وهو مدرج في آخر الحديث . وقد رواه شعبة بن سوار عنه ففصله وبين أنه من قول عبد الله فقال قال عبد الله فإذا قلت ذلك فقد قضيت ما عليك من الصلاة فإن شئت أن تقوم فقم وإن شئت أن تقعد فاقعد رواه الدارقطني وقال شعبة ثقة وقد فصل آخر الحديث جمعه من قول ابن مسعود وهو أصح من رواية من أدرج آخره وقوله أشبه بالصواب ، وأما المدرج في أول الحديث فقليل ومثاله ما رواه شعبة بن سوار وغيره عن شعبة عن محمد بن زياد عن أبي هريرة أنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اسبغوا الوضوء . ويل للأعقاب من النار . فقوله اسبغوا الوضوء من قول أبي هريرة أدرج في الحديث في أوله ويدل على الإدراج ما رواه البخاري عن آدم بن أبي إياس عن شعبة عن محمد بن زياد عن أبي هريرة أنه قال : اسبغوا الوضوء فإن أبا القاسم صلى الله عليه وسلم قال ويل للأعقاب من النار وقد رواه بعضهم مقتصرًا على المرفوع ثم إن قول أبي هريرة اسبغوا الوضوء قد روي في الصحيح مرفوعا من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص . وقال بعضهم إن هذا القسم يدرج جدا حتى أنه يعز أن يوجد له مثال ثان يعزز به هذا المثال . وأما المدرج في أثنائه الحديث فهو كثير إذا نظر إلى ما أدرج لتفسير الالفاظ الغريبة ومثاله خبر هشام بن عروة بن الزبير عن أبيه عن بسرة بنت صفوان مرفوعا من مس ذكره أو أنثيه أو رفته فليتوضأ . قال الدارقطني كذا رواه عبد الحميد عن هشام وقد وهم في ذكر الانثيين والرفع وإدراجه ذلك في حديث بسرة والمحفوظ أن ذلك من قول عروة غير مرفوع وكذلك رواه الثقات عن هشام منهم أيوب السخيتي وحمد بن زيد وغيرهما وقد روي من طريق أيوب من مس ذكره فليتوضأ . وكان عروة يقول إذا مس رفته أو أنثيه أو ذكره فليتوضأ فكانه لاح له من معنى الخبر أن مس ما قرب من الذكر بمنزلة مس الذكر فقال ما قال فظن بعض الرواة أن ما قاله هو نفس الخبر فأوردوه كذلك وقد تبين للباحثين أن الاتيين والرفع مدرجان في أثناء الخبر . وقد روي من مس رفته أو أنثيه أو ذكره فليتوضأ وقد توهم بعضهم أنه على هذه الرواية يكون مثالا ثانيا لما وقع فيه الإدراج في الأول وليس كذلك لأن أول الحديث هو من مس وآخره فليتوضأ فالإدراج على كل حال إنما وقع في أثناء الحديث . والرفع يضم الراء ويفتحها أصل الفخذين ومثال

ما أدرج في أثناء الحديث لتفسير لفظ غريب حديث أنا زعيم والزعيم الجليل بينت في الجنة الحديث فتقوله  
والزعيم الجليل مدرج في أثناء الحديث لتفسير اللفظ الغريب فيه والإدراج بجميع أقسامه محذور . قال ابن  
السعدي من تعدد الإدراج فهو يناقض العدالة ويمن يحرف الكلام عن مواضعه وهو ملحق بالكذابين وقد  
استثنى بعضهم من ذلك ما أدرج لتفسير لفظ غريب لقلة وقوع الالتباس فيه . وقد فعله الزهري وغيره . ولا  
يسوغ الحكم بالإدراج إلا إذا وجد ما يدل عليه فن ذلك دلالة المدرج على امتناع نسبته إلى النبي صلى الله  
عليه وسلم وذلك كقول أبي هريرة في حديث لعبد الملوكة أجران : والذي نفسي بيده لولا الجهاد في سبيل  
الله وبرأي لا حيث أن أموت وأنا مملوك — وكقول ابن مسعود كما خزم به سليمان بن حرب في حديث  
الطيرة شرك : وما منا إلا ، ومن ذلك تصريح بعض الرواة بالفصل وذلك بإضافته لقائله ويتقوى بإقتصار بعض  
الرواة على الأصل كحديث انتشهد وهذا هو الأكثر . ومما دل الدليل على الإدراج فيه حديث ابن مسعود  
من مات لا يشرك بالله شيئاً دخل الجنة ومن مات يشرك بالله شيئاً دخل النار في رواية أخرى قال النبي صلى  
الله عليه وسلم كلمة وقلت أنا أخرى فذكرها فأفاد أن إحدى الكلمتين من قوله ثم وردت رواية بالثلاثة أفادت  
أن الكلمة التي من قوله هي الثانية وأكد ذلك رواية رابعة اقتصر فيها على الكلمة الأولى مضافة إلى النبي صلى  
الله عليه وسلم . ومما دلل الإمارة على الإدراج فيه حديث الكسوف على ما ورد في رواية ابن ماجه وهو  
أن الشمس والقمر لا ينكسفان لموت أحد ولا لحياة فإذا تجلى الله شيء من خلقه خشع له فإن هذه الجملة الأخيرة  
وهي فإن الله إذا تجلى شيء من خلقه خشع له — يظهر أنها مدرجة من كلام بعض الرواة ولذا لم تقع في سائر  
الروايات مع أن حديث الكسوف قد روي عن بضعة عشر من الصحابة على أنه يكفي أن يقال إنها مخالفة  
للرواية التي وقعت في الصحيح وهي أن الشمس والقمر آيتان من آيات الله لا ينكسفان لموت أحد ولا لحياة  
فإذا رأيتم ذلك فافزعوا إلى ذكر الله والصلاة . قال أبو حامد الغزالي إن هذه الزيادة لم يصح نقاها فيجب تكذيب  
قائلها وإنما المروي ما ذكرنا يعني الحديث الذي ليست فيه هذه الزيادة . قال ولو كان صحيحاً لكان تأويله  
أهون من مكابرة أمور قطعية فكمن ظواهر أولت بالأدلة العقلية التي لا تتبين في الوضوح إلى هذا الحد  
وأعظم ما يفرح به الملحدة أن يصرح ناصر الشرع بأن هذا وأمثاله على خلاف الشرع فيسهل عليه طريق  
إبطال الشرع إن كان شرطه أمثال ذلك . وقد ضعف العلامة ابن دقيق العيد الحكم بالإدراج فيما إذا كان  
المدرج مقدماً على اللفظ المروي أو في اثباته لا سيما في مثل من ذكره أو أنفيه فليتوضأ وقال إن الإدراج  
إنما يكون بلفظ تابع يمكن استقلاله عن اللفظ السابق . قال بعض العلماء وكأن الحامل لهم على عدم تخصيص  
الإدراج بآخر الخبر يجوز كون التقديم والتأخير من الراوي لظنه الرفع في الجميع وإعماده على الرواية بالمعنى  
فيبقى المدرج حيث في أول الخبر أو اثباته . وعلى كل حال فالمرجع إلى الدليل المقتضي لثبته الظن فإذا وجد  
حكم بالإدراج سواء كان ذلك في الآخر أو في الأول أو في الوسط . هذا وأما مدرج الأسناد فهو ما يكون  
الإدراج فيه له تعلق ما بالأسناد وهو ينقسم إلى ثلاثة أقسام ( القسم الأول ) أن يكون الحديث عند روايته بأسناد

الاطرفا منه فانه عنده باسناد آخر فيروي الراوي عنه جميعه بالاسناد الاول ويلحق بهذا القسم قسم افردة بعضهم عنه وهو أن يسمع الحديث من شيخه الاطرفا ثم يسمع ذلك الطرف بواسطة عنه ثم يرويه جميعه عنه بالواسطة ومثال ذلك حديث اسمعيل بن جعفر عن حميد عن أنس في قصة العرينين وأن النبي صلى الله عليه وسلم قال لهم أو خرجتم إلى أبلنا فشربتم من أبلنا وأبوالها فان لفظه وأبوالها إنما سمعها حميد من قتادة عن أنس كما بينه محمد بن أبي عدي ومروان بن معاوية ويزيد بن هرون وغيرهم اذ روي عن حميد عن أنس بلفظ فشربتم من أبلنا وعندهم قال حميد قال قتادة عن أنس وأبوالها فرواية اسمعيل على هذا فيها إدراج فيه تدليس (القسم الثاني) أن يدرج بعض حديث في حديث آخر يخالف له في السند ومثاله حديث رواه سعيد بن أبي مرثمة عن مالك عن الزهري عن أنس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تناعضوا ولا تحاسدوا ولا تذابروا ولا تنافسوا - الحديث - فتقوله ولا تنافسوا مدرج في هذا الحديث أدرجه ابن أبي مرثمة فيه من حديث آخر لمالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أياكم والظن فان الظن الكذب الحديث ولا تجسسوا ولا تحسسوا ولا تنافسوا ولا تحاسدوا - وكلا الحديثين متفق عليه من طريق مالك وليس في الاول ولا تنافسوا وهو في الحديث الثاني قال الخطيب وابن عبد البر إن ابن أبي مرثمة قد وهم ذلك وخالف جميع الرواة عن مالك في الموطأ وقال حمزة الكفائي لا أعلم أحدا قالها عن مالك في حديث أنس غيره (القسم الثالث) أن يروي جماعة الحديث بأسانيد مختلفة فيرويهم عنهم راو فيجتمع الشكل على اسناد واحد من تلك الاسانيد ولا يبين الاختلاف

#### ( ذكر انواع الرابع عشر من علوم الحديث )

( النوع الرابع عشر ) من هذا العلم معرفة التابعين ، وهذا النوع يشتمل على علوم كثيرة فانهم على طبقات في الترتيب ومتى غفل الانسان عن هذا العلم لم يفرق بين الصحابة والتابعين ثم لم يفرق أيضاً بين التابعين وأتباع التابعين قال الله عز وجل ( والسابقون الاولون من المهاجرين والانصار والذين اتبعوهم باحسان رضي الله عنهم ورضوا عنه وأعد لهم جنات تجري من تحتها الانهار خالدون فيها أبداً ذلك هو الفوز العظيم ) وقد ذكرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم كما حدثناه أبو عمرو عثمان بن أحمد بن البكاء ببغداد وأبو العباس محمد بن يعقوب الأموي ببغداد وأبو أحمد بكر بن محمد الصيرفي بمرو قالوا حدثنا أبو قلابة عبد الملك بن محمد الرقاشي حدثنا أزهر بن سعد حدثنا ابن عون عن ابراهيم عن عبيدة عن عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : خير الناس قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم فلا أدري أذكر رسول صلى الله عليه وسلم بعد قرنه قرنين أو ثلاثة هذا حديث مخرج في الصحيح مسلم بن الحجاج وله علة عجيبة حدثناه محمد بن صالح بن هاني حدثنا محمد بن نعيم حدثنا عمرو بن علي حدثنا أزهر حدثنا ابن عون عن ابراهيم عن عبيدة عن عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : خير الناس قرني قال فحدثت به يحيى

ابن سعيد فقال ليس في حديث ابن عون عن عبد الله فقلت له بلى فيه قال لا بقلت ان أزر حدثنا عن ابن عون عن إبراهيم عن عبيدة عن عبد الله قال رأيت أزر جاء بكتابه ليس فيه عن عبد الله قال عمرو بن علي فاختلفت الى أزر قريبا من شهرين للتظفر فيه فظفر في كتابه ثم خرج فقال لم أجده الا عن عبيدة عن النبي صلى الله عليه وسلم . تخير الناس قرنا بعد الصحابة من شافه أصحاب الرسول صلى الله عليه وسلم وحفظ عنهم الدين والسنن وهم قد شهدوا الوحي والتبزي . فمن الطبقة الاولى من التابعين وهم قوم لحقوا العشرة الذين شهد لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم . بالجنة سعيد بن المسيب وقيس بن أبي حازم وأبو عثمان النهدي وقيس بن عباد وأبو ساسان حصين بن المنذر وأبو وائل شقيق بن سلمة وأبو رجاء العطاردي . ومن الطبقة الثانية الاسود بن يزيد وعلقمة بن قيس ومسروق بن الاجدع وأبو سلمة بن عبد الرحمن وخارجة ابن زيد . ومن الطبقة الثالثة عامر بن شراحيل الشعبي وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة وشريح بن الحارث وهم خمس عشرة طبقة آخرهم من لقي أنس بن مالك من أهل البصرة ، ومن لقي عبد الله بن أبي أوفى من أهل الكوفة ، ومن لقي السائب بن يزيد من أهل المدينة ، ومن لقي عبد الله بن الحارث بن جزء من أهل مصر ، ومن لقي أبا أمامة الباهلي من أهل الشام . وأما الفقهاء السبعة من أهل المدينة فسيدي بن المسيب والقاسم بن محمد بن أبي بكر وعروة بن الزبير وخارجة بن زيد بن ثابت وأبو سلمة بن عبد الرحمن ابن عوف وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة وسليمان بن يسار فهؤلاء الفقهاء السبعة عند الاكثر من علماء الحجاز . وأما المخضرمون من التابعين فهم الذين أدركوا الجاهلية وحياة رسول الله صلى الله عليه وسلم وليست لهم حجة . فمنهم أبو رجاء العطاردي وأبو وائل الاسدي وسويد بن غفلة وأبو عثمان النهدي وحديثي بعض مشايخنا من الادباء أن المخضرم اشتقاقه من أن أهل الجاهلية كانوا يخضرمون آذان الابل يقطعونها لتكون علامة لاسلامهم ان أغير عليها أو حوربوا . ومن التابعين بعد المخضرمين طبقة ولدوا في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يسمعوا منه منهم محمد بن أبي بكر الصديق وأبو أمامة بن سهل بن حنيف وسعيد بن سعد بن عباد والوليد بن عباد بن الصامت وعلقمة بن قيس . وطبقة بعد في التابعين ولم يصح سماع أحد منهم من الصحابة منهم إبراهيم بن سويد النخعي وإنما روايته الشيخية عن علقمة والاسود ولم يذكر أحد من الصحابة وليس هذا إبراهيم بن يزيد النخعي . الفقيه ومنهم ثابت بن عجلان الانصاري ولم يصح سماعه من ابن عباس وإنما يروي عن عطاء وسعيد بن جبير عن ابن عباس . وطبقة بعدهم عند الناس في اتباع التابعين وقد لقوا الصحابة منهم أبو الزناد عبد الله بن ذكوان وقد لقي عبد الله بن عمر وأنس بن مالك وأبا أمامة بن سهل وقد أدخل على عبد الله بن عمر وجابر بن عبد الله انتهى ما ذكره الحاكم قال بعض أهل الأثر اختلف في طبقات التابعين فجعلهم مسلم في كتاب الطبقات ثلاث طبقات وجعلهم ابن سعيد أربع طبقات وقال الحاكم هم خمس عشرة طبقة الاولى منها قوم لحقوا العشرة منهم سعيد بن المسيب وقيس بن حازم وأبو عثمان النهدي وقيس بن عباد وأبو ساسان حصين بن المنذر وأبو وائل شقيق بن سلمة

وأبو رجاء العطاردي . وقد اعترض على الحاكم في ذلك فان سعيد بن المسيب إنما ولد في خلافة عمر بن الخطاب ولم يسمع من أكثر العشرة بل قال بعضهم أنه لا تصح له رواية عن أحد من العشرة الاسعد بن أبي وقاص وكان سعد آخرهم موتاً على أنه ليس في التابعين من أدرك العشرة وسمع منهم سوى قيس بن أبي حازم ذكر ذلك الحافظ عبد الرحمن بن يوسف بن خراش وروى عن أبي داود أنه قال أنه روى عن التسعة ولم يرو عن عبد الرحمن بن عوف

### ( ذكر النوع الخامس عشر من علوم الحديث )

وهو معرفة أتباع التابعين فان غلط من لا يعرفهم يعظم وهم الطبقة الثالثة بعد النبي صلى الله عليه وسلم وفيهم جماعة من أئمة المسلمين وفقهاء الامصار وفي هذه الطبقة جماعة يشبه على المتعلم أساميهم فيتوهم من التابعين لنسب مجمعهم أو غير ذلك منهم الحسين بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهم وهو الذي يعرف بالحسين الاصغر يروي عنه عبد الله بن المبارك وغيره وربما قال الراوي عن حسين بن علي عن أبيه فيشته على من لا يتحقق أنه مرسل ويتوهمه من التابعين وليس كذلك فان أولاد علي بن الحسين زين العابدين ستة منهم وهم حدثوا محمد وعبد الله وزيد وعمر وحسين وفاطمة وليس فيهم تابعي غير محمد وهو أبو جعفر باقر العلوم . ومنهم سليمان الاحول وهو سليمان بن أبي مسلم المكي وربما روي عنه عن ابن عباس في تأمل الراوي حاله فيقول هذا كبير وهو خال عبد الله بن أبي نعيم فلا ينكر أن يلتقي الصحابة وليس كذلك فانه من الاتباع وروايته عن طاوس عن ابن عباس . ومنهم سليمان بن عبد الرحمن الدمشقي وعداده في المضربين كبير السن والحل روى عنه عمرو بن الحارث وشعبة والليث وقد قيل عنه عن البراء بن عازب : فاذا تأمل الراوي محله وسنه وجلالة الرواة عنه لا يستبعد كونه من التابعين وليس كذلك فان بينه وبين البراء عبيد بن فيروز فقد ذكرنا هذه الاسامي ليستدل بها على جماعة من اتباع التابعين لم تذكرهم ويعلم بذلك ان معرفة الاتباع نوع كبير من العلم

### ( ذكر النوع السادس عشر من علوم الحديث )

هذا النوع في معرفة الاكابر الرواة عن الاصاغر وشرح هذه المعرفة ان طالب هذا العلم اذا كتب حديثاً لبث عن عبد الله بن صالح لا يتوهم ان الراوي دون المروي عنه وكذلك اذا روى حديثاً لابن جريج عن اسماعيل بن علية وما أشبه هذا ومثاله في الروايات كثير : والمثال الثاني لهذا النوع أن يروي العالم الحافظ المتقدم عن المحدث الذي لا يعلم غير الرواية من كتابه فينبغي للطالب أن يعلم فضل التابع على المتبوع مثال هذا رواية ابن أبي ذئب عن عبد الله بن دينار وأشباهه ورواية أحمد واسحق عن عبيد الله بن موسى وأشباهه وليس في هؤلاء مخروح بل كلهم من أهل الصدق إلا أن الرواة عنهم أئمة حفاظ وهم محدثون فقط . وقد



رأيت في زماننا من هذا النوع ما يطول ذكره اه قال بعض أهل الأثر هذا نوع مهم تدعو اليه المصنف العالية والانتقى الزاكية وقد قيل لا يكون الرجل محدثاً حتى يأخذ بمن فوقه وعمن هو مثله وعمن هو دونه . ومن فوائد معرفته الأمن من أن يظن الانقلاب في السند والأمن من أن يتوهم كون المروي عنه أكبر أو أفضل نظراً الى أن الاغلب كون المروي عنه كذلك فتحمل منزلتها ومن هذا النوع رواية الصحابة عن التابعين ومنها رواية العبادلة وغيرهم من الصحابة كأبي هريرة وأنس عن كتب الاحبار وعمن جرى على ذلك الامام البخاري فقد ذكروا أن الذين كتب عنهم وحدث عنهم يتقسمون الى خمسة طبقات ( الطبقة الاولى ) من حدثه عن التابعين مثل محمد بن عبد الله الانصاري فانه حدثه عن حميد ومثل مكي بن ابراهيم فانه حدثه عن يزيد بن أبي عبيد ومثل أبي نعيم فانه حدثه عن الاعرج ( الطبقة الثانية ) من كان في عصر هؤلاء لكنه لم يسمع من ثقات التابعين كنعيد بن أبي هريرة وأبوت ابن سليمان ( الطبقة الثالثة ) وهي الوسطى من مشايخه من لم يلق التابعين لكن أخذ عن كبار اتباع التابعين كسليمان بن حرب وعلي بن المديني ويحيى بن معين وهذه الطبقة قد شاركه مسلم في الاخذ عنهم ( الطبقة الرابعة ) رفقاء في الطلب ومن سمع قبله قليلاً كأبي حاتم الرازي وعبيد بن حميد وأحمد ابن النضر وانما يخرج عن هؤلاء ما فاته عن مشايخه أو ما لم يحده عند غيرهم ( الطبقة الخامسة ) قوم في عداد طلبته في السنن والاسناد سمع منهم للفائدة كعبد الله بن حماد الأملي وعبد الله بن أبي العاص الخوازمي وحسين بن محمد القبانى وقد روي عنهم أشياء يسيرة وعمل في الرواية عنهم بما روى عثمان بن أبي شيبة عن وكيع أنه قال لا يكون الرجل عالماً حتى يحدث عمن هو فوقه وعمن هو مثله وعمن هو دونه وما روي عنه نفسه أنه قال لا يكون المحدث كاملاً حتى يكتب عمن هو فوقه وعمن هو مثله وعمن هو دونه

#### ( ذكر النوع السابع عشر من علوم الحديث )

هذا النوع من هذا العلم في معرفة أولاد الصحابة فان من جعل هذا النوع اشبه عليه كثير من الروايات وأول ما يلزم الحديثي معرفته من ذلك أولاد سيد البشر محمد المصطفى صلى الله عليه وسلم ومن بحث الرواية عنه منهم . وقد روي الحديث عن زهاء مائتي رجل وامرأة من أهل البيت ثم بعد هذا معرفة أولاد التابعين وأتباع التابعين وغيرهم من أئمة المسلمين علم كبير ونوع بذاته من أنواع علم الحديث

#### ( ذكر النوع الثامن عشر من علوم الحديث )

هذا النوع من علم الحديث في معرفة الجرح والتعديل وهما في الاصل نوعان كل نوع منهما علم برأسه وهو ثمرة هذا العلم والمرقاة الكبيرة منه وقد تكلمت عليه في كتاب المدخل الى معرفة الصحيح بكلام شاف رضى كل من رآه من أهل الصنعة وأصل عدالة المحدث أن يكون مسلماً لا يدعو الى بدعة ولا يعلن

من أنواع المصاحفي ما تسقط به عدالته : فإن كان مع ذلك حافظاً لحديثه فهي أرفع درجات المحدثين ! وإن كان صاحب كتاب فلا ينبغي أن يحدث إلا من أصوله وأقل ما يلزمه أن يحسن قراءة كتابه : وإن كان المحدث غريباً لا يقدر على اخراج أصوله فلا يكتب عنه إلا ما يحفظه إذا لم يخالف الثقات في حديثه فإن حدث من حفظه بالمناكير التي لا يتابع عليها لم يؤخذ عنه . وقد اختلف أئمة الحديث في أصح الأسانيد حدثنا أبو عبد الله محمد بن يعقوب قال حدثنا محمد بن سليمان قال سمعت محمد بن اسماعيل البخاري يقول : أصح الأسانيد كلها مالك عن نافع عن ابن عمر ، وسمعت أبا بكر بن أبي دارم الحافظ بالكوفة يحكي عن بعض شيوخه عن أبي بكر بن أبي شيبة قال : أصح الأسانيد كلها الزهري عن علي بن الحسين عن أبيه عن علي حدثني الحسين بن عبد الله الصيرفي قال حدثني محمد بن حماد الدوري بحب قال أخبرني أحمد بن القاسم بن نصر ابن دوست قال حدثنا حجاج بن الشاعر قال : اجتمع أحمد بن حنبل ويحيى بن معين وعلي بن المديني في جماعة معهم اجتمعوا فتذاكروا أجود الأسانيد الحياد فقال رجل منهم أجود الأسانيد شعبة عن قتادة عن سعيد بن المسيب عن عامر أخى أم سلمة عن أم سلمة : وقال علي بن المديني أجود الأسانيد ابن عون عن محمد عن عبيدة عن علي : وقال أبو عبد الله أحمد بن حنبل أجود الأسانيد الزهري عن سالم عن أبيه ، وقال يحيى الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله فقال له إنسان الأعمش مثل الزهري فقال برئت من الأعمش أن يكون مثل الزهري يرى العرض والاجازة وكان يعمل لبني أمية : وذكر الأعمش فدهحه فقال فقير صبور محابب للسلطان وذكر علمه بالقرآن وورعه : فاقول وبالله التوفيق : إن هؤلاء الأئمة الحفاظ قد ذكر كل منهم ما أدى إليه اجتهاده في أصح الأسانيد ولكل صحابي رواية من التابعين ولهم أتباع وأكثرت ثقات فلا يمكن أن يقطع الحكم في أصح الأسانيد لصحابي واحد فقول وبالله التوفيق : إن أصح أسانيد أهل البيت جعفر بن محمد عن أبيه عن جده عن علي إذا كان الراوي عن جعفر ثقة ، وأصح أسانيد الصديق اسماعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم عن أبي بكر ، وأصح أسانيد عمر الزهري عن سالم عن أبيه عن جده ، وأصح أسانيد الكثيرين من الصحابة كعبد الله بن عمر مالك عن نافع عن ابن عمر ، وأصح أسانيد أنس بن مالك الزهري عن أنس ثم ذكر أوهى الأسانيد ثم قال والكلام في الجرح والتعديل أكثر مما يمكن الاستقصاء فيه لكنني قصدت الاختصار في هذا الكتاب ليستدل بالحديث الواحد على أحاديث كثيرة وقد استقصيت الكلام في اباحة جرح المحدث في المدخل إلى معرفة كتاب الأكليل فاستغنيت به عن إعادته اهـ

### ﴿ ذكر النوع التاسع عشر من علوم الحديث ﴾

وهو معرفة الصحيح والسقيم ، وهذا النوع من هذه العلوم غير الجرح والتعديل الذي قدمنا ذكره فرب اسناد يسلم من الجروح حين غير مخرج في الصحيح فكيف من حديث ليس في إسناده إلا ثقة ثبت وهو معقول واه . فالصحيح لا يعرف برواياته فقط وإنما يعرف بالفهم والحفظ وكثرة السماع وليس لهذا النوع

من العلم عون أكثر من مذاكرة أهل الفهم والمعرفة ليظهر ما يحق من علة الحديث : فإذا وجدت مثل هذه الأحاديث بالأسانيد الصحيحة غير مخرجة في كتابي الامامين البخاري ومسلم لزم صاحب الحديث التقير عن علة ومذاكرة أهل المعرفة به لتظهر علة وصفة الحديث الصحيح أن يرويه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم صحابي زائل عنه اسم الجمالة وهو أن يروي عنه تابعيان عدلان ثم تداوله أهل الحديث بالقبول إلى وقتنا هذا كالشهادة على الشهادة . أخبرنا محمد بن أحمد بن تميم الاصم قال حدثنا عبيد بن شريك قال حدثنا نعيم بن حماد قال سمعت عبد الرحمن بن مهدي يقول : قيل لشعبة من الذي يترك حديثه قال إذا روى عن المعروفين ما لا يعرفه المعروفون فأكثر ترك حديثه : فإذا أنهم بالحديث ترك حديثه : فإذا أكثر الغلط ترك حديثه : وإذا روى حديثاً اجتمع عليه أنه غلط ترك حديثه : وما كان غير هذا فارو عنه . أخبرني عبد الله بن محمد بن موسى قال حدثنا اسماعيل بن قتيبة قال حدثنا عثمان بن أبي شيبة قال حدثنا وكيع عن سفيان عن أبيه عن الربيع بن خيثم قال : إن من الحديث حديثاً له ضوء كضوء النهار نعرفه به : وإن من الحديث حديثاً له ظلمة كظلمة الليل نعرفه بها حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب قال حدثنا العباس بن محمد الدوري قال حدثنا يحيى بن معين قال حدثنا جرير عن رقة : إن عبد الله بن مسور المدائني وضع أحاديث على رسول الله صلى الله عليه وسلم فاحتسبها الناس حدثنا أبو بكر الشافعي قال حدثنا محمد بن اسماعيل السلمي قال حدثنا عبد العزيز الاويسى قال حدثنا مالك قال : كان ربيعة بن أبي عبد الرحمن يقول لابن شهاب إن حالي ليست تشبه حالك فقال له ابن شهاب وكيف ذلك قال ربيعة أنا أقول برأي من شاء أخذه فاستحسنه وحمل به ومن شاء تركه وأنت في القوم تحدث عن النبي صلى الله عليه وسلم فيحفظ

### ( ذكر النوع العشرين من علم الحديث )

( النوع العشرون ) من هذا العلم بعد معرفة ما قدمنا ذكره من صحة الحديث إتقاناً ومعرفة لا تقليداً وطناً معرفة فقه الحديث اذ هو ثمرة هذه العلوم وبه قوام الشريعة ثم ذكر أنا سألنا من عرف بفقه الحديث من أهل الحديث منهم محمد بن مسلم الزهري ويحيى بن سعيد الانصاري وعبد الرحمن الاوزاعي وسفيان بن عينة الهاللي وعبد الله ابن المبارك ويحيى بن سعيد القطان وعبد الرحمن بن مهدي ويحيى بن يحيى التميمي وأحمد بن محمد بن حنبل وعلي بن عبد الله بن جعفر المديني ويحيى بن معين واسحق بن ابراهيم الحنظلي ومحمد بن اسمعيل البخاري ومسلم ابن الحجاج القشيري وأبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي وأبو بكر محمد بن اسحق بن خزيمة وغيرهم وأورد عند ذكر كل واحد منهم ما قيل في شأنه من الثناء والريخا أورد شيئاً من كلامه مما يتعلق بهذا النوع ثم قال قد اختصرت هذا الباب وترك أسامي جماعة من أئمتنا كان من حقهم أن أذكرهم في هذا الموضع ففهم أبو داود السجستاني ومحمد بن عبد الوهاب العبدي وأبو بكر الجارودي و ابراهيم بن أبي طالب وأبو عيسى الترمذي وموسى بن هرون البراز والحسن بن علي العمري وعلي بن الحسين بن الجند ومحمد بن مسلم بن واره

ومحمد بن عقيل الباخي وغيرهم من مشايخنا رضي الله عنهم أجمعين

﴿ ذكر النوع الحادي والعشرين من علوم الحديث ﴾

هذا النوع في معرفة ناسخ الحديث من منسوخه وأنا ذاكر بمشيئة الله تعالى منه أحاديث يستدل بها على الكثير . أخبرنا أبو عبد الله محمد بن عبد الله الصفار قال حدثنا أحمد بن مهدي بن رستم قال حدثنا مؤمل ابن أسعيل قال حدثنا شعبة عن عمرو بن دينار عن يحيى بن جعدة عن عبد الله بن عمرو الفاري عن أبي أيوب الأنصاري أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : توضؤوا مما غيرت النار قال أبو عبد الله هذا الأمر منسوخ والناسخ لله ما حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب قال حدثنا محمد بن عوف قال حدثنا علي بن عياش قال حدثنا شعيب بن أبي حمزة عن محمد بن المنكدر عن جابر قال : كان آخر الأمرين من رسول الله صلى الله عليه وسلم ترك الوضوء مما مست النار . ثم ذكر أمثلة أخرى

﴿ ذكر النوع الثاني والعشرين من علوم الحديث ﴾

هذا النوع منه في معرفة الالفاظ الغريبة في المتن . وهذا علم قد تكلم فيه جماعة من اتباع التابعين منهم مالك والثوري وشعبة فمن بعدهم . وأول من صنف الغريب في الاسلام النضر بن شميل له فيه كتاب هو عندنا بالإسراع ثم صنف فيه أبو عبيد القاسم بن سلام كتابه الكبير . هـ قال ابن الصلاح وخالف بعضهم الحاكم فقال أول من صنف فيه أبو عبيدة معد بن المثني . وقال بعضهم أول من جمع في هذا الفن شيئاً وألفه أبو عبيدة ثم النضر بن شميل ثم عبد الملك بن قريب الاصمعي وكان في عصر أبي عبيدة وتأخر عنه وصنف في ذلك قطرب ثم بعد المائتين جمع أبو عبيد القاسم بن سلام كتابه المشهور

﴿ ذكر النوع الثالث والعشرين من الحديث ﴾

هذا النوع من هذا العلم في معرفة المشهور من الأحاديث والمشهور غير الصحيح قرب حديث مشهور لم يخرج في الصحيح فمن ذلك طلب العلم فريضة على كل مسلم . ومنه نضر الله امرأ سمع مقالتي فوعاها — ومنه لانكاح الابوي — ومنه من سئل عن علم فكتمه ألجم بليجام من نارف كل هذه الأحاديث مشهورة بأسانيد وطرقها وأبواب يجمعها أحباب الحديث ، وكل حديث منها تجمع طرقه في جزء أو جزئين ولم يخرج في الصحيح منها حرف . وأما الأحاديث المخرجة في الصحيح فمنها انما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى ، ومنها ان الله لا يقبض العلم انتزاعاً ينتزعه من الناس — الحديث ، ومنها كل معروف صدقة ، ومنها انما جعل الامام ليؤتم به ، ومنها تقتل عمارا الفئة الباغية ، ومنها المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده ، ومنها لا تقاطعوا ولا تدابروا — والظواهر من الأحاديث مثل حديث الايمان وحديث الزكاة وحديث الحج وحديث

المعراج . ومن الطوال التي لم تخرج في الصحيح حديث الطير وحديث قيس بن ساعدة وحديث أم معدن وغيرها من الطوال فهذه الأنواع التي ذكرنا من المشهور الذي يعرفه أهل العلم وإنما يحفى ذلك عليهم وهو المشهور الذي يستوي في معرفته الخاص والعام . وأما المشهور الذي يعرفه أهل الصنعة فمثال ذلك ما حدثنا أبو عبد الرحمن محمد بن عبد الله بن أبي الوزير التاجر قال حدثنا أبو حاتم الرازي قال حدثنا محمد بن عبد الله الانصاري قال حدثني سليمان التيمي عن أبي مجلز عن أنس بن مالك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قت شهرا بعد الركوع يدعو على رعل . وذكر أن قال أبو عبد الله هذا حديث مخرج في الصحيح وله رواية عن أنس غير أبي مجلز ورواه عن أبي مجلز غير التيمي ورواه عن التيمي غير الانصاري ولا يعلم ذلك غير أهل الصنعة فإن غيرهم يقول سليمان هو صاحب أنس وهذا حديث غريب أن يرويه عن رجل عن أنس ولا يعلم أن الحديث عند الزهري وفتادة وله عن فتادة طرق كثيرة . ولا يعلم أيضاً أن الحديث بطوله في ذكر العريين يجمع ويذاكر بطرقه . وأمثال هذا الحديث ألوف من الأحاديث التي لا يقف على شهرتها غير أهل الحديث المجتهدين في جمعه ومعرفته

#### ( ذكر النوع الرابع والعشرين من الحديث )

هذا النوع منه في معرفة الغريب من الحديث : وليس هذا العلم ضد الأول فإنه يشمل على أنواع شتى لا بد من شرحها في هذا الموضع . فتوقع منه غرائب الصحيح مثال ذلك ما حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب قال حدثنا أحمد بن عبد الحيار قال حدثنا يونس بن بكير عن عبد الواحد بن أيمن الخزومي قال حدثني أيمن قال سمعت جابر بن عبد الله يقول : كنا يوم الحندق نحفر الحندق فعرضت فيه كذابة وهي الخيل فقلت يا رسول الله كذابة قد عرضت فيه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم رشوا عليها ثم قام النبي صلى الله عليه وسلم فأبأها وبطنه معصوب بحجر من الجوع فذكر حديثاً طويلاً فيه ذكر أهل الصفة ودعوة النبي صلى الله عليه وسلم إياهم وهو حديث في ورقة رواه البخاري في الجامع الصحيح عن خلاد بن يحيى المكي عن عبد الواحد بن أيمن فهذا حديث صحيح وقد تفرد به عبد الواحد بن أيمن عن أبيه وهو من غرائب الصحيح ( والنوع الثاني ) من غرائب الحديث غرائب الشيوخ مثاله ما حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب قال حدثنا الربيع بن سليمان قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : لا يبيع حاضر لباد — هذا حديث غريب مالك بن أنس عن نافع وهو إمام يجمع حديثه تفرد به عنه الشافعي وهو إمام مقدم ولا أعلم أحداً حدث به عنه غير الربيع بن سليمان وهو ثقة مأمون ( والنوع الثالث ) من غريب الحديث غرائب المتون مثال ذلك ما حدثنا أبو محمد عبد الله بن محمد بن اسحق الجراغي بمكة قال حدثنا أبو يحيى بن أبي مسبرة قال حدثنا خلاد بن يحيى قال حدثنا أبو عقيل عن محمد بن سوقة عن محمد بن المكنندر عن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إن هذا الدين متين فأوغل فيه برفق ولا تغصن نفسك عبادة الله فإن المنبت لأرضاً قطع ولا ظهراً أبقى . هذا حديث غريب الإسناد والمتن فكل ما روي فيه فهو من

الخلاف على محمد بن سوقة عن ابن المكندر عن جابر فليس يرويه غير محمد بن سوقة وعنه أبو عقيل وعنه  
خلاد بن يحيى . فهذه الأنواع التي ذكرتها مثال لألوف من الحديث تجري على مثلها وسننّها

### ( ذكر النوع الخامس والعشرين من علم الحديث )

هذا النوع فيه معرفة الأفراد من الأحاديث وهو على ثلاثة أنواع ( النوع الأول ) منه معرفة سان رسول  
الله صلى الله عليه وسلم التي يتفرد بها أهل مدينة واحدة عن الصحابي . ومثال ذلك ما حدثنا أبو نصر أحمد  
ابن سهل الفقيه ببخارا قال حدثنا صالح بن محمد بن حبيب الحافظ قال حدثنا علي بن حكيم قال حدثنا شريك  
عن أبي الحسن عن الحكم بن عتيبة عن حنش قال كان علي رضي الله عنه يصحى بكبشين بكبش عن النبي صلى  
الله عليه وسلم وبكبش عن نفسه وقال كان أمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أضحي عنه فأنا أضحي  
عنه أبدا . تفرد به أهل الكوفة من أول الاسناد إلى آخره لم يشركهم فيه أحد . ثم أورد للبصرة والمدينة ومصر  
والشام ومكة وخراسان لكل واحدة منها حديثا قد تفرد به أهلها والمثال الذي نقلناه عنه كاف في الوقوف  
على هذا النوع بالنظر إلى المبتدئ ولذلك اقتصرنا عليه وقد جرينا على هذا النهج في كثير من المواضع  
( النوع الثاني ) من الأفراد أحاديث يتفرد بروايتها رجل واحد عن امام من الأئمة ومثال ذلك  
ما حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب قال حدثنا أحمد بن شيبان الرمي قال حدثنا سفيان بن عيينة عن الزهري  
عن نافع عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث سرية إلى نجد فبلغت سهمانهم اثني عشر بعيرا فقلنا النبي  
صلى الله عليه وسلم بعيرا بعيرا تفرد به سفيان بن عيينة عن الزهري وعنه أحمد بن شيبان الرمي . قال أبو  
عبد الله جند النوع من الأفراد يكثر ولا يمكن ذكره لكثرة وهو عند أهل الصنعة متعارف وقد ذكر  
مثاله فأما ( النوع الثالث ) من الأفراد فإنه أحاديث لأهل المدينة يتفرد بها عنهم أهل مكة مثلاً وأحاديث يتفرد  
بها الخراسانيون عن أهل الحرمين مثلاً وهذا نوع يعز وجوده وفيه . حدثنا أبو عمرو عثمان بن أحمد  
ابن السماك ببغداد قال حدثنا محمد بن عيسى المدائني قال حدثنا محمد بن الفضل بن عطية قال حدثنا أبو  
إسحق حدثنا - ح - وحدثنا أبو العباس الحنظلي قال حدثنا محمد بن الليث قال حدثنا يحيى بن إسحق الكاجفوني  
قال حدثنا عبد الكبير بن دينار عن أبي إسحق عن البراء قال : كان رجل يقال له نعم فقال له النبي صلى الله  
الله عليه وسلم أنت عبد الله قال أبو عبد الله أبو إسحق عمرو بن عبد الله السبيعي امام تابعي من أهل الكوفة  
وليس هذا الحديث عند الكوفيين عنه فإن عبد الكبير بن دينار مروزي ومحمد بن الفضل بن عطية بخاري  
وقد تفردا به عنه فهو من أفراد الخراسانيين عن الكوفيين

### ( ذكر النوع السادس والعشرين من علوم الحديث )

هذا النوع من هذه العلوم في معرفة المدلسين الذين لا يميز من كتب عنهم بين ماسمعه وما لم يسمعه

وفي التابعين وأتباع التابعين وإلى عصرنا هذا منهم جماعة . قال أبو عبد الله فالتدليس عندنا على ستة أجناس ، فمن المدلسين من دلس عن الثقات الذين هم في الثقة مثل الحديث أو فقهه أو دونه إلا أنهم لم يخرجوا من عداد الذين تقبل أخبارهم ( الجنس الثاني ) قوم يدلسون الحديث فيقولون قال فلان فإذا وقع اليهم من ينقر عن سماعتهم ويلح ويراجعهم ذكروا فيه سماعتهم ( الجنس الثالث ) قوم دلسوا على أقوام مجهولين لا يدري من هم وأنهم . قال أبو عبد الله وقد روى جماعة من الأئمة عن قوم من المجهولين منهم سفيان الثوري وشعبة ابن الحجاج وبقية بن الوليد قال أحمد بن حنبل إذا حدث بقية عن المشهورين فرواياته مقبولة وإذا حدث عن المجهولين فرواياته غير مقبولة ( والجنس الرابع ) قوم دلسوا أحاديث روهها عن المجهولين فغيروا أساميتهم وكنائهم كي لا يعرفوا ( والجنس الخامس ) قوم دلسوا عن قوم سمعوا منهم الكثير ورواياتهم الشيء عنهم فبدلسونه . قال أبو عبد الله ومن هذه الطبقة جماعة من المحدثين المتقدمين والمتأخرين مخرج حديثهم في الصحيح إلا أن المتبحر في هذا العلم غير بين ما سمعوه وما دلسوه ( والجنس السادس ) قوم روهوا عن شيوخ لم يروهم قط ولم يتسعوا عنهم وأما قالوا قال فلان فحمل ذلك عنهم على السماع وليس عندهم عنهم سماع عال ولا نازل ، قال أبو عبد الله قد ذكرت في هذه الأجناس الستة أنواع التدليس ليتأمله طالب هذا العلم فيقيس بالآقل الأكثر ولم أستحسن ذكر أسامي من دلس من أئمة المسايين صيانة للحديث ورواياته غير أنني أدل على جملة يهتدي إليها الباحث عن الأئمة الذين دلسوا والذين تورعوا عن التدليس — وهو أن أهل الحجاز والحرمين ومصر والعوالي ليس التدليس من مذهبهم وكذلك أهل خراسان والحيال وأصبهان وبلاد فارس وخوزستان وما وراء النهر لا يعلم أحد من أئمتهم دلس . وأكثر المحدثين تدليسا أهل الكوفة ونفر يسير من أهل البصرة فأما مدينة السلام بغداد فقد خرج منها جماعة من أهل الحديث مثل أبي النضر هاشم بن القاسم وأبي نوح عبد الرحمن بن غزوان وأبي كامل مظفر بن مدرك وأبي محمد يونس بن محمد المؤدب وهم في الطبقة الأولى من أهل بغداد لا يذكر عنهم وعن أقرانهم من الطبقة الأولى التدليس . ثم الطبقة الثانية بعدهم الحسن بن موسى الأشيب وسريج بن النعمان الجوهري ومعاوية بن عمرو الأزدي والمعل بن منصور وأقرانهم من هذه الطبقة لم يذكر عنهم التدليس . ثم الطبقة الثالثة اسحق بن عيسى بن الطباع ومنصور بن سامية الخزازي وسليمان بن داود الهاشمي وأبو نصر عبد الملك بن عبد العزيز التمار لم يذكر عنهم وعن طبقهم التدليس . ثم الطبقة الرابعة منهم مثل الهيثم بن خارجة والحكم بن موسى وخلف بن هشام وداود بن عمر الضبي لم يذكر عنهم وعن طبقهم التدليس . ثم الطبقة الخامسة مثل إمام الحديث أحمد بن حنبل ومزكي الرواة يحيى بن معين وصاحبي المسند ابن أبي خيثمة زهير بن حرب وعمرو بن محمد الناقد لم يذكر عنهم وعن واحد منهم التدليس . ثم الطبقة السادسة والسابعة لم يذكر عنهم ذلك إلا لأبي بكر محمد بن محمد بن سليمان الباغندي الواسطي فإن أخذ أحد من أهل بغداد التدليس فمن الباغندي وحده

﴿ ذكر النوع السابع والعشرين من علوم الحديث ﴾

هذا النوع منه في معرفة علل الحديث وهو علم برأسه غير الصحيح والسقيم والجرح والتعديل أخبرنا محمد بن إبراهيم بن اسحق قال حدثنا أحمد بن سلمة بن عبد الله قال سمعت أبا قدامة السرخسي يقول سمعت عبد الرحمن بن مهدي يقول لأن أعرف عللة حديث هو أحب إلي من أن أكتب عشرين حديثاً ليس عندي . وقد اقتصرنا من عبارة الحاكم هنا على هذا القدر وستأتي تمة عبارته في مبحث أفردها لهذا النوع

﴿ ذكر النوع الثامن والعشرين من علوم الحديث ﴾

هذا النوع منه في معرفة الشاذ من الروايات وهو غير المعلول فإن المعلول ما يوقف على علته أنه دخل حديث في حديث أو وهم فيه راو أو أرسله واحد فوصله واهم، فاما الشاذ فإنه حديث يتفرد به ثقة من الثقات وليس للحديث أصل متابع لذلك الثقة . سمعت أبا بكر أحمد بن محمد المتكلم الاشقر يقول سمعت أبا بكر محمد بن اسحق يقول سمعت يونس بن عبد الأعلى يقول قال لي الشافعي : ليس الشاذ من الحديث أن يروي الثقة ما لا يرويه غيره هذا ليس بشاذ إنما الشاذ أن يروي الثقة حديثاً يخالف فيه الناس هذا الشاذ من الحديث

﴿ ذكر النوع التاسع والعشرين من علوم الحديث ﴾

هذا النوع من هذه العلوم في معرفة سنن لرسول الله صلى الله عليه وسلم يعارضها مثلها فيحتاج أصحاب المذاهب بأحداها وما في الصحة والسقم بيان ومثال ذلك ما حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب قال أخبرنا الربيع بن سليمان قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن نافع عن نيه بن وهب أن عمر بن عبد الله أراد أن يزوج طلحة بن عمر ابنة شيبه بن جبير فارسل إلى ابن بن عثمان ليحضر ذلك وهو أمير الحاج فقال ابن سمعت عثمان بن عفان يقول سمعت رسول الله يقول : لا ينكح المحرم ولا ينكح ولا ينكح قال أبو عبد الله في النبي عن نكاح المحرم باب مخرج أكثره في الصحيح ويعارضها هذا الخبر . حدثني علي بن حماد العدل قال حدثنا أسباط بن اسحق القاضي قال حدثنا علي بن المديني قال حدثنا سفيان قال حدثنا عمرو بن دينار عن جابر بن يزيد عن ابن عباس : أن النبي صلى الله عليه وسلم نكح ميمونة وهو محرم قال أبو عبد الله وهكذا روي عن سعيد بن جبير وعطاء بن أبي رباح وطاوس بن كيسان وعكرمة مولى ابن عباس ومجاهد ابن جبر وعبد الله بن أبي مليكة وغيرهم عن عبد الله بن عباس وكان سعيد بن المسيب ينكر هذا الحديث وقد كان يزيد بن الاصم يروي عن أبي رافع أنه كان يقول كنت والله الرسول بين رسول الله صلى الله عليه وسلم وميمونة وما تزوجها إلا حلالاً ، وقد خرجت علته في كتاب الأكليل في عمرة القضاء بتفصيله وشرحه حتى



لقد شغبت . وذكر الحاكم خمسة أمثلة هذا أحدها ثم قال وقد جمعت هذه الأحاديث التي ذكرها مثالا  
لأحاديث كثيرة يطول شرحها في هذا الكتاب .

﴿ ذكر النوع الثلاثين من علوم الحديث ﴾

هذا النوع من هذا العلم في معرفة الأخبار التي لمعارض لها بوجه من الوجوه . ومثال ذلك ما حدثنا  
أبو العباس محمد بن يعقوب قال حدثنا إبراهيم بن مرزوق قال حدثنا وهب بن جرير قال حدثنا شعبة عن  
سماك بن حرب عن مصعب بن سعد عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا يقبل الله صلاة  
بغير طهور ولا صدقة من غلول . قال أبو عبد الله هذه سنة صحيحة لا معارض لها وذكر أمثلة أخرى  
لهذا النوع ثم قال وقد جعلت هذه الأحاديث مثالا لأن كثيرة لا معارض لها وقد صنف عثمان بن سعيد  
الدارمي فيه كتاباً كبيراً

﴿ ذكر النوع الحادي والثلاثين من علوم الحديث ﴾

هذا النوع من هذه العلوم في معرفة زيادة الفاظ فقهية في أحاديث يتفرد فيها بالزيادة راو واحد — وهذا  
نما يعز وجوده ويقل في أهل الصنعة من يحفظه . وقد كان أبو بكر عبد الله بن محمد بن زياد النيسابوري  
الفقيه ببغداد يذكر ذلك وأبو نعيم عبد الملك بن محمد بن عدي الخرجاني بخراسان وبمدهما شيخنا أبو الوليد  
ومثال هذا النوع ما أخبرنا أبو عبد الله الحسين بن الحسن الطوسي بنيسابور وأبو محمد عبد الله بن محمد  
الخراساني بمكة قال حدثنا أبو يحيى بن أبي مسرة قال حدثنا يحيى بن محمد الخزازي قال حدثنا زكريا بن إبراهيم  
ابن عبد الله بن مطيع عن أبيه عن جده عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من شرب  
في إناء ذهب أو فضة أو في إناء فيه شيء من ذلك فأنما يجر جر في بطنه نار جهنم قال أبو عبد الله هذا  
حديث روي عن أم سامة وهو مخرج في الصحيح وكذلك روي من غير وجه عن ابن عمر واللفظة أو إناء فيه  
شيء من ذلك لم نكتبها إلا بهذا الاسناد

﴿ ذكر النوع الثاني والثلاثين من علوم الحديث ﴾

هذا النوع من هذا العلم في معرفة مذاهب المحدثين . قال مالك بن أنس لا يؤخذ العلم من صاحب هوى  
يدعو الناس إلى هواه ، وقال يحيى بن معين كان محمد بن مناذر زنديقاً يخرج إلى البطحاء فيصطاد العقارب  
ثم يرسلها على المسلمين في المسجد الحرام . وقال سفيان الثوري أني لأروي الحديث على ثلاثة أوجه ،  
أسمع الحديث من الرجل أتخذ ديناً ، وأسمع الحديث من الرجل أتوقف في حديثه ، وأسمع الحديث  
من الرجل لا يعتد بحديثه وأحب معرفة مذهبه . وقال أبو نعيم ذكر الحسن بن صالح عن الثوري فقال ذلك

رجل كان يرى السيف على أمة محمد صلى الله عليه وسلم . قال أبو عبد الله الحسن بن صالح فقيه ثقة مأمون مخرج في الصحيح وإنما عني الثوري أنه كان زيدي المذهب قال أبو عبد الله قد ذكرت ما أدى إليه الاجتهاد في الوقت من مذاهب المتقدمين ولم يحتمل الاختصار أكثر منه وفي القلب أن أذكر بمشيئة الله تعالى في غير هذا الكتاب مذاهب الحديثين بعد هذه الطبقة من شيوخ شيوخي والله الموفق لذلك بمنه اه أقول قد عرفت من العبارات الواردة في هذا النزع ما أراد إلحاحه بمذاهب الحديثين هنا وقد سئل بعض البارعين في علم الآثار عن مذاهب الحديثين مراراً بذلك المعنى المشهور عند الجمهور فاجاب عما سئل عنه بجواب يوضح حقيقة الحال وإن كانت فيه نوع احتمال وقد أجبنا إرادته هنا مع اختصار ما قال : أما البخاري وأبو داود فأما ما في الفقه وكنا من أهل الاجتهاد . وأما مسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه وابن خزيمة وأبو يعلى والبخاري ونحوهم فهم على مذهب أهل الحديث ليتواءموا قلة من لواحد بعينه من العلماء ولا هم من الأئمة المجتهدين على الإطلاق بل يميلون إلى قول أئمة الحديث كالشافعي وأحمد وإسحاق وأبي عبيد وأمثالهم وهم إلى مذاهب أهل الحجاز أميل منهم إلى مذاهب أهل العراق . وأما أبو داود الطيالسي فأقدم من هؤلاء كلهم من طبقة يحيى بن سعيد القطان وزيد بن هرون الواسطي وعبد الرحمن بن مهدي وأمثال هؤلاء من طبقة شيوخ الإمام أحمد وهؤلاء كلهم لا يألون جهداً في اتباع السنة غير أن منهم من يميل إلى مذهب العراقيين كوكيع ويحيى بن سعيد ومنهم من يميل إلى مذهب المدنيين كمبد الرحمن بن مهدي . وأما الدارقطني فإنه كان يميل إلى مذهب الشافعي إلا أنه له اجتهاد وكان من أئمة السنة والحديث ولم يكن حاله كحال أحد من كبار الحديثين ممن جاء على أثره . فالزعم التقليد في حامة الأقوال الألفي قليل منها مما يعد ويحضر فإن الدارقطني كان أقوى في الاجتهاد منه وكان أفقه وأعلم منه

### ( ذكر النوع الثالث والثلاثين من علوم الحديث )

هذا النوع من هذه العلوم مذاكرة الحديث والتمييز بها والمعرفة عند المذاكرة بين الصدوق وغيره فإن المجازف في المذاكرة يجازف في التحديث . ولقد كتبت على جماعة من أصحابنا في المذاكرة أحاديث لم يخرجوا من عهدنا قط وهي مثبتة عندي وكذلك أخبرني أبو علي الجافظ وغيره من مشايخنا أنهم حفظوا على قوم في المذاكرة ما احتجوا بذلك على جرحهم ونسأل الله حسن العواقب والسلامة مما نحن فيه بمنه وطوله . سمعت أبا العباس محمد بن يعقوب يقول حدثنا الحسن بن علي بن عفان المامري قال حدثنا أبو يحيى الحماني عن الأعمش عن جعفر بن إياس عن أبي نضرة عن أبي سعيد قال : تذاكروا الحديث فإن الحديث يهيج الحديث أخبرني عبد الحميد بن عبد الرحمن القاضي قال حدثنا أبي قال حدثنا عبد الله بن هاشم قال حدثنا وكيع قال حدثنا كهس عن الحسن بن عبد الله بن بريدة عن علي بن أبي طالب قال : تذاكروا واكثرُوا ذكر الحديث فإنكم إن لم تفعلوا يندرس الحديث . وعن الأحوص عن عبد الله قال تذاكروا الحديث فإن حياته مذاكرته

( ذكر النوع الرابع والثلاثين من علوم الحديث )

هذا النوع منه معرفة التصحيقات في المتن فقد زلق فيه جماعة من أئمة الحديث . سمعت أحمد بن يحيى الذهلي يقول سمعت محمد بن عبد القدوس يقول قصداً شيخاً لنسمع منه وكان في كتابه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : اذهبوا غبا فقال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : اذهبوا عنا — وأورد الحاكم أمثلة لهذا النوع ونقل أن شيخاً أجلس للتحدث فحدث أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : يا أبا عمير ما فعل البعير وأنه قال لا تصحب الملائكة رفقة فيها خرس يريد أنه صحف البعير بالبعير وصحف الجرس بالجرس قال في النهاية وفي الحديث أنه عليه الصلاة والسلام قال لأبي عمير أخي أنس : يا أبا عمير ما فعل البعير . البعير تصغير النمر وهو طائر يشبه العصفور أحمر المنقار . وقال وفي الحديث لا تصحب الملائكة رفقة فيها جرس الجرس هو الخليلج الذي يعلق على الدواب قيل إنما كرهه لأنه يدل على أصحابه بصوته وكان عليه الصلاة والسلام يحب أن لا يعلم العدو به حتى يأتهم فجاءه قيل غير ذلك . قال أبو عبد الله الحاكم سمعت أبا منصور ابن أبي محمد الفقيه يقول : كنت بعدن اليمن يوماً واعرابي يذاكرنا فقال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا صلى نصب بين يديه شاة فانكرت ذلك عليه فجاءه بجزة فيه كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا صلى نصب بين يديه عنزة فقلت أخطأت إنما هو عنزة أي عصا . قال أبو عبد الله قد ذكرت مثالا يستدل به على تصحيقات كثيرة في المتن صحفها قوم لم يكن الحديث يشبههم ( خ حرفهم ) كما قال عبد الله بن المبارك

( ذكر النوع الخامس والثلاثين من علوم الحديث )

هذا النوع من هذه العلوم معرفة تصحيقات المحدثين في الاسانيد . سمعت أحمد بن يحيى الذهلي يقول سمعت محمد بن عبد القدوس يقول سمعت بعض مشايخنا يقول : قرأ علينا شيخ ببغداد عن سفيان الثوري عن جلد الجداء عن الحسن وذكر أمثلة كثيرة هذا أغربها فإن الأصل عن سفيان الثوري عن خالد الجداء عن الحسن — وكان خالداً كان مكتوباً بغير ألف على طريقة بعض الكتاب في حذفها في مثله ثم قال الحاكم وقد جعلت هذه الأحاديث التي ذكرتها مثالا لتصحيقات كثيرة أبحث به المتعلم على معرفة أسامي رواة الحديث . وقد جعل ابن الصلاح هذا النوع والذي قبله نوعاً واحداً غير أنه قسمه إلى قسمين وقد أحيت أيراد كلامه هنا على طريق الاختصار قال : النوع الخامس والثلاثون معرفة المصحف من أسانيد الأحاديث ومتونها . هذا فن جليل إنما ينهض بأعبائه الحذاق من الحفاظ والدارقطني منهم وله فيه تصنيف مفيد وروينا عن أبي عبد الله أحمد بن حنبل أنه قال ومن يعرى من الخطأ والتصحيح فمثال التصحيح في الاسناد حديث شعبة عن العوام بن مراحم عن أبي عثمان الهندي عن عثمان بن عفان : لتؤدن الحقوق إلى أهلها صحف فيه يحيى ابن معين فقال مزاحم بالزاي والحاء فرد عليه وإنما هو ابن مزاحم بالراء المهملة والجيم ومثال التصحيح في المتن ما رواه ابن لهيعة عن كتاب موسى بن عقبة إليه بإسناده عن زيد بن ثابت أن رسول الله صلى الله

عليه وسلم : احتجج في المسجد وإنما هو بالراء احتجج في المسجد بخص أو خصير حجرة يصلي فيها فصاحبه  
ابن هبة لكونه أخذه من كتاب بغير سماع ذكر ذلك مسلم في كتاب التميز له . وبلغنا عن الدارقطني أن  
محمد بن المثنى أبا موسى الغزي قال لهم يوماً نحن قوم لنا شرف نحن من عترة قد صلى النبي صلى الله عليه  
وسلم النبي ما روي أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى إلى عترة توهم أنه صلى إلى قبلتهم وإنما العترة ههنا  
حربة نصبت بين يديه صلى إليها . وأظرف من هذا ما روي عن الحارث بن أبي عبد الله عن إعرابي زعم أنه عليه الصلاة  
والسلام كان إذا صلى نصبت بين يديه شاة أي صحفها من عترة باسكان انون . وعن الدارقطني أيضاً أن أبا بكر الصولي  
أمنى في الجامع حديث أبي أيوب من صام رمضان وأتبعه ستاً من شوال فقال فيه شيئاً بالشين والياء . فقد انقسم  
التصنيف إلى قسمين ( أحدهما ) في المتن ( والثاني ) في الإسناد وينقسم قسمة أخرى إلى قسمين ( أحدهما )  
تصنيف البصر كما سبق عن ابن هبة وذلك هو الأكثر ( والثاني ) تصنيف السمع نحو حديث لعاصم  
الأحول رواه بعضهم فقال عن واصل الأحمد فذكر الدارقطني أنه من تصنيف السمع لا من تصنيف  
البصر كأنه ذهب والله أعلم إلى أن ذلك لا يشتبه من حيث الكتابة وإنما أخطأ فيه سماع من رواه . وينقسم  
قسمة ثالثة إلى تصنيف اللفظ وهو الأكثر وإلى تصنيف المعنى دون اللفظ كمثل ما سبق عن محمد بن المثنى  
في الصلاة إلى عترة وتسمية بعض ما ذكرناه تصحيحاً مجاز . وكثير من التصنيف المنقول عن الأكبر  
الحلة لهم فيه أعذار لم يتقلاها ناقلوه ونسأل الله التوفيق والعصمة

### ( ذكر النوع السادس والثلاثين من علوم الحديث )

هذا النوع من هذا العلم معرفة الاخوة والاخوات من الصحابة والتابعين وأتباعهم وإلى عصرنا هذا  
وهو علم برأسه عزيز . وقد صنف أبو العباس السراج فيه كتاباً لكي أجهد أن أذكر في هذا الموضوع  
بعد الصدر الأول والثاني ما يستفاد . فبدأ بقوم سمعوا من رسول الله صلى الله عليه وسلم وسمع أولادهم  
منه إلا الذي له ولد واحد . العباس بن عبد المطلب — والفضل — وعبد الله ، وأبو سامة بن عبد الأسد —  
وعمر بن أبي سامة — وزينب بنت أبي سامة — وسعد بن عباد — وقيس بن سعد — وسعيد بن سعد  
الجنس الثاني من الصحابة . علي وجعفر وعقيل — وهذا الجنس يكثر . ومن الاخوة في التابعين محمد  
ابن علي الباقر وعبد الله بن علي وزيد بن علي وعمر بن علي — اخوة تابعيون . سالم وعبد الله وحزرة  
وعنيد الله وزيد وواقدة وعبد الرحمن ولت عبد الله بن عمر — كلهم تابعيون . ابان وعمر وسعيد ولد عثمان —  
كلهم تابعيون . عبد الله ومصعب وعروة ولد الزبير — تابعيون . كثير وتمام وقثم ولد العباس — تابعيون .  
محمد وأنس ويحيى ومعبود وحفصة وكرمة ولد سيرين — تابعيون . وفي التابعين جماعة من المشهورين  
أخوان محمد وعبد الله ابنا مسلم بن شهاب الزهري . وهب وهام ابنا منبه . علقمة وعبد الجبار ابنا وائل بن  
حجر . قال أبو عبد الله فهنا الذي ذكرته من الصحابة والتابعين مثال جماعة لم أذكرهم . ومن أتباع التابعين

سمعت أحمد بن العباس المقرئ غير مرة يقول سمعت أحمد بن موسى بن مجاهد يقول أبو سفيان بن العلاء وأبو عمرو بن العلاء وأبو حفص بن العلاء ومعاذ بن العلاء وسبب بن العلاء بن الريان — أخوة . وسمعت أبا عبد الله محمد بن يعقوب الحافظ يقول عبد الملك بن أعين وحران بن أعين ووزارة بن أعين — أخوة . قال أبو عبد الله وما يستفاد في الأخوين عبد الله بن يزيد بن عبد الله بن قسيط ويزيد بن يزيد بن عبد الله بن قسيط قد روى الواقدي عنهما . قال أبو عبد الله قد ذكرت من الأخوة في بلدان المسلمين بعض ما يستفاد وفيه ما يستغرب ويعز وجوده في كتب المتقدمين فاني أخذت أكثره لفظا عن أئمة الحديث في بلدي وأسفاري وأناذا كرمبشة الله مالا أحسبه ذكره غيري من الأخوة في علماء نيسابور

بدي واستاري وأنادا كر بمسئته الله ما لا يسبى من يدي  
( ذكر الاخوة في علماء نيسابور على غير ترتيب ) حفص بن عبد الرحمن وعبد الله بن عبد الرحمن ومث  
ابن عبد الرحمن — وقد حدثوا وأقروا وأقرؤا . يحيى بن صبيح وعبد الله بن صبيح حدث عنهما اتباع  
التابعين وخطبهما عندنا مشهورة . بشر بن القاسم ومبشر بن القاسم حدثا عن اتباع التابعين ولبشر راحة  
الى مصر وسماع من ابن لطيفة والى المدينة وسماع من مالك وغيره . أحمد بن حرب العابد وزكريا بن  
حرب والحسين بن حرب حدثوا عن آخرهم وأحمد وأورعهم والحسين أفتقهم وزكريا أيسرهم وخطبهم التي  
فيها أعقابهم مشهورة . أحمد ومحمد ابنا النضر بن عبد الوهاب روى عنهما محمد بن اسمعيل البخاري . ومحمد  
أبو العباس السراج محدث بلدنا وقد حدث عن أخويه وحدثنا عنه

(ذكر النوع السابع والثلاثين من علوم الحديث)

هذا النوع من هذه العلوم معرفة جماعة من الصحابة والتابعين وتابع التابعين ليس لـكل واحد منهم الا راو واحد . دكين بن سعيد المزني صحابي لم يرو عنه غير قيس بن أبي حازم وكذلك الصنائع بن الاعسر ومرادس بن مالك الاسلمي وأبو سهيل وأبو حازم والديقيس كلهم صحابيون لا نعلم لهم راويا غير قيس بن أبي حازم . حدثنا أبو عبد الله محمد بن يعقوب الحافظ قال حدثنا ابراهيم بن عبد الله السعدي قال حدثنا وهب بن جرير قال حدثنا أبي قال سمعت الحسن يحدث عن ضمصة عم الفرزدق أنه قدم على النبي صلى الله عليه وسلم فقرأ عليه ( فمن يعمل مثقال ذرة خيراً يره ومن يعمل مثقال ذرة شراً يره ) فقال يا رسول الله حسبي أنا لا أسع من القرآن غير هذا . قال أبو عبد الله ضمصة عم الفرزدق لا نعلم له راويا غير الحسن بن أبي الحسن البصري وكذلك عمرو بن تغلب وسعد مولي أبي بكر الصديق وأحمر كلهم صحابيون لم يرو عنهم غير الحسن . فهذا مثال لجماعة من الصحابة ليس لهم الا راو واحد وفي الصحابة جماعة لم يرو عنهم الا اولادهم ، منهم المسيب بن حزن القرشي لم يرو عنه غير سعيد ، ومالك بن ثعلبة الجشمي لم يرو عنه غير ابنه عوف أبي الاحوص ، وسعد بن تميم السكوني لم يرو عنه الا ابنه بلال بن سعد — وفيهم كثرة فحلفت ما ذكره مثالا لما اذكره . وفي التابعين جماعة ليس لهم الا الراوي الواحد — حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب

قال حدثنا العباس بن محمد الدوري قال حدثنا يعقوب بن إبراهيم بن سعد قال حدثنا أبي عن صالح عن ابن شهاب قال حدثني محمد بن أبي سفيان بن حارثة الثقفي أن يوسف بن الحكم أبا الحجاج أخبره أن سعد بن أبي وقاص قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : من يرد هوان قريش أهانه الله قال أبو عبد الله لا أعلم لمحمد بن أبي سفيان وعمر بن أبي سفيان بن حارثة الثقفي راويًا غير الزهري . وكذلك تفرد الزهري عن ثيف وعشرين رجلاً من التابعين لم يرو عنهم غيره وذكرهم في هذا الموضع يكثر وكذلك عمرو بن دينار قد تفرد بالرواية عن جماعة من التابعين . وكذلك يحيى بن سعيد الأنصاري . وأبو اسحق السبيعي . وهشام ابن عروة وغيرهم وقد تفرد مالك بن أنس بالرواية عن مسور بن رفاعه وعن زهاء عشرة من شيوخ المدينة فلم يحدث عنهم غيره . وقد تفرد الثوري بالرواية عن عبد الله بن شداد وعن بضعة عشر شيخاً . وقد تفرد شعبة بالرواية عن الفضل بن فضالة وعن زهاء ثلاثين شيخاً من شيوخه فلم يحدث عنهم غيره . وكذلك كل إمام من أئمة الحديث قد تفرد بالرواية عن شيوخ لم يرو عنهم غيره — هـ واعلم أنه قد يوجد في بعض من يذكر تفرد راو بالرواية عنه خلاف في تفرد غيره فلا ينبغي المبادرة إلى الحكم بذلك قبل التبع الشديد ولذلك قال ابن الصلاح بعد أن نقل عن الحاكم شيئاً مما ذكرناه آنفاً : وأخشى أن يكون الحاكم في تنزيهه بعض ما ذكره بالمنزلة التي جعله فيها معتمداً على الحسين والتوم — وعلى كل حال فهذا من المواضع التي يستكر فيها الصواب ويستصغر فيها الخطأ

### ( ذكر النوع الثامن والثلاثين من معرفة الحديث )

هذا النوع من هذه العلوم معرفة قبائل الرواة من الصحابة والتابعين وأتباعهم ثم إلى عصرنا هذا ذكر كل من له نسب في العرب مشهور . حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب قال حدثنا الربيع بن سليمان وسعيد بن عثمان التبوخي قال حدثنا بشر بن بكر عن الأوزاعي قال حدثني أبو عمار شداد عن واثلة بن الأسقع قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إن الله اصطفى بني كنانة من ولد اسماعيل واصطفى من بني كنانة قريشا واصطفى من قريش بني هاشم واصطفاني من بني هاشم . قال أبو عبد الله وأنا أذكر في هذا الموضع أحاديث أروها عن شيوخنا فأذكر كل من يرجع من رواها إلى قبيلة في العرب من الصحابي إلى وقتنا هذا ليستدل بذلك على كيفية معرفة هذا النوع من العلم : أخبرنا عبدان بن يزيد الدقاق بهذان قال حدثنا محمد بن صالح الأشج قال حدثنا محمد بن اسحق الأؤلوي قال حدثنا بهية بن الوليد قال حدثنا أبو بكر بن عبد الله عن عطية بن قيس عن أبي الدرداء قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أخبر بقله قال أبو عبد الله أبو الدرداء أنصاري وعطية بن قيس كلابي وأبو بكر هو ابن عبد الله بن أبي مرثمة غساني وبقية بن الوليد محضبي والباقون من العجم . وحدثنا أبو العباس قال حدثنا أبو عتبة قال حدثنا محمد بن حمير قال حدثنا إبراهيم بن أبي عبلة وعمر بن قيس والزبيدي عن الزهري عن عبد الرحمن الأعرج عن ابن جحينة أن رسول الله صلى الله عليه

وسلم سجد سجدتي السهو قبل السلام قال أبو عبد الله بن مالك بن بحينة أنصاري — وعبد الرحمن الأعرج من موالى  
 قرشي — والزهرى قرشي — والزبيدي قرشي — وعمرو بن قيس سكوني — ومحمد بن حمير بحصي — وأبو عتبة  
 قرشي — وأبو عباس أموي — والباقر بن موالى — وقد مثلت بهذا الحديث التي ذكرتها مثالا لمعرفة القبائل  
 وهذا الجنس الأول منه (والجنس الثاني) منه معرفة نسخ العرب وقتت إلى العجم فنصاروا وأهلها وتفردوا  
 بها حتى لا يقع إلى العرب في بلادهم منها إلا اليسير ومثال ذلك نسخة لعبد الله بن عمر بن حفص بن غصم بن  
 عمر بن الخطاب عن عبد الله بن الحباب عن أبي سعيد الخدري — تفرد بها عبد الله بن الجراح القمي عن  
 القاسم بن عبد الله بن عمر عن عمه عبيد الله بن نسخة محمد بن زيد القرشي تفرد بها إبراهيم بن طهمان  
 الخراساني عنه ، نسخة لعبد الله بن برمجة الأسلمي تفرد بها الحسين بن واقد المروزي عنه ، نسخة لثوري  
 وغيره من مشايخ العرب تفرد بها الهياج بن بسطام الهروي عنهم ، نسخة كثيرة للعرب تفرد بها خارجة  
 ابن مصعب السرخسي عنهم ، نسخة للعرب تفرد بها أبو جعفر عيسى بن مهران الرازي عنهم ، نسخة لثوري  
 وغيره تفرد بها أبو مهران بن أبي عمر الرازي عنهم ، نسخة لثوري وغيره تفرد بها نوح بن ميمون المروزي  
 عنهم ، نسخة لبهر بن حكيم القشيري تفرد بها مكى بن إبراهيم البلخي عنه ، نسخة للعرب تفرد بها عمرو  
 ابن قيس الرازي عنهم ، نسخة لمالك بن أنس الأصبحي وسفيان بن سعيد الثوري وشعبة بن الحجاج  
 العتكي وعبد الله بن عمر العمري تفرد بها الحسين بن الوليد الثيسابوري عنهم . قال أبو عبد الله هذا الذي  
 ذكرته مثال للجنس الثاني من معرفة القبائل (الجنس الثالث) من هذا النوع معرفة شعوب القبائل قال الله عز  
 وجل — وجعلناكم شعوبا وقبائل — قال أبو عبد الله وليعلم طالب هذا العلم أن كل مضري عربي فإن مضر  
 شعبة من العرب وأن كل قرشي مضري فإن قرشا شعبة من مضر وأن كل هاشمي قرشي فإن هاشما شعبة  
 من قرشي وأن كل عثوي هاشمي فمن عرف ما ذكرته في قبيلة المصطفى صلى الله عليه وسلم جعده مثالا لغير  
 القبائل فيعلم أن المطالي قرشي وأن العبسي قرشي وأن النيمي قرشي وأن العدوي قرشي وأن الأموي قرشي  
 فالأصل قرشي وهذه شعوب وكذلك التمهيليون تميميون وأنصار تميميون والسعديون تميميون والبطون  
 تميميون والقيسيون تميميون والاحتبيون تميميون أنصاريون وكذلك الخرجيون أنصاريون والتجار  
 أنصاريون والخارثيون أنصاريون والسعديون أنصاريون والسميون أنصاريون والأوسيون أنصاريون وقال  
 صلى الله عليه وسلم وفي كل دور الأنصار خير فهذا أمثال لمعرفة الشعب من القبائل (الجنس الرابع) من  
 هذا النوع معرفة شعب مؤتلفة في اللفظ مختلفة في قبيح ومثال ذلك أن أبا علي متذرا الثوري التابعي من  
 ثور همدان وأن سعيد بن مسروق الثوري من ثور تميم — محمد بن يحيى بن حبان المازني من مازن بن النجار —  
 سلمة بن عمرو المازني من دحط مازن بن النضوية — عبد الرحمن بن حرملة الأسلمي من أسلم خزاعة — عطاء  
 ابن أبي مروان الأسلمي من أسلم بني حنظلة (الجنس الخامس) من هذا النوع قوم من الحنظليين عرفوا  
 بقبائل أخوالهم وأكثرهم من صميم العرب صلية فلبس عليهم قبائل الأخوال مثال هذا الجنس عيسى بن

حفص الانصاري هكذا يقول القعني وغيره وهو عيسى بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب كانت أمه ميسونة بنت داود الخزرجية فرما يعرف بقبيلة أخواله . يحيى بن عبدالله بن أبي قتادة الخزومي جده أبو قتادة الجارث بن ربيعة من كبار الانصار غلب عليه قبيلة أخواله فان أمه حديدة بنت نضلة الخزومية . وشيخ بلدنا أبو الحسن أحمد بن يوسف السلمي عرف بقبيلة سليم وهو أزدي صليب وسألت الشيخ الصالح أبا عمر واسماعيل بن نعيم بن أحمد بن يوسف السلمي عن السبب فيه فقال كانت أمه أزدية فعرف بذلك

### ( ذكر النوع التاسع والثلاثين من معرفة علوم الحديث )

هذا النوع من هذه العلوم معرفة انساب المحدثين من الصحابة والى عصرنا هذا وهو نوع كبير من هذه العلوم الا ان أئمتنا قد كفونا شرحه والكلام فيه . انساب بن العوام اخو الزبير يجمعه ورسول الله قضي وهو السائب ابن العوام بن خويلد بن اسد بن عبد العزى بن قصي — وحكيم بن حزام يلتقي رسول الله صلى الله عليه وسلم عند قصي — ومن يجمعهم ورسول الله هذا النسب من التابعين بعد الاشراف من العلوية أولاد العشرة من الصحابة أخبرنا أحمد بن سليمان الموصلي قال حدثنا علي بن حرب الموصلي قال حدثنا سفيان عن الزهري عن طلحة ابن عبد الله بن عوف عن سعيد بن زيد بن عمرو بن ثعلبة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : من ظلم شبرا من الارض طوقه من سبع أرضين ومن قتل دون ماله فهو شهيد — هؤلاء كلهم من الزهري قرشيون

### ( ذكر النوع الاربعين من معرفة علوم الحديث )

هذا النوع من هذه العلوم معرفة أسامي المحدثين وقد كفنا أبو عبد الله محمد بن اسماعيل البخاري هذا النوع فشفي بتصنيفه فيه وبين وخلص غير اني لم استجز اخلاء هذا الموضع من هذا الاضل إذ هو نوع كبير من هذا العلم — وقد تهاون بعضهم بمعرفة الاسامي فوقعت له أوهام فمن ذلك ان بعضهم ظن ان عبد الله بن شداد هو غير أبي الوليد فقال في حديث يرويه عن عبد الله بن شداد عن أبي الوليد عن جابر وعبد الله بن شداد هو بنفسه أبو الوليد — وعبد الله بن شداد أصله مديني وكنيته أبو الوليد روى عنه أهل الكوفة وكان مع علي يوم التروان وقد لقي عمر بن الخطاب ومعاذ بن جبل وابن عباس وابن عمر فهذا جنس من معرفة الاسامي ربما تعذر على جماعة من أهل العلم معرفته (والجنس الثاني) منه معرفة أسامي المحدثين منفردة لا يوجد في رواية الحديث بالاسم الواحد منها الا الواحد مثال ذلك في الصحابة . أخبرنا اسماعيل بن محمد بن الفضل بن محمد بن المسيب قال حدثني جدي قال حدثنا ابن أبي مريم عن يزيد بن أبي حبيب قال أخبرني أبو الحصين الاشعري عن أبي ربحانة واسمه شمعون أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن المشاعة قال أبو عبد الله هذا حديث غريب الاسناد والمتن وليس في رواية الحديث شمعون غير أبي ربحانة قال أبو عبد الله وشكل بن حميد له حجة وليس في رواية الحديث شكل غيره وكذلك النواصير بن سميان



ليس في رواية الحديث غيره وهو من أكابر الصحابة وفي التابعين من هذا الجنس جماعة منهم زر بن حبیش  
والمعروف بن سويد وحضين بن المنذر بالضاد المعجمة وفي أتباع التابعين والطبقة التي تليهم جماعة من الرواة  
ليس لأحد منهم سمي

( ذكر النوع الحادي والأربعين من معرفة أصول الحديث )

هذا النوع من هذه العلوم معرفة الكنى للصحابة والتابعين وأتباعهم وإلى عصرنا هذا وقد صنف المحدثون  
فيه كتباً كثيرة وربما يشذ عنهم الشيء بعد الشيء وأناذاكر بمشقة الله هنا ما يستفاد . أبو الحمراء صاحب  
رسول الله صلى الله عليه وسلم اسمه هلال بن الحارث وكان يكون بمحصر قال يحيى بن معين رأيت أعلاماً من  
ولده بها . أبو طالب اسمه عبد مناف هكذا ذكره أحمد بن حنبل عن الشافعي وأكثر المتقدمين على أن  
اسمه كنيته وأكابر الصحابة كناههم مشهورة مخرجة في الكتب : وهذه كنى جماعة من التابعين أخرجهما من  
سماعتي . قال علي بن المديني قلت لأبي عبيدة معمر بن المثنى من أول من قضى بالبصرة قال أبو مريم الحنفي استقضاء  
أبو موسى الأشعري . قال علي واسمه إياس بن صبيح سمعت محمد بن يعقوب يقول سمعت العباس بن محمد يقول  
سمعت يحيى بن معين يقول اسم أبي السليل ضريب بن قير . أخبرنا محمد بن المؤمل قال حدثنا الفضل بن محمد قال  
حدثنا أحمد بن حنبل قال أبو سالم الحيشاني سفيان بن هاني وهذه كنى جماعة من أتباع التابعين أخرجهما من  
سماعتي . اسماعيل بن كثير المكي كنيته أبو هاشم . يحيى بن أبي كثير أبو نصر واسم أبي كثير نشيط . صفوان  
ابن سليم أبو عبد الله

( ذكر النوع الثاني والأربعين من معرفة علوم الحديث )

هذا النوع من معرفة هذه العلوم معرفة بلدان رواة الحديث وأوطانهم وهو علم قد زلق فيه جماعة من  
كبار العلماء بما يشبه عليهم فيه فأول ما يلزمنا من ذلك أن تذكر تفرق الصحابة من المدينة بعد رسول الله صلى  
الله عليه وسلم وانجلاءهم عنها ووقوعهم إلى نواح متفرقة وصبر جماعة من الصحابة بالمدينة لما حثهم المصطفى  
صلى الله عليه وسلم على المقام بها

( ذكر من سكن الكوفة من الصحابة ) علي بن أبي طالب سعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل عبد الله بن  
مسعود خباب بن الارت سهل بن خفيف سلمان الفارسي حذيفة بن اليمان البراء بن عازب العنبر بن بشير  
جرير بن عبد الله البجلي عدي بن حاتم الطائي سليمان بن صرد وأبل بن حجر سمرة بن جندب خزيمة  
ابن ثابت أبو الطفيل وغيرهم وهؤلاء أكثرهم دفنوا في الكوفة

( ذكر من ترك مكة من الصحابة ) الحارث بن هشام عكرمة بن أبي جهل عبد الله بن السائب الخزومي  
قاري الصحابة بمكة عتاب بن أسيد وكان خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم بها وأخوه خالد بن أسيد وشيبة  
بن عثمان الحنفي وصفوان بن أمية وسهيل بن عمرو وغيرهم

( ذكر من زل البصرة من الصحابة ) عمران بن حصين . أبو برزة الاسلمي . أبو زيد الانصاري . أنس ابن مالك وتوفي وهو ابن مائة وسبع سنين . وقرة بن ابي المزني وغيرهم .

( ذكر من زل مصر من الصحابة ) عتبة بن عامر الجني . عمرو بن العاص . عبد الله بن عمرو . عبد الله ابن سعد بن أبي سرح . محمية بن جزء . عبد الله بن الحارث بن جزء وغيرهم .

( ذكر من زل الشام من الصحابة ) أبو عبيدة بن الجراح . بلال بن رباح . عباد بن الصامت . معاذ بن جبل . سعد بن عباد . أبو الدرداء . شرحبيل بن حسنة . خالد بن الوليد . عياض بن غم . الفضل بن العباس بن عبد المطلب وهو مدفون بالأردن . واثلة بن الأسقع . وحبيب بن مسالة . والضحاك بن قيس وغيرهم .

( ذكر من زل الجزيرة ) عدي بن عميرة الكندي . ووابصة بن معبد الاسدي وغيرها .

( ذكر من زل خراسان من الصحابة وتوفي بها ) بريدة بن حصيب الاسلمي مدفون بمرو . أبو برزة الاسلمي عبد الله بن خازم الاسلمي مدفون بنيسابور برستاق جوين . قم بن العباس مدفون بسمرقند . قال أبو عبد الله وأما مدينة السلام فاني لا أعلم صحابياً توفي بها الا أن جماعة من التابعين وتابع التابعين زلوا وماتوا بها منهم هشام بن عروة بن الزبير ومحمد بن اسحق بن يسار وشيبان بن عبد الرحمن النخعي . ولم استجز اخلاء هذا الموضع من ذكر مدينة السلام تعصبا لها اذ هي مدينة العلم وموسم العلماء والافاضل عمرها الله . فأما ذكر التابعين واتباعهم فإنه يكثر لكنني أذكر الجنس الثاني من معرفة أوطان رواية الاخبار بأحاديث أرويهما وأذكر مواطن روايتها لتكون مثالا لسائر الروايات . أخبرنا ابراهيم بن عصمة العدل قال حدثنا أبي قال حدثنا عبد الله بن عثمان قال حدثنا أبو حمزة عن ابراهيم الصائغ عن أبي الزبير عن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من مات لا يشرك بالله شيئاً دخل الجنة قال أبو عبد الله جابر بن عبد الله من أهل قبا مديني ، وأبو الزبير مكي ، وابراهيم الصائغ وأبو حمزة وعبدان مروزيون ، وشيخنا وأبوه نيسابوريان . — فعلى الحافظ اذا أخذ الحديث أن يذكر أوطان روايته . ومن دقيق هذا العلم معرفة قوم من المحدثين تغربوا عن أوطانهم الى بلاد شاسعة وطال مكثهم بها فنسبوا اليها — ومنهم الربيع بن أنس بصري من التابعين سكن مرو فنسب اليها وقد ذكره المرازمة في تواريخهم — وعيسى بن ماهان أبو جعفر الرازي كوفي زل الري ومات بها فنسب اليها — ويوسف بن عدي كوفي وروايته كلها عن الكوفيين سكن مصر فغلب عليه الاشهر بأهلها وليس له عنهم سماع — وهذا مثال يكثر وبالقليل منه يستدل على كثيره من رزق الفهم .

( ذكر النوع الثالث والاربعين من علوم الحديث )

هذا النوع من معرفة هذه العلوم معرفة الموالي وأولاد الموالي من رواية الحديث في الصحابة والتابعين واتباعهم فقد قدمنا ذكر القبائل وهذا ضد ذلك النوع .

( ذكر موالي رسول الله صلى الله عليه وسلم ) فهم شقران كان حشياً لعبد الرحمن بن عوف فوهبه لرسول

الله صلى الله عليه وسلم فأعتقه وكان ممن شهد دفن النبي صلى الله عليه وسلم وألقي في قبره قطيفة والحديث به مشهور . ومنهم ثوبان وكان من سبي اليمن فأعتقه رسول الله صلى الله عليه وسلم وله حديث كثير . ومنهم ربيعة وكان من سبي خيبر . ومنهم زيد بن حارثة من سبي العرب من كلب مرّ عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم فأعتقه فقيل زيد بن رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى نزلت ادعواهم لأبائهم . وكان امرأته أم أيمن مولاة رسول الله صلى الله عليه وسلم فولدت له أسامة بن زيد وأنسة . أخبرنا اسماعيل ابن محمد بأسناده عن ابن شهاب قال في ذكر من شهد بدراً أبو كبشة مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبو رافع مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم قيل اسمه إبراهيم زوجة رسول الله صلى الله عليه وسلم مولاة سلمى فولدت له عبيد الله بن أبي رافع كاتب أمير المؤمنين علي بن أبي طالب . ومن موالي رسول الله صلى الله عليه وسلم موهبة وله رواية وضرة وقد أعقب ومهران وله حديث وسفينة وسلمان . حدثنا الحسن بن يعقوب قال حدثنا يحيى ابن أبي طالب عن علي بن عاصم بأسناده ذكر أن سلمان كان عبداً فلما قدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة أتاه فأسلم فابتاعه النبي صلى الله عليه وسلم وأعتقه وقد كان في التابعين وأتباعهم كثير من الأئمة وكانوا يعدون في الموالي أخبرنا أبو العباس السيار قال حدثنا عيسى بن محمد بن عيسى قال حدثنا العباس بن مصعب قال خرج من مرو أربعة من أولاد العبيد ما منهم أحداً لا هو إمام عصره ، عبد الله بن المبارك ومبارك عبد إبراهيم بن ميمون الصائغ وميمون عبد والحسين بن واقد وواقف عبد وأبو حمزة محمد بن ميمون السكري وميمون عبد .

( ذكر جماعة منهم ) رفيع أبو العالية الرباعي كان عبداً لامرأة من بني رباح فأعتقه وهو من كبار التابعين يسار أبو الحسن البصري كان عبداً للربيع بنت أنضر عمّة أنس بن مالك فأعتقه . وأم الحسن خيرة مولاة أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم . أيوب بن كيسان السخثاني وكيسان مولى لعزة فعلى الحديث أن يعرف الموالي من رواية حديثه

### ﴿ ذكر النوع الرابع والأربعين من علوم الحديث ﴾

هذا النوع من هذه العلوم معرفة أعمار الحديث من ولادتهم الى وقت وفاتهم وقد اختلفت الروايات في سن سيدنا المصطفى صلى الله عليه وسلم ولم يختلفوا أنه ولد عام الفيل وأنه بعث وهو ابن أربعين سنة وأنه أقام بالمدينة عشرة وأياماً اختلفوا في مقامه بمكة بعد المبعث فقالوا عشرة وقالوا اثنتي عشرة وقالوا ثلاث عشرة وقالوا خمسة عشرة فهذه نكتة الخلاف في سنه صلى الله عليه وسلم ثم ذكر وفيات كثير من الرواة طبقة بعد طبقة وقال في آخر هذا النوع قد ذكرت طرفاً من هذا النوع يعز وجوده وفيه أن شاء الله كفاية وترك مشايخ بلدي فانه مخرج في تاريخ النيسابورين

﴿ ذكر النوع الخامس والأربعين من علوم الحديث ﴾

هذا النوع منه معرفة ألقاب المحدثين فإن فيهم جماعة لا يعرفون إلا بها ، ثم منهم جماعة غلبت عليهم الألقاب وأظهروا الكراهية لها فكان سفيان الثوري إذا روى عن مسلم البطين يجمع يديه ويقول مسلم ولا يقول البطين قال أبو عبد الله وفي الصحابة جماعة يعرفون بألقاب يطول ذكرهم فمنهم ذو اليمين وذو الشمالين وذو الغرة وذو الأصابع وغيرهم وهذه كلها ألقاب ولهؤلاء الصحابة أسام معروفة عند أهل العلم : ثم بعد الصحابة في التابعين وأتباعهم من أئمة المسلمين جماعة ذوو ألقاب يعرفون بها . وقال الحاكم في آخر هذا النوع قد ذكرت في ألقاب المتأخرين بعض ما رويته عن شيوخي فأما الألقاب التي تعرف بها الرواة فأكثر من أن يمكن ذكرها في هذا الموضع وأصحاب التواريخ من أئمة رضى الله عنهم قد ذكروها فأغنى ذلك عن ذكرها في هذا الموضع

﴿ ذكر النوع السادس والأربعين من علوم الحديث ﴾

هذا النوع منه معرفة رواية الأقران من التابعين وأتباع التابعين ومن بعدهم من علماء المسلمين بعضهم عن بعض (الجنس الأول) منه الذي سماه بعض مشايخنا المديج وهو أن يروي قرين عن قرينه ثم يروي ذلك القرين عنه (والجنس الثاني) منه غير المديج ومثاله ما حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب قال حدثنا الحسن بن علي بن عفان قال حدثنا حسين بن علي الجعفي عن زائدة عن زهير عن أبي إسحق عن عمرو ابن ميمون عن عبد الله بن أبي حمزة عن عبد الله بن مسعود قال قال أبو عبد الله زائدة بن قدامة وزهير بن معاوية قرينان إلا أني لا أحفظ لزهير عنه رواية

﴿ ذكر النوع السابع والأربعين من معرفة علوم الحديث ﴾

هذا النوع منه معرفة المتشابه في قبائل الرواة وبلدانهم وأسابيهم وكنائهم وضمائهم وقوم يروي عنهم إمام واحد فتشبهه كناههم وأسابيهم لأنها واحدة وقوم تتفق أساميهم وأسابيهم فلا يقع التمييز بينهم إلا بعد المعرفة وهي سبعة أجناس فأما يقف عليها إلا المتبحر في الضنعة فإنها أجناس متفقة في الخط مختلفة في المعاني ومن لم يأخذ بهذا العلم من أفواه الحفاظ المبرزين لم يؤمن عليه التصحيف فيها وأنا بمشيئة الله تعالى أستقصى في هذا النوع وأدع ذكر الاستشهاد بالأبواب تحرياً للاختصار (فالجنس الأول) من هذه الأجناس معرفة المتشابه في القبائل فمن ذلك القيسيون والعيسيون والعيسيون والعيسيون بطن من تميم وهم ربهط قيس بن عاصم المنقري وكل قبيلة من قبائل العرب فيهم زعيم مشهور اسمه قيس ولقبه المسنن قيسا يقال قيسى والعيسيون بصرى منهم عبد الرحمن بن المبارك وغيره والعيسيون شاميون منهم عمير بن هاني وهو نأبي وبلال بن سعد الزاهد وغيره من تابعي أهل الشام والعيسيون كوفيون منهم عبيد الله بن موسى

وغيره . الأزديون والأردنيون فأما الأزديون فمنهم حماد بن زيد وجرير بن حازم وغيرهما والأردنيون شاميون  
وفيهم كثرة الساميون والشاميون فأما الساميون فولد سامة بن لؤي فيهم صحابيون وتابعيون وأما الشاميون  
فكثير ( الجنس الثاني ) من هذا النوع معرفة المتشابه في البلدان البلخي والتلجي البلخيون فيهم كثرة ومنهم  
جماعة من أتباع التابعين منهم سعدان بن سعيد وغيره ومنهم شقيق بن إبراهيم الزاهد الذي يضرب به المثل  
في الزهد ومنهم الحسن بن شجاع وكان أحمد بن حنبل يقول ما جاءنا من خراسان أحفظ من الحسن بن  
شجاع وقد روى عنه البخاري في الصحيح وأما أبو عبد الله محمد بن شجاع التلجي فإنه كثير الحديث كثير  
التصنيف رأيت عند أبي عبد الله محمد بن أحمد بن موسى التميمي خازن السلطان عن أبيه عن محمد بن شجاع  
كتاب المناسك في نيف وستين جزءاً كباراً دقاًفاً ( الجنس الثالث ) من هذا النوع المتشابه في الاسامي . شرح  
وسريج وشريج شريح بن الحارث القاضي أبو أمية الكندي سمع علي بن أبي طالب وعبد الله بن مسعود  
توفي سنة ثمان وسبعين وهو ابن مائة وسبع وعشرين سنة . سريج بن النعمان الجوهري سمع زهير بن معاوية  
وفليح بن سليمان روى عنه أحمد بن حنبل . شرح بن حيان روى عنه كعب بن سعد البخاري الزاهد . عقيل  
وعقيل عقيل بن أبي طالب وغيره . عقيل بن خالد الأيلي . وغيره . أسيد وأسيد وأسيد بن صفوان  
روى عن علي بن أبي طالب قال عبد الملك بن عمير وقد كان أسيد بن صفوان أدرك النبي صلى الله عليه  
وسلم . أسيد بن حضير صاحب رسول الله وغيره من المحدثين . أسيد بضم الالف وتشديد الياء أسيد  
بن عمرو بن يثربي الأسدي ( الجنس الرابع ) من هذا النوع المتشابه في كنى الرواة أبو أياس وأبو أناس أبو  
أياس معاوية بن قرة المزني تابعي في آخرين وأبو أناس حوبة الأسدي من القراء روى عنه نعم بن يحيى المعدي  
أبو نضرة وأبو بصرة أبو نضرة المنذر بن مالك تابعي راوية أبي سعيد الخدري وأبو بصرة حميل بن بصرة  
بحاي . أبو معبد وأبو معبد فأما أبو معبد فجماعة منهم صاحب عبد الله بن عباس وأبو معبد حفص بن غيلان  
الدمشقي ( الجنس الخامس ) من هذا النوع المتشابه في صناعات الرواة الحزاز والحراز والجرار أما  
الحزازون فمنهم شيخنا عبد الرحمن بن حمدان الحمدي سمع المسند من إبراهيم بن نصر الرازي والمسند من  
هلال بن العلاء الرقي فأما الحراز فعبد الله بن عون شيخ كبير من أهل العراق وأما أبو عثمان سعيد بن عثمان  
الحراز فحدثونا عنه عن أبي بكر بن شيبه وغيره . وأما الحزازون بالزايين فمنهم أبو عامر صالح بن رستم البصري  
الحزاز سمع الحسن بن أبي الحسن وعبد الله بن أبي مليكة وأما الجرار بالراءين فأبو مسعود الجرار الكوفي  
عنده عن الشعبي وإبراهيم التيمي . والقال النقال البقال أبو سعد سعيد بن المرزبان الكوفي تابعي والقال  
الحارث بن سريج من كبار المحدثين وعداده في البغداديين وهو الذي حمل كتاب الرسالة من يد الشافعي  
إلى عبد الرحمن بن مهدي ( الجنس السادس ) من هذا النوع قوم من رواية الأخبار يروي عنهم راو  
واحد قشبه على الناس ككناهم وأسامهم مثال ذلك أبو إسحق عمرو بن عبد الله السبيعي وأبو إسحق  
إسماعيل بن رجاء الزبيدي وأبو إسحق إبراهيم بن مسلم الطحيري قدروا كلهم عن عبد الله بن أبي أوفى وقد

روى عنهم الثوري وشعبة وينبغي لصاحب الحديث ان يعرف الغالب على روايات كل منهم فيتميز حديث هذا من ذلك والسبيل الى معرفته ان الثوري وشعبة اذا روي عن أبي اسحق السبيعي لا يزيدان على أبي اسحق فقط والغالب على رواية أبي اسحق عن الصحابة البراء بن عازب وزيد بن أرقم فاذا روي عن التابعين فإنه يروي عن جماعة يروي عن هؤلاء واذا روي عن أبي اسحق الشيباني فإنه يذكر ان الشيباني في أكثر الروايات فاذا لم يذكر ذلك فالعلامة الصحيحة ان ما يرويان عن أبي اسحق عن الشعبي هو أبو اسحق الشيباني دون غيره وأما الهجري فإن شعبة أكثرهما عنه رواية وأكثر رواية الهجري عن أبي الاحوص الحمصي والسبيعي أيضاً كثير الرواية عن أبي الاحوص فلا يقع التميز في ذلك الا بالحفظ والدراسة فان الفرق بين حديث هذا وذاك عن أبي الاحوص يطول شرحه وأما الزبيدي فإنه في أكثر الروايات يسميانه ولا يكتفيان بما يقولان اسماعيل بن رجاء وأكثر روايته عن أبيه وابراهيم النخعي وقد روى شعبة عن أبي بشر وأبي بشر وقاما يسمى واحداً منهما وأحدهما أبو بشر بيان بن بشر الاحمسي كوفي تابعي والآخرون أبو بشر جمع بن أبي وحشية وأبو وحشية اياس وهو بصري والحافظ المميز اذا وجد الحديث عن شعبة عن قيس بن أبي حازم أو الشعبي علم انه بيان بن بشر واذا وجد الحديث عن أبي بشر عن سعيد بن جبير علم انه جعفر بن أبي وحشية (التعريف السابع) من هذا النوع قوم تنفق أساميهم وأسماء آبائهم ثم الرواة عنهم من طبقة واحدة من المحدثين فيشتبه التميز بينهم ومثال ذلك ربيع بن سليمان وربيعة بن سليمان مصريان في عصر واحد أحدهما المرادي صاحب الشافعي والثاني الحيزي أبو أبي عبيد الله محمد بن الربيع الحيزي واسنادهما متقارب سمعت الفقيه أبا بكر الاهري يقول سمعت أبا بكر بن دواود يقول لابي علي النيسابوري الحافظ يا أبا علي ابراهيم عن ابراهيم عن ابراهيم فقال أبو علي ابراهيم بن طهمان عن ابراهيم بن عامر البجلي عن ابراهيم النخعي فقال أحسن يا أبا علي

#### (ذكر النوع الثامن والاربعين من علوم الحديث)

هذا النوع من هذه العلوم معرفة مغازي رسول الله صلى الله عليه وسلم وسراياه وبعوثه وكتبه الى ملوك المشركين وما يصح من ذلك وما يشذ وما أبي كل واحد من الصحابة في تلك الحروب بين يديه ومن ثبت ومن هرب ومن جبن عن القتال ومن كره ومن تدين بنصرته صلى الله عليه وسلم ومن نافق وكيف قسم الغنائم وكيف جعل سلب القتل بين الاثنين والثلاثة وكيف أقام الحدود في الغلول وهذه أنواع من العلوم لا يستغني عنها عالم حديثنا أبو العباس محمد بن يعقوب قال حدثنا الحسن بن علي بن عفان قال حدثنا عمرو بن محمد العقزي قال حدثنا اسرائيل عن أبي اسحق قال كنت الى جنب زيد بن أرقم في يوم فطر فقلت له كم غزوت مع النبي صلى الله عليه وسلم قال سبع عشرة فقلت كم غزا النبي صلى الله عليه وسلم قال سبع عشرة قال أبو عبد الله قد أخبر زيد عن أكثر الأحوال التي شهدناها وقال جابر بن عبد الله غزا رسول

الله صلى الله عليه وسلم إحدى وعشرين غزوة. أخبرنا أبو عبد الله محمد بن علي الصنعاني بمكة قال حدثنا اسحق بن إبراهيم بن عباد قال أخبرنا عبد الرزاق عن معمر عن الزهري قال غزا النبي صلى الله عليه وسلم أربعاً وعشرين غزوة قال أبو عبد الله وقد ذكر جماعة من الأئمة أن أصح المغازي كتاب موسى بن عقبة عن ابن شهاب فأخبرنا إسماعيل بن الفضل بن محمد الشعرائي قال حدثنا جدي قال حدثنا إبراهيم بن المنذر قال حدثنا محمد بن فليح عن موسى بن عقبة قال قال ابن شهاب غزا رسول الله بدرا — والكدر ماء لني سليم ثم غزا عطفان بنخل — ثم غزا قريشاً وبني سليم بنجران — ثم غزا يوم أحد — ثم طاب العدو بحراء الأسد — ثم غزا قريشاً لموعدهم فأخلفوه — ثم غزا بني النضير — ثم غزا تلقاء نجد يريد محاربوا بني نعلبه — ثم غزوة ذات الرقاع — ثم غزوة دومة — ثم غزوة الخندق — ثم غزوة بني قريظة — ثم غزوة بني المصطلق بالمريسيع — ثم ذات السلاسل من مشارف الشام — ثم غزوة القردة — و غزوة الجموع تلقاء أرض بني سليم — و غزوة حسم — و غزوة الطرف — و غزوة وادي القرى فهذه غزوات رسول الله بأصح الأسانيد . فاما سرايا رسول الله فكثيرة وقد أخبرنا محمد بن إبراهيم الهاشمي قال حدثنا الحسين بن محمد القباني قال حدثني أحمد بن الحجاج قال حدثنا معاذ بن فضالة أبو زيد قال حدثني هشام عن قتادة أن مغازي رسول الله وسراياه كانت ثلاثاً وأربعين قال أبو عبد الله هكذا كتبناه وأظنه أراد السرايا دون الغزوات فقد ذكرت في كتاب الأكليل على الترتيب بغوث رسول الله وسراياه زيادة على المائة وأخبرني الثقة من أصحابنا بخاراً أنه قرأ في كتاب أبي عبد الله محمد بن نصر السرايا والبغوث دون الحروب بنفسه يفاو سبعين قال أبو عبد الله وهذا الموضع لا ينسج من ذكر هذا العلم أكثر مما ذكرته وهذه آداب رسول الله صلى الله عليه وسلم في المغازي التي كان يوصي بها أمراء الأجناد أخبرنا عبد الله بن اسحق بن إبراهيم البغوي ببغداد قال حدثنا محمد بن العباس السكاكي قال حدثنا إبراهيم بن موسى الرازي قال حدثنا ابن أبي زائدة عن عمرو بن قيس عن علقمة بن مرثد عن سليمان بن بريدة عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا بعث سرية أو صاحبهم بتقوى الله في خاصة نفسه ومن معه من المسلمين ثم يقول اغزوا بسم الله وفي سبيل الله قاتلوا من كفر بالله لا تغلوا ولا تغدروا ولا تقتلوا ولا تلوا ولا تليدوا ولا شيخافنوا وإذا لقيت عدوك من المشركين فادعهم إلى ثلاث خصال فإين أجابوك إليها فاقبل منهم وكف عنهم : ادعهم إلى الإسلام فإن هم أجابوك فاقبل منهم وكف عنهم ثم ادعهم إلى التحول من دارهم فإن هم أجابوك والا فآخبرهم أنهم كأعراب المسلمين ليس لهم في الفتي والنسيمة نصيب الا ان يجاهدوا مع المسلمين فإن هم أبوا فادعهم إلى إعطاء الجزية عن يد وهم صاغرون وإذا حاصرت أهل حصن فأرادوك أن تنزلهم على حكم الله فلا تنزلهم على حكم الله فانك لا تدري ما حكم الله فيهم : وان أرادوك على أن تعطيتهم ذمة الله فلا تعطيتهم ذمة الله ولكن اعطيهم ذمكم وذمم آبائكم فانكم ان تحفروا ذمكم وذمم آبائكم أهون عليكم أن تحفروا ذمم الله ورسوله

( ذكر النوع التاسع والاربعين من معرفة علوم الحديث )

هذا النوع من هذه العلوم معرفة الأئمة الثقات المشهورين من التابعين وأتباعهم ممن يجمع حديثهم للحفظ والمذاكرة والتبرك بهم وبذكرهم من الشرق الى الشرق (فمنهم من أهل المدينة محمد بن مسلم الزهري) محمد بن المنكدر القرشي ، ربيعة بن عبد الرحمن الرأي ، سعد بن ابراهيم الزهري ، عبدالله بن دينار العدوي مالك بن انس الاصبجي ، زيد بن اسلم العدوي ، زيد بن علي بن الحسين الشهيد ، جعفر بن محمد الصادق عبد العزيز بن عمرو بن عبد العزيز ، خارجة بن زيد بن ثابت ومن أهل مكة ابراهيم بن ميسرة ، اسماعيل ابن أمية ، مجاهد بن جبر ، عمرو بن دينار ، عبد الملك بن جريج ، عبدالله بن كثير القاري ، قيس بن سعد ، (ومن أهل مصر) عمرو بن الحارث ، كثير بن فرقد ، خالد بن مسافر ، مخرج في الصحيحين وكان أمير مصر حيوة بن شريح النخعي (ومن أهل الشام) ابراهيم بن أبي عبلة العقيلي ، عبد الرحمن بن عمرو الازداعي ، مكحول الفقيه وأبو معيد حفص بن غيلان ، شرحبيل بن مسلم الخولاني ، أم الدرداء الأنصارية ( ومن أهل اليمن ) حجر ابن قيس المسدري ، الضحاك بن فيروز الديلمي ، وهب وهام ومقل وعمر بنومنه جماعتهم ثقات ومقل أعزهم حديثاً ، همام بن نافع الصنعاني ، عبد الله بن طاوس (ومن أهل اليمامة) ضمضم بن جوش اليمامي ، هلال بن سراج الحنفي ، يحيى بن أبي كثير (ومن أهل الكوفة) صعصعة بن صوحان العبدي ، كيل بن زياد النخعي ، عامر ابن شراحيل الشعبي ، سعيد بن جبير الاسدي ، ابراهيم النخعي ، أبو اسحق السبيعي ، مسلم بن أبي عمران البطين سليمان بن مهران الكاهلي : الاشمس الاسدي ، مالك بن مغول البجلي ، سفيان الثوري ، عمر بن سعيد الثوري أخوه ، علي بن صالح بن حي ، الحسن بن صالح بن حي ، (ومن أهل الجزيرة) ميمون بن مهران ، عمرو بن ميسون ابن مهران ، سابق بن عبد الله البربري ، رقي ، زيد بن أبي أيسه ، غالب بن عبيد الله الجوزي (ومن أهل البصرة) أيوب بن أبي نيمه السخيتاني ، معاوية بن قرة المزني ، ياس بن معاوية بن قرة ، أبو عمرو زيان بن العلاء بن عمار وأخواه ، شعبة بن الحجاج ، قتادة بن دعامة السدوسي ، ميمون بن سياه (ومن أهل واسط) أبو هاشم يحيى بن دينار الرماني ، خلف بن حوشب ، طلاب بن حوشب ، يوسف بن حوشب : أصبغ بن يزيد الوراق وكان يكتب المصاحف (ومن أهل خراسان) محمد بن زياد قاضي مرو وعنده عن سعيد بن جبير وغيره : أبو حريز عبد الله بن الحسين قاضي سجستان : ابراهيم بن آدم الزاهد من أهل بلخ عبد الرحمن بن مسلم أبو مسلم صاحب الدولة : قتيبة بن مسلم الأمير ، نصر بن سيار الأمير ، اسحق بن وهب البخاري تابعي

( ذكر النوع الحمين من علوم الحديث )

هذا النوع من هذه العلوم جمع الأبواب التي يجمعها أصحاب الحديث وطلب الثقات منها والمذاكرة بها فقد حدثني محمد بن يعقوب بن اسماعيل الحافظ قال حدثنا محمد بن اسحق الثقي قال حدثنا محمد بن سهل ابن عسكر قال وقف المأمون يوماً للآذن ونحن نوقف بين يديه إذ تقدم اليه غريب بيده بحبرة - فقال



يا أمير المؤمنين صاحب حديث منقطع به فقال له المأمون ايش تحفظ في باب كذا فلم يذكر فيه شيئاً فما زال المأمون يقول حدثنا هشيم وحدثنا حجاج بن محمد وحدثنا فلان حتى ذكر الباب ثم سأله عن باب ثان فلم يذكر فيه شيئاً فذكر المأمون ثم نظر الى أصحابه فقال أحدهم يطلب الحديث ثلاثة أيام ثم يقول أنا من أصحاب الحديث — أعطوه ثلاثة دراهم . قال أبو عبد الله قد رويانا عن جماعة من أئمة الحديث أن يبدأ الحديثي بجميع ما بين الاعمال بالنيات ونضر الله امرأ سمع مقالتي فوعاها وأنا ذاكر بمشيئة الله تعالى بعد البابين الابواب التي جمعها وذاكرت بها جماعة من أئمة الحديث ببعضها فمن هذه الابواب ما مدخلها في كتاب الايمان مثال ذلك سوال عبدالله بن مسعود — أي الذنب أعظم — المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده — الدين النصيحة — المستشار مؤتمن — لا يلدغ المؤمن من جحر مرتين — من حسن اسلام المرء — الا زواج جنود مجندة — الحلال بين والحرام بين — المعراج — ستكون هنات وهنات، قصة الخوارج — لا تحاسدوا — أخار الرؤية أنزل القرآن على سبعة أحرف — لا يجمع الله أمتي على ضلالة . ومن هذه الابواب ما مدخلها في كتاب الطهارة — مثاها لا يقبل الله صلاة بغير طهور : المسح على الخفين : الفصل يوم الجمعة : اذا ولغ الكلب في الاناء . ومن هذه الابواب أبواب مدخلها في باب الصلاة — رفع الدين — لا صلاة الا بقائحة الكتاب، الصلاة لأول وقتها ولوقتها — سبعة يظلم الله في ظله — أخبار الوتر — صلاة الليل مثنى مثنى — اذا أقيمت الصلاة فلا صلاة — التكبير في العيدين — يوم القوم أقرؤهم لكتاب الله — صلاة القاعد — طرق التشهد ومن التفاريق في سائر الكتب اطلبوا الخير — لا تذهب الايام والليالي — قصة الغار — من كنت مولاه — صوموا لرؤيته — ان مما أدرك الناس — ما عاب طعاما قط — القضاء باليمين مع الشاهد — أفضلكم من تعلم القرآن — لا عطين الراية — قصة الخدج — من كتم علماً — قبض العلم — مستدأبي العشاء الدارمي — إذا أحب الله عبدا — حديث البراء اسلمت نفسي إليك — قصة الطير — المفطر في رمضان — انت مني بمنزلة هرون من موسى — السفر قطعة من العذاب — طرق الحسن عن صعصة — كان إذا بعث سرية — من كذب علي متعمدا — اللهم بارك لامتي في بكورها — اذا أتاكم كريم قوم — هتلى عمارا الفتة الباغية — ذكاة الجبين — خطبة عمر بالجابية — شر الناس من يخاف لسانه — ليس الخير كالمعينة — ليس بالكذاب من أصلح بين الناس — ان أول ما تبدأ به أن نصلي ثم نذبح — من صام رمضان وأتبعه بست — الأيم أحق بنفسها — من حفظ علي أمتي أربعين حديثاً — الكمأة من المن — نعم الادم الحل — الحيل معقود في نواصيها الخير من قتل دون ماله فهو شهيد — كل مسكر حرام — ان من الشعر لحكمة — قصة العرينين — صلاة في مستجدي هذا — اختلاف الاخبار في تزويج ميمونة بنت الحارث — الناس كابل مائة دعوة ذي النون — ان الله يحب أن تقل رخصه أشد الناس بلاء الانبياء — انه ليغان على قلبي — المؤمن غر كريم

( ذكر النوع الحادي والحسين من علوم الحديث )

هذا النوع من هذه العلوم معرفة جماعة من الرواة لم يحتج حديثهم في الصحيح ولم يسقطوا وهذا علم حسن فان

في رواية الأخبار جماعة بهذه الصفة ومثال ذلك في الصحابة أبو عبيدة بن الجراح أمين هذه الأمة لم يصح الطريق إليه من جهة الناقلين فلم يخرج له في الصحيحين وكذلك عتبة بن غزوان ، وأبو بكشة مولى رسول الله والأرقم وقدامة بن مظعون والسائب بن مظعون وشجاع بن وهب الأسدي وأبو حذيفة عتبة بن ربيعة والأرقم وعباد بن بشر وسلامة بن وقش في جماعة من الصحابة إلا أنني ذكرت هؤلاء رضي الله عنهم فأنهم من المهاجرين الذين شهدوا بدرًا وليس لهم في الصحيح رواية إذ لم يصح إليهم الطريق ولهم ذكر في الصحيح من روايات غيرهم من الصحابة مثل قوله صلى الله عليه وسلم : لكل أمة أمين وأمين هذه الأمة أبو عبيدة بن الجراح وما يشبه هذا ومثال ذلك في التابعين محمد بن طاححة بن عبيد الله ، محمد بن أبي بن كعب ، السائب بن خالد بن السائب ، محمد بن أسامة بن زيد ، عمارة بن خزيمة بن ثابت ، سعيد بن سعد بن عباد ، عبد الرحمن بن جابر بن عبد الله ، اسماعيل بن زيد بن ثابت . هؤلاء التابعون على علو محالهم في التابعين وعلو محال آبائهم في الصحابة ليس لهم في الصحيح ذكر لفساد الطريق إليهم لا لجرح فيهم وفي التابعين جماعة من هذه الطبقة ومثال ذلك في أتباع التابعين إبراهيم بن سالم الهجري ، عبد الرحمن بن عبد الله المسعودي ، قيس بن الربيع الأسدي ، ومثال ذلك في أتباع التابعين مطلب بن زياد ، حماد بن شعيب ، سعيد بن زيد أخو حماد ، يعقوب بن اسحق الحضرمي ، عائد بن حبيب ، محمد بن ربيعة الكلبي ، اسماعيل بن عبد الكريم الصنعائي . ومثال ذلك في الطبقة الخامسة من الحديثين عون بن عمار الغبري ، والقاسم بن الحكم العربي ومثال ذلك في الطبقة السادسة من الحديثين أحمد بن عبد الجبار الطاردي ، الحارث بن أبي أسامة ، أحمد ابن عبيد بن ناصح النحوي ، اسماعيل بن الفضل البجلي ، أبو بكر بن أبي خيثمة ، اسحق بن الحسن الحربي ، سهل بن عمار التميمي . قال أبو عبد الله جميع من ذكرناهم في هذا النوع بعد الصحابة والتابعين فمن بعدهم قوم قد اشتهروا بالرواية ولم يعدوا في الطبقة الثابتة المتقين الحفاظ

( ذكر النوع الثاني والحسين من علوم الحديث )

هذا النوع من هذه العلوم معرفة من رخص في الغرض على العالم ورآه سماعاً ومن رأى الكتابة بالأجازة من بلد إلى بلد أخباراً ومن أنكر ذلك ورأى شرح الحال فيه عند الرواية . وبينان الغرض أن يكون الراوي حافظاً متقناً يقدم المستفيد إليه جزءاً من حديثه أو أكثر من ذلك فيأوله فيتأمل الراوي حديثه فإذا خبره وعرف أنه من حديثه قال للمستفيد قد وقعت علي ما ناولتني وعرفت الأحاديث كلها وهذه روايات عن شيوخه حدث بها عني فقال جماعة من أئمة الحديث أنه سماع . منهم (من أهل المدينة) أبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام أحد الفقهاء السبعة حكاه مالك عن شيوخه عنه ، وأبو عبد الله عكرمة مولى بن عبد الله بن عباس ، ومحمد بن مسلم بن عبيد الله بن شهاب بن زهرة الزهري ، وربيعة بن أبي عبد الرحمن الرأي ، والعلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب ، ويحيى بن سعيد بن قيس الأنصاري ، وهشام بن عروة بن

الزبير القرشي ، ومحمد بن عمرو بن علقمة الليثي ، ومالك بن أنس بن أبي - مر - الأصبحي ، وعبد العزيز بن محمد بن أبي عبيد الأندلسي في جماعة بعدهم (ومن أهل مكة) مجاهد بن جبر أبو الحجاج الخزومي مولى له وسفيان بن عيينة الهلالي ، ومسلم بن خالد الزنجي في جماعة بعدهم (ومن أهل الكوفة) علقمة بن قيس النخعي وعامر بن شراحيل الشعبي ، والحسن بن صالح بن حي (ومن أهل البصرة) قتادة بن دعامة السدوسي وأبو العالية زياد بن فيروز ، وكهمس بن الحسن الهلالي ، وسعيد بن أبي عروبة في آخرين بعدهم (ومن أهل مصر) عبد الرحمن بن القاسم ، وأشهب بن عبد العزيز ، وعبد الله بن وهب ، وعبد الله بن عبد الحكم ابن أعين وجماعة من المالكيين بعدهم وكذلك جماعة من أهل الشام وخراسان . قال أبو عبد الله وقد رأيت أن جماعة من مشايخي يرون العرض سماعاً والحجة عندهم في ذلك ما حدثناه أبو العباس محمد بن يعقوب قال حدثنا محمد بن اسحق الصفاي قال حدثنا يونس بن محمد قال حدثنا الليث بن سعد قال حدثني سعيد المقبري عن شريك بن عبد الله عن أنس بن مالك قال بينا نحن جلوس مع رسول الله صلى الله عليه وسلم إذ جاء رجل فذكر الحديث قال يا محمد إني سألك فشد عليك في المسألة فلا تجدن في نفسك فقال سل ما بدا لك فقال الرجل نشدتك بربك ورب من قبلك الله أرسلك إلى الناس كلهم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اللهم نعم قال أبو عبد الله احتج شيخ الصنعة أبو عبد الله محمد بن اسماعيل البخاري في كتاب العلم من الجامع الصحيح بهذا الحديث في باب العرض على المحدث . أخبرنا اسماعيل بن محمد بن الفضل بن محمد الشعرائي قال حدثنا جدي قال سمعت اسماعيل بن أبي أويس سمعت خالي مالك بن أنس يقول قال لي يحيى بن سعيد الأنصاري : لما أراد الخروج إلى العراق التقط لي مائة حديث من حديث ابن شهاب حتى أروها عنك عنه قال مالك فكتبها ثم بعث بها إليه فقبل لمالك أسمعها منك قال هو أفقه من ذلك . أخبرنا أبو جعفر محمد بن محمد بن عبد الله البغدادي قال حدثنا علي بن عبد العزيز قال حدثني الزبير بن بكار قال حدثني مطرف بن عبد الله قال سمعت مالكاً يبيع عشرة عشرة سنة فما رأيته قرأ الموطأ على أحد وسعته يابى أشد الآباء على من يقول لا يحزبه إلا السماع ويقول كيف لا يحزبك هذا في الحديث ويحزبك في القرآن والقرآن أعظم وكيف لا يقمك إن تأخذه عرضاً والمحدث أخذه عرضاً ولم لا تجوز نفسك أن تعرض أنت كإعرض هو . حدثنا أبو بكر الشافعي حدثنا اسماعيل بن اسحق القاضي قال حدثنا ابن أبي أويس قال سئل مالك عن حديثه سماع هو فقال منه سماع ومنه عرض وليس العرض بأدنى عندنا من السماع . قال أبو عبد الله قد ذكرنا مذهب جماعة من الأئمة في العرض فافهم أجازوه على الشرائط التي قدمنا ذكرها ولو عابوها ما عابها من محدثي زماننا لما أحزوه فإن المحدث إذا لم يعرف ما في كتابه كيف يعرض عليه . وأما فقهاء الإسلام الذين أفتوا في الحلال والحرام فإن فهم من لم ير العرض سماعاً واختلفوا أيضاً في القراءة على المحدث فهو إخبار أم لا وبه قال الشافعي المظلي بالحجاز والأوزاعي بالشام والبويطي والمزني بمصر وأبو حنيفة وسفيان الثوري وأحمد بن حنبل بالعراق وعبد الله بن المبارك ويحيى بن يحيى

واسحق بن راهويه بالمشرق وعليه عهدنا أئمتنا وبه قالوا واليه ذهبوا واليه نذهب وبه نقول ان العرض ليس  
بسماع وأن القراءة على المحدث إخبار والحجة عندهم في ذلك قوله صلى الله عليه وسلم : نضر الله امرأ سمع  
مقالتي فوعاها حتى يؤديها الى من لم يسمعها وقوله صلى الله عليه وسلم : تسمعون ويسمع منكم في أخبار كثيرة  
حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب قال أخبرنا الربيع بن سميان قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان بن عيينة  
عن عبد الملك بن عمير عن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال :  
نضر الله عبدا سمع مقالتي فوعاها وأداها فرب حامل فقه غير فقيه . قال الشافعي فلما ندب رسول الله صلى  
الله عليه وسلم الى استماع مقالته وحفظها وأداها الى من يؤديها والامر واحد دل على أنه صلى الله عليه وسلم لا يأمر  
أن يؤدي عنه إلا ما يقوم به الحجة على من أدى إليه لأنه إنما يؤدي عنه حلال يؤتى وحرام يحجب وحدثنا  
ومال يؤخذ ويعطى ونصيحة في دين ودنيا قال أبو عبد الله الذي اختاره في الرواية وعهدت عاياه أكثر مشايخي  
وأئمة عصرى أن يقول في الذي ناخذه من المحدث لفظا وليس معه أحد حدثني فلان — وما ناخذه من المحدث  
لفظا مع غيره حدثنا فلان — وما قرأ على المحدث بنفسه أخبرني فلان — وما قرئ على المحدث وهو حاضر أخبرنا  
فلان — وما عرض على المحدث فأجاز له روايته شفاها يقول فيه أنبأني فلان — وما كتب إليه المحدث من  
مدينة ولم يشافهه بالأجازة يقول كتب الي فلان . سمعت أبا بكر اسماعيل بن محمد بن اسماعيل الفقيه بالري يقول  
سألت أبا شعيب الحراني الأجازة لأصحابي بالري فقال أبو شعيب حدثنا جدي قال حدثنا موسى بن أعين  
عن شعبة قال كتب إلي المنصور بخديت ثم لقيه بعد ذلك فسأله عن ذلك الحديث فقال لي اليس قد حدثتك  
به : إذا كتبت به اليك فقد حدثتك . حدثنا الزبير بن عبد الواحد قال أخبرنا أبو تراب محمد بن سهل قال حدثنا  
أحمد بن داود بن قطن بن كثير قال حدثنا محمد بن معاوية قال سمعت بقية يقول : لقيني شعبة ببغداد فقال لي  
لو لم ألقك لمت معك كتاب بحير بن سعد قال قلت لا قال اذا رجعت فاكتبه واختمه ووجه به الي

هذا آخر ما انتقيناه من كتاب المعرفة في أصول الحديث للإمام أبي عبد الله محمد بن عبد الله الحافظ النيسابوري  
وقد أوردنا هنا جمل ما أورده فيه من الفوائد المهمة في كل نوع من الانواع واقتصرنا في المواضع التي  
تعددت فيه الأمثلة على أقل ما يمكن الاقتصار عليه رعاية لحال المبتدي الذي توخينا أن يحصل له من مطالعة  
كتابنا هذا حظ وافر من المعرفة بهذا الفن وقتنا الله سبحانه لما يحب ويرضى وقد وقع لنا حين الانتقاء  
نسخة كتبت في القاهرة في دار الحديث الكاملة سنة ٦٣٤ وقرئت في قاعة الجيل على بعض أهل الأثر  
وهي منقولة من نسخة الحافظ المنذري المثلث عليها صورة سماعة في آخر كل جزء من أجزاء الخمسة من الشيخ  
الإمام أبي زرار ربيعة بن الحسن النخعي الحضرى سنة ٦٠٢ وهذا مثال ما كتب في آخر الجزء الاول :  
سمع جميع الجزء الاول من علم الحديث على الشيخ الإمام العالم أبي زرار ربيعة بن الحسن بن علي بن يحيى  
الحضرى النخعي بحق سماعة له وقراءته على أبي المطهر الصيدلاني بأجازته من ابن خلف عن مصنفه بقراءة  
الشريف أبي عبد الله محمد بن عبد العزيز بن أبي القاسم الإدريسي التميمي المحدث أبو محمد عبد العزيز بن عبد

القوي بن عبد الله المنذري وملم بن قنوح بن بشارة الصوفي وعبد الباقي بن أبي محمد بن علي بن الحشاش وبركات بن ظافر بن عساكر وحج بمسجد المسع بمصر يوم السبت من شهر ربيع الأول من سنة اثنين وسبع مائة وهذا مثال ما كتب في آخر الجزء الثاني: بلغ السماع بجميع هذا الجزء على الشيخ الإمام العالم الزاهد أبي نزار ربيعة بن الحسن بن علي بن عبد الله بن يحيى بن أبي الشجاع الحضرمي بحق قراءته له على أبي المطهر القائم ابن الفضل بن عبد الواحد الصيدلاني بأجازته من الأديب أبي بكر أحمد بن أبي الحسن بن خلف الشيرازي بحق سماعه من الحاكم أبي عبد الله مصنفه صاحبه الفقيه المحدث عبد العظيم بن عبد القوي بن عبد الله المنذري واختيار الدين أبو المناقب ملم بن قنوح بن بشارة الصوفي وبركات بن ظافر بن عساكر بن عبد الله الانصاري في نهار يوم السبت السادس من ربيع الآخر سنة اثنين وسبع مائة والحمد لله حق حمده وصلى الله على سيدنا محمد خير خلقه وآله وصحبه وسلم تسليماً وواعلم أن طرق قبول الحديث وتحملة من أهم مباحث هذا الفن وقد تعرض لها علماء الأصول في كتبهم وقد كتب فيها ابن الصلاح ما يشفي الغليل ولما كان ما ذكر في هذا النوع وهو النوع الثاني والخمسون الذي ختم به الحاكم كتابه داخل فيها وكان هذا المبحث سهل المأخذ أجبنا أن لا نتعرض له كما لم نتعرض في كثير من المواضع لأمثاله وإنما اكتفينا بدلالة الطالب على منزلته في هذا الفن كي لا يزهد فيه وعلى مظان البحث عنه كي يرجع إليها عند حصول الداعي إلى ذلك غير أننا رأينا أن نذكر هنا شيئاً مما قيل في الإجازة لفرض ولوع كثير من المتأخرين بها فنقول من أقسام الأخذ والتحمل الإجازة وهي دون السماع وهي تسعة أنواع (النوع الأول) أن يجيز معينا لمعين كأن يقول أحزت لك أولكم الكتاب الفلاني أو ما أشتمت عليه فهرستي ونحو ذلك وهذا أعلى أنواع الإجازة المجردة عن المناولة وقد اختلف فيها فقال بعض العلماء بجوازها وقال بعضهم بعدم جوازها قال ابن الصلاح وزعم بعضهم أنه لا خلاف في جوازها ولا خلاف فيها أهل الظاهر وإنما اختلف في غير هذا النوع وزاد القاضي أبو الوليد الباغي فأطلق نبي الخلاف وقال لا خلاف في جواز الرواية بالإجازة من سلف الأمة وخلفها وادعى الإجماع من غير تفصيل وحكي الخلاف في العمل بها قلت هذا باطل فقد اختلف في جواز الرواية بالإجازة جماعات من أهل الحديث والفقهاء والأصوليين وذلك إحدى الروايتين عن الشافعي روي عن صاحبه الربيع بن نعيم قال كان الشافعي لا يري الإجازة في الحديث قال الربيع وأنا أختلف الشافعي في هذا وقد قال بإبطالها جماعة من الشافعيين منهم إمامان حسين بن محمد المروزي وأبو الحسن الماوردي في كتابه الخاوي وعزاه إلى مذهب الشافعي وقالوا جميعاً لم تجز الإجازة لبطالة الرحلة وروي هذا الكلام عن شعبة وغيره ومن أبطلها من أهل الحديث الإمام إبراهيم بن إسحق الحرابي وأبو محمد عبد الله بن محمد الأصفهاني الملقب بأبي الشيخ والحافظ أبو نعيم الهمداني السجزي وحكي أبو نصر فسادها عن لقمة قال أبو نصر جماعة من أهل العلم يقولون قول المحدث بدأ أحزت لك أن تروي عني فهدره قد أحزت لك ما لا يجوز في الشرع لأن الشرع لا يسيح رواية من لم يسمع قلت ويشبه هذا ما حكاه أبو بكر محمد بن ثابت الحنفي

أحد من أبطال الاجازة من الشافعية عن أبي طاهر الدباس أخذ أئمة الحنفية قال من قال لغيره أجزت لك أن روي عني ما لم تسمع فكأنه يقول أجزت لك أن تكذب علي . ثم ان الذي استقر عليه العمل وقال به جماهير أهل العلم من أهل الحديث وغيرهم القول بتجوز الاجازة واباحة الرواية بها وفي الاحتجاج لذلك غموض وتجه أن يقول اذا أجاز له ان روي عنه مروياته وقد أخبره بها جملة فهو كما لو أخبره تفصيلاً وإخباره بها غير متوقف على التصريح نطقاً كما في القراءة على الشيخ كما سبق وإنما الغرض حصول الافهام والفهم وذلك يحصل بالاجازة المفهومة والله أعلم . ثم انه كما تجوز الرواية بالاجازة يجب العمل بالمروى بها خلافاً لمن قال من أهل الظاهر ومن تابعهم انه لا يجب العمل به وأنه جار مجرى المرسل وهذا باطل لانه ليس في الاجازة ما يقدح في اتصال المنقول بها وفي الثقة به والله أعلم ( النوع الثاني ) أن يعين الشخص المجاز له دون الكتاب المجاز كأن يقول أجزت لك أو لكم جميع مسموعاتي أو جميع مروياتي وما أشبه ذلك والخلاف في هذا النوع أقوى وأكثر والجمهور من العلماء من المحدثين والفقهاء وغيرهم على تجوز الرواية بها أيضاً وعلى إيجاب العمل بما روي بها بشرطه ( النوع الثالث ) أن يحيز لغير بوصف العموم كأن يقول أجزت لمن أدرك زماني وما أشبه ذلك وهذا نوع تكلم فيه المتأخرون ممن جوز أصل الاجازة واختلفوا في جوازه فان كان ذلك مقيداً بوصف خاص أو نحوه فهو الى الجواز أقرب كأن يقول أجزت لطلبة العلم بمدينة كذا كذا قال ابن الصلاح ولم يسمع عن أحد ممن يقتدى به انه استعمل هذه الاجازة فروي بها ولا عن الشاذلية المتأخرة الذين سوغوها والاجازة في أصلها ضعف وترداد بهذا التوسع والاسترسال ضعفاً كثيراً لا ينبغي احتمالها ( النوع الرابع ) الاجازة للمجهول أو بالمجهول كأن يقول أجزت لمحمد بن خالد الحموي وهناك جماعة مشتركون في هذا الاسم وهذه النسبة أو أجزت لفلان أن روي عني بعض مسموعاتي أو كتاب السنن وهو يروي جملة من كتب السنن المعروفة وهذه الاجازة فاسدة لا فائدة لها وليس من هذا القليل ما اذا أجاز جماعة مسيين معينين بأنسابهم والحيز غير عارف بهم فهذا غير قادح في صحة الاجازة كما لا يقدح في صحة السماع عدم معرفته بمن يحضر مجلسه للسماع منه ( النوع الخامس ) الاجازة المعلقة بالشرط كأن يقول أجزت لفلان إن شاء فلان وقد اختلف فيها فقال قوم لا تجوز لأن ما يفسد بالجهالة يفسد بالتعليق وقال قوم هي جائزة وقد وقع ذلك من بعض أئمة الحديث فقد وجد بخط أبي بكر بن أبي خزيمة صاحب يحيى بن معين أجزت لأبي زكريا يحيى بن مسادة أن روي عني ما أحب من تاريخي الذي سمعه مني أبو محمد القاسم بن الاصبع ومحمد بن عبد الأعلى كما سمعاه مني وأذنت له في ذلك ولمن أحب من أصحابه فان أحب أن تكون الاجازة لأحد بعد هذا فانا أجزت له ذلك بكتاتي هذا وكتبه أحمد بن أبي خزيمة بيده في شوال سنة ست وسبعين ومائتين . ومن وقع منهم ذلك حفيد يعقوب بن شيبه فقد قال في اجازة له يقول محمد بن أحمد بن يعقوب بن شيبه قد أجزت لعمر بن أحمد الحلال وابنه عبد الرحمن بن عمر وحنثه علي بن الحسن جميع ما قلته من حديثي مما لم يدرك سماعه من المسند وغيره ولكل من أحب عمر فايروه عني ان شاؤوا وكتبت لهم ذلك بخطي في صفر سنة

أنتين وثلاثين وثلاثمائة ولو قال المجيز أجزت لمن يشاء فلان أو نحو هذا فلا يظهر البطلان لأن فيها خبراً  
وتعليقاً ولو قال أجزت لمن يشاء الإجازة فهو مثل أجزت لمن يشاء فلان بل هذا أظهر في البطلان لأنها أشد في  
الجهالة والانتشار من حيث أنها علققت بمشقة من لا يحصر عددهم ولو قال أجزت لك كذا أن شئت روايته عني أو  
أجزت لك كذا إن شئت أن تروي عني أو أجزت لفلان أن شاء الرواية عني فلا يظهر الأقوى أن ذلك خبر  
اذقت انتفت فيه الجهالة وحقيقة التعليق ولم يبق سوى صيغته وهو تصريح بمقتضى الحال ومقتضى الحال في كل  
إجازة تفويض الرواية بها إلى مشقة المجاز له فكان هذا مع كونه نصيحة التلحق تصريحاً بما يقتضيه الظاهر  
وحكاية للحال لا تعليقاً في الحقيقة (النوع السادس) الإجازة للمعدوم وهي على قسمين: أحدهما أن يعطى المعدوم  
على الموجود كأن يقول أجزت لفلان ومن يولده . والثاني أن يخص المعدوم بالإجازة من غير عطف كأن يقول  
أجزت لمن يولد لفلان وهو أضعف من القسم الأول والأول أقرب إلى الجواز وحكى أن الصلاح عن أن يصرن  
الصباغ أنه بين بطلانها قال ابن الصلاح وذلك هو الصحيح الذي لا ينبغي غيرة لأن الإجازة في حكم الأخبار مما  
بالمجاز فكما لا يصح الأخبار للمعدوم لا تصح الإجازة له ولو قدرنا أن الإجازة إذن فلا يصح ذلك أيضاً للمعدوم  
وهذا يوجب أيضاً بطلان الإجازة للطفل الصغير الذي لا يصح سماعه (النوع السابع) الإجازة لمن ليس بأهل  
حين الإجازة للإدعاء والاختصاص عنه وذلك يشل صوراً لم يذكر ابن الصلاح منها إلا التي ولم يفرده بنوع بل  
ذكره في آخر الكلام على الإجازة للمعدوم . والإجازة للصبي إن كان مميراً فهي صحيحة كسماعه وقد نقل  
خلاف ضعيف في صحة سماعه غير أنه لا يعتد به وإن كان غير ممير فقد اختلف فيه فقال بعضهم لا تصح  
الإجازة له كما لا يصح السماع له وقال بعضهم تصح الإجازة له وقال بذلك الخطيب واحتج له أن الإجازة إنما  
هي إباحة المجيز المجاز له أن يروي عنه والإباحة تصح للعاقل وغير العاقل قال وعلى هذا رأينا كفاية سيو خنا مجزورين  
للأطفال انحب عنهم من غير أن يسألوا عن مبلغ اسنانهم وحال تميزهم ولم يرمهم أحاروا إن لم يكن مولوداً في الحال  
وأما الإجازة للكافر فقال الحافظ العراقي لم أجد فيها نقلاً وقد تقدم أن سماعه صحيح ولم أجد عن أحد من المتقدمين  
والمؤخرين الإجازة للكافر إلا أن شخصاً من الأطباء ممن رأيتهم بدمشق ولم أسمع عنه فقال له محمد بن عبد  
السيد بن الديان سمع الحديث في حال يهوديته على أبي عبد الله محمد بن عبد المؤمن الصوري وكتب السمع في  
طبقة السماع مع السامعين وأجاز عبد المؤمن لمن سمع وهو من حملهم وكان السماع والإجازة بحضور الحافظ  
أبي الحجاج يوسف بن عبد الرحمن المزني وبعض السماع بقراءته وذلك في غير ما حديث مباحين بن عبد الوهاب  
أن المزني يرى جواز ذلك ما أقر عليه ثم هدى الله ابن عبد السيد المذكور للإسلام وحدث وسمع منه أخباراً  
وأما الإجازة للفاسق والمبتدع فهي أولى بالجواز من الإجازة للكافر ويؤيدان إذا زال المانع (النوع الثامن)  
إجازة ما لم يسمعه المجيز ولم يتحمله بعد لبروئه المجاز له إذا تحمله المجيز بعد ذلك وقد اختلف فيها فقال بعضهم  
هي غير صحيحة وقال بعضهم هي صحيحة قال ابن الصلاح ينبغي أن ينفي هذا على أن الإجازة في حكم الأخبار  
بالمجاز بجملة أو هي إذن فإن جعلت في حكم الأخبار لم تصح هذه الإجازة إذ كيف يجزى من لا جاز عنه به

وإن جعلت إندنا ابنى هذا على الخلاف في تصحيح الاذن في باب الوكالة فيما لم يملكه الموكل بعد مثل أن يوكل في بيع العبد الذي يريد أن يشتريه وقد أجاز ذلك بعض أصحاب الشافعي والصحيح بطلان هذه الاجازة ، وعلى هذا يتعين على من يريد أن يروي بالاجازة عن شيخ أجاز له جميع مسموعاته مثلا أن يبحث حتى يعلم أن ذلك الذي يريد روايته عنه يسمعه قبل تاريخ هذه الاجازة ، وأما إذا قال أجزت لك ما صح وما يصح عندك من مسموعاتي فهذا ليس من هذا القيل وقد فعله الدارقطني وغيره وجاز أن يروي بذلك عنه ما صح عنده بعد الاجازة أنه سمعه قبل الاجازة ، ويجوز ذلك وإن اقتصر على قوله ما صح عندك ولم يقل وما يصح لأن المراد أجزت لك أن يروي عني ما صح عندك فالمعتبر إذا فيه صحة ذلك عنده حالة الرواية (النوع التاسع) اجازة المجاز كان يقول أجزت لك مجازاتي أو أجزت لك رواية ما أجزت لي روايته وقد منع من ذلك بعضهم وصف فيه جزءا وذلك لأن الاجازة ضعيفة فيشتد ضعفها باجتماع اجازتين والمشهور الذي عليه العمل أن ذلك جائز وقد حكى الخطيب تجوز ذلك عن الدارقطني وأبي العباس بن عقدة وغيرهما وقد فعله الحاكم في تاريخه وقد كان الفقيه الزاهد نصر بن ابراهيم المقدسي يروي بالاجازة عن الاجازة وربما تابع بين ثلاث منها وينبغي لمن يروي بالاجازة عن الاجازة أن يتأمل كيفية اجازة شيخه لشيخه ومقتضاها حتى لا يروي بها ما لم يندرج تحتها فإذا كان مثلا صورة اجازة شيخ شيخه أجزت له ما صح عنده من سمعاتي فرأى شيئا من مسموعات شيخ شيخه فليس له أن يروي ذلك عن شيخه عنه حتى يستبين أنه مما كان قد صح عند شيخه كونه من مسموعات شيخه الذي أجاز له على ذلك الوجه ولا يكتفي بمجرد صحة ذلك عنده الآن عملا بلفظه وتفسيره ومن لا يتفطن لهذا وأمثاله يكثر عثاره . هذه أنواع الاجازة المجردة وبقي نوع آخر وهي الاجازة المقرونة بالمناولة وهي أعلى أنواع الاجازة على الاطلاق ، ولها صور أعلاها أن يدفع الشيخ إلى الطالب أصل سماعه أو فقرعه مقابلا به ويقول هذا سمعته أو روايتي عن فلان فاروه عني أو أجزت لك روايتي عني ثم يملكه اياه أو يقول له خذوه وانسخوه وقابل به ثم رده الي أو نحو ذلك وقد ذكر البخاري الحجة على صحة المناولة في كتاب العلم في باب ما يذكر في المناولة وكتاب أهل العلم بالعلم إلى البلدان حيث قال واحتج بعض أهل الحجاز في المناولة بحديث النبي صلى الله عليه وسلم حيث كتب لأمر السرية كتابا وقال لا تقرأه حتى تبلغ مكان كذا وكذا فلما بلغ ذلك المكان قرأه على الناس وأخبرهم بأمر النبي صلى الله عليه وسلم . حدثنا اسمعيل بن عبد الله قال حدثني ابراهيم بن سعد عن صالح عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود أن عبد الله بن عباس أخبره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث بكتابه رجلا وأمره أن يدفعه إلى عظيم البحرين فدفعه عظيم البحرين إلى كسرى فلما قرأه مزقه فحسبت أن ابن المسيب قال فدعا عليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يمزقوا كل ممزق ووجه الدلالة في الاول أن النبي صلى الله عليه وسلم ناول أمير السرية كتابا بدون أن يقرأه عليه فجازله الاخبار بما في الكتاب بمجرد المناولة ووجه الدلالة في الثاني أن النبي صلى الله عليه وسلم ناول رسول الله صلى الله عليه وسلم فجاز أن يسند ما فيه اليه ويقول هذا كتاب رسول الله وتقوم الحجة به



على المبعوث اليه كما لو شافهم النبي صلى الله عليه وسلم بذلك . وينبغي على ذلك أن الشيخ إذا ناول الطالب كتابا جاز له أن يروي عنه مافيه . هذا والمناولة المقرونة بالاجازة حالة محل السماع عند جماعة من أئمة الحديث وقد غلبا بعضهم فجعلها أرفع من السماع لان الثقة بكتاب الشيخ مع اذنه فوق الثقة بالسماع منه وأثبت لما يدخل من الوهم على السامع والمستمع . والصحيح أنها منحة عن السماع من الشيخ والقراءة عليه . وأما المناولة المجردة عن الاجازة كأن يناوله الكتاب مقتصر على قوله هذا من حديثي أو سماعي ولا يقول اروه عني ولا أجزت لك روايته عني ونحو ذلك فهذه رواية مختلفة لا تجوز الرواية بها وعابها غير واحد من الفقهاء والاصوليين على المحدين الذين أجازوها وسوغوا الرواية بها وحكى الخطيب عن طائفة من أهل العلم أنهم صححوها وأجازوا الرواية بها والمشهور في فعل الاجازة أن يعدي باللام فيقال أجزت لفلان وأجاز بعضهم أن يقال أجزت فلانا . قال ابن الصلاح رويانا عن أبي الحسن أحمد بن فارس الاديب المصنف رحمه الله أنه قال معنى الاجازة في كلام العرب مأخوذ من جواز الماء الذي يسفاه المال من المناشئة والحرق يقال منه استجزت فلانا فأجازني إذا أسفأك ماء لأرضك أو ماشيتك كذلك طالب العلم يسأل العالم أن يحيزه علمه فيحيزه اياه . قلت فله جيز على هذا ان يقول أجزت فلانا مسموعاتي أو مروياتي فيعديه بغير حرف جر من غير حاجة الى ذكر لفظ الرواية أو نحو ذلك ، ويحتاج الى ذلك من يجعل الاجازة بمعنى التسوية والاذن والاباحة وذلك هو المعروف فيقول أجزت لفلان رواية مسموعاتي مثلاً ومن يقول منهم أجزت له مسموعاتي فعلى سبيل الحذف الذي لا يحسن نظيره اه وما رواد ابن الصلاح عن ابن فارس هو بما ذكره في جزء له صغير سماه مأخذ العلم وقد أورد ذلك في باب الاجازة وقد رأيت ان أورد نبذاً منه مما يتعلق بما نحن فيه اتماماً للفائدة . فاما الاجازة فان يكتب العالم بخطه أو يكتب عنه بأمره اني أجزت لفلان أن يروي عني ما صح عنده من حديثي أو مؤلفاتي وما أشبه هذا من الكلام فذلك أيضاً في الجواز والقوة كالذي ذكرناه في المناولة وغيرها . وهذا مذهب مالك . وأبي حنيفة والحسن بن عماره وابن جريج وغيرهم من العلماء . والدليل على صحة الاجازة ما حدثنا علي بن مزيويه حدثنا أحمد بن أبي خيثمة حدثنا أحمد بن أيوب حدثنا إبراهيم بن سعد حدثنا محمد بن اسحق قال : بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم عبدالله بن جحش بن رباب وأصحابه وبعث معهم كتاباً وأمره أن لا ينظر فيه حتى يسير يومين ثم ينظر فيه ففعل ما أمره به فلما سار عبد الله يومين فتح الكتاب فادافه اذا نظرت في كتابي هذا فامض حتى تنزل نخلة بين مكة والطائف فترصد بها قريشاً وتعلم لنا من أخبارهم فقال عبد الله وأصحابه سمعنا وطاعة لرسول الله صلى الله عليه وسلم فمضوا ولقوا بخلة عيرا لقريش فقتلوا عمرو بن الحضرمي كافراً وغمموا ما كان معهم من تجارة اقرش . وهذا الحديث وما أشبهه من كتب رسول الله صلى الله عليه وسلم حجة في الاجازة لان عبد الله وأصحابه عملوا بما كتبت لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم من غير أن يكلمهم بشيء فكذلك العالم اذا أجاز لطالب العلم قلده أن يروي ويعمل بما صح عنده من حديثه وعلمه . وبلغنا أن ناساً يكرهون الاجازة يقولون ان اقتصر عليها بطلت الرحيل وقيد الناس عن طلب العلم ونحن لسنا

يقول أن طالب العلم يقتصر على الاجازة فقط ثم لا يسعى لطلب علم ولا يرسل لكتنا نقول تكون الاجازة لمن كان له في التعمود عن الطلب عذر من قصور نفقة أو بعد مسافة أو صعوبة مسالك . فلما أصحاب الحديث لما زالوا يتجشمون المصاعب ويركبون الأدوال ويفارقون الاوطان وينأون عن الاحباب آخذين بالذي حث عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم في الذي حدثناه سليمان بن يزيد عن محمد بن ماجه حدثنا هشام بن عمار حدثنا حفص بن سليمان حدثنا كثير بن شظير عن محمد بن سيرين عن أنس بن مالك قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : طلب العلم فريضة على كل مسلم

( صلاة مهمة تتعلق بمعظمها بالصحيح والحسن )

اعلم أن بعض العلماء قد سلك في بيان هذا الفن وحصر أقسامه المشهورة وتعريفها مسلكا صار به قريب المدرك وقد أحييت أن تتبع أثره في ذلك موردن لباب ما أورده مع زيادات يقتضيها المقام وربما وقع في أثناء ذلك تكرار لبعض ما سبق لأمر يحمل عليه فتذكره من غير اشارة اليه وقد آن أن نشرع في ذلك فنقول : الخبر إنما أن يرويه جماعة يبلغون في الكثرة مبلغا تحيل العادة تواطؤهم على الكذب فيه أولا فالاول المتواتر والثاني خبر الآحاد والمتواتر ليس من مباحث علم الاسناد لان علم الاسناد علم يبحث فيه عن صحة الحديث أو ضعفه من حيث صفات رواته وصيغ أدائهم ليعمل به أو يترك . والمتواتر صحيح قطعا فيجب الأخذ به من غير توقف وهو يفيد العلم بطريق اليقين ، والمتواتر يندر أن يكون له اسناد مخصوص كما يكون لاخبار الآحاد لاستغنائه بالتواتر عن ذلك واذا وجد له اسناد معين لم يبحث عن أحوال رجاله بخلاف خبر الآحاد فإن فيه الصحيح وغير الصحيح والصحيح منه لا يحكم له بالصحة على طريق اليقين نعم قد تقرر به قرائن تفيد العلم بالصحة ولا بد في خبر الآحاد أن يكون له اسناد معين يبحث فيه عن أحوال رجاله وصيغ أدائهم ونحو ذلك . ليعلم المقبول منه من غيره فالحصر البحث هنا في خبر الآحاد وخبر الآحاد ان كانت رواته في كل طبقة ثلاثة فأكثر يسمى مشهورا ، وان كانت رواته في بعض الطبقات اثنين ولم تنقص في سائرهما عن ذلك يسمى عزيزا وان انفرد به في بعض الطبقات أو كلها راو واحد يسمى غريبا . والمشهور عندهم أنه لا يشترط في المشهور والعزيز التعدد في الطبقة الاولى فيسبون الحديث مشهورا اذا رواه في كل طبقة ثلاثة فأكثر وإن كان من رواه من الصحابة أقل من ثلاثة ويسمون الحديث عزيزا إذا رواه في بعض الطبقات اثنين ولم تنقص رواته في سائرهما عن ذلك . وإن كان الراوي له من الصحابة واحدا فقط : والغريب ان كانت الغرابة فيه في أصل السند يسمى الفرد المطلق ويقال له أيضا الغريب المطلق وإن كانت الغرابة فيه في غير أصل السند يسمى الفرد النسبي ويقال له أيضا الغريب النسبي والمراد بأصل السند أوله وقد عرفت أننا أن الغريب ما انفرد بروايته شخص في أي موضع كان من مواضع السند وأن انفرد الصحابي فقط بالحديث لا يوجب الحكم له بالغرابة فالفرد المطلق هو ما انفرد بروايته عن الصحابي واحد من التابعين وذلك كحديث النبي عن بيع الولاء فإنه تفرد به

عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر وقد يتفرد به راو عن ذلك المتفرد وذلك كحديث شعب الايمان  
فانه تفرد به أبو صالح عن أبي هريرة وتفرد به عبد الله بن دينار عن أبي صالح وقد يستمر التفرد في جميع  
رواياته أو أكثرهم . وفي مسند الزوار والمعجم الأوسط للطبراني أمثلة كثيرة لذلك . والفرد النسبي هو ما يتفرد  
بروايته واحد ممن بعد التابعين وذلك بأن يرويه عن الصحابي أكثر من واحد ثم يتفرد بالرواية عن واحد  
منهم أو أكثر واحد ويقل إطلاق اسم الفرد على الفرد النسبي وإنما يطلق عليه في الغالب اسم الغريب . قال  
الحافظ ابن حجر ان أهل الاصطلاح قد غيروا بين الفرد والغريب من حيث كثرة الاستعمال وقتله بالفرد  
أكثر ما يطلقونه على الفرد المطلق والغريب أكثر ما يطلقونه على الفرد النسبي وهذا من حيث إطلاق  
الاسم عليها وأما من حيث استعمالهم الفعل المشتق فلا يفرقون فيقولون في المطلق والنسبي تفرد به فلان  
أو أغرب به فلان ولا يسوغ الحكم بالفرد إلا بعد الاعتبار . والاعتبار هو تتبع الطرق من الجوامع والمسالك  
والاجزاء لذلك الحديث الذي يظن أنه فرد ليعلم هل لراويه متابع أو هل له شاهد أم لا . ومطابقة معرفة  
الطرق التي يحصل بها المتابعات والشواهد ويتتبع بها التفرد كتب الاطراف . قال العراقي الاعتبار أن تأتي  
إلى حديث لبعض الرواة فتعبره بروايات غيره من الرواة بسبب طرق الحديث لتعرف هل شاركه في ذلك  
الحديث راو غيره فرواه عن شيخه أم لا فإن يكن شاركه أحد ممن يعتبر بحديثه أي يصلح أن يخرج حديثه  
للاعتبار به والاستشهاد به سمي حديث هذا الذي شاركه تابعاً وسيأتي بيان من يعتبر بحديثه في مراتب  
الجرح والتعديل وإن لم تجد أحداً تابعه عليه عن شيخه فانظر هل تابع أحد شيخ شيخه فرواه متابعاً له  
أم لا فإن وجدت أحداً تابع شيخ شيخه عليه فرواه كما رواه نفسه أيضاً تابعاً وقد يسمونه شاهداً . وإن لم  
تجد فافعل ذلك فمن فوقه إلى آخر الاسناد حتى في الصحابي فكل من وجد له متابع فسم حديث  
الذي شاركه تابعاً وقد يسمونه شاهداً فإن لم تجد لأحد ممن فوقه متابعاً عليه فانظر هل أتى بمعناه حديث  
آخر فسم ذلك الحديث شاهداً وإن لم تجد حديثاً آخر يؤدي معناه فقد عري من المتابعات والشواهد  
فالحديث إذا فرد : قال ابن حبان وطريق الاعتبار في الاخبار - مثاله أن يروي حماد بن سلمة حديثاً لم  
يتابع عليه عن أيوب عن ابن سيرين عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم فينظر هل روى ذلك  
ثقة غير أيوب عن ابن سيرين فإن وجد علم أن الخبر أصلاً يرجع إليه وإن لم يوجد ذلك فثقة غير ابن سيرين  
رواه عن أبي هريرة والافصاحي غير أبي هريرة رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم فاي ذلك وجد يعلم به أن  
الحديث يرجع إليه والا فلا انتهى . قلت فمثال ما عديمت فيه المتابعات من هذا الوجه من وجه ثبت ما رواه  
الترمذي من رواية حماد بن سلمة عن أيوب عن ابن سيرين عن أبي هريرة أراه رفعه أحبب حديثك هو ثابما  
الحديث - قال الترمذي حديث غريب لا نعرفه بهذا الاسناد إلا من هذا الوجه . قلت أي من وجه ثبت وقد  
رواه الحسن بن دينار وهو متروك الحديث عن ابن سيرين عن أبي هريرة . هو مثال ما وجد له تابع  
وشاهد ما روى مسلم والنسائي من رواية سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن عطاء عن ابن عباس أن رسول

الله صلى الله عليه وسلم من بشاة مطروحة أعطيها مولاة يمينه من الصدقة فقال ألا أخذوا إهابها فدفنوه  
فانتقموا به فلم يذكر فيه أحد من أصحاب عمرو بن دينار فدفنوه إلا ابن عينة وقد رواه إبراهيم بن نافع  
المكي عن عمرو فلم يذكر الدباغ فظننا هل نجد أحدا تابع شيخه عمرو بن دينار على ذكر الدباغ فيدعن  
عطاء أم لا فوجدنا أسامة بن زيد الليثي تابع عمرا عليه روى الدارقطني والبيهقي من طريق ابن وهب عن  
أسامة عن عطاء بن أبي رباح عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لأهل شاة ماتت ألا نزعتم إهابها  
فدفنتموه فانتقم به قال البيهقي وهكذا رواه الليث بن سعد عن يزيد بن أبي حبيب عن عطاء وكذلك رواه  
يحيى بن سعيد عن ابن جريج عن عطاء فكانت هذه متابعات لرواية ابن عينة ثم نظرنا فوجدنا له شاهدا وهو  
ما رواه مسلم وأصحاب السنن من رواية عبد الرحمن بن وعلة المصري عن ابن عباس قال قال رسول الله  
صلى الله عليه وسلم : أيما إهاب دبغ فقد طهر . والمتابعة ان حصلت للراوي نفسه فهي المتابعة التامة وان  
حصلت لشيخه من فوقه فهي المتابعة القاصرة . والشاهدان كان يشبه متن الحديث الفرد في اللفظ والمعنى  
فهو الشاهد باللفظ وان كان يشبهه في المعنى فقط فهو الشاهد بالمعنى . والشاهد متن يروى عن صحابي آخر  
يشبه متن الحديث الفرد . وقد أورد الحافظ ابن حجر مثالا تجتمع فيه المتابعة التامة والمتابعة القاصرة  
والشاهد باللفظ والشاهد بالمعنى وهو ما رواه الشافعي في الأم عن مالك عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر  
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : الشهر تسع وعشرون فلا تصوموا حتى تروا الهلال ولا تفطروا حتى  
تروه فان غم عليكم فأكلوا الغدة ثلاثين — وقد ظن قوم أن هذا الحديث بهذا اللفظ قد تقدم به الشافعي  
عن مالك فدفنوه في غرائبهم لان أصحاب مالك رواه عنه بهذا الاسناد بلفظ فان غم عليكم فأقدروا له فظننا  
فوجدنا للشافعي متابعا وهو عبد الله القعني أخرجه البخاري عنه عن مالك بلفظ الشافعي فهذه متابعة  
تامة وقد دل هذا على أن مالك رواه عن عبد الله بن دينار باللفظين معا ووجدنا عبد الله بن دينار قد توبع  
فيه عن ابن عمر من وجهين (أحدهما) ما أخرجه مسلم من طريق أبي أسامة عن عبيد الله بن عمر عن  
نافع عن عبد الله بن عمر فذكر الحديث وفي آخره فان غمي عليكم فأقدروا ثلاثين (والثاني) ما أخرجه  
ابن خزيمة في صحيحه من طريق حاصم بن محمد بن زيد عن أبيه عن جده ابن عمر بلفظ فان غم عليكم  
فأكلوا ثلاثين فهذه متابعة لكنها قاصرة وله شاهدان (أحدهما) من حديث أبي هريرة رواه البخاري  
عن آدم عن شعبة عن محمد بن زياد عن أبي هريرة بلفظ فان غمي عليكم فأكلوا عدة شعبان ثلاثين (وثانيهما)  
من حديث ابن عباس أخرجه النسائي من رواية عمرو بن دينار عن محمد بن حنين عن ابن عباس بلفظ حديث  
ابن دينار عن ابن عمر سواء وهو فأكلوا العدة ثلاثين فهذا شاهد باللفظ وما قبله شاهد بالمعنى

### (شبهات)

(التبعية الأولى) يسمى حديث الذي شارك الراوي فيه تابعا وقد يسمى شاهدا وأما الشاهد فلا

يسمى تابعا وقال بعضهم ان التابع يختص بما كان باللفظ سواء كان من رواية ذلك الصحابي أم غيره والشاهد يختص بما كان بالمعنى كذلك . وقال الجمهور ما أتى عن ذلك الصحابي فتابع وما أتى عن صحابي آخر فشاهد فمذهبهم ان رواية ابن وحلة المذكورة تكون متابعة لمطاء وما رواه يكون تابعا لاشهادا . وقال للتابع المتابع بالكسر . قال بعضهم قد يطلق المتابع على الشاهد والشاهد على المتابع والخطب في ذلك سهل إذ المقصود الذي هو التقوية حاصل بكل منهما فاذا قامت قرينة تدل على المقصود لم يكن في ذلك بأس غير أن الغالب استعمال كل منهما في معناه الذي يسبق الى الذهن .

( التنبيه الثاني ) أنه لا انحصار للمتابعات والشواهد في الثقة ولذا قال ابن الصلاح واعلم أنه قد يدخل في باب المتابعة والاستشهاد رواية من لا يحتج بحديثه وحدد بل يكون معدودا في الضعفاء وفي كتابي البخاري ومسلم جماعة من الضعفاء ذكراهم في المتابعات والشواهد وليس كل ضعيف يصلح لذلك ولهذا يقول الدارقطني فلان يعتبر به وفلان لا يعتبر به . قال بعض العلماء وإنما يدخلون الضعفاء لكون المتابع لا اعتماد عليه وإنما الاعتماد على من قبله . وقال بعضهم أنه لا انحصار له في ذلك بل قد يكون كل من المتابع والمتابع لا اعتماد عليه الا أن باجتماعها تحصل القوة .

( التنبيه الثالث ) قد عرفت أنهم قسموا خبر الآحاد الى ثلاثة أقسام مشهور وعزيز وغريب وهذا التقسيم إنما هو بالنظر الى عدد الرواة ولما كان كل قسم من هذه الأقسام لا يخلو من صحيح وغير صحيح عادوانا قسّموه بالنظر الى هذه الجهة الى مقبول ومردود ثم قسبوا كل واحد منهما الى أقسام وقد آن أولان الشروع في ذلك مرجئين البحث عن الشاذ الذي يعد قسما من أقسام التردد الذي كنا في صده وكذلك المذكور الى الموضوع الذي يليق بهما فيما سيأتي فنقول : خير الآحاد يتقسم الى قسمين مقبول ومردود فالمقبول هو ما دل دليل على رجحان ثبوته في نفس الامر والمردود ما لم يدل دليل على رجحان ثبوته في نفس الامر فإن قلت يدخل في تعريف المردود الخبر الذي لا يرجح ثبوته ولا عدم ثبوته بل يتساوى فيه الامران : قلت نعم واعتذر عن ذلك من أدخله فيه بأن موجه لما كان التوقف صار كالمردود فالجواب لا لوجود ما يوجب الرد بل لعدم وجود ما يوجب القبول ومن جعله قسما مستقلا عرف المردود بأنه الخبر الذي دل دليل على رجحان عدم ثبوته في نفس الامر وعرف الخبر المتوقف فيه بأنه الخبر الذي لم يدل دليل على رجحان ثبوته ولا على رجحان عدم ثبوته وهذا هو الخبر المشكوك فيه وهو كبير جداتكاد تكون أفراد أكثر من أفراد القسمين الآخرين وحكم هذا القسم التوقف فيه البتة الى أن يوجد ما يلحقه بأحد القسمين المذكورين . والمقبول يتقسم الى أربعة أقسام صحيح لذاته وصحيح لغيره وحسن لذاته وحسن لغيره وذلك لأن الحديث إن اشتمل من صفات القبول على أعلى مراتبها فهو الصحيح لذاته وإن لم يشتمل على أعلى مراتبها فإن وجد فيه ما يحجز ذلك القصور الواقع فيه فهو الصحيح لا لذاته بل لغيره وهو العاقد . وقد مثل ذلك ابن الصلاح بحديث محمد بن عمرو بن علقمة عن أبي سلمة عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لولا أن اشتق على أمي لأمرتهم

ما قيل فيه صحيح فقط أقوى مما قيل فيه حسن صحيح لانه يشتر بالجزم بخلاف ما قيل فيه حسن صحيح لانه  
يشعر إما بتردد الفكر فيه بين الصحة والحسن وإما باختلاف الأئمة فيه . وان كان الحديث الموصوف بالوصفين  
معا له إسنادان يكون اطلاقهما معاً عليه بالنظر الى حال الاسناد فكأنه يقول هذا حديث حسن بالنظر الى أحد  
الاسنادين وصحيح بالنظر الى الاسناد الآخر وعلى هذا فتايل فيه حسن صحيح أقوى مما قيل فيه صحيح فقط  
هذا إذا كان له إسناد واحد فان كان له أيضاً إسنادان لم يتعين ذلك لاحتمال أن يكون كل منهما على شرط  
الصحيح فيكون أقوى مما قيل فيه حسن صحيح فاذا كان له أسنادان وجب البحث أولاً عن حالهما فاذا  
عرف حكم بر جيان ما يقتضي الحال بر جياته . فان قيل إن الترمذي قد صرح بأن شرط الحسن أن يروى من  
غير وجه فكيف يقول في بعض الاحاديث حسن غريب لا نعرفه الا من هذا الوجه . يقال إن الترمذي لم  
يعرف الحسن مطلقاً وإنما عرف نوعاً خاصاً منه وهو ما يقول فيه حسن من غير صفة أخرى وذلك أنه  
يقول في بعض الاحاديث حسن وفي بعضها صحيح وفي بعضها غريب وفي بعضها حسن صحيح وفي بعضها  
حسن غريب وفي بعضها صحيح غريب وفي بعضها حسن صحيح غريب وتعريفه إما وقع على ما يقول فيه حسن  
فقط ويدل على ذلك ما قاله في آخر كتابه وهو وما قلنا في كتابنا حديث حسن فانما أردنا به حسن إسناد  
عندنا فكل حديث يروى لا يكون راويه متبهاً بكذب ويروى من غير وجه نحو ذلك ولا يكون شاذاً فهو عندنا  
حديث حسن فعرف بهذا انه إنما عرف ما يقول فيه حسن فقط وأما ما يقول فيه حسن صحيح أو حسن  
غريب أو حسن صحيح غريب فلم يعرفه كما لم يعرف ما يقول فيه صحيح أو غريب وكأنه ترك ذلك لشهرته عند  
أهل الفن واقتصر على تعريف ما يقول فيه حسن فقط إما لحقائه وإما لانه اصطلاح له جديد لم يكن من قبل  
فوجب تعريفه من قبله ليعرف ما أراد به . ويتفاوت الصحيح الرتبة بسبب تفاوت الاوصاف  
المقتضية للصحة في القوة فمن الرتبة العليا في ذلك ما روي بإسناد أطلق عليه بعض الأئمة أنه أصح الاسانيد  
كالزهري عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه ومحمد بن سيرين عن عبيدة بن عمر السلمي عن علي وكابرهم  
النخعي عن علقمة عن عبد الله بن مسعود ويليها في الرتبة مثل رواية يزيد بن عبد الله بن أبي رزدة عن جده عن  
أبيه أبي موسى ومثل رواية حماد بن سلمة عن ثابت عن أنس ويليها في الرتبة مثل رواية سهل بن أبي صالح عن  
أبيه عن أبي هريرة ومثل رواية العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة فان الجميع يشتملهم اسم العدالة والضبط  
إلا أن للمرتبة الاولى من الصفات المرجحة ما يقتضي تقديم روايتهم على التي تليها وفي التي تليها من قوة الضبط  
ما يقتضي تقديمها على الثالثة وهي مقدمة على رواية من يعد ما يفرده حسناً كمحمد بن اسحق عن عاصم بن عمر  
عن جابر وعمر بن شعيب عن أبيه عن جده وقس على هذا ما يشبهه . وقد اختلف في أصح الاسانيد فقال البخاري  
أصح الاسانيد كلها مالك عن نافع عن ابن عمر وقال اسحق بن راهويه أصح الاسانيد كلها الزهري عن سالم عن  
أبيه وروي نحوه عن أحمد بن حنبل وعن خلف بن هشام بن زرار أنه قال سألت أحمد بن حنبل أي الاسانيد  
أثبت فقال أيوب عن نافع عن ابن عمر . وقال معمر وروي أيضاً عن أبي بكر بن أبي شيبة أصح الاسانيد كلها

مما اتفق وقوعه في كتابيهما وذلك لاستحالة أن يفيد المتناقضان العلم وهذا حيث لم يظهر رجحان أحدهما على الآخر فإن ظهر ذلك كان الحكم للراجح وصار مفيداً للعلم وذهب الجمهور إلى أن ما روي به زيد الظن ما لم يتواتر وذلك لأن شأن الأحاد إفادة الظن ولا فرق في ذلك بين الشيخين وغيرهما وتلقى الأمة طبعاً بالقبول إنما يقتضي وجوب الأخذ بما فيهما من غير بحث لأن التزامهما إخراج الصحيح فقط وفرض برأيهما في معرفة بخلاف غيرهما قال منهم من لم يأنزله إخراج الصحيح فقط ومنهم من التزم ذلك غير أنه ليس له من البراعة في ذلك ما لهما فلم يتعين وجوب العمل بما في غير كتابيهما إلا بعد البحث والنظر فإن تبينت صحته وجب الأخذ به وإلا فلا فظهر أن إجماع العلماء على وجوب الأخذ بما فيهما أن ثبت الإجماع لا يدل على إجماعهم على القطع بأنه من كلام النبي صلى الله عليه وسلم فإن الأمة مأمورة بالعمل بالظن حيث لا يطلب القطع والظن قد يخطئ هذا وقد قسم الجمهور الحديث الصحيح بالنظر إلى تفاوت الأوصاف المقتضية للصحة فيه إلى سبعة أقسام كل قسم منها أعلى مما بعده (القسم الأول) ما أخرجه البخاري ومسلم ويعبر عنه أهل الحديث بقولهم هذا حديث متفق عليه أو على صحته ومرادهم بالاتفاق عليه اتفاق الشيخين لا اتفاق الأمة . وقال ابن الصلاح يلزم من اتفاقهما اتفاقهم لتلقيهم له بالقبول (القسم الثاني) ما انفرد به البخاري (القسم الثالث) ما انفرد به مسلم (القسم الرابع) ما هو على شرطهما مما لم يخرج به واحد منهما (القسم الخامس) ما هو على شرط البخاري مما لم يخرج به (القسم السادس) ما هو على شرط مسلم مما لم يخرج به (القسم السابع) ما ليس على شرطهما ولا شرط واحد منهما ولكن صححه أحد الأئمة المعتمدين في ذلك . وترجيح كل قسم من هذه الأقسام السبعة على ما بعده إنما هو من قبيل ترجيح الجملة على الجملة لا ترجيح كل واحد من أفرادها على كل واحد من أفراد الآخر ولذلك ساغ أن يرجح بعض ما في قسم من الأقسام على ما قبله إذا وجد ما يقتضي الترجيح وذلك كما لو كان الحديث عند مسلم مشهوراً فإنه يقدم على ما في البخاري إذا لم يكن كذلك وكما لو كان الحديث الذي لم يخرج به من ترجمة وصفت بكونها من أصح الأسانيد كما لك عن باقع عن ابن عمر فإنه يقدم على ما انفرد به أحدهما مثلاً لاسيما إذا كان في أسنده من فيه مقال . وأما تقديم صحيح البخاري على صحيح مسلم فقد صرح به الجمهور ولم يوجد من أحد التصريح بعكسه ولو صرح أحد بذلك لردده عليه شاهد العيان ، فالصفات التي تدور عليها الصحة في كتاب البخاري أهم منها في كتاب مسلم وأشد وشرطه فيها أقوى وأشد . أما رجحانه من حيث الاتصال فلا شرطه أن يكون الراوي قد ثبت له لقاء من روى عنه ولو مرة واحدة واكتفى مسلم بالمعاصرة : وأما ما أراد مسلم الزام البخاري به من أنه يلزمه أن لا يقبل النسخة أصلاً فليس بلازم لأن الراوي إذا ثبت له اللقاء مرة كان من المستبعد في روايته احتمال أن لا يكون سمع منه وإذا فرض ذلك كان مدلساً والمثالة مقروضة في غير المدلس . وأما رجحانه من حيث العدالة والضبط فلأن الرجال الذين تكلم فيهم من رجال مسلم أكثر عدداً من الرجال الذين تكلم فيهم من رجال البخاري فإن الذين انفرد البخاري بهم أربعاً وبضعه وثلاثون رجلاً تكلم بالضعف

في ثمانين منهم والذين انفرد بهم مسلم سبعة وعشرون رجلاً تكلم في الضعف في مائة وستين منهم والذين انفرد البخاري بهم ممن تكلم فيه أكثرهم من شيوخه لقيهم وخبرهم وحديثهم بخلاف مسلم فأكثر من انفرد به ممن تكلم فيه من المتقدمين ولا شك أن البراء أعرف بحديث شيوخه من حديث غيرهم ممن تقدم عنه على أن البخاري لم يكثر من إخراج أحاديث من تكلم فيهم من رجاله بخلاف مسلم . وأما رجحانه من حيث عدم الشذوذ والأعلال ونحو ذلك فلا ن ما انتقد على البخاري من الأحاديث أقل عدداً مما انتقد على مسلم فإن ما انتقد عليها بلغ مائتين وعشرين حديثاً اشتراكاً في اثنين وثلاثين منها واختص البخاري منها ثمانية وسبعين ومسلم ثمانية وأن كان الانتقاد في أكثر ما انتقد من أحاديثها مبني على علل ليست بقادحة . وأما رجحان نفس البخاري على نفس مسلم في صناعة الحديث فذلك مما لا ريب فيه وقد كان مسلم تلميذه وخبرجه ولم يزل يستفيد منه ويتبع آثاره . وقد أشار تقي الدين بن تيمية إلى هذه المسألة في كتاب منهاج السنة حيث قال : إن التصحيح لم يقلد أئمة الحديث فيه البخاري ومسلماً بل جمهور ما صححاه كان قبلهما عند أئمة الحديث صحيحاً متلقى بالقبول وكذلك في عصرهما وكذلك بعدهما قد نظر أئمة هذا الفن في كتابيهما ووافقوها على صحة ما صححاه إلا مواضع يسيرة نحو عشرين حديثاً انتقدها عليها طائفة من الحفاظ وهذه المواضع المنتقدة غالبها في مسلم ، وقد اتصير طائفة لها فيها وطائفة قررت قول المنتقد ، والصحيح التفصيل فإن فيها مواضع منتقدة بلا ريب مثل حديث أم حبيبة وحديث خلق الله التربة يوم السبت وحديث صلاة الكسوف بثلاث ركوعات وأكثر ، وفيها مواضع لا انتقاد فيها في البخاري فإنه أبعد الكتابين عن الانتقاد ولا يكاد يروي لفظاً فيه انتقاد إلا ويروي اللفظ الآخر الذي يبين أنه منتقد فإني في كتابه لفظ منتقد إلا وفي كتابه ما يبين أنه منتقد . وفي الجملة من قد سبعة آلاف درهم فلم يهرج فيها إلا دراهم يسيرة ومع هذا فبني مفيدة ليست بمشوشة محضة فهذا امام في صنعه والكتابان سبعة آلاف حديث وكسر والمقصود أن أحاديثها نقدها الأئمة الجهابذة قبلهم وبعدهم ورواها خلائق لا يحصي عددهم إلا الله فلم ينفردوا برواية ولا بتصحيح والله سبحانه هو الحفيظ يحفظ هذا الدين كما قال تعالى ( إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون ) هذا وكما يتفاوت الصحيح بالنظر إلى الأوصاف المقتضية للصحة فيه يتفاوت الحسن بالنظر إلى الأوصاف المقتضية للحسن فيه . وأعلى مراتب الحسن رواية بهز بن حكيم عن أبيه عن جده وعمرو بن شعيب عن أبيه عن جده وابن اسحق عن التيمي وأمثال ذلك ويتلو ذلك رواية الحارث بن عبد الله وعاصم بن ضمرة وحجاج بن أرطاة ونحوهم ممن اختلف في تحسين حديثه وتضعيفه . قال بعض الباحثين إن الذي له مراتب إنما هو الحسن لذاته وأما الحسن لغيره فلا مراتب له لكن في عبارات أهل الفن ما يدل على أن له أقساماً متعددة فأنهم ذكروا أن الحسن لغيره يشمل ما كان في رواه سيئ الحفظ ممن كثر منه الغلط أو الخطأ أو مستور لم ينقل فيه جرح ولا تعديل أو نقل فيه الامران معاً ولم يترجح أحدهما على الآخر أو مدلس بالنعنة لعدم منافاة ذلك اشتراط تقي الإتهام بالكذب ويشمل أيضاً ما فيه ارسال من امام حافظ لا يشترط



الاتصال أو انقطاع بين ثقتين حافظين ولاجل كون ما ذكر موجبا للتوقف عن الاحتجاج به اشترطوا فيه أن لا يرد من طريق آخر مساو لطريقه أو فوقة لترجيح أحد الإحاليين المتساويين الموجهين للتوقف وذلك لان سبي الحفظ مثلا يحتمل أن يكون ضبط ما روى ويحتمل أن لا يكون ضبطه فإذا ورد مثل ما رواد أو معناه من طريق آخر غلب على الظن أنه ضبط وكلا كثر المتابع قوى الظن . وما ذكر من عدم اشتراط الاتصال في الحسن لغيره هو المطابق لما في جامع الترمذي الذي هو أول من عرف هذا النوع واكثر من ذكره فقد حكم لأحاديث بالحسن مع وجود الانقطاع فيها . وذكر بعض العلماء أن بعض الأحاديث الضعيفة اذا كثرت طرقها قوى بعضها بعضا وصارت بذلك من قبيل الحسن فيحتاج بها وقد يحتاج نحو ذلك ابن القطان حيث قال هذا القسم لا يحتاج به كله بل يعمل به في فضائل الاعمال ويتوقف عن العمل به في الاحكام الا اذا كثرت طرقه أو عضده اتصال عمل أو موافقة شاهد صحيح أو ظاهر القرآن واستحسن ذلك الحافظ ابن حجر وصرح في موضع آخر بأن الضعيف الذي ضعفه ناشئ عن سوء الحفظ اذا كثرت طرقه ارتقى الى مرتبة الحسن ولكنه هو متوقف في شمول الحسن المسمى بالصحيح عند من لا يفرق بينهما: وقد أشار العلامة أبو الفتح تقي الدين محمد بن دقيق العيد في الاقتراح الى التوقف في اطلاق الاحتجاج بالحسن حيث قال ان ههنا أو صافا يجب معها قبول الرواية اذا وجدت في الراوي . فان كان هذا الحديث المسمى بالحسن مما قد وجدت فيه هذه الصفات على أقل الدرجات التي يجب معها القبول فهو صحيح وإن لم توجد فلا يجوز الاحتجاج به وإن سمي حسنا اللهم الا أن يرد هذا الى أمر اصطلاحى وهو أن يقال أن الصفات التي يجب معها قبول الرواية لها مراتب ودرجات فاعبأها وأوسطها يسمى صحيحاً وأدناها يسمى حسناً وحينئذ يرجع الأمر في ذلك الى الاصطلاح ويكون الكل صحيحاً في الحقيقة ، والأمر في الاصطلاح قريب لكن من أراد هذه الطريقة فعليه أن يعتبر ما سماه أهل الحديث حسناً ويتحقق وجود الصفات التي يجب معها قبول الرواية في تلك الأحاديث أم وبمن كان لا يحتاج بالحسن أبو حاتم الرازي فإنه سئل عن حديث حسنه فقيل له أنتج به فقال انه حسن فأعيد عليه السؤال مراراً وهو لا يريد على قوله انه حسن وجوه أنه سئل عن عبد ربه بن سعيد فقال انه لا بأس به فقيل له أنتج بحديثه فقال هو حسن الحديث ، الحجة سفیان وشعبة . وقد وجد في كلامهم اطلاق الحسن على الغريب . قال ابراهيم النخعي كانوا اذا اجتمعوا كرهوا أن يخرج الرجل حسان أحاديثه . قال ابن السمعاني إنه عنى الغرائب ووجد للشافعي اطلاقه في المنق على صحته ولا بن المديني في الحسن لذاته والبخاري في الحسن لغيره . وقد وجد اخلاقه مراداً به المعنى اللغوي كما وقع لابن عبد البر حيث روى في كتاب العلم حديث معاذ بن جبل مرفوعاً تعلموا العلم فان تعلمه لله خشية وطلبه عبادة - الحديث - بطوله وقال هذا حديث حسن جداً ولكن ليس له اسناد قوى أراد بالحسن حسن اللفظ لانه من رواية موسى البقاوي وهو كذاب نسب الى الوضع عن عبد الرحمن العمري وهو متروك . قال بعض العلماء يلزم على هذا أن يطلق على الحديث الموضوع اذا كان حسن اللفظ أنه حسن

وذلك لا يقوله أحد من المحدثين إذا جروا على اصطلاحهم . وقال بعضهم يلزم على هذا أن يوصف كل حديث ثابت بذلك لأن الأحاديث كلها حسنة الالفاظ بليغة والظاهر أن المراد بالحسن في مثل عبارة ابن عبد البر ما يعيل اليه ذو الطبع السليم إذا طرق بسعده لعدم وجود شيء ينكر فيه فإن أكثر الأحاديث التي رويها الضعفاء بحمد السامع منها خزانة في نفسه . ولذلك قال بعضهم إن الحديث المنكر ينفر منه قلب طالب العلم في الغالب . وفي الجملة حيث اختلف صنيع الأئمة في اطلاق لفظ الحسن فلا يسوغ اطلاق القول بالاحتجاج به إلا بعد النظر في ذلك فما كان منه منطبقا على الحسن لذاته فهو مقبول يسوغ الاحتجاج به وما كان منه منطبقا على الحسن لغيره ففيه تفصيل فإن ورد من طرق يحصل من مجموعها ما يرجح به جانب القول فيشك في الاحتجاج به وما لا فلا وهذه أمور جملة لا ينبغي أمرها إلا بالباشرة . ومن الالفاظ المستعملة عند أهل الحديث في المقبول الجيد والقوي والصالح والمعروف والمحفوظ والجاود والثابت والمشبه . فاما الجيد فقد دوى بعضهم بينه وبين الصحيح وقد وقع في كلام الترمذي حيث قال في الطب هذا حديث جيد حسن . وقال بعضهم انه وإن كان بمعنى صحيح لكن الجهد من المحدثين لا يعدل عن صحيح الى جيد إلا لئلا يكتفى بأن يرتقي الحديث عنده عن الحسن لذاته ويتردد في بلوغه درجة الصحيح فالوصف به أنزل رتبة من الوصف بصحيح وكذا القوي . وأما الصالح فانه شامل للصحيح والحسن لصالحيهما للاحتجاج ويستعمل أيضاً في ضعيف يصلح للاعتبار . وأما المعروف فهو مقابل المنكر . وأما المحفوظ فهو مقابل الشاذ . وأما الجود والثابت فيشملان الصحيح والحسن . وأما المشبه فيطلق على الحسن وما يقاربه فهو بالنسبة اليه كنسبة الجيد الى الصحيح . قال أبو حاتم أخرج عمرو بن حصين الكلابي أول شيء أحاديث مشبهة حسناً ثم أخرج بعد أحاديث موضوعة فأفسد علينا ما كتبنا

بنية قول الحفاظ هذا حديث صحيح الاسناد دون قولهم هذا حديث صحيح وقولهم هذا حديث حسن الاسناد دون قولهم هذا حديث حسن لانه قد يصح الاسناد أو يحسن لثقة رجاله دون المتن لشذوذ أو علة فإن اقتصر على ذلك إمام معتمد فالظاهر صحة المتن وحسنه لأن الأصل هو عدم الشذوذ والمنة . وقال بعض العلماء الذي لا يشك فيه أن الامام منهم لا يعدل عن قوله صحيح الى قوله صحيح الاسناد إلا لأمر ما وعلى كل حال فالقييد بالاسناد ليس صريحاً في صحة المتن ولا ضعفه ويشهد لعدم التلازم ما رواه النسائي من حديث أبي بكر بن خالد عن محمد بن فضيل عن يحيى بن سعيد عن أبي سلمة عن أبي هريرة تسحروا فإن في السجور ركعة قال هذا حديث منكر واسناده حسن وقد أورد الحاكم في مستدركه غير حديث يحكم على اسناده بالصحة وعلى المتن بالوهاء لعلته أو شذوذه وقد فعل نحو ذلك كثير من المتقدمين . ومن فعل ذلك من المتأخرين الحافظ المزي فإنه تكرر منه الحكم بصلاحية الاسناد ونكارة المتن . وزيادة راوي الصحيح والحسن قبل مطلقاً ان لم تكن منافية لرواية من لم يذكرها لأنها حينئذ كالحديث المستقل الذي ينفرديه الثقة ولا يزويه عن شيخه غيره . فإن كانت منافية لما بحيث يلزم من قبولها رد الرواية الأخرى بحث

عن الراجح منهما فإن كان الراجح منهما رواية من لم يذكر تلك الزيادة فزيد ضبطه أو كثره عدده أو غير ذلك من موجبات الرجحان ردت تلك الزيادة وإن كان الراجح منهما رواية من ذكر تلك الزيادة قلت وإن لم ترجح أحدهما على الأخرى بوجه ما وهو نادر اختلاف في ذلك فقال بعضهم تقبل وقال بعضهم يتوقف فيها وقد اشتهر عن جمع من العلماء إطلاق القول بقبول زيادة الثقة مع أن قبولها مقيد بما ذكر آتيا ولعلمهم أنما اكتفوا عن ذلك اكتفاء بما ذكر في تعريف الصحيح والحسن من اعتبار السلامة من الشذوذ فيها وفسروا الشذوذ بخالفة الثقة من هو أوثق منه فلو قبلوا زيادة الثقة مع منافاتها لرواية من هو أوثق منه كانوا قد أخذوا بما شرطوه من السلامة من الشذوذ وفي ذلك من التناقض الجني ما لا يخفى على أمثالهم وأما الذين لم يطلقوا القول في قبول زيادة الثقة فكثير منهم من أئمة الحديث المتقدمين عبد الرحمن بن مهدي ويحيى القطان وأحمد بن حنبل ويحيى بن معين وعلي بن المديني والبخاري وأبو زرعة وأبو حاتم والنسائي والدارقطني فقد نقل عنهم اعتبار الترجيح في الزيادة وغيرها. ومنهم ابن خزيمة فإنه قيد قبول الزيادة بالسواء الطرفين في الحفظ والاتقان فإن كان الساكت عدداً أو واحداً أحفظ منه أو لم يكن هو حافظاً وإن كان صدوقاً فإن الزيادة لا تقبل وقد نحنا نحود ابن عبد البر فإنه قال في التهيد إنا نقبل الزيادة إذا كان راوياً أحفظ وأقرب ممن قصر أو مثله في الحفظ فإن كانت من غير حافظ ولا متقن فلا التفات إليها. ومنهم ابن السمعاني فإنه قيد القبول بما إذا لم يكن الساكتون ممن لا يغفل مثاهم عن مثلها عادة أو لم تكن مما يتوفر الدواعي على نقله. وقد وقع في رسالة الإمام الشافعي في الأصول ما يشير إلى أن زيادة الثقة ليست مقبولة عنده مطلقاً فإنه قال في أثناء كلامه على ما يعتبر به حال الراوي في الضبط مانصه — ويكون إذا شرك أحداً من الحفاظ لم يخالفه فإن خالفه فوجد حديثه أقص كان في ذلك دليل على صحة مخرج حديثه ومتى خالف ما وصفت أضرب ذلك بحديثه هـ فقد جعل زيادة العدل الذي يختبر ضبطه غير مقبولة إذا خالفت رواية الحافظ بل مضره بحديثه لدلالته على قلة ضبطه وتخريفه بخلاف قصه من الحديث لدلالته على تحريره فإذا كانت زيادة العدل الذي لم يعرف ضبطه بعد غير مقبولة إذا خالفت رواية الحافظ تكون زيادة الثقة غير مقبولة إذا خالفت رواية من هو أوثق منه رعاية للراجح في الموضعين فإن تصورت أن نسبة العدل الذي لم يعرف ضبطه بعد إلى الحفاظ ليست كنسبة الثقة إلى من هو أوثق منه بل بينهما فرق ظاهر فافرض المسألة في حديث ورد من طريقين رجال أحدهما من الدرجة العليا في رواية الصحيح ورجال الآخر من الدرجة الدنيا في رواية الحسن غير أنه وقعت في روايتهم زيادة منافية لما وقع في الرواية الأخرى التي إسنادها من أعلى الأسانيد فهل تتصور أن من رد الزيادة في المسألة السابقة يتوقف في رد الزيادة هنا وبما ذكرنا يظهر لك قوة ما ذهب إليه الحفاظ بن حجر من دلالة كلام الإمام الشافعي على أن زيادة الثقة ليست مقبولة عنده مطلقاً

(الشاذ والحفوظ والمنكر والمعروف)

اختلفوا في حد الحديث الشاذ فقال جماعة من علماء الحجاز هو ما روى الثقة بخالفاً لرواة الناس

وعبارة الشافعي في ذلك ليس الشاذ من الحديث أن يروي الثقة مالا يروي غيره إنما الشاذ أن يروي الثقة حديثا يخالف ما روى الناس وهو مشعر بأن مخالفة الثقة لمن هو أرجح منه وإن كان واحدا كافية في الشذوذ وقال أبو علي الحلبي الذي عليه حفاظ الحديث إن الشاذ ما ليس له إلا اسناد واحد يشذ بذلك شيخ ثقة كان أو غير ثقة فما كان من غير ثقة فمتروك لا يقبل وما كان عن ثقة يتوقف فيه ولا يحتج به فلم يشترط في الشاذ تفرد الثقة بل مطلق التفرد . وقال الحاكم الشاذ هو الحديث الذي يتفرد به ثقة من الثقات راسا له أصل متابع لذلك الثقة فلم يشترط فيه مخالفة الناس وذكر أنه يغاير المعلل من حيث إن المعلل وقف على علته الدالة على جهة الوهم فيه من ادخال حديث في حديث أو وهم راو فيه أو وصل مرسل ونحو ذلك والشاذ لم يوقف فيه على علة لذلك . قال بعض العلماء وهذا مشعر بأنه أدق من المعلل فلا يتمكن من الحكم به إلا من مارس الفن وكان في الذروة العليا من الفهم الثاقب والحفظ الواسع . ومن أوضح أمثله ما أخرجه الحاكم في المستدرک من طريق عبيد بن غنام النخعي عن علي بن حكيم عن شريك عن عطية بن السائب عن أبي الضحى عن ابن عباس قال في كل أرض نبي كنبيكم وآدم كآدم ونوح كنوح وإبراهيم كإبراهيم وعيسى كعيسى . وقال صحيح الاسناد قال البيهقي هو صحيح الاسناد ولكنه شاذ بجملة وما ذكره الحلبي والحاكم مشكل لدخول ما تفرد به العدل الضابط في الشاذ عندهما والشذوذ مناف للصحة كما عرفت في حد الصحيح مع أن في الصحيحين أحاديث كثيرة ليس لها إلا اسناد واحد تفرد به ثقة وذلك كحديث إنما الأعمال بالنيات وحديث النبي عن بيع الولاء وهبته وغير ذلك . وقد ذكر ابن الصلاح في أمر الشاذ تفصيلا أورده بقدر أن أنكر على الحلبي والحاكم ما أتيا به من الإطلاق فيه فقال : إذا انفرد الراوي بشيء نظر فيه فإن كان ما انفرد به مخالفا لما رواه من هو أولى منه بالحفظ لذلك وأضبط كان ما تفرد به شاذاً مردوداً . وإن لم يكن فيه مخالفة لما رواه غيره وإنما هو أمر رواه هو ولم يروه غيره فينظر في ذلك الراوي المنفرد فإن كان عدلا حافظا موثوقا باتقائه وضبطه قبل ما انفرد به ولم يقدح الانفراد فيه كما فيما سبق من الأمثلة . وإن لم يكن ممن يوثق بحفظه وأتقانه لذلك الذي انفرد به كان انفردا خارما له من حرجا له عن جيز الصحيح ثم هو بعد ذلك دائر بين مراتب متفاوتة بحسب الحال فيه : فإن كان المنفرد به غير بعيد من درجة الحافظ الضابط المقبول تفردده استحسنا حديثه ذلك ولم نخطه إلى قبيل الحديث الضعيف ، وإن كان بعيدا من ذلك رددنا ما انفرد به وكان من قبيل الشاذ المنكر : فخرج من ذلك أن الشاذ المردود قسما أحدهما الحديث المفرد المخالف والثاني المفرد الذي ليس في روايه من الثقة والضبط ما يقع جازا لما يوجب التفرد والشذوذ من النكارة والضعف . هو قد حاول بعضهم الجواب عن الحاكم فقال إن مقتضى أن في الصحيح الشاذ وغير الشاذ فلا يكون الشذوذ عنده منافيا للصحة مطلقا ويدل على ذلك أنه ذكر في أمثلة الشاذ حديثا أخرجه البخاري في صحيحه من الوجه الذي حكم عليه بالشذوذ ويؤيد ذلك ما ذكره الحاكم في الشاذ من أنه ينقدح في نفس الناقد أنه غلط ولا يقدر على إقامة الدليل على ذلك وما

في الصحيحين من ذلك ليس مما يتقدح في نفس الناقد أنه غلط . وأما الخليلي فإن الجواب عنه وإن كان ليس سهلاً كالجواب عن الخاكم فإنه يمكن أن يقال أنه ليس في كلامه ما يمنع تسمية ما ذكر من الأحاديث السابقة ونحوها صحيحاً ولا ينافي ذلك قوله أنه يتوقف فيه ولا يحتاج به ألا ترى أنهم يقولون إن الحديثين الصحيحين إذا تعارضا ولم يمكن الجمع بينهما ولا ترجيح أحدهما على الآخر توقف فيهما فالتوقف في الحديث لعارض لا يمنع من تسميته صحيحاً . والشذوذ ونحوه يطلق غالباً على ما يتعلق بالمتن لوجود ما يقتضي ذلك فيه أو في طريقه وقد يطلق على ما يتعلق بالمتن أو السند وعليه يقال الشذوذ هو مخالفة الثقة لمن هو أرجح منه سواء كانت بالزيادة أو النقص في المتن أو السند مثال الشذوذ في المتن ما رواه أبو داود والترمذي من حديث عبد الواحد بن زياد عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعاً إذا صلى أحدكم ركعتي الفجر فليضطجع عن يمينه . قال البيهقي خالف عبد الواحد العدد الكثير في هذا فإن الناس إنما يروونه من فعل النبي صلى الله عليه وسلم لأن قولهم وانفرد عبد الواحد من بين ثقات أصحاب الأعمش بهذا اللفظ . ومن أمثلة الشاذ من الأحاديث حديث يوم عرفة وأيام التشريق أيام أكل وشرب فإن المحفوظ في ذلك إنما هو أيام التشريق أيام أكل وشرب وقد جاء الحديث من جميع الطرق على هذا الوجه وأما زيادة يوم عرفة فيه فأنما جاء بها موسى بن علي بن رباح عن أبيه عن عتبة بن عامر عن هذا الحديث وهو حديث موسى قد حكم بصحته ابن خزيمة وابن حبان والحاكم وقال أنه على شرط مسلم والترمذي وقال أنه حسن صحيح وكانهم جعلوا من قيل زيادة الثقة التي ليس فيها شيء من المناقاة لا مكاناً جليلاً على حاضري عرفة فإن الصوم مكروه لهم في ذلك اليوم وإن كان مستحباً لغيرهم . ومثال الشذوذ في السند ما رواه الترمذي والنسائي وابن ماجه من طريق ابن عينة عن عمرو بن دينار عن عوسجة عن ابن عباس أن رجلاً توفي على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يدع وارثاً الا مولى هو أعتقه فقال النبي صلى الله عليه وسلم هل له أحد فقالوا لا الا غلام أعتقه فحمل صلى الله عليه وسلم ميراثه له . فإن حماد بن زيد رواه عن عمرو بن دينار عن عوسجة ولم يذكر ابن عباس وتابع ابن عينة على وصله ابن جريج وغيره . وقال أبو حاتم المحفوظ حديث ابن عينة مع كون حماد من أهل العدالة وال ضبط ولكن راجح رواية مهم أكثر عدداً منه . هذا ما قيل في الشاذ ويقال لمقابله وهو الراجح من متن أو سند المحفوظ وفي تسميته بذلك إشارة إلى أن الشاذ لما كان أقرب إلى وقوع الخطأ والوهم فيه من مقابله الراجح عليه منزلة غير المحفوظ والمعتد في حد الشاذ بحسب الاصطلاح أنه ما روي به الثقة مخالفاً لمن هو أرجح منه وأما المنكر فقد اختلف أيضاً في حده والمعتد فيه بحسب الاصطلاح أنه ما روي به غير الثقة مخالفاً لمن هو أرجح منه فهذا منامان لا يصدق أحدهما على شيء مما يصدق عليه الآخر وهما يشتركان في اشتراط مخالفة ويمتاز الشاذ عنه بكون راويه ثقة ويمتاز المنكر عن الشاذ بكون راويه غير ثقة . وقال بعض أهل الآثار إذا ترد الصدوق بما لا متابع له فيه ولا شاهد ولم يكن عنده من الضبط ما يشترط في الصحيح ولا الحسن قيل لما انفرد به

شاذ وهذا هو أحد القسمين منه : فان خولف مع ذلك كان ما تفرد به أشد في الشذوذ وربما ساء بعضهم منكرا . وان كان عنده من الضبط ما يشترط في الصحيح أو الحسن لكنه خالف من هو أرجح منه قيل لما تفرد به شاذ وهذا هو القسم الثاني من الشاذ وهذا هو الذي شاع إطلاق اسم الشاذ عليه ، وإذا تفرد المستور أو الموصوف بسوء الحفظ أو الضعف في بعض مشايخه خاصة أو نخوم من لا يحكم حديثهم بالقبول غير عاصد بعضده بما لا يتابع له وشاهد قيل لما تفرد به منكر وهذا هو أحد قسمي المنكر وهو الذي وجد إطلاق المنكر عليه لكثير من المحدثين كاحمد والنسائي : فان خولف مع ذلك كان ما تفرد به أجدر بإطلاق اسم المنكر عليه مما قبله وهذا هو القسم الثاني من المنكر وهو الذي شاع عند الأكثرين إطلاق اسم المنكر عليه . وذكر مسلم في مقدمة صحيحه مانعه - وعلامة المنكر في حديث المحدث إذا معارضت روايته للحديث على رواية غيره من أهل الحفظ والرضا خالفت روايته روايتهم ولم تكده توافقها فان كان الاغلب من حديثه كذلك كان مهجور الحديث غير مقبولة ولا مستعملة . ه قال الحافظ ابن حجر والرواة الموصوفون بهذا هم المتروكون فعلى هذا رواية المتروك عند مسلم تسمى منكرا وهذا هو المختار . وجعل ابن الصلاح المنكر بمعنى الشاذ وسوى بينهما وقسم الشاذ كما ذكرنا ذلك آتيا الى قسمين وأشار الى التسوية بينهما في بحث المنكر حيث قال : بلغنا عن أبي بكر احمد بن هارون البردنجي انه قال المنكر هو الحديث الذي يتفرد به الرجل ولا يعرف مثله من غير روايته لامن الوجه الذي رواه منه ولا من وجه آخر فأطلق البردنجي ذلك ولم يفصل وإطلاق الحكم على التفرد بالرد أو التكرار أو الشذوذ موجود في كلام كثير من أهل الحديث والصواب فيه التفصيل الذي يناه آتيا في شرح الشاذ وعند هذا نقول المنكر ينقسم قسمين على ما ذكرناه في الشاذ فانه بمعناه ه وقد أنكر عليه بعض العلماء التسوية بينهما - واتصرله بعضهم فقال قد أطلقوا في غير موضع التكرار على رواية الثقة مخالفا لغيره ومن ذلك حديث نزع الحاتم حيث قال أبو داود هذا حديث منكرا مع انه من رواية همام بن يحيى وهو ثقة احتج به أهل الصحيح وفي عبارة النسائي ما يفيد في هذا الحديث بینه انه يقابل المحفوظ وكأن المحفوظ والمعروف ليسا بنوعين حقيقين تحتهما أفراد مخصوصة عندهم . وأحيب بأن الأولى في مراعاة الاكثر الغالب في الاستعمال عند جمهور أهل الاصطلاح . هذا ما قيل في المنكر ويقال لمقابله وهو الراجح من متن أو سند المعروف : مثال المنكر من جهة المتن ما رواه النسائي وابن ماجه من حديث أبي زكريا يحيى بن محمد بن قيس عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال كلوا البايح بالتمر فان الشيطان اذا رأى ذلك غاظه ويقول عاش ابن آدم حتى أكل الجديد بالخلق قال النسائي هذا حديث منكرا تفرد به أبو زكريا وهو شيخ صالح أخرجه له مسلم في المتابعات غير انه لم يبلغ مبلغ من يحتسب تفرده بل قد أطلق عليه الأئمة القول بالضعيف فقال ابن معين ضعيف وقال ابن حبان لا يحتج به وقال العيني لا يتابع على حديثه وقال ابن عدي أحاديثه مستقيمة سوى أربعة عد منها هذا : ومثال المنكر من جهة الاسناد ما رواه ابن أبي حاتم من طريق حبيب بن حبيب وهو

أخو حمزة بن حبيب الزيات المقرئ عن أبي اسحق عن العيزار بن جريث عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : من أقام الصلاة وآتى الزكاة وحج وصام وقرى الضيف دخل الجنة قال أبو حاتم هو منكر لأن غير حبيب من الثقات رواد عن أبي اسحق موقوفا وهو المعروف . وينقسم المقبول أيضا إلى مأخوذ به وغير مأخوذ به ذلك لأنه لا يخلو من أن يسلم من معارضة حديث آخر يضاده أولا فإن يسلم من ذلك تين له الحكم وحكمه الأخذ به بلا توقف وأمثله كثيرة منها لا يقبل الله صلاة غير طهور . وحديث إنما الأعمال بالنيات . وإن لم يسلم من معارضة حديث آخر يضاده فلا يخلو من أن يكون معارضة مقبولا أولا فإن كان غير مقبول فالحكم للمقبول إذ لا حكم للضعيف مع القوي . وإن كان مقبولا فلا يخلو من أن يمكن الجمع بينهما بغير تعسف أولا فإن أمكن الجمع بينهما بغير تعسف أخذ بهما معا لظهور أن لا تضاد بينهما عند امعان النظر وإنما هو بالنظر لما يبدو في أول وهلة ويقال لهذا النوع مختلف الحديث ولا يجمع بين الأحاديث المختلفة فيه تأويل مختلف الحديث وهو أمر لا يقوم به حق القيام غير أفراد من العلماء الأعلام الذين لهم براعة في أكثر العلوم لاسيما الحديث والفقه والاصول والكلام وللامامة الشافعي فيه مصنف جليل من جملة كتب الام وهو أول من صنف في ذلك قال ابن الصلاح وإنما يكمل للقيام بمعرفة مختلف الحديث إلا أن جماعة الجامعون بين صناعتي الحديث والفقه الغواصون على المعاني الدقيقة واعلم أن ما ذكر في هذا الباب ينقسم إلى قسمين ( أحدهما ) أن يمكن الجمع بين الحديثين ولا يتعذر ابداء وجه ينفي تنافهما فيتميز حيثئذ المصير إلى ذلك والقول بهما معا . ومثاله حديث لا عدوى ولا طيرة مع حديث لا يورد نمرض على مصحح وحديث فر من المجذوم فرارك من الاسد . ووجه الجمع بينهما أن هذه الامراض لا تعدى بطبعها ولكن الله تبارك وتعالى جعل مخالطة المريض بها للصحيح سببا لاعدائه بمرضه ثم قد يتخلف ذلك عن سببه كما في سائر الاسباب ففي الحديث الاول نفي صلى الله عليه وسلم ما كان يعتقد أهل الجاهلية من أن ذلك يعدى بطبعه ولهذا قال من أعدى الاول : وفي الثاني اعلم بأن الله سبحانه جعل ذلك سببا لذلك وحذر من الضرر الذي يغلب وجوده عند وجوده بفعل الله سبحانه ، ولهذا الحديث أمثال كثيرة ، وكتاب مختلف الحديث لابن قتيلة في هذا المعنى إن يكن قد أحسن فيه من وجه فقد أساء في أشياء منه قصر بابه فيها وأتى بما غيره أولى وأقوى . وقد رويناه عن محمد بن اسحق بن خزيمة الامام أنه قال لا أعرف أنه روي عن النبي صلى الله عليه وسلم حديثان باسنادين صحيحين متضادين ، فمن كان عنده فليأتني به لأؤلف بينهما ( القسم الثاني ) أن يتضادا بحيث لا يمكن الجمع بينهما وذلك على ضربين ( أحدهما ) أن يظهر كون أحدهما ناسخا والآخر منسوخا فيعمل بالناسخ ويترك المنسوخ ( والثاني ) أن لا تقوم دلالة على أن الناسخ أيها والمنسوخ أيها فيفزع حيثئذ إلى الترجيح ويعمل بالأرجح منها والائتمار بالترجيح بكثرة الرواة أو بصفتهم في تحسين وجهها من وجوه الترجيحات وأكثر ولتفصيلها موضع غير هذا . وإنما شرطوا في مختلف الحديث أن يمكن فيه الجمع بغير تعسف لأن الجمع مع التعسف لا يكون إلا بحمل الحديثين المتعارضين معا أو أحدهما

على وجه لا يوافق منهج النصحاء فضلا عن منهج البلغاء في كلامهم فكيف يمكن حينئذ نسبة ذلك الى أفصح الخلق وأبلغهم على الإطلاق ولذلك جعلوا هذا في حكم ما لا يمكن فيه الجمع وقد ترك بعضهم ذكر هذا القيد اعتمادا على كونه مما لا يخفى وقد انكر كثير من المحققين كل تأويل بعيد وان لم يتبين فيه التعسف حتى توقفوا في كثير من الاخبار التي رواها الثقات لأمر دعاهم الى ذلك مع أنهم لو أولوها كما فعل غيرهم لزال سبب التوقف ولكن لما رأوا التأويل فيها لا يخلو عن بعد لم يلتفتوا اليه ومنهم العلامة تقي الدين بن تيمية فانه مع كونه كان حزم في شدة الميل الى التمسك بالآثار متى لاحت عليها أمانة من أمارات الصحة حكم بلفظ الراوي في رواية وأنه ياشئ للتأخر خلقا وذلك في حديث تخصم الجنة والنار الى ربه المذكور في البخاري في باب ان راحة الله قريب من الحسنيين وقال ان الصواب في ذلك ما رواه في موضع آخر وهو وأما الجنة فينشئ الله لها خلقا غير أن الراوي سبق لسانه الى النار عوضا عن الجنة مع أن كثيرا من العلماء ذهبوا الى تأويله مع معارضته في الظاهر لقوله سبحانه وتعالى ( ولا يظلم ربك أحدا ) وذلك للتخلص من نسبة الغلط الى الراوي فقال بعضهم المراد بالخلق ما يكون من غير ذوي الأرواح وذلك كأحجار تلقى في النار وذلك لئلا يلزم أن يعذب أحد بغير ذنب وقال بعضهم لا مانع أن يكون المنشأ للنار من ذوي الارواح غير أنهم لا يعذبون بها وذلك كإفني خزنها من الملائكة ثم تأويلات أخرى لا يليق ذكرها الا بمن لا يعرف قدر القول الفصل .

وحكم بوجه الراوي في زيادة ولا يرقون في الحديث الذي ثبت في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال في وصف السبعين ألفا الذين يدخلون الجنة بغير حساب أنهم لا يكتون ولا يسترقون ولا يتطيرون وعلى ربهم يتوكلون وهذه الزيادة وهي ولا يرقون وقعت في إحدى روايات مسلم واستدل على كونها وما يكون الراوي محسنا الى أخيه وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم وقد سئل عن الرقي من استطاع منكم أن ينفع أخاه فلينفعه وقال لا بأس بالرقي ما لم يكن شركا وجعل الفرق بين الراقي والمسترقي أن الراقي محسن نافع والمسترقي ملتفت الى غير الله بقلبه مع أنه يمكن تخصيص الراقي هنا بمن كان معتمدا على رقيقته معتمدا عظم نفعا للمسترقي ملتفتا الى ذلك كما هو مشاهد في بعض الرقاة فيكون في حكم المسترقي من جهة قوة التعلق بالاسباب — وان لم يمكن الجمع بينهما فلا يخلو متعلقهما من أن يكون مما يمكن وقوع النسخ فيه أولا فان كان متعلقهما بما يمكن وقوع النسخ فيه بحث عن المتأخر منهما فان عرف أخذ به وكان هو النسخ والآخرو المنسوخ مثال ذلك ما رواه مالك بن أنس عن ابن شهاب عن أنس بن مالك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ركب فرسا فصرع عنه فبحش شقه الايمن فصرع من الصلوات وهو قاعد فضلنا وزاده قعودا فلما انصرف قال انما جعل الله الامام ليؤتم به ، فاذا صلى قائما فصلوا قياما واذا ركع فاركعوا واذا رفع فارفعوا واذا قال يسمع الله لمن حمده فقولوا ربنا ولك الحمد واذا صلى جالسا فصلوا اجلسا اجمعون وما رواه مالك أيضا عن هشام بن عروة عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج في مرضه فأتى أبا بكر وهو قائم يصلي بالناس فاستأخرا أبو بكر فأشار اليه رسول الله صلى الله عليه وسلم أن كما أنت مجلس رسول الله صلى الله عليه وسلم الى جنب أبي بكر فكان أبو بكر يصلي بصلوة رسول الله



وكان الناس يصلون بصلاة أبي بكر . ه فلما كانت صلاة النبي صلى الله عليه وسلم قاعدا والناس خلفه قياما في مرضه الذي مات فيه عرفنا ان أمره الناس بالجلوس في سقطته عن الفرس كان قبل ذلك فتكون صلاته قاعدا والناس خلفه قياما ناسخة لان يجلس الناس بجلوس الامام وموافقة لما اجمع عليه الناس من ان الصلاة قائما اذا أطاها المصلي وقاعدا اذا لم يطق ذلك وان ليس للبطبق القيام منفردا ان يصلي قاعدا . فيصلي المريض خلف الامام الصحيح قاعدا والامام قائما ويصلي الامام المريض جالسا ومن خلفه من الاصحاء قياما يصلي كل منهما فرضه كالموكل منفردا . ولو استخلف الامام غيره كان حسنا . وقد وهم بعض الناس وقال لا يؤمن أحد بعد النبي صلى الله عليه وسلم جالسا واحتج بحديث رواه منقطعا عن رجل مر غوب عن الرواية عنه لا ثبت مثله حجة على أحد فيه لا يؤمن أحد بعدي جالسا . وان كان متعلق بالحديثين مما لا يمكن وقوع النسخ فيه كالخبر المخلص أو كان مما يمكن وقوع النسخ فيه كالامر والنهي ولكن لم يعرف المتأخر منهما نظرا في المخرج فان وجد في أحدهما ما يقتضي رجحانه على الآخر أخذ به وترك الآخر فان لم يوجد ذلك وجب التوقف فيهما ( أما في القسم الاول ) وهو مما لا يمكن وقوع النسخ فيه فلان التعارض فيه بين الحديثين انما يكون بالتناقض والتناقض بين الخبرين يدل على أن أحدهما كذب قطعا فلا يكون صادرا من النبي صلى الله عليه وسلم ولما كان غير متعين وجب التوقف في كل منهما احتياطاً في أمر الدين وأمر التوقف هنا مما لا يظن أنه يوثق فيه أحد يعرف وقد بلغ الافراط في الاحتياط ببعض المعتزلة وهو أبو بكر بن كيسان الاصم البصري الى أن قال كما ذكره ابن حزم لو أن مائة خير مجموعة قد ثبت أنها كلها صحاح الا واحدا منها لا يعرف بعينه أنها هو فان الواجب التوقف عن جميعها ( وأما القسم الثاني ) وهو ما يمكن وقوع النسخ فيه فلان التعارض فيه بين الحديثين لما لم يوقف على طريق ازالته وهو معرفة الناسخ منها أو الراجح تعين المصير الى التوقف لعدم وجود طريق الى غير ذلك وأما الجمع بينهما فغير ممكن لافضائه الى التكليف بالمال وقيل بالتخير وقيل غير ذلك . ومبحث التعارض والترجيح من أهم مباحث أصول الفقه وأصعبها وقد أطلق العلماء في مبدأه الفسيح الارضاء أغنة أقلامهم فمن أراد الاستيفاء فعليه بالكتب المبسوطة فيه غير أنه ينبغي له أن يختار منها الكتب التي لأربابها براعة في نحو الأصول

### ﴿ فوائد تتعلق بمبحث التعارض والترجيح ﴾

#### ﴿ الفائدة الاولى ﴾

ذهب كثير من العلماء الى أنه يمتنع أن يرد في الشرع دليلان متكافئان في نفس الامر بحيث لا يكون لاحدهما مرجح مع تعارضهما من كل وجهونه قال الغنوي وابن السمعاني وقال هو مذهب الفقهاء وحكاة عن أحمد بن حنبل انماضي وأبو خطاب من أصحابه وهو المنقول عن الشافعي . قال الصيرفي في شرح الرسالة صرح الشافعي بأنه لا يصح عن النبي صلى الله عليه وسلم أبدا حديثان صحيحان متضادان ينفي أحدهما

ما يثبت الآخر من غير جهة الخصوص والعموم والاجمال والتفسير الا على وجه النسخ وان لم يجده وذهب  
 الاكثرون الى أن ذلك غير ممتنع بل هو جائز وواقع وقد اختلفوا على فرض وقوع التعادل في نفس الامر  
 مع عجز المجتهد عن الترجيح بينهما وعدم وجود دليل آخر فقل إنه يخير وقيل إن الدليلين يساقطان  
 ونطاق الحكم من موضع آخر أو يرجع الى عموم أولي البراءة الاصلية ونقل ذلك عن أهل الظاهر وأنكر على  
 ابن حزم نسبه إليهم وقال إنما هو قول بعض شيوختنا وهو خطأ بل الواجب الاخذ بالزائد اذا لم يقدر  
 على استعجالهما جميعا وقيل ان كان التعارض بين حديثين تساقطا ولا يعمل بواحد منهما وان كان بين  
 قياسين يخير بينهما وقيل بالتوقف واستبعده بعضهم وقال كيف يتوقف لا الى غاية وأمد إذ لا يرجى فيه ظهور  
 الرجحان والالم يكن مما فرض فيه التعادل في نفس الامر بخلاف ما فيه اتعادل بالنظر الى ظاهر الحال فانه  
 يرجى فيه ظهور المرجح فيعقل التوقف فيه الى أن يظهر المرجح وقيل يؤخذ بالأشد وقيل يصار الى التوزيع  
 ان أمكن تنزيل احدي الامارتين على أمر والامارة الاخرى على أمر آخر وقيل إن الحكم فيه كالحكم قبل  
 ورود الشرع فتجني فيه الاقوال المشهورة في ذلك وقد نسب القول المذكور وهو القول بتكافؤ الأدلة  
 الى القائلين بان كل مجتهد مصيب ولذا قال بعض العلماء إن الترجيح بين الظواهر المتعارضة إنما يتعين عند  
 من يقول إن المعيب في الفروع واحداً من يقول إن كل مجتهد مصيب فلا يتعين عنده الترجيح لاعتقاده  
 أن الكل صواب وقد أنكر كثير من العلماء هذا القول قال العلامة أبو اسحق ابراهيم الشاطبي في كتاب  
 الموافقات : التعارض اما أن يعتبر من جهة ما في نفس الامر وإما من جهة نظر المجتهد أما من جهة ما في نفس  
 الامر فغير ممكن باطلاق وقد مر آنفا في كتاب الاجتهاد من ذلك في مسألة أن الشريعة على قول  
 واحد ما فيه كفاية وأما من جهة نظر المجتهد فممكن بلا خلاف الا أنهم انما نظروا فيه بالنسبة الى كل موضع  
 لا يمكن فيه الجمع بين الدليلين وهو صواب فانه ان أمكن الجمع فلا تعارض كالعلم مع الخاص والمطلق مع  
 المقيد واشباه ذلك وقال في كتاب الاجتهاد في المسألة الثالثة : الشريعة كلها ترجع الى قول واحد في فروعها  
 وإن كثرت الخلاف كما أنها في أصولها كذلك — والدليل عليه أمور ( أحدها ) أدلة القرآن من ذلك قوله  
 تعالى ( ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيرا ) فتنبه أن يقع فيه الاختلاف البتة ولو كان فيه  
 ما يقتضي قولين مختلفين لم يصدق عليه هذا الكلام على حال والآيات في ذم الاختلاف والامر بالرجوع  
 الى الشريعة كثيرة كلها قاطع في أنها لا اختلاف فيها ( الثاني ) أن عامة أهل الشريعة أثبتوا في القرآن والسنة  
 النسخ والمنسوخ على الجملة وحذروا من الجهل به والخطأ فيه ومعلوم أن النسخ والمنسوخ إنما هو فيما  
 بين دليلين يتعارضان بحيث لا يصح اجتماعهما بحال والا لما كان أحدهما ناسخا والآخر منسوخا والتعرض  
 خلافه فلو كان الاختلاف من الدين لما كان لاثبات النسخ والمنسوخ من غير نص قاطع فيه فائدة وكان  
 الكلام في ذلك كلاما فيما لا يجني ثمرة إذ كان يصح العمل بكل واحد منهما ابتداء ودواما استنادا الى أن  
 الاختلاف اصل من أصول الدين لكن هذا باطل باجماع فدل على أن الاختلاف لا اصل له في الشريعة

وهكذا القول في كل دليل مع معارضة كالعوم والخصوص والاطلاق والتقييد وما أشبه ذلك (الثالث) أنه لو كان في الشريعة مسامح للخلاف لأدى الى تكليف ما لا يطاق لان الدليلين اذا فرضنا تعارضهما وفرضناهما مقصودين مع الشارع ؛ فاما ان يقال ان المكلف مطلوب بمقتضاها أولا أو مطلوب بأحدهما دون الآخر والجمع غير صحيح : فالاول يقتضي افعلي لا تفعل لمكلف واحد من وجه واحد وهو عين التكليف بما لا يطاق : والثاني باطل لانه خلاف الغرض اذ الغرض توجه الطلب بهما فلم يبق الا الاول فيلزم منه ما تقدم لا يقال ان الدليلين بحسب شخصين أو حالين لانه خلاف الغرض وهو أيضا قول واحد لا قولان لانه اذا انصرف كل دليل الى جهة لم يكن ثم اختلاف وهو المطلوب (الرابع) أن الاصوليين اتفقوا على اثبات الترجيح بين الادلة المتعارضة اذا لم يمكن الجمع وانه لا يصح إعمال أحد دليلين متعارضين جزافا من غير نظري في ترجيحه على الآخر والقول بثبوت الخلاف في الشريعة يرفع باب الترجيح جملة اذ لا فائدة فيه ولا حاجة اليه على ثبوت الخلاف اصلا شرعا لصحة وقوع التعارض في الشريعة لكن ذلك فاسد فما أدى اليه مثله (الخامس) أنه شيء لا يتصور لان الدليلين المتعارضين اذا قصدهما الشارع مثلا لم يحصل مقصوده لانه اذا قال في الشيء الواحد افعلي لا تفعل فلا يمكن أن يكون المفهوم منه طلب الفعل لقوله لا تفعل ولا طلب ترك فعله افعلي فلا يحصل للمكلف فهم التكليف فلا يتصور توجهه على حال والادلة على ذلك كثيرة لا يحتاج فيها الى التطويل انتهى باختصار قليل ثم أورد بعد ذلك اعتراضات من طرف المخالفين وأجاب عنها . وقال الفخر في الحصول اختلفوا في أنه هل يجوز تعادل الامارتين فنع الكرخي منه مطاقا وجوزه الباقر ثم المجوزون اختلفوا في حكمه عند وقوعه فتد القاضي أبي بكر منا وأبي علي وأبي هاشم من المعتزلة حكمه التخير وعند بعض الفقهاء حكمه انهما يتساقطان ويجب الرجوع الى مقتضى العقل : والمختار أن قول تعادل الامارتين إما ان يقع في حكمين متنافيين والفعل واحد وهو كتعارض الامارتين على كون الفعل قبيحا ومباحا وإما أن يكون في فعلين متنافيين والحكم واحد نحو وجوب التوجه الى جهتين قد غلب في ظنه إحداهما جهة القبلة : أما القسم الاول فهو جائز في الجملة لكنه غير واقع في الشرع . أما أنه جائز في الجملة فلا لأنه يجوز أن يجزأ رجلان بالنفي والاثبات وتستوي عدالتهما وصدق لهجهما بحيث لا يكون لأحدهما مزية على الآخر . وأما أنه في الشرع غير واقع فالدليل عليه انه لو تعادلت امارتان على كون هذا الفعل محظورا أو مباحا فاما أن يعمل بهما معا أو يترك معا أو يعمل بأحدهما دون الثانية وهو محال لانهما إما كانتا في نفسهما بحيث لا يمكن العمل بهما البتة كان وضعهما عبثا والعبث غير جائز على الله تعالى . وأما الثالث وهو أن يعمل بأحدهما دون الاخرى فاما أن يعمل بأحدهما على التعيين أولا على التعيين ، والاول باطل لانه ترجيح من غير مرجح فيكون ذلك قولاً في الدين بمجرد التشهي وانه غير جائز ، والثاني أيضا باطل لانه اذا خبرناه بين الفعل والترك فقد أبجنا له الفعل فيكون ترجيحا لامارة الاباحة بعينها على اشارة الحظر وذلك هو القسم الذي تقدم ابطاله ثبت ان القول بتعادل الامارتين في حكمين متنافيين والفعل واحد يقتضي الى

هذه الأقسام الباطلة فوجب أن يكون باطلا ثم قال وأما القسم الثاني وهو تعادل الامارتين في فعلين متافين والحكم واحد فهذا جائز ومقتضاه التخيير والدليل على جوازه وقوعه في صور (إحداها) قوله عليه الصلاة والسلام في زكاة الأبل في كل أربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة من ملك مائتين فقد ملك أربع خمسينات وخمس أربعينات فإن أخرج الحقات فقد أدى الواجب إذ عمل بقوله في كل خمسين حقة وإن أخرج بنات لبون فقد عمل بقوله في كل أربعين بنت لبون وليس أحد اللفظين أولى من الآخر (وثانيتها) من دخل الكعبة فله أن يستقبل أي جانب منها شاء لأنه كيف فعل فهو مستقبل شيئا من الكعبة (وثالثتها) أن الولي إذا لم يجد من الأبن إلا ما يسد رمق أحد رضيعيه ولو قسمه عليهما أو منعها مائتا ولو سقى أحدهما مات الآخر فهنا هو مخير بين أن يسقي هذا فهناك ذاك أو ذاك فهناك هذا ولا سبيل إلا التخيير (ورابعتها) أن نبوت الحكم في الفعلين المتافين نفس الإيجاب الضدين وذلك يقتضي إيجاب فعل الضدين كل واحد منهما بدلا عن الآخر، واحتج الخصم على فساد التخيير بأن أمانة وجوب كل واحد من الفعلين اقتضت وجوبه على وجه لا يسوغ الإخلال به والتخيير بينه وبين ضده يسوغ الإخلال به فالقول بالتخيير مخالف لمقتضى الامارتين معا والجواب أن أمانة وجوب الفعل تقتضي وجوبه قطعاً فإما المنع من الإخلال به على كل حال فهو قوف على عدم الدلالة على قيام غيره مقامه وإذا كان كذلك لم يكن التخيير مخالفاً لمقتضى الامارتين اه وقد اعترض على الفخر في هذا الموضع بعض من يقول بتوقع التعارض في كلام الشارع على جهة التكافؤ فأتى بما لا يخرج عن دائرة الخيال واكتفى بذلك عن البيان بمثال

### ﴿ الفائدة الثانية ﴾

قد ذكر ابن حزم في كتاب الأحكام في أصول الأحكام مبحث التعارض وبين فيه مسلكه فأجبت إيراد ما ذكره على طريق التلخيص قال : فصل فيما ادعاه قوم من تعارض النصوص قال علي إذا تعارض الحديثان أو الآيتان أو الآية والحديث فيما يظن من لا يعلم ففرض على كل مسلم استعمال كل ذلك لأنه ليس بعض ذلك بأولى بالاستعمال من بعض ولا حديث بأوجب من حديث آخر مثله ولا آية أولى بالطاعة لها من آية أخرى مثلاً ، كل من عند الله عز وجل ، وكل سواء في باب وجوب الطاعة والاستعمال قال علي ولا خلاف بين المسلمين في أنه لا فرق بين وجوب طاعة قول الله عز وجل وأقيموا الصلاة وبين وجوب طاعة رسول الله صلى الله عليه وسلم في أمره أن يصلي المقيم الظهر أربعاً والمسافر ركعتين وأنه ليس ما في القرآن من ذلك بأوجب ولا أت مما جاء من ذلك منقولاً قهلاً صحيحاً عن النبي صلى الله عليه وسلم وإن كانوا قد اختلفوا في كيفية الطريق التي بها يصبح النقل فقط فإذا ورد النصان كما ذكرنا فلا يخلو ما يظن به التعارض فهنا وليس تعارضاً من أحد أربعة أوجه لا خامس لها (الوجه الأول) أن يكون أحدهما أقل معاني من الآخر أو يكون أحدهما خاطئاً والآخر مسيحاً أو يكون أحدهما موجباً والآخر نافياً فالواجب هنا أن يستثنى الأقل معاني من الأكثر

معاني وذلك مثل أمر الله عز وجل بقطع يد السارق والشارقة جملة مع قوله عليه الصلاة والسلام لا قطع إلا في ربع دينار فصاعدا فوجب استثناء سارق أقل من ربع دينار من القطع وبقي سارق ما عدا ذلك على وجوب القطع عليه ومثل قوله تعالى ( ولا تسحكوا المشركات حتى يؤمنن ) مع إباحته المحضات من نساء أهل الكتاب بالزواج فكان بذلك مستثنيات من جملة المشركات وبقي سائر المشركات على التحريم ومثل أمره عليه الصلاة والسلام أن لا ينفر أحد حتى يكون آخر عهده بالبيت وأذن للحائض أن تنفر قبل أن تودع فوجب استثناء الحائض من جملة المنافقين . فقد أرينا في هذه المسائل استثناء الأقل معاني من الأكثر معاني ولا نبالي في هذا الوجه كنا نعلم أي النصين ورد أولا أو لم نعلم ذلك — وسواء كان الأكثر معاني وردا أولا أو ورد آخر كل ذلك سواء ولا يترك واحد منهما لآخر ولكنهما يستعملان معا كما ذكرنا ( الوجه الثاني ) أن يكون أحد النصين موجبا بعض ما أوجبه النص الآخر أو حاذرا بعض ما حذره النص الآخر فهذا ينظره قوم تعارضوا وتحيروا في ذلك فأكثروا وخطبوا العشواء وليس في شيء من ذلك تعارض وقد بينا غلطهم في هذا الكتاب في كلامنا في باب دليل الخطاب وذلك مثل قوله عز وجل ( وبالوالدين إحسانا ) وقوله في موضع آخر ( إن الله يأمر بالعدل والإحسان ) فكان أمره تعالى بالإحسان إلى الوالدين غير معارض للإحسان إلى سائر الناس وإلى البهائم بل هو بعضه وداخل في جملة وقد غلط قوم في هذا الباب فظنوا قوله عليه الصلاة والسلام في ساعة الغنم كذا معارضا لقوله في مكان آخر في كل أربعين شاة وليس كما ظنوا بل الحديث الذي فيه ذكر الساعة هو بعض الحديث الآخر وداخل في عمومه والزكاة واجبة في الساعة بالحديث الذي فيه ذكر الساعة وبالحديث الآخر معا والزكاة واجبة في غير الساعة بالحديث الآخر خاصة . وكذلك غلط قوم آخرون فظنوا قوله تعالى ( وأخيل والبغال والحمير لتركبوها وزينة ) معارضا لقوله تعالى ( فكلوا مما في الأرض حلالا طيبا ) ولقوله تعالى ( وقد فصل لكم ما حرم عليكم ) وظن قوم أن قوله تعالى ( أو دنيا مسفوحا ) معارض لقوله تعالى ( حرمت عليكم الميتة والدم ) وليس كذلك على ما قدمنا قبل لأنه ليس في شيء من النصوص التي ذكرنا نهي عما في الآخر ليس في حديث الساعة نهي عن أن يركب غير الساعة ولا أمر بها فحسبها مطلوب من غير حديث الساعة ولا في أخباره تعالى بأنه خلق الخيل لتركب وزينة ونهي عن أكلها وبيعها ولا إباحة لها فحسبها مطلوب من مكان آخر ولا في تحريمه تعالى الدم المسفوح أخبار بأن ما عدا المسفوح حلال بل هو كله حرام بالآية الأخرى كما قلنا أنه ليس في أمره تعالى بالإحسان إلى الآباء نهي عن الإحسان إلى غيرهم ولا أمر به فحكم الإحسان إلى غير الآباء مطلوب من مكان آخر ومن فرق بين شيء من هذا الباب فقد حكم بلا دليل وتكلم بالباطل بغير علم ولا هدي من الله تعالى قال علي فهذا وجه ( والوجه الثالث ) أن يكون أحد النصين فيه أمر بعمل ما معلق بكيفية ما أو زمان ما أو مكان ما أو شخص ما أو عدو ما أو يكون في كل واحد من العملين المذكورين أمر بأحد ما ونهي عن الآخر شيء ما

يمكن أن يستثنى من الآخر وذلك بأن يكون على ما وصفنا في كل نص من النصين المذكورين حكمان  
فضاعداً فيكون بعض ما ذكر في أحد النصين عاماً لبعض ما ذكر في النص الآخر ولا شيء آخر معه ويكون  
الحكم الثاني الذي في النص الثاني عاماً أيضاً لبعض ما ذكر في هذا النص الآخر ولا شيء آخر معه . قال علي  
وهذا من أدق ما يمكن أن يعترض أهل العلم من تأليف النصوص ومن أغمضه وأصعبه ونحن نمثل من ذلك أمثلة تعين  
بحول الله وقوته على فهم هذا المكان اللطيف ليعلم طالب العلم الحريص عليه وجه العمل في ذلك إن شاء الله عز وجل  
وما وجدنا أحداً قبلنا شغل باله في هذا المكان بالشغل الذي يستحقه هذا الباب فإن الغلط والتناقض يكثر فيه جداً  
إلا من سدد الله بمنه ولفظه لا إله إلا هو ، فمن ذلك أمره عليه الصلاة والسلام بالانصات للخطبة وفي الصلاة  
مع قوله تعالى (وإذا خيتم بحجة فحيوا بأحسن منها أو ردوها) فنظرنا في النصين المذكورين فوجدنا الانصات  
عاماً يشمل كل كلام سلاماً كان أو غيره ووجدنا ذلك في وقت خاص وهو وقت الخطبة والصلاة ووجدنا في  
النص الثاني إيجاب رد السلام وهو بعض الكلام في كل حالة على العموم فقال بعض العلماء معنى ذلك انصت الا  
عن السلام الذي أمرت بإفشائه ورده في الخطبة . وقال بعضهم رد السلام وسلم الا أن تكون منصتاً للخطبة أو في  
الصلاة . قال علي فليس أحد الاستثنائيين أولى من الثاني فلا بد من طلب الدليل من غيرهما وقال وإنما  
صرنا إلى إيجاب رد السلام وأبدأه في الخطبة دون الصلاة لأن الصلاة قد ورد فيها نص بين بأنه عليه الصلاة  
والسلام سلم عليه فيها فلم يرد بعد أن كان يرد وأنه سئل عن ذلك فقال إن الله يحدث من أمره ما يشاء وأنه  
أحدث أن لا تكلموا في الصلاة أو كلاماً هذا معناه وليس امتناع رد السلام في الصلاة موجباً أن لا يرد أيضاً  
في الخطبة لأن الخطبة ليست صلاة ولم يلزم فيها استقبال القبلة ولا شيء مما يلزم في الصلاة وأما الخطبة فأنظرنا  
في أمرها فوجدنا المعبود والاصل إباحة الكلام جملة ثم جاء النهي عن الكلام في الخطبة وجاء الأمر برد السلام  
واجباً فكان النهي عن الكلام زيادة على معبود الاصل وشريعة واردة قد تيقنا لزومها وكان رد السلام وافشائه  
أقل معاني من النهي عن الكلام فوجب استثناءه فصرنا بهذا إلى الترتيب الذي ذكرنا في القسم الاول آتينا  
قال علي ونقول قطعاً إنه لا بد ضرورة في كل ما كان هكذا من دليل قائم بين البرهان على الصحيح من  
الاستثنائيين والحق من الاستعمالين لأن الله قد تكفل بحفظ دينه فلو لم يكن هنا دليل لأصح وبرهان واضح  
لكان ضمان الله خائفاً وهذا كفر لمن أجازه فصيح أنه لا بد من وجوده لمن يسره الله تعالى لفهمه وبالله التوفيق  
(الوجه الرابع) أن يكون أحد النصين حائراً أما أبيح في النص الآخر بأسره . قال علي فالواجب في هذا النوع  
أن ننظر إلى النص الموافق لما كنا عليه لو لم يرد واحد منهما فتركه وتأخذ بالآخر لا يجوز غير هذا أصلاً .  
وبرهان ذلك أنا على يقين من أننا قد كنا على ما في ذلك الحديث الموافق لمعبود الاصل ثم لزمنا يقيناً العمل  
بالأمر الوارد بخلاف ما كنا عليه بلا شك فقد صح عندنا يقيناً إخراجنا عما كنا عليه ثم لم يصح عندنا نسخ  
ذلك الأمر الزائد الوارد بخلاف معبود الاصل ولا يجوز أن نترك يقيناً بشك ولا أن نخالف الحقيقة للظن وقد  
سمى الله تعالى عن ذلك فقال (ان يتبعون الا الظن وان الظن لا يغني عن الحق شيئاً) وقال تعالى (ان يتبعون الا

الظن وانهم الا بخرصون) ولا يحل ان يقال فيما صح وورد الامر به هذا منسوخ الا بيقين ولا يحل ان يترك  
امر قد يقين وروده خوفاً ان يكون منسوخاً ولا ان يقول قائل لعله منسوخ كيف ونحن على يقين مقطوع  
به من ان المخالف لمعبود الاصل هو التماسخ بلا شك وبرهان ذلك ما ذكرناه آنفاً من ضمان الله تعالى حفظ  
الشريعة والذكر المنزل فلو جاز ان يكون ناسخ من الدين مشكلاً بمنسوخ حتى لا يدري الناسخ من المنسوخ  
أصلاً لكان الدين غير محفوظ : وقد صح يقين لا إشكال فيه نسخ المواقف لمعبود الاصل من الصين بمرور  
النص الناقل عن تلك الحال في ذلك أمره عليه الصلاة والسلام ان لا يشرب أحداً قائماً وجاء حديثاً عليه  
الصلاة والسلام شرب قائماً نحن على يقين من أنه كان الاصل ان يشرب كل أحد كشاء من قيام أو قعود أو  
اضطجاع ثم جاء النهي عن الشرب قائماً بلا شك فكان مانعاً مما كنا عليه من الاباحة السابقة ثم لا بدري  
أنسخ ذلك بالحديث الذي فيه اباحة الشرب قائماً أم لا فلم يحل لاحد ترك ما قد يقين أنه أمر به خوفاً  
ان يكون منسوخاً فان صح النسخ يقين صرنا اليه ولم نبال زائداً كان على معبود الاصل أم موافقاً له كما  
فعلنا في الوضوء مما مست النار لولا أنه روي جابر انه كان آخر الأمرين من رسول الله صلى الله عليه وسلم  
ترك الوضوء مما مست النار لا وجبنا الوضوء من كل مما مست النار ولكن لما صح أنه منسوخ تركناه وأما  
من تناقض فأخذ مرة بحديث قد ترك منه في مكان آخر وأخذ بضده فذو بيان هار يخاف ان يهازيه في النار  
قال علي وان أمدنا الله بعمرو وأيدنا بعمرو من غيبه فنجمع في النصوص التي ظاهرها التعارض كتباً كافية من  
غيرها فهذه الوجوه هي التي فيها الغموض وقد بيناها بتوفيق الله عز وجل . وههنا وجه خمس ظنه أهل الجاهل  
معارضاً ولا تعارض فيه أصلاً ولا اشكال وذلك ورود حديث بحكم ما في وجه ما وورد حديث آخر بحكم  
آخر في ذلك الوجه بهينه فظنه قوم تعارضاً وليس كذلك ولكنهم جميعاً مقبولان ومأخوذ بهما ونحو ذلك  
ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم من طريق ابن مسعود بالتطبيق في الركوع وروي من طريق أبي حميد وضع  
الاكف على الركب فهذا لا تعارض فيه وكلا الأمرين جائز أي ذلك فعله المرء حسن . قال علي الا ان  
يأتي أمر بأحد الوجهين فيكون حينئذ مانعاً من الوجه الآخر وقد جاء الامر بوضع الاكف على الركب هذا  
مانعاً من التطبيق على ما بينا من أخذ الزائد المتيقن في حال وروده ومنعه ما كان مباحاً قبل ذلك وقد وجدنا أمراً  
ثابتاً بالاخذ بالركب نخرج عن هذا الباب وصح ان التطبيق منسوخ بيقين على ما جاء عن سعد أننا كنا فعله ثم  
نهينا عنه وأمرنا بالأخذ بالركب . وهذا انما هو في الافعال الصادرة منه عليه الصلاة والسلام لا في الاوامر المتدافعة  
ومثل ذلك ما روي من نهيه عليه الصلاة والسلام عن الجمع بين المرأة وعمتها والمرأة وخالتها مع قوله تعالى  
وقد ذكر ما حرم من النساء ثم قال ( وأحل لكم ما وراء ذلكم ) فكان نهى النبي صلى الله عليه وسلم مضاداً  
الى ما نهى الله عنه في هذه الآية . وقد سقط هنا قوم أسأوا انظر جداً فقالوا ان ذكر بعض ما قلنا في نص  
ما وعدم ذكره في نص آخر دليل على سقوطه وهذا ساقط جداً لانه لا يلزم تكرير كل شريعة في كل آية  
وفي كل حديث ولو لم ذلك لبطلت جميع شرائع الدين أو طعن آخرها لانه لا يلزم تكرير كل آية ولا

في كل حديث فصيح أنه لا تعارض ولا اختلاف في شيء من القرآن والحديث الصحيح وأنه كله متفق وبطل  
مذهب من أراد ضرب الحديث بعرضه بعض أو ضرب الحديث بالقرآن وصح أن ليس شيء من كل ذلك  
مخالفاً لنائره علمه من عمله وجهله من جهله إلا أن الذي ذكرنا من العمل هو القائم في بديهته العقل والذي  
يقوم إليه مفهوم اللغة التي خوطبنا بها في القرآن والحديث وبالله التوفيق

فكل ذلك كالنظرة واحدة وخبر واحد موصول بعرضه بعض ومضاف بعرضه الى بعض ومبني بعرضه على  
بعض أما بعطف وأما باستثناء وهذان الوجهان أعني العطف والاستثناء يوجبان الأخذ بالزائد أبداً وقدين ذلك  
الذي عليه الصلاة والسلام في حلة عطارذ إذ قال لعمرانما يلبس هذه من لا خلاق له ثم بعث إليه حلة سيرة فأثابه  
عمر فقال يا رسول الله أبعثتني إلى هذه وقد قلت في حلة عطارذ ما قلت فقال إني لم أبعثها إليك لتلبسها وفي بعض  
الاحاديث إنما بعثت إليك بها لتصيب بها حاجتك أو كلاماً هذا معناه في هذا الحديث تعليم عظيم لاستعمال الاحاديث  
والنصوص والاحاديث لا تكون إلا على الله عليه وسلم أباح ملك الحلة من الحرير وبهيمها وهبتها وكسوتها للنساء وأمر  
عمر أن يستثنى من ذلك اللباس المذكور في حديث النبي فقط وأن لا يتعدى ما أمر إلى غيره وأن لا تعارض  
بين أحكامه وفي هذا الحديث أن حكمه عليه الصلاة والسلام في عين ما حكم على جميع نوع تلك العين لانه  
أما وقع الكلام على حلة سيرة كان يبيعها عطارذ ثم أخبر عليه الصلاة والسلام أن ذلك الحكم جار في كل حلة  
حرير وأخبر أن ذلك الحكم لا يتعدى إلى غير اللباس وهذا هو قولنا في عموم الحكم وإبطال القياس . هذا  
ما قاله ابن حزم ولم يقتصر على ذلك بل وصله بقسمه فقال فصل في تمام الكلام في تعارض النصوص . قال  
علي وذهب بعض أصحابنا إلى ترك الحديثين إذا كان أحدهما حاضراً والآخر مبيحاً أو كان أحدهما موجباً  
والآخر مسقطاً قال فيرجع حيثئذ إلى ما كنا نكون عليه لو لم يرد ذلك الحديثان، قال علي وهذا خطأ من جهات  
(أحدها) أننا قد أيقنا أن الاحاديث لا تعارض وإذا بطل التعارض فقد بطل الحكم الذي يوجبه التعارض إذ  
كل شيء بطل سببه فالمسبب فيه باطل بضرورة الحس والمشاهدة (الثاني) أنهم يتركون كلا الخبرين والحق  
في أحدهما بلا شك فإذا تركوهما جميعاً فقد تركوا الحق يقينا في أحدهما ولا يحل لأحد أن يترك الحق اليقين  
أصلاً (الثالث) أنهم لا يفعلون ذلك في الآيتين اللتين أحدهما حاضرة والاخرى مبيحة أو أحدهما موجبة  
والثانية نافية بل يأخذون بالحكم الزائد ويستثنون الأقل من الأكثر وقد ينشأ فيما سلف أنه لا فرق  
في وجوب ما جاء في القرآن وبين وجوب ما جاء في كلام النبي عليه الصلاة والسلام . قال علي وكان من  
حججهم في ذلك أن قالوا إن أحد الخبرين ناسخ بلا شك ولسنا نعلمه بعينه فلما لم نعلمه لم يجوز لنا أن نقدم عليه بغير  
علم فندخل في قوله تعالى ( ولا تهف ما ليس لك به علم ) الآية . قال علي وهذه الحجة فاسدة من وجهين  
أحدهما أنهم يلزمهم مثل ذلك في الآيتين وهم لا يفعلون ذلك . والوجه الثاني أنه لا يجوز أن يقال في خبر ولا  
آية أن هذا منسوخ إلا بيقين وبكفي من بطلان هذا الذي احتجوا به أننا على يقين من أن الحكم الزائد  
على معهود الأصل رافع لما كان الناس عليه قبل وروده فهو النسخ بلا شك ونحن على شك هل نسخ



ذلك الحكم بحكم آخر يردنا الى ما كنا عليه ام لا حرام ترك اليقين للشكوك وبالله التوفيق  
قال علي وقد سبق خاطر أبي بكر محمد بن داود الى ما ذهبنا اليه الا أنه رحمه الله اختتم قبل انعام النظر في  
ذلك وذلك أنه قال في كتاب الوصول والغسل في الخبرين المتعارضين كالعمل في الآيتين ولا فرق . قال علي  
وقال بعض أهل القياس نأخذ بأشبه الخبرين بالكتاب والسنة . قال علي وهذا باطل لأنه ليس الذي ردوا اليه  
حكم هذين الخبرين أولى بأن يؤخذ به من الخبرين المردودين اليه بل النصوص كلها تسوله في وجوب الأخذ  
بها والطاعة لها فاذ قد صح ذلك بيقين فماذا الذي جعل بعضها مردودا وبعضها مردودا اليه وما الذي أوجب  
أن يكون بعضها أصلا وبعضها فرعاً وبعضها حاكماً وبعضها محكوماً فيه فان قال الاختلاف الواقع في هذين  
هو الذي حط درجتهما الى أن يعرضاً على غيرهما . قال علي وهذه دعوى مفتقرة الى برهان لأنه ليس الاختلاف  
لكونهما معروضا على غيرهما لان الاختلاف باطل فظنهم أنه اختلاف ظن فاسد يكذبه قول الله عز وجل  
( ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافاً كثيراً ) فاذ قد أبطل الله تعالى الاختلاف الذي جعلوه سبباً  
لعرض الحديثين على سنة أخرى أو آية أخرى فقد وجب ضرورة أن يبطل مسببه الذي هو العرض وهذا  
برهان ضروري . قال علي واذا كانت النصوص كلها سواء في باب وجوب الأخذ بها فلا يجوز تشويه أحدها  
بالآخر وإنما ذلك من باب طيب النفس وهذا هو استحسان الباطل وقد أنكره بعضهم على بعض . قال  
علي وقد رجح بعض أصحاب القياس أحد الخبرين على الآخر بترجيحات فاسدة يدكرها إن شاء الله تعالى  
ونبين غلطهم فيها فمن ذلك ان قالوا اذا كان أحد الخبرين معمولاً به والآخر غير معمول به رجحنا بذلك  
الخبر المعمول به على غير المعمول به . قال علي وهذا باطل لما نذكره بعد هذا الا أننا نقول هنا حجة لا يخلو  
الخبر قبل أن يعمل به من أن يكون حقاً واجباً أو باطلاً فان كان حقاً واجباً لم يرد العمل به قوة لأنه لا يمكن  
أن يكون حق أحق من حق آخر في أنه حق : وان كان باطلاً فالباطل لا يحقه أن يعمل به . قال علي وقالوا  
ان كان أحد الخبرين حاضراً والآخر ميسحاً فانا نأخذ بالحاضر وندع الميسح . قال علي وهذا خطأ لأنه بحكم  
بلا برهان ولو عكس ما كس فقال بل نأخذ بالميسح لقوله تعالى ( وما جعل عليكم في الدين من حرج )  
ولقوله تعالى ( يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر ) ولقوله تعالى ( يريد الله أن يخفف عنكم وخلق الانسان  
ضعيفاً ) أما كان يكون قوله أقوى من قولكم ولكننا لا نقول ذلك بل نقول إن كل أمر من الله تعالى  
لنا فهو يسر وهو رفع الحرج وهو التخفيف ولا يسر ولا تخفيف ولا رفع حرج أعظم من نبي أدى الى  
الخنة ونجى من جهنم سواء كان حاضراً أو اباحه . وقال في فصل آخر وقد أجاز بعض أصحابنا أن يرد حديث  
صحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم ويكون الاجماع على خلافه . قال وذلك دليل على أنه منسوخ . قال  
علي وهذا عندنا خطأ فاحش متيقن لوجهين ( أحدهما ) ان ورود حديث صحيح يكون الاجماع على خلافه  
معدوم لم يكن قط فمن ادعى أنه موجود فلينذكره لنا ولا سنبل له الى وجوده أبداً ( والثاني ) ان الله تعالى  
قال ( انا نحن نزلنا الذكر وانا له لحافظون ) فما تكفل الله عز وجل به فهو غير ضائع أبداً والوحي ذكر

والذكر محفوظ بالنص، فكلامه عليه الصلاة والسلام محفوظ بحفظ الله عز وجل فلو كان الحديث الذي ادعى هذا القائل أنه مجمع على تركه وأنه منسوخ كما ذكر لكان ناسخه الذي اتفقوا عليه قد ضاع ولم يحفظ. قال علي ولسنا ننكر أن يكون حديث صحيح وآية صحيحة التلاوة منسوخين إما بمحدث آخر صحيح وإما بآية متلوة ويكون الاتفاق على النسخ المذكور قد ثبت إلا أننا نقول لا بد أن يكون النسخ لهما موجودا أيضاً عندنا بنقلنا اليها محفوظا عندنا وإنما الذي منعنا منه أن يكون المنسوخ محفوظا منقولا مبلغا اليها ويكون النسخ له قد سقط ولم ينقل اليها لفظاً فهذا باطل عندنا معدوم البتة.

### ﴿الفائدة الثالثة﴾

قد عرفت فيما سبق أن الحديثين إذا لاح بينهما التعارض ابتدئ أولاً بالجمع بينهما فإن لم يمكن ذلك نظر هل هما مما يمكن وقوع النسخ فيه أم لا فإن كانا مما يمكن وقوع النسخ فيه بحث عن المتأخر منهما فإن وقف عليه جعل ناسخاً وأخذ به وترك الآخر وإن كانا مما لا يمكن وقوع النسخ فيه أو كانا مما يمكن وقوع النسخ فيه لكن لم يوقف على المتأخر منهما بحث عن الراجح منهما فإن عرف أخذ به وترك الآخر وإن لم يعرف الراجح منهما تعين التوقف فيهما. قال الاستاذ أبو اسحق الشيرازي في كتاب اللمع في باب القول في ترجيح أحد الخبرين على الآخر: وجملته أنه إذا تعارض خبران وأمكن الجمع بينهما وترتيب أحدهما على الآخر في الاستعمال فعل: وإن لم يمكن وأمكن نسخ أحدهما بالآخر فعل على ما يثبت في باب بيان الأدلة التي يجوز التخصيص بها وما لا يجوز فإن لم يمكن ذلك رجع أحدهما على الآخر بوجه من وجوه الترجيح. وقد أورد بعض العلماء هنا اشكالا وهو أن البحث هنا إنما هو في تعارض الحديثين المقبولين وقد سبق قريباً أن الحديث المقبول إذا عارضه حديث غير مقبول أخذ بالمقبول وترك الآخر إذا حكم للضعيف مع القوي وما ذكر في هذا الموضع يدل على أن الخبرين المقبولين قد يكون أحدهما راجحاً والآخر مرجوحاً وقد لا يظهر وجه الترجيح فيتوقف فيهما وقد تقرر أن الثقة إذا خالفه من هو أرجح منه سمي حديثه شاذاً والشاذ من المردود وأن الحديث إذا وقع الخلاف فيه بالابتنال في مثله أو سنده ولا مرجح سمي حديثه مضطرباً والمضطرب من المردود. فالقول المذكور وهو تقديم الجمع ثم النسخ ثم الترجيح هو المشهور في فصل التعارض وذهب بعض العلماء إلى تقديم الترجيح ثم الجمع ثم النسخ وذهب آخرون إلى تقديم الترجيح ثم النسخ ثم الجمع وقد ذكر بعض من ذهب إلى تقديم الترجيح على ما سواه أن العقول مطبقة على تقديم الراجح على غيره فتقديم غيره عليه هدم لقواعد الأصول وأما هذه الأصول فهي من تصرفات العقول فكل من أبدى فيها وجهاً معقولاً قبل منه وإن خالف المشهور الذي عليه الجمهور نعم يسوغ تأويل المرجوح بعد تقديم الراجح عليه بحمله على الراجح عليه من غير أن ينقص شيئاً من معناه وليس هذا من قبيل الجمع فإن الجمع هو أن يحمل كل منهما على بعض معناه. وأما قول من قال الأعمال أولى من الإهمال فإن أراد الأعمال ولو مع رجحان غيره عليه

فمنوع وإن أراد الأعمال مع تساوي الجديدين فلم . وقال بعض المرحجين هذا القول إخص من التعارض من وجهين : أحدهما يرجع إلى الركن بأن لم يكن بين الدليلين مماثلة كنبص الكتاب وأخبر المتواتر مع خبر الواحد والقياس أو خبر الواحد مع القياس لأن شرط قبول خبر الواحد والقياس أن لا يكون ثمة نص من الكتاب والسنة المتواترة والاجماع بخلافه . وكذا إذا كان لأحد الخبرين من الأحاد والأخذ بالقياسين وحججه على الآخر بوجه من وجوه الترجيح لأن العمل بالراجح واجب عند عدم التيقن بخلافه ولا عبرة للمرجوح بمقابلة الراجح ولكن هذا إنما يستقيم بين خبري الواحد وبين القياسين لأن كلا منهما ليس بدليل موجب للعلم وإنما يوجب الظن أو علم غالب الرأي وهذا يحتمل التزايد من حيث القوة بوجود الترجيح فأما بين النصين كتاباً وسنة متواترة في حق الثبوت فلا يتصور الترجيح لأن العلم بثبوتها قطعي والعلم القطعي لا يحتمل التزايد في نفسه من حيث الثبوت وإن كان يحتمله من حيث الجلاء والظهور إلا إذا وقع التعارض في موجهها بأن كان أحدهما محكما والآخر فيه احتمال فالجزم أولى : وثانيهما ما يرجع إلى الشرط بأن لا يثبت التناهي بين الحكمين ويتصور الجمع بينهما لاختلاف المحل والحال والتقييد والإطلاق والحقيقة والحجاز واختلاف الزمان حقيقة أو دلالة . وبيانه أن النصين إذا تعارضا ولم يكن أحدهما خاصاً والآخر عاماً فاما أن لا يكون بينهما زمان يصلح للنسخ ففي الخاصين يحمل أحدهما على قيد أو حال أو مجاز ما أمكن ، وفي العاميين من وجه يحمل على وجه يتحقق الجمع بينهما وفي العاميين لفظاً يحمل أحدهما على بعض والآخر على بعض آخر أو على القيد والإطلاق . وأما أن يكون بينهما زمان يصلح للنسخ بأن كان المكلف يتمكن من الفعل والاعتقاد أو من الاعتقاد لاغير على الاختلاف فيه فيمكن العمل بالطريقين بالتناسخ والتخصيص والتقييد والحمل على المجاز في العاميين والخاصين . فاصحاب الحديث يرون العمل بطريق التخصيص والبيان أولى والمعتزلة يرون العمل بالنسخ أولى . وقال مشايخنا وهو اختيار أبي منصور المازندراني ينظر في عمل الأمة في ذلك فإن حملوه على النسخ يجب العمل به وإن حملوه على التخصيص يجب العمل به . وإن لم يعرف عمل الأمة في ذلك على أحد الوجهين أو استوى عملهم فيه بأن عمل بعضهم على أحد الوجهين وبعضهم على الوجه الآخر فيرجع في ذلك إلى شهادة الأصول فيعمل بالوجه الذي شهدت به وإن كان أحدهما خاصاً والآخر عاماً فإن عرف تاريخهما بينهما زمان يصلح فيه النسخ فإن كان إخص سابقاً والعام متأخراً نسخ إخص به وإن كان العام سابقاً وإخص متأخراً نسخ بني العام على إخص فيكون المراد من العام ما وراء إخص وهذا قول مشايخ العراق والقاضي أبي زيد ومن تابعه من ديارنا . وقالت الشافعية بني العام على إخص في الفصلين حتى أن إخص السابق يكون مينا للعام اللاحق فيكون المراد من العام ما وراء قدر إخص بطريق البيان والجواب فيه على قول مشايخ سمرقند كذلك إذا لم يكن بينهما زمان يصلح للنسخ لأنه لا يندفع التناقض إلا بهذا الطريق فأما إذا كان زمان يصلح للنسخ فقالوا يتوقف في حق الاعتقاد ويعمل بالنص العام بعمومه

ولا ينبغي على الخاص اه وقد ذكر كثير من علماء الأصول ان الدليلين المتعارضين قد يكونان متقارنين في الورد عن الشارع وينبوا الحكم في ذلك فقالوا وان تقارن المتعارضان فان تعذر الجمع بينهما بحث عن الراجح منهما فان لم يعلم تعيين المصير الى التخيير ولم يتعرضوا لذلك النسخ هنا لما ان من شرطه التراخي بينهما فاذا تقارنا في الورد لم يمكن جعل أحدهما ناسخا والآخر منسوخا وقد استشكل بعض العلماء ذلك فقال ان التقارن بين المتنافين لا يتصور في كلام الشارع لأنه تناقض لا يابق بمنصته بل لابد ان يكون أحدهما متأخرا الا انه ربما جهل التاريخ - وقد أجاب عن ذلك بعضهم فقال يجوز ان يراد بالتقارن هنا التقارن في زمن التكلم بالنسبة اليه قدس وتعالى على الوجه المتصور في حقه اذ لا يلزم عليه تناقض لانه لا يلزم ان يكون ذلك الزمان زمان النسبة وان يراد به التقارن في النزول على النبي عليه أفضل الصلاة والسلام اذ لا يلزم عليه تناقض بالذكر وان يراد به التقارن في الورد أي الوصول اليها أي الى الطبقة الاولى من الآخذين عنه عليه أفضل الصلاة والسلام ان تصور تقارن ذلك اذ لا يلزم عليه تناقض أيضا لما ذكر وان يراد به التعاقب بالنسبة لزمان المتكلم أو زمان النزول أو زمان الورد خصوصا في الأخير ومن المشهور ان تقارن الاقوال مع اتحاد القائل الحادث ليس الا بمعنى التعاقب هذا ولعل الاسبق الى الفهم من كلامهم ان المدار في التقارن بمعنى الظاهر أو بمعنى التعاقب وغيره بالنسبة للكتاب على زمان النزول وبالنسبة للسنة على زمان الورد أي التكلم منه عليه أفضل الصلاة والسلام على ان لقائل ان يقول ان التقارن بين المتنافين لا يلزم على الاطلاق ان يكون تناقضا محذورا لجواز ان يكون للتخيير بينهما أو لحكمة أخرى . فان قلت حمل التقارن على التعاقب لا يصح هنا لان مقتضاه النسخ ولم يذكر في أحكام هذا القسم . قلت قد يمنع ان مقتضاه ذلك بناء على اعتبار التراخي في النسخ انتهى ما أجاب به وليته لو أتى بمثال ليعلم ان هذه المسألة ليست محصورة في دائرة الخيال ككثير من المسائل المفروضة التي لا ينالها سوى الوهم لاسيما ان كانت بعيدة عن الفهم . وقد وقع في كتب أصول الفقه مسائل كثيرة مبنية على مجرد الفرض وهي ليست داخلية فيه وكثيرا ما أوجب ذلك حيرة المطالع البتة حيث يطلب لها أمثلة فيرجع بعد الجهد والاجتهاد ولم يحظ بمثال واحد فينبغي الانتباه لهذا الأمر ولما ذكره بعض العلماء وهو ان كل مسألة تذكر في أصول الفقه ولا ينبغي عليها فروع فقهية أو آداب شرعية أولا تكون عونا في ذلك فهي غير داخلية في أصول الفقه وذلك ان هذا العلم لم يختص باضافته الى الفقه الا لكونه مفيدا له وبحق للأجتهاد فيه فاذا لم يشذ ذلك لم يكن أصلا له ويخرج على هذا كثير من المسائل التي تكلم عليها المتأخرون وأدخلوها فيه كمسألة ابتداء وضع اللغات ومسألة الاباحة هل هي تكليف أم لا ومسألة أمر المردوم ومسألة هل كان النبي صلى الله عليه وسلم متعبداً بشرع من قبله أم لا وكذلك كل مسألة يبنى عليها فقه الا انه لا يحصل من الخلاف فيها خلاف في قرع من فروع الفقه مثل مسألة الأمر بواحد منهم من أشياء معينة كما في كفارة اليمين فقول ان الأمر بذلك يوجب واجداً منها لا يعينه وقيل انه يوجب الكل ويسقط الكل الواجب بفعل واحد منها وقيل انه يوجب

ما يختاره المكلف فإن فعل الكل قليل الواجب أعلاها وإن تركها قليل يعاقب على أدائها فهذه المسألة وما أشبهها من المسائل التي فرضوها مما لا ثمرة له في الفقه غير داخلية في أصوله . وقد رأيت في كتاب الاعتبار في النسخ والمنسوخ من الحديث للمحافظ الحازمي عبارة ربما كان لها موقع عظيم هنا قال في المقدمة في بيان شروط النسخ : ومنها أن يكون الخطاب الناسخ مترخياً عن المنسوخ فعلى هذا يعتبر الحكم الثاني فإنه لا يعد وأحد القسمين أما أن يكون متصلاً أو منفصلاً فإن كان متصلاً بالاول لا يسمى نسخاً إذا من شرط النسخ التراخي وقد فقد ههنا لأن قوله عليه الصلاة والسلام لا تلبسوا النقص ولا السراويلات ولا احفاف الا ان يكون رجل ليس له نعلان فليلبس الحفين وان كان صدر الحديث يدل على منع لبس الحفاف وعجزه يدل على جوازها وهما حكمان متافيان غير أنه لا يسمى نسخاً لانعدام التراخي فيه . ولكن هذا النوع يسمى بياناً وان كان منفصلاً نظرت هل يمكن الجمع بينهما فإن امكن الجمع جمع

### ﴿ المبحث الثالث في الحديث الضعيف ﴾

قال بعض العلماء الحديث الضعيف هو ما لم يجمع صفات الحديث الصحيح ولا صفات الحديث الحسن وقال بعضهم الاولى في حده ان يقال هو ما لم يبلغ مرتبة الحسن ولا يخفى ان ما يكون نازلاً عن مرتبة الحسن يكون عن مرتبة الضعيف أنزل فلا احتياج اذاً الى ذكر الصحيح في حده وقد قسموا الضعيف الى أقسام جعلوا لبعضها لقباً خاصاً به لوجود الداعي اليه وذلك كالمرسل والمنقطع والمعضل والمعلل والشاذ والمضطرب وتركوا بعضاً غفلاً لعدم الداعي الى ذلك . وقد حاول بعضهم حصر أقسامه ففطر في شروط القبول وهي شروط الصحيح والحسن فوجدوا ستة وهي اتصال السند حيث لم ينجر المرسل بما يؤيده ، وعدالة الرواة ، والسلامة من كثرة الخطأ والغفلة ، وبحي الحديث من وجه آخر حيث كان في الاسناد مستورا لم تعرف أهليته وليس منهما كثير الغلط : والسلامة من الشذوذ والسلامة من الغلة القاذحة . ثم نظر في الضعيف فرأى أن منه ما يفقد شرطاً فقط ومنه ما يفقد شرطين ومنه ما يفقد أكثر من ذلك فبين له بهذا النظر أقسام كثيرة تبلغ فيما ذكره بعض من عني بأمرها اثنين وأربعين قسماً . وقال بعد إيرادها قسماً هذه أقسام الضعيف باعتبار الانفراد والاجتماع وقد تركت من الاقسام التي يظن انقسامها اليها بحسب اجتماع الاوصاف عدة أقسام وهي اجتماع الشذوذ ووجود ضعيف أو مجهول أو مستور في الاسناد لانه لا يمكن اجتماع ذلك على الصحيح لأن الشذوذ تفرد الثقة فلا يمكن وصف ما فيه راو ضعيف أو مجهول أو مستور بأنه شاذ ويمكن الزيادة في هذه الاقسام وذلك بأن ينظر الى فقد العدالة مثلاً فيجعل باعتبار ما يدخل تحته أنواعاً فإنه يشمل ما يكون بكذب الراوي أو تهمة بذلك أو فسقه أو بدعته أو جهالة عينه أو جهالة حاله فإذا لوحظ كل واحد منها على حدة ولوحظ مثل ذلك في مثله زادت الاقسام زيادة كثيرة وقد تصدى بعضهم لذلك غير أنه أبان أن تلك الاقسام تنقسم الى ثلاثة أنواع نوع منها لم يتحقق وجوده ولا امكانه ونوع منها تحقق امكانه دون وجوده ونوع منها

قد تحقق إمكانه ووجوده . وقد صرح غير واحد بقلة فائدة هذا التقسيم وذلك لان المراد به ان كان معرفة مراتب الضعيف فليس فيه ما يفيد ذلك فان قيل إنه قد يفيد ذلك لان هذا التقسيم يعرف به ما فقد كل قسم من الشروط فاذا وجدنا قسطين قد فقد أحدهما من الشروط أكثر حكماً عليه بأنه أضعف قيل ان هذا الحكم لا يسوغ على إطلاقه فقد يكون الامر بالعكس وذلك كفاقد الصدق فإنه أضعف مما سواه وان كان فاقدا للشروط الخمسة الباقية وان كان المراد به تخصيص كل قسم باسم فالقول لم يفعلوا ذلك فانهم لم يسموا منها الا القليل كما ذكرنا . فلو لم يتصد المقيم نفسه لذلك وان كان المراد به معرفة كم قسما يبلغ بالبسط فهذه فائدة لا تستوجب هذا النصب ويمكن أن يقال فائدة ذلك حصر الاقسام ليجتنب عما وقع منها مما لم يقع ومعرفة منشأ الضعف في كل قسم . وأما قول بعضهم انه قد خاض في تقسيمه أناس ليسوا من أهل هذا الشأن فتعبوا وأتعبوا ولو قيل لأطولهم بدا في ذلك ايتما بمثل مما ليس له لقب خاص لبقى حائراً فهو ضعيف لان التقسيم اذا لم يكن فيه ما يعترض به عليه يقل من أي مقسم كان وعدم معرفته ببعض أمثلة الاقسام التي لم يتحقق وجودها بعد لا يضره ويكفيه أن يقول قد قمت بطرف من المسألة وهو بيان الاقسام وبقي طرف آخر منها تركته لغيري وهو البحث في أمثلة كل قسم وبيان ما وقف عليه منها . وقد أفرد ابن الجوزي عن الضعيف نوعاً آخر سماه المضعف وهو الذي لم يجمع على ضعفه بل فيه إما في المتن أو في السند تضعيف لبعض أهل الحديث وتقوية لآخرين منهم وهو أعلى مرتبة من الضعيف المجمع عليه . ومحل هذا فيما اذا لم يترجح أحداً من أو كان الضعيف هو المرجح والا فقد وقع في كتب ملتزمي الصحة حتى البخاري أشياء من هذا القليل . وذكر في شرح مسلم عن ابن الصلاح أنه قال شرط مسلم في صحيحه أن يكون الحديث متصل الاسناد بنقل الثقة عن الثقة من أوله الى منتهاه سالماً من الشذوذ والعلّة . قال وهذا حدالصحيح فكل حديث اجتمعت فيه هذه الشروط فهو صحيح بخلاف بين أهل الحديث وما اختلفوا في صحته من الاحاديث فقد يكون سبب اختلافهم انتفاء شرط من هذه الشروط أو بينهم خلاف في اشتراطه كما اذا كان بعض الرواة مستوراً أو كان الحديث مرسلًا ؛ وقد يكون سبب اختلافهم أنه هل اجتمعت فيه هذه الشروط أم انتفى بعضها وهو الاغلب في ذلك كما اذا كان الحديث في رواته من اختلف في كونه من شرط الصحيح فاذا كان الحديث رواه كلهم ثقات غير أن فيهم أباالزبير المكي مثلاً أو سهيل بن أبي صالح أو العلاء بن عبد الرحمن أو حماد بن سلمة قالوا فيه هذا حديث صحيح على شرط مسلم وليس بصحيح على شرط البخاري لكون هؤلاء عند مسلم ممن اجتمعت فيهم الشروط المعتمدة ولم يثبت عند البخاري ذلك فيهم وكذا حال البخاري فيما خرجه من حديث عكرمة مولى ابن عباس واسحق بن محمد القروي وعمرو بن مزروع وغيرهم ممن احتج بهم البخاري ولم يحتج بهم مسلم . قال الحاكم أبو عبد الله الحافظ النيسابوري في كتابه المدخل الى معرفة المستدرک عدد من أخرج لهم البخاري في الجامع الصحيح ولم يخرج لهم مسلم أربعاً وأربعة وثلاثون شيخاً ، وعدد من احتج بهم مسلم في المسند الصحيح ولم يحتج بهم البخاري في الجامع الصحيح سبعة وخمسة وعشرون شيخاً ، وأما قول مسلم في صحيحه في باب صفة رسول الله صلى الله عليه وسلم

ليس كل شيء صحيح شدي وضعه هنا يعني في كتابه هذا الصحيح وإنما وضعت هنا ما أجمعوا عليه فشكل  
 فقد وضع فيه أحاديث كثيرة مختلفاً في صحتها لكونها من حديث من ذكرناه ومن لم يذكره ممن اختلفوا في صحة  
 حديثه . قال الشيخ وجوابه من وجهين (أحدهما) أن مراده أنه يضع فيه إلا ما وجد عنده فيه شروط الصحيح  
 المجمع عليه وإن لم يظهر اجتماعها في بعض الأحاديث عند بعضهم ( والثاني ) أنه أراد أنه يضع فيه ما اختلف  
 الثقات فيه في نفس الحديث متناً أو اسناداً ولم يرد ما كان اختلافهم فيه إنما هو في توثيق بعض رواياته . وهذا هو  
 الظاهر من كلامه فإنه ذكر ما سئل عن حديث أبي هريرة فإذا قرأ فانصتوا هل هو صحيح فقال هو عتيدي  
 صحيح قليل لم تضعه هنا فأجاب بالكلام المذكور ومع هذا فقد اشتمل كتابه على أحاديث اختلفوا في  
 اسنادها أو متنها لصحتها عنده وفي ذلك ذهول منه عن هذا الشرط أو سبب آخر وقد استدركت وعلاّت أم  
 وقال بعضهم أراد مسلم بالاجماع في قوله وإنما وضعت هنا ما أجمعوا عليه اجماع أربعة من أئمة الحديث أحمد  
 ابن حنبل وابن معين وعثمان بن أبي شيبة وسعيد بن منصور الحراساني وذكر في موضع آخر منه أن مسلماً  
 اتقده عليه روايته في صحيحه عن جماعة من الضعفاء والمتوسطين الواقعيين في الدرجة الثانية التي ليست من  
 شرط الصحيح ثم نقل عن ابن الصلاح أنه أجاب عن ذلك من أوجه ( أحدها ) أن يكون ذلك فيمن هو  
 ضعيف عند غيره ثقة عنده ولا يقال إن الجرح مقدم على التعديل لأن ذلك فيما إذا كان الجرح ثابتاً مفسر  
 السبب والافلا يقبل الجرح إذا لم يكن كذلك وقد قال الخطيب البغدادي وغيره ما احتج البخاري ومسلم  
 وأبو داود به من جماعة عالم الطعن فيهم من غيرهم محمول على أنه لم يثبت فيهم الطعن المؤثر مفسر السبب ( الثاني ) أن  
 يكون ذلك واقفاً في المتابعات والشواهد لا في الأصول وذلك بأن يذكر الحديث أولاً باسناد رجاله ثقات ويجعله  
 أصلاً ثم يتبعه باسناد آخر أو أسانيد فيها بعض الضعفاء على وجه التأكيد بالمتابعة أو لزيادة يثبته على فائدة فيما قدمه  
 ( الثالث ) أن يكون ضعف الضعيف الذي احتج به طبراً عليه بعد أخذه عنه باختلاط حدث عليه غير قاذح  
 فيارواد من قبل في زمن استقامته كما في أحمد بن عبد الرحمن بن وهب بن أخي عبد الله بن وهب ذكر  
 أبو عبد الله الحاكم أنه اختلط بعد الحسين ومائتين بعد خروج مسلم من مصر فهو في ذلك كسعيد بن أبي  
 عروبة وعبد الرزاق وغيرهما ممن اختلط آخراً ولم يمنع ذلك من صحة الاحتجاج في الصحيحين بما أخذ عنهم  
 قبل ذلك ( الرابع ) أن يعلو بالشيخ الضعيف اسناده وهو عنده من رواية الثقات نازك فيقتصر على العالي  
 ولا يطول بإضافة النازل إليه مكتفياً بمعرفة أهل هذا الشأن في ذلك — وذكر في موضع آخر منه وهو  
 مما يناسب ما نحن فيه من وجه أن مسألاً أشار في مقدمة صحيحه إلى أنه يقسم الأحاديث ثلاثة أقسام (الاول)  
 ما رواه الحفاظ المتقنون ( والثاني ) ما رواه المستورون المتوسطون في الحفظ والاثقان ( والثالث ) ما رواه  
 الضعفاء والمتروكون وأنه إذا فرغ من القسم الأول أتبعه الثاني وأما الثالث فلا يمرح عليه ثم قال وقد اختلف  
 العلماء في مراده بهذا التقسيم فقال الامامان الحفاظان الحاكم أبو عبد الله وصاحبه أبو بكر البيهقي أن المنية قد  
 اخترمت مسألاً قبل إخراج القسم الثاني وأنه إنما ذكر القسم الأول . قال القاضي عياض وهذا مما قبله الشيوع

والناس من الحالك ونابعه عليه وليس الامر على ذلك لمن حقق نظره ولم يتقيد بالتقليد فانك اذا نظرت تقسم مسلم في كتابه الحديث على ثلاث طبقات من الناس كما قال فذكر ان القسم الاول حديث الحفاظ وانه اذا اقتضى هذا اتبعه باحاديث من لم يوصف بالحذق والاتقان مع كونهم من اهل السر والصدق وتعاطي العلم ثم أشار الى ترك حديث من أجمع العلماء أو اتفق الاكثر منهم على تهمة وبقي من اتهمه بعضهم وزكاه بعضهم فلم يذكره هنا ووجدته ذكر في أبواب كتابه حديث الطبقتين الاولين وأتى بأسانيد الثانية منها على طريق الاتباع للأولى والاستشهاد أوحى لم يجد في الباب للقسم الاول شيئاً وذكر أقواماً تكلم فيهم قوم وزكاهم آخرون ممن ضعف أوثامهم ببدة وكذلك فعل البخاري فعندي أنه أتى بطبقاته الثلاث في كتابه على ما ذكر ورتب في مقدمة كتابه وبينه في تقسيمه وطرح الرابعة كما نص عليه : فالحالك تأول أنه إنما أراد أن يفرد لكل طبقة كتاباً ويأتي بأحاديثها خاصة مفردة وليس ذلك مراده بل إنما أراد بما ظهر من تأليفه وبأن من غرضه أن يجمع ذلك في الأبواب ويأتي بأحاديث الطبقتين فيبدأ بالأولى ثم يأتي بالثانية على طريق الاستشهاد والاتباع حتى استوفى جميع الاقسام الثلاثة ويحتمل أن يكون أراد بالطبقات الثلاثة الحفاظ ثم الذين يلونهم والثالثة هي التي اطرحها — وكذلك علل الاحاديث التي ذكر ووعد أنه يأتي بها قد جاء بها في مواضعها من الأبواب من اختلافهم في الاسانيد كالارسل والاسنادوا زيادة والنقص وذكر تصحيح المصحفين وهذا يدل على استيفائه غرضه في تأليفه وادخاله في كتابه كل ما وعد به . قال القاضي وقد فاوضت في تأويلي هذا ورأيي فيه من يفهم هذا الباب فما رأيت منصفاً الا صوبه وبأن له ما ذكرت وهو ظاهر لمن تأمل الكتاب وطالع مجموع الأبواب ولا يعترض على هذا بما قاله ابن سفيان صاحب مسلم أن مسلماً أخرج ثلاثة كتب من المسندات ( أحدها ) هذا الذي قرأه على الناس — والثاني يدخل فيه عكرمة وابن اسحق صاحب المغازي وأمثالهما ( والثالث ) يدخل فيه من الضعفاء فانك اذا تأملت ما ذكر ابن سفيان لم يطابق الفرض الذي أشار اليه الحالك مما ذكر مسلم في صدر كتابه فتأمله تجده كذلك ان شاء الله تعالى هذا آخر كلام القاضي عياض وهذا الذي اختاره ظاهر جداً

#### تقسيم الحديث الضعيف الى أقسامه المشهورة على طريقة الحديثين

وقد أحيينا أن قسم الحديث الضعيف الى أقسامه المشهورة المأخوذة بالاستقراء والتتبع متبعين لآثار القوم فان ذلك أقرب الى الطبع وأعظم في النفع وقد بينا فيما سبق أن الحديث ينقسم الى قسمين مقبول ومردود وأن المقبول هو الصحيح والحسن والمردود هو الضعيف وبيننا شروط القبول ولا يخفى أن معرفة شروط القبول توجب معرفة سبب الرد أو سبب الرد ليس الا فقد شرط من شروط القبول فاكثروا قد أرجع بعضهم سبب الرد الى أمرين : أحدهما عدم الاتصال في السند : والثاني وجود أمر في الراوي يوجب طعناً وعدم الاتصال هو سقوط راوٍ من الرواة من السند ويقال لهذا السقوط انقطاع وللحديث الذي سقط من



سنده راو فاكتر الحديث المنقطع ويقابله الحديث المتصل وهو الذي لم يسقط من سنده راو من الرواة ويدخل تحت المنقطع بهذا المعنى المنقطع الذي سيأتي ذكره فانه قسم من أقسامه والامور التي يوجب كل واحد منها الطعن في الراوي عشرة : الكذب ، والتهمة به ، وخش الغلط ، والغفلة ، والوهم ، والخالفه ، والفسق ، والجهالة ، والبدعة ، وسوء الحفظ : وإذا عرف هذا نقول الحديث الضعيف هو ما وجد فيه شيء مما يوجب الرد ، وموجب الرد وهو بعينه موجب الضعف أمران أحدهما سقوط راو من الرواة من أسناده والثاني وجود أمر في الراوي يوجب طعنا فيه فعلى ذلك يكون الحديث الضعيف نوعين أحدهما ما يكون موجب الرد فيه سقوط راو من الرواة من سنده وثانيهما ما يكون موجب الرد فيه وجود أمر في الراوي يوجب طعنا فيه : أما النوع الاول وهو الحديث الضعيف الذي يكون موجب الرد فيه سقوط راو من الرواة من سنده فهو أربعة أقسام المعلق والمرسل والمعضل والمنقطع وذلك لان السقوط اما أن يكون من مباني السند أو من آخره بعد التابعي أو من غير ذلك فالاول المعلق والثاني المرسل والثالث ان كان الساقط فيه اثنان فصاعدا مع التوالي فهو المعضل والا فهو المنقطع فالمعلق هو الحديث الذي سقط من أول سنده راو فاكتر كقول البخاري قال بهز بن حكيم عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم الله أحق أن يستحي منه قال الحافظ ابن حجر ومن صور المعلق ان يحذف منه جميع السند ويقال مثلا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ومنها ان لا يحذف منه الا الصحابي أو الا صحابي والتابعي معا ، ومنها ان يحذف من حديثه ويضيفه الى من فوقه فان كان من فوقه شيئا لذلك المصنف فقد اختلف فيه هل يسمى تعليقا أم لا والصحيح في هذا التفصيل فان عرف بالنص أو الاستقراء ان فاعل ذلك مدلس قضي به والا فتعليق ، وانما ذكر التعليق في قسم المردود للجعل بحال المحذوف وقد يحكم بصحته ان عرف بان يحكي مسمى من وجه آخر ، فان قال جميع من أحذفه ثقات جاءت مسألة التعديل على الإيهام والجمهور لا يقبل حتى يسمى لكن قال ابن الصلاح هنا ان وقع الحذف في كتاب التزم صحته كالبخاري فما أتى فيه بالجزم حمل على انه ثبت أسناده عنده وانما حذف لغرض من الاغراض وما أتى فيه بغير الجزم ففيه مقال وقد أوضحت أمثلة ذلك في التكت على ابن الصلاح هـ

والمرسل هو الحديث الذي سقط من آخر سنده من بعد التابعي وصورته ان يقول التابعي سواء كان كبيرا أو صغيرا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا أو فعل كذا أو فعل كذا أو فعل كذا ونحو ذلك ، وانما ذكر في قسم المردود للجعل بحال المحذوف لاحتمال ان يكون غير صحابي واذا كان كذلك احتمل ان يكون ضعيفا واذا كان ثقة احتمل ان يكون روى عن تابعي آخر يكون ضعيفا وهكذا وقد وجد بالاستقراء رواية سنة أو سبعة من التابعين بعضهم عن بعض وهذا أكثر ما وجد في هذا النوع فان عرف من عادة التابعي الذي أرسل الحديث انه لا يرسل الا عن ثقة فذهب الجمهور بالتوقف فيه لاحتمال ان يكون من أرسله عنه ضعيفا عند غيره وان كان ثقة عنده فالتوثيق في الرجل المبهم غير كاف عندهم ومع ذلك فتم احتمال آخر وان كان ينعيدا وهو ان يكون الارسال في ذلك الموضع قد جرى على خلاف عادته بسبب ما وان عرف من عادته

انه يرسل عن الثقات وغيرهم لم يقبل مرسله اتفاقا  
 هذا ولما كان المرسل مما عني بأمره المؤلفون في أصول الفقه أو أصول الحديث أحيانا أن نفيض فيه  
 هنا فنقول ذكر العلماء في حده ثلاثة أقوال ( القول الاول ) وهو المشهور ان المرسل ما رفعه التابعي  
 الى النبي صلى الله عليه وسلم سواء كان من كبار التابعين كعبيد الله بن عدي بن الحيار وقيس بن أبي حازم  
 وسعيد بن المسيب وأمثالهم أو من صغار التابعين كالزهرى وأبي حازم ويحيى بن سعيد الانصاري وأشباههم  
 ( القول الثاني ) انه ما رفعه التابعي الكبير الى النبي صلى الله عليه وسلم فعلى هذا لا يسمى ما رفعه صغار التابعين  
 مرسلا ولكن منقطعاً . قال ابن الصلاح قول الزهرى وابن أبي حازم ويحيى بن سعيد الانصاري وأشباههم من  
 أصغار التابعين قال رسول الله صلى الله عليه وسلم حكى ابن عبد البر أن قوما لا يسونه مرسلا بل منقطعاً  
 انكسروهم لم يلقوا من الصحابة الا الواحد والاثنين وأكثر روايتهم عن التابعين: قلت وهذا المذهب فرع  
 للمذهب من لا يسمى المنقطع قبل الوصول الى التابعي مرسلا والمشهور التسوية بين التابعين في اسم الارسال  
 كما تقدم . هـ قال بعض العلماء لم أر التقييد بالكبير صريحا في كلام أحد من المحدثين وأما تقييد الشافعي  
 المرسل الذي يقبل اذا اعتضد بأن يكون من رواية التابعي الكبير فليس فيه دلالة على أن ما رفعه التابعي  
 الصغير لا يسمى مرسلا على أن الشافعي قد صرح بتسمية ما رفعه من دون كبار التابعين مرسلا وذلك في  
 قوله ومن نظر في العلم بخبرة وقلة غفلة استوحش من مرسل كل من دون كبار التابعين بدلائل ظاهرة .  
 وقد اعترض على ابن الصلاح هنا من وجهين: أحدهما في قوله قبل الوصول الى التابعي فان الصواب في ذلك  
 ان يقال قبل الوصول الى الصحابي وقد تبع في ذلك الحاكم : الثاني في اشعاره بان الزهرى لم يلق من الصحابة  
 الا الواحد والاثنين مع انه قد لقي من الصحابة ثلاثة عشرة فأكثر وهم عبد الله بن عمر ، وانس بن مالك ،  
 وسهل بن سعد ، وربيع بن عباد ، وعبد الله بن جعفر والسائب بن يزيد وسنين أبو جميلة ، وابو الطفيل  
 ومحمود بن الربيع : والمستور بن خزيمة : وعبد الرحمن بن أزهر : ولم يسمع من عبد الله بن جعفر بل  
 رآه رؤية . وقيل انه سمع من جابر وقد سمع من محمود بن ليث وعبد الله بن الحارث بن نوفل  
 وثعلبة بن أبي مالك القرظي وهم مختلف في صحبتهم وانكر أحمد ويحيى سماعه من ابن عمر وأثبتته علي بن المديني  
 ( القول الثالث ) انه ما سطرأ من اسناده فأكثر من أي موضع كان فعلى هذا يكون المرسل والمنقطع بمعنى واحد  
 والمعروف في الفقه وأصوله ان ذلك يسمى مرسلا الا ان أكثر ما يوصف بالارسال من حيث الاستعمال  
 ما رواه التابعي عن النبي صلى الله عليه وسلم وقال الحاكم في كتاب المعرفة ان الارسال مخصوص بالتابعين  
 وخالف ذلك في المدخل فقال هو قول التابعي أو تابعي التابعي قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وبينه وبين  
 الرسول قرن أو قرنان ولا يذكر سماعه من الذي سمعه يعني في رواية أخرى — وقد أطلق المرسل على  
 المنقطع من أئمة الحديث أبو زرعة وأبو حاتم والدارقطني وقد صرح البخاري في حديث لابراهيم النخعي  
 عن أبي سعيد الخدري بأنه مرسل لكون ابراهيم لم يسمع من أبي سعيد وسرح هو وأبو داود في حديث

المؤمن بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن ابن مسعود أنه مرسل لكونه لم يدرث ابن مسعود وأما قول بعض أهل الأصول المرسل قول غير الصحابي فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم فالمراد به ماسقط منه تابعي مع الصحابي أو ما سقط منه اثنان بعد الصحابي ونحو ذلك ولو سئل على الإطلاق لزم بطلان اعتبار الاسناد وترك النظر في أحوال الرواة وهو بين الفساد ولذا خصه بعضهم بأهل الاعتصار الأول يعني القرون الثلاثة . وقال ابن القطان في بيان الوهم والايهام ان الارسل رواية الراوي عن لم يسمع منه وعليه فتكون رواية من روى عن سمع منه ما لم يسمع منه بأن يكون بينهما واسطة فيها ليست من قبيل الارسل بل من قبيل التدليس فيكون في حد المرسل أربعة أقوال . وهذا الاختلاف يرجع الى اختلاف في الاصطلاح ولا مشاحة فيه . والمرسل اسم مفعول من قولهم أرسل الحديث إرسالاً . والارسل في الأصل الإطلاق وعدم التقييد تقول أرسلت الطائر اذا أطلقته وأرسلت الكلام إرسالاً اذا أطلقته من غير تقييد وسنبي هذا النوع من الحديث بالمرسل لاطلاق الاسناد فيه وعدم تقييده براو يعرف . وقد فرق أهل الأثر هنا بين الاسم والفعل عند الإطلاق نبه على ذلك الحافظ ابن حجر في شرح الأئمة حيث قال ان أهل الاصطلاح غابوا بين الفرد والغريب من حيث كثرة الاستعمال وقلته فالفرد أكثر ما يطلقونه على الفرد المطلق والغريب أكثر ما يطلقونه على الفرد النسبي وهذا من حيث اطلاق الاسمية عليها وأما من حيث استعمالهم الفعل المشتق فلا يفرقون فيقولون في المطلق والنسبي تفرد به فلان أو أغرب به فلان وقريب من هذا اختلافهم في المنقطع والمرسل هل هما متغايران أم لا فأكثر المحدثين على التغاير لكنه عند اطلاق الاسم وأما عند استعمال الفعل المشتق فيستعملون الارسل فقط فيقولون أرسله فلان سواء كان مرسل أم منقطعاً ومن ثم أطلق غير واحد ممن لم يلاحظ مواضع استعمالهم على كثير من المحدثين انهم لا يفرقون بين المرسل والمنقطع وليس كذلك لما حررناه وقل من نبه على النكتة في ذلك . وقد اختلف العلماء في الاحتجاج بالمرسل اختلافاً شديداً لا يتسع للبحث فيه مثل هذا الكتاب . قال الحافظ السيوطي وقد تلخص في ذلك عشرة أقوال — يحتج به مطلقاً ، لا يحتج به مطلقاً ، يحتج به ان أرسله أهل القرون الثلاثة ، يحتج به ان لم يرو الا عن عدل ، يحتج به ان أرسله سعيد فقط ، يحتج به ان اعتضد ، يحتج به ان لم يكن في الباب سواء ، هو أقوى من المسند ، يحتج به تدبياً لا وجوباً ، يحتج به ان أرسله صحابي . ونقل عن القاضي أبي بكر انه قال لا أقبل المرسل ولا في الأماكن التي قبلها الشافعي حسماً للباب بل ولا مرسل الصحابي اذا احتدل سماعه من تابعي . قال والشافعي لا يوجب الاحتجاج به في هذه الأماكن بل يستحب كما قال استحباب قبوله ولا أستطيع ان أقول الحجة ثبتت به نبوتها بالتوصل . وقال غيره فائدة ذلك انه لو عارضه متصل قدم عليه ولو كان حجة مطلقاً تعارضاً لكن قال البيهقي مراد الشافعي بقوله استحباب اختيار هذا والحديث المرسل ضعيف لا يحتج به عند جمهور المحدثين وكثير من الفقهاء وأصحاب الأصول والنظر وذلك للجهل بحال الساقط من السند فانه يحتمل ان يكون غير صحابي واذا كان كذلك فيحتمل ان يكون

ضعيفا وان اتفق ان يكون المرسل لا يروي عن ثقة فالتوثيق مع الابهام غير كاف . وقال بعض الأئمة الحديث المرسل صحيح محتج به وقيد ابن عبد البر ذلك بما اذا لم يكن مرسله ممن لا يحتز ويرسل عن غير الثقات فان كان فلا خلاف في رده . وقال أبو داود في رسالته الى أهل مكة واما المراسيل فقد كان محتج بها العلماء فيما مضى مثل سفيان الثوري ومالك والأوزاعي حتى جاء الشافعي فتكلم فيها وتابعه على ذلك أحمد بن حنبل وغيره فاذا لم يكن مسند غير المراسيل ولم يوجد المسند فالمرسل محتج به وليس هو مثل المتصل في القوة . وقال ابن جرير أجمع التابعون بأسرهم على قبول المرسل ولم يأت عنهم انكاره ولا عن أحد من الأئمة بعدهم الى رأس المائتين . قال ابن عبد البر كأنه يعني ان الشافعي أول من رده . وقد انتقد بعضهم قول من قال ان الشافعي أول من ترك الاحتجاج بالمرسل فقد نقل ترك الاحتجاج عن سعيد بن المسيب وهو من كبار التابعين ولم ينفرده هو بذلك بل قال به من بينهم ابن سيرين والزهري وقد أخرج مسلم في مقدمة صحيحة عن ابن سيرين أنه قال لم يكونوا يسألون عن الاسناد فلما وقعت الفتنة قيل سمو لنا رجالكم فينظر الى أهل السنة فيؤخذ حديثهم وينظر الى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم . وقد ترك الاحتجاج بالمرسل ابن مهدي وبجي القطان وغير واحد ممن قبل الشافعي والذي يمكن نسبته الى الشافعي في أمر المرسل هو زيادة البحث عنه والتحقيق فيه . وقد روى الشافعي عن عمه قال حدثنا هشام بن عروة عن أبيه أنه قال اني لأسمع الحديث أستحسنه فما يعني من ذكره الا كراهية ان يسمعه سامع فيقتدي به وذلك اني أسمع من الرجل لأثق به قد حدث به عن أئمة من رجع أئمة به قد حدث به عن أئمة به وهذا كما قال ابن عبد البر يدل على ان ذلك الزمان كان يحدث فيه الثقة وغيره . وأخرج العقيلي من حديث ابن عون قال ذكر أيوب السخيتاني لمحمد بن سيرين حديثا عن أبي قلابة فقال أبو قلابة رجل صالح ولكن عمن ذكره أبو قلابة وأخرج في الحلية من طريق ابن مهدي عن ابن طبيعة أنه سمع شيخا من الخوارج يقول بعد ما تاب ان هذه الاحاديث دين فانظروا عمن تأخذون دينكم فاننا كنا اذا هويتا أمرا صيرنا له حديثا — قال الحافظ ابن حجر هذه والله قاصمة الظهر للمحتجين بالمرسل اذ بدعة الخوارج كانت في مبدأ الاسلام والصحابة متوافرون ثم في عصر التابعين فمن بعدهم وهؤلاء اذا استحسنا أمرا جعلوه حديثا وأشاعوه فربما سمع الرجل الشيء فحدث به ولم يذكر من حدثه به تحسنا للظن فيحمله عنه غيره ويحجي الذي يحتج بالمقطعات فيحتج به مع كون أصله مذكور : وأما مراسيل الصحابة فكسرها حكم الموصول على المشهور الذي ذهب اليه الجمهور قال ابن الصلاح ثم انما لم نعد في أنواع المرسل ونحوه ما يسمى في أصول الفقه بمرسل الصحابي مثل ما يرويه ابن عباس وغيره من أحداث الصحابة عن النبي صلى الله عليه وسلم ولم يسمعه منه لأن ذلك في حكم الموصول المسند لأن روايتهم عن الصحابة والجهالة بالصحابي غير قاذحة لأن الصحابة كلهم عدول . قال الحافظ العراقي وفي قوله لأن روايتهم عن الصحابة نظر والصواب ان يقال لأن غالب روايتهم اذ قد سمع جماعة من الصحابة من بعض التابعين

وسأني في كلام ابن الصلاح في رواية الاكابر عن الاصغر ان ابن عباس وبقيّة المبادلة زوروا عن كتب الاحبار وهو من التابعين وزوى كعب أيضاً التابعين ولم يذكر ابن الصلاح خلافاً في مرسل الصحابي وفي بعض كتب الاصول انه لا خلاف في الاحتجاج به وليس بحيد فقد قال الأستاذ أبو اسحق الاسفرائيني انه لا يحتج به والصواب ما تقدم هـ ونقل القاضي عبد الجبار عن الشافعي ان الصحابي اذا قل قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا قبل الا ان علم انه أرسنه وكذا نقله ابن بطال في شرح البخاري وهذا خلاف المشهور من مذهبه فقد ذكر ابن برهان في الوجيز ان مذهبه في المراسيل انه لا يجوز الاحتجاج بها الا مراسيل الصحابة ومراسيل سعيد وما انعقد الاجماع على العمل به . وأما مراسيل من أحضر الى النبي صلى الله عليه وسلم غير ميمز كمعيد الله بن عدي بن اخیار فلا يمكن ان يقال انها مقبولة كمراسيل الصحابة لأن رواية الصحابة اما ان تكون عن النبي صلى الله عليه وسلم أو عن صحابي ولكن مقبول واحتمال كون الصحابي الذي أدركه وسمع يروي عن التابعين بعيد بخلاف مراسيل هؤلاء فانها عن التابعين بكثرة فتقوى احتمال ان يكون الساقط غير صحابي وجاء احتمال كونه غير ثقة . وقد تكلم العلماء في عدة الأحاديث التي صرح ابن عباس بسماها من النبي صلى الله عليه وسلم فقال الغزالي في المستصفى انها أربعة وهو قول غريب وقد قلده في ذلك جماعة وعن يحيى القطان ويحيى بن معين وأبي داود صاحب السنن انها تسعة . وذكر بعض المتأخرين انها دون العشرين لكن من طرق صحاح وقد اعتنى الحافظ ابن حجر بجميع الصحاح والחסان منها فزادت عنده على الأربعين وهذا سوى ما هو في حكم السماع كحكاية حضور فعل أمر بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم . وقد عقد ابن حزم في كتاب الاحكام فصلاً يتعلق بالمرسل فقال فيه قال أبو محمد المرسل من الحديث هو الذي سقط بين أحد رواه وبين النبي صلى الله عليه وسلم ناقل واحد فصاعداً وهو المتقطع أيضاً وهو غير مقبول ولا تقوم به حجة لانه عن مجهول وقد قدمنا ان من جهلنا حاله ففرض علينا التوقف عن قبول خبره وعن قبول شهادته حتى نعلم حاله — وسواء قال الراوي حدثنا الثقة أو لم يقل لا يجب ان نلتفت الى ذلك اذ قد يكون عنده ثقة من لا يعلم من جرحته ما يعلم غيره ، وقد قدمنا ان الجرح أولى من التعديل وقد وثق سيفان الثوري جابراً الجعفي وجابر قد عرف من خاله ما عرفت ولكن قد خفي أمره على سيفان فقال بما ظهر منه اليه . ومرسل سعيد بن المسيب ومرسل الحسن البصري وغيرهما سواء لا يؤخذ منه شيء . وقد ادعى بعض من لا يحصل ما يقول ان الحسن البصري كان اذا حدثه بالحديث أربعة من الصحابة أرسله قال فهو أقوى من المسند قال أبو محمد وقائل هذا أترك خلق الله المرسل الحسن وحسبك بالراء سقوطاً ان يضعف قولاً يعتد به ويعمل به ويقوي قولاً يتركه ويرفضه . وقد كذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو حي وقد كان في عصر الصحابة منافقون ومريدون فلا يقبل حديث قال راويه فيه عن رجل من الصحابة أو حدثني من تبع رسول الله حتى يسميه ويكون معلوماً بالصحة الفاضلة قال الله عز وجل (ومن حولكم من الاعراب منافقون ومن أهل المدينة مردوا على اتفاق لا

تعلمهم بحسن تعلمهم سنعذبهم مرتين ثم يردون الى عذاب عظيم) وقد ارتد قوم ممن يحب النبي صلى الله عليه وسلم كعينة بن حصن والاشعث بن قليس وعبد الله بن أبي سرح . ولقاء التابع لرجل من اصاغر الصحابة شرف وفخر عظيم فلاي معنى يسكت عن تسميته لو كان ممن حمدت حبيته ولا يخلو سكوته من أحد وجهين إما انه لم يعرف من هو ولا يعرف صحة دعواه الصحبة أو لانه كان من بعض من ذكرنا . حدثنا عبد الله بن يوسف عن احمد بن قح عن عبد الوهاب بن عيسى عن احمد بن محمد عن احمد بن علي عن مسلم ان الحجاج حدثنا يحيى بن يحيى أنبأنا خالد بن عبد الله عن عبد الملك عن عبد الله مولى اسماء بنت أبي بكر الصديق وكان خال ولد عطاء قال ارسلني اسماء الى عبد الله بن عمر فقالت بلغني انك تحرم اشياء ثلاثة العلم في الثوب وميزة الارجوان وصوم رجب كله فأنكر ابن عمر ان يكون حرم شيئاً من ذلك فهذه اسماء وهي صاحبة من قدماء الصحابة وذوات الفضل منهم قد حدثها بالكذب من شغل بالها حديثه عن ابن عمر حتى استرأت ذلك فصح كذب ذلك الخبر - فواجب على كل أحد أن لا يقبل الا من عرف اسمه وعرفت عدالته وحفظه . قال أبو محمد والخالفون لنا في قبول المرسل هم أترك خلق الله للمرسل اذا خالف مذهب صاحبه ورأيه . ولو تتبعنا ما تركوا من الاحاديث المرسلة لبلغ ذلك ازيد من ألفين وأتمها أوقعهم في الاخذ بالمرسل انهم تعلقوا بأحاديث مراسلات في بعض مسائلهم فقالوا فيها بالاخذ بالمرسل ثم تركوه في غير تلك المسائل وأتمها غرض القوم نصر المسألة الحاضرة بما أمكن من باطل أو حق ولا يبالون بأن يهدموا من ذلك ألف مسألة لهم ثم لا يبالون بعد ذلك بابطال ما محجوه في هذه المسألة اذا اخذوا في الكلام في أخرى . فمأخذ ينضح نفسه بثق بحدوث مرسل أصلاً . وقال بعض الحفاظ ممن ينحون نحو ابن حزم في عدم التقيد بقول من الاقوال قد تنازع الناس في قبول المراسيل وفي ردها - واصح الاقوال ان منها المقبول ومنها المردود ومنها الموقوف ، فمن علم من حاله انه لا يرسل الا عن ثقة قبل مرسله ، ومن عرف انه يرسل عن الثقة وغير الثقة كان ارسله رواية عن لا يعرف حاله فهذا موقوف ؛ وما كان من المراسيل مخالفا لما رواه اثبات كان مردودا ، واذا كان المرسل قد ورد من وجهين وكان كل من الراويين قد أخذ العلم عن غير شيوخ الآخر فهذا يدل على صدقه . فان من أخبر بمثل ما أخبر به الآخر مع العلم بأن واحدا منهما لم يستفد ذلك من الآخر فانه يعلم ان الامر كذلك ولن يختم هذا البحث بكلام الامام الشافعي رضي الله عنه فانه امام الكلام . روى البيهقي في المدخل عن شيخه الحاكم عن الاصم عن الربيع عنه انه قال المنقطع مختلف فن شاهد اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم من التابعين فحدث حديثاً منقطعاً عن النبي صلى الله عليه وسلم اعتبر عليه بأمر منها ان ينظر الى ما أرسل من الحديث فان شركه فيه الحفاظ المأمونون فأسندوه الى رسول الله صلى الله عليه وسلم بمثل معنى ما روى كانت هذه دلالة على صحة ما قبل عنه وحفظه ، وان انقرد باسناد حديث لم يشركه فيه من يسند قبل ما ينقرد به من ذلك - ويعتبر عليه بأن ينظر هل يوافقه مرسل غيره ممن قبل العلم من غير رجاله الذين قبل عنهم فان وجد ذلك كانت دلالة تقوى له مرسله وهي أضعف من الأولى ، وان لم يوجد ذلك نظر

الى بعض ما يروي عن بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قولاً له فإن وجد يوافق ما يروي عن النبي صلى الله عليه وسلم كانت في هذا دلالة على أنه لم يأخذ مرسله الا عن أصل يصح ان شاء الله تعالى، وكذلك ان وجد عوام من أهل العلم يفتون بمثل معنى ما يروي عن النبي صلى الله عليه وسلم ثم يعتبر عليه بان يكون اذا سعى من روى عنه لم يسم مجهولاً ولا مرغوباً عن الرواية عنه فيستدل بذلك على صحته فيما يروي عنه ويكون اذا شرك أحدًا من الحفاظ في حديث لم يخالفه — فان خالفه ووجد حديثه أقص كانت في هذه دلائل على صحة مخرج حديثه ومتى خالف ما وصفت أضرب بحديثه حتى لا يسمع أحدًا قبول مرسله قال واذا وجدت الدلائل لصحة حديثه بما وصف أحياناً ان تقبل مرسله أراد به اخترنا — ولا نستطيع ان نزع ان الحجة تثبت به ثبوتها بالتصل وذلك ان معنى المنقطع مغيب يحتمل ان يكون حمل عن رغب عن الرواية عنه اذا سمي وان بعض المنقطعات وان وافقه مرسل مثله فقد يحتمل ان يكون مخزجهما واحداً من حديث من لو سمي لم يقبل وان قول بعض أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قال برأيه لو وافقه لم يدل على صحة مخرج الحديث دلالة قوية اذا نظر فيها ويمكن ان يكون انما غلط به حين سمع قول بعض أصحاب رسول الله يوافقه ويحتمل مثل هذا فيمن وافقه بعض الفقهاء . قال فاما من بعد كبار التابعين الذين كثرت مشاهدتهم لبعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فلا أعلم أحداً منهم يقبل مرسله لا موراً أحداً منهم أشد تجوزاً فيمن يروون عنه والآخرون يروون عنهم عليهم الدلائل فيما أرسلوا يضعف مخرجه والآخرون كثرة الاحالة في الاخبار واذا كثرت الاحالة كان أمكن للوهم وضعف من يقبل عنه . ثم ان السقوط من السند قد يكون واضحاً يشترك في معرفته كثيرون من أهل الفن ولا يخفى عليهم وذلك في مثل ما اذا كان الراوي لم يعاصر من روى عنه وقد يكون خفياً لا يدركه الا الأئمة الحذاق المطلعون على طرق الاحاديث وعلى الاسانيد والاول يدرك بمعرفة التاريخ لتضمنه التعريف بأوقات مواليده الرواة ووفياتهم وطلبتهم وارتحالهم وغير ذلك . وقد ادعى أناس الرواية عن شيوخ أظهر التاريخ كذب دعواهم فيها ولذا عني المحدثون بالتاريخ كثيراً . ويقال للاسناد الذي يكون السقوط فيه واضحاً والمرسل الجلي وللأسناد الذي يكون السقوط فيه خفياً المدلس بالفتح ان كان الاسقاط صادراً من عرف لقاءه لمن روى عنه والمرسل الخفي . وان كان الاسقاط صادراً من عرف معاصره له ولم يعرف أنه لقيه، وهذا على قول من فرق بينهما وجعلهما متباينين وامام من جعل المرسل الخفي داخلاً في المدلس فإنه يعرف المدلس بأنه هو الاسناد الذي يكون السقوط فيه خفياً ويقال لهذا النوع من التدليس بتدليس الاسناد وثم نوع آخر يقال له تدليس الشيوخ اما تدليس الاسناد فهو ان يسقط اسم شيخه الذي روى عنه ويرتقي الى من فوفقه فيسند ذلك اليه بلفظ غير مقتض للاتصال ولكنه موهم له كقوله عن فلان أو أن فلاناً أو قال فلان موهم بذلك انه سمعه ممن رواه عنه . وانما يكون تدليسا اذا كان المدلس قد عاصر المروي عنه أو لقيه ولم يسمع منه أو سمع منه ولم يسمع منه ذلك الحديث الذي دلّسه عنه اما اذا روى عن من لم يدركه بلفظ موهم فان ذلك ليس بتدليس على الصحيح المشهور . وحكي ان عبد البر في التمهيد عن قوم انه تدليس جعلوا التدليس ان يحدث

الرجل عن الرجل بما لم يسمعه منه بلفظ لا يقتضي تصريحاً بالسماع قال وعلى هذا فإسالم من التدليس أحد وقد أكثر العلماء من ذم التدليس والتفريق منه والجزء عنه . قال شعبة التدليس أخو الكذب وقال وكيع الثوب لا يحل تدليسه فكيف الحديث . وقال بعضهم المدلس داخل في قول النبي صلى الله عليه وسلم من غشنا فليس منا لأنه يؤهم السامعين أن حديثه متصل وفيه اقطاع هذا أن دلس عن ثقة فإن كان ضعيفاً فقد خان الله ورسوله وهو كما قال بعض الأئمة حرام إجماعاً . وقد اختلف في قبول رواية من عرف بالتدليس فقال فريق من أهل الحديث والفقهاء لا تقبل رواية المدلس بحال بين السماع أو لم يبين والتدليس مما يقتضي الجرح عندهم والمشهور التفصيل وهو أن ما رواه المدلس بلفظ محتمل لم يبين فيه السماع والاتصال فحكمه حكم المرسل وأنواعه ومارواه بلفظ يبين الاتصال نحو سمعت وحدثنا وأخبرنا وأشباهها فهو مقبول محتج به وفي الصحيحين وغيرهما من الكتب المعتبرة من حديث هذا الضرب كثير جداً كقتادة والاعمش والسفيانين وهشام بن بشير وغيرهم وهذا لأن التدليس ليس كذبا وإنما هو ضرب من الإيهام بلفظ محتمل والحكم أنه لا يقبل من المدلس حتى يبين . وأما تدليس الشيوخ فهو أن يروي عن شيخ حديثاً سمعه منه فيسميه أو يكنيه أو ينسبه أو يصفه بما لا يعرف به كي لا يعرف . ومثاله قول أبي بكر بن مجاهد أحد أئمة القراء حدثنا عبد الله بن أبي عبد الله يريد به عبد الله بن أبي داود السجستاني وفيه تضييع للمروي عنه وتويعر لطريق معرفته على من يطلب الوقوف على حاله وأهليته وهو مكروه ، وتختلف الحال في كراهة ذلك باختلاف الغرض الحامل عليه فقد يحمله على ذلك كون شيخه الذي غير سمته غير ثقة أو كونه متأخر الوقاة قد شاركه في السماع منه من هو دونه أو كونه أصغر سناً من الراوي عنه أو كونه كثير الراوية عنه فيجب إيهاماً لكثرة الشيوخ أن يعرفه في موضع بصفة وفي موضع آخر بصنة أخرى ليؤهم أنه غيره وقد كان الخطيب لهجاً بذلك في تصانيفه . قال ابن الصباغ في العدة من فعل ذلك لسكون من روى عنه غير ثقة عند الناس وإنما أراد أن يغير اسمه ليقبوا خبره يجب أن لا يقبل خبره وإن كان هو يعتقد فيه الثقة فقد يغلط في ذلك لجواز أن يعرف غيره من جرحه مالا يعرفه هو وإن كان أصغر سنه يكون ذلك رواية عن مجهول فلا يجب قبول خبره حتى يعرف من روى عنه . وأما تدليس التسوية فإنه داخل في تدليس الاسناد وجعله بعضهم قسماً مستقلاً بنفسه فقسم التدليس إلى ثلاثة أقسام تدليس الاسناد وتدليس الشيوخ وتدليس التسوية ؛ وتدليس التسوية هو أن يسقط ضعيفاً بين ثقتين ، وبصورته أن يروي حديثاً عن شيخ ثقة وذلك الثقة يرويه عن ضعيف عن ثقة فيأتي المدلس الذي سمع الحديث من الثقة الأول فيسقط الضعيف الذي في السند ويجعل الحديث عن شيخ الثقة عن الثقة الثاني بافظ محتمل فيصير السند كله ثقات ، وهذا شر أقسام التدليس لأن فاعل ذلك قد لا يكون معروفاً بالتدليس ومجده الواقف على السند كذلك بعد التسوية قد رواه عن ثقة آخر فيحكم له بالصحة وفي ذلك من التدليس في الحديث مالا يخفى وهو قاذح فيمن فعلاه عمداً . وقد سمي ابن القطان هذا النوع بالتسوية بدون لفظ التدليس فيقول سواد فلان وهذه تسوية ،



والقدماء يسمونه تجويدا فيقولون جوده فلان أي ذكر من فيه من الجواد وترك غيره . وقال بعض العلماء التحقيق ان يقال متى قيل تدليس التسوية فلا بد ان يكون كل من التقات الذين حذف عنهم الوسائط في ذلك الاسناد قد اجتمع بشيخ شيخه . وان قيل تسوية بدون تدليس لم يحتج الى اجتماع أحد منهم من فوقه وقد وقع في هذا بعض الأئمة فانه روى عن ثور عن ابن عباس وثور لم يلقه وإنما روى عن عكرمة عنه فأسقط عكرمة لانه غير حجة عنده . وأما المرسل الحفي فهو ما كان الاسقاط فيه صادرا من عرف معاصرتهم لمن روى عنه ولم يعرف لقاءه له وقد عرفت ان بعض العلماء يفرق بين المدلس وبعضهم يجعله داخلا فيه: ومن فرق بينهما الحافظ ابن حجر حيث قال والفرق بين المدلس والمرسل الحفي دقيق حصل تحريره بما ذكر هنا وهو ان التدليس يختص بمن روى عن عرف لقاءه إياه فاما ان عاصره ولم يعرف أنه لقيه فهو المرسل الحفي ومن أدخل في تعريف التدليس المعاصرة ولو بغير لقي نرمة دخول المرسل الحفي في تعريفه والصواب التفرقة بينهما ، ويدل على ان اعتبار الثاني في التدليس دون المعاصرة وحدها إطلاق أهل العلم بالحديث على ان رواية المخضرمين كابي عثمان النهدي وقيس بن حازم عن النبي صلى الله عليه وسلم من قيل الارسل لامن قيل التدليس، ولو كان مجرد المعاصرة يكفي به في التدليس لكان هؤلاء مدلسين لأنهم عاصروا النبي صلى الله عليه وسلم ولكن لم يعرف هل نقوه أم لا ، ومن قال باشتراط اللقاء في التدليس الامام الشافعي وأبو بكر البزار وكلامه الخطيب في الكفاية يقتضيه وهو المعتمد ويعرف عدم الملاقاة باخباره عن نفسه بذلك أو بحزم امام مطلع ، ولا يكفي ان يقع في بعض الطرق زيادة راو بينهما لاحتمال ان يكون من المزيد ولا يحكم في هذه الصورة بحكم كلي تعارض احتمال الاتصال والانقطاع وقد صنف فيه الخطيب كتاب التفصيل بينهم المراسيل وكتاب المزيد في متصل الاسانيد . هـ وقد نوقش فيما ذكر بأن المخضرمين انما لم يعدوا ارسالهم من قيل التدليس لانه من قيل الارسل الحفي وذلك لان المخضرم هو من عرف عدم لقائه النبي صلى الله عليه وسلم لامن لم يعرف أنه لقيه وبينهما فرق . وليس المراد بالمرسل هنا المرسل بالمعنى المشهور وهو ماسقط من سنده الصحابي بل المراد به ما يكون فيه مطلق الانقطاع . وقال الخطيب في الكفاية التدليس هو تدليس الحديث الذي لم يسمعه الراوي ممن دل عليه عنه بروايته اياه على وجه أنه سمعه منه ويعدل عن البيان لذلك . قال ولو أنه بين أنه لم يسمعه من الشيخ الذي دل عليه عنه وكشف عن ذلك لصار بيانه مرسلنا للحديث غير مدلس فيه لأن الارسل للحديث ليس بإيهام من المرسل كونه سامعا ممن لم يسمع منه وملاقيا لمن لم يلقه الا ان التدليس الذي ذكرناه متضمن الارسل للاحتمال لاسانيد المدلس عن ذكر الواسطة ، وانما يفارق حال المرسل إيهامه السماع ممن لم يسمعه فقط وهو الموهن لأمره فوجب كون التدليس متضمنا للارسل والارسل لا يتضمن التدليس لانه يقتضي إيهام السماع ممن لم يسمع منه ولهذا لم يذم العلماء من أرسل وضموا من دلس . وقال ابن عبد البر في التمهيد التدليس عند جماعتهم اتفاقا هو ان يروي عن لقيه وسمع منه وجده عنه ممن لم يسمعه منه وإنما سمعه من غيره عنه

من يرضى حاله أو لا يرضى على أن الاغلب في ذلك أنه لو كانت حاله مرضية لذكره وقد يكون لأنه استغرم . قال وأما حديث الرجل عمن لم يلقه كمالك عن سعيد بن المسيب والثوري عن إبراهيم التيمي باختلافهما فيه فقالت فرقة أنه تدليس لأنها لو شأ لسيا من حديثهما كما فعلا في الكثير مما بلغتهما عنهما . وقالت طائفة من أهل الحديث إنما هو ارسال قالوا فكما جاز أن يرسل سعيد عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن أبي بكر وعمر وهو لم يسمع منهم ولم يسم أحد من أهل العلم ذلك تدليساً كذلك مالك عن سعيد قال ولئن كان هذا تدليساً فما أعلم أحداً من العلماء قديماً ولا حديثاً سم منه الا شعبة والقطان فانهما ليس بوجدلها شيء من هذا لاسيما شعبة . ه وفي كلامه ما يشير الى الفرق بين التدليس والارسال الحفي والحلي لا ادراك مالك لسعيد في الجملة وعدم ادراك الثوري للتخي أصلاً ولكنه لم يتعرض لتخصيصه بالثقة بتخصيصه بها في موضع آخر من تمهيده اقتصار على الجائز منه وقد صرح في موضع آخر منه بذمه في غير الثقة فقال ولا يكون ذلك عندهم الا عن ثقة فإن دلس عن غير ثقة فهو تدليس مذموم عند جماعة من أهل الحديث وكذلك ان حدث عمن لم يسمع منه فقد جاوز حد التدليس الذي رخص فيه من رخص من العلماء الى ما ينكرونه ويذمونونه ولا يحمّدونه . وقد سبقه الى ذلك يعقوب بن شيبة كما حكاه الخطيب عنه وهو مع قوله في موضع آخر أنه اذا وقع فيمن لم يلقه أقبح وأسمج يقتضي ان الارسال أشد بخلاف قوله الاول فانه مشعر بكونه أخف فكأنه هنا عني الارسال الحفي لما فيه من إيهام اللقي والسامع معا وهناك الحلي لعدم الالتباس فيه لاسيما بعد أن صرح بأن الارسال قد يبعث عليه أمور لا تضره كان يكون سمع الخبر من جماعة عن المرسل عنه بحيث صح عنده ووقر في نفسه أو نسي شيخه فيه مع علمه به عن المرسل عنه أو كان أخذه له مذاكرة أو لمعرفة المتخاطبين بذلك الحديث واشتهاره بينهم أو لغير ذلك مما هو في معناه . وقد تعرض ابن حزم لذكر التدليس في كتاب الاحكام فقال في فصل من يلزم قبول قوله الاخبار وأما المدلس فينقسم قسمين أحدهما حافظ عدل ربما أرسل حديثه وربما أسنده وربما حدث به على سبيل المذاكرة أو الفتيا أو المناظرة فلم يذكر له سنداً وربما اقتصر على ذكر بعض رواته دون بعض ، فهذا لا يضر سائر رواياته شيئاً لأن هذا ليس حرجة ولا غفلة لكننا نترك من حديثه ما علمنا يقينا أنه أرسله وما علمنا أنه أسقط بعض من في أسنده وتأخذ من حديثه ما لم نوقن فيه شيئاً من ذلك وسواء قال أخبرنا فلان أو قال عن فلان أو قال فلان عن فلان كل ذلك واجب قبوله ما لم يتيقن أنه أورد حديثاً بعينه إراداً غير مسند فإن أيقنا ذلك تركنا ذلك الحديث وحده فقط وأخذنا سائر رواياته وقد روي عن عبد الرزاق ان إمام قال كان معمر يرسل لنا أحاديث فلما قدم عليه عبد الله بن المبارك أسندها له وهذا النوع منهم كان جلة أصحاب الحديث وأئمة المسلمين كالحسن البصري وأبي أسحق الشيباني وقتادة بن دعامة وعمر بن دينار وسليمان الأعمش وأبي الزبير وسيفان الثوري وسفيان بن عيينة وقد أدخل علي بن عمر الدارقطني فيهم مالك بن أنس ولم يكن كذلك ولا يوجد له هذا الا في قليل من حديثه أرسله مرة وأسنده أخرى وقسم

آخر قد صح عنهم اسقاط من لاخير فيه من أسانيدهم عمدا وضم القوي الى القوي تليسا على من يحدث وغرورا لمن يأخذ عنه ونصرا لما يريد تأييده من الاقوال مما لو سعى من سكت عن ذكره لكان ذلك عملا أو مرضا في الحديث فهذا رجل مجروح وهذا فسق ظاهر واجب اطراح جميع حديثه صح انه دلس فيه أو لم يصح انه دلس فيه وسواء قال سمعت أو أخبرنا أو لم يقل كل ذلك مردود غير مقبول لانه ساقط العدالة غاش لاهل الاسلام باستجازه ما ذكرنا ، ومن هذا النوع كان الحسن بن عماره وشريك بن عبدالله القاضي وغيرهما قال علي : ومن صح انه قبل التلقين ولو مرة سقط حديثه كله لانه لم يتفقه في دين الله عز وجل ولا حفظ ماسمع وقد قال عليه الصلاة السلام نضر الله امرأ سمع منا حديثا فحفظه حتى بلغه غيره ، فأما أمر عليه الصلاة السلام بقبول تبليغ الحافظ : والتلقين هو ان يقول له القائل حدثك فلان بكذا ويسمى له من شاء من غير ان يسمعه منه فيقول نعم فهذا لا يخلو من أحد وجهين ولا بد من أحدهما ضرورة إما ان يكون فاسقا يحدث بما لم يسمع أو يكون من الغفلة بحيث يكون ذاهل العقل مدخول الذهن ومثل هذا لا يلتفت اليه لانه ليس من ذوي الالباب ، ومن هذا النوع كان سمالك بن حرب أخبر بأنه شاهد ذلك منه شعبة الامام الرئيس بن الحجاج وأما النوع الثاني وهو الحديث الضعيف الذي يكون موجب الرد فيه وجود أمر في الراوي يوجب طعنا فيه فهو أقسام يعرف اسم كل قسم منها ورسمه مما نذكره الآن : وهو ان الحديث الضعيف ان كان موجب الرد فيه ككذب الراوي في الحديث فهو الموضوع وان كان تهمة بالكذب فيه فهو المتروك وان كان خفى غلطه أو كثرة غفله أو ظهور فسقه فهو المنكر وان كان وهمه فهو المعلن وان كان مخالفة للثقات فان كانت المخالفة بالادراج فيه فهو المدرج وان كانت بالتقديم والتأخير فهو المقلوب وان كانت بالاببدال فيه مع التدافع حيث لا مرجح فهو المضطرب وان كانت بتغيير الحروف مع بقاء صورة الخط فان كان التغيير بالنسبة الى النقط فهو المصحف وان كان بالنسبة الى الشكل فهو المحرف .

### (زيادة بسط)

الموضوع هو الحديث المكذوب على رسول الله صلى الله عليه وسلم سواء كان عمدا أم خطأ والمتروك هو الحديث الذي ينفرد بروايته من يتهم بالكذب في الحديث ويدخل فيه من عرف بالكذب في غير الحديث وان لم يظهر كذبه في الحديث وذلك لان التساهل في غير الحديث قد يجري الى التساهل في الحديث قال بعض علماء الاصول من تشدد في الحديث وتساهل في غيره فالاصح ان روايته ترد لان الظاهر انه اما تشدد في الحديث لغرض والا لزم تشدده مطلقا وقد يتغير ذلك الغرض أو يحصل بدون تشدد في كذب وقال بعضهم يرد خبر من عرف بالتساهل في الحديث النبوي دون المتساهل في حديثه عن نفسه وأمثاله وما ليس بحكم في الدين . هـ وينبغي ان يكون محل الخلاف بين من يرد حديثه وبين من لا يردده في الكذب الذي لا يفضي الى الخروج عن العدالة ، وأما الكذب الذي يفضي الى الخروج عن العدالة ولو لم يكن فيه

الاخرم المروءة فلا خلاف في ترك حديث المعروف به عندهم وأما المطروح فقد جعله بعضهم نوعا مستقلا وعرفه بأنه هو ما نزل عن الضعيف وارتفع عن الموضوع ومثل له بحديث جوير عن الضحاك عن ابن عباس وقد أدى نظر بعضهم الى أنه هو الحديث المتروك المعروف هنا فيكون هذا القسم مما له اسما والمكر هو الحديث الذي ينفرذ بروايته من فحش غلطه أو كثرت غفلته أو تبين فسقه بغير الكذب وهذا على رأي من لا يشترط في المنكر مخالفة راويه للثقات وقد سبق بيان المنكر على قولهم والمعلل هو ما طلع فيه بعد البحث والتبع على وهم وقع لراويه من وصل منقطع أو ادخل حديث في حديث أو نحو ذلك والمدرج هو ما أدرج في الحديث مما ليس منه على وجه يوهم أنه منه والادراج قد يكون في المتن وقد يكون في الاسناد ، مثال الادراج في المتن ما روي عن عبد الله بن مسعود ان رسول الله صلى الله عليه وسلم علمه التشهد فقال قل اتحيات لله والصلوات فذكر التشهد الى آخره وهو أشهد أن لا إله الا الله وأشهد أن محمدا رسول الله . وذكر بعده فاذا قلت هذا فقد قضيت صلاتك ان شئت أن تقوم فقم وان شئت أن تقعد فاقعد فتقوله فاذا قلت هذا الى آخره اتما هو من كلام ابن مسعود أدرج في الحديث ويدل على الادراج ما جاء في الرواية الأخرى وهو قال عبد الله فاذا قلت هذا فقد قضيت صلاتك . ومثال الادراج في الاسناد ما رواه الترمذي عن بندار عن عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان الثوري عن واصل ومنصور والاعمش عن أبي وائل عن عمرو بن شرحبيل عن عبد الله قال : قلت يا رسول الله أي الذنب أعظم قال ان تجعل لله ندا وهو خلقك الحديث . فرواية واصل هذه مدرجة على رواية منصور والاعمش لان واصل لا يذكر فيه عمرا بل يجعله عن أبي وائل عن عبد الله هكذا رواه شعبة ومهدي بن ميسون ومالك بن مغول وسعيد ابن مسروق عن واصل وقد بين الاسنادين معا يحيى بن سعيد القطان في روايته عن سفيان وفصل أحدهما من الآخر رواه البخاري في صحيحه عن عمرو بن علي عن يحيى عن سفيان عن منصور والاعمش كلاهما عن أبي وائل عن عمرو بن عبد الله ، وعن سفيان عن واصل عن أبي وائل عن عبد الله من غير ذكر عمرو ابن شرحبيل قال عمرو بن علي فذكرته لعبد الرحمن وكان حديثا عن سفيان عن الاعمش ومنصور وواصل عن أبي وائل عن عمرو فقال دعه دعه لكن رواه النسائي عن بندار عن ابن مهدي عن سفيان عن واصل وحده عن أبي وائل عن عمرو بن شرحبيل فزاد في السند عمرا من غير ذكر أحد أدرج عليه رواية واصل فكان ابن مهدي لما حدث به عن سفيان عن منصور والاعمش وواصل باسناد واحد ظن الرواة عن ابن مهدي اتفاق طرقهم فاقصر بعضهم على بعض شيوخ سفيان ولهذا قالوا لا ينبغي لمن يروي حديثا بسند فيه جماعة في طبقة واحدة محتسبين في الرواية عن شيخ واحد ان يحذف بعضهم بل يأتي به عن جميعهم لاحتمال ان يكون اللفظ في السند أو المتن لأحدهم وتكون رواية من عداه محمولة عليه فاذا حذف أحدهم فرمما كان هو صاحب ذلك اللفظ . وقد عرف بعضهم المدرج في المتن بقوله هو زيادة تقع فيه والاولى ان يزاد وليست منه ، وعرفه بعضهم بقوله هو الملحق بالحديث من قول بعض رواه وقد ذكرنا كثيرا

ما يتعلق بالمدرج فيما سبق والمقلوب هو ما وقعت الخالفة فيه بالتقديم والتأخير وذلك كما في حديث أبي هريرة عند مسلم في السبعة الذين يظلمهم الله تحت ظل عرشه فان فيه . ورجل تصدق بصدقة أخفاها حتى لاتعلم بينه ما تنفق شماله فهذا مما اقلب على أحد الرواة وانما هو حتى لاتعلم شماله ما تنفق بينه كما ورد في البخاري وفي مسلم في بعض طرقه فعكس الراوي الذي اقلب عليه الأمر فجعل اليمين في موضع الشمال والشمال في موضع اليمين وقد دل على القاب أمران أحدهما الرواية الأخرى التي اتفق عليها الشيخان والثاني ما يقتضيه وجه الكلام لان المعروف صدور الاتفاق في أغلب الاحيان عن اليمين وهذا النوع من قيل القلب في المتن وجو قليل والغالب في القلب أن يكون في الاسناد . ومن أمثلة القلب في المتن ما رواه حبيب بن عبد الرحمن عن عمته أئيسة مرفوعا اذا أذن ابن أم مكتوم فكلوا واشربوا واذا أذن بلال فلا تأكلوا ولا تشربوا رواه أحمد وابن خزيمة وابن حبان في صحيحهما وهو مقلوب فان المشهور المروي في الصحاح أن بلالا يؤذن بليل فكلوا واشربوا حتى يؤذن ابن أم مكتوم ويؤيد ذلك ما جاء في بعض الروايات ان ابن أم مكتوم وكان أعمى لا يؤذن حتى يقال له أصبحت أصبحت . وقد جمع ابن خزيمة بينها فجوز ان يكون النبي صلى الله عليه وسلم جعل أذان الليل توباً بينها فجاء الخبران على حسب الحالين وتابعه ابن حبان عليه بل بالغ حتى جزم بذلك وقال البلقيني انه بعيد ولو فتحنا باب التأويل لاندفع كثير من علل المحدثين قال ويمكن ان يسمى ذلك بالمعكوس فيفرد بنوع ولم أر من تعرض لذلك . ومن أمثلة ذلك ما رواه الطبراني من حديث أبي هريرة اذا أمرتكم بشيء فأتوه واذا نهيتكم عن شيء فاجتنبوه ما استطعتم ، فان المعروف ما في الصحيحين ما نهيتكم عنه فاجتنبوه ، وما أمرتكم به فافعلوا منه ما استطعتم . ومثال القلب في الاسناد وهو الاكثر قلب كعب ابن مرة الى مرة بن كعب وقلب مسلم بن الوليد الى الوليد بن مسلم ونحو ذلك هذا ما قاله بعض أهل الأثر ممن خص القلب بما ذكر . وقال الاكثر قلب أعم من ذلك وجعلوا القلب في الاسناد قسرين (أحدهما) ان يكون الحديث مشهورا براو فيجعل مكانه راو آخر في طبقته ليصير بذلك غربا فيه وذلك نحو حديث مشهور بسالم جعل مكانه نافع وحديث مشهور بمالك جعل مكانه عبيد الله بن عمر ومن كان يفعل ذلك من الوضعاء حماد بن عمرو النصيبي ويقال ان فاعل ذلك هو الذي يطلق عليه انه يسرق الحديث وربما قيل في الحديث نفسه انه مسروق . واطلاق السرقة في ذلك لا يظهر الا فيما اذا كان الراوي المبدل به منفردا به وحينئذ لا يستغرب ان يقال ان المبدل قد سرقه منه (الثاني) ان يؤخذ اسناد متن فيجعل متن آخر ويجعل ذلك المتن لاسناد آخر وسواء العلامة ابن الجزري بالقلب المركب وقد فعل ذلك بعضهم اختصارا لحفظ الحديث أو لكونه ممن يقبل التلقين أو لا يقبله وقد جرى ذلك للامام البخاري فقد حكى عدة من المشايخ ان ذلك الامام الاوحد لما قدم بغداد وسمع به أصحاب الحديث اجتمعوا وعمدوا الى مائة حديث فقلبوها وأسانيدها وجعلوا متن هذا الاسناد لاسناد آخر واسناد هذا المتن لمتن آخر ودفعوا ذلك الى عشرة أنفس الى كل رجل عشرة أحاديث وأمروهم اذا حضروا

الجلس ان يلقوا ذلك على البخاري وأخذوا الموعد للمجلس فحضر المجلس جماعة أئمة الحديث من  
 الغراء من أهل خراسان وغيرهم ومن البغداديين فلما اطمأن المجلس بأهله انتدب اليه رجل من  
 العشرة فسأله عن حديث من تلك الأحاديث فقال البخاري لا أعرفه فسأله عن آخر فقال لا أعرفه فما  
 زال ياتي عليه واحداً بعد واحد حتى فرغ من عشرته والبخاري يقول لا أعرفه فكان الفهاء ممن  
 حضر المجلس ياتفت بعضهم الى بعض ويقولون الرجل فهم ، ومن كان منهم غير ذلك يقضي على البخاري  
 بالجزع والتقصير وقلة الفهم ثم انتدب اليه رجل آخر من العشرة فسأله عن حديث من تلك الاحاديث  
 المقلوبة فقال البخاري لا أعرفه فسأله عن آخر فقال لا أعرفه فلم يزل ياتي عليه واحداً بعد واحد  
 حتى فرغ من عشرته والبخاري يقول لا أعرفه ثم انتدب اليه الثالث والرابع الى تمام العشرة حتى فرغوا  
 كلهم من الاحاديث المقلوبة والبخاري لا يزيدهم على لا أعرفه فلما علم البخاري أنهم قد فرغوا التفت الى  
 الاول منهم فقال أما حديثك الاول فهو كذا وحديثك الثاني فهو كذا والثالث والرابع على الولاة  
 حتى أتى على تمام العشرة فرد كل من الى اسناده وكل اسناد الى مته وفعل بالآخرين مثل ذلك ورد  
 متون الاحاديث كلها الى أسانيدها وأسانيدها الى متونها فأقر له الناس بالحفظ وأذعنوا له بالفضل . قال  
 بعضهم انه لا يتعجب من حفظ البخاري لما وسيفظه لغير سواها من خطأها لانه في الحفظ يمكن وانما يتعجب  
 من حفظه لتواليها كما اتيت عليه من مرة واحدة . وقد وقع القلب من بعض الثقات الأتبات وذلك بتغير  
 قصد فبعد ذكر أحمد في مسنده عن يحيى بن سعيد القطان انه قال حدث سفيان الثوري عن عبيد الله بن  
 عمر عن نافع عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال : لا تصحب الملائكة رفقة فيها جرس تقلت له  
 تمت يا أبا عبد الله يريد عثرت فقال كيف هو قلت حدثني عبيد الله بن عمر عن نافع عن سالم عن أبي الجراح  
 عن أم حبيبة عن النبي صلى الله عليه وسلم فقال صدقت وقد اشتغل هذا الخبر على شدة انصاف الثوري  
 وتواضعه وعدم أنفه من الرجوع الى الصواب وعلى فرقة شيرة تميزه القطان على أمر الحديث حتى خاطب  
 أستاذه بما خاطبه به مع غوره في موضع يعض فيه لأن جل رواية نافع إنما هي عن ابن عمر وإنما اتفق  
 هنا أن كان الأمر على خلاف المتبادر . وقد خفأ يحيى القطان شعبة أيضاً وذلك حيث حدثوه عنه بحديث  
 لا نجد عند طبعه الايمان حتى يؤمن بالتدريج عن أبي اسحق عن الحارث عن علي فقال حدثنا به سفيان عن  
 أبي اسحق عن الحارث عن ابن مسعود وهذا هو الصواب ولا يتأني ليحيى ان يحكم على شعبة بالخطأ الا  
 بعد ان يبين ان الصواب في غير روايته . على ان الذين يميلون للجوع بأي حال كان يقولون في مثل هذا  
 الموضع يجهلون ان يكون عند أبي اسحق على الوجهين فحدث به كل مرة بأحدهما فان مثل هذا الاحتمال  
 يستبعد المحققون نعم يرتفع الاستبعاد لو اتت رواية عن الحارث تشير بذلك على ان مدار الامر عند المحققين  
 إنما هو البناء على ما يغلب على الظن والاحتمال البعيد لا يقول عليه عندهم . هذا وقد عرف بعضهم القلب في  
 ما ان يقولوا هو ان يعلل أحد الشيئين ما يشتهر للآخر ويقرّب منه قول العلامة شمس الدين محمد بن الجزري

هو ان يكون الحديث على وجه فيقلب بعض لفظه على الراوي فيتغير معناه وربما انعكس وجعله نوعاً مستقلاً  
سماء بالمتقلب ومثل له بأمثلة منها ما ورد في البخاري في حديث تخاصم الجنة والنار وهو انه ينشئ النار خلقاً  
وصوابه ما ورد في البخاري في موضع آخر وهو فاما الجنة فينشئ الله لها خلقاً فزهل الراوي الآخر  
فقلب الجنة بالنار فصار ذلك من قبيل المتقلب: والمضطرب هو ما وقعت الخالفة فيه بالابدال على وجه يحصل  
فيه التدافع مع عدم وجود المرجح وقال ابن الصلاح المضطرب من الحديث هو الذي تختلف الرواية فيه  
فيروي به بعضهم على وجه وبعضهم على وجه آخر يخالف له وانما نسيه مضطرباً اذا تساوت الروايتان  
أما اذا ترجحت أحدهما بحيث لا تقاومها الأخرى بأن يكون راوياً أحفظ أو أكثر صحة للمروي عنه أو  
غير ذلك من وجوه الترجيحات المعتمدة فالحكم للراجحة ولا يطلق عليه حينئذ وصف المضطرب ولا له  
حكمه: ثم قد يقع الاضطراب في متن الحديث وقد يقع في الاسناد وقد يقع ذلك من راو واحد وقد  
يقع من رواية له جماعة والاضطراب موجب ضعف الحديث لاشعاره بأنه لم يضبطاه وقال بعضهم المضطرب  
هو الذي يروى على أوجه مختلفة سواء كان ذلك من راو واحد أو أكثر . فان رجحت إحدى الروايتين  
أو الروايات لم يسم مضطرباً لأن الواجب حينئذ الاخذ بالراجحة وترك المرجوحة لكونها اما شاذة أو  
لشكة وكذلك ان أمكن الجمع بين تلك الروايات . والاضطراب قد يكون في المتن وقد يكون في السند  
وقد يكون فيهما . ومثال الاضطراب في المتن فيما أورده العراقي حسد يث فاطمة بنت قيس قالت سألت أو  
سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن الزكاة فقال : ان في المال حق سوى الزكاة وهذا حديث قد اضطرب  
مفظه ومعناه فرواه الترمذي هكذا من رواية شريك عن أبي حمزة عن الشعبي عن فاطمة ورواه ابن ماجه  
من هذا الوجه بلفظ ليس في المال حق سوى الزكاة فهذا اضطراب لا يحتمل التأويل ، وقول البيهقي انه  
لا يحفظ لهذا اللفظ الثاني إسناداً معارض بما رواه ابن ماجه هكذا . وقال بعضهم ان ما ذكره لا يصلح مثلاً  
فان شيخ شريك ضعيف فهو مردود من قبل ضعف راويه لا من قبل اضطرابه نعم انه يزداد بالاضطراب  
ضعفاً وأيضاً فإنه مما يمكن تأويله بأنه يمكن أن تكون روت كلا من اللفظين عن النبي صلى الله عليه وسلم  
وان المراد بالحق المثبت المستحب وبالنفي الواجب . وقال بعضهم قل ان يوجد للاضطراب في المتن مثال  
سالم من الحداث فان الأمثلة التي يوردونها منها ما يمكن الجمع فيه بين الروايات ومنها ما يكون بنقض الروايات  
فيه راجحة وفي الحالين لا يبقى الاضطراب . ومثال الاضطراب في المتن حديث أبي بكر الصديق انه قال  
يا رسول الله أراك شبت قال شيتني هود وأخواتها فهذا مضطرب فانه لم يرو الا من طريق أبي اسحق  
السيدي وقد اختلف عليه فيه فمنهم من رواه عنه مراسلاً ومنهم من رواه موصولاً ومنهم من جعله من مسند  
أبي بكر ومنهم من جعله من مسند سعد ومنهم من جعله من مسند عائشة وقد وقع الاختلاف فيه على نحو  
عشرة أوجه أوردها الدارقطني ورواياته ثقات لا يمكن ترجيح بعضهم على بعض والجمع متعذر

﴿ وهنا أمور ينبغي الانتباه لها ﴾

(الامر الأول) : ان الحديثين قلما يحكمون على الحديث بالاضطراب اذا كان الاختلاف فيه واقعا في نفس المتن لأن ذلك ليس من شأنهم من جهة كونهم محدثين وانما هو من شأن المجتهدين . وانما يحكمون على الحديث بالاضطراب اذا كان الاختلاف فيه واقعا في نفس الاسناد لأنه من شأنهم وذلك لأن الاطلاع على مافي الاسناد من علة على ما ينبغي يعسر على غيرهم بخلاف الاطلاع على مافي المتن من علة سواء كان فيه اضطراب أم لا فإنه سهل المدرك فلذلك صرفوا جل عنايتهم الى بيان ما يتعلق بالاسناد ليكشفوا غيرهم مؤونة ذلك ولذلك ترى كتب العلم تعرض لذكر ما وقع فيه الاضطراب من جهة الاسناد وقلما تعرض لذكر ما وقع فيه الاضطراب من جهة المتن وانما تعرضوا للمضطرب لانه داخل في المعلّ فأنبه لذلك .

(الامر الثاني) : ان المضطرب قد يكون صحيحا وذلك في مثل ما اذا وقع الاختلاف في اسم رجل أو أبيه أو نسبه أو نحو ذلك فإنه لا يضر بعد ما ثبت كونه ثقة ويحكم لذلك الحديث بالصحة مع تسميته مضطربا وفي الصحيحين أحاديث كثيرة من هذا القبيل ولذا قال بعض العلماء وقد يدخل القلب والشذوذ والاضطراب في قسم الصحيح والحسن (الامر الثالث) : قد وقع الاختلاف في الصلاة الكائنة في قصة ذي اليمين فان الراوي شك فيها مرة ولم يدر أي الظهر أو العصر وقال مرة إحدى صلاتي العشي إما الظهر وإما العصر وحزم مرة بالظهر ومرة بالعصر وقال مرة أكبر ظني أنها العصر وقد روى النسائي ما يشهد لان الشك فيها كان من أبي هريرة ولفظه صلى النبي صلى الله عليه وسلم إحدى صلاتي العشي قال أبو هريرة ولكنني نسيت قال بعض العلماء والظاهر ان أبا هريرة رواه كثيراً على الشك وكان ربما غلب على ظنه انها الظهر فحزم بها وربما غلب على ظنه انها العصر فحزم بها ثم طرأ الشك في تعيينها على ابن سيرين أيضاً فقد ثبت عنه انه قال ساءها أبو هريرة ولكن نسيت أنا وكان السبب في ذلك عدم الاهتمام بغير مافي القصة من الأحكام وقد حاول بعضهم الجمع فذهب الى ان القصة وقعت مرتين وكثيرا ما يسلك بعضهم مثل ذلك في الجمع توصلا الى تصحيح كل من الروايات صونا للرواية من ان ينسب الغلط أو النسيان أو اليهم وكان عناية هؤلاء بالرواية فوق عنايتهم بالروايات فجمعهم كلا جمع لاسيما ان كان مما ينبو عنه السمع : وقد جرى ذكر ذي اليمين في كثير من كتب الاصول وذلك في مبحث وجوب الاخذ بما يرويه الواحد اذا كان عدلا فانهم ذكروا ان بعض العلماء ذهب الى انه لا يقبل خبر الواحد العدل واستدل على ذلك بأنه عليه الصلاة والسلام لم يقبل خبر ذي اليمين حتى شهد له أبو بكر وعمر وأجابوا عن ذلك ومنهم الفخر فإنه قال في الجواب ان ذلك ان دل قائما يدل على اعتبار ثلاثة أبي بكر وعمر وذو اليمين ولأن التهمة كانت قائمة هناك لأنها كانت واقعة في محفل عظيم والواجب فيها الاشهاد . وقد ذكرنا سابقا جوابا لغيره وهو قوله أما توقف رسول الله صلى الله عليه وسلم عن قبول قول ذي اليمين فيحتمل ثلاثة أمور . أحدها انه يجوز الوهم



عليه لكثرة الجمع وبعد انفراد معرفة ذلك مع غفلة الجميع اذ الغلط عليه أقرب من العناية على الجمع الكثير  
وحيث ظهرت امارات الوهم يجب التوقف . الثاني انه وان علم صدقه جاز ان يكون سبب توقفه ان يعلمهم  
وجوب التوقف في مثله ولو لم يتوقف اصرار التصديق مع سكوت الجماعة سنة ماضية فحسم سبيل ذلك  
. الثالث انه قال قولاً لو علم صدقه لظهر أثره في حق الجماعة واشتغلت ذمهم فألحق بقيل الشهادة فلم يقبل  
فيه قول الواحد ، والاقوى ما ذكرناه من قبل : نعم لو تعلق بهذا من يشترط عدد الشهادة يلزمه اشتراط  
ثلاثة ويلزمه ان يكون في جمع يسكت عليه الباقيون لانه كذلك كان والظاهر ان المستدلين بهذه النصية  
والجبيين عن استدلالهم لم يأخذوها من أئمة الحديث أو كتبهم كما هو دأبهم ولذلك ذكر صاحب  
تفضيل السلف على الخلف في الاصول ان من مناقب الاستاذ أبي اسحق الشيرازي انه على كبر سنه وانتهاء  
رياسة العلم ببغداد اليه كان يتردد الى بعض علماء الحديث لمعرفة ما أشكل عليه من النقل وأحكام  
الرواية والعلل . ولذا ذكر ماورد في الصحيحين في قصة ذي اليمين . قال البخاري باب اذا سلم في ركعتين  
أو في ثلاث فسجد سجدة مثل سجود الصلاة أو أطول . حدثنا آدم حدثنا شعبة عن سعد بن ابراهيم  
عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال : صلى بنا النبي صلى الله عليه وسلم الظهر أو العصر فسلم فقال له ذو اليمين  
الصلاة يا رسول الله انقصت فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا يحابه : أحق ما يقول قالوا نعم فصلى ركعتين  
آخرين ثم سجد سجدتين قال سعد ورأيت عروة بن الزبير صلى من المغرب ركعتين فسلم وتكلم ثم صلى  
ما بقي وسجد سجدتين وقال هكذا فعل النبي صلى الله عليه وسلم ، باب من لم يتشهد في سجدي السهو  
وسلم أنس والحسن ولم يتشهدا ، وقال قتادة لا يتشهدا ، حدثنا عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك بن أنس عن  
أيوب بن أبي تيمية السخيتاني عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة ان رسول الله انصرف من اثنتين فقال له  
ذو اليمين أقصرت الصلاة أم نسيت يا رسول الله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أصدق ذو اليمين فقال  
الناس نعم فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم فصلى اثنتين آخرين ثم سلم ثم كبر فسجد مثل سجوده أو أطول  
ثم رفع . حدثنا سليمان بن حرب حدثنا حماد عن سلمة بن غلقمة قال قلت لمحمد في سجدي السهو تشهد  
قال ليس في حديث أبي هريرة ، باب يكبر في سجدي السهو ، حدثنا حفص بن عمر قال حدثنا يزيد بن  
ابراهيم عن محمد عن أبي هريرة قال : صلى النبي إحدى صلاتي العشي ، محمد وأكثرتي العصر ركعتين ثم  
سلم ثم قام الى خشبة في مقدم المسجد فوضع يده عليها وفيهم أبو بكر وعمر فهابا ان يكلماه وخرج سريعا  
الناس فقالوا أقصرت الصلاة ورجل يدعو النبي صلى الله عليه وسلم ذو اليمين فقال أنسيت أم قصرت فقال  
لم أنس ولم تقصر قال بلى قد نسيت فصلى ركعتين ثم سلم ثم كبر فسجد مثل سجوده أو أطول ثم رفع رأسه  
فكبر ثم وضع رأسه فكبر فسجد مثل سجوده أو أطول ثم رفع رأسه وكبر . وقال مسلم في باب السهو في  
الصلاة والسجود له وحدثني عمرو الناقد وزهير بن حرب جميعا عن ابن عينة قال عمر وأبنا سفيان بن عيينة  
قال أنس بن مالك قال سمعت محمد بن سيرين يقول سمعت أبا هريرة يقول صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم

أخذى صلاتي العشي إما الظهر وإما العصر فسلم في ركعتين ثم أتى جذعاً في قبلة المسجد فاستند إليها مغضباً وفي القوم أبو بكر وعمر فهابا أن يتكلموا وخرج سرعان الناس قصر الصلاة فقام ذواليدن فقال يا رسول الله أقصرت الصلاة أم نسيت فظفر النبي صلى الله عليه وسلم بينا وشمالاً فقال ما يقول ذو اليدن قالوا صدق لم تصل إلا ركعتين فصلى ركعتين وسلم ثم كبر ثم سجد ثم كبر فرفع ثم كبر وسجد ثم كبر ورفع ، قال وأخبرت عن عمران ابن حصين أنه قال قال وسلم ، وحدثنا أبو الربيع الزهراني قال أنبأنا حماد قال أنبأنا أيوب عن محمد عن أبي هريرة قال : صلى بنا رسول الله إحدى صلاتي العشي - بمعنى حديث سفيان - وحدثنا قتيبة بن سعيد عن مالك بن أنس عن داود بن الحصين عن أبي سفيان مولى بن أبي أحمد أنه قال : سمعت أبا هريرة يقول صلى لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة العصر فسلم في ركعتين فقام ذو اليدن فقال أقصرت الصلاة يا رسول الله أم نسيت فقال رسول الله كل ذلك لم يكن فقال قد كن بعض ذلك يا رسول الله فاقبل رسول الله على الناس فقال أصدق ذو اليدن فقالوا نعم يا رسول الله فأتهم رسول الله ما بقي من الصلاة ثم سجد سجدتين وهو جالس بعد التسليم ، وحدثني حجاج بن الشاعر قال أنبأنا هارون بن اسماعيل الخزاز قال أنبأنا علي وهو ابن المبارك قال أنبأنا يحيى قال حدثنا أبو سلمة قال أنبأنا أبو هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى ركعتين من صلاة الظهر ثم سلم فأتاه رجل من بني سليم فقال يا رسول الله أقصرت الصلاة أم نسيت - وساق الحديث - وحدثني اسحق بن منصور قال أنبأنا عبيد الله بن موسى عن شيبان عن يحيى عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال بينا أنا أصلي مع رسول الله صلاة الظهر سلم رسول الله من الركعتين فقام رجل من بني سليم واقص - الحديث - وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وزهير بن حرب جميعاً عن ابن غلبه قال زهير أنبأنا اسماعيل بن إبراهيم عن خالد عن أبي قلابة عن أبي المهلب عن عمران بن حصين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى العصر فسلم في ثلاث ركعات ثم دخل منزله فقام إليه رجل يقال له الجرباق وكان في يديه طول فقال يا رسول الله فذكر له صنيعه وخرج غضبان يحرق رداءه حتى انتهى إلى الناس فقال أصدق هذا قالوا نعم فصلى ركعة ثم سلم ثم سجد سجدتين ثم سلم ، وحدثنا اسحق بن إبراهيم قال أنبأنا عبد الوهاب الثقفي قال حدثنا خالد وهو الخذاء عن أبي قلابة عن أبي المهلب عن عمران بن حصين قال : سلم رسول الله في ثلاث ركعات من العصر ثم قام فدخل الحجرة فقام رجل بسيط الدين فقال أقصرت الصلاة يا رسول الله فخرج مغضباً فصلى الركعة التي كان ترك ثم سلم ثم سجد سجدتين السهو ثم سلم أهو أعلم أن في حديث ذي اليدن فوائد حمدة وقواعد مهمة ، منها جواز النسيان في الأفعال والعبادات على الأنبياء عليهم الصلاة والسلام وأنهم لا يقرون على الخطأ في ذلك ، ومنها أن الواحد إذا ادعى شيئاً جري بحضرة جمع كثير لا يخفى عليهم سئلوا عنه ولا يعمل بقوله من غير سؤال ، ومنها إثبات سجود السهو وأنه سجدتان وأنهما على هيئة سجود الصلاة وأنه يسلم من سجود السهو وأنه لا تشهد فيه ، ومنها أن كلام الناسي للصلاة والذي يظن أنه ليس فيها لا يطلها وبهذا قال جمهور العلماء وذهب بعضهم إلى أن الصلاة يطل بالكلام ناسياً أو

جاهلا بحديث ابن مسعود وزيد بن أرقم وزعموا أن الحديث الوارد في قصة ذي اليندين منسوخ بحديث ابن مسعود وزيد بن أرقم قتلوا الآن ذا اليندين قتل يوم بدر وثقلوا ذلك عن الزهري قائلوا ولا يمنع من هذا كون أبي هريرة رواه وهو متأخر الإسلام عن بدر لأن الصحابي قد يروي ما لا يحضره بأن يستدعيه من النبي صلى الله عليه وسلم أو من أحد أصحابه الحاضرين لذلك : وقد رد ذلك ابن عبد البر في التمهيد قائل : أما اعتناؤهم أن حديث ذي اليندين منسوخ بحديث ابن مسعود فغير صحيح لأنه لا خلاف بين أهل الحديث والسير أن حديث ابن مسعود كان بمكة حين رجع من أرض الحبشة قبل الهجرة وإن حديث أبي هريرة في قصة ذي اليندين كان بالمدينة وأنف أسلم أبو هريرة عام خير سنة سبع من الهجرة بلا خلاف وأما حديث زيد بن أرقم فليس فيه بيان أنه قبل حديث أبي هريرة ذو رعدة وأنظر يشهد أنه قبل حديث أبي هريرة وأما قولهم أن أبا هريرة لم يشهد ذلك فليس بصحيح بل شهوده لما محفوظ من رواية الثقات الخطاط في البخاري ومسلم وغيرهما أن أبا هريرة قال صلى لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم إحدى صلاتي العشي فسلم من اثنتين وذكر الحديث وقصة ذي اليندين وفي رواية صلى بنا رسول الله وفي رواية في مسلم وغيره بنا أنا أصلي مع رسول الله وأما قولهم أن ذا اليندين قتل يوم بدر فباطل وأما المنقول يوم بدر ذو الشمالين وقيل ذكره ابن اسحق وغيره من أهل السير فيمن قتل يوم بدر قال ابن اسحق ذو الشمالين هو حمير بن عمرو ابن عيثان من خزاعة حليف لبني زهرة فذو اليندين غير ذي الشمالين ففيه حضور أبي هريرة قصة ذي اليندين وأن المتكلم رجل من بني سليم وفي رواية عمران بن الحصين أن اسمه الخرياق كما ذكر ذلك مسلم فذو اليندين الذي شهد السهو في الصلاة سلمى وذو الشمالين المنقول يدور خراعي وهو يخالفه في الاسم والنسب . وأما قول الزهري في حديث السهو أن المتكلم ذو الشمالين فلم يتابع عليه وقد اضطرب الزهري في حديث ذي اليندين اضطرابا أوجب عند أهل العلم بالتفريق تركه من روايته خاصة ولا يعلم أحد من أهل العلم بالحديث المصنفين فيه عون على حديث الزهري في قصة ذي اليندين وكلهم تركوه لاضطرابه وكونه لم يتم له اسنادا ولا متنا وإن كان أمما عظيم في هذا الشأن فلفظ لا يسلم منه بشر والكمال لله تعالى وكل أحد يؤخذ من قوله ويترك إلا النبي صلى الله عليه وسلم ، يقول الزهري أنه قتل يوم بدر متروك لتحقيق غلطه فيه . ومن أراد زيادة البيان فليرجع إلى التمهيد . ومن الغريب ما وقع في رواة النسائي لما يدل على أنها واحد وهو قال له ذو الشمالين بن عمرو أنقص الصلاة ثم نسيت فقال النبي صلى الله عليه وسلم ما تقول ذو اليندين فصرح بأن ذو الشمالين هو ذو اليندين لكن نص الشافعي في اختلاف الحديث على أن ذا الشمالين غير ذي اليندين قال بعض المؤرخين قوله صلى لنا رسول الله صلاة العصر سلم في ركعتين وفي رواية صلاة الظهر قال أحققون هما قضيتان وفي حديث عمران بن الحصين سلم رسول الله في ثلاث ركعات من العصر ثم دخل منزله فقام إليه رجل يقال له الخرياق فقال يا رسول الله قد ذكر له صليعت وخرج فضيل بن حجر رداؤه وفي رواية له سلم في ثلاث ركعات من العصر ثم قام فدخل الحجرة فقام رجل بسيف اليندين فقال

أفمنرت الصلاة وحديث عمران هذا قضية ثالثة في يوم آخر قد أوردنا هذا المؤلف في الجمع بين الروايات التي نقلها عن مسلم هنا أن يقال سها رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاث مرات مرة في صلاة الظهر ومرة في صلاة العصر وفي كل مرة يقوم ذو اليمين فيقول ما قل عنه ويقول رسول الله أصدق ذو اليمين أو هذا فيقول الناس نعم وسبب اختيار ذلك مع غرابة اتفاق مثل هذه الحال ثلاث مرات الحرص على صون بعض الرواة من نسبة الوهم أو الغلط أو السهو إليهم مع أنه لا ملام في مثل ذلك عليهم قارباً بنفسك عن الاعتراض على كثير مما يقال فإن في ذلك اضاعة للوقت وهي عثرة لا تقال : والتصحيح هو ما وقعت الخالفة فيه بتغيير النقط في الكلمة مع بقاء صورة الخط فيها ومثاله حديث من صام رمضان وأتبعه ستاً من شوال إذا غرت ستاً وجعلتها شيئاً كما وقع ذلك لبعض الأدباء فيه والتصحيح كما يقع في المتن يقع في الإسناد ومثاله فيه تصحيح بعض المحدثين ابن مراحم وهو بالراء والحيم بن مزاحم بالزاي والحاء : والحرف هو ما وقعت الخالفة فيه بتغيير الشكل في الكلمة مع بقاء صورة الخط فيها ومثاله ذلك ما وقع لبعض الأعراب فإنه رأى في كتاب من كتب الحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا صلى نصبت بين يديه عزة والعزة الحربة فظنها بسكون التون ثم روى ذلك بالمعنى على حسب وهمه فقال كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا صلى نصبت بين يديه شاة وكما يقع التحريف في المتن يقع في الإسناد ومثاله فيه أن يجعل بشيراً بفتح الباء وكسر الشين بشيراً بضم الباء وفتح الشين وقبس على ذلك ما أشبهه . واعلم أن التصحيح والتحريف قد يطلق كل منهما على ما يشمل هذين النوعين بل قد يطلق كل منهما على كل تغيير يقع في الكلمة ولو مع عدم بقاء صورة الخط فيها (ثانية) كثيراً ما يحاول أناس إزالة التصحيح عن كلمات يتوهمون أنها قد صحفت فيغيرونها بما بدا لهم لاسيما إن كان قريب المأخذ فيحدث بذلك التصحيح بعد أن لم يكن وهم يظنون أنهم أزالوه بعد أن كان ومن أمثلة ذلك ما ذكره الحافظ ابن حجر في تخريج أحاديث الرافعي حيث قال حديث عمران بن حصين من صلى قائماً فهو أفضل ، ومن صلى قاعداً فله نصف أجر القائم ، ومن صلى نائماً فله نصف أجر القاعد البخاري بلفظ أنه سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صلاة الرجل قاعداً فقال إن صلى قائماً فهو أفضل ومن صلى قاعداً فله نصف أجر القائم ومن صلى نائماً - الحديث - مثله (ثانية) المراد بالنائم المضطجع وصحف بعضهم هذه اللفظة . فقال إنما هو صلى بإيماء أي بالإشارة كما روي أنه صلى الله عليه وسلم صلى على ظهر الدابة يومئ أيماء قال ولو كان من النوم لعارض نبيه عن الصلاة لمن غلب النوم وهذا إنما قاله هذا القائل بناء على أن المراد بالنوم حقيقته وإذا حمل على الاضطجاع اندفع الإشكال ، قوله ويروي صلاة النائم على النصف من صلاة القاعد قلت رواد هذا اللفظ ابن عبد البر وغيره وقال السهيلي في الروض ربما نسب بعض الناس النسيان إلى التصحيح وهو مردود لانه في الرواية الثابتة وصلاة النائم على النصف من صلاة القاعد ، قلت وهو يدفع ما تعلق به القائل الأول وقال ابن عبد البر جمهور أهل العلم لا يجزؤون النافلة مضطجعا فإن أجاز أحد النافلة مضطجعا مع القدرة على القيام فهو حجة له فإن لم يجزه

أحد فالحديث أما غلط أو منسوخ . وقال الخطابي لا أحفظ عن أحد من أهل العلم أنه رخص في صلاة التطوع تأملاً كما رخصوا فيها قاعداً فإن سحت هذه اللفظة ولم تكن من كلام بعض الرواة أدرجها في الحديث وقاسه على صلاة القاعد أو اعتبره لصلاة المريض تأملاً إذا عجز عن القعود جاز التطوع مضطجعا للقادر على القعود انتهى . وما أدعياء من الاتفاق على المنع مردود فقد حكاه الترمذي عن الحسن البصري وهو أصح الوجهين عند الشافعية اه وقد ذكرنا كثيراً مما يتعلق بالتصنيف فيما سبق : هذا وقد بقي مما يتعلق بمخالفة الراوي لغيره من الثقات مما لم نذكره سابقاً قسم يسمى بالمزيد في متصل الاسانيد وهو ما كانت المخالفة فيه زيادة راو في الاسناد وقد جمع الحافظ العراقي بينه وبين خفي الارسل في موضع واحد وأتدأ بخفي الارسل فقال فيه هو أن يروي الرجل عن سماع منه ما لم يسمع منه أو عن لقيه ولم يسمع منه أو عن عاصره ولم يلقه فهذا قد يخفى على كثير من أهل الحديث لكونها قد جمعها عصر واحد وهذا النوع أشبه بروايات المدلسين وقد أفرد ابن الصلاح بالذكر عن نوع المرسل فتبعته على ذلك ثم ذكر أن خفي الارسل يعرف بأربعة أمور : (أحدها) أن يعرف عدم اللقاء بينهما بنص بعض الأئمة على ذلك أو يعرف ذلك بوجه صحيح : (الثاني) أن يعرف عدم سماعه منه مطلقاً بنص امام على ذلك أو نحوه : (الثالث) أن يعرف عدم سماعه منه لذلك الحديث وإن سماع منه غيره وذلك إما بنص امام أو أخباره عن نفسه في بعض طرق الحديث أو نحوه ذلك : (الرابع) أن يرد في بعض طرق الحديث زيادة اسم راو بينهما ثم قال وهذا القسم الرابع محل نظر لا يدركه الاحتفاظ النقاد ويشبهه ذلك على كثير من أهل الحديث لأنه ربما كان الحكم للزائد وربما كان الحكم للتأقص والزائد وهم فيكون من نوع المزيد في متصل الاسانيد ولذلك جمعت يسه وبين خفي الارسل وإن كان ابن الصلاح جعلها نوعين وكذلك الخطيب أفردهما بالتصنيف وضمن في الاول كتاباً سماه التفصيل لمهم المراسيل ، وضمن في الثاني كتاباً سماه تميز المزيد في متصل الاسانيد وفي كثير مما ذكره فيه نظر . والصواب ما ذكره ابن الصلاح من التفصيل واقتصرت عليه . هـ ولقد ذكر ما ذكره ابن الصلاح في ذلك برهته : قال - النوع السابع والثلاثون - معرفة المزيد في متصل الاسانيد مثاله ما روي عن عبيد الله بن المبارك قال حدثنا سفيان عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر قال حدثني بشر بن عبيد الله قال سمعت أبا ادريس يقول سمعت واثلة بن الاسقع يقول سمعت أبا مرثد الغنوي يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : لا تجلسوا على القبور ولا تصليوا اليها فذكر سفيان في هذا الاسناد زيادة ووعه وهكذا ذكر أبي ادريس . أما النوع في ذكر سفيان من دون ابن المبارك لا من ابن المبارك لأن جماعات ثقات رووه عن ابن المبارك عن ابن جابر نفسه ومنهم من صرح فيه بلفظ الاخبار بينهما : وأما ذكر أبي ادريس فيه فابن المبارك منسوب فيه الى النوع وذلك لأن جماعة من الثقات رووه عن ابن جابر فلم يذكر أبو ادريس بين بشر واثلة وفيهم من صرح فيه بإسناد بشر من واثلة : قال أبو حاتم الرازي يروون أن ابن المبارك وهم في هذا وكثيراً ما يحدث بشر عن أبي

ادريس فغلط ابن المبارك وظن أن هذا مما روي عن أبي ادريس عن واثلة وقد سمع هذا بشر من واثلة نفسه . قلت قد ألف الخطيب الحافظ في هذا النوع كتاباً سبأ تميز المزيد في متصل الاسانيد وفي كثير مما ذكره نظر لان الاسناد الحالي عن الراوي الزائد ان كان بلفظة عن في ذلك فينبغي أن يحكم بإرساله ويجعل معللاً بالاسناد الذي ذكر فيه الزائد لما عرف في نوع المعلل وكما يأتي ذكره ان شاء الله في النوع الذي يليه وان كان فيه تصريح بالسماع أو بالأخبار كما في المثال الذي أوردناه فجاز أن يكون قد سمع ذلك من رجل عنه ثم سمعه منه نفسه فيكون بشر في هذا الحديث قد سمعه من أبي ادريس عن واثلة ثم لقي واثلة فسمعه منه كما جاء مثله مصرحاً به في غير هذا اللهم الا ان توجد قرينة تدل على كونه وحماً كنحو ما ذكره أبو حاتم في المثال المذكور وأيضاً فالظاهر ممن وقع له مثل ذلك ان يذكر السماعين فإذا لم يحجى عنه ذكر ذلك حملناه على الزيادة المذكورة والله أعلم . وقال بعض العلماء بعد ما أورد ما ذكره في حكم هذا النوع : وبالجملة فلا يطرد الحكم هنا بشئ معين كما لم يطرد ذلك في تعارض الوصل والارسال وقد أحيينا أن نورد ذلك بما نسبته لما نحن فيه : فنقول اذا اختلف الرواة في حديث فرواه بعضهم متصلاً وبعضهم مراسلاً فالعلماء في ذلك أربعة أقوال : ( القول الاول ) ان الحكم لمن وصل وهو الاظهر واليه ذهب علماء الاصول : ( القول الثاني ) ان الحكم لمن أرسل ويحكى عن أكثر أصحاب الحديث : ( القول الثالث ) أن الحكم للاكثر فان كان من أرسله أكثر ممن وصله فالحكم للارسال ، وان كان من وصله أكثر ممن أرسله فالحكم للوصل : ( القول الرابع ) ان الحكم للاحفظ فان كان من أرسله أحفظ فالحكم للارسال وان كان من وصله أحفظ فالحكم للوصل والذي يظهر أن محل كل قول من هذه الاقوال انما هو فيما لم يظهر مرجح لخلافه ومن تبع آثاراً متقدمي هذا الفن كبن مهيدي والقطان والبخاري وأحمد ظهر له أنهم لم يحكموا في هذه المسألة بحكم كلي بل جعلوا المغول في ذلك على المرجح فتى وجد كان الحكم له ولذلك تراهم يرجحون تارة الوصل وتارة الارسال كما يرجحون تارة عدد النوات على الصفات وتارة العكس : وبما يناسب هذه المسألة مسألة أخرى يجعلونها تالية لها في الذكر وهي ما اذا رفع بعضهم الحديث الى النبي صلى الله عليه وسلم ووقفه بعضهم على الصحابي أو رفعه واحد في وقت ووقفه هو أيضاً في وقت آخر وقد اختلف في هذه المسألة . فقال بعضهم إن الحكم للرافع لانه مثبت وغير ساكت ولو كان نافياً قائمبث مقدم عليه لانه علم ما خفي عليه . وقال بعضهم إن الحكم للواقف ويحكى عن أكثر أصحاب الحديث . وقال بعضهم ان الحكم للرافع الا أن يقفه الاكثر . وقد أشار الى هذا القول العلامة ابن الجوزي في موضوعاته حيث قال إن البخاري ومسلم تركا أشياء تركها قريب وأشياء لا وجه لتركها فيها لا وجه لتركه أن رفع الحديث ثقة وبقفه آخر فترك هذا لا وجه له لان الرفع زيادة والزيادة من الثقة مقبولة الا أن يقفه الاكثر ويرفعه واحد فالظاهر غلظه وان كان من الجائز أن يكون حفظ دونهم وقال الحاكم قلت للدارقطني خلاد بن يحيى فقال ثقة انما أخطأ في حديث واحد فرفعه ووقفه الناس وقالت له فتعبد بن عبيد الله الثقفي فقال ليس بالقوي يحدث بإحاديث يسندها وغيره يقفها . هذا وقد ذكرنا

في الضعيف وأقسامه ما فيه تبصرة المبتدي وتذكيرة لغيره الأبحاث المعلل فإنما لم نوفه حقه من البيان مع أنه من أهم المباحث فاحيننا إفراده بالبحث اعتناء بشأنه وقبل ان نشرع في ذلك : نقول كأن للحديث المقبول وهو الصحيح ونحوه مراتب كذلك للحديث المردود وهو الضعيف ونحوه مراتب . والضعيف اذا رتب على حسب شدة الضعف قدم الموضوع وهذا أمر لا خلاف فيه ويتلوه المتروك ثم المنكر ثم المعلل ثم المدرج ثم المقلوب ثم المضطرب . وقال الخطابي شرها الموضوع ثم المقلوب ثم المجهول . وقال بعضهم الضعيف الذي ضعفه لاعداء الاتصال يقدم فيه الموضوع ثم المتروك ثم المدرج ثم المقلوب ثم المنكر ثم الشاذ ثم المعلل ثم المضطرب والضعيف الذي ضعفه لعدم الاتصال يقدم فيه المعضل ثم المنقطع ثم المدلس ثم المرسل . وهذا الترتيب الذي ذكره انما نظروا فيه الى الجملة والا فقد يكون في المقدم ما هو أخف ضعفا مما بعده وانظر الى المعضل مثلا فانهم قدموه على المنقطع وجعلوه أسوأ منه حالا مع ان المنقطع قد يكون مساويا للمعضل وذلك فيما اذا كان الانقطاع فيه من موضعين وكان المعضل قد سقط منه اثنان فقط على الشرط وهو التوالي وقد يكون أسوأ حالا منه وذلك فيما اذا كان الانقطاع فيه من ثلاثة مواضع وحينئذ فتقديم المعضل على المنقطع والحكم عليه بأنه أسوأ حالا منه انما هو بالنظر للغالب فهو حكم مبني على الجملة فينبغي الانتباه لذلك ولما أشبهه

#### ( بيان شاف للمعلل من الحديث )

هذا النوع من أجل أنواع علوم الحديث وأشرفها وأدقها وأغضها ولا يقوم به الا من كان له فهم ثاقب وحفظ واسع ومعرفة تامة بالاسانيد والمتون وأحوال الرواة ولهذا لم يتكلم فيه الا القليل من أئمة الحديث كعلي بن المديني وأحمد بن حنبل والبخاري ويعقوب بن أبي شيبة وأبي حاتم الرازي وأبي زرعة والدارقطني . ويقال للسعل المعلول والمعلل أما المعلول فتدويع في كلام البخاري والترمذي وابن عدي والدارقطني وأبي يعلى الخليلي والحاكم وغيرهم . وقد أنكر بعض العلماء ذلك من جهة اللغة وانهم قالوا إن المعلول في اللغة اسم مفعول من علّه اذا سقاه السقية الثانية . وتعقبهم آخرون فقالوا قد ذكر في بعض كتب اللغة علّ الشيء اذا أصابته علة فيكون لفظ معلول هنا مأخوذاً منه . قال ابن الفوطية علّ الانسان مرض والشيء أصابته العلة فيكون استعماله بالمعنى الذي أرادوه غير منكّر بل قال بعضهم استعمال هذا اللفظ أولى لوقوعه في عبارات أهل الفن مع ثبوته لغة ومن حفظ حجة على من لم يحفظ . قال ابن هشام في شرح بانت سعاد عند قول كعب

تجلو عوارض ذي ظلم اذا اتسمت \* كأنها منهل بالراح معلول

قوله معلول اسم مفعول كأن منها كذا الا أن فعله ثلاثي مجرد يقال علّه يعلّه بالضم على القياس ويعلّه بالكسر اذا سقاه ثانياً واصل ذلك أن الأبل اذا شربت في أول الورد سمي ذلك نهلا فإذا ردت الى أعطائها ثم سقيت الثانية سمي ذلك العلل ، وزعم الحريري أن المعلول لا يستعمل الا بهذا المعنى وأن إطلاق الناس له على الذي أصابته العلة وهم وانما يقال لذلك معل من علّه الله وكذا قال ابن مكّي وغيره ولحقوا المحذرين

في قولهم حديث معلول وقالوا الصواب مغل أو معلل انتهى . والصواب أنه يجوز أن يقال غلّه فهو معلول من العلة إلا أنه قليل ومن قبل ذلك الجوهري في صحاحه وابن القوطية في أنعماله وقطرب في كتاب فعلت وأفعلت وذكر ابن سيده في المحكم أن في كتاب أبي اسحق في العروض معلول ثم قال ولست على ثقة منه انتهى قيل ويشهد بهذه اللغة قولهم غليل كما قول جريح وقيل انتهى ولا دليل في ذلك لقولهم عقيد وضميروها بمعنى مفعول لا بمعنى مفعول . ونظير هذا أن الحديثين يقولون أعضل فلان الحديث فهو معضل بالفتح ورد بأن المعروف أعضل الأمر فهو معضل كأشكال فهو مشكل وأجاب ابن الصلاح بأنهم قالوا أمر عضيل أي مشكل وفعل يدل على الثلاثي فعلى هذا يكون لنا عضل قاصرا وأعضل متعديا وقاصرا كما قالوا ظلم الليل وأظلم الليل وأظلم الله الليل انتهى وقد بينا أن فعلا يأتي من غير الثلاثي ثم إنه لا يكون من الثلاثي القاصر . هـ وأما المعلل فقد شاع استعمال القوم له وزاع وهو اسم مفعول من قولك عللته تعليلا إلا أن التعليل في اللغة لا يناسب المعنى المراد لأنه بمعنى الإلهاء تقول عللت الصبي بالطعام تعليلا إذا ألهيته عن اللبن . ولذا قال بعضهم الأحسن أن يسمى هذا النوع بالمغل لأن الأكثر في استعمال الفعل أن يقولوا علله فلان بكذا - والقياس فيه أن يكون اسم المفعول منه معلا وهو المعروف في اللغة وإن كان نادر الاستعمال فإن الأكثر في الاستعمال لفظ غليل وقد جاء مغل في عبارة بعض المحدثين

وهذا أو أن الشروع في إيراد عبارات القوم في المغل قال جامع اشتات هذا الفن الحافظ ابن الصلاح ( النوع الثامن عشر ) معرفة الحديث المعلل ويسميه أهل الحديث المعلول وذلك منهم ومن الفقهاء في قولهم في باب القياس العلة والمعلول مردود عند أهل العربية واللغة : أعلم أن معرفة علل الحديث من أجل علوم الحديث وأدقها وأشرفها وأما يطلع بذلك أهل الحفظ والخبرة والفهم الثاقب وهي عبارة عن أسباب خفية غامضة قاذخة فيه فالحديث المعلل هو الحديث الذي اطلع فيه على علة قدح في صحته مع أن الظاهر السلامة منها ويتطرق ذلك إلى الإسناد الذي رجاله ثقات لجامع شروط الصحة من حيث الظاهر ويستعان على إدراكها بتفرد الراوي وبمخالفة غيره له مع قرآن تنضم إلى ذلك تنبه العارف بهذا الشأن على إرسال في الموصول ، أو وقف في المرفوع ، أو دخول حديث في حديث ، أو وهم وأهم بغير ذلك بحيث يغلب على ظنه ذلك فيحكم به أو يتردد فيتوقف فيه وكل ذلك مانع من الحكم بصحة ما وجد ذلك فيه ، وكثيرا ما يعللون الموصول بالمرسل مثل أن يحكي الحديث بأسناد موصول ويحكي أيضا بأسناد منقطع أقوى من اسناد الموصول ولهذا اشتملت كتب علل الحديث على جميع طرقه : قال الخطيب أبو بكر السبيل إلى معرفة علة الحديث أن يجمع بين طرقه وينظر في اختلاف رواه ويعتبر بمكانهم من الحفظ ومزلة في الاتقان والضبط وروي عن علي ابن المديني قال : الباب إذا لم يجمع طرقه لم يثبت خطؤه ثم قد تقع العلة في اسناد الحديث وهو الأكثر وقد تقع في متنه ثم ما يقع في الاسناد قد قدح في صحة الاسناد والمتن جميعا كما في التعليل بالارسال والوقف وقد قدح في صحة الاسناد خاصة من غير قدح في صحة المتن فمن أمثلة ما وقعت العلة في اسناده من غير قدح في المتن



مارواد اثقة يعلى بن عبيد عن سفیان الثوري عن عمرو بن دينار عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال  
 اليعنان بالخيار — الحديث — فهذا الاسناد متصل بنقل العدل من العدل وهو معال غير صحيح والمتن  
 على كل حال صحيح ، والعلّة في قوله عن عمرو بن دينار إنما هو عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر هكذا  
 رواه الأئمة من أصحاب سفیان عنه فوهم يعلى بن عبيد وعدل عن عبد الله بن دينار الى عمرو بن دينار  
 وكلاهما ثقة . ومثال العلة في المتن ما انفرد مسلم بإخراجه في حديث أنس من اللفظ المصرح بنفي قراءة  
 ( بسم الله الرحمن الرحيم ) فعلم قوم رواية اللفظ المذكور لما رأوا الاكثرين انما قالوا فيه فكانوا يستفتحون  
 القراءة بالحمد لله رب العالمين من غير تعرض لذكر البسملة وهو الذي اتفق البخاري ومسلم على إخراجها  
 في الصحيح ورأوا أن من رواه باللفظ المذكور رواه بالمعنى الذي وقع له ففهم من قوله كانوا يستفتحون  
 بالحمد أنهم كانوا لا يسلمون فرواه على ما فهم وأخطأ لأن معناه أن السورة التي كانوا يفتحون بها من السور  
 هي الفاتحة وليس فيه تعرض لذكر التسمية وانضم الى ذلك أمور منها أنه ثبت عن أنس أنه سئل عن  
 الافتتاح بالتسمية فذكر أنه لا يحفظ فيه شيئاً عن رسول الله صلى الله عليه وسلم والله أعلم . ثم اعلم أنه قد  
 يطلق اسم العلة على غير ما ذكرناه من باقي الاسباب القادحة في الحديث المخرجة له من حال الصحة الى  
 حال الضعف المانعة من العمل به على ما هو مقتضى لفظ العلة في الاصل ، ولذلك تجد في كثير من كتب  
 علل الحديث الكثير من الجرح بالكذب والغفلة وسوء الحفظ ونحو ذلك من أنواع الجرح ، وسمى الترمذي  
 النسخ علة من علل الحديث ثم إن بعضهم أطلق اسم العلة على ما ليس بقادح من وجود الخلاف نحو ارسال  
 من أرسل الحديث الذي أسنده الثقة الضابط حتى قال من أقسام الصحيح ما هو صحيح معلول كما قال  
 بعضهم من الصحيح ما هو صحيح شاذ والله أعلم اه قال المحقق الطيبي في الخلاصة في علم الحديث أقول  
 وفي قول ابن انصراح فعلم قوم هذه الرواية إشارة الى أنه غير راض عن تحطّتهم مساماً وذلك أن المذكور في  
 المتفق عليه عن أنس قال صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر وعثمان فلم أسمع أحداً  
 منهم يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم وفي رواية أن النبي صلى الله عليه وسلم وأبا بكر وعمر كانوا يفتحون القراءة  
 بالحمد لله رب العالمين ولا يذكرون بسم الله الرحمن الرحيم في أول قراءة . ولا في آخرها وروى الترمذي  
 والنسائي وابن ماجه عن عبد الله بن مغفل قال سمعت أبي وأنا أقرأ بسم الله الرحمن الرحيم فقال أي بني محدث ،  
 إياك والحديث ، وقد صليت مع النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر وعثمان فلم أسمع منهم أحداً يقولها فلا  
 تقلها إذا أنت صليت فقل الحمد لله رب العالمين ، فأين العلة ، ولعل العمل مال الى مذهبه ، والاذعان للحق  
 أحق من المراء . وقد تصدى العلامة ابن تيمية لبيان هذه المسألة على الوجه الذي أداه اليه بحثه وذلك حين  
 سأله سائل عن حديث أنس صليت خلف النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر وعثمان فكانوا يفتحون  
 بالحمد لله رب العالمين لا يذكرون بسم الله الرحمن الرحيم في أول قراءة ولا آخرها هل هو مضطرب  
 أم لا وما حكم هذا الحديث مختصراً فقال في جوابه : أما حديث أنس فرواه مسلم في صحيحه باللفظ المذكور

وروي في الصحيح بالفاظ لا تخالف هذا اللفظ مثل قوله فلم أسمع أحدا منهم يجهر بسم الله الرحمن الرحيم ، وهذا اللفظ لا ينافي الاول لان أنسا لم ينف القراءة في السر ولا يمكنه نفي ذلك فانه قد ثبت في الصحيحين أن النبي صلى الله عليه وسلم كانت له سكتة طويلة بين التكبير والقراءة فاذا في تلك السكتة البسلة لم يسمعا أنس ولا يمكنه نفي ذلك فان أنسا انما نفي ما يمكنه العلم بالتفاته وهو ذكر حاجرها وفي الترمذي وغيره أن أنسا سئل هل كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم فقال انك لتسألني عن شيء ما سألتني عنه أحد وقال لا أحفظه وهذا لا ينافي ذلك الاول لانه سأله عن قراءة ذلك سرا وهو لا يعلم ذلك ، فاحديث أنس الصحيحة كلها مؤتلفة متفقة تبين أنه نفي الجهر بالقراءة وأنه لم يتكلم في قراءتها سرا لا بنفي ولا اثبات وحيث فلا اضطراب في أحاديثه الصحيحة ، ولكن من العلماء من ظن أن أنسا لم يقل ذلك ولكن روى أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يفتح القراءة بالحمد لله رب العالمين وأن مقصود أنس كان الاخبار بالسورة لا بالكلمة وأن الراوي عن أنس ظن أن مقصوده هو الكلمة وأنه رواه بالمعنى فني القراءة بالبسلة اجتهدا منه لاسماعا من أنس لكن من المعلوم أن رواية الثقات الاثبات لا تدفع بمثل هذه الاحتمالات لاسما واقتراح الصلاة بالفاتحة من العلم العام الذي يعلمه كل واحد فكل من صلى أنس خلفه من الخلفاء والامراء وغيرهم يفتح الصلاة بالفاتحة ، وجميع الناس يعلمون ذلك فلم يكن في هذا من العلم ما يحتاج به الى رواية أنس ولا ينحصر مثل هذا في الصلاة خلف النبي صلى الله عليه وسلم وصاحبيه فلو لم يكن الا تلك الرواية لم يجز تفسيرها بهذا فكيف مع تصريح الاحاديث الصحيحة عن أنس بمقصوده ومراده وقد جمع محمد بن طاهر المقدسي جزءا في طرق حديث أنس . ورواية اثبات الاثبات له بهذا اللفظ عن أنس على وجه يعلم من تدره أنه محفوظ صحيح كما أخرجه أهل الصحيح ، وليس عن النبي صلى الله عليه وسلم حديث صحيح صريح يناقض حديث أنس بل غيره من الاحاديث الصحيحة كحديث عائشة وأبي هريرة وغيرهما يوافق حديث أنس وما خالفه فاما أن يكون ضعيفا أو يكون محتسلا والله أعلم . وقد سئل عن هذه المسئلة مرة أخرى فاجاب عنها بجواب مبسوط وهي من المسائل المهمة التي اشتد فيها النزاع بين الفريقين وقد صنف من الجانبين مصنفات كثيرة غير أن منهم من ألزم الانتصار للقول الذي ألزم نفسه الاخذ به محاولا جعل الصحيح ذا علة والمعل سلما من العلة ومنهم من ألزم الانتصار لما أداه اليه الدليل وهؤلاء قد أحسنوا وما على المحسنين من سبيل : وقال الحاكم في كتاب علوم الحديث في النوع السابع والعشرين هذا النوع منه معرفة علل الحديث وهو علم برأسه غير الصحيح والسقيم والجرح والتعديل أخبرنا محمد بن ابراهيم بن اسحق قال حدثنا أحمد بن سلمة بن عبد الله قال سمعت أبا قدامة السرخسي يقول سمعت عبد الرحمن بن مهدي يقول : لأن أعرف علة حديث هو عندي أحب الي من أن اكتب عشرين حديثا ليست عندي . قال أبو عبد الله . وانما نعل الحديث من أوجه ليس للجرح فيها مدخل ، فان حديث الجروح ساقط واه علة الحديث تكثر في أحاديث الثقات بان يحدوثوا بحديث له علة فيخفي عليهم علمها فيصير الحديث

معلولاء والحجة فيه عندنا الحفظ والفهم والمعرفة لا غير . وقال عبد الرحمن بن مهدي معرفة الحديث إظهار  
 فلو قلت للعالم بعلم الحديث من أين هذا لم يكن له حجة . وأخبرني أبو علي الحسين بن محمد بن عبدويه  
 بالري قال حدثنا محمد بن صالح الكيليني قال سمعت أبا زرعة وقال له رجل ما الحجة في تعليلكم الحديث  
 قال الحجة أن تسألني عن حديث له علة فإذا ذكر علة ثم تقصد ابن واردة يعني محمد بن مسلم بن واردة فتسأله  
 عنه ولا تخبره بأنك قد سألتني عنه فيذكر علة ثم تقصد أبا حاتم فيعلمه ثم تميز كلامنا على ذلك الحديث فإن  
 وجدت يتناخلاقا في علة فاعلم أن كلامنا تكلم على مراده وإن وجدت الكلمة متفقة فاعلم حقيقة هذا  
 العلم قال ففعل الرجل ذلك فاتفقت كلمهم عليه فقال أشهد أن هذا العلم إلهام ثم ذكر بعد ذلك من علل الحديث  
 عشرة أجناس وأورد لكل جنس مثالا مع بيان العلة التي فيه وقد أحيت أن أذكر ذلك موردا قبل كل  
 مثال تعريف الجنس الذي أورد ذلك المثال لأجله زيادة في الإيضاح لما في هذا النوع من الغموض وهاله  
 ما أورده ( الجنس الأول ) من أجناس علل الحديث أن يكون السند ظاهره الصحة ولكن فيه من لا يعرف  
 بالسماع ممن روى عنه ومثاله ما حدثنا به أبو العباس محمد بن يعقوب قال حدثنا محمد بن اسحق الصفاني قال  
 حدثنا حجاج بن محمد قال قال ابن جريج عن موسى بن عقبة عن سبيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة  
 عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : من جلس مجلسا كثر فيه لغطه فقال قبل أن يقوم سيحانك اللهم وبمحمد  
 لا إله إلا أنت أستغفرك وتوب إليك الاغفر له ما كان في مجلسه ذلك . قال أبو عبد الله هذا حديث من  
 تأمله لم يشك أنه من شرط الصحيح وله علة فاحشة . حدثني أبو نصر محمد بن أحمد بن محمد الوراق قال  
 سمعت أبا حامد أحمد بن حمدون الفصاري يقول سمعت منبج بن الحجاج وجاء إلى محمد بن اسمعيل البخاري فقبل  
 بين عينيه وقال دعني حتى أقبل رجلك يا أستاذ الأساذين وسيد المحدثين وطبيب الحديث في علة حديثك  
 محمد بن سلام قال حدثنا محمد بن يزيد الخزازي قال أخبرنا ابن جريج عن موسى بن عقبة عن سبيل بن أبيه  
 عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم في كفارة المجلس فاعلمته قال محمد بن اسمعيل هذا حديث ملبس  
 ولا أعلم في الدنيا في هذا الباب غير هذا الحديث إلا أنه معلول حدثنا به موسى بن اسمعيل قال حدثنا وهيب  
 قال حدثنا سبيل عن عون بن عبد الله قوله قال محمد بن اسمعيل هذا أولى فانه لا يذكر لموسى بن عقبة سماع من  
 سبيل ( والجنس الثاني ) من علل الحديث أن يسند الحديث من وجه ظاهره الصحة ولكن يكون مرسل من  
 وجه رواه الثقات الحفاظ ومثاله ما حدثنا به أبو العباس محمد بن يعقوب حدثنا العباس بن محمد الدوري قال حدثنا  
 قبيصة بن عقبة عن سفيان عن خالد الحذاء أو عاصم عن أبي قلابة عن أنس قال قال رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم : أرحم أمتي أبو بكر وأشد هم في دين الله عمرو وأصدقهم حياء عثمان وأقرؤهم أبي بن كعب وأعلمهم بالخلال  
 والحرام معاذ بن جبل وإن لكل أمة أمينا وإن أمين هذه الأمة أبو عبيدة : قال أبو عبد الله وهذا من  
 نوع آخر فلو صح بأسناده لأخرج في الصحيح إنما روى خالد عن أبي قلابة أن رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم قال أرحم أمتي مرسل وأسند ووصل أن لكل أمة أمينا وأبو عبيدة أمين هذه الأمة هكذا رواه

الصريون الحفاظ عن خالد الحذاء وعاصم جميعا وأسقط المرسل من الحديث وخرج المتصل بذكر أبي عبيدة في الصحيحين: (والجنس الثالث) من علل الحديث أن يكون الحديث محفوظا عن صحابي وروى عن غيره لاختلاف بلاد رواة. ومثاله—ما حدثنا به أبو العباس محمد بن يعقوب قال حدثنا محمد بن اسحق الصماني قال حدثنا ابن أبي مريم قال حدثنا محمد بن جعفر بن أبي كير عن موسى بن عقبة عن أبي اسحق عن أبي ردة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: اني لأستغفر الله وأتوب اليه في اليوم مائة مرة. قال أبو عبد الله وهذا اسناد لا ينظر فيه حديثي الا ظن أنه من شرط الصحيح والمدينون اذاروا عن الكوفيين زلقوا. حدثنا أبو جعفر محمد بن صالح بن هاني قال حدثنا يحيى بن محمد بن يحيى قال حدثنا أبو الربيع قال حدثنا حماد بن زيد عن ثابت البناني قال سمعت أبا ردة يحدث عن الاغر المزني وكانت له صحبة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: إنه ليغان على قلمي فاستغفر الله في اليوم مائة مرة: قال أبو عبد الله رواه مسلم بن الحجاج في الصحيح عن أبي الربيع وهو الصحيح المحفوظ ورواه الكوفيون ايضا عن مسعر وغيره عن عمر بن مرة عن أبي ردة هكذا: (والجنس الرابع من علل الحديث) أن يكون الحديث محفوظا عن صحابي يروي عن تابعي فيقع الوهم بالتصريح بما يقتضي صحته عن غيره ممن لا يكون معروفا من جهة. ومثاله—ما أخبرنا به أبو عبد الله محمد بن عبد الله الصفار قال حدثنا أحمد بن محمد بن عيسى القاضي قال حدثنا أبو حذيفة قال حدثنا زهير بن محمد عن عثمان بن سليمان عن أبيه أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ في المغرب بالطور: قال أبو عبد الله قد خرج العسكري وغيره من المشايخ هذا الحديث في الوجدان وهو معلول من ثلاثة أوجه (أحدها) أن عثمان هو ابن أبي سليمان، والآخرا أن عثمان إنما رواه عن نافع بن جبير بن مطعم عن أبيه (والثالث) قوله سمع النبي صلى الله عليه وسلم وأبو سليمان لم يسمع من النبي صلى الله عليه وسلم ولم يره وقد خرجت شواهد في التلخيص (والجنس الخامس من العلل) أن يكون روي بالنعنة وسقط منه راو دل عليه طريق أخرى محفوظة ومثاله—ما حدثنا به أبو العباس محمد بن يعقوب قال حدثنا بحر بن نصر قال أخبرنا ابن وهب قال أخبرني يونس بن يزيد عن ابن شهاب عن علي بن الحسين عن رجال من الانصار: انهم كانوا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات ليلة فرمي بنجم فاستنار فذكر الحديث بطوله. قال أبو عبد الله علة هذا الحديث ان يونس على حفظه وجلالة محله قصر به وانما هو عن ابن عباس قال حدثني رجال من الانصار هكذا رواه ابن عينة ويونس في سائر الروايات وشعيب ابن أبي حمزة وصالح بن كيسان والاوزاعي وغيرهم عن الزهري وهو مخرج في الصحيح (والجنس السادس من العلل) ان يختلف على رجل بالاسناد وغيره ويكون الحفوظا مقابل الاسناد، ومثاله—ما حدثنا به أبو اسحق ابراهيم بن محمد بن يحيى قال حدثنا أبو العباس الثقفى قال حدثنا حاتم بن الليث الجوهري قال حدثنا حامد بن أبي حمزة السكري قال حدثنا علي بن الحسين بن واقد قال حدثني أبي عن عبد الله بن ريدة عن أبيه عن عمر بن الخطاب قال قلت: يا رسول الله مالك أفصحنا ولم تخرج من بين أظهرنا قال كانت لغة اسعيل قد درست فجاء بها جبريل عليه السلام الي فخفطها: قال أبو عبد الله لهذا الحديث علة عجيبة

حدثني أبو عبد الله محمد بن العباس الضبي من أصل كتابه قال أخبرنا أحمد بن علي بن رزين الفاشاني من أصل كتابه قال حدثنا علي بن خشرم قال حدثنا علي بن الحسين بن واقد قال بلغني أن عمر بن الخطاب قال: يا رسول الله أنك أفصحنا ولم تخرج من بين أظهرنا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن لغة اسمعيل كانت قد درست فأتاني بها جبريل حفظتها (والجنس السابع من علل الحديث) أن يختلف على رجل في تسمية من روى عنه أو عدم تسميته، ومثاله — ما حدثنا به الشيخ أبو بكر أحمد بن اسحق النخعي قال أخبرنا أبو بكر يعقوب بن يوسف المطوعي قال حدثنا أبو داود سليمان بن محمد المبارك قال حدثنا أبو شهاب عن سفيان الثوري عن الحجاج بن قرافة عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال قال النبي صلى الله عليه وسلم: المؤمن غر كريم والفاجر خب لئيم: قال أبو عبد الله وهكذا رواه عيسى بن يونس ويحيى بن الضريس عن الثوري فنظرت فإذا له علة أخبرنا أبو العباس أحمد بن محمد الجبوبي بمرو قال حدثنا أحمد بن سيار قال حدثنا محمد بن كثير قال حدثنا سفيان الثوري عن الحجاج بن قرافة عن رجل عن أبي سلمة قال سفيان أراه ذكر أباهريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: المؤمن غر كريم والفاجر خب لئيم (والجنس الثامن من علل الحديث) أن يكون الراوي عن شخص قد أدركه وسع منه ولكنه لم يسمع منه ذلك الحديث، ومثاله — ما حدثنا به أبو العباس محمد بن يعقوب قال حدثنا محمد بن اسحق الصغاني قال حدثنا روح بن عبادة قال حدثنا هشام بن أبي عبد الله عن يحيى بن أبي كثير عن أنس بن مالك أن النبي صلى الله عليه وسلم: كان إذا أفطر عند أهل بيت قال أفطر عندكم الصائمون وأكل طعامكم الأبرار ونزلت عليكم السكينة قال أبو عبد الله قد ثبت من غير وجه رواية يحيى بن أبي كثير عن أنس إلا أنه لم يسمع منه هذا الحديث وله علة أخبرنا أبو العباس قاسم بن قاسم السيار وأبو محمد الحسن بن حليم المروزيان بمرو قالوا حدثنا أبو الموجه قال أخبرنا عبدان قال أخبرنا عبد الله قال أخبرنا هشام عن يحيى بن أبي كثير قال حدثت عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم: كان إذا أفطر عند أهل بيت قال أفطر عندكم الصائمون وأكل طعامكم الأبرار وصلت عليكم ثلاثاً (والجنس التاسع من علل الحديث) أن يكون الحديث طريق معروف فيروي أحد رجاله الحديث من غير ذلك الطريق فيقع في الوهم، ومثاله — ما أخبرنا به أبو جعفر محمد ابن محمد بن عبد الله البغدادي قال حدثنا يحيى بن عثمان بن صالح السهمي قال حدثنا سعيد بن كثير بن غفر قال حدثني المنذر بن عبد الله الحزامي عن عبد العزيز بن أبي سلمة عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم: كان إذا افتتح الصلاة قال سبحانك اللهم تبارك اسبك وتعالى جديك وذكر الحديث بطوله: قال أبو عبد الله لهذا الحديث علة صحيحة والمنذر بن عبد الله أخذ طريق الحادة فيه حدثنا أبو جعفر محمد بن عبيد الله العلوي النخعي بالكوفة قال حدثنا الحسين بن الحكم الخبزي قال حدثنا أبو عثمان مالك بن اسمعيل قال حدثنا عبد العزيز بن أبي سلمة قال حدثنا عبد الله بن الفضل عن الأعرج عن عبيد الله بن أبي رافع عن علي بن أبي طالب عن النبي صلى الله عليه وسلم: أنه كان إذا افتتح الصلاة

فذكر الحديث بغير هذا اللفظ وهذا مخرج في الصحيح لمسلم: (الجلس العاشر من علل الحديث) ان يروى الحديث مرفوعاً من وجه وموقوفاً من وجه ومثاله — ما أخبرنا به أحمد بن علي بن الحسن المغربي قال حدثنا أبو فروة يزيد بن محمد بن يزيد بن سنان الرهاوي قال حدثنا أبي عن أبيه عن الأعمش عن أبي سفيان عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: من ضحك في صلاته بعيد الصلاة ولا يعيد الوضوء: قال أبو عبد الله الحارثي لهذا الحديث علة صحيحة أخبرنا أبو الحسين علي بن عبد الرحمن السيمي بالكوفة قال حدثنا إبراهيم بن عبد الله العمري قال حدثنا وكيع عن الأعمش عن أبي سفيان قال: سئل جابر عن الرجل يضحك في الصلاة قال يعيد الصلاة ولا يعيد الوضوء: قال أبو عبد الله فقد ذكرنا علل الحديث على عشرة أجناس وقيت أجناس لم نذكرها وإنما جعلتها مثالا لأحاديث كثيرة معلولة ليتهدي إليها المتبحر في هذا العلم فإن معرفة علل الحديث من أجل هذه العلوم: وقد ألفت في علل الحديث كتب، وأجلها كتاب ابن المديني وابن أبي حاتم والحلال وأجمعها كتاب الدارقطني: وقد وقفت على أحد هذه الكتب وهو كتاب الامام أبي محمد عبد الرحمن بن الامام أبي حاتم فرأيت من الكتب الجليلة المقدار التي لا يستغني عن الاطلاع عليها وتكرار النظر اليها من أراد الاشراف على هذا النوع الذي هو من أغصان أنواع فضلا عن محب ان يعد نفسه لاتباع آثار الواقفين على أسرارهم قال في مقدمة الكتاب حدثنا علي بن الحسين بن الجعيد قال سمعت محمد بن عبد الله بن نمير يقول قال عبد الرحمن بن مهدي معرفة الحديث إلهام: قال ابن نمير وصدق لو قلت له من أين قلت لم يكن له جواب وسمعت أبي يقول قال عبد الرحمن بن مهدي انكارنا الحديث عند الجبال كناية وسمعت أبي يقول مثل معرفة الحديث كمثل فص ثمنه مائة دينار وآخر مثله على لونه ثمنه عشرة دراهم وقد أحيت أن أورد منه أمثلة سهلة المأخذ ليقف الطالب على مسلك جهابذة القوم في ذلك فإنه خيم الفائدة وهاك ما أردنا إráده

#### بيان علل أخبار رويت في الطهارة

(١) سألت أبي عن حديث رواه داود بن هند عن أبي الزبير عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم: غسل يوم الجمعة واجب في كل سبعة أيام قال أبي هذا خطأ، إنما هو على ما رواه الثقات عن أبي الزبير عن طاووس عن أبي هريرة، موقوف (٢) سمعت أبي ذكر حديثاً رواه عبد الوارث عن عبد العزيز بن صهيب عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم: كانت له خرقة يمسح بها فقال أني رأيت في بعض الروايات عن عبد العزيز أنه كان لا أنس بن مالك خرقة، وموقوف أشبه: ولا يحتمل أن يكون مسنداً (٣) سألت أبي وحدثنا عن محمد بن الكلبي عن اسماعيل بن عياش عن ثعلبة بن مسلم عن قيس بن خالد عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم: إذا سقط الذباب في شراب أحدكم فليغمسه ثم يطرحه فإن أحد جناحيه داء والآخر دواء فقال أبي هذا حديث مضطرب الاسناد (٤) سمعت أبي يقول لا يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم في تحليل الإحبة حديث (٥) سمعت أبي وذكر حديث اسمعيل بن عياش عن موسى بن عقبة عن نافع عن ابن

عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : لا يقرأ الجنب والحائض شيئاً من القرآن ، قال أبي هذا خطأ إنما هو  
عن ابن عمر قوله

باب علل أخبار رويت في الصلاة

(٦) سمعت أبي يقول كنت عن ثابت بن موسى عن شريك عن الاعمش عن أبي سفيان عن جابر عن  
النبي صلى الله عليه وسلم : من صلى بالليل حسن وجهه بالنهار ، قال أبي فذكرت لابن نمير فقال الشيخ  
لا بأس به والحديث منكر قال أبي الحديث موضوع . (٧) سمعت أبي يقول حديث ابن مسعود في التطبيق  
منسوخ لأن في حديث ابن إدريس عن عاصم بن كليب عن عبد الرحمن بن الأسود عن علقمة عن عبد الله  
أن النبي صلى الله عليه وسلم : طبق ثم أخبر سعد فقال صدق أخي قد كنا نفعل ثم أمرنا بهذا يعني بوضع  
اليدين على الركبتين . (٨) سألت أبي عن الحديث الذي رواه ابن أبي عروبة عن قتادة عن أبي نضرة  
عن أبي سعيد عن النبي صلى الله عليه وسلم : إذا كنتم ثلاثة فأحكم بالامامة أقرؤكم ، ورواه حماد بن  
زيد عن أيوب عن أبي قلابة عن مالك بن الحويرث : أتيت النبي صلى الله عليه وسلم في نفر فقال إذا  
حضرت الصلاة فليؤذن أحدكم وليؤمكم أكبركم ، قلت لابي قد اختلف الحديثان ، فقال حديث أوس بن  
ضمعج قد فسر الحديثين . (٩) سألت أبي عن حديث أوس بن ضمعج عن ابن مسعود عن النبي صلى  
الله عليه وسلم فقال قد اختلفوا في مثله رواه فطر والاعمش عن اسمعيل بن رجاء عن أوس بن ضمعج  
عن ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : يؤم القوم أقرؤهم لكتاب الله فان كانوا في القراءة  
سواء فاعلمهم بالسنة ، ورواه شعبة والمسيودي عن اسمعيل بن رجاء لم يقولوا أعلمهم بالسنة . قال أبي كان  
شعبة يقول اسمعيل بن رجاء كأنه شيطان من حسن حديثه ، وكان يهاب هذا الحديث يقول حكم من  
الاحكام عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يشاركه أحد قال أبي : شعبة أحفظ من كلهم قال أبو محمد  
عبد الرحمن أليس قد رواه السدي عن أوس بن ضمعج قال إنما رواه الحسن بن يزيد الأصم عن السدي ،  
أين كان الثوري وشعبة عن هذا الحديث ، أخاف أن لا يكون محفوظاً . (١٠) سألت أبي عن  
حديث رواه الانصاري عن سعيد بن راشد عن عطاء عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم : من  
أذن فهو يقيم ، قال أبي هذا حديث منكر ، وسعيد ضعيف الحديث وقال مرة متروك الحديث . (١١) سمعت  
أبي وذكر حديثاً رواه محمد بن الصلت عن أبي خالد الأحمر عن حميد عن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم :  
في افتتاح الصلاة سبحانك اللهم وبحمدك وأنه كان يرفع يديه إلى حذو أذنيه ، فقال هذا حديث كذب  
لأصل له ، ومحمد بن الصلت لا بأس به كتبت عنه . (١٢) سألت أبي عن حديث رواه الوليد عن الاوزاعي  
عن نافع عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من فاتته الغصير وفواتها أن تدنجل الشمس  
صفرة فكأنما وتر أهله وماله ؛ قال أبي التفسير من قول نافع . (١٣) سألت أبي عن حديث رواه ابن حمير

عن اسمعيل بن عياش عن عبد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : من صلى صلاة لم يقرأ فيها بأم القرآن فهي خداج غير تمام ، قال أبي هذا حديث منكر جدا . (١٤) سألت أبي عن حديث رواد يوسف بن محمد بن المنكدر عن أبيه عن جابر قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم : إذا رأى رجلاً مغير الخلق خر ساجداً لله ، قال أبي هذا حديث منكر . (١٥) سئل أبو زرعة عن حديث رواد يزيد بن هرون عن محمد بن عبد الرحمن عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم : أنه قال ما بين المشرق والمغرب قبلة : قال أبو زرعة هذا وهم الحديث حديث ابن عمر موقوف . (١٦) سمعت أبا زرعة يحدثنا عن عباس بن موسى عن طلحة بن يحيى الانصاري عن يونس بن يزيد عن الزهري عن أنس قال : إذا عرف الغلام يمينه من شماله فهو بالصلاة . فسعت أبا زرعة يقول الصحيح عن الزهري فقط قوله :  
(علل أخبار رويت في الزكاة والصدقات)

(١٧) سمعت أبي يقول لأعلم روى الثوري عن إبراهيم بن أبي حفصة الا حديثاً واحداً عن سعيد بن جبير قال : الحال يعطى من الزكاة . (١٨) وسئل أبو زرعة عن حديث رواد القواريري عن يزيد بن هرون عن حجاج بن أرطاة عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : ما أدي زكاته فليس كزراً ، قال أبو زرعة هكذا رواد القواريري ، والصحيح موقوف . (١٩) سئل أبو زرعة عن حديث رواد محمد بن المثني أبو موسى عن محمد بن عثمة عن عبد الله بن عمر العمري عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : فيما سقت السماء والعلل العشر وفيما سقت العيون والنواضح والسواني نصف العشر : قال أبو زرعة الصحيح عن ابن عمر موقوف  
(علل أخبار رويت في الصوم)

(٢٠) سألت أبي عن حديث رواد محمد بن حرب البرش عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ليس من البر الصيام في السفر ، قال أبي هذا حديث منكر ؛ ولم يروه غير محمد بن حرب . (٢١) سألت أبي عن حديث رواد بقة عن مجاشع بن عمرو عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إذا غاب الهلال قبل الشفق فهو ليلة وإذا غاب بعد الشفق فهو ليلتين ؛ قال أبي هذا حديث منكر ، ومجاشع ليس بشيء . (٢٢) سألت أبي عن حديث رواد عبد الرحمن بن معز عن الأعمش عن أنس : قال سافرنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ففنا الصائم ومنا المفطر وكان من حرام في أنفسنا أفضل وكان المفطرون هم الذين يعملون ويعينون ويستقون فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ذهب المفطرون بالآخر ؛ قال أبي هذا حديث منكر . (٢٣) سألت أبي عن حديث رواد عبد العزيز الدراوردي عن زيد بن أسلم عن محمد بن المنكدر عن محمد بن كعب أنه : أتى أنس بن مالك في رمضان وهو يريد سفراً فوجده قد رحلت راحلته ولبس ثياب السفر فدعا بطعام فأكل فقلنا سنة قال ليس بسنة : ورواه محمد بن عبد الرحمن ابن مجبر عن ابن المنكدر عن محمد بن كعب أنه : أتى أنس بن مالك فذكر الحديث قال فقلت سنة فقال نعم سنة : قال أبي حديث الدراوردي أصح



( علل أخبار رويت في المسالك )

(٢٤) سألت أبي عن حديث رواد أبو خالد الأحمر عن ابن جريح عن عبد الكريم بن مالك عن عكرمة عن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم : أنه قال لرجل يسوق بدنة أركبها قال أبي عكرمة عن أنس ليس له نظام . وهذا حديث لأدري ما هو . (٢٥) سمعت أبا زرعة وذكروا حديثاً حدثناه عن الأوبسي عن مالك عن نافع عن ابن عمر : أن عمر ضرب اليهود والنصارى وأجوس إقامة ثلاث ليال بالمدينة يسوقون ويتقضون جوائجهم . قال أبو زرعة في الموطأ مالك عن نافع عن أسلم أن عمر والصحيح مافي الموطأ . (٢٦) سألت علي بن الحسين بن الحنيد عن حديث رواد سعيد بن سلام العطار عن عبد الله بن عمر النعري عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم في قوله : من استطاع إليه سبيلاً قال الزاد والإراحة : قال هذا حديث باطل .

( علل أخبار رويت في الغزو والسير )

(٢٧) سألت أبي عن حديث رواد حماد بن سلمة عن حجاج عن اسمعيل عن قيس عن جرير أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : من أقام مع المشركين فقد برئت منه الذمة ؛ قال أبي الكوفيون سوى حجاج لا يسندونه . ومرسل أشبه . (٢٨) سألت أبي عن حديث رواد إبراهيم بن شيان عن يونس بن ميسرة بن حليس عن أبي ادريس عن عبد الله بن حوالة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : تجندون أجناداً ؛ قال هو صحيح حسن غريب . (٢٩) سمعت أبي وذكروا حديثاً رواد وهب عن مخزومة بن بكير عن أبيه عن سبيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : وفدا لله ثلاثة الفارزي والحاج والمعتمر ؛ قال أبي ورواه سليمان ابن بلال عن سبيل عن أبيه عن مرادس الجندعي عن كعب قوله . ورواه عاصم عن أبي صالح عن كعب قوله .

( علل أخبار رويت في الخائن )

(٣٠) سألت أبا زرعة عن حديث رواد الدراوردي عن كثير بن زيد عن زينب ابنة بيهق عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم : علم قبر عثمان بن مظعون بصخرة ؛ قال أبو زرعة هذا خطأ لحالف الدراوردي فيه يرويه حاتم وغيره عن كثير بن زيد عن المطلب بن عبدالله بن حنطب وهو الصحيح . (٣١) سئل أبي عن حديث رواد هذبة عن حماد بن سلمة عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : من غسل ميتاً فليغتسل ومن حمّله فليتوضأ ؛ قال أبي هذا خطأ إنما هو موقوف على أبي هريرة لا يرفعها الثقات . (٣٢) سألت أبي عن حديث رواد محمد بن المنهال الضرير عن يزيد بن زريع عن معمر عن أبي اسحق عن أبيه عن حديثه قال النبي صلى الله عليه وسلم : من غسل ميتاً فليغتسل ؛ قال أبي هذا حديث غلط ولم يبين غلطه . (٣٣) سألت أبي عن حديث رواد ابن أبي بزة عن مؤمل عن حماد بن سلمة عن ثابت عن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم

قال: ما من مسلم يموت فيصلي عليه أمة من الناس يبلغون مائة فيشفعون فيه الاشفعوا، قال أبي هذا حديث باطل  
(علل أخبار رويت في البيوع)

(٣٤) سألت أبا زرعة عن حديث رواد حماد بن سلمة عن حماد عن إبراهيم عن أبي سعيد الخدري عن النبي صلى الله عليه وسلم: أنه نهي أن يستأجر الأجير حتى يعلم أجره؛ ورواه الثوري عن حماد عن إبراهيم عن أبي سعيد موقوف، قال أبو زرعة الصحيح موقوف عن أبي سعيد لأن الثوري أحفظ. (٣٥) سألت أبي عن حديث رواد عبد الكريم بن الناجي عن الحسن بن مسلم عن الحسين بن واقد عن ابن بريدة عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: من حنس الغب أيام القطاف ليبع من يهودي أو نصراني، كان له من الله مقت. قال أبي هذا حديث كذب باطل قلت تعرف عبد الكريم هذا قال لا، قلت تعرف الحسن بن مسلم قال لا ولكن تدل روايتهم على الكذب. (٣٦) سألت أبي عن حديث رواد ابن وهب عن ابن لهيعة عن دراج عن ابن حجية عن أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال: رجال لا تلهيهم تجارة ولا بيع عن ذكر الله هم الذين يضربون في الأرض يبتغون من فضل الله: فسمعت أبي يقول هذا حديث منكر، ودراج في حديثه صنعة  
(علل أخبار رويت في النكاح)

(٣٧) سمعت أبي يقول سمعت أبا نعيم وحدثنا عن ابن أبي ليلى عن الحكم عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: لا نكاح إلا بولي. فقال أبو نعيم أخطأ فيه فسمعت أبي يقول إنما هو الحكم عن علي قوله. (٣٨) سئل أبو زرعة عن حديث رواد بقيق عن اسحق أبي يعقوب المدني عن عبد الله بن الحسن عن أبيه عن جده قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: من سعادة المرأة أن تكون زوجته موافقة وأولاده أبرارا وأخوانه صالحين وإن يكون رزقه في بلده. قال أبو زرعة هذا حديث منكر. (٣٩) سألت أبا زرعة عن حديث روي عن همام عن قتادة عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: لا تكبح المرأة على خالتها ولا على عمها. قال أبو زرعة هذا خطأ إنما هو همام عن يحيى نفسه. (٤٠) سمعت أبي يقول سألت أحمد بن حنبل عن حديث سليمان بن موسى عن الزهري عن عروة عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: لا نكاح إلا بولي. وذكرت له حكاية ابن عاية فقال كتب ابن جريج مدونة فيها أحاديثه ومن حدث عنه ثم لقيت عطاء ثم لقيت فلان فلو كان محفوظا عنه لكان هذا في كتبه ومراجعاته. (٤١) سئل أبي عن حديث رواد ابن أبي مليكة: العرب بعضها لبعض أكفاء إلا حائكا أو حياما: قال باطل أنا نهيت ابن أبي شريح أن يحدث به ونهيته عن حديث آخر

(علل أخبار رويت في الحدود)

(٤٢) سألت أبي عن حديث رواد الحسن بن يحيى الجشني عن زيد بن واقد عن مكحول عن خبير بن نفير عن عبادة بن الصامت قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: أقيموا الحدود في الحضر والنحر على القريب

والبعيد ولا تأخذكم في الله لومة لائم : ثم قال أبي هذا حديث حسن ان كان محفوظاً . (٤٣) سئل أبو زرعة عن حديث رواد ابن المبارك عن عتبة بن سعيد عن الشعبي عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : لا يستفاد من الجرح حتى يبرأ : قال أبو زرعة هو مرسل مقبول . (٤٤) سألت أبي عن حديث رواد معاذ بن خالد السقلاني عن زهير بن محمد عن يزيد بن زياد عن أبي اسحق عن الحارث عن علي أن النبي صلى الله عليه قال : من خصى عبده خصيته : قال أبي هذا حديث منكر .

﴿ غلل أخبار رويت في الأحكام والأقضية ﴾

(٤٥) قيل لأبي بصح حديث أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم : في اليمين مع الشاهد : فوقف وقفة فقال ترى الدراوردي ما يقول يعني قوله قلت لسهيل فلم يعرفه قلت فابس نسيان سهيل دافعا لما حكى عنه ربعة وربعة ثقة والرجل يحدث بالحديث وينسى قال أجل هكذا هو ولكن لم تر أن يتابعه متابع على روايته وقد روى عن سهيل جماعة كثيرة ليس عند أحد منهم هذا الحديث ، قلت أنه يقول بخبر الواحد قال أجل غير أبي لأدري لهذا الحديث أصلاً عن أبي هريرة اعتبر به ، وهذا أصل من الأصول لم يتابع عليه ربعة . (٤٦) سألت أبي وأبا زرعة عن حديث رواد ربعة عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم : قضى بشاهد ويمين ، فقالوا هو صحيح قلت يعني أنه يروى عن ربعة هكذا : قلت فإن بعضهم يقول عن سهيل عن أبيه عن زيد بن ثابت قالوا وهذا أيضاً صحيح ، جميعاً صحيحين . (٤٧) سئل أبو زرعة عن حديث رواد إبراهيم بن أبي الليث عن عبد الرحمن بن عبد الله بن عمر عن أبيه وعبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : الشفعة ما لم تقع الحدود فإذا وقعت الحدود فلا شفعة قال أبو زرعة هذا حديث باطل فامتنع أن يحدث به وقال اضربوا عليه . (٤٨) سئل أبو زرعة عن حديث رواد ابن عائشة عن محمد بن الحارث عن محمد بن عبد الرحمن السلمي عن أبيه عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا شفعة لغائب ولا لصغير : فقال أبو زرعة هذا حديث منكر لا أعلم أحداً قال بهذا الغائب له شفعة والصبي حتى يكبر فلم يقرأ علينا هذا الحديث

﴿ باب غلل أخبار رويت في الإلباس ﴾

(٤٩) سألت أبا زرعة عن حديث النبي صلى الله عليه وسلم : في تحته أفي يمينه أصبح أم في يساره : قال في يمينه الحديث أكثر : ولم يصح هذا ولا هذا . (٥٠) سألت أبي عن حديث رواد الوليد بن مسلم عن سعيد بن بشر عن أبي الزبير عن جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : لا تدخل الملائكة بيتاً فيه خلد عمر قال أبي هذا حديث منكر . (٥١) سألت أبا زرعة عن حديث رواد بقة عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم : أنه لم يكن يرى بالقز والحرير للنساء بأساً فقال أبو زرعة هذا حديث منكر : قلت تعرف له علة ، قال لا . (٥٢) وسألت أبي عن حديث رواد سهيل بن عثمان عن العقيل عن عبد الله بن محمد بن عقيل عن أمه قالت : دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم علي عقيل فوهب له خاتماً أهدهم إلى رسول الله

صلى الله عليه وسلم النجاشي مثل الفاكهة فكتب رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه قل هو الله أحد والمعوذتين: قال أبي هذا حديث منكر والعقيلي هو ابن عبد الله بن محمد بن عقيل وحديثه ليس بشيء . (٥٣) وسألته عن حديث رواد شريك عن عثمان بن أبي زرعة عن مهاجر السامي عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: من لبس ثوب شهرة ألبسه الله يوم القيامة ثوب مذلة ، قال أبي هذا الحديث موقوف أصح . (٥٤) وسألته عن حديث روي عن عبد الرحمن بن المهاجر قال: رأيت في يد أنس خاتماً من ذهب ، قال أبي هو شيخ كوفي ليس بمشهور روى عنه أبو زهير عبد الرحمن بن معاوية الضرير

(باب علل أخبار رويت في الاطعمة)

(٥٥) سألت أبي عن حديث رواد تميم بن زياد عن أبي جعفر الرازي عن ابن جريح عن عطاء عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: نعم الادام الخلل قال أبي هذا حديث منكر بهذا الاسناد . (٥٦) وسئل أبو زرعة عن حديث كان رواد قديماً عن عبد الرحمن بن عبد الملك بن شيبه الحزامي عن ابن أبي فديك عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: اذا قرب الى أحدكم الحلواء فليأكل منها ولا يردّها: فاستمع أبو زرعة من أن يحدثنا به وقال هذا حديث منكر . (٥٧) وسئل عن حديث رواد عبيد الله بن عائشة عن عبد الرحمن بن حماد بن عمران عن موسى بن طاححة بن عبيد الله عن أبيه عن طلحة عن أنس بن يحيى بن طلحة عن أبيه عن طلحة بن عبيد الله قال: دخلت على رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي يده سفر جلة فالتفأها الي وقال إنها تجم الفؤاد قال أبو زرعة هذا حديث منكر

(علل أخبار رويت في أمور شتى)

(٥٨) سمعت أبي يقول وذكر حديثاً حدث به بشار بن عمر الخراساني بمصر سنة ست عشرة ومائتين قال حدثنا حميد الطويل عن أنس بن مالك قال: ملعون ملعون من احاط على مشربة او باعد مقربة ، فسئل حميد الطويل ما المشربة قال بئر ماء يشرب منه الناس فضر به عليه خبائه او قبيبه واما المقربة فطريق كان يختصره فقلعه عن عمر الناس قال أبي هذا حديث منكر . (٥٩) سمعت أبي حدثنا عن أبي الطاهر عن ابن وهب عن يحيى بن سلام عن عثمان بن مقسم عن نعيم بن الحمر عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: أكذب الكاذبين الصانع ، قال أبي هذا حديث كذب وعثمان هو البرقي ويحيى بن سلام هو الذي روى عنه عبد الحكم بصري وقع الى مصر . (٦٠) سألت أبي عن حديث رواد المسيب بن واضح عن يوسف بن أسباط عن الثوري عن محمد بن المنكدر عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: مداراة الناس صدقة: قال أبي هذا حديث باطل لا أصل له: ويوسف بن أسباط دفن كنه . (٦١) سألت أبي عن حديث رواد بقية عن عمر الدمشقي عن مكحول عن وائلة بن الاسقع: ان رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم خير جعلت له مأدبة وأكل متكاً واطلي بالنورة واضابت الشمس ولبس البرطلة ، قال أبي هو عمر بن موسى الوحيي وهذا حديث باطل . (٦٢) سألت أبي عن حديث رواد محمد بن سليمان بن ابي داود عن زهير بن محمد عن الوضيين بن عبد الرحمن عن

جذاعة عن أبي الدرداء قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من خضب بالسواد سود الله وجهه يوم القيامة . قال أبي هو حديث موضوع . (٦٣) سألت أبي عن حديث رواد عبد الرزاق عن معمر عن الزهري قال : رأيت علي بن الحسين يخضب بالسواد واخبرني ان اباة كان يخضب به : قال هذا حديث منكر ، وكان الزهري رجلا قصيرا وكانت اسنانه مشبكة بالذهب وكان يخضب بالسواد . (٦٤) سمعت أبي وجدنا عن بسام بن خالد عن شبيب بن اسحق عن ابن أبي ذئب عن سعيد المقبري عن ابيه عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : اذا بلغكم عني حديث يحسن بي ان أقوله فانا قلته واذا بلغكم عني حديث لا يحسن بي ان أقوله فليس مني ولم أقله ، قال أبي هذا حديث منكر الثقات لا يرفعونه . (٦٥) سئل أبي عن حديث رواد سليمان بن شرحبيل عن الوليد بن مسلم عن سعيد بن بشير عن قتادة عن انس عن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : نهى عن حلق القفا الا عند الحاجة . قال أبي هذا حديث كذب بهذا الاسناد يمكن ان يكون دخل لهم حديث في حديث قال أبي رأيت هذا الحديث في كتاب سليمان بن شرحبيل فلم اكتبه وكان سليمان عندي في حيزلوان رجلا وضع لهم ليفهم وكذلك هشام بن عمار كل ما دفع اليه قرأه وكذا كان هشام بن خالد كانوا لا يميزون : وكان دحييم يميز ويضبط حديث نفسه . (٦٦) سألت أبي عن حديث رواد عاصم بن ابراهيم الداري عن محمد بن سليمان الصنعاني عن منذر بن النعمان الافطس عن وهب بن منبه عن عبد الله بن عباس قال ان النبي صلى الله عليه وسلم : لا تبارضوا فتمرضوا ولا تحفروا قبوركم فتبوتوا . قال أبي هذا حديث منكر وبهذا الاسناد : اشفعوا فتؤجروا : قال أبي هذا أيضا منكر . (٦٧) سئل ابو زرعة عن حديث رواد أبو ثابت محمد بن عبيد الله عن عبد العزيز الدراوردي عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم : ان تهدم الآجام قال إنما هي زينة الدنيا قال ابو زرعة هكذا قال أبو ثابت وإنما هو عبد الله بن نافع يعني عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم . (٦٨) سئل أبو زرعة عن حديث رواد أبو سعيد محمد بن أسعد عن زهير عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ان كان في شيء من أدويتكم شفاء ففي شرطة حجام أو شربة غسل أو خبات سوداء أولذعة من نار توافق داءها أحب ان اكتوى : قال ابو زرعة هذا حديث منكر . (٦٩) سئل ابو زرعة عن حديث رواد محمد بن فضال عن هبة عن رافع أورو ينع عن أبي الزبير عن جابر قال قال : لا تقصوا الأظفار في أرض العدو فانه أشد للقتضة وأجل للمعدة : قال ابو زرعة هذا حديث منكر وأبا أن يحدث به . (٧٠) سمعت أبي يقول روى ابن اخت عبد الرزاق عن عبد الرزاق عن يحيى بن العلاء عن الأعمش عن خثيمة عن عبد الله قال : جللت القلوب على حب من احسن اليها وبغض من اساء اليها ، قال أبي هذا حديث منكر ، وكان ابن اخت عبد الرزاق يكذب . (٧١) سئل ابو زرعة عن حديث رواد سويد بن سعيد عن عبد الرحمن بن أبي الرجال عن عبد العزيز بن أبي رواد عن نافع عن ابن عمر قال قال النبي صلى الله عليه وسلم : من قال في ديننا براه فقلود . قال ابو زرعة سمعت يحيى بن معين يقول وقد قيل له روى سويد هذا الحديث فقال ينبغي أن يبدأ بسويد فيستتاب

(٧٢) سئل أبو زرعة عن حديث رواه يوسف بن عدي عن حفص بن غياث عن ليث عن عطاء عن ابن عباس رفعه قال: اذا غابت الشمس فكفوا صبيانكم حتى تذهب فحة العشاء فانها ساعة تنتشر فيها الشياطين: فقال أبو زرعة هذا حديث منكر . (٧٣) سألت أبي عن حديث رواه داود بن رشيد عن بقة عن معاوية بن يحيى عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: من حدث بحديث فعتس عنده فهو حق. قال أبي هذا حديث كذب . (٧٤) سألت أبي عن حديث رواه أبو بكر بن أبي عتاب الأعمى عن أبي صالح عن الليث عن سعيد المقبري عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: يدخل الجنة بشفاعة رجل من أمتي أكثر من مضر وبني تميم قليل من هو يارسول الله فقال اويس القرني، قال أبي هذا الحديث ليس هو في كتاب أبي صالح عن الليث نظرت في أصل الليث وليس فيه هذا الحديث ولم يذكر أيضاً الليث في هذا الحديث خبراً ويحتمل ان يكون سمعه من غير ثقة ودلسه ولم يروده غير أبي صالح . (٧٥) سألت أبي عن حديث رواه العلاء بن عمرو الحنفي عن يحيى بن يزيد الأشعري عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: أحبوا العرب ثلاث لأنني عربي والقرآن عربي وكلام أهل الجنة عربي، فسمعت أبي يقول هذا حديث كذب . (٧٦) سألت أبي عن حديث رواه بقة عن محمد بن أبي حنيفة عن نافع عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: لو شاء الله ان لا يعصى ما خلق ابليس. فسمعت أبي يقول هذا حديث منكر ومحمد مجهول . (٧٧) سألت أبي عن حديث رواه بقة عن حبيب بن عمر عن أبيه عن ابن عمر عن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال: ينادي مناد يوم القيامة ليقيم خصماء الله وهم القدرية، فقال هذا حديث منكر وحبيب بن عمر ضعيف الحديث مجهول لم يروعه غير بقة ::

هذا وفيما أوردناه من الأمثلة كفاية في تعريف الطالب بمسلك جهابذة القوم غير أننا رأينا ان نرفعه الى ما فوق تلك الدرجة فأوردنا له أمثلة أخرى فوق تلك وهاك ما أوردنا إيراداً

(١) سمعت أبا زرعة يقول في حديث رواه الفريابي عن مالك بن مغول عن سيار بن الحكم عن شهر بن حوشب عن محمد بن عبد الله بن سلام قال: قدم علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ان الله عز وجل قد أحسن الثناء عليكم في الظهور فقال (فيه رجال يحبون ان يتطهروا) وذكر الاستنجاء بالماء: ورواه سلمة بن رجاء عن مالك ان مغول عن سيار عن شهر عن محمد بن عبد الله بن سلام قال قال أبي: قدم علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم: ورواه أبو خالد الأحمر عن داود بن أبي هند عن شهر عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلًا فسمعت أبا زرعة يقول الصحيح عندنا والله أعلم عن محمد بن عبد الله بن سلام فقط ليس فيه عن أبيه . (٢) سمعت أبي يقول في حديث رواه ابن أبي عمير عن عبد الله بن هيرة عن حفص الصنعاني عن ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم: كان يخرج ليبول فيتمسح بالتراب. فقال يارسول الله الماء منك قريب فقال ما أدري اعني لا أبلغه. فقال أبي لا يصح هذا الحديث ولا يصح في هذا الباب حديث . (٣) سألت

أبا زرعة عن حديث رواه سفيان عن سمالك عن عكرمة عن ابن عباس: إن روض أزواج النبي صلى الله عليه وسلم اغتسلت من جنابة فجاء النبي صلى الله عليه وسلم فقالت له فتوضأ بفضلهما وقال الماء لا ينجسه شيء ورواه شريك عن سمالك عن عكرمة عن ابن عباس عن ميسونة فقال الصحيح عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم بلا ميسونة . (٤) سألت أبا زرعة عن حديث محمد بن إسحاق عن محمد بن جعفر بن الزبير قلت أنه يقول عن عبيد الله بن عبد الله بن عمر بن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم ، ورواه الوليد بن كثير فقال عن محمد بن جعفر بن الزبير عن عبد الله بن عبد الله بن عمر عن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : إذا كان الماء قلتين لم ينجسه شيء ؛ قال أبو زرعة ابن إسحاق ليس يمكن أن يقضى له قلت له ما حال محمد بن جعفر فقال صدوق قلت لأبي أن حجاج بن حمزة حدثنا عن أبي أسامة عن الوليد بن كثير فقال عن محمد بن عباد بن جعفر عن عبد الله بن عبد الله بن عمر عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم فقال أبي محمد بن عباد بن جعفر ثقة ، ومحمد بن جعفر بن الزبير ثقة ، . . . والحديث بمحمد بن جعفر بن الزبير أشبه . (٥) سألت أبي عن حديث رواه عيسى بن بونس عن الأحوص بن حكيم عن رشدين بن سعد قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا ينجس الماء إلا ما غلب عليه طعمه ولونه ؛ فقال أبي يوصاه رشدين بن سعد يقول عن أبي امامة عن النبي صلى الله عليه وسلم ورشدين ليس بقوي والصحيح مرسل . (٦) سألت أبي عن حديث رواه علي بن عياش عن شعيب بن أبي حمزة عن محمد بن المنكدر عن جابر قال : كان آخر الأمر من رسول الله صلى الله عليه وسلم ترك الوضوء بما مست النار ، فسمعت أبي يقول هذا حديث مضطرب المتن إنما هو أن النبي صلى الله عليه وسلم أكل كنفأ ولم يتوضأ كذا رواه الثقات عن ابن المنكدر عن جابر ويحتمل أن يكون شعيب حدث به من حفظه فوهم فيه . (٧) سمعت أبي وذكر حديثاً رواه مروان الفزاري عن محمد بن عبد الرحمن بن مهران عن سعيد المقبري عن أبي سعيد أخدري قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لولا أن يشغل على أمتي لأخرت صلاة العشاء إلى ثلث الليل ، قال أبي إنما هو عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم . (٨) سألت أبا زرعة عن حديث رواه وكيع ابن الجراح عن الأعمش عن أبي إسحاق عن حارثة عن خباب : شكوا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم الرمضاء فلم يشكنا ؛ قال أبا زرعة أخطأ فيه وكيع إنما هو على ما رواه شعيب وسفيان عن أبي إسحاق عن سعيد بن وهب عن خباب عن النبي صلى الله عليه وسلم . (٩) سألت أبي وأبا زرعة عن حديث رواه يحيى بن آدم عن الحسين بن عياش عن أبي أبحر عن الأسود عن عمر : أنه كان يرفع يديه في أول تكبيرة ثم لا يعود هل هو صحيح أو يرفعه ؛ وخديث الثوري عن الزبير بن عدي عن إبراهيم عن الأسود عن عمر : أنه كان يرفع يديه في افتتاح الصلاة حتى يبلغ منكبيه فقط ؛ فقالا سفيان أحفظ وقال أبو زرعة هذا أصح يعني حديث سفيان عن الزبير بن علي عن إبراهيم عن الأسود عن عمر . (١٠) سألت أبي وأبا زرعة عن حديث رواه ابن أبي زائدة عن يحيى بن سعيد عن مسلم بن يسار قال : رأى ابن عمر رجلاً بعث في الصلاة

بالجمعي فقال اذا صليت فلا تعبت واصنع كما صنع رسول الله صلى الله عليه وسلم . فذكر الحديث فقال هكذا رواه ابن أبي زائدة . وانما هو مسلم بن أبي مريم عن علي بن عبد الرحمن المعادي عن ابن عمر قلت لهما ايهم ممن هو فقالا من ابن أبي زائدة قال أبو زرعة ابن أبي زائدة قل ما يخطئ فاذا أخطأ أتى بالعنائم . ( ١١ ) . وسعته وذكر حديثا رواه مروان النزارى عن سهل بن عبد الله المروزي عن عبد الملك بن مهران عن أبي صالح عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: من أكل الطين فكأنما أغان على قتل نفسه . قال أبي هذا حديث باطل وسهل بن عبد الله وعبد الملك بن مهران مجهولان . ( ١٢ ) . وسعته وذكر حديثا رواه ابراهيم بن عينة عن عمرو بن منصور عن الشعبي عن ابن عمر قال: أتى النبي صلى الله عليه وسلم في غزوة تبوك بحجة فدعا بسكين فسمى وقطع . قال أبي جابر الجعفي يقول عن الشعبي عن ابن عباس وكلاهما ليس بصحيح وهو منكر . ( ١٣ ) . سألت أبي وابا زرعة عن حديث رواه الفعفي عن مالك عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم قال: من أكل السم السم الجامد يقع فيها الفأرة فقال: خذوها وما حولها فالتقوها قال أبو زرعة هذا الحديث في الموطأ مالك عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله ان النبي صلى الله عليه وسلم مرسل وقال أبي الصحيح من حديث الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس عن ميمونة عن النبي صلى الله عليه وسلم . ( ١٤ ) . وسألت عن الحديث الذي رواه داود بن رشيد عن سلمة بن بشر بن صفي عن عباد بن بشر السامي عن أبي عقال عن أنس بن مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: ائردوا ولو بالماء . قال أبي حدثنا الثعلبي بهذا الحديث عن عباد بن كثير عن عبد الرحمن السندي عن أنس بن مالك قال أبي عباد بن كثير هذا يضرط الحديث ظننت انه أخذ من جالا من عباد بن كثير البصري فاذا هو قريب منه . ( ١٥ ) . سألت أبا زرعة عن حديث يحيى بن البيان عن سفيان عن منصور عن خالد بن سعد عن أبي مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم : عطش حول الكعبة فاستسقى فأتى بشراب من السقاية فشبهه فقطب فقال عليّ ذنوبا من زمزم فصبه عليه ثم شربه . قال أبو زرعة هذا اسناد باطل عن الثوري عن منصور وهم فيه يحيى بن البيان وانما ذا كرم سفيان عن الكلبي عن ابن صالح عن المطلب بن أبي وداعة مرسل ولعل الثوري انما ذكره تعجبا من الكلبي حين حدث بهذا الحديث مستكرا من الكلبي . ( ١٦ ) . سألت أبي عن حديث رواه خيثم بن جميل عن شريك عن سفيان عن عكرمة عن ابن عباس قال: نهى النبي صلى الله عليه وسلم ان يتنفس في الاناء . قال أبي انما يروونه عن شريك عن عبد الكريم الجزري عن عكرمة عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم . ( ١٧ ) . سألت أبي عن حديث رواه بقية عن مسلم بن زياد عن مكحول قال سمعت ابن عمر يقول : ما أمر عمر بن الخطاب بشرب الطلاء قط ولا سقاء قط

( علل أخبار رويت في الزهد )

( ١٨ ) . سألت أبي عن حديث رواه مسلم بن ابراهيم عن شعبة عن يزيد بن حمير عن سليمان بن مرثد عن



أبي الدرداء عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : لو تعلمون ما أعلم لضحكتم قليلا ولبكيتم كثيرا ، قال أبي كذا حدثنا مسلم وحدثنا أبو عمر الحوضي عن سفيان عن يزيد بن حبيب عن سليمان عن ابن إسماعيل أبي الدرداء عن أبي الدرداء قال : لو تعلمون : موقوف قال أبي وهذا أشبه وموقوف أصح وأصح شعبة لا يرفعون هذا الحديث . ( ١٩ ) سألت أبي عن حديث رواد سويد بن عبد العزيز عن زيد بن واقد عن بشر بن عبد الله عن أبي إدريس عن معاذ عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : ألا أخبركم بملوك أهل الجنة كل ضعيف متضعف ذي طمرين لا يؤبه له لو أقسم على الله لأبره فقال أبي هذا حديث خطأ إنما يروى عن أبي إدريس كلامه فقط . ( ٢٠ ) سألت أبي يقول كان محمد بن مسعود المكي أميا مغفلا قيل لابي إن محمد بن ميسون الحياطي المكي روى عن ابن سعيد مولى بني هاشم عن شعبة عن ابن إسحاق عن قيس بن أبي حازم عن عتي بن غزوان قال : لقد رأيتنا وأنا سابع سبعة مائدة طعام إلا الأسودين الحديث بطوله ، فقال أبي هذا حديث باطل بهذا الاسناد وما أبعد أن يكون قد وضع للشيخ فانه كان أميا

( علل أخبار رويت في المناسك )

( ٢١ ) سألت أبي عن حديث رواد الوليد بن مسلم عن ابن جريج قال أحسن ما سمعت في بيض النعامة حديث أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال في بيض النعام في كل بيضة صيام يوم وطعام مسكين ، قال أبي هذا حديث ليس بصحيح عندي ولم يسمع ابن جريج من أبي الزناد شيئا يشبه أن يكون ابن جريج أخذه من إبراهيم بن أبي يحيى . ( ٢٢ ) سألت أبي عن حديث رواد همام عن قتادة عن عزرة عن الشعبي أن الفضل بن عباس جدته وأن إسماعيل بن زيد جدته أن النبي صلى الله عليه وسلم : كان يلبى حتى رمى جمرة العقبة ، هل سمع الشعبي منهما فقال لا يحتمل وينبغي أن يكون بينهما أحد ولكن كذا حدث به همام فلا أدري ما هذا الأمر . ( ٢٣ ) سألت أبي عن حديث رواد يعقوب بن سفيان عن عمرو بن عاصم عن عبيد الله بن الوائز عن ليث بن أبي سليمان عن أبي إسحاق عن الحارث عن علي : أنه كان إذا سافر وركب قال الحمد لله الذي سخر لنا هذا ، وذكر الحديث فقال هذا حديث ليس له أصل بهذا الاسناد

( علل أخبار رويت في الغزو والنسب )

( ٢٤ ) سألت أبي عن حديث رواد الوليد بن مسلم عن عبد الله بن العلاء بن زبيرة أنه سمع أبا سلام الأسود قال سمعت عمرو بن عبسة قال : صلى بنا النبي صلى الله عليه وسلم إلى بئر من المغم فلما سلم أخذ وبرة من جنب البئر فقال : ولا يحل لي من غنائكم هذه إلا الخمس والخمس مردود فيكم ، قال أبي ما أدري ما هذا لم يسمع أبو سلام من عمرو بن عبسة شيئا إنما يروى عن أبي أمامة عنه . ( ٢٥ ) سمعت أبي وذكر حديثا رواه عبيد الله بن أبي جعفر عن صفوان بن يزيد عن أبي العلاء بن الخلاج عن أبي هريرة قوله : لا يجمع الله غبارا في سبيل الله ودخان جهنم في منخري عبد مسلم الحديث قال أبي قال لنا أبو صالح عن الليث وإنما هو صفوان بن أبي يزيد وأرى أن بين عبيد الله بن أبي جعفر وبين صفوان سبيل بن أبي صالح . ( ٢٦ ) سألت أبي عن حديث رواد سفيان عن عاصم عن أبي وائل عن عبد الله عن النبي صلى الله عليه

وسلم أنه قال لرسول مسليمة: لولا أن الرسل لا تقتل لقتلتك، ورواه أبو بكر بن عياش عن عاصم عن أبي  
واثل عن ابن معين السعدي عن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم، قال أبي الثوري أحفظ من أبي بكر  
(٢٧) سألت أبي عن حديث رواد الفضل بن موسى عن شريك عن أبي اسحاق عن عمارة بن عبد عن  
علي عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: ما من غادر إلا وله لواء غدوم يوم القيامة، قال أبي من رفع هذا الحديث  
فقد غلط رواد إسرائيل عن أبي اسحاق عن عمارة عن علي، ما يخوف: ورواه زهير عن أبي اسحاق عن  
هريرة بن مريم عن علي، قال أبي عمارة أشبه (٢٨) سألت أبي عن حديث رواد أبو اسحاق المزاري عن  
رجل من أهل الشام عن أبي عثمان عن أبي خراش قال: كنا في غزاة فبزل الناس مزالا فقطع الناس الطريق  
ومدوا الحبال على الكلا فلما رأى ناصعوا قال سبحان الله لقد غزوت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم  
غزوات فسمعت يقول: الناس شركاء في ثلاث في الماء والكلا والنار، قال أبي هذا الرجل من أهل الشام  
هو عندي بنية وأبو عثمان هو عندي خريز بن عثمان وأبو خراش لم يدرك النبي صلى الله عليه وسلم إنما  
حكى عن رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وكذلك حدثنا أبو اليمان وعلي الجعد عن خريز كما  
وصفت وإنما لم ينسبه أبو اسحق لأنه كان حيا في ذلك الوقت (٢٩) سألت أبي عن حديث رواد محمد بن  
المبارك الصوري عن الهيثم بن حميد عن حفص بن غيلان عن مكحول قال دخلت أنا وابن أبي زكرياء  
وسلمان بن حبيب على أبي أمامة فجلس فسلمنا عليه فقال: إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد بلغ ما أمر  
به فبلغوا عني ما سمعوا سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول: من خرج في سبيل الله فهو ضامن على الله  
إن توفاه الله أدخله الجنة وإن رده فبأنا من أجر أو غنمة والخارج من بيته إلى المسجد ضامن على الله  
تعالى إن توفاه الله أدخله الجنة وإن رده فبأنا من أجر أو غنمة والداخل بيته بسلام ضامن على الله، قال أبي  
هذا حديث خطأ، مكحول لم ير أبانا أمامة (٣٠) سألت أبي عن حديث رواد بشر بن الفضل عن عمارة بن  
عزبة عن محمد بن عبد الرحمن بن سعد بن زرارة عن جابر بن عبد الله قال: خرجنا مع رسول الله صلى الله  
عليه وسلم في غزوة تبوك فكانت تدعى غزوة العسرة فيينا هو يسير إذا هو بجماعة في ظل شجرة قال  
ماهذه الجماعة قالوا يا رسول الله رجل صام فجهده الصوم قال ليس البر أن تصوموا في السفر، قال أبي روى  
هذا الحديث شعبة عن محمد بن عبد الرحمن عن محمد بن عمر بن الحسن عن جابر بن عبد الله عن النبي صلى  
الله عليه وسلم (٣١) سألت أبي عن حديث عمرو بن أبي قيس عن منصور عن أبي بكر بن حفص عن  
أبي صالح عن عباد عن النبي صلى الله عليه وسلم: أنه عاد عبد الله بن رواحة فأتحوّل عبد الله عن مكانه  
فقال النبي صلى الله عليه وسلم: من شهداء أمي قالوا القتل في سبيل الله قال القتل في سبيل الله شهادة والبطن  
شهادة والفرق شهادة الحديث قال أبي ورواه سعيد عن أبي بكر بن حفص عن أبي الفصيح أو أبي المصباح  
عن ابن السبط عن عباد عن النبي صلى الله عليه وسلم، قال أبي وهذا أشبه ليس لابي صالح معنى لم يضبط  
عمره وضبط شعبة وهذا حديث من حديث أهل الشام وهو أبو المصباح المزاري عن شرحبيل بن

السطح عن عبادة ( ٣٢ ) سألت أبي عن حديث رواد صحاب بن موسى الطلحي عن سهل عن أبيه عن أبي  
هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «لن يروا جهنم تصحوا وتستعوا» قال أبي هذا حديث باطل وصاح  
الطلحي ضعيف الحديث ( ٣٣ ) سألت أبي زوعة عن حديث رواد حماد بن سلمة عن حماد عن إبراهيم عن أبي  
سعيد الخدري عن النبي صلى الله عليه وسلم : «انها ان يستأجر لاجر حتى يعلم آخره» ورواد الخدري عن  
حماد عن إبراهيم عن أبي سعيد موقوف، قال أبو زرعة الصحيح موقوف عن أبي سعيد لأن الثوري أحسن  
( ٣٤ ) سألت أبي عن حديث رواد عمرو بن عون عن ابن عيسى عن عمرو بن دينار عن حماد بن جابر قال : قضاني  
رسول الله صلى الله عليه وسلم وزادني، قال أبي كذا أخذنا عمرو بن عون وأحمد بن عبد الله بن عمار بن روي هذا  
الحديث عن سعد بن محارب عن ابن دينار عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال أبي ولا يعرف هذا  
أخذت من حديث عمرو بن جابر ولا يثبت أن يكون عن عمرو بن جابر ( ٣٥ ) سألت أبي وأبو زرعة  
عن حديث رواد محمد بن عبادة عن عبد العزيز الدراوردي عن حميد بن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم  
قال : «ان لم يشرها الله فيم يستحل أحدكم مال أخيه» فقال هذا خطأ أنت هو كلام أنس، قال أبو زرعة كذا  
يرويه الدراوردي ومالك بن أنس مرفوعاً وأنس يروونه موقوفاً من كلام أنس ( ٣٦ ) سألت أبي عن  
حديث رواد مسلم بن خالد عن عبيد بن يزيد بن وكعة عن داود بن حصين عن عكرمة عن ابن عباس : أن  
النبي صلى الله عليه وسلم لما أمر باخراج بني النضير جازى منهم فقالوا يا رسول الله انك أمرت باخراجنا  
ولنا على الناس ديون فقال النبي صلى الله عليه وسلم فضعوا وضعوا، قال أبي رواد بن جابر عن ابن زبدة  
عن عكرمة أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يذكر داود بن الحصين ولم يذكر ابن عباس، قال أبي لا يمكن أن  
يكون مثل هذا الحديث متصل ( ٣٧ ) سألت أبي عن حديث رواد عيسى بن خنيس عن سليمان بن عبد  
الرحمن قال لنا بشر بن عون قال لنا بكر بن تميم عن مكحول عن واثلة بن الأسقع قال قال رسول الله صلى  
الله عليه وسلم : «عباد الله لا تمتعوا فضل ماء ولا نار ولا كلاً» قال الله عز وجل جعلهم ماءً لا يقون وقوة  
بالمستعين، قال أبي هذا حديث منكر ( ٣٨ ) سألت أبي عن حديث رواد جابر عن ابن تميم عن أبيه عن  
طاوس عن عبد الله بن عمر أنه : باع سرجاً فقدم المباح فردد ورد معه درهمين أو ثلاثة فقال ابن عمر لو باع  
لعله كان يخسر فيه أكثر من ذلك، قال أبي هذا خطأ إنما هو ابن تميم عن أبيه عن طاوس ( ٣٩ )  
سألت أبي عن حديث رواد عمرو بن عثمان بن سعيد بن كثير بن دينار عن اليان بن عيسى الحضرمي عن  
الزيدي عن الزهري عن أبي سفيان عن أبي هريرة قال قال النبي صلى الله عليه وسلم : «يا أيها امرئ أفلست وعندك  
مال امرئ بعينه لم يقبض منه شيئاً فهو أحق بعينه ماله فإن كان قبض منه شيئاً فهو أسوة الغرماء وأنت  
امرئ مات وعندك مال امرئ بعينه أقتضى منه شيئاً أو لم يقبض فهو أسوة الغرماء» قال أبي هذا خطأ إنما  
هو الزهري عن أبي بكر بن عبد الرحمن أن النبي صلى الله عليه وسلم : «والله إن هذا شيخ طفيف الحديث  
( ٤٠ ) سألت أبي عن حديث رواد جابر عن زرعة بن عبد الله الزبيدي عن عمران بن أبي النضر عن

نافع عن ابن عمر قال قيل يا رسول الله ما يحبل بالعرب من التجارة قال: بيع الابل والبقر والغنم قيل يا رسول الله ما يحبل بالموالي قال: بيع البر واقامة الحوائت قال أبي هذا حديث باطل وزرعة وعمران جميعا ضعيفان . (٤١) وسألت أبي قتبات له فان اسماعيل بن عياش روى هذا الحديث عن عمران بن أبي الفضل عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قيل له ما يحسن بالعرب من التجارة قال: الابل قيل فما يحسن بالموالي من التجارة قال البر والخز ، قال أبي وهذا الحديث باطل موضوع وكان ذلك من عمران . (٤٢) سألت أبي عن حديث رواه محمد بن حبيب قال حدثني الاوزاعي قال حدثني ثابت بن ثوبان قال حدثني مكحول عن أبي قتادة قال : كان عثمان يشتري الطعام ويبيعه قبل ان يقبض فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اتعت فاكتل واذا بعت فكل ، قال أبي هذا حديث منكر بهذا الاسناد . (٤٣) سألت أبي عن حديث رواه سويد بن عبد العزيز عن حميد الطويل عن أنس قال: استأجر بعض الى رسول الله صلى الله عليه وسلم قصعة فصاعت فصصها رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال أبي هذا حديث باطل ليس فيه استعار وهم فيه سويد بن عبد العزيز ولفظ هذا الحديث غير هذا اللفظ شبه الكذب انما الصحيح ما حديثناه الأتصاري عن حميد عن أنس قال: كان النبي صلى الله عليه وسلم عند بعض أمهات المؤمنين فأرسلت أخرى بقصعة فيها طعام فضربت يد الرسول فسقطت القصعة فانكسرت فأخذ النبي صلى الله عليه وسلم الكسرتين فصصها الى الأخرى وجعل يجمع فيه الطعام ويقول غارث امك كلوا وحبس الرسول حتى جاءت بقصعتها التي في يدها ودفع القصعة الصحيحة الى الرسول وترك المكسورة في بيت التي كسرتها . (٤٤) سألت أبي عن حديث رواه يعقوب الزهري عن عبد العزيز بن مصبح الأسدي أخبرني قتادة عن عيينة بن حصم بن سعد بن قتادة عن أبيه حدثني أبي وعمومي عن قتادة قال : قلت لرسول الله اني مغفل فأين أسم ولم أرك أسم في الوحش قال: في موضع الخبز من السالفه قال فوسم قتادة هناك حلقة هديته فوسم رجل من بني ربوع فاستعدي عليه قتادة بعض الخلفاء فقال دخل معي في ميسم أعمرني به رسول الله صلى الله عليه وسلم وقصا عليه ان لا يسم ميسمه فقطع الحلقة فسميت ببراء بن ربوع ، قال أبي هذا حديث منكر وهؤلاء محمولون ، قال أبو محمد قال بعض أهل العربية : الخبز من السالفه الزمام والسالفه صفحة العنق والمغفل رجل له ابل أغفال وهي التي لا يهاب عليها وواحدها غفل . (٤٥) سألت أبي عن حديث رواه معمر عن الزهري عن أبي سلمة عن جابر قال: اما جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم الشفعة فيما لم يقسم فاذا قسم ووقعت الحدود فلا شفعة ، قال أبي الذي عندي ان كلام النبي صلى الله عليه وسلم هذا القدر انما جعل النبي صلى الله عليه وسلم الشفعة فيما لم يقسم - ويشبه ان يكون بقية الكلام هو كلام جابر فاذا أقسم ووقعت الحدود فلا شفعة والله أعلم : فأت له وما استدلت على ما تقول قال لانا وجدنا في الحديث انما جعل النبي صلى الله عليه وسلم الشفعة فيما لم يقسم ثم المعنى فاذا وقعت الحدود فهو كلام مستقبل ولو كان الكلام الاخر عن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول اما جعل النبي صلى الله عليه وسلم الشفعة فيما لم يقسم وقال

إذا وقعت الحدود فلما لم نجد ذكر الحكاية عن النبي صلى الله عليه وسلم في الكلام الآخر استدلتنا على استقبال الكلام الأخير من جابر لأنه هو الراوي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا الحديث وكذلك نص حديث مالك عن ابن شهاب عن سعيد وأبي سلمة عن النبي صلى الله عليه وسلم: قضى بالشفعة فيما لم يسم فإذا أوتعت الحدود فلا شفعة، فيحتمل في هذا الحديث أن يكون الكلام الأخير كلام سعيد وأبي سلمة ويحتمل أن يكون كلام ابن شهاب وقد تبين في الجملة قضاء النبي صلى الله عليه وسلم بالشفعة فيما لم يسم في حديث ابن شهاب وعليه العمل عندنا. (٤٦) سئل أبو زرعة عن حديث رواه إبراهيم بن أبي الليث عن عبد الرحمن بن عبد الله بن عمر عن أبيه وعبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر إن النبي صلى الله عليه وسلم قال: الشفعة ما لم تقع الحدود فإذا وقعت الحدود فلا شفعة، قال أبو زرعة هذا حديث باطل فامتنع أن يحدث به وقال اضربوا عليه. (٤٧) سئل أبو زرعة عن حديث رواه عبيد الله بن محمد التميمي المعروف بابن عيشة عن محمد بن الحارث الحارثي عن محمد بن عبد الرحمن بن السلمان عن أبيه عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: الشفعة كحل العقال، قال أبو زرعة هذا حديث منكر ولم يقرأ علينا في كتاب الشفعة وضربنا عليه. (٤٨) سألت أبي عن حديث رواه هشام بن عمار وأخوه عن إسماعيل بن عياش عن ابن جريج عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم: في الضب وقصة خالد بن الوليد، قال أبي هذا خطأ إنما الزهري عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف عن ابن عباس عن خالد بن الوليد عن النبي صلى الله عليه وسلم قلت لأبي وفي حديث إسماعيل عن ابن جريج كلام قال: فإني النبي صلى الله عليه وسلم بانه فشرّب وعن يمينه ابن عباس وعن يمينه خالد بن الوليد فقال النبي صلى الله عليه وسلم لابن عباس: أتأذن لي أن أسقي خالدًا فقال ابن عباس ما أحب أن أوثر بسور النبي صلى الله عليه وسلم على نفسي فتناول ابن عباس فشربه، قال أبي ليس هذا من حديث عبيد الله بن عبد الله ولا من حديث أبي أمامة بن سهل وإنما هو من حديث الزهري عن أنس، قال أبو محمد وفي هذا الحديث بعد هذا كلام فقال النبي صلى الله عليه وسلم: من أطعمه الله طعمًا فليقل اللهم بارك لنا فيه وازدنا خيرًا منه ومن سقاها الله سقاء فليقل اللهم بارك لنا فيه وزدنا منه فإني لأعلم بحزبي من الطعام والشراب إلا اللبن، قال أبي ليس هذا من حديث الزهري إنما هو من حديث علي بن زيد بن جعدان عن عمر بن حرملة عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم، قال أبي وأخاف أن يكون قد أدخل على هشام بن عمار لأنه لا يكبر تغير. (٤٩) سألت أبي عن حديث رواه تميم بن زياد عن ابن جعفر الرازي عن ابن جريج عن عطاء عن حار عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: نعم الأدام الحبل، قال أبي هذا حديث منكر بهذا الإسناد. (٥٠) سمعت أبي ورأى في كتابي عن هارون بن اسحاق عن محمد بن بشر عن عبد الرحمن بن أبي الزناد عن أبيه عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه سئل عن أكل الضب فقال ما أنا بأكاه ولا يحرمه، فسمعت أبي يقول هذا حديث فيه وهم وإنما هو عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار عن أبيه عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم

وسلم . (٥١) سألت أبي عن حديث رواد الفضل بن دكين عن إبراهيم بن اسماعيل بن مجمع عن الزهري عن عطاء بن يسار عن أبي هريرة قال: إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة، فقال هذا خطأ إنما هو إبراهيم بن اسماعيل عن عمرو بن دينار عن عطاء بن يسار عن أبي هريرة ليس للزهري معنى كذا رواد الدراوردي وهذا الصحيح موقوف قيل قد رفعة عبيد الله بن موسى عن إبراهيم بن اسماعيل فقال هو خطأ إنما هو موقوف . (٥٢) سألت أبي وأبا زرعة عن حديث رواد أبو الربيع الزهداني عن حماد بن زيد عن عمرو بن دينار عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم: ينال العبد والكفر ترك الصلاة، وقال أبو زرعة هذا خطأ رواد بعض الثقات من أصحاب حماد فقال حدثنا حماد قال حدثنا عمرو بن دينار وأحدثت عنه عن جابر موقوف، قلت لأبي زرعة الوهم ممن هو قال ما أدري يحتمل أن يكون حدث حماد مرة كذا ومرة كذا قلت فبلغك أن يزيح أبو الربيع في هذا الحديث فقال ما بلغني أن أحداً أبه، وقال أبي رواد بعضهم مرفوعاً بلا شك وهو أبو الربيع وبعضهم بالشك غير مرفوع وكان بالشك غير مرفوع أشبه . (٥٣) سألت أبي وأبا زرعة عن حديث رواد سفيان وأسماء عن أبي إسحق عن أبي ليلى الكندي عن سلمان قال: لا تؤمكم ولا تسكن نساءكم، قال رواد شعبة عن أبي إسحق عن أوس بن ضمعة عن سلمان قلت أيهما الصحيح فقال سفيان أحفظ من شعبة وحدثنا الثوري أصح . (٥٤) سألت أبي وأبا زرعة عن حديث رواد المعتز بن سليمان عن أبيه عن قتادة عن أنس قال: كانت عامة وصية رسول الله صلى الله عليه وسلم حين حضر الموت الصلاة وما ملكت أيمانكم، قال أبي روى أن هذا خطأ والصحيح حديث همام عن قتادة عن صالح بن الحليل عن سفيان عن أم سلمة عن النبي صلى الله عليه وسلم، وقال أبو زرعة رواد سعيد بن أبي عروبة فقال عن قتادة عن سفيان عن أم سلمة عن النبي صلى الله عليه وسلم وقال وابن أبي عروبة أحفظ وحديثها أشبه زاد همام رجلاً . (٥٥) سألت أبي عن حديث رواد أبو الظاهر بن السرح قال لنا شعث بن شعبة عن حفش عن عبد الرحمن بن الأسود عن أبيه عن عائشة قالت: رأيت الطيب في مفرق رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو محرم، فقال حدثنا أبو نعم قال لنا حفش عن الرحمن بن الأسود عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم ولم يقل عن أبيه، قلت لأبي أيهما أشبه قال أبو نعم أثبت ولا أبعاد يكون قال لهم مرة عن أبيه عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم . (٥٦) سألت أبي وأبا زرعة عن حديث رواد سعيد بن خثيم عن حفظة عن سالم عن أبيه: أنه كان إذا نظر إلى رجل يريد السفر يقول أودعك كما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ثم يقول أستودع الله دينك وأمانتك وخواتم عملك، قالوا وهم سعيد في هذا الحديث وروى هذا الحديث الوليد بن مسلم فوهم فيه أيضاً فقال عن حفظة عن سالم عن ابن عمر والصحيح عندنا والله أعلم عن حفظة عن عبد العزيز بن عمر عن يحيى بن اسماعيل بن جرير عن قزعة عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم، قال أبو زرعة حدثنا أبو نعم قال لنا عبد العزيز بن عمر عن يحيى بن اسماعيل بن جرير عن قزعة عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم: أنه كان إذا ودع رجلاً قال أستودع الله دينك وأمانتك، ذا كرت به أبي قال حدثنا أبو نعم عن عبد

العزيز هذا حديث (٥٧) سئل أبي عن حديث ابن اسحق عن عكرمة عن ابن عباس: قال أبو بكر النبي صلى الله عليه وسلم ما شريك قال شيتني هو، الحديث متصل أصح كما رواه شيان أو مرسل كما رواه أبو الاحوص مرسلًا قال مرسل أصح: قلت لأبي روي بقية عن ابن الاحوص عن ابن اسحق عن عكرمة عن ابن عباس عن أبي بكر عن النبي صلى الله عليه وسلم فقال هذا خطأ ليس فيه ابن عباس (٥٨) سألت أبي عن حديث رواه داود بن الجراح قال: ما أبو سعد الساعدي قال سمعت أنس بن مالك قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: الناس مستوون كأسنان مشط ليس لأحد على أحد فضل إلا بتقوى الله قال أبي هذا حديث منكر وأبو سعيد مجهول (٥٩) سمعت أبي وذكر حديثًا حديثًا عن زكرياء بن يحيى الوقاد قال قرئ على عبد الله بن وهب قال قال الثوري عن مجالد قال أبو الدراك قال أبو سعيد الخدري قال عمر بن الخطاب قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: قال أخي موسى يارب أرني الذي كنت أرتني في السفينة فأوحى الله تبارك وتعالى يا موسى انك ستراه فلم يلبث إلا يسيرًا حتى أتاه الخضر وهو فتي طيب الرائحة حسن بياض الثياب مشمرها فقال سلام عليك ورحمة الله يا موسى بن عمران إن ربك يقرأ عليك السلام ورحمة الله فقال موسى هو السلام ومنه السلام واليه السلام والحمد لله رب العالمين الذي لا أحصي نعمه ولا أقدر على أداء شكره إلا بمعرفته قال موسى عليه السلام أريد أن توصيني بوصية ينفعني الله بها بعدك فقال الخضر يا طالب العلم إن القائل أقل ملالة من المستمع فلا تمل جلساءك إذا حدثتهم واعلم أن قلبك وعاء فانظر ماذا تحشو به وعاءك واعترف عن الدنيا فانبذها وراءك فانها ليست لك بدار ولا لك فيها محل قرار وإنما جعلت بلغة للعباد ليتزودوا منها لله ما دؤد ذكر الحديث، قال أبي هذا حديث باطل كذب قلت وقد كرت هذا الحديث لابن الجنيّد الحافظ فقال هو موضوع (٦٠) سألت أبي وأبا زرعة عن حديث رواه بقية عن معاوية بن يحيى الطرابلسي عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: إن المعصية تنزل من الله على قدر المؤونة وإن الصبر ينزل من الله بقدر الشكر، قال أبي كنت معجبا بهذا الحديث حتى ظهرت لي عورته فإذا هو معاوية عن عباد بن كثير عن أبي الزناد، قال أبو زرعة الصحيح ما روى الدراوردي عن عباد بن كثير عن أبي الزناد فبين معاوية بن يحيى وأبي الزناد عباد بن كثير وعباد ليس بالقوي (٦١) سألت أبي عن حديث رواه اسحق بن خالد الأعجم عن إبراهيم بن رستم قال لنا أبو حفص الأبري عن اسماعيل بن سميع عن أنس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: العلماء أمناء الرسل على عباد الله ما لم يحاطوا بالسلطان ويدخلوا في الدنيا فإذا خالطوا السلطان ودخلوا في الدنيا فقد خانوا الرسل فاحذروهم واجنبوهم، فقال أبي هذا حديث منكر يشبه أن يكون في الاسناد رجل لم يسم وأسقط ذلك الرجل

وهنا انتهى ما أردنا إيراده من كتاب علل الحديث لأن أبي حاتم الرازي وهو من الأئمة المشهورين قال الذهبي في الميزان عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس الرازي الحافظ الثبت بن الحافظ الثبت روي

صلى الله عليه وسلم في الحلال والحرام والاحكام شددا في الانبياء وانتقدنا في الرجال واذا روينا في الفضائل  
 والثواب والعقاب تساهلنا في الاسانيد وتساهلنا في الرجال وأما أحمد بن حنبل فقد نقل عنه قال الاحاديث  
 الرقائق يحتمل أن يتساهل فيها حتى يحكي شيء فيه حكم وقال ، ابن اسحق رجل تكتب عنه هذه الاحاديث  
 يعني المغازي ونحوها واذا جاء الحلال والحرام أردنا قوما هكذا وقبض أصابع يديه الأربع . وقد ذكر  
 الحافظ ابن حجر ان للأخذ بالحديث التنبه في الفضائل ونحوها عند من سوغ ذلك ثلاثة شروط  
 (أحدها) ان يكون الضعيف غير شديد الضعف فيخرج من انفراد من الكذابين والمتهسين بالكذب ومن  
 خش غلظه وقد نقل بعضهم الاتفاق على ذلك (الثاني) ان يندرج تحت أصل مسول به (الثالث) ان لا يثبت  
 عند العمل به ثبوته بل يعتد الاحتياط وقد ذكر هذين الشرطين ابن عبد السلام وابن دقيق العيد اهـ . ويظهر  
 من الشرط الثالث انه يلزم بيان ضعف الضعيف الوارد في الفضائل ونحوها كي لا يعتد بثبوته في نفس الامر مع  
 انه ربما كان غير ثابت في نفس الامر ومن نظر في الاحاديث الضعيفة نظر اعمان وتدر تبين له انها الا القليل  
 منها يغلب على الظن انها غير ثابتة في نفس الامر وقد ذكر ابن حزم ما يقرب من ذلك حيث قال : انما قدأنا  
 والله الحمد ان تكون شريعة أمر بها رسول الله صلى الله عليه وسلم أو ندى إليها أو فعلها عليه الصلاة والسلام . فضعف  
 ولم يبلغ الى أحد من أمته اما بتواتر أو بنقل الثقة عن الثقة حتى تبلغ اليه ، وأما أيضا قطعا ان يكون الله  
 تعالى يفرد بنقلها من لا تقوم الحجة بنقله من العدول ، وأما أيضا قطعا ان تكون شريعة يحيطي فيها راويها  
 الثقة ولا يأتي بيان جلي واضح بصحة خطأ فيه ، وأما أيضا قطعا ان يطلق الله عز وجل من قد وجبت  
 الحجة علينا بنقله على وضع حديث فيه شرع يسنده الى من يجب الحجة بنقله حتى يبلغ به الى رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم : وكذلك تقطع ونبت بأن كل خبر لم يأت قط الا مرسل أو لم يروه قط الا مجهول أو  
 مجروح ثابت الجرحه فانه خبر باطل بلا شك موضوع لم يقله رسول الله صلى الله عليه وسلم اذ لو جاز ان  
 يكون حقا لكان ذلك شرعا صحيحا غير لازم لنا لعدم قيام الحجة علينا فيه ، قال علي وهذا الحكم الذي  
 قدأنا انما هو فيما نقله من اتفق على عدالته كالضحية وثقات التابعين ثم كسبه وسفيان ومالك وغيرهم من  
 الأئمة في عصرهم وبعدهم لنا والى يوم القيامة وفي كل من ثبتت جرحته كالحسن بن عماره وجابر الجعفي  
 وسائر المخروحين اثباته جرحهم ، وأما من اختلف فيه فعنده قوم وجرحه آخرون قال ثبت عندنا عدالته  
 قطعنا على صحة خبره وان ثبت عندنا جرحته قطعنا على بطلان خبره . وان لم يثبت عندنا شيء من ذلك  
 وقفنا في ذلك وقطعنا ولا بد حتما على ان غيرنا لا بد ان يثبت عنده أحد الأمرين فيه وليس خطأنا نحن ان  
 أخطأنا وجهلنا ان جهلنا حجة علي وجوب ضياع دين الله تعالى بل الحق ثابت ومعروف عند طائفة وان  
 جهلته أخرى والباطل كذلك أيضا كما يجهل قوم مانعاه نحن أيضا والفضل بيد الله يؤتيه من يشاء . ولا  
 يصح الخطأ في خبر الثقة الا بأحد ثلاثة أوجه ، إما تبين الراوي واعتراؤه بأنه أخطأ فيه ، وإما شهادة عدل  
 على أنه سنع الخبر مع راويه قومه فيه ، وإما بأن يوجب المشاهدة بأنه أخطأ اهـ . وهذا وجزم ابن حزم



يخرج الراويين المذكورين إنما هو مبني على المشهور من أمرهما عند جمهور المحدثين وقد ترجم كلامهما  
 الذهبي في الميزان فقال في ترجمة الأولى منها (الحسن بن عماره ت ق) الكوفي النخعي مولى بحيلة عن  
 أبي أيوب مكي ومحمود بن مرة وخلق وعنه السفليان ونجى القطان وشيبة وعبد الرزاق . قال ابن عينة  
 كان له فضل وغيره أحفظ منه . وقال شعبة روى الحسن بن عماره أجاب عن الحكم فثنا الحكم عنها  
 فقال ما سمعت منها شيئاً وقال النضر بن شميل قال الحسن بن عماره إن الناس كهم في حل مني مالا شعبة  
 وقال الدولابي أبو بشر حدثني أبو صالح بن عطاء بن رواد بن الجراح السعدي حدثني أبي وسأته عن  
 قصة شعبة والحسن بن عماره فقال كان ابن عماره موسراً وكان الحكم بن عينة مقلداً فضله إلى نفسه فكان الحكم  
 يحدّثه ولا يمنع حدّثه فرب من عشرة آلاف قضية عن شريح وغيره وسبع شعبة عن الحكم شيئاً يسيراً فلم  
 يوفى الحكم قال شعبة للحسين من رأيك أن تحدث عن الحكم بكل ما سمعته قال نعم ما كنتم شيكاً قال فقال من  
 أراد أن ينظر إلى أكذب الناس فالينظر إلى الحسن بن عماره فقبل الناس منه وتركوا الحسن بن عماره قال  
 ابن أبي رواد دخلت أنا وشعبة على الحسن لنعود في مرضه فدار شعبة فتعد وراء الحسن من حيث لا يراد فجعل  
 الحسن يقول الناس كهم من قبلي في حل ما خلا شعبة ويوميئ به يده توفي سنة ثلاث وخمسين ومائة وكان من  
 كبار الفقهاء في زمانه ولي قضاء بغداد : وقال في ترجمة الثاني منها (جابر بن يزيد د ت ق) ابن الحارث الجعفي  
 الكوفي أحد علماء الشيعة له عن أبي الطيّل والشعي وخلق وعنه شعبة وأبو عوانة وعدة قال ابن مهدي  
 عن سفيان كان جابر الجعفي ورعاً في الحديث ما رأيت أروع منه في الحديث وقال شعبة صدوق وقال نجى  
 ابن أبي كثير عن شعبة كان جابراً إذا قال شيئاً واحدنا وسعت فيه من أوثق الناس وقال وكيع مشكك  
 في شيء فلا تشكوا أن جابراً الجعفي ثقة . وقال ابن عبد الحكم سمعت الشافعي يقول قال سفيان الثوري  
 شعبة لئن تكلمت في جابر الجعفي لانتكمن فيك وقال جرير بن عبد الحميد لا أستحل أن يحدث عن جابر  
 الجعفي كان من يؤمن بالرجعة . وقال يحيى بن يعلى الحارثي طرح زائدة حديث جابر الجعفي وقال هو كذاب  
 يؤمن بالرجعة وقال عثمان بن أبي شيبة أنبأنا أبي عن جدي قال إن كنت لآتي جابر الجعفي في وقت ليس  
 فيه خيار ولا لقاء فيحول حول خوذة ثم يخرج إلى خيار أو قتال فيقول هذا من بستان . وقال ابن حبان  
 كان جابر شيئاً من أصحاب عبد الله بن سبأ كان يقول إن علياً يرجع إلى الدنيا وقال ابن عدي حدثنا علي  
 ابن الحسن بن قنيد أنبأنا عبيد الله بن يزيد بن العوام سمعت إسحق بن عمار سمعت الحميدي سمعت سفيان  
 سمعت جابر الجعفي يقول انتقل العلم الذي كان في النبي صلى الله عليه وسلم إلى علي ثم انتقل من علي إلى الحسن  
 ثم إلى علي حتى بلغ جعفر . قال ابن عدي زعموا ما قد فوه به أنه كان يؤمن بالرجعة . وذهب قوم إلى  
 عدم جواز الأخذ بالحديث الضعيف في أي نوع كان وقد أشار إلى ذلك العلامة عبد الرحمن المعزوف بأبي  
 شامة في كتاب الباعث على أنكار البدع والحوادث حيث قال وقد أمدني في فضل رجب الشيخ الحافظ أبو  
 القاسم علي بن الحسن يعني ابن عمنا كرم مجلساً وهو السادس بعد الأربعين من أماليه وقد سمعناه من غير

واحد من سماعه عليه ذكر فيه ثلاثة أحاديث كلها منكورة (أحدها) حديث صلاة الرغائب الذي بناه عليه (والثاني) حديث زائدة بن أبي الرقاد قال حدثنا زياد النخعي عن أنس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا دخل رجب قال اللهم بارك لنا في رجب وشعبان وبلغنا رمضان . قال الحافظ تفرد به زائدة عن زياد بن مأمون البصري عن أنس قلت وقال الحافظ أبو عبد الرحمن النسائي زائدة بن أبي الرقاد منكر الحديث وزيد بن ميسون البصري أبو عمار متروك الحديث وقال أبو عبد الله البخاري الإمام : زياد بن ميسون أبو عمار البصري صاحب الفاكهة عن أنس تركوه (الحديث) الثالث حديث منصور بن زيد بن زائدة بن قدامة الأسدي عن موسى بن عمران عن أنس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن في الجنة عينا أو قال نهر يقال له رجب مأواه أحق من غسل وأبيض من اللبن فمن صام يوما من رجب شرب من ذلك النهر . قال الحافظ أبو القاسم تفرد به منصور عن موسى . ثم قال متمسداً على الحافظ المذكور : وكنت أود أن الحافظ لم يذكر ذلك فإن فيه تقريراً فيه من الأحاديث المنكرة فقد زعمه كان أجل من أن يحدث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بحديث يرى أنه كذب ولكنه جرى في ذلك على عادة جماعة من أهل الحديث يتداولون في أحاديث فضائل الأعمال ، وهذا عند المحققين من أهل الحديث وعند علماء الأصول والفقه خطأ بل ينبغي أن بين أمره أن علم والأدخل تحت الوعيد في قوله صلى الله عليه وسلم من حدث عني بحديث يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين . اهـ وقد نقل في حكم الحديث الضعيف قول ثالث وهو أنه يؤخذ به في الأحكام أيضاً إذا لم يوجد في الباب غيره وقد نسب ذلك إلى أحمد بن حنبل واشتهر عنه غاية الاشتهار . وقد كان أناس من المتكلمين يتعجبون من هذا القول غاية التعجب بناء على أن أحكام الدين ينبغي أن تكون مبنية على أساس متين . وكان أناس من غيرهم يعجبون بهذا القول ويعدون أمارة على فرط الاتباع والتباعد عن الابتداع وكان بينهما فريق آخر ألزم في ذلك الصمت مثلاً بقول من قال

فبعضنا قائل ما قاله حسن \* وبعضنا سياتك لم يؤت من حسن

وتجد حاول العلامة ابن تيمية إزالة الاشتكال من أصله فقال في كتاب منهاج السنة النبوية ان قولنا ان الحديث الضعيف خير من الرأي ليس المراد به الضعيف المتروك لكن المراد به الحسن كحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده وحديث ابراهيم الحارثي عن الحسن الترمذي حديثه أو يصححه وكان الحديث في اصطلاح من قبل الترمذي إما صحيح وإما ضعيف ، والضعيف نوعان ضعيف متروك وضعيف ليس بمتروك فتكلم أئمة الحديث بذلك الاصطلاح فجاء من لا يعرف اصطلاح الترمذي فسمع قول بعض أئمة الحديث الضعيف أحب الي من القياس فظن أنه يحتاج بالحديث الذي يصفه مثل الترمذي وأخذ يرجح طريقة من يرى أنه أتبع للحديث الصحيح وهو في ذلك من المتناقضين الذين يرجحون الشيء على ما هو أولى بالرجحان منه . هـ وقد ذكر كثير من المؤلفين من كان بعد العلامة المذكور قول الامام أحمد من

غير أن يفسر به بما فسر به فكأنهم لم يطلعوا على ما قاله أولم يظهر لهم ذلك فإن بعضهم كان يميل إلى اثبات كل ما روي على أي وجه كان ويدل على ذلك قول بعضهم إن الحديث الضعيف إذا تلقته الأمة بالقبول ينزل منزلة المتواتر حتى أنه ينسخ به القرآن واستدل على ذلك بأن حديث لا وصية لوارث قد جعلوه ناسخاً لآية الوصية مع أن بعض الأئمة قال إن أهل الحديث لا يثبتون ما تلقته الأمة بالقبول صار في حكم المتواتر ولا يخفى أن هذا قول مستغرب جداً وقد ذكرنا فيما مضى أن بعض العلماء الاعلام قال إن آية الوصية للوالدين والأقربين إنما نسخها آية الموارث كما اتفق على ذلك السلف قال الله تعالى قال بعد ذكر الفرائض « تلك حدود الله » الآية فإبان أنه لا يجوز أن يزاد أحد على ما فرض الله له وهذا معنى قول أبي علي عليه الصلاة والسلام إن الله قد أعطى كل ذي حق حقه فلا وصية لوارث ، والأف هذا الحديث إنما رواه أبو داود ونحوه من أصحاب السنن وليس في الصحيحين وإذا كان من أخبار الآحاد فلا يجوز أن يجعل ناسخاً للقرآن وبالحكمة فلم يثبت أن شيئاً من القرآن نسخ بسنة بلا قرآن وذكرنا أيضاً أن ابن حزم ذهب إلى أن ذلك الحديث متواتر فإنه قال قد يرد خبره رسل إلا أن الإجماع تدصح بما فيه متيقناً منقولاً حياً فإذا كان ذلك علمنا أنه منقول نقل كافة كنقل القرآن فاستغنى عن ذكر السند فيه ، وكان ورد ذلك المرسل وعدم وروده سواء ولا فرق وذلك نحو لا وصية لوارث

( المسألة الثانية ) قد نشأ من رواية الأحاديث الضعيفة من غير بيان لضعفها ضرر عظيم عرفه من عرفه وجهه من جهله وقد شدد النكير مسلم في مقدمة صحيحه على من فعل ذلك وذلك حيث قال وأشد ما ذكرنا من كثر أهل العلم في متهمي رواية الحديث وأخبارهم عن معانيهم كثير يطول الكتاب يذكره على استقصائه ، وفيما ذكرنا كفاية من تنهم وعقل مذهب القوم فيما قالوا من ذلك وبنوا ، وإنما أزموا أنفسهم الكشف عن معاني رواية الحديث وإثبات الأخبار وأثروا بذلك حين سئلوا ما فيه من عظيم الخطر إذا أخبر في أمر الدين إنما تأتي بتحليل أو تحريم أو أمر أو نهي أو ترغيب أو ترهيب فإذا كان الراوي غافلاً لم يصدق والإمانة ثم أقدم على الرواية عندهم قد عرفه ولم يبين ما فيه لفسره ممن جهل معرفته كأنهم إنما فعلوا ذلك غاشاً لعوام المسلمين إذ لا يؤمن على بعض من سمع تلك الأخبار أن يستعملها أو يستعمل بعضها ويعلم أنها كثرها أكاذيب لا أصل لها مع أن الأخبار الصحيحة من رواية الثقات وأهل القناعة أكثر من أن يضطر إلى نقل من ليس بشيء ولا يمنع ولا أحسب كثيراً ممن يرجع من الناس على ما وصفنا من هذه الأحاديث الضعاف والاسانيد المتهوالة يستد بروايتها بعد معرفته بما فيها من التوهن والضعف إلا أن الذي يشبهه على روايتها والاعتداد بها إرادة التكثر بذلك عند العوام ولأن يقال ما أكثر ما جمع فلان من الحديث وألف من العدد ومن ذهب في العلم بهذا المذهب وسلك هذا الطريق لا نصيب له فيه وكان بان يسمى جاهلاً أولى من أن يتسبب إلى علم . وإنما قصر مسلم غشهم على عوام المسلمين مع أن كثيراً من خواصهم قد خففهم من ذلك ما لحق عوامهم لأن الخواص كان يمكنهم أن يتفوا على حقيقة الأمر ولستهم قصر واقعته جعلهم هم الناشئين لأنفسهم فإن كثيراً منهم كان إذا رأى حديثاً قد ذكره أحد أولئك الناشئين للأمة في

دينها من غير بيان لحاله فان كان موافق لرأيه أو لرأي من يهوى أن يتصرف له كيف ما كان الحال يادر لتفاه  
وتشره والاستشهاد به من غير بحث عنه مع معرفته بأن في كثير مما يروي الموضوع والضعيف الذي استند  
ضعفه وإن كان مخالفا لرأيه أو لرأي من يحب أن يتصرف له فإن وحدة غير قابل للتأويل على وجه يوافق  
ما يذهب اليه تركه وكثيرا ما يخطر في باله أن يخالفه ربما وقف عليه واستند اليه فبعد له حينئذ تأويلا  
ربما كان هو أول المضاحكين على نفسه منه ذلك استعدادا لهجوم الخصم قبل أن يهجم عليه وإن وجدته  
قابلا للتأويل على وجه يوافق ما يهواه تروى عنده الحالات وسكنت نفسه ومن نظر في الكتب المؤلفة  
في تخريج الاحاديث المذكورة في كثير من كتب الكلام أو الفقه أو الأصول أو التفسير رأى من كثرة  
الاحاديث الضعيفة الواهية التي يوردونها للاحتجاج أمرا هائلا ، وقد حكم أهل البصرة من العلماء الاعلام  
بأن هؤلاء الذين يوردونها للاستشهاد بها لا يمدحون الا من لم يقصر منهم في البحث والاجتهاد فإنه إذا أخطأ  
بعد ذلك لم يكن ملوما . وقد تعرض كثير من العلماء الذين وقفوا على الضرر الذي نشأ من تشر الاحاديث  
الضعيفة في الامة من غير إشارة الى ضعفها لبيان ذلك وقد أحييت أن أورد شيئا من ذلك على طريق التلخيص  
قال الحكيم الحق أبو الريحان البيروني في الكتاب الذي ألفه في تحقيق ما ينسب لاهل الهند من مقالة  
في مبحث صورة السماء والارض : إن القرآن لم ينطق في هذا الباب وفي كل شيء ضروري بما يحوج الى  
تعسف في تأويل ، وإنما هو في الاشياء الضرورية معها حذو القذة بالقذة وبأحكام من غير تشابه ولم يشتمل  
أيضا على شيء مما اختلف فيه وأيس من الوصول اليه وإن كان الاسلام مكيدا في مبادئه يقوم من مناولته  
أظهره باتحاله وحكوا لذوي السلامة في القلوب من كتبهم ما لم يخلق الله منه فيها شيئا لا قياسا ولا كثيرا  
فصدقهم وكتبوها عنهم مغترين بتفاههم وتركوا ما عندهم من الكتاب الحق لأن قلوب العامة الى الجرافات  
أميل فتشوشت الاخبار لذلك ، ثم جاءت طامة أخرى من جهة الزيادة كالحجاب ماني كعبد الكريم بن أبي  
العوجاء وأمثاله فشككوا بضعاف الثرائز في الواحد الاول من جهة التعديل والتجوير وأما لوهم الى التهمة  
وزينوا عندهم سيرة ماني حتى اعتصموا بحبله وهو رجل غير مقتصر على حيالاته في مذهبه دون الكلام  
في هيئة العالم بما ينبي عن تهوراته وانتشر ذلك في الالسة وانضاف الى ما تقدم من المكائد اليهودية فصار  
رأيا منسوبا الى الاسلام ، سبحانه الله عن مثله ، والذي يخالفه ويتبعك بالحق المطابق للقرآن فيه موسوما  
بالكفر والاحاد محكوما على دمه بالاراقة غير مرخص في سماع كلامه وهو دون ما يسمع من كلام فرعون  
أنا ربكم الاعلى ، وماعلمت لكم من إله غيري ، وتطول المصيبة ربما يميل به عن الطريقة المثلى للحجبة ، والله  
يثبت قدم من يقصده ويقصد الحق فيه . وقال الحافظ ابن حزم في كتاب الفصل في الملل والاهواء والنحل :  
ذكر فصول يعترض بها جهلة الملحدين على ضعفاء المسلمين . قال أبو محمد انما يندبرنا أمر طائفتين من  
شاهدنا في زماننا هذا وجدناهما قد تقافم الداء بهما فأما إحداهما فقد جلبت المصيبة بها وهما وهم قوم اقتسحوا  
عقوان فبههم وابتدؤا دخولهم الى المعارف لطلب علم العدد وبرهانه وطائفة ثم تدرجوا الى تعديل

الكواكب وهشة الافلاك وفيما دون ذلك من الطبيعيات وعوارض الجو ومطالعة شيء من كتب الأوائل وحدودها التي نصبت في الكلام وما مازج بعض ما ذكرنا من آراء الفلاسفة في القضاء بالنجوم وانها ناطقة مدبرة وكذلك الفلك فاشرفت هذه الطائفة من أكثر ما طالعت مما ذكرنا على أشياء سخاخ براهينها ضرورة لأجحة ولم يكن معها من حودة القريحة وصفاء النظر ما تعلم به أن أصحابها في عشرة آلاف مسألة مثلاً جاز أن يحظى في مسألة واحدة لعلم أسهل من المسائل التي أصحابها فلم تفرق هذه الطائفة بين ما صح مما طالعه من بحجة هانية وبين ما في اثناء ذلك وتضاعفه مما لم يأت عليه من ذكره من الأوائل الأبقاع أو بشغب أو بتقليد ليس معه شيء مما ذكرنا فحملوا كل ما أشرفوا عليه محملاً واحداً وقلوه قبولاً مستويًا، فسرى فيهم العجب وبذا خابهم الزهو وظنوا أنهم قد حصلوا على مبانة العالم في ذلك وللشيطان موالج خفية ومداخل لطيفة فتوصل إليهم من باب غامض وهو إصغار كل شيء من علوم الديانة التي هي الغرض المقصود من كل ذي لب والتي هي نتيجة العلوم التي طالعوا لوعقوا سبلها ومقاصدها فلم يعبوا بآية من كتاب الله الذي هو جامع علوم الأولين والآخرين والذي لم يفرط فيه من شيء والذي من فهمه كفاً ولا بسنة من سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم التي هي بيان الحق ونور الالباب؛ ولم تلق هذه الطائفة من حملة الدين الأقواماً لا غاية عندهم شيء مما قدمناه، وإنما عتبت من الشريعة بأحد ثلاثة أوجه إما بالفاظ يقولون ظاهرها ولا يعرفون معانيها ولا يهتمون بفهمها، وإما بمسائل من الأحكام لا يشتغلون بدلائلها ومنبعها وإنما حسبهم منها ما أقاموا به جاههم وجاهلهم، وإما محرفات منقولة عن كل ضعيف وكذاب وساقط لم يهتموا قط بمعرفة صحيح منها من سقيم ولا مرسل من مسند ولا ما نقل عن النبي عليه الصلاة والسلام مما نقل عن كعب الاحبار ووهب بن منبه عن أهل الكتاب فنظرت الطائفة الأولى الى هذه الآخرة بنين الاستهجان والاحتقار والاستجهال فتمكن الشيطان منهم وحل فيهم حيث أحب فهلكوا وضلوا واعتقدوا أن دين الله لا يصح منه شيء ولا يقوم عليه دليل فاعتقدوا أكثرهم الجحود والتعطيل وسلك بعضهم طريق الاستخفاف والاهمال وإطراح ثقل الشرائع واستعمال الفرائض والعبادات وآثروا الراحة وركوب اللذات وقصدوا كسب المال كيف تيسر وظلم العباد وتدين الأقل منهم بتعظيم الكواكب فأسفت نفوس المسلم الناصح لهذه الملة وأهلها على هلاك هؤلاء المساكين وخروجهم عن جملة المؤمنين بعد أن غدوا بلبان الاسلام ونشؤا في حجور أهلهم . وأما الطائفة الثانية فهم قوم ابتدؤا الطلب بحديث النبي صلى الله عليه وسلم فلم يزدوا على طلب علو الاسناد وجمع الترائب دون أن يهتموا بشيء مما كتبوا ويعملوا به وإنما نجحوا به حملاً لا يزيد على قراءته دون تدبر معانيه ودون أن يعاينوا أنهم المخاطبون به وأنه لم يأت حملاً ولم يقله رسول الله صلى الله عليه وسلم عبثاً بل أمرنا بالتفقه فيه والعمل به بل أكثر هذه الطائفة لا يعمل عندهم إلا بما جاء من طريق مقاتل بن سليمان والضحاك بن مزاحم وتفسير الكلبي وتلك الطبقة وكتب البدء التي إنما هي خرافات موضوعات ولدها الزنادقة تدليساً على الاسلام وأهلهم . فاطلقت هذه الطائفة كل اختلاط لا يصح مثل أن الأرض على حوت والحوت على قرن ثور والثور على الصخرة والصخرة على عاتق

ومن جرى مجراه في شيء ولا نحن من نقل المتهمين في شأن اتما نحتج بما نقله الأئمة الثقات الأثبات من رؤساء الحديث مسندنا من قتش الحديث الصحيح وجد فيه كل ما قلنا والحمد لله رب العالمين انتهى ما تعاق الغرض بإبراده . وقد تعرض حجة الاسلام أبو حامد الغزالي لبيان عظم الضرر الذي نشأ من هاتين الطائفتين في كتاب المنقذ من الضلال ونحا في كلامه قريبا من منحنى ابن حزم في ذلك فارجع اليه ان ثبت هذا ومن شدد التكبر على أولئك الحديثين الذين يروون الاحاديث الضعيفة من غير بيان ضعفها حتى حصل من الضرر ما حصل جمهور المتكلمين على اختلاف فرقهم . وقد ذكر ابن قتيبة في مقدمة كتاب تأويل مختلف الحديث ما قاله المتكلمون من القدرية في ذلك، فان قيل ان هؤلاء لا يقولون بالحديث فكيف يسمع كلامهم في أهله وهم أشد الناس عداوة لهم : يقال بان هؤلاء لا يتوقفون في وجوب الاخذ بالحديث اذا كان متواترا او كان غير متواتر الا انه احتج به من القرأين ما يدل على صحته وانما يتوقفون في الاخذ بالحديث اذا كان مرويا من طريق الآحاد ولم تقم قرينة على صحته وأما الاحاديث الضعيفة فلا يقولون بها أصلا وقد نحا منحاهم المتكلمون منا ، ومن نظر في كتب الكلام أو الاصول تبين له انهم لا ينكرون الاخذ بالحديث مطلقا كما توهمه عبارة أناس يريدون التفتير منهم مع ان التفتير منهم يمكن ان يحصل بغير الافتراء عليهم ونسبة مالا يقولون به اليهم .

( المسألة الثالثة ) قد عرفت ان العلماء الأعلام قد أنكروا إنكارا شديدا على الذين يروون الاحاديث الضعيفة من غير بيان ضعفها وأما من رواها مع بيان ضعفها فلم ينكروا عايناه وذلك لأن رواية كثير من علماء الحديث للاحاديث الضعيفة لم تكن تخلو عن فائدة مهمة . قال العلامة النووي في شرح مسلم : قد ذكر مسلم في هذا الباب ان الشعبي روى عن الحارث الاعور وشهد انه كاذب وعن غيره حديثي فلان وكان متهم وعن غيره الرواية عن المغفلين والضعفاء والمتروكين فقد يقال لم حدث هؤلاء الأئمة عن هؤلاء مع علمهم بانهم لا يحتج بهم وبحاجب عنه بأجوبة (أحدها) انهم رَوَوْها ليعرفوها وليبينوا ضعفها لئلا يلبس في وقت علمهم أو على غيرهم أو تشككوا في آخرها (الثاني) ان الضيف يكتب حديثه ليصير به أو يستشهد كما قدمناه في فصل المتابعات ولا يحتج به على انفراده (الثالث) ان روايات الراوي الضعيف يكون فيها الصحيح والضعيف والباطل فيكتبونها ثم يميز أهل الحديث والأتقان بعض ذلك من بعض ، وذلك سهل عليهم معروف عندهم وبهذا احتج سفيان الثوري حين نهى عن الرواية عن السكلي فقيل له أنت روي عنه فقال أنا أعلم صدقه من كذبه (الرابع) انهم قد يروون عنهم أحاديث الترغيب والترهيب وفصائل الاعمال والقصص والزهد ومكارم الاخلاق ونحو ذلك مما لا يتعلق بالحلال والحرام وسائر الاحكام وهذا الضرب من الحديث يجوز عند أهل الحديث وغيرهم التساهل فيه ورواية ماسوى الموضوع منه والعمل به لان أصول ذلك صحيحة مقررة في الشرع معروفة عند أهله ، وعلى كل حال فان الأئمة لا يروون عن الضعفاء شيئا يحتاجون به على انفراده في الاحكام فان هذا شيء لا يفعله امام من أئمة الحديث ولا يحقق من غيرهم من العلماء ، وأما فعمل

كثيرين من الفقهاء أو أكثرهم ذلك واعتادهم عليه فليس بصواب بل قبيح جدا وذلك لأنه إن كان يعرف ضعفه لم يحل له أن يحتج به فانهم متفقون على أنه لا يحتج بالضعيف في الأحكام ، وإن كان لا يعرف ضعفه لم يحل له أن يهجم على الاحتجاج به من غير بحث عليه بالتفتيش عنه أن كان عارفا أو يسأل أهل العلم به إن لم يكن عارفا والله أعلم (تأنيده) إذا أردت حمل الحديث الضعيف بغير إسناد فلا تقل فيه قال رسول الله كذا أو فعل كذا الاشعار ذلك بالجزم بل قل فيه روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال كذا أو فعل كذا أو بلغنا عنه كذا أو جاء عنه كذا أو روي بعضهم عنه كذا وما أشبه ذلك من الصيغ التي لا تشعر بالجزم ومثل الضعيف ما يشك في صحته وضعفه ، وخلاف ذلك منكر عند القوم يستحق صاحبه اللوم قال النووي في مقدمة شرح صحيح البخاري : قال العلماء المحققون من المحدثين وغيرهم إذا كان الحديث ضعيفا لا يقال فيه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أو فعل أو أمر أو نهى أو حكم وشبه ذلك من صيغ الجزم وكذا لا يقال روي أبو هريرة أو قال أو ذكر أو أخبر أو حدث أو نقل أو أفتى وشبه ذلك ، وكذا لا يقال ذلك في التابعين فمن بعدهم ، فما كان ضعيفا فلا يقال فيه شيء من ذلك بصيغة الجزم ، وإنما يقال في الضعيف بصيغة التريض فيقال روي عنه أو نقل أو ذكر أو حكم أو يقال أو يروي أو يحكي أو يعزى أو جاء عنه أو بلغنا عنه ، قالوا وإذا كان الحديث أو غيره صحيحا أو حسنا عين المضاف إليه يقال بصيغة الجزم ، ودليل هذا كله أن صيغة الجزم تقتضي صحته عن المضاف إليه فلا يطلق إلا فيما صح والافتيكون في معنى الكاذب عليه ، وهذا التفصيل مما تركه كثير من الناس من المصنفين في الفقه والحديث وغيرها ومن غيرهم ، وقد اشتد انكار الانعام الحافظ أبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي على من خالف هذا من العلماء ، وهذا التساهل من قاعله قبيح جدا فانهم يقولون في الصحيح بصيغة التريض وفي الضعيف بالجزم وهذا خروج عن الصواب وقلب المعاني والله المستعان . وقد اعتنى البخاري رضي الله عنه بهذا التفصيل في صحيحه فيقول في الترجمة الواحدة بعض الكلام بتريض وبعضه بجزم مراعى ما ذكرنا وهذا مما يزيدك اعتقادا في جلالته وتحرره ووزعه وإطلاعه وتحقيقه واتقانه

~~~~~

### الفصل السابع في رواية الحديث بالمعنى وما يتعلق بذلك

اختلف العلماء في رواية الحديث بالمعنى فذهب قوم إلى عدم جواز ذلك مطلقا منهم ابن سيرين ومالك وأبو بكر الرازي وغيرهم ويروي ذلك عن ابن عمر وذهب الآكثرون إلى جواز ذلك إذا كان الراوي عارفا بدقائق الالفاظ بصيرا بمقدار التفاوت بينها خيرا بما يحيل معانيها فإذا أبدل اللفظ الذي بلغه بلفظ آخر يقوم مقامه بحيث يكون معناه مطابقة للمعنى اللفظ الذي بلغه جاز ذلك وقد تعرض لهذه المسألة علماء الأصول . ولما كانت من المسائل المهمة جدا أحببت أن أورد من عباراتهم هنا ما يكون فيه كفاية لمطالع

كتابنا: قال الاستاذ أبو اسحق الشيرازي في البيع (باب القول في حقيقة الرواية وما يتصل بها) والاختيار في الرواية ان يروي الخبر بلفظه لقوله صلى الله عليه وسلم: نضر الله امرأ سمع مقالتي فوعاها ثم أداها كما سمع. فرب حامل فقه الى من هو أفقه منه، فان ورد الرواية بالمعنى نظرفان كان ممن لا يعرف معنى الحديث لم يحجز لانه لا يؤمن ان يغير معنى الحديث وان كان ممن يعرف معنى الحديث نظر فان كان ذلك في خبر محتمل لم يحجز ان يروي بالمعنى لانه ربما قلناه بلفظ لا يؤدي مراد الرسول صلى الله عليه وسلم فلا يجوز ان يتصرف فيه وان كان خبرا ظاهرا فقيه وجهان، من أصحابنا من قال لا يجوز لانه ربما كان التعبد باللفظ كتكثير الصلاة، والثاني انه يجوز وهو الاظهر لانه يؤدي معناه فقام مقامه ولهذا روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال: اذا أصبت المعنى فلا بأس اه وهذا الحديث قد رواد ابن مندة في معرفة الصحابة والطبراني في المعجم الكبير من حديث عبد الله بن سليمان لابن أكيمة الليثي قال: قلت يا رسول الله اني أسمع منك الحديث لا أستطيع ان أؤديه كما أسمع منك، يزيد حرفا أو ينقص حرفا فقال: اذا لم تحلوا حراما ولم تحرموا حلالا وأصبتم المعنى فلا بأس فذكر ذلك للحسن فقال لولا هذا ما حدثنا وذكر بعض أهل الأثر ان أنا سأل من المجوزين للرواية بالمعنى استأنسوا بحديث مرفوع فيه قلنا يا رسول الله انا نسمع منك الحديث فلا تقدر ان تؤديه فقال: اذا لم تحلوا حراما ولم تحرموا حلالا وأصبتم المعنى فلا بأس قال وهو حديث مضطرب لا يصح بل ذكره الجوزقاني وابن الجوزي في الموضوعات وفي ذلك نظر: وقال الغزالي في المستصفى: نقل الحديث بالمعنى دون اللفظ حرام على الجاهل بمواقع الخطاب ودقائق الالفاظ، أما العالم بالفرق بين المحتمل وغير المحتمل والظاهر والباطن والاعم فقد جوز له الشافعي ومالك وأبو حنيفة وجمهور الفقهاء ان يتقوله على المعنى اذا فهمه، وقال فريق لا يجوز له الابدال اللفظ بما يرادفه ويساويه في المعنى كما تبدل القعود بالجلوس والعلم بالمعرفة والاستطاعة بالقدرة والابصار بالاحساس والبصر بالخطر والتحريم وسائر مالا يشك فيه، وعلى الجملة مالا يتطرق اليه تفاوت بالاستنباط والفهم، وإنما ذلك فيما فهمه قطعا لا فيما فهمه بنوع استدلال يختلف فيه الناظرون ويدل على جواز ذلك للعالم الاجماع على جواز شرح الشرع للعجم بلسانهم فاذا جاز ابدال العربية بعربية ترادفها وتساويها أولى، وكان سفراء رسول الله صلى الله عليه وسلم في البلاد يبلغونهم أوامره بلغتهم وكذلك من سمع شهادة الرسول صلى الله عليه وسلم فله ان يشهد على شهادته بلفظ أخرى وهذا لانا نعلم انه لا تعبد في اللفظ وإنما المقصود فهم المعنى وإيصاله الى الخلق وليس ذلك كالتشهد والتكبير وما تعبد فيه باللفظ فان قيل فقد قال صلى الله عليه وسلم: نضر الله امرأ سمع مقالتي فوعاها فأداها كما سمعها فرب مبلغ أوعى من سامع ورب حامل فقه ليس بفقيه ورب حامل فقه الى من هو أفقه منه: قلنا هذا هو الحجة لانه ذكر العلة وهو اختلاف الناس في الفقه فالا يختلف الناس فيه من الالفاظ المترادفة فلا يمنع منه وهذا الحديث منه قد نقل بالفاظ مختلفة والمعنى واحد وان أمكن ان تكون جميع تلك الالفاظ



قول رسول الله صلى الله عليه وسلم في أوقات مختلفة لكن الأغلب أنه حديث واحد ونقل باللفظ مختلفة فإنه روي رحم الله أمراً ونفى الله أمراً وروي ورب حامل فقه لا فقه له ورب حامل فقه غير فقيه ، وكذلك الخطب المتحدة والوقائع المتحدة رواها الصحابة رضي الله عنهم باللفظ مختلفة فدل ذلك على الجواز ، وقال الفخر الرازي في المحصول : يجوز نقل الخبر بمعنى وهو مذهب الحسن البصري وأبي حنيفة خلافاً لابن سيرين وبعض المحدثين ولكن بشرائط ثلاث (أحداها) أن لا تكون الترجمة قاصرة عن الأصل في إفادة المعنى (وثانيها) أن لا يكون فيها زيادة ولا نقصان (وثالثها) أن تكون الترجمة مساوية للأصل في الحلاء والحفاء لأن الخطب يقع تارة بحكم وتارة بآتشابه لحكم وأسرار استأثر الله بعلمها فلا يجوز تغييرها عن وصفها لنا وجود (الاول) أن الصحابة نقلوا قصة واحدة باللفظ مختلفة مذكورة في مجلس واحد ولم ينكر بعضهم على بعض فيه ، وذلك يدل على قولنا (الثاني) أنه يجوز شرح الشرع بالعجم بلسانهم فإذا جاز إبدال العربية بالعجمية فما يجوز إبدالها بعربية أخرى أولى ، ومن أنصف علم أن التفاوت بين العربية وترجمتها بالعربية أقل مما بينها وبين العجمية (الثالث) أنه روي عنه عليه السلام أنه قال : إذا أصبتم المعنى فلا بأس وعن ابن مسعود أنه كان إذا حدث قال قال رسول الله كذا أو نحوه (الرابع) وهو الأقوى أنا نعم بالضرورة أن الصحابة الذين رويوا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم هذه الأخبار ما كانوا يكتبون في ذلك المجلس وما كانوا يكرزون عليه في ذلك المجلس بل كما سمعوها يدكرونها وما ذكروها إلا بعد الأعصار والسنين ، وذلك يوجب القطع بتعدد روايتها على تلك اللفاظ : احتج المخالف بالنص والمعقول أما النص فقوله عليه الصلاة والسلام : رحم الله امرأً سمع مقالتي فوعاها ثم أدأها كما سمعها قالوا وأداؤه كما سمع هو أداء اللفظ المسبوع ونقل الفقيه إلى من هو أفقه منه معناه والله أعلم أن الإفطن ريثما فطن بفضل فقهه من فوائد اللفظ بما لم يفتن له الراوي لأنه ربما كان دونه في الفقه وأما المعقول فمن وجهين (الاول) أنا لما سربنا رأينا أن المتأخر ربما استنبط من فوائد آية أو خير ما لم يتنبه له أهل الأعصار السالفة من العلماء المحققين فمالمنا أنه لا يجب في كل ما كان من فوائد اللفظ أن يتنبه له السامع في الحال وإن كان فقيهاً ذكياً بنفسه فلو جوزنا النقل بالمعنى فربما حصل التفاوت العظيم مع أن الراوي يظن أن لا تفاوت (الثاني) أنه لو جاز للراوي تبديل لفظ الرسول بلفظ نفسه كن الراوي الثاني تبديل اللفظ الذي سمعه بلفظ نفسه بل هذا أولى لأن تبديل لفظ الراوي أولى بالجواز من تبديل لفظ الشارع وإن كان ذلك في الطبقة الثالثة والرابعة فذلك ينفي إلى سقوط الكلام الأول لأن الإنسان وإن اجتهد في تطبيق الترجمة لكن لا ينفك عن تفاوت وإن قل فإذا توالى هذه التفاوتات كان التفاوت الأخير تفاوتاً فاحشاً بحيث لا يبقى بين الكلام الأخير وبين الأول نوع مناسبة (والجواب) عن الأول أن من أدى كلام الرجل فإنه يوصف بأنه أدى كما سمع وإن اختلفت اللفاظ وهكذا الشاهد والترجمان يقع عليهما الوصف بأنهما أديا كما سمعا وإن كان لفظ الشاهد خلاف لفظ المشهود عليه ولغة المترجم غير لغة المترجم عنه وعن الثاني والثالث ما تقدم قبله . وقال القرافي في شرح شفايف الفصول في الأصول : ونقل الخبر بالمعنى عند أبي الحسن وأبي حنيفة والشافعي جائز خلافاً لابن سيرين وبعض

الحديث بشروط أن لا يزيد الترجمة ولا ينقص ولا تكون أخفى ولا أجلى لان المقصود انما هو اتصال المعاني فلا يضر فوات غيرها . ومضى زادت عبارة الراوي أو قصت فقد زاد في الشرع أو نقص وذلك حرام اجماعا . فلو كانت عبارة الحديث جلية فغيرها بعبارة خفية فقد أوقع في الحديث وهنا يوجب تقديم غيره عليه . فانه فان الاحاديث اذا تعارضت في الحكم الواحد يقدم اجلاها على اخفائها ، فاذا كان أصل الحديث جليا فأبدله بخفي فقد أبطل منه مزية حسنة تحل به عند التعارض ، وكذلك اذا كان الحديث خفي العبارة فأبدلها بأجلى منها فقد أوجب له حكم التقديم على غيره وحكم الله أن يقدم غيره عليه عند التعارض فقد تسبب بهذا التغير في العبارة الى تغير حكم الله تعالى وذلك لا يجوز فهذا هو مستند هذه الشروط ، فاذا حصلت هذه الشروط حينئذ يجري الخلاف في الجواز ، أما عند عدمها فلا يجوز اجماعا . حجة الجواز أن الصحابة رضي الله عنهم كانوا يسمعون الاحاديث ولا يكتبونها ولا يكرزون عليها ثم يروونها بعد السنين الكثيرة ومثل هذا يحزم الانسان فيه بأن نفس العبارة لا تنضب بل المعنى فقط ولان احاديث كثيرة وقعت بعبارات مختلفة وذلك مع اتحاد الفضة وهو دليل جواز النقل بالمعنى ولان لفظ السنة ليس متعبدا به بخلاف لفظ القرآن فاذا ضبط المعنى فلا يضر فوات ما ليس بمقصود ، حجة المنع قوله عليه الصلاة والسلام: رحم الله أوفضر الله امرأ سئع مقالتي فادأها كما سمعها فرب حامل فقه الى من هو أفقه منه ورب حامل فقه الى من ليس بفقيه فقوله فادأها كما سمعها يقتضي أن يكون اللفظ المؤدى كاللفظ المسموع عملا بكاف التشبيه والمسموع في الحقيقة انما هو اللفظ وسماع المعنى تبع له والتشبيه وقع بالمسموع فلا يشبه حينئذ الا المسموع أما المعنى فلا . وذلك يقتضي أنه عليه الصلاة والسلام أوجب نقل مثل ما سمعه لا خلافة وهو المطلوب اه قال صاحب ميزان العقول في الاصول مسألة : نقل الحديث بالمعنى هل يجوز أم لا أجمعوا أنه اذا كان لفظا مشتركا أو مجعلا أو مشكلا فانه لا يجوز إقامة لفظ آخر مقامه . أما اذا كان لفظا ظاهرا مفسرا فاقامة لفظ آخر مثله بأن قال قد رسول الله عليه الصلاة والسلام على رأس الركعتين في صلاة الظهر مكان ما روي أنه جلس على رأس الركعتين هل يجوز فعند أصحابنا يجوز وهو ظاهر مذهب الشافعي وقد روي عن الحسن البصري كذلك . وقال بعض أصحاب الحديث أنه لا يجوز . وقيل هو اختيار ثعلب من أئمة اللغة ، وحجة هؤلاء حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم فانه قال يضر الله امرأ سئع مقالتي فوعاها وأدأها كما سمعها ولأن النبي عليه الصلاة والسلام محموس بكمال الفصاحة والبلاغة كما روي أنه قال: أنا أفصح العرب ولا تخف وروي عنه أنه قال أويت حسنا لم يؤتني أحد قبلي وذكر منها وأويت جوامع الكلام واذا كان الأمر كذلك فلا شك أن في النقل الى لفظ آخر احوال الاختلال في المعنى فيجب الاقتصار على اللفظ المنصوص عليه ولهذا الطريق لا يجوز نقل القرآن بالمعنى فكذا هذا ، ووجه قول العامة ما روي عن عبد الله بن مسعود وغيره أن النبي عليه الصلاة والسلام قال هكذا أو يحوا منه أو قريبا منه وهذا نقل بالمعنى وقد اشتهر عن الصحابة أنهم قالوا أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بكذا ونهانا عن كذا وهذا نقل من حيث المعنى واجماع الصحابة حجة ،

والمعنى في المسألة هو أن الامتناع إما أن يكون لأجل اللفظ أو لأجل المعنى والاول قاسد فان سنة النبي عليه الصلاة والسلام وضعت لبيان الأحكام وهو الغرض وهذا لا يختص بلفظ دون معنى ولأنه لم يتعلق شيء من الغرض بلفظ الحديث لأنه ليس بمنجز ولا شعاع الثواب وجواز الصلاة به بخلاف القرآن بمنجز وقد تعلق بتلاوته الثواب وجواز الصلاة فلئن كان لا يجوز نقل القرآن من لفظ إلى لفظ لم يكن هذا لا يجوز في القرآن مع أن من جاء النقل بطريق الرخصة أيضا كما روي عن عبد الله بن مسعود أنه سمع رجلا يقول طعام الله ولم يمكنه أن يقول طعام الأنبياء فقال له قل طعام الفاجر فلان يجوز في الحديث أولى وإن كان لأجل المعنى فامعنى لا يختلف ولا يختل بالنقل إلى لفظ مثله في المعنى نحو قولهم قد مضى المجلس ولهذا كان نقل كلمة الشهادة من اللفظ المروي بالعربية إلى كل لسان جائزا ما كان الغرض هو المعنى دون اللفظ فكذلك هذا بخلاف الأذان والشهادة حيث لا يجوز النقل عن الفاظها إلى غيرها لأن الشرع جاء بتلاوة الفاظها وعلق بها الثواب الخاص على أن الأذان شرع للإعلام وأنه لا يحصل إلا بالالفاظ المعروفة ولهذا لم يجوزوا النقل من اللفظ المشتركة والمحمل إلى لفظ آخر لما فيه من احتمال الاختلال بالمعنى وأما الحديث فقول لا حجة في الحديث لأن من نقل الحديث بالمعنى من كل وجه يقال إنه أدى كما سمع فإنه يقال له ترجم من لغة إلى لغة قد أدى كما سمع على أن المراد بالحديث إذا كان لفظ الحديث مشتركا أو مشكلا أو محتملا يمكن احتمال الحمل فيه بالنقل إلى لفظ آخر ونحن نمنع النقل في مثل هذا الموضع لهذا الوجه وفي الحديث ما يدل عليه فإنه قال قرب حامل فقه إلى من هو أفقه منه ورب حامل فقه ليس بفقيه ومالا يشبهه من الالفاظ ولا يختلف احتمالهما فيد يستوي فيه الفقيه وغير الفقيه والكامل في الفقه والناقص هو وقال بعض علماء الخبابة يجوز رواية الحديث بالمعنى المطابق لللفظ للعارف بمقتضيات الالفاظ الفارق بينهما ومنع منه ابن سيرين لقوله عليه الصلاة والسلام فادعكم سمعها ولقوله عليه الصلاة والسلام للبراء حين قال ورسولك الذي أرسلت قال قل وتلك الذي أرسلت ، ولناجواز شرح الحديث والشهادة على الشهادة العربية بالعجمية وعكسه فهذا أولى ولأن التعبد بالمعنى لا باللفظ بخلاف القرآن ولأنه جائز في غير السنة فكذلك فيها إذا الكذب حرام فبهذا ، والراوي بالمعنى المطابق مؤد كما سمع من المراد منه من لا يفرق وليس الكلام فيه ، وفائدة قوله عليه الصلاة والسلام للبراء ما ذكره عدم الالتباس بجبريل أو الجمع بين لفظي النبوة والرسالة قال أبو الخطاب : ولا يبدل لفظا بآخر منه إذ الشارع ربما قصد إيصال الحكم باللفظ الخليل بآية وبأخرى قلت وكذا بالعكس وهو أولى وقد فهم هذا من قولنا المعنى المطابق والله أعلم ، وقال ابن جزم فصل قال علي وحكم الخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم أن يورد نص اللفظ لا يبدل ولا يغير إلا في حال واحدة وهي أن يكون المرء قد ثبت فيه وعرف معناه يقينا فبما في معناه وبوجهه فيقول حكم رسول الله بكذا ونهى عن كذا وحرم كذا ، والواجب في هذه القضية ما صرح عن النبي صلى الله عليه وسلم وهو كذا ، وكذلك الحكم فيما جاء من الحكم في القرآن ولا فرق ، وجائز أن يحرم المرء بتوجب الآية وبحكمها بغير لفظها وهذا مالا خلاف فيه من أحد في أن ذلك مباح كما ذكرنا وأما من حدث وأسس

القول إلى النبي صلى الله عليه وسلم وقصد التبليغ لما بلغه عن النبي صلى الله عليه وسلم فلا يحل له إلا تحري  
 الالفاظ كما ينبغي ولا بد من ذلك. ولما كان خرفا مكان آخر وان كان معناه واحدا ولا يقدم حرفا ولا يؤخر آخر وكذلك  
 من قصد تأنيده أو تعليمه ولا فرق، وبرهان ذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم لما جاءه البراء بن عازب دعاه  
 فجلس معه فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا يؤمن بك الذي أرسلت فلما أراد البراء أن يعرض ذلك الدعاء على النبي صلى الله عليه وسلم قال رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا يؤمن بك الذي أرسلت فأمره عليه الصلاة والسلام أن لا يضع  
 لفظة رسول في موضع لفظة نبي وذلك حق لا يحيل معنى وهو عليه السلام رسول ونبي فكيف يسوغ  
 الجهال المغفان أن يقولوا أنه عليه الصلاة والسلام كان يحيز أن يوضع في القرآن مكان عزيز حكيم غفور  
 رحيم أو سميع عليم وهو يمنع من ذلك في دعاء ليس قرآنا والله يقول مخبرا عن نبيه (ما يكون لي أن أبدله  
 من تلقاء نفسي) ولا تبديل أكثر من وضع كلمة مكان أخرى أم كيف يسوغ إباحة القراءة المفروضة في  
 الصلاة بالأعجية مع ما ذكرنا ومع إجماع الأمة أن انسانا لو قرأ أم القرآن فقدم آية على أخرى أو قال  
 الشكر للصمد مولى الخلائق . . . وزعم أن ذلك في القرآن لعد من يفترى على الله الكذب ومع قوله تعالى  
 (لسان الذي يلحدون إليه أعجمي وهذا لسان عربي مبين) ففرق تعالى بينهما وأخبر أن القرآن إنما هو باللفظ  
 العربي لا الأعجمي وأمر بقراءة القرآن في الصلاة فمن قرأ بالأعجية فلم يقرأ القرآن بلا شك . واحتج  
 بعضهم في ذلك بقوله تعالى (وانه لفي زبر الاولين) وبخطابه تعالى لنا بالعربية حاكيا كلام موسى عليه  
 السلام قال علي وهذا لا حجة لهم فيه لان الذي في زبر الاولين إنما هو معنى القرآن لا القرآن ولو كان  
 القرآن في زبر الاولين لما كان محمد صلى الله عليه وسلم مخصوصا به ولا كانت له فيه آية وهذا خلاف  
 النص وأما حكاية تعالى لنا كلام موسى وغيره بلفظنا فلم يلزمنا تعالى بقراءة الفاظهم بنصها ولا نمنع نحن  
 تفسير القرآن بالأعجية ان يترجم له وانما منع من تلاوته في الصلاة أو على سبيل التقرب بتلاوته الى الله  
 تعالى بغير اللفظ الذي أنزل به لا بكلام أعجمي ولا بغير تلك الافات وان وافقها في العربية ولا بتقديم تلك  
 الافات بعينها ولا بتأخيرها وانما يحيز الترجمة التي أجازها النص على سبيل التعليم والافهام فقط لاعلى سبيل  
 التلاوة التي يقصد بها القربة بالله تعالى التوفيق . ومن حدث بحدث فبلغه الى غيره كما بلغه اياه غيره  
 وأخذ عنه فليس عليه أن يكرره أبدا فقد أدى ما عليه بتبليغه . وأما اللحن في الحديث فان كان شيئا له فوجه  
 في لغة بعض العرب فليروه كما يسمعه ولا يبدله ولا يرده الى أفصح منه ولا الى غيره وان كان شيئا لا وجه له  
 في لغة العرب البتة فحرام على كل مسلم أن يحدث باللحن عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فان فعل فهو  
 كاذب عليه لانا قد أثبتنا أنه عليه الصلاة والسلام لم يلحن قط وفرض عليه أن يصلحه ويشره من كتابه  
 ويكتبه معربا ويحدث به معربا ولا يلتفت الى ما وجد في كتابه من لحن ولا الى ما حدث به شيوخه ملحونا  
 ولهذا يلزم من طاب الفقه أن يتعلم النحو واللغة والا فهو ناقص من حيث لا يجوز له الفتيا في دين الله عز وجل  
 وكان ابن عمر يضرب ولده على اللحن وقد روي عن شعبة أو عن حماد بن سلمة الشك مني أنه قال من

حدث عني بلحن فقد كذب عليّ وكان شعبة وسجاد وخالد بن الحارث وبشر  
لا يلحنون التبعة وبالله التوفيق . وقال ابن المطهر الحلي في نهاية الوصول في البحث  
الحديث بالمعنى الثاني في الحديث المروي عن النبي عليه الصلاة والسلام .  
الشافعي وأبو حنيفة ومالك وأحمد والحسن البصري وأكثر الفقهاء وبعض المحدّثين ، والجوزون  
أمورا ثلاثة : (الاول) ان لا تكون الترجمة قاصرة عن الاصل في افادة المعنى ، (الثاني) ان لا يكون فيها زياد  
ولا نقصان ، (الثالث) ان تكون الترجمة مساوية للاصل في الحلاء والخفاء لان الخطاب قد يقع بالحكم والمثابه  
لحكمة خفية فلا يجوز تغييرها عن وصفها ، والمائنون جوزوا ابدال اللفظ بمزاده ومساويه في المعنى كما  
يبدل القعود بالجلوس والعلم بالمعرفة والاستطاعة بالقدرة والخطر بالتجريم وبالجملة ما لا يتطرق اليه تفاوت  
في الاستنباط والفهم وانما ذلك فيما فهم قطعا لا فيما فهم بنوع من الاستدلال الذي يختلف فيه الناظرون ،  
واتفقوا على منع الجاهل بمواقع الخطاب ودقائق الالفاظ ، وانما الخلاف في العالم الفارق بين المحتمل وغيره  
والظاهر والاطهر والعام والاعم ، والوجه الجواز ، لنا وجوه . (الاول) الصحابة نقلوا قصة واحدة  
مذكورة في مجلس واحد بالفاظ مختلفة ولم ينكر بعضهم على بعض فيه وهو يدل على قبوله ، وفيه نظر  
لانه حكاية حال فلعلهم عرفوا ان الراوي قصد نقل المعنى ونسبه بما يدل عليه . (الثاني) يجوز شرح الشرع  
للعجمي بلسانه وهو ابدال العربية بالعجمية فالعربية أولى ومعلوم ان التفاوت بين العربية وشرحها اقل مما  
بينها وبين العجمية ، وفيه نظر فان السامع للترجمة يعلم ان المسبوع ليس كلام النبي عليه الصلاة والسلام بل  
معناه . (الثالث) روي عنه عليه الصلاة والسلام اذا أصبم المعنى فلا بأس ، وفيه نظر اذا المراد في البأس في العمل  
بمقتضى ما دل عليه الحديث لا النقل عنه . (الرابع) كان ابن مسعود اذا حدث قال قال رسول الله كذا  
أو نحوه ، وفيه نظر اذ الفرق واقع بين ما اذا أطلق أو قال كذا أو نحوه فان فيه تصرحا بنقل المعنى وان  
اللفظ منه . (الخامس) نعم قطعا ان الصحابة لم يكتبوا ما نقلوه ولا كرروا عليه بل كما سمعوا أعملوا الى  
وقت الحاجة بعدممدد متباعدة وذلك يوجب القطع بأنهم لم ينقلوا نفس اللفظ بل المعنى . (السادس) اللفظ  
غير مقصود لذاته وانما القصد المعنى واللفظ أداة في استعلامه فلا فرق لاثبات ذلك المعنى بأي لفظ اتفق  
واحتج المخالف بوجوده (الاول) قوله عليه الصلاة والسلام نضر الله امرأ سمع مقالتي فوعاها فأداها كما سمعها فرب  
مبلغ أوعى من سامع ورب حامل فقه ليس بفقيه ورب حامل فقه الى من هو أفقه منه وأداؤه كما سمع  
هو أداء اللفظ المسبوع ونقل الفقه الى من هو أفقه منه معناه ان الافقه قد يتفطن بفصل معرفته من  
فوائد اللفظ لما لا يتفطن اليه غير الفقيه الذي رواه (الثاني) التجربة دلت على ان المتأخر يستخرج من فوائد  
الفاظ النبي عليه الصلاة والسلام ما لم يسبقه المتقدم اليه فعرفنا ان السامع لا يجب ان يتبني فوائد اللفظ في الحال وان  
كان فقها ذكيا فجاز ان يتوهم في اللفظ المبدل انه مساو للآخر وبينهما تفاوت لم يتفطن له (الثالث) لو  
جاز للراوي تبديل لفظ الرسول بلفظ من عنده لجاز للراوي عن الراوي تبديل لفظ الاصل بل هو أولى

القول إلى النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث المدرجة بالاستناد المذكور إلا أن يقال إن باب الرواية مبني على الانساع  
 اللفظ كما سماه لا على هذا وهذا وذلك يستلزم كقول ذلك من قبيل الاستدعاء وهو بعيد . وأما البخاري فإنه سلك  
 من قصد أن يبين من يلفظ ليس بينه وبين اللفظ الأول تفاوت طائفة كونه . وهو حديثه نحن الآخرون السابقون ثم  
 وقد راوي الأخير ، والجواب أن من أدى المعنى بتمامه يوصف بأنه أدى كما سمع وإن اختلفت  
 هذا يوصف الشاهد والمترجم بأداء ماسما وإن عبرا بلفظ مرادف على أن هذا الحديث حجة لنا فإنه  
 عليه الصلاة والسلام ذكر العلة وهي اختلاف الناس في الفقه فلا يختلف فيه الناس كاللفاظ المترادفة لا يمنع منه على  
 أن هذا الحديث بعينه قد نقل باللفاظ مختلفة والمعنى واحد يروي رحمه الله امرأ ونضر الله امرأ ورب  
 حامل فقه لا فقه له وغير فقيه وهذه اللفاظ وإن أمكن أن يكون جميعها قول الرسول في أوقات مختلفة لكن  
 الأغلب أنه حديث واحد . وقد رأيت بعض من ألف في أصول الحديث أو أصول الفقه قد أطلال في بيان  
 ما قيل في هذه المسألة فأحييت أن أورد من كلامهم هنا ما يزيد المسألة جلاء فأقول : ذهب طائفة من العلماء  
 إلى أنه لا تجوز الرواية بالمعنى مطلقا ونقل ذلك عن كثير من الحديثين والفقهاء وأهل الأصول وهو مذهب  
 الظاهرية ونقل عن عبد الله بن عمر وجماعة من التابعين منهم ابن سيرين وبه قال الاستاذ أبو اسحق الأسفرائيني  
 وأبو بكر الرازي قال القرطبي وهو الصحيح من مذهب مالك ويدل على ذلك قوله لا أكتب إلا عن رجل  
 يعرف ما يخرج من رأسه وذلك في جواب من قال له لم لم تكتب عن الناس وقد أدركتهم متوافرين وكذلك  
 تركه الأخذ عنهم لهم فضل وصلاح إذا كانوا لا يعرفون ما يحدثون به . قال بعض العلماء وفي هذا إشارة  
 إلى انتشار الرواية بالمعنى في عصره وقد كان الحديث في الصدور نخشى مالك أن يخطوا فيها يحدثون به فترك  
 الرواية عنهم لذلك ولو كانوا يحفظون لفظ الحديث لم يترك الأخذ عنهم . ونقل البيهقي والخطيب وغيرهما  
 عن مالك أنه منع الرواية بالمعنى في الحديث وأجاز ذلك في غيره . وقد شدد بعض الماتنين من الرواية  
 بالمعنى أعظم تشديدا حتى لم يحيزوا أن يبدل حرف بآخر وإن كان معناها واحدا ولا أن تقدم كلمة على أخرى  
 وأن كان المعنى لا يختلف في ذلك بل زاد بعضهم في التشديد فنع من تثقيل خفيف أو تخفيف ثقيل ونحو  
 ذلك ولو خالف اللغة الفصحى ، وذلك لما في تبديل اللفظ المروي من خوف الدخول في الوعيد حديث  
 نسب إلى النبي صلى الله عليه وسلم لفظا لم يقله ولأن النبي عليه الصلاة والسلام قد أوتي جوامع الكلم واختصر  
 له الكلام اختصارا وغيره ولو كان من أرباب الفصاحة والبلاغة لا يبلغ درجته وكثيرا ما يظن الراوي بالمعنى  
 أنه قد أتى بلفظ يقوم مقام الآخر ولا يكون كذلك في نفس الأمر كما ظهر ذلك في كثير من الأحاديث  
 وانظر إلى ما وقع لشعبة مع جلالته واتباعه فإنه سمع عن اسماعيل بن علية حديث النبي عن أن يرفع  
 الرجل فرواه عنه بالمعنى بلفظ نهى عن الزعفران . فأنكر اسماعيل ذلك عليه لدلالة روايته على العموم . مع أن  
 الرواية في الأصل إنما تبدل على اختصاص النبي بالرجال فاتباعه اسماعيل لما لم يتبعه له شعبة مع أن رواية شعبة  
 عنه إنما هي من قبيل رواية الأَكْبَر عن الأصغر . ولأنه عليه الصلاة والسلام قد رد على من علمه ما يقلل

حدث عني بلحن فقد كذب عليّ وكان شعبة وسامد وخالد بن الحارث وشيخه بيان اختار ولأنه لم يتعلق بشيء  
 لا يلحون البتة وبالله التوفيق . وقال ابن المطهر الحلي في كتابه *معارج* . بعضهم كان ينبغي أن يكون هذا خبره من مجز وقد  
 الحديث بالمعنى . *القول الأول* . وذهب جمهور العلماء إلى جواز الرواية بالمعنى لمن يحسن ذلك بشرط أن لا يأنى  
 بأنه أدى معنى اللفظ الذي يلزمه . وهؤلاء المجيزون منهم من شرط أن يأتي بلفظ مرادف كالحلوس من  
 القعود أو العكس . ومنهم من شرط أن يكون ما جاء به مساوياً للأصل في الجلاء والحفاء . وقال أبو بكر  
 الصيرفي إذا كان المعنى مودعاً في جملة لا يفهمها العامي إلا بأداء تلك الجملة فلا يجوز رواية تلك الجملة إلا  
 بلفظها . ومنهم من شرط أن لا يكون الحديث مما تعبدنا بلفظه كالأذان وهذا الشرط لا يد منسه ويقال إنه  
 مجمع عليه . ومنهم من شرط أن لا يكون الحديث من قيل المتشابه كأحداث الصفات . وقد حكى بعضهم  
 الإجماع على هذا وذلك لأن اللفظ الذي تكلم به النبي صلى الله عليه وسلم لا يدري هل يساويه اللفظ الذي  
 تكلم به الراوي ويحتل ما يحتمله من وجوه التأويل أم لا . ومنهم من شرط أن لا يكون الحديث من  
 جوامع الكلام كقوله عليه الصلاة والسلام إنما الأعمال بالنيات وقوله من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه وقوله  
 البينة على المدعي ونحو ذلك . وقال بعض العلماء للرواية بالمعنى ثلاث صور ( أحدها ) أن يبدل اللفظ  
 بمرادفه كالحلوس بالقعود وهذا جائز بلا خلاف ( وثانيها ) أن يظن دلالة على مثل ما دل عليه الأول  
 من غير أن يقطع بذلك فهذا لا خلاف في عدم جواز التبديل فيه ( وثالثها ) أن يقطع بفهم المعنى ويعبر عما  
 فهم بعبارة يقطع بأنها تدل على ذلك المعنى الذي فهمه من غير أن تكون اللفاظ مترادفة فهذا موضع الخلاف  
 والاكترون على أنه متى حصل القطع بفهم المعنى مستنداً إلى اللفظ إما بمجرد أو إليه مع القرأين التحق  
 بالمرادف . وقد تبين من البحث في هذه المسألة وانتبع لما قيل فيها أن المجيزين للرواية بالمعنى ثمانية أقوال  
 ( القول الأول ) قول من فرق بين اللفاظ التي لا مجال للتأويل فيها وبين اللفاظ التي للتأويل فيها مجال  
 فأجاز الرواية بالمعنى في الأولى دون الثانية . نقل ذلك أبو الحسين القطان عن بعض أصحاب الشافعي . ويقرب  
 من هذا القول قول من فرق بين الحكم وغيره كالحمل والمشاركة فأجاز الرواية بالمعنى في الأولى دون الثاني  
 ( القول الثاني ) قول من فرق بين الأوامر والنواهي وبين غيرها فأجاز الرواية بالمعنى في الأولى دون  
 الثانية . قال الماوردي والروائي وشرط الرواية بالمعنى أن يكون ما جاء به مساوياً للأصل في الجلاء والحفاء  
 والا فيمتنع كقوله صلى الله عليه وسلم لا طلاق في إغلاق فلا يجوز التعبير عن الإغلاق بالأكراه وإن  
 كان هو معناه لأن الشارع لم يذكر كذلك إلا لمصلحة وجعل محل الخلاف في غير الأوامر والنواهي  
 وجزما بالجواز فيها ومثلاً الآخر بقوله عليه الصلاة والسلام اقتلوا الأسودين الحية والعقرب فيجوز أن يقال  
 أمر بقتلها وانتهى بقوله عليه الصلاة والسلام لا يبيعوا الذهب بالذهب إلا سواء بسواء فيجوز أن يقال  
 نهى عن بيع الذهب بالذهب إلا سواء بسواء ( القول الثالث ) قول من فرق بين من يستحضر لفظ الحديث

تلك الأحاديث المدرجة بالاستناد المذكور إلا أن يقال إن باب الرواية مبني على الانساع  
على هذا الحديث كما سمعنا ذلك من قبل الاستداع وهو بعيد . وأما البخاري فإنه سلك  
آخر وهو روايته بالمعنى فإذا أتى بلفظ يؤدي ظاهراً كونه وهو حديث نحن الآخرون السابقون ثم  
يخفف من وسعها . وهذا القول أقوى الأقوال لأن الرواية بالمعنى إنما أجازها من أجازها من  
الضرورة ولا ضرورة إلا في هذه الصورة والا فلا يظن بذي كمال في العقل والدين أن يحيز تبديل اللفاظ  
الواقعة في كلام النبي صلى الله عليه وسلم مع استحضاره لها بألفاظ من عنده ثم ينسبها إلى النبي صلى الله عليه  
وسلم بلفظ صريح في صدورهما منه . قال الماوردي في الحاوي لا يجوز الرواية بالمعنى لمن يحفظ اللفظ لزوال  
العلة التي رخص فيها بسببها وتجوز لغيره لأنه تحمل اللفظ والمعنى وعجز عن أحدهما فلزمه أداء الآخر لا سيما  
إن كان في تركه كتم للأحكام فإن لم ينسبه لم يحجز أن يورده بغيره لأن في كلام النبي صلى الله عليه وسلم من  
الوضوح ما ليس في غيره ( القول الرابع ) قول من فرق بينهما غير أنه عكس الحكم فأجاز الرواية بالمعنى  
لمن يستحضر اللفظ لممكنه حيثئذ من التصرف فيه بإيراد الفاظ تقوم مقام تلك الألفاظ في المعنى ولم يحجزها  
لمن لا يستحضر اللفظ لعدم تمكنه من ذلك ولم يكتف بوجود المعنى في الذهن لاحتمال أن يكون ذلك المعنى  
أزهد مما يدل عليه اللفظ الذي ينسبه أو أنقص منه ولذا منع العلماء من وضع العام في موضع الخاص والمطلق  
في موضع المقيد ومن العكس وذلك لاشتراطهم أن يكون ما جاء به الراوي مساوياً للأصل ( القول الخامس )  
قول من أجاز الرواية بالمعنى بشرط أن يقتصر في ذلك على إبدال اللفظ بمرادفه مع بقاء تركيب الكلام على  
حاله وذلك لأن تغيير تركيب الكلام كثيراً ما يخل بالمرام بخلاف إبدال اللفظ بمرادفه فإنه يفي بالمقصود  
من غير محذور فيه وهو قول قوي وقد ادعى بعض العلماء أن هذا جائز بلا خلاف . ومثال ذلك إبدال القتات  
بالحمص والعكس . قال مسلم في صحيحه حدثنا شيبان بن فروخ وعبد الله بن محمد بن أسماء الضبعي قالا  
حدثنا مهدي وهو ابن مسعود قال حدثنا واحد الأحبار عن أبي وائل عن حذيفة : أنه بلغه أن رجلاً يسم  
الحديث فقال حذيفة سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : لا يدخل الجنة تمام . حدثنا علي بن حجر  
السعدي وإسحق بن إبراهيم قال إسحق أخبرنا جرير عن منصور عن إبراهيم عن همام بن الحارث . قال  
كان رجل ينقل الحديث إلى الأمير قال فجاء حتى جلس إلينا فقال حذيفة سمعت رسول الله صلى الله  
عليه وسلم يقول : لا يدخل الجنة قتات ( القول السادس ) قول من فرق بين من يورد الحديث على قصد  
الاحتجاج أو الفتيا وبين من يورده لقصد الرواية فأجاز الرواية بالمعنى للأول دون الثاني ( القول السابع )  
قول من أجاز الرواية بالمعنى للضحية خاصة وذلك لأمرين ( أحدهما ) كونهم من أرباب اللسان الواقفين  
على ما فيه من أسرار البيان ( وثانيهما ) سماعهم أقوال النبي صلى الله عليه وسلم مع مشاهدتهم لأفعاله ووقوفهم  
على أحواله بحيث وقفوا على مقصده جملة فإذا رويوا الحديث بالمعنى استوفوا المقصد كله على أنهم لم يكونوا  
يروون بالمعنى الأخيث لم يستحضروا اللفظ وإذا رويوا بالمعنى أشاروا في أكثر الأحيان إلى ذلك فصارت



حدثني علي بن الحسن فقد كذب علي وكان شعبة وحماد وخالد بن الحارث وثالث الأول فاسد فان سنة الـ  
لا يلحقون النسبة وبالله التوفيق . وقال ابن المطهر الحلبي في إسناده السلام ولا اختاره لأنه لم يتعلق شي  
الحديث بالمعنى . والرواية باللفظ لا يجوز . وقد استدل بعضهم على أن إطلاق اللفظ لا يجوز .  
كانوا يروون الأحاديث بالمعنى كما روي عن بعض التابعين أنه قال لقت أنا أسا من الصحابة فاجتمعوا في أبي  
واختلافوا علي في اللفظ فكان ذلك لبعضهم فقال لا بأس به ما لم يخل معناه حكاه الشافعي . وما روي عن  
جابر بن عبد الله عن حذيفة أنه قال : أنا قوم عرب نورد الأحاديث فنقدم ونؤخر . وما روي عن بعض الصحابة  
كأن مسعوداته كان يقول في بعض ما يروي : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا أو نحوه ( القول الثامن )  
قول من أجاز الرواية بالمعنى للصحابة والتابعين فقط ومنع من ذلك غيرهم . قال لأن الحديث إذا قيده  
الأسناد وجب أن لا يختلف لفظه فيدخله الكذب ، وذلك لأن الرواية بالمعنى لا سيما إن تعدد الراويون  
فيها توجب رواية الحديث على وجوه شتى مختلفة في اللفظ والاختلاف في اللفظ كثيرا ما يوجب الاختلاف  
في المعنى وإن كان يسيرا بحيث لا يشعر به إلا قليل من أهل الفضل والنبل والاختلاف في المعنى يدل على  
أن ذلك الحديث لم يرو كما ينبغي بل وقع خطأ في بعض رواياته أو في جميعها فيكون فيها ما لم يقله النبي صلى  
الله عليه وسلم وهذا المحذور إنما يظهر بعد تدوين الحديث وتقييده بالأسناد فإذا منع اتباع التابعين ممن بعدهم  
من الرواية بالمعنى لم يظهر ذلك المحذور ، هذا خفى كلامه . هذا وقد كان التابعون فريقين فريق يورده  
الأحاديث بألفاظها وفريق يوردها بمعانيها روي عن ابن عون أنه قال كان الحسن وإبراهيم والشعبي يأتيون  
بالحديث على المعاني وكان القاسم بن محمد وابن سيرين ورجاء بن حيوة يعيدون الحديث على حروفه . وروي  
عن سفيان أنه قال كان عمرو بن دينار يحدث الحديث على المعنى وكان إبراهيم بن ميسرة لا يتحدث إلا على  
ما سمع وهاتمت الأقوال الثمانية التي قبلت في أمر الرواية بالمعنى : وقد ذكر بعضهم قولاً ثامناً وهو قول  
من قال تجوز الرواية بالمعنى إن كان موجب الحديث عالماً فإن كان موجبه عملاً لم تجز في بعض الحديث  
أبي داود وغيره مفتاح الصلاة الطهور وتحليلها التسليم وحديث الصحيحين خمس من الدواب كلهن فواسق  
يقتلن في الحل والحرم الغراب والحداأة والعقرب والفارة والسكب العقور . وتجوز في بعض . وقد أشكل  
هذا القول على كثير من الباحثين وذلك لأن موجب الحديث إن كان عالماً يجب الاحتياط فيه كثيراً لأن  
الرواية بالمعنى كثيراً ما لا تكون وافية بالمقصود فكيف تسوغ الرواية بالمعنى فيه مطلقاً مع أن كثيراً من  
العلماء قد شدّدوا في أمر العلم يريدون بذلك ما يتعلق بالاعتقاد ما لم يشددوا في غيره فقالوا لا يقبل فيه إلا الدليل  
القطعي وذلك إما آية صريحة فيه أو حديث متواتر كذلك أو دليل عقلي ليس فيه شبهة . وقد تعرض  
الإستاذ الاجل أبو الحسين أحمد بن فارس لأمر الرواية بالمعنى في رسالته التي سماها مأخذ العلم فقال في باب  
القول في الإيجاز : ذهب أناس إلى أن المحدث إذا روى فلحن لم يحجز السامع أن يتحدث عنه إلا لما كاسمه

فلك الأحداث المدرجة بالاسناد المذكور الا أن يقال ان باب الرواية مبني على الانساع  
 في هذا الذي الله عليه وسلم فيكون ذلك من قبيل الابتداء وهو بعيد . وأما البخاري فإنه سلك  
 آخر وهو أن يروي كلامه بهذا من كل لحن . فخلد كونه وهو حديث عن الآخرون السابقون ثم  
 خطب على ما سمعه لنا ويكتب على حاشية كتابه كذا . قال يعني الذي حدثه والصواب عندنا .  
 والسمعت في هذا الباب : فان قال قائل فما قول في الذي حدثكموه علي بن ابراهيم عن محمد بن يزيد حدثنا  
 محمد بن عبد الله بن نعيم حدثنا أبي عن محمد بن اسحق عن عبد السلام عن الزهري عن محمد بن حبيب بن مطاع  
 عن أبيه : قال قام رسول الله صلى الله عليه وسلم بالحيف من منى فقال نضر الله امرأ سمع مقالتي فبلغها كما  
 سمع ، فرب حامل فقه غير فقيه ورب حامل فقه الى من هو أفقه منه . وقد أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 أن يبلغ المبلغ كما سمع : قيل له إنما أراد أن يبلغه في صحة المعنى واستقامة المراد به من غير زيادة ولا  
 نقصان غير أن المعنى فاما أن يسمع اللحن فيؤديه فلا ، وبعد فمعلوم أن النبي صلى الله عليه وسلم كان لا يحسن  
 فينبغي أن تؤدي مقالته عنه في صحة كما سمع منه . وقال في باب الاجازة : واعلم أن جماعة من الناس سلكوا  
 فيما تقدم ذكرنا له مسلكا لعل غيره أسهل منه وأقرب من التعمق والتتبع فقالوا ان حدث المحدث جاز  
 أن يقال حدثنا وإن قرئ عليه لم يحز أن يقال حدثنا ولا أخبرنا وإن حدث جماعة لم يحز للمحدث عنه أن  
 يقول حدثني وإن حدث بلفظه لم يحز أن يتعدى ذلك اللفظ وإن كان قد أصاب المعنى . قال أحمد بن فارس  
 وهذا عندنا شديد لا وجه له لأن من العلماء من كان يتبع اللفظ فيؤديه ومنهم من كان يحدث بالمعنى وإن  
 تغير اللفظ وبلغنا أن الحسن كان يحدث على المعاني ، والتثبت حسن لكن أهل العلم قد يتساهلون إذا أدوا  
 المعنى ويقولون لو كان أداء اللفظ واجبا حتى لا يغفل منه حرف لا مرمهم رسول الله صلى الله عليه وسلم بأبواب  
 ما يسمعون منه كما أمرهم بأبواب الوحي الذي لا يجوز تغيير معناه ولا لفظه فلما لم يأمرهم بأبواب ذلك دل على  
 أن الأمر بالتجديد أسهل وإن كان أداء ذلك باللفظ الذي سمعه أحسن وبالله التوفيق . وقال في باب  
 الفرق بين قول المحدث حدثنا وبين قوله أخبرنا : ذهب أكثر علمائنا الى أنه لا فرق بين قول المحدث حدثنا  
 وبين قوله أنبأنا . وذهب آخرون الى أن قوله حدثنا دال على أنه سمعه لفظا وإن قوله أنبأنا يدل على أنه سمعه  
 قراءة عليه وهذا عندنا باب من اتعمق ، والامر في ذلك كله واحد . سمعت علي بن أبي خالدي يقول ما سمعت  
 محمد بن أيوب يقول في حديثه الا أنبأنا وما سمعناه يقول حدثنا وابن أيوب عندنا من كبار الحديثين والذي  
 حكيناه عنه دليل على ما قلناه من أن التحديث والاخبار واحد . فأما العرب فلا فرق عندهم بين قول القائل  
 حدثني وبين قوله أخبرني وقد سمي الله تعالى كتابه حديثا مرة ونبا مرة والنبا هو الخبر ، ثم إن الشاعر  
 يقول مرة هذا ومرة هذا . أنشدني أبي قال أنشدني أبو اسحق الخطيب

وخبر تمناني أن تها منزل ليلى اذا ما الصيف ألقى المراسيا

وأنشدني غيره وحدثتني . وأنشدني الطيب بن محمد التيمي : قال أنشدنا القصباني لكعب بن

حدث عني بلحن فقد كذب عليّ وكان شعبة وسامد وخالد بن الحارث وشيخ الأول فاسد فان سنة الي  
 لا يلحنون البتة وبالله التوفيق . وقال ابن المطهر الحلي في باب من عال بالالفاظ لا يعلو لان لم يتعلق شي  
 الحديث بالمعنى بل باللفظ الذي سنده وان كان عالاً لم يعلو .  
 من اصحاب الحديث والفقه والاصول وقالوا لا يجوز الا بلفظه وقال قوم لا يجوز في حديث النبي  
 عليه وسلم ويجوز في غيره . وقال جمهور السلف والخلف من الطوائف لا يجوز في الجميع اذا قطع بأداء المعنى  
 وهذا في غير المصنفات اما المصنف فلا يجوز تغيير لفظه أصلاً وان كان بمعناه . أقول قول من ذهب الى التفصيل  
 هو الصحيح لانه صلوات الله وسلامه عليه أفصح من نطق بالضاد وفي تراكيه أسرار ودقائق لا يوقف عليها  
 إلا بها كما هي فان لكل تركيب من التراكيب معنى بحسب الفصل والوصل والتقديم والتأخير لو لم يراع ذلك  
 لذهبت مقاصدها بل لكل كلمة مع صاحبها خاصية مستقلة كالتخصيص والاهتمام وغيرها وكذا الالفاظ التي  
 ترى مشتركة أو مترادفة اذ لو وضع كل موضع الآخر لفات المعنى الذي قصد به ومن ثم قال صلوات الله  
 وسلامه عليه نضر الله عبداً سعى مقالتي حفظها ووعاها وأداها فرب حامل فقه غير فقيه ورب حامل فقه  
 الى من هو أفقه منه رواه أبو داود والترمذي عن ابن مسعود وكفى بهذا الحديث لفظاً ومعنى شاهد صدق  
 على ما نحن بصدد فأنك ان أقت مقام كل لفظة ما يشا كماها أو يرادفها اختل المعنى وفسد فأنك لو وضعت  
 موضع نضر الله رحم الله أو غفر الله وما شاكهما أبعدت المرمى فان من حفظ ما سمعه وأداها من غير تغيير  
 فانه جعل المعنى غرضاً طرياً ومن بدل وغير فقد جعله مبتذلاً ذاوياً وكذا لو أثبت أمراً مناب العبادات المعنى  
 لان العبودية هي الاستكانة والمضي لأمر الله ورسوله بلا امتناع ولا استكاف من أداء ما سمع الى من هو  
 أعلم منه وخصت المقالة بالذكر من بين الكلام والخبر لان حقيقة القول هو المركب من الحروف المبرزة  
 ليدل على وجوب أداء اللفظ المسوع وارداً في وعاد حفظها مشعر بمزيد التقرير لان الوعي ادامة اللفظ  
 وعدم النسيان وفي رواية أخرى فأداها كما سمعها أو ترادفها على رواها وبلغها ونحوها دلالة على ان تلك  
 المقالة مستودعة عنده واجب اداؤها الى من هو أحق بها وأهلها غير مغيرة ولا متصرف فيها وكذا تخصيص  
 ذكر الفقه دون العلم للايدان بأن الحامل غير عار من العلم اذ الفقه علم بدقائق مستنبطة من الاقضية  
 والنصوص ولو قيل غير عالم لزم جهله وكذا تكرير رب واناطة كل بمعنى يخصها فان السامع أحد رجلين  
 اما ان لا يكون فقيهاً فيجب عليه ان لا يغيرها لانه غير عارف بالالفاظ المتشابهة فيحطى فيه أو يكون عارفاً  
 بها لكنه غير بليغ فربما يضع أحد المترادفين موضع الآخر ولا يقف على رعاية المناسبات بين لفظ ولفظ  
 فان المناسبة لها خواص ومعان لا يفهم عليها الادوردية بالنسب التظم كما قررناه في شرح البيان في قيم  
 الفصاحة والله أعلم . واعلم ان الحديث المروي بالمعنى انما يستشهد به فيما يتعلق بأصل المعنى فقط فان استدلال  
 بعضهم بنحو تقديم كلمة على أخرى فيه أو نحو ورود العطف فيه بالفاء دون الواو أو بالعكس ليس في محله  
 وكذلك استدلال بعضهم به في الامور المتعلقة بالالفاظ وتركيبها وذلك لان كثيراً ممن كان يروي بالمعنى

ملك الاحاديث المدرجة بالاسناد المذكور الا أن يقال ان باب الرواية مبني على الانساج  
 على هذا الوجهها أناس من النكبين ذلك من قبيل الابتداع وهو بعيد : وأما البخاري فإنه سلك  
 آخر وهو المعنى عند علماء العربية في كتابه المختار كونه وهو حديث نحن الآخرون السابقون ثم  
 لفظ عليه وسلم فيستدل منه بما ثبت أنه قاله على اللفظ المروي وذلك نادر جداً  
 الحديث القصار على قلة أيضاً فان غالب الاحاديث مروية بالمعنى وقد تداولها الاعاجم والمولدون قبل  
 تدوينها فرووها بما أدت اليه عبارتهم فزادوا وقصوا وقدموا وأخروا وأبدلوا ألفاظاً بالآفاظ ولهذا ترى  
 الحديث الواحد في القصة الواحدة مروياً على أوجه شتى بعبارات مختلفة ومن ثم أنكر على ابن مالك إثباته  
 القواعد النحوية بالآلفاظ الواردة في الحديث : وقال أبو حيان في شرح التسهيل قد أكثر هذا المصنف  
 من الاستدلال بما وقع في الاحاديث على إثبات القواعد السككية في لسان العرب وما رأيت أحداً من  
 المتقدمين والمتأخرين سلك هذه الطريقة غيره على أن الواضعين الاولين لم النحو المستقرئين للاحكام  
 من لسان العرب كإبي عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر والخليل وسيبويه من أئمة البصريين والكسائي والفراء  
 وعلي بن مبارك الاجم وهشام الضرير من أئمة الكوفيين لم يفعلوا ذلك وتبعهم على هذا المسلك المتأخرون  
 من الفريقين وغيرهم من نحاة الاقاليم كنجاة بغداد وأهل الاندلس ، وقد جرى الكلام في ذلك مع بعض  
 المتأخرين الاذكياء فقال انما ترك العلماء ذلك لعدم وثوقهم بأن ذلك لفظ الرسول صلى الله عليه وسلم اذ لو  
 وثقوا بذلك لجرى مجرى القرآن في إثبات القواعد السككية وانما كان ذلك لامرئ ( أحدها ) أن الرواة  
 جوزوا النقل بالمعنى فتجد قصة واحدة قد جرت في زمانه صلى الله عليه وسلم لم تنقل بتلك الآلفاظ جميعها  
 نحو ما روي من قوله زوجتكها بما معك من القرآن ملكتها بما معك خذها بما معك وغير ذلك من  
 الآلفاظ الواردة في هذه القصة فتعلم يقيناً أنه صلى الله عليه وسلم لم يلفظ بجميع هذه الآلفاظ بل لانجزم  
 بأنه قال بعضها اذ يحتمل أنه قال لفظاً مرادفاً لهذه الآلفاظ غيرها فأتت الرواة بالمرادف ولم تأت بلفظه  
 اذ المعنى هو المطلوب ولا سيما مع تقادم السماع وعدم ضبطه بالكتابة والاتكال على الحفظ والضابط منهم  
 من ضبط المعنى وأما ضبط اللفظ فبعد جداً لا سيما في الاحاديث الطوال وقد قال سفيان الثوري : ان قلت  
 لكم إني أحدثكم كما سمعت فلا تصدقوني انما هو المعنى ومن نظر في الحديث أدنى نظر علم العلم اليقين  
 انهم انما يروون بالمعنى ( الامر الثاني ) أنه وقع الالحق كثيراً فيما روي من الحديث لان كثيراً من الرواة  
 كانوا غير عرب بالطبع ولا يعلمون لسان العرب بصناعة النحو فوقع الالحق في كلامهم وهم لا يعلمون ذلك  
 وقد وقع في كلامهم وروايتهم غير الفصح من لسان العرب ونعلم قطعاً من غير شك أن رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم كان أفصح الناس فلم يكن ليتكلم الا بأفصح اللغات وأحسن التراكيب وأشهرها وأجزها واذا تكلم  
 بلغة غير لغته فأنما يتكلم بذلك مع أهل تلك اللغة على طريق الإعجاز وتعليم الله ذلك له من غير معلم والمصنف  
 قد أكثر من الاستدلال بما ورد في الاثر متعباً بزعمه على النحويين وما أمعن النظر في ذلك ولا صاحب

حدث عني بلحن فقد كذب عليّ وكان شعبة وحماد وخالد بن الحارث وشيخنا الأول قاسد فان سببه ان لا يلحنون البتة وبالله التوفيق . وقال ابن المطهر الحلي في باب من يلفظ الرسول <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> من لفظ الرسول <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> الحديث بالمعنى <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> لا يستدلون بما روي في الحديث بنقل العدول كالبخاري ومسلم <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> من اجاب الحديث <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> والكافر ولا يستدلون بما روي في الحديث بنقل العدول كالبخاري ومسلم <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> من طالب ما ذكرناه أدرك السبب الذي لاجله لم يستدل النجاة بالحديث انتهى كلام أبي حيان بلفظه . وقال الحسن بن الضائع في شرح الجمل : تجوز الرواية بالمعنى هو السبب عندي في ترك الأئمة كسبويه وغيره الاستشهاد على إثبات اللغة بالحديث واعتمدوا في ذلك على القرآن وصرح النقل عن العرب ولولا تصريح العلماء بجواز النقل بالمعنى في الحديث لكان الأولى في إثبات فصيح اللغة كلام النبي صلى الله عليه وسلم لانه أفصح العرب . قال وكان ابن خروف يستشهد بالحديث كثيراً فان كان على وجه الاستظهار والترك بالمروى حسن وان كان يرى أن من قبله أغفل شيئاً وجب عليه استدراكه فليس كما رأى انتهى ومثل ذلك قول صاحب ثمار الصناعة : النحو علم يستنبط بالقياس والاستقراء من كتاب الله تعالى وكلام فصحاء العرب فقصره عليها ولم يذكر الحديث نعم اعتمد عليه صاحب البديع فقال في أفضل التفضيل لا يلتفت الى قول من قال إنه لا يعمل لان القرآن والأخبار والاشعار نطقت بعمه ثم أورد آيات : ومن الإخبار حديث ما من أيام أحب الى الله فيها الصوم ومما يدل على صحة ما ذهب اليه ابن الضائع وأبو حيان ان ابن مالك استشهد على لغة اكلوتي البراغية بحديث الصحيحين ( يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار ) واكثر من ذلك حتى صار يسميها لغة يتعاقبون وقد استدلل به السبيل ثم قال لكي أقول إن الواو فيه علامة إضمار لانه حديث مختصر رواه البزار مطولاً مجوداً قال فيه : ان للملائكة يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار . وقال ابن الأنباري في الانصاف في منع أن في خبر كاد : وأما حديث كاد الفقر أن يكون كفراً فانه من تغيرات الرواة لانه صلى الله عليه وسلم أفصح من نطق بالضاد وحديث كاد الفقر أن يكون كفراً ضعيف : قال بعض المحدثين أخرج أبو نعيم في الحلية والبهقي في الشعب عن أنس مرفوعاً : كاد الفقر أن يكون كفراً وكاد الجسد أن يغلب القدر وفي لفظ أن يسبق القدر وفي سنده يزيد الرقاشي وهو ضعيف وله شواهد ضعيفة .

( فروع لها تعلق بالرواية بالمعنى )

( الفرع الاول ) للعلماء في اختصار الحديث وهو حذف بعضه والاقتصار في الرواية على بعضه أقوال ( القول الاول ) المنع من ذلك مطلقاً بناء على المنع من الرواية بالمعنى لان حذف بعض الحديث ورواية بعضه ربما أحدث الخلل فيه والمختصر لا يشعر : قال عتبة قلت لابن المبارك : علمت أن حماد بن سلمة كان يريد أن يختصر الحديث فينقلب معناه قال فقال لي : أوقفنت له . وروى يعقوب بن شيبة عن مالك أنه كان لا يرى أن يختصر الحديث اذا كان عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : وقال أشهب سألت مالكا عن الأحاديث يقدم فيها ويؤخر والمعنى واحد : قال أما ما كان منها من قول رسول الله صلى الله عليه وسلم فاني أكره ذلك وأكره

فإن تلك الأحاديث المدرجة بالاسناد المذكور إلا أن يقال إن باب الرواية مبني على الانساع  
 في هذا الوجه <sup>فكون ذلك من قبيل الابتداء وهو بعيد</sup> وأما البخاري فإنه سلك  
 آخر وهو أن كثيراً (القول الثاني) الجواز مضافاً إلى المدركة وهو حديث نحن الآخرون السابقون ثم  
 حذفه بالمعنى كاستثناء والشرط فإن كان كذلك لم يحجز بلا خلاف وهو ظاهر (القول الثاني) <sup>سلك عليه</sup>  
 بل لم يكن رواه على التمام قبل ذلك هو أو غيره لم يحجز وإن كان قد رواه على التمام قبل ذلك هو أو غيره  
 جاز (القول الرابع) أنه يجوز ذلك للعالم العارف إذا كان ما تركه متسبباً عما نقله غير متعلق به بحيث لا يتخلل اليان  
 ولا تختلف الدلالة فيما نقله بترك ما تركه وهذا ينبغي أن يجوز حتى عند من لم يحجز الرواية بالمعنى لأن المحذوف  
 والمروي حينئذ يكونان بمنزلة خبرين منفصلين وهو الصحيح كما قال ابن الصلاح ولا فرق في هذا بين أن  
 يكون قد رواه قبل على التمام أولاً . ومحل جواز روايته مختصراً ما إذا كان الراوي رفيع المنزلة مشهوراً  
 بالضيطة والاتقان بحيث لا يظن به زيادة مالم يسمعه أو نقصان ما سمعه بخلاف من ليس كذلك : قال الخطيب  
 إن من روى حديثاً على التمام وخاف إن رواه مرة أخرى على النقصان أن يتهم بأنه زاد في أول مرة مالم  
 يكن سمعه أو أنه نسي في الثاني باقي الحديث لقلة ضبطه وكثرة غلظه فواجب عليه أن ينفي هذه الظنة عن  
 نفسه : وقال سليم الرازي إن من روى بعض الخبر ثم أراد أن ينقل تمامه وكان ممن يتهم بأنه زاد في حديثه  
 كان ذلك عذراً له في ترك الزيادة وكتماها : قال ابن الصلاح من هذا حاله فليس له من الابتداء أن يروي  
 الحديث غير تام إذا كان قد تعين عليه أداء تمامه لأنه إذا رواه أولاً ناقصاً أخرج باقيه عن خبر الاحتجاج به  
 ودار بين أن لا يرويه أصلاً فيضعه رأساً وبين أن يرويه متبهماً فتضيع ثمرته لسقوط الحجة فيه : ومن ذهب  
 إلى جواز اختصار الحديث مسلم وقد أشار إلى ذلك في مقدمة صحيحه حيث قال : ثم إنا إن شاء الله مبتدئون  
 في تخريج ما سألت عنه وتأليفه على شريطة سوف أذكرها وهو أن نعود إلى جملة ما أسند من الاخبار عن  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فنقسمها على ثلاثة أقسام وثلاث طبقات من الناس على غير تكرار إلا أن يأتي  
 موضع لا يستغنى فيه عن رداد حديث فيه زيادة معنى أو اسناد يقع إلى جنب اسناد لعله تكون هناك لأن  
 المعنى الزائد في الحديث المحتاج إليه يقوم مقام حديث تام فلا بد من إعادة الحديث الذي فيه ما وصفنا من  
 الزيادة أو أن يفصل ذلك المعنى من جملة الحديث على اختصاره إذا أمكن ولكن تفصيله ربما عسر من جملة  
 قاعدته بهتته إذا ضاق ذلك أسلم : فأما ما وجدنا من إعادة جملة من غير حاجة منا إليه فلا تتولى فصله  
 إن شاء الله تعالى : قال بعض الشراح عند قوله أو أن يفصل ذلك المعنى من جملة الحديث : هذه مسألة تختلف  
 العلماء فيها وهي رواية بعض الحديث منهم من منعه مطلقاً بناء على منع الرواية بالمعنى ، ومنعه بعضهم وإن جازت  
 الرواية بالمعنى إذا لم يكن رواه هو أو غيره بتمامه قبل هذا ، وجوز جماعة مطلقاً ونسبه القاضي عياض إلى مسلم ،  
 والصحيح الذي ذهب إليه الجمهور والحققون من أصحاب الحديث والفقه والاصول التفصيل وجواز ذلك  
 من العارف إذا كان ما تركه غير متعلق بما رواه بحيث لا يتخلل اليان ولا تختلف الدلالة بتركه سواء جازنا

حدث عني بلحن فقد كذب عليّ وكان شعبة وحماد وخالد بن الحارث وشيخنا الأول فاسد فان سنده  
لا يلحون البتة وبالله التوفيق . وقال ابن المطهر الحلي في بيان ما لا يجوز من حديثي  
الحديث بالمعنى من الحديث الواحد في الابواب فهو باجور .  
مترد الخلاف فيه وقد استمر عليه عمل الأئمة الحفاظ الجلة من المحدّثين وغيرهم من أصناف العلماء  
منى قول مسلم أو أن يفضل ذلك المعنى من جملة الحديث على اختصاره إذا أمكن — وقوله إذا أمكن  
إذا وجد الشرط الذي ذكرناه على مذهب الجمهور من التفصيل — وقوله ولكن تفصيله ربما عسر من جملة  
قاعاده بهيئته إذا ضاق ذلك أسلم يعني ما ذكرنا وهو أنه لا يفضل إلا ما ليس مرتبطاً بالباقي وقد يعسر  
هذا في بعض الأحاديث فيكون كله مرتبطاً بالباقي أو يترك في ارتباطه في هذه الحالة يتعين ذكره بتمامه  
وهيئته ليكون أسلم مخافة من الخطأ والزلل والله أعلم : وقد تعرض ابن الصلاح في مبحث اختصار الحديث  
لحكم قطيعه فقال : وأما تقطيع المصنف متن الحديث الواحد وتقريظه في الابواب فهو الى الجواز أقرب  
ومن المنع أبعد وقد فعله مالك والبخاري وغير واحد من أئمة الحديث ولا يخلو من كراهية والله أعلم . ومن  
نسب اليه فعل ذلك أحمد وأبو داود والنسائي وقد أشكل نسبة ذلك الى مالك وأحمد . أما مالك فلما قل  
أشبه عنه أنه كان يكره القص من الحديث وقد ذكرنا عبارته بلفظها قريباً ، وأما أحمد فلما قل الخلال عنه  
أنه قال أنه ينبغي أن لا يفعل وقد يجاب عن ذلك بأنهما ربما كانا يفرقان بين الرواية وغيرها فيسنان ذلك  
في حال الرواية ويحيز أنه في حال الاستشهاد لا سيما ان كان المعنى المستبسط من القطعة التي يراد الاستشهاد  
بها مما يدق على الافكار فان ارادها وخذها أقرب الى الفهم وأبعد من الوهم . واختار بعض المحققين التفصيل  
في هذه المسئلة فقال ان حصل القطع بأن المحذوف لا يخل بالباقي فلا كراهة في ذلك وان لم يحصل ذلك  
فلا يخلو الامر من كراهة الا أن درجاتها تختلف باختلاف حاله في ظهور ارتباط بعضه ببعض وخفائه . وقد  
تباعد مسلم عن ذلك فانه لكونه لم يقصد ما قصد البخاري من استنباط الاحكام أورد كل حديث بتمامه  
من غير تقطيع له ولا اختصار اذا لم يقل فيه مثل حديث فلان أو نحوه

(الفرع الثاني) اذا زوى المحدث الحديث باسناد ثم اتبعه باسناد آخر وقال غداً انتهائه مثله أو نحوه فهل للراوي عنه ان يقتصر على الاسناد الثاني ويسوق لفظ الحديث المذكور عقيب الاسناد الاول ، في ذلك ثلاثة أقوال (أحدها) المنع وهو قول شعبة فقد روي عنه انه : قال فلان عن فلان مثله لا يحزى وروى عنه انه قال قول الراوي نحوه شك . (والثاني) جواز ذلك اذا عرف ان الراوي لذلك ضابط متحفظ يذهب الى تمييز الألفاظ وعد الحروف فان لم يعرف منه ذلك لم يحز وهو قول سفيان الثوري . (الثالث) جواز ذلك في قوله مثله وعدم جواز ذلك في قوله نحوه وهو قول يحيى بن معين وعلى هذا يدل كلام الحاكم حيث يقول ان مما يلزم الحديثي من الضبط والاتقان ان يفرق بين ان يقول مثله أو يقول نحوه فلا يحل له أن يقول مثله الا بعد ان يعلم انهما على لفظ واحد ويحل له ان يقول نحوه اذا كان على مثل معانيه ، وهذا على مذهب من

تلك الأحاديث المدرجة بالاسناد المذكور إلا أن يقال إن باب الرواية مبني على الاتساع  
 في هذا الوجه على ما يورثه . فيكون ذلك من قبيل الابتداع وهو بعيد . وأما البخاري فإنه سلك  
 حرجاً وهو أن يقال نحوه . وإذا ذكر الحديث في المذكرة وهو حديث من الآخرين السابقين ثم  
 ذكر عليه وذكر الحديث ونحو ذلك فليس للراوي عنه أن يروي عنه غيره .  
 وهذا أولى . بالنسبة من المسألة التي قبلها لأن المسألة التي قبلها قد ساق فيها جميع المتن قبل ذلك باستناد  
 آخر وفي هذه الصورة لم يسبق إلا هذا القدر من الحديث . وسأل بعض المحققين الاستاذ المقدم في الفقه  
 والاصول أبا اسحق الأسفرائيني عن ذلك فقال : لا يجوز لمن سمع على هذا الوصف أن يروي الحديث بما  
 فيه من الانفاذ على التفصيل . وسأل البرقاني الفقيه الحافظ أبا بكر الاسعدي عن قراءة اسناد حديث  
 على الشيخ ثم قال وذكر الحديث فهل يجوز أن يحدث بجميع الحديث فقال : إذا عرف المحدث والقارئ  
 ذلك الحديث فأرجو أن يجوز ذلك ، والبيان أولى أن يقول كما كان . والطريقة المثلى أن يقتصر ما ذكره  
 الشيخ على وجهه فيقول قال . وذكر الحديث بطوله ثم يقول والحديث بطوله هو كذا وكذا ويسوقه الى  
 آخره . وهذا الفرع مما تشدد الى معرفته حاجة المعتنقين بصحيح مسلم لكثرة تكرار مثله ونحوه ونحو ذلك فيه .  
 ( الفرع الثالث ) قال ابن الصلاح إذا كان الحديث عند الراوي عن اثنين أو أكثر وبين روايتهما  
 تفاوت في اللفظ والمعنى واحد كان له أن يجمع بينهما في الاسناد ثم يسوق الحديث على لفظ أحدهما خاصة  
 ويقول أخبرنا فلان وفلان واللفظ لفلان أو وهذا لفظ فلان قال أو قال أخبرنا فلان أو ما أشبه ذلك من  
 العبارات ، ولمسلم صاحب الصحيح مع هذا في ذلك عبارة أخرى حسنة مثل قوله حدثنا أبو بكر بن أبي  
 شيبة وأبو سعيد الأشج كلاهما عن أبي خالد قال أبو بكر حدثنا أبو خالد الأحمر عن الأعمش وساق  
 الحديث فاعادته ثانياً ذكر أحدهما خاصة إشعاراً بأن اللفظ المذكور له : فأما إذا لم يخص لفظاً أحدهما بالذكر  
 بل أخذ من لفظ هذا ومن لفظ ذلك وقال أخبرنا فلان وفلان وتقاربا في المعنى قالاً أخبرنا فلان فهذا  
 غير ممتنع على مذهب تحجيز الرواية بالمعنى ، وقول أبي داود صاحب السنن حدثنا مسدد وأبو توبة المعنى  
 قالاً حدثنا أبو الاحوص مع أشباه لهذا في كتابه يحتمل أن يكون من قبيل الاول فيكون اللفظ لمسدد  
 ويتوافق أبو توبة في المعنى ويحتمل أن يكون من قبيل الثاني فلا يكون قد أورد لفظ أحدهما خاصة بل رواه  
 بالمعنى عن كليهما وهذا الاحتمال يقرب في قوله حدثنا مسلم بن ابراهيم وموسى بن اسنا عيل المعنى واحداً قالاً  
 حدثنا ابان . وأما إذا جمع بين جماعة رواة قد اتفقوا في المعنى وليس ما أورده لفظ كل واحد منهم وسكت  
 عن البيان لذلك فهذا مما عيب به البخاري أو غيره ، ولا بأس به على مذهب تحجيز الرواية بالمعنى . وإذا  
 سمع كتاباً مصنفاً من جماعة ثم قابل نسخته بأصل بعضهم دون بعض وأراد أن يذكر جميعهم في الاسناد  
 ويقول واللفظ لفلان كما سبق فهذا يحتمل أن يجوز كالاول لأن ما أورده قد سمعه بنصه ممن ذكر أنه بلفظه  
 ويحتمل أن لا يجوز لأنه لا علم عنده بكيفية رواية الآخرين حتى يخبر عنها بخلاف ما سبق فإنه اطلع على



حدث عني باحسن فقد كذب علي وكان شعبة وحماد وخالد بن الحارث وشيخ الأول فقد قال سنة التي  
لا يلحقون النسبة وبالله التوفيق . وقال ابن المطهر الحلي في تراوي الذي أعيد ذكره في بعض النسخ  
الحديث بالمعنى الذي لم يفسد في نسخة فينبغي الانتباه لذلك . وقد استبعد بعضهم ما لا يوافق  
الصلاح من أن قول أبي داود حدثنا مسدد وأبو توبة المعنى قالاً حدثنا الأحوص فيه احتمال ثالث  
قد أورد لفظ أحدهما خاصة بل رواه بالمعنى عن كليهما ، وذلك لانه يدل على أن الثاني به حيث هو لفظ  
ثالث غير لفظي من روى عنهما مع أن الغالب المعروف في مثل ذلك أن الحديث لا بد أن يورد الحديث  
بلفظ مروي له برواية واحدة والباقي بمعناه . وقال بعضهم هذا أمر غير مستبعد وقصارى الأمر فيه أن  
يكون مانفاً منها والتلفيق قد جرى عليه كثير من المحدثين ومنه نوع قد ذكره القوم في آخر مبحث صفة  
الرواية كما ذكروا الرواية بالمعنى في أمثاله وتورد ذلك لمناسبة لما نحن فيه فنقول قالوا : وإذا سمع بعض  
حديث من شيخ وبعضه من شيخ آخر فخلطه وعزاه جملة اليهما مينا أن بعضه عن أحدهما وبعضه عن  
الأخر من غير تمييز لما سمعه من كل شيخ من الآخر جاز ، ومن أمثلة ذلك حديث الألف في الصحيح  
من رواية الزهري فإنه قال حدثني عروة وسعيد بن المسيب وعلقمة بن وقاص وعبيد الله بن عبد الله بن  
عتبة عن عائشة قال وكل قد حدثني طائفة من حديثها ودخل حديثي . وأنا أوعى لحديث  
بعضهم من بعض فذكر الحديث وما من شيء . . . . . يروي على تلك الصفة الا وهو في الحكم  
كأنه رواه عن أحد الرجلين على الإيهام حتى إذا كان أحدهما محروفاً لم يحز الاحتجاج بشيء من ذلك  
الحديث لانه ما قطع منه الا ويجوز أن تكون عن ذلك الراوي المخرج ولا يجوز لأحد بعد اختلاط  
ذلك أن يسقط ذكر أحد الراويين ويروي الحديث عن الآخر وحده بل يجب ذكرهما جميعاً بقرونا  
بالانصاح وكثيراً ما يستعمل التلفيق أرباب المغازي والسير وقد انتقدوا التلفيق على الزهري وهو أول من  
فعل ذلك فقالوا كان ينبغي له أن يفرد حديث كل واحد منهم عن الآخر ، والأمر فيه سهل إذا كان الكل  
ثقات . وأما ما عيب به البخاري فليس بعيب عند الجمهور الذي يحيز الرواية بالمعنى ، هذا عبد الله بن وهب  
لم يتأخر البخاري ولا غيره من الأئمة عن التخريج له مع كونه كان يفعل ذلك . وأما حماد فان البخاري  
لم يترك الاحتجاج به لكونه كان يفعل ذلك بل لكونه قد ساء حفظه ولذا لم يخرج له في الأصول واقتصر  
مسلم فيما قاله الحاكم على روايته عن ثابت مع أنه كان من الأئمة الأشباه الموصوفين بأنهم بلغوا درجة الإبدال  
فتفريق البخاري بينه وبين ابن وهب إنما يرجع لما يتعلق بالانقار والحفظ فان ابن وهب كان أشد  
انقاراً لما يرويه وأحفظ وما قيل من أن البخاري كان لا يعرج على البيان ولا يلتفت إليه هو مبني على الغالب  
والا فقد عرج على البيان في بعض الأحيان كقوله في تفسير البقرة : حدثنا يوسف بن راشد حدثنا جرير  
وأبو اسامة واللفظ لجرير فذكر حديثاً وفي الصمد والذبايح حدثنا يوسف بن راشد أخبرنا وكيع وزيد

في الأحاديث المدرجة بالاسناد المذكور الا أن يقال ان باب الرواية مبني على الاستماع  
 بهذا الوجه . قد ذكرنا فيما سبق من قبيل الابتداع وهو بعيد . وأما البخاري فإنه سلك  
 هذا وهو أنه ما يتعلق بغير ذلك فربما كان في الحديث كونه وهو حديث نحن الآخرون السابقون ثم  
 ما عليه من روى عن اثنين فأكثر وكان بين روايتيهما تفاوت في اللفظ والمعنى وأحد قه  
 في الإجماع بينهما في الاسناد ثم يسوق الحديث على لفظ أحدهما غير أن الأولى في ذلك ان يعين صاحب اللفظ  
 اقتصر عليه وإن مسلما ألزم ذلك بخلاف البخاري فإنه جرى على خلاف الأولى في ذلك في أكثر  
 المواضع . وقد ذكر بعض المعتندين بصحيح مسلم شياً من هذا القيل فاحيت إرادته . فمن ذلك كونه  
 أسهل . متاولاً من حيث أنه جعل لكل حديث موضعاً واحداً يليق به وجمع فيه طرقه وأورد أسانيد  
 المتعددة وألفاظه المختلفة فصار استخراج الحديث منه ومعرفة طرقه المتعددة وألفاظه المختلفة سهلاً بخلاف  
 البخاري فإنه يذكر تلك الوجوه المختلفة في أبواب متفرقة وكثير منها يذكره في غير الباب الذي يتبادر الى  
 الذهن أنه أولى به لا مر ما قصده البخاري فصار استخراج الحديث منه فضلاً عن معرفة طرقه المتعددة  
 وألفاظه المختلفة صعباً حتى ان كثيراً من الحفاظ المتأخرين قد نفوا رواية البخاري لأحاديث هي فيه حيث  
 لم يجدوها في مظانها . ومن ذلك اعتناؤه بالتمييز بين حدثنا وأخبرنا وتشيده ذلك على مشايخه في روايته  
 وكان من مذهبه الفرق بينهما وإن حدثنا لا يجوز إطلاقه الا لما سمعه من لفظ الشيخ خاصة وأخبرنا لما  
 قريء على الشيخ وهذا الفرق هو مذهب الشافعي وأصحابه وجمهور أهل العلم بالمشرق وروي هذا المذهب  
 عن ابن جريج والاوزاعي وابن وهب والنسائي وصار هو الشائع الغالب على أهل الحديث . وذهبت  
 جماعة الى أنه يجوز ان يقال فيما قريء على الشيخ حدثنا وأخبرنا وهو مذهب الزهري ومالك وسفيان بن  
 عيينة ويحيى بن سعيد القطان وهو مذهب البخاري وجماعة من المحدثين وذهبت طائفة الى أنه لا يجوز  
 إطلاق حدثنا ولا أخبرنا في القراءة ويقال أنه قول ابن المبارك ويحيى بن يحيى التميمي وأحمد بن حنبل  
 والنسائي وغيرهم . قال بعض الحفاظ أجود العبارات في القراءة على الشيخ ان يقال قرأت على فلان أو  
 قريء على فلان وأنا أسمع فأقر به ويتلو ذلك ان يقال حدثنا فلان قراءة عليه وأخبرنا قراءة عليه . ومن  
 ذلك اعتناؤه بضبط اختلاف لفظ الرواة في الحديث كقوله حدثنا فلان وفلان واللفظ لفلان قال أو قال  
 حدثنا فلان وقد يكون الاختلاف في حرف ثم ان الاختلاف في اللفظ قد يكون مما يتغير به المعنى وقد  
 يكون مما لا يتغير به المعنى وما يتغير به المعنى قد يكون التغير فيه خفياً بحيث لا ينتبه له الا الجهد التحرير وقد  
 ألزم البيان في جميع ذلك بقدر الامكان . ومن ذلك تحريه في مثله . حدثنا عبد الله بن سالم حدثنا  
 سليمان يعني ابن بلال عن يحيى وهو ابن سعيد فلم يستجر رضي الله عنه ان يقول سليمان بن بلال عن يحيى  
 ان سعيد لكونه لم يقع في آيته منسوباً فلو قاله منسوباً لكان مخبراً عن شيخه أنه أخبره بنسبته مع أنه لم  
 يخبره بها ، وهذا مما يشهد به في البخاري كما يظهر من قول بعض أهل الآثار : ليس للراوي ان يزيد في

حدث عتي بلحن فقد كذب علي وكان شعبة وسحمد وخالد بن الحارث وثالث الأول فاسد فان سنة ١١  
 لا يلحقون السنة وبالله التوفيق . وقال ابن المطهر الحلي في باب من يعني ان قائله لم يتعلق شي  
 الحديث بالمعنى المستعمل . الا انه وقد اكر البخاري ومسلم من سحر وقد  
 في أول كتاب البخاري في باب من سلم المسنون من لسانه ويده : قال أبو معاوية حدثنا داود هو ابن أبي  
 عن عامر قال سمعت عبد الله هو ابن عمرو وكقوله في كتاب مسلم في باب منع النساء من الخروج الى  
 المساجد : حدثنا عبد الله بن سلمة حدثنا سليمان يعني ابن بلال عن يحيى وهو ابن سعيد ونظائره كثيرة  
 واتما يقصدون بهذا الايضاح كما ذكرنا أولا فانه لو قال حدثنا داود أو عبد الله لم يعرف من هو لكثرة  
 المشاركين في هذا الاسم ولا يعرف ذلك في بعض المواضع الا الجواض والمعارفون بهذه الصفة ومرتاتب  
 الرجال فأوضحوه لغيرهم وخففوا عنهم مؤونة النظر والتفتيش وهذا الفصل نفيس بعظم الانتفاع به فان من  
 لا يعاني هذا الفن قد يتوهم ان قوله يعني وقوله هو زيادة لاحاجة اليها وان الأولى حذفها وهذا جهل قبيح  
 والله أعلم : ومن ذلك سلوكه الطريقة المثل في رواية صحيفة حمام بن منه نحو قوله حدثنا محمد بن رافع  
 قال حدثنا عبد الرزاق قال حدثنا معمر عن حمام قال هذا ما حدثنا أبو هريرة عن محمد رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم فذكر أحاديث منها قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : اذا توجأ أحدكم فليستشق الحديث  
 ووجه ذلك يظهر مما ذكره ابن الصلاح حيث قال النسخ المشهورة المشتبهة على أحاديث باسناد واحد كنسخة  
 حمام بن منه عن أبي هريرة رواية عبد الرزاق عن معمر عنه ونحوها من النسخ والاحزاء منهم من يحدد  
 ذكر الاسناد في أول كل حديث منها ويوجد هذا في كثير من الأصول القديمة وذلك أحوط . ومنهم من  
 يكتب في بدو الأسناد في أولها عند أول حديث منها أو في أول كل مجلس من مجالس تسماعها ويندرج الباقي  
 عليه ويقول في كل حديث بعده وبالاسناد أو وبه وذلك هو الاغلب الاكثر . واذا أراد من كان سماعه  
 على هذا الوجه تقريب تلك الأحاديث ورواية كل حديث منها بالاسناد المذكور في أولها جاز ذلك عند  
 الاكثرين منهم وكيع بن الجراح ويحيى بن معين وأبو بكر الاسمعيلى وهذا لأن الجميع معطوف على  
 الاول ، فالاسناد المذكور أولا في حكم المذكور في كل حديث وهو بمثابة قطع المتن الواحد في أبواب  
 باسناد المذكور في أوله ، ومن المحدثين من أبى أفراد شي من تلك الأحاديث المدرجة بالاسناد المذكور ورآه  
 بدليسا ، وسأل بعض أهل الحديث الأستاذ أبنا سحوق الاسفرايينى الفقيه الاصولي عن ذلك فقال : لا يجوز  
 وعلى هذا من كان سماعه على هذا الوجه فطريقه أن يسين ويحكمي ذلك كما جرى كما فعله مسلم في صحيحه في  
 صحيفة حمام بن منه نحو قوله حدثنا محمد بن رافع قال حدثنا عبد الرزاق أخبرنا معمر عن حمام بن منه قال  
 هذا ما حدثنا أبو هريرة وذكر أحاديث منها وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ان أدنى مقعد أحدكم في الجنة  
 أن يقول له ممن الحديث . وهكذا فعل كثير من المؤلفين والله أعلم . وأعلم أنه لا يظهر وجه لقول من منع

في تلك الأحاديث المدرجة بالاسناد المذكور إلا أن يقال إن باب الرواية مبني على الانساع  
 وهذا الوجه من التفریق فيكون ذلك من قبيل الابتداع وهو بعيد . وأما البخاري فإنه سلك  
 آخر وهو أنه يقدم أول حديث من الصحيفة المذكورة وهو حديث نحن الآخرون السابقون ثم  
 حذف عليه الحديث الذي يريد إبراده وطريق مسلم أوضح ولذا قبل من اطلع على مقصد البخاري في  
 بيان ذلك بعضهم على أن يبخنوا على وجه المطابقة بين الحديث الأول والترجمة فلم يأتوا بما فيه طائل  
 بل أن البخاري لم يظرد عمله في ذلك فإنه أورد في كثير من المواضع بمضا من الاحاديث الواقعة في الصحيفة  
 المذكورة ولم يصدر شيئاً منها بالحديث المشار اليه وهذا الحديث هو أول حديث في صحيفة شعيب أيضاً ويشير  
 الى ذلك قول البخاري في باب لا تسولوا في الماء الراكد . حدثنا أبو العباس أخبرنا شعيب حدثنا أبو الزناد عن  
 الأعرج حدثنا أنه سمع أناه مرة يقول أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : نحن الآخرون السابقون وباسناده  
 قال : لا يسولن أحدكم في الماء الدائم . وهاتان الصحيفتان قل أن يوجد في أحدهما حديث الا وهو في الأخرى :  
 ومن ذلك اعتناؤه في إيراد الطرق وتحويل الاسانيد بإيجاز العبارة مع حسن البيان . ومن ذلك رتبته للاحاديث  
 على نسق يشعر بكمال معرفته بدقائق هذا العلم ووقوفه على أسرارها وهو أمر لا يشعر به الا من النظر  
 في كتابه مع معرفته بأنواع العلوم التي يشتغل اليها صاحب هذه الصناعة كأصول الدين وأصول التفسير وأصول  
 الحديث وأصول الفقه ونحو أصول الفقه والفقه وعلوم العربية وأسماء الرجال ودقائق علم الاسناد والتاريخ  
 مع الذكاء المفرط وجودة الفكر ومداومة الاشتغال به وهذا كرامة المشتغلين به متحرياً للانصاف قاصداً للاستفادة  
 والافادة . وقد أشار بعض العلماء الى الوجوه التي ظهرت له في رحيح صحيح مسلم فقال : والذي يظهر لي من  
 كلام أبي علي أنه إنما قدم صحيح مسلم لعني آخر غير ما نحن بصدده من الشرائط المطلوبة في الصحة بل  
 ذلك لان مساماة صنف كتابه في نأده بحضور أصوله في حياة كثير من مشايخه فكان يتحرز في الالفاظ ويحري  
 في السياق بخلاف البخاري فإنه ربما كتب الحديث من حفظه ولم يميز الالفاظ رواه ولهذا ربما يعرض له الشك  
 وقد صح عنه أنه قال رب حديث سمعته بالبصرة فكنته بالشام ولم يتصد لما تضدى له البخاري من استنباط  
 الاحكام لينوب عليها حتى لزم من ذلك تقطعه للحديث في أبوابه بل جمع مسلم الطرق كلها في مكان واحد  
 واقتصر على الاحاديث دون الموقوفات فلم يرجع عليها الا في بعض المواضع على سبيل الندرة تبعاً لا مقصوداً  
 فلهذا قال أبو علي ما قال مع أبي رأيت بعض أئمتنا يجوز أن يكون أبو علي مارأى صحيح البخاري وعندي  
 في ذلك بعد والاقرب ما ذكرته . وأبو علي المذكور هو أبو علي النيسابوري شيخ الحاكم وقد قيل عنه ابن  
 مندة أنه قال : ماتحت أديم السماء أصبح من كتاب مسلم . وقال بعض شراح كتاب البخاري بعد أن بين رجحانه  
 على ما سواه من كتب الحديث من جهة الصحة : واكثر ما فضل به كتاب مسلم عليه أنه يجمع المتن في  
 موضع واحد ولا يفرقها في الابواب ويسوقها تامة ولا يقطعها في التراجم ويحافظ على الاتيان بالفاظها ولا  
 يروي بالمعنى ، ويورد ما ولا يخلط معها شيئاً من أقوال الصحابة ومن بعدهم . هـ وقد ذكرنا ذلك فيما سبق

( المسألة الثانية ) حُرِّت عادة كتابة الحديث باختصار بعض ألفاظ الأداء في الخط دون النطق في ذلك حدثنا فانهم يقتصرون في كتابتها على تاء والتون والالف وقد يحدفون التاء ويقتصرون على الضمير وحده وهو نا . ومن ذلك أخبرنا فانهم يقتصرون في كتابتها على نا . وقد التزموا في الغالب تحريف التاء في الأخيرة منها إلى جبه التمين ليحصل التميز بينهما وبين ما يشابهها في الصورة ثانياً ليس يرمز وقديماً بعضهم الراء فتضير أربا وكان الذي زادها خشي أن يظن أنها مختصرة من أربا وإن حُرِّت عنهم بعض اختصارها كما يشاهد فيما لا يحصى من الكتب . ومن ذلك قال ونحوه فقد حُرِّت العادة بحدفها فيما بين رجال الاسناد خطأ وذكره حال القراءة لفظاً مثال ذلك قول البخاري حدثنا صالح بن حيان قال قال عامر الشعبي فان الكاتب يحدف أحدهما وأما القارئ فانه ينبغي له أن يلفظ بهما معاً ولو لم يلفظ القارئ بهما كالكاتب يكرر مخطئاً غير أن هذا الخطأ لا يؤثر في صحة السماع فقد قال بعض الحفاظ أن الظاهر إن السماع صحيح للعلم بالانقصود ويكون هذا من قبيل الحذف لدلالة الحال عليه . وما قد يغلط عنه من ذلك ما إذا كان في الاسناد قرئ على فلان أخيراً فلان فينبغي للقارئ أن يقول فيه قيل له أخيراً فلان وقد وقع في بعض ذلك قرئ على فلان حدثنا فلان فينبغي أن يقال فيه قرئ على فلان قال حدثنا فلان وقد جاء هذا مصرحاً به خطأ في بعض الكتب ويصح في الصورة الثانية أن يقال قرئ على فلان قيل له قلت حدثنا فلان إلا أن ما ذكر من قبل أخصر ومن عرف اللغة العربية لم يعسر عليه أن يأتي في كل موضع مما يقتضيه . ومن ذلك أنه قد حُرِّت العادة بحدفها في الخط دون اللفظ وذلك كقول البخاري حدثنا الحسن بن الصباح سمع جعفر بن عون والاصل أنه سمع . وإذا كان الحديث اسناداً أو أكثر وأرادوا أن يجمعوا بينهما فقد حُرِّت عادة أهل الحديث إذا انتقلوا من اسناد إلى اسناد أن يكتبوا بينهما ج وهي حاء مفردة مهملية وهي مأخوذة من التحول إشارة إلى التحول من اسناد إلى اسناد آخر وقد توهم بعض الناس أنها معجمة إشارة إلى أنه اسناد آخر أو إشارة إلى الخروج من اسناد إلى اسناد وسبب ذلك أن المتقدمين لم يكتبوها فيها شيء وأول من تكلم فيها ابن الصلاح . واختار بعض الحفاظ كونها مأخوذة من حائل لكونها حائلة بين الاسنادين وأنه لا يلفظ بها وأنكر ما قاله بعضهم من كونها مأخوذة من لفظ الحديث وكان إذا وصل إليها يقول الحديث وكان هذا الإنكار مبني على كون الحديث لم يذكر . وهذه الحاء الدالة على التحول من اسناد إلى اسناد هي في صحيح مسلم أكثر منها في صحيح البخاري . واختار ابن الصلاح أن يقول القارئ عند الانتهاء إليها خلو يستمر في قراءة ما بعدها وهو أخو الوجوه وأعدّها وعلى ذلك جرى أهل الحديث . وقد كتبت بعض الحفاظ في موضعها عوضاً منها صح وحينئذ صحت هنا ثلثاً يتوهم أن حديث هذا الاسناد سقط . وثلاثاً رك الاسناد الثاني على الاسناد الأول فيجعل اسناداً واحداً . ( المسألة الثالثة ) علم الحديث علم عظيم الشأن يناسب مكارم الأخلاق ومحاسن الشيم فمن عزم على طلبه فليقدم اخلاص النية وليسأل الله أن يوفقه ويعينه عليه فإذا أخذ فيه فليجدد في الطلب وليحرص على التحصيل ففي صحيح مسلم من حديث أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : احرص

على ما ينفعك واستعن بالله ولا تعجز . وقال يحيى بن أبي كثير لا ينال العلم براحة الجسم : وقال الشافعي لا يطالب هذا العلم من يطلبه بالجمال وغنى النفس فيفلح ولكن من طلبه بدلة أنفوس وضيق العيش وخدمة الغناء أفلح وليبدأ بشيوخ بلده وينبغي أن يخير المشهور منهم بطاب الحديث المشار إليه بالاتقان له والمعرفة به وليأخذ المهتم مما عندهم فقد قال أبو عبيدة من شغل نفسه بغير المهتم أضر بالمهم فإذا فرغ من ذلك فليرحل إلى غيره من البلاد أن ظهر له أن في ذلك فائدة فإن المقصود بالرحلة أمران ( أحدهما ) تحصيل علو الاسناد ( والثاني ) لقاء الحفاظ والمذاكرة لهم والاستفادة منهم ، فإذا كان الأمران موجودين في بلده ومعدومين في غيره فلا فائدة في الرحلة بالنظر إلى ما يقصده ، وإذا كانا موجودين في بلد الطالب وفي غيره استجبت له الرحلة ليجتمع الفائدتين من علو الاسناد وعلم الطائفتين . وسأل عبد الله بن أحمد أباهل ترى اطالب العلم أن يلزم رجلا عنده علم فيكتب عنه أو يرحل إلى المواضع التي فيها العلم فيسمع فيها فقال يرحل فيكتب عن الكوفيين والبصريين وأهل المدينة ومكة يشام أناس يسمع منهم والاصل في الرحلة ما روي عن جابر بن عبد الله أنه قال : بلغني حديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم أسمعته فابتعت بعيرا فشددت عليه رحلي وسرت شهرا حتى قدمت الشام فأبى عبد الله ابن أنيس فقلت للبواب قل له جابر على الباب فأناؤه فقال له جابر بن عبد الله فأتاني فقال لي فقلت نعم فرجع فأخبره فقام يظأ ثوبه حتى أقفني فاعتني وأعفته فقلت : حديث بلغني عنك - سمعته من رسول الله صلى الله عليه عليه وسلم في القصص ولم أسمعته نخشيت أن تموت أو أموت قبل أن أسمعته فقال - سمعت رسول الله صلى الله عليه عليه وسلم يقول : يحشر الله اليباد أو قال الناس عراة غرلا بهما فتنا ما بهما قال ليس معهم شيء ثم يناديهم ربهم بضوء يسمعه من بعد كما يسمعه من قرب أنا الملك أنا الذين ، لا ينبغي لأحد من أهل الجنة أن يدخل الجنة ولا أحد من أهل النار عنده مظلمة حتى أقضه منه حتى لا يطعمه قلنا كيف وإنما تأتي الله عراة غرلا بهما قال بالحنان والسيئات . هـ ورحلة موسى إلى الخضر معروفة وهي مذكورة على طريق التفصيل في الصحيح ويكنى في أمر الرحلة قوله تعالى ( قلوا لا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين ولينذروا قومهم إذا رجعوا إليهم لعلهم يحذرون ) ولم يزل السلف والخلف من الأئمة يعتمون بالرحلة . قال سعيد بن المسيب ان كنت لا غيب الليالي والإيام في طلب الحديث الواحد . وقال الشعبي في مسألة كان يرحل فيأدونها إلى المدينة . وقال ابن مسعود لو أعلم أحدا أعلم بكتاب الله مني لرحلت إليه . وقال أبو أمامة كنا نسمع عن الصحابة فلا نرضى حتى نخرجنا إليهم فسمعنا منهم . ولينجل شيخه ومن يسمع منه فذلك من أجلال العلم ولا يشغل عليه ولا يضجره فإن ذلك بغير الإيهام وبصند الأخلاق ويحيل الطباع ومن فعل ذلك فإنه يحشى عليه أن يحرم الانتفاع ، ولا يكن ممن يمتعه الحياء أو الكبر عن كثير من الاستفادة والاستزادة فقد قال مجاهد لا ينال العلم مستحي ولا مستكر . وقال وكيع لا ينال الرجل من أصحاب الحديث حتى يكتب عن هو فوفقه وعن هو مثله وعن هو دونه ، وليحذر من كتمان شيء لئلا يرد به عن أصراؤه فإن ذلك لو لم لا يصدر إلا من جهة الطلبة الموصوفين بصفة انفس وفاعل ذلك حذير بان لا ينفع به . قال اسحق بن راهويه قد رأينا أقواما منعوا هذا السماع

فوائده ما أفلحوا ولا شبحوا. وقال ابن عباس: إخواني تساحوا في العلم ولا يكتم بعضكم بعضاً فإن خيانة الرجل في علمه أشد من خيانتة في ماله وقد روي عن بعض الأئمة أنهم فعلوا ذلك وهو محمول على كتم ذلك ممن لم يروه أهلاً لاسمها أن كان ممن يخطئه فرط اليأس والاعجاب على الخمازة عن أخطأ والمسارة في الصواب. قال الخليل بن أحمد لا ينبغي عبادة معمر بن النخعي: لا تردد على معجب خطأ فيستفيد منك علماً ويخذلك به عدواً ولا يقتصر على سماع الحديث وكتابته دون معرفته وفهمه فيكون ممن أتعب نفسه بدون أن يظفر بظايل قال الخطيب ولو لم يكن في الاقتصار على سماع الحديث وتخليده بالصحب دون التمييز بمعرفة صحيحه من فاسده والوقوف على اختلاف وجوهه والتصرف في أنواع علومه إلا تلقب المعزلة القدرية من سلك تلك الطريقة بالخشوية لوجب على الطالب الأتفة لنفسه ودفع ذلك عنه وعن أبناء جنسه وما أحسن قول الفاضل

ان الذي يروي ولكنه \* يجمل ما يروي وما يكتب

كصخرة تتبع أمواتها \* تسقى الاراضي وهي لا تشرب

وليقدم العناية أولاً بمعرفة مصطلح أهل الحديث، وأحسن كتاب ألف في ذلك كتاب الحافظ أبي عمرو عثمان المعروف بابن الصلاح قال مؤلفه في آخر النوع الثامن والعشرين في معرفة آداب طالب الحديث: ثم إن هذا الكتاب مدخل الى هذا الشأن مفصّل عن أصوله وفروعه شارح بمصطلحات أهله ومفاهيمهم التي ينقص الحديث بالجميل بها تصبّحاً قاحتاً فهو إن شاء الله حدير بان تقدم العناية به، وقد صار معمول كل من شاء بعده وقد جمع كثير من العلماء نكتاً عليه تضمن إما تقيد مطلق أو إضاح مطلق أو غير ذلك من فائدة مهمة فينبغي التمعّن بهذا الامر الوقوف عليها وتوجيه النظر إليها. ثم ليندب بالصحيحين ثم بسنن أبي داود والنسائي والترمذي ثم بسائر ما عتس حاجة صاحب الحديث اليه من كتب المساند وأهملها مسند أحمد، ومن كتب الجوامع المصنفة في الاحكام والمقدم منها هو موطأ مالك، ومن كتب على الحديث ومن أجودها كتاب العليل عن أحمد وكتاب العليل عن الدارقطني، ومن كتب معرفة الرجال وبواريج الحديث ومن أفضلها تاريخ البخاري الكبير وكتاب الجرح والتعديل لأن أبي حاتم وقد اثنى فيه أبو البخاري، ومن كتب الصنط لمشكل الاسماء ومن أكملها كتاب الاكل لأبي نصر بن ماكولا ولا يجهد نفسه في الطلب ولا يحملها مالا تطيق ففي الحديث الصحيح: خذوا من الاعمال ما تطيقون، وقال الزهري من طاب العلم جملة فانه جملة وقال إن هذا العلم إن أخذته بالذكارة له عليك ولكن خذ به مع الأيام والليالي أخذاً رفيقاً تطفر به، ولا يغفل عن المذاكرة فإن لها نفعاً جازلاً قال علي بن أبي طالب: إذا كروا حديثاً الحديث والا تفعلوا يدرسن. وقال عبد الله بن مسعود: إذا كروا الحديث فإن خاتمه هذا كونه. وقال إبراهيم النخعي: من سره أن يحفظ الحديث فليحدث به ولو أن يحدث به من لا يشهره. وقال الخليل بن أحمد: إذا كرم بعلمك تذكر ما عندك وتستفيد ما ليس عندك. وليشتغل بالتجريح والتأليف والتصنيف إذا استعد لذلك فقد قال بعض العلماء: قلما يجرى في علم الحديث ويقف على عوامضه ويستبين الخفي من فوائده إلا من سمع متفرقة

والف متدبته وضم بعضه الى بعض واشتغل بتصنيف أبوابه وترتيب أصفاه ، فان ذلك الفعل مما يقوي النفس ويثبت الحفظ ويذكر القلب ويشحذ الطبع ، ويبسط اللسان ويحيد اليان ، ويكشف المشتبه ويوضح الملتبس ، ويكتب أيضاً جميل الذكر ويخلده الى آخر الدهر كما قال الشاعر

يموت قوم فيحني العلم ذكرهم \* والجهل يلحق أمواتا بأهوات

والتأليف أهم من التخريج والتصنيف والاتقاء اذ التأليف مطلق الضم ، والتخريج إخراج المحدث الاحاديث من الكتب وسوقها بر وايتة أورواية بعض شيوخه أو نحو ذلك والكلام عليها وعزوها لمن رواها من أصحاب الكتب والدواوين وقد يطلق على مجرد الإخراج والعزو ، والتصنيف جعل كل صنف على حدة وقد يطلق على مجرد الضم ، والاتقاء إخراج ما يحتاج اليه من الكتب . وللعلماء في تصنيف الحديث وجمعه طريقان (احدهما) التصنيف على الابواب وهو تخريجه على أحكام الفقه وغيره وتنويعه أنواعا وجمع ماورد في كل حكم وكل نوع في باب بحيث يتميز مايتعلق بالصلاة مثلاً عما يتعلق بالصيام ، وأهل هذه الطريقة منهم من اقتصر على اراد ماصح فقط كالشيخين فممنهم من لم يقتصر على ذلك كابي داود والترمذي والنسائي (الثانية) التصنيف على المساند وهو أن يجمع في ترجمة كل صحابي ماغده من حديثه سواء كان صحيحاً أو غير صحيح ويجمعه على حدة . وان اختلفت أنواعه ، وأهل هذه الطريقة منهم من رتب أسماء الصحابة على حروف المعجم كالطبراني في المعجم الكبير والضياء المقدسي في المختارة التي لم تكمل وهذا أسهل تناولاً ، ومنهم من رتبها على القبائل فقدم بني هاشم ثم الاقرب فالأقرب الى رسول الله صلى الله عليه وسلم في النسب ، ومنهم من رتبها على السبق في الاسلام فقدم العشرة ثم أهل بدر ثم أهل الحديبية ثم من أسلم وهاجر بين الحديبية والفتح ثم من أسلم يوم الفتح ثم أصاغر الصحابة سناً كالسائب بن يزيد وأبي الطفيل وخم بالنساء . وقد سلك ابن حبان في صحيحه طريقة ثالثة فرتب على خمسة أقسام وهي الاوامر والنواهي والاخبار عما احتيج الى معرفته كبدي الوحي والاسراء وما فضل به نبينا على سائر الانبياء والاباحات وأفعال النبي عليه الصلاة والسلام مما اختص به ونوع كل واحد من هذه الخمسة الى أنواع ولقد أغرب في ذلك كما أغرب بعض المحدثين في بيان سبب اغرابه حيث قال : صحيح ابن حبان ترتيبه مخترع ليس على الابواب ولا على المساند ولهذا ساء التقاسيم والأنواع وسببه انه كان عارفاً بالكلام والنجوم والفلسفة ولهذا تكلم فيه ونسب الى الزندقة وكادوا يحكمون بقتله ثم نفي من سجستان الى سمرقند ، والكشف من كتابه عسر جداً وقد رتب بعض المتأخرين على الابواب وعمل له الحافظ أبو النضر العراقي أطرافاً وجرده الحافظ أبو الحسن الهيثمي زوائده على الصحيحين في مجلد . ولهم في جمع الحديث طرق أخرى منها جمعه على حروف المعجم فيجعل مثلاً حديث أمما الأعمال بالنيات في حرف الالف وقد جرى على ذلك أبو منصور الديلمي في مستند الفردوس وابن طاهر في احاديث كتاب الكمال لابن عدي . ومنها جمعه على الأطراف وذلك بأن يذكر طرق الحديث ثم يجمع أسانيداً اما مع عدم التقيد بكتب مخصوصة أو مع التقيد بها وذلك مثل ما فعل أبو العباس أحمد بن ثابت العراقي



في أطراف الكتب الخمسة والمزني في أطراف الكتب الستة وابن حبان في أطراف الكتب العشرة .  
ومن أعلى المراتب في تصنيف الحديث تصنيفه معللاً بأن يجمع في كل حديث طرقه واختلاف الرواة فيه  
فإن معرفة العلل أجل أنواع الحديث وبها يظهر إرسال ما يكون متصلاً أو وقف ما يكون مرفوعاً وغير ذلك  
من الأمور المهمة ، والذين صنفوا في أمثل منهم من رتب كتابه على الأبواب كن أبي حاتم وهو أحسن لسهولة  
تناوله ومنهم من رتب كتابه على المساند كالحافظ الكبير النقيش بن أبي حاتم البصري تولى  
بعداد أخذ عن أحمد وابن المديني وابن معين ونوفى في سنة اثنتين وستين ومائتين فإنه ألف مسنداً معللاً  
غير أنه لم يتم وإن كان في نحو مائتي مجلد والذي تم منه نحو مسند العشرة والعباس وابن مسعود وغيره  
ابن غزوان وبعض الموالى وعمار وغازان مسند علي منه في خمس مجلدات ويقال أنه كان في مائة أربعين  
لحافاً أعدّها لمن كان يبيت عنده من الوراقين الذين يمتصون المسند ولزمه على ما خرج من المسند عشرة  
آلاف دينار . قال بعض الشايخ أنه لم يتم مسند معلل قط . هذا وقد جرت عادة أهل الحديث أن يتردوا  
بالجمع والتأليف بعض الأبواب والشيوخ والتراجم والطرق . أما الأبواب فقد أفرد بعض الأئمة بعضها  
بالتصنيف وذلك كتاب رفع اليدين فقد أفرد البخاري بالتصنيف وكذلك باب القراءة خلف الإمام وكذلك  
القضاء باليمين مع الشاهد فقد أفرد الدارقطني بالتصنيف وكتاب القنوت فقد أفرد ابن مندة بالتصنيف  
وكتاب البسمة فقد أفرد ابن عبد البر وغيره بذلك وغير ذلك . وأما الشيوخ فقد جمع بعض العلماء حديث  
شيوخ مخصوصين كل واحد منهم على أفرادهم فجمع بالإسماعيلي حديث الأعمش وجمع النسائي حديث الفضيل  
ابن عياض وجمع غيرهما غير ذلك . وأما التراجم فقد جمعوا ما جاء بترجمة واحدة من الحديث ككتاب عن  
نافع عن ابن عمر وكثير بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة وكثير بن عمرو عن أبيه عن عائشة وغيره  
ذلك . وأما الطرق فقد جمعوا طرق بعض الأحاديث وذلك كحديث قبض العلم فقد جمع طرقه الطحاوي  
وحديث من كذب علي متعمداً فقد جمع طرقه الطبراني وحديث طلب العلم فريضة فقد جمع طرقه بعض  
أحدثين وغير ذلك . ( في المسألة الرابعة ) قد ذكرنا فيما سبق أن طالب علم الحديث ينبغي له أن يقدم العناية  
أولاً بمعرفة مصطلح الحديث ثم يتدبر بالصحيحين ثم يدرس أبي داود والنسائي والترمذي ثم يدرسه إماماً من إمامي  
طائفة الحديث إليه من كتب المساند وكتب الخوامع المصنفة في الأحكام وكانت على الحديث . وكانت  
معرفة الرجال وتواريخ الحديث . وذكرنا ما يتعلق بالصحيحين على وجه يشرف الناظر فيه على حقيقة  
أهمها ويعرف أن لصاحبها من الفضل ما لا يقدر قدره إلا من عرف مقدار علمها فيما قد بدا له وعلمها  
بأدلة الناس . وقد أحيينا أن ننبه الطالب هنا على أمور ينبغي له أن يقف عليها قبل الشروع فيها ليأخذ  
للأمر حذراً من قبل فعسى أن يصبح بذلك عمر قريب معدوداً من ذوي الأئمان عند أهل هذا  
الشان . في الأمر الأول قد قسم العلماء الحديث الصحيح باعتبار تفاوت درجته في القوة إلى سبعة أقسام :  
وفائدة هذا التقسيم تظهر عند التعارض والاحتياط إلى الترجيح . ( في القسم الأول ) ما أخرجه البخاري

ومسلم . ( القسم الثاني ) ما انفرد به البخاري عن مسلم . ( القسم الثالث ) ما انفرد به مسلم عن البخاري .  
 ( القسم الرابع ) ما هو على شرطها ولكن لم يخرجها واحدهما . ( القسم الخامس ) ما هو على شرط البخاري  
 ولكن لم يخرجها . ( القسم السادس ) ما هو على شرط مسلم ولكن لم يخرجها . ( القسم السابع ) ما ليس  
 على شرطها ولا شرط واحد منهما ولكنها صح عند أئمة الحديث — وكل قسم من هذه الاقسام يحكم له  
 بالرجحان على ما بعده وهذا الحكم انما يؤخذ به في الجملة ولذا قالوا انه يسوغ ان يحكم رجحان حديث على  
 حديث آخر يكون من القسم الذي هو أعلى منه في الدرجة اذا وجد له من زيادة التمكن من شروط الصحة  
 ما يجعله أرجح منه على ذلك فيرجح ما انفرد به مسلم اذا روي من طرق مختلفة على ما انفرد به البخاري  
 اذا لم يروا من طريق واحدة يرجح ما أخرجه غيرهما اذا ورد باسناد يقال فيه انه أصح اسناد على ما أخرجه  
 أحدهما لاسيما ان كان في اسناده من فيه مقال . وقال بعض الحفاظ مؤيد لذلك قد يعرض للمعقوبات فائتوا بذلك  
 كأنه تنفق البخاري ومسلم على اخراج حديث غريب ويخرج مسلم أو غيره حديثاً مشهوراً أو مما وصفت ترجمته  
 بكونها أصح الاسناد وبذلك يعلم ان مرادهم بترجيح صحيح البخاري على صحيح مسلم انما هو ترجيح  
 الجملة على الجملة لا ترجيح كل فرد من أحاديثه على كل فرد من أحاديث الآخر وهذا أمر ينبغي الاتباه  
 له وهو ان بعض العلماء يظنون ان صاحبي الصحيحين يكتفیان في التصحيح بمجرد النظر الى حال الراوي  
 في العدالة والضبط وعدم الارتيال من غير نظر الى غير ذلك وليس الامر كما يظنون بل ينظرون مع ذلك الى حال  
 من روي عنه في كثرة ملازمته له أو قلته أو كونه من بلده ممارساً لحديثه أو غرباً عن بلده من أخذ عنه  
 الى غير ذلك من الامور المهمة الغامضة التي لا يشعر بها الا من أمن النظر فيها مع البراعة في الحديث  
 وأصوله وقد أشاد الى ذلك بعض الحفاظ حيث قال بحسب ما سأله عن شرط البخاري ومسلم : لهذا رجال يروي  
 عنهم يخص بهم ولهذا رجال يروي عنهم يخص بهم وهما مشتركان في رجال آخرين ، وهؤلاء الذين اتفقا عليهم عليهم  
 مدار الحديث المتفق عليه وقد يروي أحدهم عن رجل في المتابعات والشواهد دون الآخر وقد يروي عنه  
 ما عرف من طريق غيره ولا يروي ما انفرد به وقد يترك من حديث الثقة ما علم انه خطأ فيه فيظن من لا خبرة  
 له ان كل ما رواد ذلك الشخص يحتاج به ارباب الصحيح وليس الأمر كذلك : وعلم عال الحديث علم شريف  
 يعرفه أئمة الفن كيجي بن سعيد القطان وعلي بن المديني وأحمد بن حنبل والبخاري صاحب الصحيح  
 والدارقطني وغيرهم وهي علوم يعرفها أصحابها . ( الأمر الثاني ) قد عرفت ان الخبر إن كان متواتراً أفاد العلم  
 قطعاً وإن كان غير متواتر بل كان خبر آحاد لم يفد العلم قطعاً غير أن في أخبار الآحاد ما يروى على وجه  
 تمكن اليه النفس بحيث يفيد غلبة الظن وهي قد تسمى علماً وذهب بعض العلماء الى أن أخبار الآحاد اذا  
 كانت مخرجة في الصحيحين أو في أحدهما تفيد العلم قطعاً لتأتي الأمة لها بالقبول وأذكر الجمهور ذلك وقالوا  
 إن أخبار الآحاد لا تفيد العلم قطعاً ولو كانت مخرجة في الصحيحين أو أحدهما وتلقي الأمة لها بالقبول انما  
 تفيد وجوب العمل بما فيها بناء على أن الأمة مأمورة بالأخذ بكل خبر يقبل على العمل صدقه ولا يفيد أن

ما فيها نابت في نفس الامر قطعاً . وذلك كالفاضي فانه مأمور بالحكم بشهادة من كان عدلاً في الظاهر وكونه مأموراً بذلك لا يدل على أن شهادة العدل لا بد أن تكون مطابقة للواقع وثابتة في نفس الامر لاحتمال أن يكون قد شهد بخلاف الواقع إما لوهم وقع له إذا كان عدلاً في نفس الامر أو لكذب لم يخرج منه إذا كان عدلاً فيما يبدو للناس فقط والفاضي على كل حال قد قام بما وجب عليه . وقد استثنى من ذهب الى أن أخبار الآحاد إذا كانت مخرجة في الصحيحين أو في أحدهما قيد العلم قطعاً بمض الأحاديث من ذلك وهي الأحاديث التي تكلم فيها بعض أهل التقدم الحفظ كالدارقطني وغيره قال وهي معروفة عند أهل هذا الشأن . فإذا عرفت هذا ظهر لك أنه يجب على من أراد أن يعرف الصحيحين على وجه الاتقان أن يعرف هذه الأحاديث التي انتقدت وينظر فيما أورد عليها فلم يجد عنه جواباً سديداً غادره في المستثنى وما وجد عنه جواباً سديداً أخرجه منه وحكم له بالصحة إمامي الظاهر والباطن إن كان ممن يأخذ بهذا المذهب أو في الظاهر فقط . إن كان ممن يأخذ بمذهب الجمهور : وقد قسموا الأحاديث التي انتقدت عليهم مائة أقسام . ( القسم الأول ) ما يختلف الرواية فيه بالزيادة أو النقص من رجال الاسناد فإن أخرج صاحب الصحيح الطريق المزيده وأعل المتقيد ذلك بالطريق الناقصة ينظر . فإن كان الراوي قد سمعه فالزيادة لا تضر لانه يكون قد سمعه بواسطة عن شيخه ثم لقينه فسمعه منه وإن كان لم يسمعه في الطريق الناقصة فهو منقطع والمقطع من قسم الضعيف والضعيف لا يعمل الصحيح . وإن أخرج صاحب الصحيح الطريق الناقصة وأعل المتقيد ذلك بالطريق المزيده ينظر . فإن كان ذلك الراوي تخالياً أو ثقة غير مدلس قد أدرك من روى عنه إدراكاً بيناً أو صرح بالسماع من طريق أخرى أن كان مدلساً اندفع الاعتراض وثبت عدم الانقطاع فيما صححه صاحب الصحيح والائتت الانقطاع وحينئذ يجاب بأن صاحب الصحيح إنما يخرج مثل ذلك إذا كان له متابع وعاضد وحفته قريبة تقويه فيكون التصحيح قد وقع من حيث المجموع - وقد وقع في البخاري ومسلم من ذلك حديث الاعمش عن مجاهد عن طاووس عن ابن عباس في قصة القبرين : وإنا أحدهما كان لا يستبرئ من بوله ، قال الدارقطني خالف منصور فقال عن مجاهد عن ابن عباس وأخرج البخاري حديث منصور على إسقاط طاووس . وقال الترمذي بعد أن أخرج هذا الحديث رواه منصور عن مجاهد عن ابن عباس وحديث الاعمش أصبح يعني المتضمن للزيادة . قال الحافظ بن حجر وهذا في التحقيق ليس بعلل لأن مجاهداً لم يوصف بالتدليس وسماه من ابن عباس صحيح في جملة الأحاديث ومنصور عندهم أقر من الاعمش مع أن الاعمش أيضاً من الحفاظ فالحديث كيفما دار دار على ثقة والاسناد كيفما دار كان متصلاً فمثل هذا لا يندح في صحة الحديث إذا لم يكن راويه مدلساً ، وقد أكثر الشيخان من مخرج مثل هذا ولم يستوعب الدارقطني الزيادة . ( القسم الثاني ) ما يختلف الرواية فيه بتغير بعض الاسناد فإن أمكن الجمع ولم يقتصر صاحب الصحيح على أحد الوجهين أو الاوجه لكون اختلافين متعادلين في الحفظ ونحوه لم يكن في ذلك شيء . وذلك كما في حديث البخاري في بدء الخلق من حديث اسرائيل عن الاعمش ومنصور جمعاً عن ابراهيم عن عاتمة عن عبد الله قال : كنا عند

النبي صلى الله عليه وسلم في غار فتركت والمرسلات قال الدارقطني لم يتابع اسرائيل عن الاعمش عن علقمة أما عن منصور فتابعه شيان عنه وكذا رواه منيرة عن ابراهيم عنه وقد حكى البخاري الخلاف في ذلك وإن لم يمكن الجمع وكان المختلفون متفاوتين في الحفظ ونحوه فإذا أخرج صاحب الصحيح الطريق الراجحة وأعرض عن غيرها أو أشار إليها لم يكن في ذلك شيء أيضا فإن مجرد الاختلاف غير قادح إذ لا يلزم من مجرد الاختلاف اضطراب يوجب الضعف وفي البخاري من هذا حديث الليث عن الزهري عن عبد الرحمن بن كعب عن جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم: كان يجمع بين قتلى أحد ويقدم أقرأهم قال الدارقطني رواه ابن المبارك عن الاوزاعي عن الزهري مرسلًا ورواه معمر عن الزهري عن أبي صير عن جابر ورواه سليمان بن كثير عن الزهري حدثني من سمع جابرا وهو حديث مضطرب . قال الحافظ ابن حجر أطلق الدارقطني القول بأنه مضطرب مع إمكان نفي الاضطراب عنه بأن يفسر المبهم بالذي في رواية الليث وتحمل رواية معمر على أنه سمعه من شيخين ، وأما رواية الاوزاعي المرسل فتعسر فيها بحذف الواسطة فهذه طريقة من ينفي الاضطراب عنه وقد ساق البخاري ذكر الخلاف فيه وإنما أخرج رواية الاوزاعي مع انقطاعها لأن الحديث عنده عن عبد الله بن المبارك عن الليث والاوزاعي جميعاً عن الزهري فأسقط الاوزاعي عبد الرحمن بن كعب وأبنته الليث وهما في الزهري سواء وقد صرحا بسامعهما له منه فقبل زيادة الليث اثمته ثم قال بعد ذلك ورواه سليمان بن كثير عن الزهري عن سمع جابرا وأراد بذلك أثبات الواسطة بين الزهري وبين جابر فيه في الجملة وتأكيده رواية الليث بذلك ولم يرها أنه توجب اضطراباً . وأما رواية معمر فقد وافقه عليها سفيان بن عيينة فرواه عن الزهري عن ابن أبي صير . وقال ثبتني فيه معمر فرجعت روايته الى رواية معمر . ( القسم الثالث ) ما تفرد بعض الرواة بزيادة فيه عن دوا أكثر عدداً أو اضطرب فيها لا يؤثر الاعلال به إلا أن كانت تلك الزيادة فيها منافاة بحيث يتعذر الجمع . أما أن كانت تلك الزيادة لا منافاة فيها فلا إذ تكون كالحديث المستعمل إلا أن يتضح بالدلائل أن تلك الزيادة مدرجة من كلام بعض الرواة ومثال ذلك ما أخرجه البخاري ومسلم من طريق ابن أبي عروبة وجريز بن حازم عن قتادة عن النضر بن أنس عن بشر بن مهيك عن أبي هريرة من أعتق شقفاً وذكر فيه الاستسعاء قال الدارقطني فيما اتفقده عليهما قد رواه شعبة وهشام وهما أثبت الناس في قتادة فلم يذكر الاستسعاء ووافقه همام وفصل الاستسعاء من الحديث وجعله من قول قتادة وهو الصواب . وقال الأصمعي وابن القطان وغيرها من أسقط السعاية في الحديث أولى ممن ذكرها لأنها ليست في الأحاديث الأخر من رواية ابن عمر . وقال ابن عبد البر الذين لم يذكروا السعاية أثبت ممن ذكروها . وقال غيره وقد اختلف فيها عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة فتارة ذكرها وتارة لم يذكروها فدل على أنها ليست من متن الحديث كما قال غيره . قال مسلم في صحيحه في كتاب العتق: حدثنا يحيى بن يحيى قال قالت مالك حدثك نافع عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: من أعتق شركاً له في عبد فكان له مال يبلغ عن العبد قوم عليه قيمة العبد فاعطى شركاءه حصصهم وعتق

عليه العبد والا فقد عتق منه ما عتق . وحدثنا قتيبة بن سعيد ومحمد بن ربيع جميعا عن الليث بن سعد حينئذ  
وقال حدثنا شيان بن فروخ قال أنبأنا جرير بن حازم قال وحدثنا أبو الربيع وأبو كامل قال أنبأنا حماد  
قال أنبأنا أيوب حينئذ قال وحدثنا ابن نمير قال أنبأنا أبي قال أنبأنا عبيد الله حينئذ قال وحدثنا محمد بن مني  
قال أنبأنا عبد الوهاب قال سمعت يحيى بن سعيد حينئذ قال وحدثني اسحق بن منصور قال أنبأنا عبد الرزاق  
عن ابن جرير قال أخبرني اسمعيل بن أمية حينئذ قال وحدثنا هرون بن سعد الأيلي قال أنبأنا وهب قال  
أخبرني أسامة حينئذ قال وحدثنا محمد بن رافع قال أنبأنا ابن أبي فديك عن ابن أبي ذئب كل هؤلاء عن  
نافع عن ابن عمر بمعنى حديث مالك عن نافع وحدثنا محمد بن مني وابن بشار واللفظ لابن مني قال أنبأنا  
محمد بن جعفر قال أنبأنا شعبة عن قتادة عن النضر بن أنس عن بشير بن هيك عن أبي هريرة عن النبي صلى  
الله عليه وسلم قال: في المملوك بين الرحاين فيعتق أحدهما قال يضمن . وحدثني عمرو الناقد قال أنبأنا اسمعيل  
ابن إبراهيم عن ابن أبي عروبة عن قتادة عن نضر بن أنس عن بشير بن هيك عن أبي هريرة عن النبي صلى  
الله عليه وسلم قال: من أعتق شقصاً له في عبد خلاصه في ماله إن كان له مال فإن لم يكن له مال استسعى العبد  
غير مشقوق عليه . وحدثنا علي بن خشرم قال أنبأنا عيسى يعني ابن يونس عن سعيد بن أبي عروبة بهذا  
الاسناد وزاد إن لم يكن له مال قوم العبد قيمة عدل ثم يستسعى في نصيب الذي لم يعتق غير مشقوق عليه .  
حدثني هرون بن عبد الله قال أنبأنا وهب بن جرير قال أنبأنا أبي قال سمعت قتادة يحدث بهذا الاسناد بمعنى  
حديث ابن أبي عروبة وذكر في الحديث . قوم عليه قيمة عدل . وقال البخاري في صحيحه باب إذا أعتق  
عبداً مشتركاً بين اثنين أو أمة بين الشركاء حدثنا علي بن عبد الله حدثنا سفيان عن عمرو عن سالم عن  
أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: من أعتق عبداً بين اثنين فإن كان موسراً قوم عليه ثم يعتق . حدثنا  
عبد الله بن يوسف قال أخبرنا مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال :  
من أعتق شركاً له في عبد فكان له مال يبلغ ثمن العبد قوم العبد قيمة عدل . وعتق عليه والا فقد عتق منه  
ما عتق . حدثنا عبيد بن اسمعيل عن أبي أسامة عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر قال قال رسول الله  
صلى الله عليه وسلم : من أعتق شركاً له في مملوك فماليه عتقه كله إن كان له مال يبلغ ثمنه فإن لم يكن له مال  
يقوم عليه قيمة عدل على المبتق فاعتق ما أعتق . حدثنا مسدد . حدثنا بشر عن عبيد الله اختصره . حدثنا  
أبو النعمان حدثنا حماد عن أيوب عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: من أعتق نصيباً  
له في مملوك أو شركاً له في عبد وكان له من المال ما يبلغ قيمته قيمة العدل فهو عتق . قال نافع والا فقد  
عتق منه ما عتق قال أيوب لا أدري إني قاله نافع أو شيء في الحديث . حدثنا أحمد بن مقدم حدثنا  
الفضل بن سليمان حدثنا مويى بن عتبة أخبرني نافع عن ابن عمر أنه كان يفتي في العبد أو الأمة يكون بين  
الشركاء فيعتق أحدهم نصيبه منه يقول قد وجب عليه عتقه كله إذا كان للذي أعتق من المال ما يبلغ يقوم  
من ماله قيمة العدل ويدفع إلى الشركاء أنصباؤهم ويحلي سبيل المعتق بخبر ذلك ابن عمر عن النبي صلى الله

عليه وسلم ورواه الليث وابن أبي ذئب وابن اسحق وجوزية ويحيى بن سعيد واسماعيل بن أمية عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم مختصراً (باب) إذا أعتق نصيباً في عبد وليس له مال استسعى العبد غير مشقوق عليه على نحو الكتابة حدثنا أحمد بن أبي رجاء حدثنا يحيى بن آدم حدثنا جرير بن حازم قال سمعت قتادة قال حدثني النضر بن أنس بن مالك عن بشير بن نريك عن أبي هريرة قال قال النبي صلى الله عليه وسلم: من أعتق شقيقاً من عبد وحدثنا مسدد حدثنا يزيد بن زريع حدثنا سعيد عن قتادة عن النضر بن أنس عن بشير بن نريك عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: من أعتق نصيباً أو شقيقاً في مملوك لخلاصه عليه في ماله أن كان له مال ولا قوم عليه فاستسعى به غير مشقوق عليه تابعه حجاج بن حجاج وابن موسى بن خفاف عن قتادة اختصره شعبة ٥٠ هـ قال بعض شراح البخاري عند ذكر قوله تابعه حجاج بن حجاج وابن موسى بن خفاف عن قتادة: أراد المؤلف بهذا الرد على من زعم أن الاستسعاء في هذا الحديث غير محفوظ وأن سعيد بن أبي عروبة نفرد به — فاستظهر له برواية جرير بن حازم موافقته ثم ذكر ثلاثة تابعوها على ذكرها فتفي عنه التفرد ثم قال واختصره شعبة وكأنه جواب عن سؤال مقدروهو أن شعبة أحفظ الناس لحديث قتادة فكيف ترك ذكر الاستسعاء فاجاب بان هذا لا يؤثر فيه ضعفاً لأنه أوردته مختصراً وغيره أوردته بتمامه، والعدد الكثير أولى بالحفظ من الواحد ورواية شعبة أخرجهما مسلم والنسائي من طريق غندر عنه عن قتادة بإسناده ولفظه عن النبي صلى الله عليه وسلم في المملوك بين الرجلين فيعتق أحدهما نصيبه قال: يضمن ومن طريق معاذ عن شعبة بلفظ: من أعتق شقيقاً من مملوك فهو حر من ماله وقد اختصر ذكر السعاية هشام الدستوائي عن قتادة إلا أنه اختلف عليه في اسناده فمنهم من ذكر فيه النضر ابن أنس ومنهم من لم يذكره ٥٠ وذهب جماعة من العلماء إلى أن الاستسعاء مدرج في الحديث من كلام قتادة كما رواههم بن يحيى عن قتادة بلفظ: أن رجلاً أعتق شقيقاً من مملوك فجاز النبي صلى الله عليه وسلم عتقه وعزيمه بقية منه ٥٠ قال قتادة إن لم يكن له مال استسعى العبد غير مشقوق عليه أخرجه الدارقطني والخطابي وأبى ذلك جماعة منهم الشيخان فصححوا كون الجميع مرفوعاً ورجح ذلك ابن دقيق العيد وذلك لأن سعيد بن أبي عروبة أعرف بحديث قتادة فإنه كان أكثر ملازمة سعيد لقنادة كانت أكثر منهما فسمع منه ما لم وإن كانا أحفظ من سعيد لكن ما رواه لا ينافي ما رواه وإنما اقتصرنا من الحديث على بعضه وليس المجلس متحداً حتى يتوقف في زيادة سعيد فإن ملازمة سعيد لقنادة كانت أكثر منهما فسمع منه ما لم يسمعه غير وهذا كله لو انفرد سعيد وهو مع ذلك لم ينفرد به حديث سعيد من كونه اختلط أو تفرد به مرفوداً لأنه في الصحيحين وغيرهما من رواية من سماع منه قبل الاختلاط بكزيد بن زريع ووافقه عليه كثيرون منهم أربعة قد تقدم ذكرهم وهما هو الذي انفرد به في الاستسعاء من الحديث وجهله من قول قتادة فدل على أنه لم يضبطه كما ينبغي وقد احتج من لا يقول بالاستسعاء بحديث عمران بن حصين: أن رجلاً أعتق ستة مملوكين له عند موته لم يكن له مال غيرهم فدعاهم رسول الله صلى الله عليه وسلم فخرأهم أثلاثاً ثم

أقرع بينهم فاعتق اثنين وأرق أربعة أخرجه مسلم . ووجه الدلالة فيه أن الاستسعاء لو كان مشروعا ليجزى من كل واحد منهم عتق ثلثه وأمره بالسعي في أداء بقية قيمته لورثة الميت . (القسم الرابع) ما انفرد به بعض الرواة ممن ضعف منهم وفي البخاري من ذلك حديثان (أحدهما) حديث أبي بن عباس بن سهل بن سعد عن أبيه عن جده قال: كان النبي صلى الله عليه وسلم فارس يقال له اللخيف قال الدارقطني هذا ضعيف وقد ضعفه أحمد وابن معين وقال النسائي ليس بالقوي لكن تابعه عليه أخوه عبد الميسن بن عباس قال في الميزان أبي وان لم يكن ثباته حسن — الحديث — وأخوه عبد الميسن وأبي (وثانيهما) في الجهاد من البخاري في باب إذا أسلم قوم في دار الحرب حديث اسمعيل بن أبي أويس عن مالك عن زيد بن أسلم عن أبيه: أن عمر استعمل مولى له يسمى هنيا على الحمى — الحديث — بطوله . قال الدارقطني اسمعيل ضعيف قال في الميزان اسمعيل محدث مكث فيه لين روى عن خاله مالك وأخيه عبد الحميد وأبيه وعنه ضاحيا الصحيح واسمعيل القاضي والكبار . قال أحمد لا بأس به . وقال ابن أبي خيثمة عن يحيى صدوق ضعيف العقل ليس بذلك وقال أبو حاتم محله الصدق مغفل وقال النسائي ضعيف وقال الدارقطني لا أختره في الصحيح وقال ابن عدي روى عن خاله مالك غرائب لا يتابعه عليها أحد . قال الحافظ ابن حجر أظن الدارقطني إنما ذكر هذا الموضع من حديث اسمعيل خاصة وأعرض عن الكثير من حديثه عند البخاري لكون غيره شاركة في تلك الأحاديث وتفرد بهذا ، فإن كان كذلك فلم ينفرد بهذا بل تابعه عليه مع بن عيسى فرواه عن مالك كرواية اسمعيل سواء . (القسم الخامس) ما حكم فيه بالوهم على بعض رواه وهذا الحكم إنما يقبل إذا ظهر دليل يدل على وقوع الوهم والانساب الوهم إلى من حكم بالوهم: قال بعض الحفاظ قد وقع في صحيح مسلم ألفاظ قليلة غلط فيها الراوي مثل ما روي أن الله خلق التربة يوم السبت وجعل خلق الخلق في الأيام السبعة فإن هذا الحديث قد بين أئمة الحديث مثل يحيى بن معين وعبد الرحمن بن مهدي والبخاري وغيرهم أنه غلط وأنه ليس من كلام النبي صلى الله عليه وسلم بل صرح البخاري أنه من كلام كعب الأحبار والقرآن قد بين أن الخلق كان في ستة أيام وثبت في الصحيح أن آخر الخلق كان يوم الجمعة فيكون أول الخلق يوم الأحد وكذلك ما روي أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى الكسوف بركوعين أو ثلاثة فإن الثابت المروي في الصحيحين وغيرهما عن عائشة وابن عباس وعبد الله بن عمرو وغيرهم أنه صلى كل ركعة بركوعين ولهذا لم يخرج البخاري غير ذلك وضعف هو وغيره من الأئمة حديث الثلاثة والأربع فإن النبي صلى الله عليه وسلم إنما صلى الكسوف مرة واحدة وفي حديث الثلاث والأربع أنه صلى صلاة الكسوف يوم مات إبراهيم ابنه وحديث الركوعين كان في ذلك اليوم فمثل هذا الغلط إذا وقع كان في الأحاديث الصحيحة أنه غلط ، والبخاري إذا روى الحديث بطرق في بعضها غلط في بعض الألفاظ ذكر معها الطرق التي تبين ذلك الغلط وقال وكذا أن أهل العلم بالحديث يستشهدون ويعتبرون بحديث الذي فيه سوء حفظ فاتهم بضعفون من حديث الثقة الصدوق الضابط أشياء يتبين لهم غلطه فيها بأمور يستدلون بها ويسمون هذا علم علل الحديث وهو من أشرف علومهم وغلط الثقة

صدوق الضابط قد يعرف بسبب ظاهر وقد يعرف بسبب خفي : ومما وقع فيه الغلط ما في بعض طرق البخاري أن النار لا تمتلئ حتى ياتئ الله لها خلقا آخر وهذا كثير . والناس في هذا الباب طرفان طرف من أهل الكلام ونحوهم ممن هو بعيد عن معرفة الحديث وأهله لا يميز بين الصحيح والضعيف فيشك في صحة أحاديث أوفي القطع بها مع كونها معلومة قطعا عند أهل العلم بالحديث وطرف ممن يدعي اتباع الحديث والعمل به كليا وجب لفظا في حديث قد رواه ثقة أو رأى حديثا باسناد ظاهره الصحة يريد أن يجعل ذلك من جنس ما حزم أهل العلم بصحته حتى إذا عارض الصحيح المعروف أخذ يتكافأ له التأويلات الباردة أو يجعله دليلا في مسائل العلم مع أن أهل العلم بالحديث يعرفون أن مثل هذا غلط فكما أن على الحديث أدلة يعلم بها أنه صدق وقد يقطع به فعليه أدلة يعلم بها أنه كذب وقد يقطع به مثل ما يقطع بكذب ما يرويه الوضائعون من أهل البدع والغلو في الفضائل . وقال محمد بن طاهر المقدسي سمعت أبا عبد الله محمد بن أبي نصر الحميدي ببغداد يقول : قال لنا أبو محمد بن حزم ما وجدنا للبخاري ومسلم في كتابيهما شيئا لا يحتمل مخرجا إلا حديثين لكل واحد منهما حديث تمّ عليه في تحريمه الوهم مع اتقائهما وحفظهما وصحة معرفتهما فذكر من عند البخاري حديث شريك عن أنس في الأسراء وأنه قبل أن يوحى إليه وفيه شق صدره . قال ابن حزم والآفة من شريك والحديث الثاني عند مسلم حديث عكرمة بن عمار عن أبي زميل عن ابن عباس قال : كان المسلمون لا ينظرون إلى أبي سفيان ولا يقاعدونه فقال لابي سفيان صلى الله عليه وسلم ثلاث اعطينين قال نعم الحديث . قال ابن حزم هذا حديث موضوع لاشك في وضعه والآفة فيه من عكرمة بن عمار هـ . وقد أشار شراح صحيح مسلم إلى أن هذا الحديث من الأحاديث المشهورة بالاشكال وقد امتنع بعضهم بما قاله ابن حزم فبالغ في التشنيع عاينه وقال أنه كان هجاما على تحطئة الأئمة الكبار وإطلاق اللسان فيهم ولا تعلم أحدا من أئمة الحديث نسب عكرمة بن عمار إلى وضع الحديث وقد وثقه وكيع ويحيى بن معين وغيرها وكان مستجاب الدعوة وقال في الميزان عكرمة بن عمار المعجلي البجلي له رواية عن طاووس وسالم وعطاء ويحيى بن أبي كثير وعنه يحيى القطان وابن مهدي وأبو الوليد وخلق روى أبو حاتم بن ابن معين أنه قال كان أميا حافظا وقال أبو حاتم صدوق ربما يهيم وقال عاصم بن علي كان مستجاب الدعوة وقال أحمد بن حنبل ضعيف الحديث وكان حديثه عن إياس بن سامة صالحا قال الحاكم أكثر مسلم الاستشهاد به وقال البخاري لم يكن له كتاب فاضرب حديثه عن يحيى وقال معاذ بن معاذ سمعت عكرمة بن عمار يقول : أخرج علي بن زجل يرى القدر الا قام فخرج عني فاني لأحدثه وكانت البصرة عن القدرية وفي صحيح مسلم قد ساق له أضلا منكرا عن سمالك الحنفي عن ابن عباس في الثلاثة التي طلبها أبو سفيان وثلاثة أحاديث آخر بالاسناد . وأبو زميل بضم الزاي وفتح الميم واسمه سمالك ابن الوليد الحنفي البجلي ثم الكوفي . ( القسم السادس ) ما اختلف فيه بتغير بعض ألفاظ المتن وهذا لا يرتب عليه قبح في الاكثر وذلك لأن منه ما يمكن الجمع فيه وما يمكن الجمع فيه هو في الحقيقة غير مختلف



بل هو مؤتلف ، وما لا يمكن الجمع فيه فانه يؤخذ فيه بالراجح ان بين رخصان بعض الروايات على بعض ويبقى الاشكال في نوع واحد منه وهو ما لم يمكن الجمع فيه ولا يظهر رخصان بعض الروايات فيه على بعض وهذا لاسبيل فيه الا التوقف وهذا فيما يظهر نادر جدا لانه يتعد مع كثرة المرحجات ان لا يحد العالم التحرير مرجحا لا حدى الروايات على غيرها لاسباب بعد المناقعة في البحث والتبني . ومن أمثلة القسم السادس حديث أبي هريرة في قصة ذي اليمين وحديث جابر في قصة الجمل وحديثه في وفاة دين أيب وقد ذكرنا حديث أبي هريرة في قصة ذي اليمين وما يتعلق بذلك على وجه التفصيل في بحث المضارب . واعلم ان الذارقطني وغيره من أئمة القدم لم يتعرضوا لاستيفاء النقد فيما يتعلق بالمتن كما تعرضوا لذلك في الاسناد وذلك لان النقد المتعلق بالاسناد دقيق غامض لا يدركه الا أفراد من أئمة الحديث المعروفين بعرفه عاله بخلاف النقد المتعلق بالمتن فانه يدركه كثير من العلماء الأعلام المشتغلين بالعلوم الشرعية والباحثين عن مسائلها الاصلية والفرعية ككثير من المفسرين والفقهاء وأهل أصول الفقه وأصول الدين . وقد وهم هنا أناس فظن بعضهم ان الحديث ليس له ان يتعرض للنقد من جهة المتن فكأنه يوم ذلك من جعلهم وظيفة الحديث التعرض للنقد من جهة الاسناد انه يمنع من التعرض للنقد من جهة المتن مع ان مقصودهم بذلك بيان ان النقد من جهة الاسناد هو من خصائصه لعدم اقتدار غيره على ذلك فينبغي له ان لا يقصر فيما يطلب منه فاذا قام بذلك فله ان يتعرض للنقد من جهة المتن اذا ظهر له في المتن غلة قاذحة فيه فتحكمه حكم غيره فكذلك ان غيره له ان يتعرض للنقد من جهة المتن اذا ظهر له ما يوجب فيه هو ذلك اذا ظهر له ما يوجب فيه بل هو أرجح من غيره . وقد تعرض كثير من أئمة الحديث للنقد من جهة المتن الا ان ذلك قليل جدا بالنسبة لما تعرضوا له من النقد من جهة الاسناد لما عرفت . فمن ذلك قول الاسمعي بمسند ان أورد الحديث الذي رواه البخاري عن ابن أبي اويس عن أخيه عن ابن أبي ذئب عن سعيد المقبري عن أبي هريرة قال يلتقي ابراهيم أباه آزر يوم القيامة وعلى وجه آزر قفرة — الحديث — هذا خبر في صحته نظر من جهة ان ابراهيم عالم بان الله لا يخلف الميعاد فكيف يجعل ما يابيه خزياله مع إخباره بان الله قد وعده ان لا يحزبه يوم يبعثون واعلمه بأنه لا يخلف لوعده . وقد أعل الذارقطني هذا الحديث من جهة الاسناد فقال هذا رواه ابراهيم بن طهمان عن ابن أبي ذئب عن سعيد المقبري عن أبيه عن أبي هريرة وأحيب عن ذلك بان البخاري قد علق حديث ابراهيم بن طهمان في التفسير فلم يهل حكمته الخلاف فيه . وبإني للتأطر في الصحيحين ان يبحث عما انتقد عليهما من الجنتين فبذلك تم له الدراية فيما يتعلق بالرواية . ( الامر الثالث ) قد أشار مسلم في أول مقدمة صحيحه الى الباعث له على تأليفه والى ما يريد ان يورده فيه من أقسام الحديث حيث قال : الحمد لله رب العالمين والعاقبة للمتقين ، وصلى الله على خاتم النبيين وعلى جميع الانبياء والمرسلين . أما بعد فانك يرحمك الله بتوفيق خالقك ذكرت انك همت بالفحص عن تعرف الاخبار المأثورة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في سنن الدين وأحكامه وما كان منها في الثواب والعقاب والترغيب والترهيب وغير

ذلك من صنوف الاسناد بالاسانيد التي بها قلت وتداولها أهل العلم فيما بينهم ، فأردت أرشدك الله ان توقف على جملة مؤلفه محمداً : وسألتني ان ألخصها لك في التأليف بلا تكرار يكثر فان ذلك زعمت بشغاك عماله قصدت من التفهم فيها والاستنباط منها ، والذي سألت أكرمك الله حين رجعت الى تدبره وما يؤول اليه الحال ان شاء الله عاقبة محمودة ومنفعة موجودة : وظننت حين -ألتي تحشم ذلك ان لو عزم لي عليه وقضى لي تمامه كان أول من يضيئه نفع ذلك إياي خاصة قبل غيري من الناس لاسباب كثيرة بطول بذكرها الوصف ، الا ان جملة ذلك ان ضبط اقليل من هذا الشأن واتقانه أيسر على المرء من معالجة الكثير منه ولا سيما عند من لا يميز عنده من العوام الا بان يوقفه على التمييز غيره ، واذا كان الامر في هذا كما وصفنا فالقصد منه الى الصحيح القليل أولى بهم من ازدياد السقيم وانما يرجي بعض المنفعة من الاستكثار من هذا الشأن وجمع المكررات منه لحاجة من الناس ممن رزق فيه بعض التيقظ والمعرفة بأسبابه وعمله ، فذلك ان شاء الله يهجم بما أوتي من ذلك على الفائدة في الاستكثار من جمعه . فأما عوام الناس الذين هم بخلاف معاني الخاص من أهل التيقظ والمعرفة فلا معنى لهم في طلب الكثير وقد عجزوا عن معرفة القليل ثم انا ان شاء الله مبتدئون في تخريج ما سألت عنه وتأليفه على شريطة سوف اذكرها وهو انا نعهد الى جملة ما أسند من الاخبار عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فنقسمها على ثلاثة أقسام وثلاث طبقات من الناس على غير تكرار الا ان يأتي موضع لا يستغنى فيه عن برداد حديث فيه زيادة معنى أو اسناد يقع الى جنب اسناد له تكون هناك لأن المعنى الزائد في الحديث المحتاج اليه يقوم مقام حديث تام فلا بد من اعادة الحديث الذي فيه ما وصفنا من الزيادة أو ان يفصل ذلك المعنى من جملة الحديث على اختصاره اذا أمكن ولكن تفصيله ربما عسر من جملة فأعادته بهيته اذا ضاق ذلك أسلم : فأما ما وجدنا بدا من اعادته بجملة من غير حاجة منا اليه فلا نتولى فعله ان شاء الله تعالى . فأما القسم الاول فانا نتوخى ان تقدم الاخبار التي هي أسلم من العيوب من غيرها وأتق من ان يكون ناقلوها أهل استقامة في الحديث واتقان لما نقلوا ، لم يوجد في روايتهم اختلاف شديد ولا تخليط فالحش كما قد عثر فيه على كثير من المحدثين وبان ذلك في حديثهم ، فاذا نحن قصينا أخبار هذا الصنف من الناس أتبعناها أخباراً يقع في اسانيد بعضها بعض من ليس بالموصوف بالحفظ والاتقان كالصنف المقدم قبلهم على أنهم وان كانوا فيما وصفنا دونهم فان اسم السر والصدق وتعاطي العلم يشملهم كعطاء بن السائب ويزيد بن أبي زياد وليث بن أبي سليم واضرابهم من حال الآثار وتقال الاخبار فهم وان كانوا بما وصفنا من العلم والسر عند أهل العلم معروفين فغيرهم ممن أقرانهم ممن عندهم ما ذكرنا من الاتقان والاستقامة في الرواية يفضلونهم في الحال والمرتبة ثم ذكر انه لا يخرج فيه الاحاديث المروية عن قوم هم عند أهل الحديث أو عند الأكثر منهم مهمون ، وكذلك من الغالب على حديثهم المنكر أو الغلط وان علامة المنكر في حديث المحدث ان يخالف روايته رواية غيره من أهل الحفظ أو لا تكاد يوافقها فاذا كان الغلب من حديثه ذلك كان مهجور الحديث غير مقبولة . ثم قال وقد شتر خان من مذهب

الحديث وأعله بهض ما توجه به من أراد سبل القوم ووفق لها وسيزيد ان شاء الله تعالى شرحا عند ذكر الاخبار المعللة اذا أتينا عليها في الاماكن التي ياتي بها التشرح والايضاح ان شاء الله تعالى ، وبعد رحمة الله فلو لا الذي رأينا من سوء منيع كثير ممن نصب نفسه محدثا فيما يلزمهم من طرح الاحاديث الضعيفة والروايات المنكرة وتركهم الاقتصار على الاحاديث الصحيحة المشهورة مما نقله الثقات المعروفون بالصدق والامانة بعد معرفتهم واقرارهم بالسنتهم ان كثيرا مما يقدفون به الى الاغنياء من الناس هو مستكر عن قوم غير مرضيين ممن ذم الرواية عنهم أئمة الحديث مثل مالك بن أنس وشعبة بن الحجاج وسفيان بن عيينة ويحيى بن سعيد القطان وعبد الرحمن بن مهدي وغيرهم من الأئمة لما سهل علينا الانتصاب لما سألت من التميز والتحصيل ولكن من أجل ما أعلمناك من نشر القوم الاخبار المنكرة بالاسانيد الضعاف المجهولة وقدفهم بها الى العوام الذين لا يعرفون عيوبها خفف على قلوبنا اجابتك الى ما سألت . وقد اختلف العلماء فيما ذكره مسلم هنا وهو أنه يقسم الاحاديث ثلاثة أقسام (الاول) مارواه الحفاظ المتقنون (والثاني) مارواه المستورون المتوسطون في الحفظ والاتقان (والثالث) مارواه الضعفاء والمتروكون وأنه اذا فرغ من القسم الاول أتبعه الثاني وأما الثالث فلا يتشاغل به ولا يرجع عليه فقال بعضهم ان مساما كان أراد ان يفرد لكل قسم من القسمين كتابا فاخرتمته المنية قبل اخراج القسم الثاني وأنه إنما أتى بالقسم الاول . وقال بعضهم ان مساما قد ذكر في كتابه حديث الطبقتين الاولين وأتى بحديث الثانية منهما على طريق الاتباع . للاولى والاستشهاد أو حيث لم يجد للطبقة الاولى شيئا وذكر فيه أقواما تكلم فيهم قوم وذكرهم آخرون ممن ضعف أوثامهم ببدعة وخرج حديثهم . وكذلك فعل البخاري . وكذلك علل الحديث التي ذكر . ووعد بانه يأتي بها فقد جاء بها في مواضعها من الابواب من اختلافهم في الاسانيد كالارسل والاسناد والنقص والزيادة وذكر تصحيح المصحفين فيكون مسلم قد استوفى غرضه في تأليفه وأدخل في كتابه كل ما وعد به وهو ظاهر لمن تأمل الكتاب وأمعن النظر في كثير من الابواب . وعلى هذا ينبغي لمن يشتغل بصحيح مسلم ان ينتبه الى ذلك ليكون على بصيرة في أمره . ومن تدير الامور التي ذكرنا ان من يريد معرفة الصحيحين كما ينبغي ينبغي له ان ينتبه اليها ويبحث عما تين له انه لا يوجد في مجموع شروحيهما المشهورة ما يفي بذلك ولم يستغرب قول كثير من علماء المغرب شرح كتاب البخاري دين على الامة يعنون ان علماء الامة لم يفوا بما يجب له من الشرح على الوجه الذي أشرنا اليه . وقد ذكر بعض أرباب الاخبار ممن أشرف من كل فن من الفنون المشهورة على طرف منها ان الناس إنما استصعبوا شرحه من أجل ما يحتاج اليه من معرفة الطرق المتعددة ورجالها من أهل الجحاز والشام والعراق ومعرفة أحوالهم واختلاف الناس فيهم وكذلك يحتاج الى إمعان النظر في تراجمه فانه يترجم الترجمة ويورد فيها الحديث بسند وطريق ثم يترجم أخرى وفيها ذلك الحديث بعينه لما تضمنه من المعنى الذي رجم به الباب وكذلك في ترجمه وترجمه الى ان يتكرر الحديث في أبواب كثيرة بحسب معانيه واختلافها وان من شرحه ولم يستوف هذا لم يبق بحق الشرح

وإن قول من قالوا شرح البخاري دين على الأمة يعنون به أن أحدا من علماء الأمة لم يف بما يجب له من الشرح بهذا الاعتبار ، ولا يخفى أن معرفة وجه الجمع بين الترجمة والحديث ليس من الأغراض التي تهتم كثيرا طالب علم الحديث على أن المواضع التي لم يظهر فيها وجه الجمع بين الترجمة والحديث هي قليلة جدا وسبب ذلك يظهر مما ذكره الباخي في مقدمة كتابه في أسماء رجال البخاري حيث قال أخبرني الحافظ أبو ذر عبد الرحمن بن أحمد الهروي قال حدثنا الحافظ أبو اسحق إبراهيم بن أحمد المستملي قال انتسخت كتاب البخاري من أصله الذي كان عند صاحبه محمد بن يوسف الفربري فرأيت فيه أشياء لم تم وأشياء منبذة منها تراجع لم يثبت بعدها شيئا ومنها أحاديث لم يترجم لها فاضفنا بعض ذلك إلى بعض قال الباخي وإنما أوردت هذا هنا لما عني به أهل بلدنا من طلب معنى مجتمع بين الترجمة والحديث الذي يليها وتكلفتهم من ذلك من تصف التاويل مالا يسوغ قال الحافظ ابن حجر قلت هذه قاعدة حسنة يفزع إليها حيث يتعسر الجمع بين الترجمة والحديث وهي مواضع قليلة جدا ستظهر كما سيأتي إن شاء الله تعالى . فالذي تهتم طالب علم الحديث لذاته كثيرا في كل باب إنما هو معرفة ماصح فيه من الحديث ومعرفة اسناده الذي يتوقف عليه صحته . وأما ما ذكره من معرفة الطرق المتعددة ورجاها ومعرفة أحوالهم واختلاف الناس فيهم فإن هذا أمر ليس بالصعب ألوعر المسلك البعيد المدرك بل كثيرون ممن هم دون شراحه في معرفة علوم الحديث يحسنون ذلك ويقدرّون على القيام بما يلزم من ذلك على أن الشيخين لأسيا البخاري لم يكونا ينظران في التصحيح والتضعيف إلى مجرد الاسناد بل ينظران إلى أمور أخرى كما سبق بيانه . فالواجب في الشرح الوافي بالمرام أن يكون فيه وراء ما ذكر بيان درجة كل حديث فيه وبيان وجه الجمع بينه وبين غيره إذا كان مغارضا له عند إمكان الجمع وبيان الراجح من المتعارضين عند عدم إمكان الجمع إلى غير ذلك من المطالب المهمة

ولنرجع إلى المقصود بالذات في هذا الفصل وهو الرواية بالمعنى فقول لاخلاف في أن الأولى إيراد الحديث بلفظه دون التصرف فيه إلا أنه قد يضطر في بعض المواضع إلى الرواية بالمعنى وذلك فيما إذا لم يستحضر الراوي اللفظ وإنما بقي معناه في ذهنه فلو لم تجوز له الرواية بالمعنى ضاع الحكم المستفاد منه فكان في ذلك مفسدة لأسيا أن كان ذلك الحكم من الأحكام المهمة التي تضطر إلى معرفتها الأمة فلم يكن بد من تجويز الرواية بالمعنى في هذه الصورة وشرطوا أن يكون الراوي بالمعنى من العارفين بمدلولات الالفاظ الواقفين على ما يحيل معانيها بحيث إذا غير الالفاظ لم يتغير معنى الأصل بوجه من الوجوه وشرط بعضهم مع ذلك أن يشير إلى أن روايته قد حصلت بالمعنى إلا أنه بعد البحث والتتبع تبين أن كثيرا ممن روى بالمعنى قد قصر في الأداء ولذلك قال بعضهم ينبغي سد باب الرواية بالمعنى لتلايسها من لا يحسن ممن يظن أنه يحسن كما وقع لكثير من الرواة قديما وحديثا . وقد نشأ عن الرواية بالمعنى ضرر عظيم حتى عد من جملة أسباب اختلاف الأمة قال بعض المؤلفين في ذلك في مقدمة كتابه أن الخلاف قد عرض للأمة من ثمانية أوجه وجميع وجوه

الخلاف متولدة منها ومتفرعة عنها . (الاول) منها اشتراك الالفاظ واحتمال التأويلات الكثيرة . (الثاني) الحقيقة والمجاز . (الثالث) الافراد والتركيب . (الرابع) الخصوص والعموم . (الخامس) الرواية والنقل . (السادس) الاجتهاد فيما لا يضي فيه . (السابع) النسخ والمنسوخ . (الثامن) الاباحة والتوسيع . وقال في باب الخلاف العارض من جهة الرواية والنقل : هذا الباب لا يتم الفائدة التي قصدناها منه الا بمعرفة العلل التي تعرض للحديث فتحيل معناه فربما أوعمت فيه معارضة بعضه لبعض وربما ولدت فيه اشكالا يحوج العلماء الى طلب التأويل البعيد فاعلم ان الحديث المأثور عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعن اصحابه والتابعين لهم تعرض له ثمانية علل اولها فساد الاسناد . والثانية من جهة نقل الحديث على معناه دون لفظه . والثالثة من جهة الجهل بالاعراب . والرابعة من جهة التصحيف . والخامسة من جهة اسقاط شيء من الحديث لا يتم المعنى الا به . والسادسة ان ينقل الحديث ويغفل السبب الموجب له او بسط الامر الذي جرت ذكره . السابعة ان يسمع الحديث بعض الحديث ويفوته سماع بعضه . الثامنة نقل الحديث من الصحف دون لقاء الشيوخ وقد أحيينا ان نقصر بما ذكر على ما هو أوسع بما نحن بصدد

(علة الاولى) وهي فساد الاسناد وهذه العلة هي أشهر العلل عند الناس حتى ان كثيراً منهم يتوهم انه اذا صح الاسناد صح الحديث وليس كذلك فانه قد يتفق ان يكون رواية الحديث مشهورين بالعدالة معروفين بصحة الدين والامانة غير مطعون عليهم ولا مسرأب بقلهم ويعرض مع ذلك لاحاديثهم أعراض على وجوه شتى من غير قصد منهم الى ذلك . والاسناد يعرض له الفساد من أوجه منها الارسال وعدم الاتصال، ومنها ان يكون بعض رواة صاحب بدعة أو مهمل بكذب وقلة ثقة أو مشهوراً ببله وغفلة أو يكون متعصباً لبعض الصحابة منحرفاً عن بعضهم فان كان مشهوراً بالتعصب ثم روى حديثاً في تفضيل من يتعصب له ولم يرد من غير طريقه لزم ان يستأب به وذلك ان إفراط عصبية الانسان لمن يتعصب له وشدة محبته يحمله على افتعال الحديث وان لم يقتله بدله وغير بعض حروفه . ونمنا نبعث على الاسترابة بنقل الناقل ان يعلم منه حرص على الدنيا وتهافت على الاتصال بالملك وسبل المكانة والخطوة عندهم فان من كان بهذه الصفة لم يؤمن عليه التغير والتبديل والافتعال للحديث والكذب حرصاً على مكسب يحصل عليه ألا ترى الى قول القائل

ولست وان قربت يوماً ببائع \* خلاقي ولا ديني ابتغاء التجب

ويعتده قوم كبير تجارة \* ويعني من ذاك ديني ومنصبي

وقد روي ان قوما من الفرس واليهود وغيرهم لما رأوا الاسلام قد طهر وعمر ودوح وأذل جميع الامم ورأوا انه لاسييل الى مناصبته رجعوا الى الحيلة والمكيدة فآطهروا الاسلام من غير رعة فيه واخذوا أنفسهم بالتعبد والتشف فلهما حمد الناس طريقهم ولديوا الاحاديث والمقالات وفرقوا الناس فرقا . واذا كان عمر بن الخطاب يتشدد في الحديث ويتوعد عليه والزمان زمان والصحابة متوافرون والبدع لم تظهر والناس في القرن الذي أثنى عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم فما ظنك بالحال في الازمنة التي دنها وقد كثر

البدع وقت الامانة والبخاري أبي عبد الله في هذا الباب ثناء مشكور وسعي مبرور وكذا تكلم مسلم وابن  
معين فانهم اتفقوا الحديث وحرروه ونهوا على ضعف الحديث والمنهين بالكذب حتى خرج من ذلك  
من كان في تصرفهم وكان ذلك احد الاسباب التي اوغرت صدور الفقهاء على البخاري فلم يزالوا يرصدون  
له المكاره حتى أمكنهم فيه فرصة بكلمة قالها فكفر ودهبا وامتحنوه وطرده من موضع الى موضع  
(العلامة الثانية) وهي نقل الحديث على المعنى دون اللفظ بعينه وهذا باب يعظم الغلط فيه جدا وقد نشأت  
منه بين الناس شعوب شنيعة وذلك ان اكثر الحديثين لابرار عاون الناطق النبي صلى الله عليه وسلم التي نطق بها  
وانما يقولون الى من بعدهم معنى ما اراده باللفظ اخرى ولذلك الحديث الواحد في المعنى الواحد يرد باللفظ  
شقي ولغات مختلفة يزيد بعض اللفظها على بعض على ان اختلاف اللفظ الحديث قد تعرض من أجل تكرار  
النبي صلى الله عليه وسلم له في محال مختلفة وما كان من الحديث بهذه الصفة فليس كلامنا فيه وانما كلامنا  
في اختلاف اللفظ الذي تعرض من أجل نقل الحديث على المعنى . ووجه الغلط الواقع من هذه الجهة  
ان الناس يتفاضلون في صورهم وألوانهم وغير ذلك من امورهم وأحوالهم فربما اتفق ان يسمع الراوي  
الحديث من النبي صلى الله عليه وسلم أو من غيره فيتصور معناه في نفسه على غير الجهة التي ارادها واذا عبر  
عن ذلك المعنى الذي تصور في نفسه باللفظ آخر كان قد حدث بخلاف ماسمع من غير قصد منه الى  
ذلك ، وذلك ان الكلام الواحد قد يحتمل معنيين وثلاثة وقد تكون فيه اللفظة المشتركة التي تقع على الشيء  
وضده ففي مثل هذا يجوز ان يذهب النبي صلى الله عليه وسلم الى المعنى الواحد ويذهب الراوي عنه الى  
المعنى الآخر فاذا أدى معنى ماسمع دون لفظه بعينه كان قد روئى عنه ضد ما اراده غير عامدولو أدى لفظه  
بعينه لا وشك ان يفهم منه الآخر مالم يفهم الاول وقد علم صلى الله عليه وسلم ان هذا سيعرض بعده فقال  
محذرا من ذلك نضر الله امرأ سيع مقاتلي فوعاها وأداها كما سمعها فرب مبلغ أوعى من سامع . هـ وان  
أجبت ان تعرف مقدار ما قد تؤدي اليه الرواية بالمعنى فيكشفك ان تنظر في الحديث الذي انفرد باخراجه  
مسلم في صحيحه من رواية الوليد بن مسلم قال حدثنا الاوزاعي عن قتادة انه كتب اليه يخبره عن أنس بن  
مالك انه حدثه فقال: صليت خلف النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر وعثمان فكانوا يستفتحون بالحمد  
لله رب العالمين لا يذكرون بسم الله الرحمن الرحيم في أول قراءة ولا آخرها ثم رواه من رواية الوليد عن  
الاوزاعي أخبرني اسحق بن عبد الله بن أبي طلحة انه سمع أنسا يذكر ذلك وروي مالك في الموطأ عن  
حميد عن أنس قال: صليت وراء أبي بكر وعمر وعثمان فكلمهم كان لا يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم وزاد فيه  
الوليد بن مسلم عن مالك: صليت خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد أعل بعض الحديثين الحديث  
المذكور وقالوا ان من رواد اللفظ المذكور قد رواه بالمعنى الذي وقع في نفسه فانه فهم من قول أنس كانوا  
يستفتحون بالحمد لله رب العالمين انهم كانوا لا يذكرون بسم الله الرحمن الرحيم فرواه على ما فهم وأخطأ  
لان مراد أنس بيان ان السورة التي كانوا يفتحون بها من السور هي النافخة وليس مراده بذلك انهم كانوا

لا يذكرون بسم الله الرحمن الرحيم — فانظر الى ما أدت اليه الرواية بالمعنى على قول هؤلاء حتى نشأ  
بذلك من الاختلاف في هذا الأمر المهم ما لا يخفى على ناظره . وقال ابن الصلاح في الاحاديث الواردة  
في الصحيح المتعلقة بدخول الجنة بمجرد الشهادة مثل حديث : من مات وعو يعلم انه لا إله الا الله . دخل  
الجنة وحديث : من شهد أن لا إله الا الله وأن محمداً رسول الله حرم الله عليه النار وحديث : لا يشهد أحد  
انه لا إله الا الله وأن رسول الله قد دخل النار أو تطعمه : يجوز أن يكون ذلك اختصاراً من بعض الروايات  
نشأ من تقصيره في الحفظ والنسب لامن رسول الله صلى الله عليه وسلم بدلالة حديثه بما في روايته غيره ،  
ويجوز أن يكون اختصاراً من رسول الله فيما خاطب به الكفار عبدة الاوثان الذين كان يوحيدهم الله تعالى  
مصحوباً بسائر ما يتوقف عليه الاسلام ومستلزماً له . واعلم أن الرواية بالمعنى قد أحس بضررها كثير من  
العلماء وشكوا منها على اختلاف علومهم غير أن معظم ضررها كان في الحديث والفقه لعظم أمرها وقد  
نسب لكثير من العلماء الاعلام أقوال بعيدة عن السداد جدا اتخذها كثير من خصومهم ذريعة للظن  
فيهم والاذراء بهم ثم تبين بعد البحث الشديد والتبع أنهم لم يقولوا بها وإنما نشأت نسبتها اليهم من أقوال  
رواها الراوي عنهم بالمعنى قصص في التعبير مما قالوه فكان من ذلك ما كان فينبغي لكل ذي نباهة أن لا يبادر  
بالاعتراض على المشهورين بالفضل والنبل بمجرد أن يبلغه قول يؤول السمع عنه عن أحد منهم . ولتثبت في  
ذلك والا كان جديراً باللام : هذا وقد تعرض العلامة النحرير نجم الدين أحمد بن حمدان الحراني الحنبلي  
للضرر الذي نشأ من الرواية بالمعنى في مذهبه فقال في آخر كتاب حقه المفتي في باب جعله لبيان عيوب  
التأليف وغير ذلك ليعرف المفتي كيف يتصرف في المنقول ويقف على مراد القائل بما يقول ليصح نقله  
للمذهب وعزوه الى الامام أو الى بعض من اياه ينسب

اعلم ان أعظم المحاذير في التأليف النقل اجمال نقل الالفاظ بأعيانها والاكتفاء بنقل المعاني مع قصور الناقل عن  
استيفاء مراد المتكلم الاول بلفظه ، وربما كانت بقية الاسباب مفرقة عنه لان القطع بحصول مراد المتكلم بكلامه  
أو الكتاب بكتابه مع ثقة الراوي يتوقف على انتفاء الاضرار والتخفيض والنسخ والتقديم والتأخير والاشتراك  
والتجاوز والتقدير والنقل والمعارض العقلي فكأن قل لا يؤمن منه حصول بعض الاسباب لا قطعاً باتفاقنا نحن ولا  
الناقل ولا نظن عدمها ولا قرينة تنفيها ولا نجزم فيه بمراد المتكلم بل ربما ظنناه أو توهمناه — ولو قل لفظه بعينه وقرأته  
وتاريخه وأسبابه اتقى هذا المحذور أو أكثره وهذا من حيث الاجمال وإنما يحصل الضن به حينئذ ينقل المتحري  
فيعذر قارة لدعوى الحاجة الى التصرف لأسباب ظاهرة ويكتفي ذلك في الأمور الظنية وأكثر المسائل  
الفروعية وأما التفصيل فهو انه ناظر الظاهر بمذاهب الأئمة والتناصر لها من علماء الأئمة وصار لكل  
مذهب منها أحزاب وأنصار وصار دأب كل فريق نصير قول صاحبهم وقد لا يكون أحدهم اطلع على ما أخذ  
امامه في ذلك الحكم فتارة يثبت بما أثبتته امامه ولا يعلم بالواقعة فتارة يثبت بغيره ولا يشعر بالخالفة والمحذور  
ذلك ما يستجيزه فاعل هذا من تخريج أقاويل امامه في مسألة الى مسألة أخرى والتفريع على ما اعتقده

مذهبا له هذا التعليل وهو لهذا الحكم غير دليل ونسبة القولين اليه بتجريحه وربما حمل كلام الامام فيها خالف نظيره على ما توافقته استمرارا لقاعدة تعليله وسعي في تصحيح تأويله وجار كل منهم ينقل عن الامام ما سعه منه أو بلغه عنه من غير ذكر سبب ولا تاريخ فان العلم بذلك قرينة في فهم مراده من ذلك اللفظ كما سبق فيكثر لذلك الخط لأن الآتي بعده يجرد عن الامام اختلاف اقوال واختلاف أحوال فيتعذر عليه نسبة أحدهما اليه على أنه مذهب له يجب مصير مقلده اليه دون بقية أقاويله ان كان الناظر مجتهدا وأما ان كان مقلدا فغرضه معرفة مذهب امامه بالثقل عنه ولا يحصل غرضه من جهة نفسه لأنه لا يحسن الجمع ولا يعلم التاريخ لعدم ذكره ولا الترجيح عند التعارض بينهما لتعذره منه وهذا المحذور انما لزم من الاختلال بما ذكرناه فيكون محذورا ولقد استمر كثير من المصنفين والحاكمين على قولهم مذهب فلان كذا ومذهب فلان كذا فان أرادوا بذلك انه ثقل عنه فقط فلم يقفون به في وقت ما على أنه مذهب الامام وان أرادوا انه المعول عليه عنده ويمتص المصير الى غيره للمقلد فلا يخلو حينئذ إما ان يكون التاريخ معلوما أو مجهولا فان كان معلوما فلا يخلو ان يكون مذهب امامه من القول الاخير ينسخ اذا كان مناقضا كالاخبار أو ليس مذهب كذلك بل يرى عدم نسخ الاول بالثاني أو لم ينقل عنه شيء من ذلك فان كان مذهب مذهب اعتقاد النسخ فالأخير مذهب فلا يجوز الفتوى بالاول للمقلد ولا التخريج منه ولا النقض به وان كان مذهب مذهب أنه لا ينسخ الاول بالثاني عند الثاني فاما أن يكون الامام يرى جواز الاخذ بأيهما شاء للمقلد اذا أفتاه المفتي أو يكون مذهب الموقف أو شيئا آخر فان كان مذهب القول بالتخير كان الحكم واحدا والاعتدما هو خلاف الغرض وان كان ممن يرى الموقف تعطل الحكم حينئذ ولا يكون له فيها قول يعمل عليه سوى الامتناع من العمل بشيء من أقواله . وان لم ينقل عن امامه شيء من ذلك فهو لا يعرف حكم امامه فيها فيكون شبه القول بالموقف في أنه يمتنع من العمل بشيء منها هذا كله ان علم التاريخ وأما ان جهل فاما ان يمكن الجمع بين القولين باختلاف حالين أو محلين أو ليس يمكن فان أمكن فاما أن يكون مذهب امامه جواز الجمع حينئذ كما في الآثار أو وجوبه أو التخير أو الموقف أو لم ينقل عنه شيء من ذلك فان كان الاول أو الثاني فليس له حينئذ الا قول واحد وهو ما اجتمع منهما فلا يخل حينئذ الفتيا بأحدهما على ظاهره على وجه لا يمكن الجمع . وان كان الثالث فمذهب أحدهما بلا ترجيح وهو بعيد سيما مع تعذر تعادل الأمارات . وان كان الرابع والخامس فلا عمل اذا . وأما ان لم يمكن الجمع مع الجهل بالتاريخ فاما أن يعتقد نسخ الاول بالثاني أولا فان كان يعتقد ذلك وجب الامتناع عن الاخذ بأحدهما لا نالا . نعم أيهما هو المنسوخ عنده وان لم يعتقد النسخ فاما التخير وإما الموقف أو غيرها فالتكليف في الكل سبق ومع هذا كله فانه يحتاج الى استحضار ما طاع عليه من نصوص امامه عند حكاية بعضها مذهباً له . ثم لا يخلو اما أن يكون امامه يعتقد وجوب تجديد الاجتهاد في ذلك أولا فان اعتقده وجب عليه تجديده في كل حين أراد حكاية مذهب وهذا يتعذر في مقدرة البشر الا أن يشاء الله تعالى لأن ذلك يستدعي الاطاعة بما ثقل عن الامام في تلك المسألة على جهته في كل



وقت يسأل ومن لم يصنف كتباً في المذهب بل أخذ أكثر مذهبه من قوله وقاؤه كيف يمكن حصر ذلك عنه هذا بعيد عادة . وإن لم يكن مذهب إمامه وجوب تجديد الاجتهاد عند نسبة بعضها إليه مذهباً له ينظر فإن قيل ربما لا يكون مذهب أحد القول بشيء من ذلك فضلاً عن الإمام قلنا نحن لم نحزم بحكم فيها بل رددنا نقل هذه الأشياء عن الإمام وقلنا إن كان كذا لزم منه كذا ويكفي في انقاف إقدام هؤلاء تكليفهم نقل هذه الأشياء عن الإمام ومع ذلك فكثير من هذه الأقسام قد ذهب إليه كثير من الأئمة وليس هذا موضع بيانها فينظر من أماكنه وإنما يقابلون هذا التحقيق بكثرة نقل الروايات والأوجه والاحتمالات والتهجم على التخريج والتفريع حتى لقد صار هذا عادة وفضيلة فمن لم يأت بذلك لم يكن عندهم منزلة فالزموا لاجمة نقل ما لا يجوز نقله إلا علمه آتياً . ثم قد علم أكثرهم بل أكثرهم نقل أقاويل يجب الاعتراض عنها في نظريهم بناء على كونها قولاً ثالثاً وهو باطل عندهم أو لأنها مرسلات في سندها عن قائلها . وخرجوا ما يكون بمنزلة قول ثالث بناء على ما يظهر لهم من الدليل فما هؤلاء يتقارنون حينئذ . وقد يحكي أحدهم في كتابه أشياء يتوهم المسترشد أنها إما مأخوذة من نصوص الإمام أو مما اتفق الاصحاب على نسبتها إلى الإمام مذهباً له ولا يتكر الحاكلي له ما يدل على ذلك ولا أنه اختيار له ولعله يكون قد استنبطه أو رآه وجهاً لبعض الاصحاب أو احتمال فهذا أشبه بالتدليس فإن قصدت فتنه المين وإن وقع سهواً أو جهلاً فهو أعلى مراتب البلادة والشين كقيل فإن كنت لا تدري فتلك مصيبة \* وإن كنت تدري فالمصيبة أعظم

وقد يحكون في كتبهم ما لا يعتقدون صحته ولا يجوز عندهم العمل به ويرجعهم إلى ذلك تكثير الاقاويل لأن من يحكي عن الإمام أقوالاً متناقضة أو يخرج خلاف المنقول عن الإمام فإنه لا يعتقد الجمع بينهما على وجه الجمع بل إما التخيير أو الوقف أو البدل أو الجمع بينهما على وجه يلزم عنها قول واحد باعتبار حالين أو محلين وكل واحد من هذه الأقسام حكمه خلاف حكم هذه الحكاية عند تعريضها عن قرينة مفيدة لذلك والفرض كذلك وقد ينسج أحدهم كتاباً ويحمل ما يقوله صاحب الكتاب المشروح رواية أو وجهاً أو اختياراً لصاحب الكتاب ولم يكن ذكره عن نفسه أو أنه ظاهر المذهب من غير أن يبين سبب شيء من ذلك وهذا إجمال وإهمال وقد يقول أحدهم الضحيح من المذهب أو ظاهر المذهب كذا ولا يقول وعندي ويقول غيره خلاف ذلك فلمن يقد العامي إذاً فإن كلا منهم يعمل بما يرى بالتقليد إذاً ليس للإمام بل للاصحاب في أن هذا مذهب الإمام . ثم إن أكثر المصنفين والحاكمين قد يفتنون معنى ويمبرون عنه بلفظ يتوهمون أنه واف بالفرض وليس كذلك فإذا نظر أحد فيه وفي قول من أتى بلفظ واف بالفرض ربما يتوهم أنها مسألة خلاف لأن بعضهم قد يفهم من عبارة من يثق به معنى قد يكون على وفق مراد المصنف وقد لا يكون فيحصر ذلك المعنى في لفظ وحيز بالضرورة فيضرب مفهوم كل واحد من اللفظين من جهة التدين وغيره غير مفهوم الآخر وقد يذكر أحدهم في مسألة إجماعاً بناء على عدم علمه بقول يخالف ما يعلمه ومن يتبع حكمة الإجماعات ممن يحكمها وطالبه بمسئلتها علم صحة ما أدعيته وربما أتى بعض الناس بلفظ يشبه قول من قبله ولم

يكن أخذ منه فيظن أنه قد أخذ منه فيحمل كلامه على محمل كلام من قبله فان رؤي مغايراً له نسب إلى السهو أو الجهل أو تعمد الكذب أو يكون قد أخذ منه وأتى بلفظ يغاير مدلول كلام من أخذ منه فيظن أنه لم يأخذ منه فيحمل كلامه على غير محمل كلام من أخذ منه فيجعل الخلاف فيما لا خلاف فيه أو الوفاق فيما فيه خلاف . وقد يقصد أحدهم حكاية معنى ألفاظ الغير وربما كانوا ممن لا يرى جواز نقل المعنى دون اللفظ وقد يكون فاعل ذلك ممن يعلل المنع في صورة الغرض بما يقضي إليه من التحريف غالباً وهذا المعنى موجود في أكثر ألفاظ الأئمة . ومن عرف حقيقة هذه الأسباب ربما رأى ترك التصنيف أولى ان لم يجتزأ عنها لما يلزم من هذه المحاذير وغيرها غالباً . فان قيل يرد هذا فعل القدماء وإلى الآن من غير تكبر وهو دليل الجواز والامتنع على الأمة ترك الانكار اذا لقوله تعالى « وينهون عن المنكر » ونحوها من الكتاب والسنة قلنا الاولون لم يفعلوا شيئاً مما عناه فان الصحابة لم ينقل عن أحد منهم تأليف فضلاً عن أن يكون على هذه الصفة وفعلهم غير ملزم لمن لا يعتقد حجة بل لا يكون ملزماً لبعض العوام عند من لا يرى أن العامي ملزم بالزام مذهب امام معين . فان قيل انما فعلوا ذلك ليحفظوا الشريعة من الاغفال والاهمال . قلنا قد كان أحسن من هذا في حفظها أن يدونوا الوقائع والالفاظ النبوية وقناوى الصحابة ومن بعدهم على جهاتها مع ذكر أسسها كما ذكرنا سابقاً حتى يسهل على المجتهد معرفة مراد كل انسان بحسبه فيقلده على بيان وايضاح وانما عينا ما وقع في التأليف من هذه المحاذير لا مطلق التأليف وكيف يعاب مطلقاً . وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم قيدا للعلم بالكتابة . فلما لم يميزوا في الغالب ما قلوه بما خرجوه ولا ما علوه بما اهلوه وغير ذلك مما سبق بان الفرق بين ما عناه وبين ما جففناه واكثر هذه الامور المذكورة يمكن أن اذكرها من كتب المذهب مسألة مسألة لكن يطول هنا . واذا علمت عذر اعتذارنا وخيرة اختيارنا فقول: الأحكام المستفادة في مذهبنا وغيره من اللفظ أقسام كثيرة . منها أن يكون لفظ الامام بعينه أو ايمائه أو تعليقه أو سياق كلامه . ومنها أن يكون مستنبطاً من لفظه إما اجتهاداً من الأصحاب أو بعضهم . ومنها ما قيل إنه الصحيح من المذهب . ومنها ما قيل إنه ظاهر المذهب . ومنها ما قيل إنه المشهور من المذهب . ومنها ما قيل فيه نص عليه يعني الامام أحمد ولم يتعين لفظه . ومنها ما قيل إنه ظاهر كلام الامام ولم يعين قائله لفظ الامام . ومنها ما قيل ويحتمل كذا ولم يذكر أنه يريد بذلك كلام الامام أو غيره . ومنها ما ذكر من الاحكام سرداً ولم يوصف بشيء أصلاً فيظن سامعه أنه مذهب الامام وربما كان بعض الاقسام المذكورة آنفاً . ومنها ما قيل إنه مشكوك فيه . ومنها ما قيل إنه يوقف فيه الامام ولم يذكر لفظه فيه . ومنها ما قال فيه بعضهم اختياري ولم يذكر له أصلاً من كلام أحمد أو غيره . ومنها ما قيل إنه خرج على رواية كذا أو على قول كذا ولم يذكر لفظ الامام فيه ولا تعليقه له . ومنها أن يكون مذهباً لغير الامام ولم يعين ربه . ومنها أن يكون لم يعمل به أحد لكن القول به لا يكون خرقاً لاجماعهم . ومنها أن يكون بحيث يصح تحريجه على وفق مذاهبهم لكنه لم يتعرضوا له بنفي ولا اثبات اهتم قال ثم الرواية قد تكون نصاً أو ايماء أو تحريجاً من الاصحاب واختلاف الاصحاب في ذلك ونحوه كثير لا طائل فيه إذا اعتماد

المفتي على الدليل ما لم يخرج عن أقوال الامام وصحبه وما قال بها أو ناسبها الا أن يكون محتجدا مطلقا أو في مذهب امامه ويروي في مسألة خلاف قول امامه وأصحابه. للدليل ظهير له وقوي عنده وهو أهل لذلك انتهى ما ذكره العلامة ابن حمدان .

ومما يناسب ما نحن فيه ما ذكره بعض العلماء الأعلام وهو ينبغي أن شرح الله صدره اذا بلغته مقالة عن بعض الأئمة أن لا يحكيها لمن يتقدها بل يسكت عن ذكرها ان تبين صحتها والا توقف في قبولها ، فما أكثر ما يحكى عن الأئمة مما لا حقيقة له ، وكثير من المسائل يخرجها بعض الاتباع على قاعدة متبوعة مع أن ذلك الامام لو رأى أنها تنفي لما تنفي اليه لما التزمها والشاهد يرى مالا يرى الغائب ومن الغريب أن بعض الناس ينسب الى بعض الأئمة قواعد لم يذكرها وإنما استخرجنا من بعض الفروع المنقولة عندهم ثم يبنى عليها ما رآه مناسبا لها من المسائل . ولذا قال بعض العلماء في الرد على من نسب الى بعض الأئمة أنهم يقولون إن الخاص لا يلحقه البيان وإن العام قطعي كالخاص وإنه لا ترجيح بكثرة الرواة وإنه لا عبرة بمفهوم الشرط والوصف ونحو ذلك أصلا : إن هذه أصول مخرجة على كلامهم ولا تصح بها رواية عنهم وليست بالحفاظ عليها والتكلف في الجواب عما يرد عليها بأحق من الحافظة على من يخالفها والجواب عما يرد عليه وقد اختلف المخرجون في كثير من التخرجات ورد بعضهم على بعض فينبغي التفريق بين الأقوال التي هي أقوالهم في الحقيقة وبين الأقوال التي هي مخرجة على أقوالهم كما يفعل المحققون من العلماء وبذلك ينحل كثير من الشبه التي تعرض في كثير من المواضع والله الموفق

### ﴿ فوائد شتى ﴾

( الفائدة الاولى ) قد ذكر الحافظ ابن الصلاح طريق نقل الحديث من الكتب المعتمدة التي صحت نسبتها الى مصنفها فقال في آخر النوع الاول : اذا ظهر بما قدمناه انحصار طريق معرفة الصحيح والحسن الآن في مراجعة الصحيحين وغيرها من الكتب المعتمدة فسييل من أراد العمل أو الاحتجاج بذلك اذا كان ممن يسوغ له العمل بالحديث أو الاحتجاج به لذي مذهب أن يرجع الى أصل قد قبله هو أو ثقة غيره بأصول صحيحة متعددة مروية بروايات متنوعة ليحصل له بذلك مع اشتباه هذه الكتب وبعدها عن أن تقصد بالتبديل والتحريف الثقة بصحة ما اتقت عليه تلك الأصول والله أعلم : وقال بعضهم ومن أراد أخذ الحديث من كتاب من الكتب المعتمدة للعمل به أو الاحتجاج به أن كان أهلا لذلك - والإلهام في كل شيء بحسبه - فسييله كما قال ابن الصلاح أن يأخذ من نسخة مستعدة قد قبلها هو أو ثقة غيره بأصول صحيحة متعددة مروية بروايات متنوعة يعني فيما تكثر الروايات فيه كالقبري والنسفي وحماد بن شاكر بالنسبة الى صحيح البخاري أو أصول متعددة فيما مداره على رواية واحدة كما كثر الكتب وقد فهم جماعة من عبارته اشتراط التعدد . وقال بعضهم ليس في عبارته ما يقتضي ذلك فينبغي حمل كلامه هنا على كون التعدد

مستحبا لا واحدا لكون موافقا لما ذكره بعد في مبحث الحسن حيث قال وتختلف النسخ من كتاب الترمذي في قوله هذا حديث حسن أو هذا حديث حسن صحيح ونحو ذلك ، فينبغي أن تصحح أصلك به بجناعة أصول وتعتمد على ما اتفقت عليه فقوله هنا فينبغي قد يشير إلى عدم اشتراط ذلك وأنه إنما هو مستحب وهو كذلك الآن يقال إن ما ذكر هنا إنما هو في مقابل المروي وما ذكر سابقا إنما هو في مقابلة ما أراد أخذه للعمل به أو الاحتجاج به وهو مما ينبغي زيادة الاحتياط فيه . وقال النووي في شرح مسلم : قال الشيخ الامام أبو عمرو بن الصلاح : اعلم أن الرواية بالاسانيد المتصلة ليس المقصود منها في عصرنا وكثير من الاعصار قبله انبات ما يروى إذ لا يخلو اسناد منها عن شيخ لا يدري ما يرويه ولا يضبط ما في كتابه ضبطاً يصلح لأن يعتمد عليه في ثبوته وإنما المقصود بها بقاء سلسلة الاسناد التي خصت بها هذه الامة زادها الله كرامة ، وإذا كان كذلك فسيل من أراد الاحتجاج بحديث من صحيح مسلم وأشباهه أن ينقله من أصل مقابل على يدي ثقتين بأصول صحيحة متعددة مروية بروايات متنوعة ليحصل له بذلك مع اشتهار هذه الكتب وبعدها عن أن تقصد بالتحريف والتبديل الثقة بصحة ما اتفقت عليه تلك الأصول فقد تكثر تلك الأصول المقابل بها كثرة تتركز منزلة التواتر ومنزلة الاستفادة هذا كلام الشيخ وهذا الذي قاله محمول على الاستحباب والاستظهار والا فلا يشترط تعدد الأصول والروايات فإن الأصل الصحيح المعتمد يكفي وتكفي المقابلة به والله أعلم . ثم هل يشترط في نقل الحديث للعمل به أو للاحتجاج به أن تكون له رواية فالظاهر مما تقدم عدم اشتراط ذلك . وذكر العراقي أن بعض الأئمة حكى الاجماع على أنه لا يحل الجزم بنقل الحديث إلا إن له رواية وهو الحافظ أبو بكر محمد بن خير الأموي بفتح الهزرة الاشيلي وهو خال أبي القاسم السهيلي فقال في برنامج المشهور وقد اتفق العلماء على أنه لا يصح لمسلم أن يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا حتى يكون عنده ذلك القول مروياً ولو على أقل وجوه الروايات أقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار وفي بعض الروايات : من كذب علي مطلقاً دون تقييد . قال في تدريب الراوي : وقد تعقب ذلك الزركشي في جزء له قال فيما قرأته بخطه نقل الاجماع عجيب وإنما حكى ذلك عن بعض الحديثين ثم هو معارض بنقل ابن رهران اجماع الفقهاء على جواز نقل في الاوسط : ذهب الفقهاء كافة إلى أنه لا يتوقف العمل بالحديث على سماعه بل إذا صح عنده النسخة جاز له العمل بها وإن لم يسمع وحكى الاستاذ أبو اسحق الاسفرائيني الاجماع على جواز النقل من الكتب المتقدمة ولا يشترط اتصال السند إلى مصنفها وذلك شامل لكتب الحديث والفقه ، وقال اليكيا الطاهري في تعليقه : من وجد حديثاً في كتاب صحيح جاز له أن يرويه ويحتج به . وقال قوم من أصحاب الحديث لا يجوز له أن يرويه لأنه لم يسمعه وهذا غلط وكذا حكاه امام الحرمين في البرهان عن بعض الحديثين . وقال هم عصبية لا مبالاة بهم في حقائق الاصول يعني المقتصرين على السماع لا أئمة الحديث . وقال الشيخ عز الدين بن عبد السلام في جواب سؤال كتبه إليه أبو محمد بن عبد الحميد : وأما الاعتماد على كتب الثقة الصحيحة الموثوق بها فقد اتفق العلماء ( ٤٤ )

في هذا العصر على جواز "الاعتماد عليها والاسناد اليها لان الثقة قد حصلت بالروايات ولذلك  
اعتمد الناس على الكتب المشهورة في النحو والفقه والطب وسائر العلوم لحصول الثقة بها وبعد التدليس  
ومن اعتقد أن الناس قد اتفقوا على الخطأ في ذلك فهو أولى بالخطأ منهم ، ولولا جواز الاعتماد على ذلك  
لتعطل كثير من المصالح المتعلقة بها ، وقد رجع اشرار الى قول الاطباء في صور وليست كتبهم مأخوذة  
في الاصل الا عن قوم كفار ولكن لما بعد التدليس فيها اعتمد عليها كما اعتمد في اللغة على اشعار العرب  
واكثرهم كفار بعد التدليس اه قال وكتب الحديث أولى بذلك من كتب الفقه وغيرها لاعتنائهم بضبط  
النسخ وتحريرها فمن قال ان شرط اتخريج من كتاب يتوقف على اتصال السند اليه فقد خرق الاجماع  
وغاية المخرج أن ينقل الحديث من أصل موثوق بصحته وينسبه الى من رواه ويشكك على علته وغريبه  
وفقه . قال وليس الناقل للاجماع مشهورا بالعلم مثل اشتهار هؤلاء الأئمة . قال بل نص الشافعي في الرسالة  
على أنه يجوز أن يحدث بالخبر وان لم يعلم أنه سبعة فليت شعري أي اجماع بعد ذلك . قال واستدلالة على  
المنع بالحديث المذكور أعجب وأعجب اذ ليس في الحديث اشتراط ذلك وانما فيه تحريم القول بنسبة الحديث  
اليه حتى يتحقق أنه قاله وهذا لا يتوقف على روايته بل يكفي في ذلك علمه بوجوده في كتب من خرج  
الصحيح أو كونه نص على صحته امام وعلى ذلك عمل الناس اه وعبرة البرهان في هذه المسألة هي : وإذا  
وجد الناظر حديثا مسندا في كتاب صحيح ولم يستر في ثبوته واستبان انتفاء اللبس والريب عنه ولم يسمع  
الكتاب من شيخ فهذا رجل لا يروي ما رآه ، والذي أراد أنه يتعين عليه العمل به ولا يتوقف وجوب  
العمل على المجتهدين بموجبات الاخبار على أن يتظلم لهم الاسانيد في جميعها والمعتمد في ذلك ان روجعنا في  
الثقة . والشاهد له ان الذين كانوا يرد عليهم كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يتعين عليهم الاتمالة  
والعمل بموجبه ومن بلغه ذلك الكتاب ولم يكن مخاطبا بمضمونه ولم يسمعه من مسمع كان كالذين قصدوا  
بمضمون الكتاب ومقصود الخطاب ، ولو قال هذا الرجل رأيت في صحيح محمد بن اسمعيل البخاري وقد  
وثقت باشتهال الكتاب عليه فعلى الذي سمعه يذكر ذلك أن يثق به ولا يحقه بما يلقاه بنفسه بورآه أو رواه  
من الشيخ المسمع ولم عرض ما ذكرناه على جماعة المحدثين لا يوه فان فيه سقوط منصب الرواية عند ظهور  
الثقة وصحة الرواية ، وهم عصبة لا مبالاة بهم في حقائق الأصول ، وإذا نظر الناظر في تفاصيل هذه المسائل  
وجدها جارية في الرد والقبول على ظهور الثقة وانحرافها وهذا هو المعتمد الاصولي فإذا صادفناه لم يمان  
وتركنا وراءنا المحدثين ينقطعون في وضع القاب وترتيب أبواب . وقال بعض الفقهاء وإذا أراد المفتي المقلد  
أن ينقل عن المجتهد فله في ذلك طريقتان (أحدها) أن يكون له الى امانه في ذلك سند صحيح يعتمد على  
(التي) أن يأخذه عن كتاب معروف قد تداولته الأيدي لاسيما ان كان من الكتب التي ثبتت التواتر  
أو الشهرة نسبها الى مصنفها الذين يعتمد عليهم في النقل فان لم يجد ذلك الا في كتاب لم يشتهر في عصره أو  
اشتهر فيه ولكن لم يشتهر في دياره لم يسمع له النقل عنه الا أن يكون ما يريد نقله عنه قد نقل عنه كتاب

مشهور فيكون التعويل في النقل عليه لا على الكتاب الآخر الذي لم يشتهر . وقال بعضهم ما يوجد من كلام رجل أو مذهبه في كتاب مشهور معتد عليه يجوز لناظر فيه أن يقول قال فلان كذا وإن لم يسمعه من أحد لأن وجود ذلك على هذه الصفة بمنزلة الخبر المتواتر أو المستفيض فلا يحتاج في مثله إلى اسناد . وقد بحث جماعة في عبارة ابن خير المذكو رة فقال بعضهم أنه لو لم يورد الحديث الدال على تحريم نسبة الحديث إلى النبي صلى الله عليه وسلم حتى يتحقق أنه قاله لكان مقتضى كلامه منع إيراد ما يكون في الصحيحين أو أحدهما حيث لا رواية له به وجواز نقل ماله به رواية ولو كان ضعيفاً . وأما ما ادعاه من الإجماع فيمكن حمله على إجماع مخصوص وهو إجماع المحدثين وإن قال كثير من العلماء أنه لم يقل به إلا بعض المحدثين . وقال بعضهم إن كلامه ليس على ظاهره وأنه إنما قصد به ردع العامة ومن لا علم له بالحديث عن الإقدام على الرواية عن النبي صلى الله عليه وسلم بغير سند . وأما جهة العلماء الذين يمكنهم مراجعة الكتب والنقل منها فلم يقصد منهم من ذلك . ويكون مستندهم في ذلك الوجادة وهي إحدى وجود الروايات وإن كانت من أدناها وإنما قال حتى يكون ذلك القول عنده مرويًا ولم يقل حتى يكون مرويًا له لأن العبارة الثانية تشعر بأن يكون له به رواية بخلاف الأولى فإنها لا تدل على ذلك بل تدل على أنه قد ثبت عنده أنه روي عن النبي صلى الله عليه وسلم وإن لم يتصل السند إليه بأن يرويه غيره ويتحقق هو ذلك .

#### ( الفائدة الثانية )

الوجادة بالكسر هي قيم من أقسام أخذ الحديث ونقله وهي ثمانية . السماع من الشيخ . والمرأة على الشيخ . والإجازة . والمناولة . والمكاتبه . وإعلام الشيخ . والوصية بالكتابة . والوجادة . وذكر ابن الصلاح الوجادة فقال : الثامن الوجادة وهي مصدر لوجد يجد مولد غير مسبوع من العرب ، روينا عن المعاني بن زكريا الهرواني الملامة في العلوم أن المولدين فرعوا قولهم وجادة فيما أخذ من العلم من صحيفة من غير سماع ولا إجازة ولا مناولة من تفريق العرب بين مصادر وجد للتمييز بين المعاني المختلفة يعني قولهم وجد ضالته وجداناً ومطلوبه وجوداً وفي الغضب موجدة وفي الغنى وجداً وفي الحب وجداً . ومثال الوجادة أن يقف على كتاب شخص فيه أحاديث يرويها بخطه ولم يلقه أو لقيه ولكن لم يسمع منه ذلك الذي وجدته بخطه ولا له منه إجازة ولا نحوه فلا أن يقول وجدت بخط فلان أو في كتاب فلان بخطه أخبرنا فلان أن فلان وبذكر شيخه ويسوق سائر الاسناد والمتن أو يقول وجدت أو قرأت بخط فلان من فلان وبذكر الذي حدثه ومن فوقه ، وهو الذي استمر عليه العمل قديماً وحديثاً وهو من باب المنقطع والمرسل غير أنه أخذ شواهد من الاتصال لقوله وجدت بخط فلان وربما دلس بعضهم فذكر الذي وجد خطه وقال فيه عن فلان أو قال فلان وذلك تدليس قبيح إذا كان بحيث يوهم سماعه منه على ما سبق في نوع التدليس وجازف بعضهم فاطلق فيه حديثاً وأخبرنا واتخذ ذلك على فاعله . وإذا وجد حديثاً في تأليف شخص وليس بخطه فلا أن يقول ذكر فلان أو قال فلان أخبرنا فلان أو ذكر فلان عن فلان وهذا منقطع لم يأخذ

شوبا من الاتصال وهذا كله اذا وثق بأنه خط المذكور أو كتابه فإن لم يكن كذلك فليقل بلغني عن فلان أو وجدت عن فلان أو نحو ذلك من العبارات أو ليصح بالمتكدر فيه بأن يقول كما قاله بعض من تقدم قرأت في كتاب فلان وأخبرني فلان أنه بخطه أو يقول وجدت في كتاب ظننت أنه بخط فلان أو في كتاب ذكر كته أنه فلان بن فلان أو في كتاب قيل إنه بخط فلان . ولذا أراد أن ينقل عن كتاب منسوب إلى مصنف فلا يقل قال فلان كذا وكذا الا اذا وثق بصحة النسخة بأن قالها هو أو ثقة غيره بأصول متعددة كما نهى عليه في آخر النوع الاول ، واذا لم يوجد ذلك ونحوه فليقل بلغني عن فلان أنه ذكر كذا وكذا . ووجدت في نسخة من الكتاب الثنائي وما أشبه هذا من العبارات . وقد تسامح أكثر الناس في هذه الأزمان باطلاق اللفظ الجازم في ذلك من غير تحرر وثبت فيطالع أحدهم كتابا منسوباً إلى مصنف معين وينقل منه عنه من غير أن يثق بصحة النسخة قائلاً قال فلان كذا وكذا أو ذكر فلان كذا وكذا والصواب ما قدمناه . فإن كان المطالع عالماً فطناً بحيث لا يخفى عليه في الغالب مواضع الاسقاط والسقط وما أحيل من جهته إلى غيرها رجحوا أن يجوز له اطلاق اللفظ الجازم فيما يحكيه من ذلك وإلى هذا فيما أحسب استزوج كثير من المصنفين فيما قلوه من كتب الناس والهم عند الله تعالى ، هذا كله كلام في كيفية النقل بطريق الوجدادة . وأما جواز العمل اعتماداً على ما يوثق به منها فقد روينا عن بعض المالكية أن معظم الحديث والنقل من المالكيين وغيرهم لا يرون العمل بذلك وحكي عن شافعي وضائفة من نظار أصحابه جواز العمل بذلك . فأت قطع بعض المحققين من أصحابه في أصل الفقه بوجوب العمل به عند حصول الثقة به . وقال لوعرض ما ذكرناه على جملة الحديث لا يثبوت ، وما قطع به هو الذي لا يتجه غيره في الاعتصار المتأخرة فإنه لو توقف العمل فيها على الرواية لانسد باب العمل بالمتقول لتذر شرط الرواية فيها على ما تقدم في النوع الاول والله أعلم . قال بعض العلماء قد ذكر ابن الصلاح حكم الوجدادة المجردة وهي ما لا يكون فيها للواجد إجازة ممن وجد ذلك بخطه ولم يتعرض لحكم الوجدادة مع الإجازة وقد استعمل ذلك غير واحد من أهل الحديث كقول بعضهم وجدت بخط فلان وأجازه لي وقد لا يصرح بالإجازة كقول عبد الله بن أحمد وجدت بخط أبي حديث فلان وهذا ليس فيه شيء . والمروى بالوجدادة المجردة في حكم المنقطع والمرسل . وقال بعضهم الاولى جعله في حكم المعلق . وأجاز جماعة من المتقدمين الرواية بالوجدادة مما ليس لهم به سماع ولا إجازة ويروي عن ابن عمر أنه قال : أنه وجد في قائم سيف أبيه بحيفة فيها كذا وعن يحيى بن سعيد القطان أنه قال : رأيت في كتاب عندي عتيق لسفيان الثوري حديثي عبد الله بن ذكوان وذكر حديثاً ، وعن يزيد بن أبي حبيب أنه قال : أودعني فلان كتاباً أو كلمة تشبه هذه فوجدت فيه عن الأعرج وكان يحدث بأشياء مما في الكتاب ولا يقول أخبرنا ولا حدثنا . والظاهر أنهم اقتصروا في ذلك على من سمعوا منه في الجملة وعرفوا حديثه مع إرادهم له بوجدت أو رأيت ونحوهما . وقد كره الرواية عن الضعيف غير المسبوقة غير واحد من السلف ومنعوا النقل والرواية بالوجدادة المجردة . ولذا قال بعضهم إن مواقع من ذلك ليس من باب الرواية وإنما هو

وَجَدَ يُوجِبُ الْإِيقَانِ

(الفائدة الثالثة)

قد ذكرنا سابقاً أن سبيل من أراد العمل أو الاحتجاج بالحديث أن يرجع إلى أصل قديقه هو أوثقه غيره بأصول صحيحة. وقد تعرض أهل الفن لأمر المقاتلة في مبحث كتابة الحديث وضبطه وقد أحينا ذكر ذلك فقول: ذكروا أن على الطالب مقابلة كتابه بكتاب شيخه الذي يرويه عنه سماعاً أو إجازة أو بأصل أصل شيخه المقابل به أصل شيخه أو بفرع مقابل بأصل السماع المقابل بالترويض أو بفرع مقابل بفرع قبول كذلك. والفرض أن يكون كتاب الطالب مطابقاً لكتاب شيخه الذي رواه عنه وإنما قيدوا أصل الأصل بكونه قد قبل عليه الأصل لأنه قد يكون لشيخه عدة أصول قد قبل أصل شيخه أحدها فأنها لا تكفي المقاتلة بغيره لإحتمال أن تكون فيه زيادة أو نقص فيكون قد أتى بشيء لم يروه شيخه له أو حذف شيئاً مما رواه شيخه له. ويقال للمقاتلة المعارضة تقول قابلت الكتاب بالكتاب مقابلة إذا حملاه قبالة الآخر وصيرت فيه مثل ما في الآخر وعارضت الكتاب بالكتاب معارضة إذا عرضته على الآخر وصيرت ما فيه مثل ما في الآخر وقد تسمى المعارضة عرضاً والمقاتلة بمعينة لابد منها. قال هشام بن عروة قال لي أبي أكتبت قات نعم قال عارضت قلت لا قال لم تكتب. وقال أفتح بن إسام كنت عند الثماني فقال لي كتبت قلت نعم قال عارضت قلت لا قال لم تصنع شيئاً. وقال الاخفش إذا نسخ الكتاب ولم يعارض ثم نسخ منه ولم يعارض خرج أعجبياً. وقال بعضهم من كتب ولم يقابل فهو كمن غزا ولم يقاتل. وأفضل المعارضة أن يعارض الطالب كتابه بنفسه مع شيخه بكتابه في حال تحديثه به فإنه يحصل في ذلك غالباً من وجوه الاحتياط من الجانبين. لا يحصل في غيره. هذا إذا كان كل منهما أهلاً لهذا الأمر وذا عناية به فإن لم يجتمع هذه الأوصاف نقص من مرتبته بقدر ما فانه منها وقيد ابن دقيق العيد الأفضلية بمكان الطالب مع ذلك من الثبوت في القراءة والسماع. والافتقار للمقاتلة حيث أن أولي بل قال إنه يقول إنه أولى مطلقاً لأنه إذا قبل أولاً كان في حالة السماع أيسر وأيضاً فإنه إذا وقع اشكال كشف عنه وضبط فقرئ على الصلحة فكم من جزء قرئ



بغية فوقع فيه أنه ليط و تصحيقات لم يبين صوابها إلا بعد الفراغ فاصححت ورتا كان ذلك على خلاف .  
وقعت امرأه عليه فكان كذبا ان قال قرأت لأنه لم يقرأ على ذلك الوجه . وقال الحافظ أبو الفضل الجارودي .  
صدق المعارضة مع نفسك . وقال بعضهم لا تصح مقابله مع أحد غير نفسه ولا يقلد غيره ولا يكون بينه  
وبين كتاب الشيخ واسطة بل يقابل نسخته بالأصل حرفا حرفا حتى يكون على ثقة و يقين من مطابقتها  
له . قال ابن الصلاح وهذا مذهب متروك وهو من مذاهب أهل التشديد المنقوضة في أعصارنا . ولا ينبغي  
أن الفكر يتشعب بالنظر في النسختين بخلاف الأول . وقال ابن دقيق العيد هذا يختلف باختلاف الناس  
من عادته عدم السهو عند النظر فيها فهذا يقابله بنفسه أولى ومن عادته السهو فهذا يقابله مع غيره أولى  
ويستحب أن ينظر معه في نسخته من حضر من السامعين بمن ليس معه نسخة لاسيما إن أراد النقل منها .  
وقد روي عن يحيى بن معين أنه سئل ممن لم ينظر في الكتاب وأحدث بقرأ هل يجوز أن يحدث بذلك  
فقال أما عندي فلا يجوز ولكن عامة الشيوخ هكذا سماعهم وهذا من مذاهب أهل التشديد في الرواية  
والصحيح أن ذلك لا يشترط وأنه يصح السماع وإن لم ينظر أصلا في الكتاب حالة القراءة وأنه لا يشترط  
أن يقابله بنفسه بل يكفيه مقابلة نسخته بأصل الراوي وإن لم يكن ذلك حالة القراءة وإن كانت المقابلة على  
يد غيره إذا كان ثقة موثوقا بضبطه وأما من لم يعارض كتابه بالأصل وبحوذه أصلا فقد اختلف في جواز  
روايته منه فنع من ذلك بعضهم وقال لا يحل لأهل التي الرواية تمام يقابل بأصل شيخه أو نسخة تحقق  
ووثق بمقابله بالأصل وتكون مقابله لذلك مع الثقة المأمون على ما ينظر فيه فذا وقع مشكك نظر معه حتى  
يتبين ذلك وقد نحا قريبا من منجاة من قال لا يجوز للراوي أن يروي عن شيخه شيئا سماعه عليه من كتاب  
لا يعلم هل هو كذا الذي سمعه أو بعضه وهل هو على وجهه أم لا . وأجاز ذلك الاستاذ أبو اسحق  
الاسفراييني وجماعة منهم أبو بكر الخطيب غير أن الخطيب ذكر أنه يشترط أن تكون نسخته ثقاة من الأصل  
وأن يبين عند الرواية أنه لم يعارض وحكي عن شيخه أبي بكر البرقاني أنه سأل أبا بكر الأسعيلي هل ترخص  
أن يحدث بما كتب عن الشيخ ولم يعارض بأصله فقال نعم ولكن لا بد أن يبين أنه لم يعارض قال وهذا  
هو مذهب أبي بكر البرقاني فإنه أدى لنا أحاديث كثيرة قال فيها أخيرا فلان ولم يعارض بالأصل . قال  
ابن الصلاح ولا بد من شرط ثالث وهو أن يكون ناقلا للنسخة من الأصل غير سقيم النقل بل صحيح النقل  
قليل السقط ثم إنه ينبغي أن راعي في كتاب شيخه بالنسبة إلى من فوقه مثل ما ذكرنا أنه راعيه في كتابه  
ولا يكون كطائفة من الطلبة إذا راوا سماع شيخ لكتاب قرووه عنه من أي نسخة انفتت

#### ( في الفائدة الرابعة )

قد ذكر أهل الفن في منحة كتابة الحديث وضبطه أمور أربعة لا يسع الطالب حيلها . في الأمر  
الأول ( ينبغي لكتاب الحديث أن يجعل بين كل حديثين دائرة تفصل بينهما وتميز أحدهما عن الآخر  
والدائرة حلقة منفرجة أو منطوقة . ومن جاء عنه الفصل بين الحديثين بالدائرة أبو الزناد وأحمد بن حنبل

وابراهيم بن اسحق الحربي ومحمد بن جرير الطبري ، ومن الحديثين من لا يقتصر عليها بل يترك بقية السطر خالياً عن الكتابة مبالغة في الفصل والتمييز وكذا يفعل في التراجم ورؤوس المسائل وما أشبه ذلك . واستحب الخطيب ان تكون الدارات غفلاً فإذا عارض فكل حديث يفرغ من عرضه ينقط في الدارة التي عليه نقطة أو شط في وسطها خطأ قال وقد كان بعض أهل العلم لا يعتد من سماعه الا بما كان كذلك أو في مناه . ( الامر الثاني ) ينبغي للكاتب ان يحافظ على كتابة الثناء على الله تعالى عند ذكر اسمه نحو عز وجل وبارك وتعالى وكذلك كتابة الصلاة والتسليم على النبي صلى الله عليه وسلم عند ذكره ولا يسأم من تكرار ذلك فأجره عظيم فإن كان الثناء والصلاة والتسليم ثابتاً في أصل سماعه أو أصل الشيخ فالأمر واضح وان لم يكن في الأصل فلا يتقيد به . وليكتبه وليتلفظ به عند القراءة لأنه ثناء ودعاء يثبت لا كلام يرويه . قال ابن الصلاح وما وجد في خط أبي عبد الله أحمد بن حنبل من إغفال ذلك عند ذكر اسم النبي صلى الله عليه وسلم فعمل سببه أنه كان يرى التقيد في ذلك بالرواية وعز عليه اتصالها في ذلك في جميع من فوقه من الرواة . قال الخطيب أبو بكر وبلنني أنه كان يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم نطقاً لا خطاً قال وقد خالفه غير الأئمة المتقدمين في ذلك ورواه عن علي بن المديني وعباس بن عبد العظيم الغنبري قالا : ما تركنا الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في كل حديث سمعناه وربما عجلنا فنيض الكتاب في كل حديث حتى يرجع إليه . قال بعضهم يريدان أنهما لم يتركا الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في كل حديث سمعناه سواء وقعت الصلاة في الرواية أم لا وإذا دعاها الاستعجال الى ترك كتابتها بيضا لها في الكتاب لتييسر لهما كتابتها فيما بعد ويحتمل ان يكون إغفال أحمد بن حنبل لها الاستعجال اما لكونه في حال الرحلة أو لنحو ذلك والظاهر ما أشار اليه ابن الصلاح من أنه كان يرى التقيد بما في الرواية ويؤيد ذلك ما ذكره في بحث حذف الرواية حيث قال : ثبت عن عبد الله بن أحمد بن حنبل أنه رأى أباه إذا كان في الكتاب عن النبي فقال المحدث عن رسول الله ضرب وكتب عن رسول الله وقال الخطيب أبو بكر هذا غير لازم وإنما استحب أحمد اتباع المحدث في لفظه والا فمذهبه الترخيص في ذلك ثم ذكر بإسناده عن صالح بن أحمد بن حنبل قال : قلت لأبي يكون في الحديث قال رسول الله فيجمله الانسان قال النبي فقال أرجو ان لا يكون به بأس وذكر الخطيب بإسناده عن حماد بن سامة أنه كان يحدث وبين يديه عتقان وهيز شعلاً يغيران النبي الى رسول الله فقال لهما حماد أما أنتم فلا تفحان أبداً . وما كان ابن دقيق العيد الى ما جرى عليه أحمد فانه قال في الاقتراح والذي تميل اليه ان تتبع الاصول والروايات فان المدة في هذا الباب هو أن يكون الاخبار مطابقة لما في الواقع فإذا دل اللفظ على ان الرواية هكذا ولم يكن الأمر كذلك لم تكن الرواية مطابقة لما في الواقع ولهذا أقول اذا ذكرت الصلاة لفظاً من غير ان تكون في الأصل فينبغي ان تصحبها قرينة تدل على ذلك مثل كونه يرفع رأسه عن النظار في الكتاب بعد ان كان يقرأ فيه ويتوي بقلبه أنه هو المصلي لاحقاً عن غيره . وعلى هذا فمن كتبها ولم تكن في الرواية فينبغي له ان يسه على ذلك وعليه جرى الامام الحافظ شرف

الدين أبو الحسين علي بن محمد البجلي في نسخة صحيح البخاري التي جمع فيها بين الروايات فإنه يشير بالمرور إليها اثباتاً ونفيًا • وينبغي أن يحتج في أمر الصلاة والتسليم من شيتين (أحدهما) أن يجعلها منقوصين في الحظ بان يرمر اليهما بحرفين أو أكثر نحو صل كما يفعل الكسالي من التباس قال بعضهم وقد وجد بخط الذهبي وبعض الحفاظ كتابتهما هكذا صلى الله على والأولى خلافه وقد وجدتها بخطه كما ذكر ولم يكتبهما على أصلهما في موضع وسبب ذلك فيما يظهر هو الاستعجال والحرص على إكمال ما هو بصدده ويؤيد ذلك أنه لم يكتب عند ذكر أحد من الصحابة رضي الله عنهم رضي الله عنه مع أنه من المعروفين بالحرص على ذلك ولا يخفى أن مثل هذا يمكن تداركه فيما بعد بواسطة النسخ بان يقال له اكتب عليه وسلم على أصلهما واكتب رضي الله عنه عند ذكر اسم كل صحابي فإن كان ذلك من جهة المؤلف لم يكن من قبيل التصرف في الأصل أصلاً والثاني أن يجعلها منقوصين في اللفظ بان يقتصر على أحدهما كأن يقول صلى الله عليه أو عليه السلام فإن الأمر قد ورد بالأمر بالصلاة والتسليم معا قال الله سبحانه وتعالى ﴿ان الله وملائكته يصلون على النبي يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليماً﴾ • وقال بعض العلماء اثباتاً يظهر الكراهة فيما إذا اقتصر المرء على أحدهما دائماً وأما من كان يأتي بالصلاة تارة وبالتسليم تارة من غير إخلال بأحدهما فلا يظهر الكراهة فيما أتى به ولكنه خلاف الأولى إذ لا نزاع في كون الجمع بينهما مستحباً ويؤيد ذلك وقوع الصلاة مفردة في رسالة الامام الشافعي وصحيح مسلم والتنبيه لآبي اسحق الشيرازي وغير ذلك من كتب العلماء الأعلام • (الامر الثالث) ينبغي لطالب العلم ضبط كتابه بالنقط والشكل ليؤديه كما سنده قصد قيل إنهم المكتوب يمنع من استعجابه، وشكله يمنع من إشكاله • والاعجم هو النقط تقول أعجمت الحرف إذا أركت عجمته وميزته عن غيره بالنقط • والاستعجام الاستغلاق يقال استعجم عليه الكلام واستعجمت الحرف إذا أركت عجمته وميزته • والشكل هو إعلام الحرف بالحركة تقول شككت الكتاب شكلاً إذا علمته بعلامات الاعراب • والاشكال الالتباس تقول أشكل الأمر إذا التبس • وقد اتفق العلماء على استحسان الضبط إلا أنهم اختلفوا في أنه هل ينبغي أن يقتصر على ضبط المشكل أو ينبغي أن يضبط هو وغيره فقال بعضهم إنما يشكل ما يشكل ولا حاجة إلى الشكل مع عدم الاشكال قال علي بن ابراهيم النعماني في كتاب سنن الخط وروقه: أن أهل العلم يكرهون الاعجم والاعراب إلا في الملتبس • وقال بعضهم ينبغي أن يشكل ما يشكل وما لا يشكل وذلك لأن المبتدئ وغير المتبحر في العلم لا يميز ما يشكل مما لا يشكل على أنه قد يظن أن الشيء غير مشكل لوضوحه في بادئ الرأي وهو عند التأمل وامعان النظر يكون مشكلاً • وكثيراً ما يهاون الطالب الواقع بعرفته فيترك الضبط في بعض المواضع لاعتقاده أنها واضحة ثم يبدو له بعد حين إشكال فيها فيسند على تفریطه والهاون وخيم العاقبة والانسان معرض للنسيان وأول الناس أول الناس قلاً احتياطاً إنما هو في شكل ما يشكل وما لا يشكل وفي ذلك عزم انتفع لجميع الطبقات • وينبغي للطالب أن لا يغفل عن ضبط الأسماء فقد قال أبو اسحق ابراهيم النجيري أولى الأشياء بالضبط أسماء الرجال لأنها لا يدخلها القياس ولا قلبها ولا يبدلها شيء

بدل عليها . وذكر أبو علي النساني ان عبد الله بن ادريس قال لما حدثني شعبة بمحدث أبي الحوراء السعدي عن الحسن بن علي كتبت تحته حور عين ثلاثاً غلط يعني فقرأه أبا الجوزاء بالحليم والزاي . ويستحب في الانفاظ المشكلة ان يكرر ضبطها بان يضبطها في متن الكتاب ثم يكتبها قبالة ذلك في الحاشية مفردة مضبوطة فان ذلك أبلغ في إبانها وأبعد من التباسها لان المضبوط في أثناء الاسطر ربما داخله نقط غيره وشكها مما فوقه أو تحته لاسيما عند ضيقها ودقة الخط ، وأوضح من ذلك ان يقطع حروف الكلمة المشكلة في الهامش لانه يظهر شكل الحرف بكتابته مفردا وذلك في بعض الحروف كالباء والياء بخلاف ما اذا كتبت الكلمة مجمعة والحرف المذكور في أولها أو وسطها . قال ابن دقيق العيد في الاقتراح ومن عادة المتقنين ان يبالغوا في ايضاح المشكل فيفارقوا حروف الكلمة في الحاشية ويضبطوها حرفاً حرفاً فلا يبقى بعده إشكال . وينبغي التنبيه لما يقع من الضبط نقطاً أو شكلاً في خط العلماء الاعلام منع جهة غيرهم فانه قد يخفى حتى على الجذاق ، ومن التيسير ما يفعله بعضهم من ذلك قصداً لرفع نسبة الخطأ اليه فيما وقع منه من قبل وأقبح من ذلك من يفعله تصديداً لنسبة الخطأ اليهم . ( الامر الرابع ) وكما ينبغي ان تضبط الحروف المعجمة بالنقط ينبغي ان تضبط الحروف المهملة بعلامات تدل على عدم إعجامها . وسبيل الناس في ذلك يختلف فهم من يقاب النقط فيجمل النقط التي فوق المعجمات تحت ما يشاكلها من المهملات فينقط تحت الراء والصاد والطاء والعين ونحوها من المهملات . وقد اختلفوا في كيفية نقط السين المهملة فقال بعضهم ينبغي ان تكون النقط التي تحت السين المهملة مبسوطة صفاً والتي فوق الشين المعجمة كالآتي هكذا وقال بعضهم ينبغي ان تكون النقط التي توضع تحت السين على صورة النقط التي توضع تحت الشين والاولى ان تكون مقبولة هكذا . . . ويستثنى من هذا الامر الحاء فانها لو نقطت من تحت لالتبس بالحليم . ومن الناس من يجعل علامة الاهال فوق الحروف المهملة كقلامة ظفر مضجعة على قفاها لتكون فرجة الى فوق . ومنهم من يجعل علامة الاهال ان يكتب تحت الحرف المهمل مثله مفردا فيجعل تحت الحاء المهملة حاء مهملة صغيرة وتحت الصاد صاداً مهملة صغيرة وكذا تحت سائر الحروف المهملة الملتبسة مثل ذلك فهذه العلامات الثلاثة شائعة معروفة . وهناك من العلامات ما هو موجود في كثير من الكتب القديمة ولا يظن له كثيرون كعلامة من يجعل فوق الحرف المهمل خطاً صغيراً . قال الحافظ العراقي سمعت بعض أهل الحديث يفتح الراء من رضوان فقلت له في ذلك فقال ليس لهم رضوان بالكسر فقلت انما سمي بالمصدر وهو بالكسر فقال وجدته بخط فلان بالفتح وسمي من لا يحضرني ذكره الآن ثم إني وجدت بعد ذلك في الكتب القديمة هذا الاسم وفوقه فتحة فتأملت الكتاب فاذا هو بخط فوق الحرف المهمل خطاً صغيراً فعلمت أنه علامة الاهمال وان الذي قاله بالفتح من ههنا آتى . ومن العلامات التي لم تشع علامة من يجعل تحت الحرف المهمل مثل النبرة والنبرة هي كما ذكر الجوهرى وابن سيدة الهمة ومنهم من يجعل ذلك فوق الحرف المهمل . ومن الناس ومن الأكثر من يقتصر في بيان الحروف المهملة على ما هو الاصل فيها وهو اخلاؤها عن العلامة ولا يخفى

أن مخالفة ما هو الأصل لا تنبغي إلا إذا دعا إلى ذلك داع وهو الخوف من وقوع الاشتباه في موضع لا يستبعد فيه ذلك فوضع علامة الإهمال على مثل الرأى من رضوان من قيل وضع الشيء في غير محله : ولم يتعرض أهل هذا الفن للكاف واللام وذكرهما المصنفون في الخط فقالوا إن الكاف إذا لم تكتب مبسوطة يجعل في وسطها كاف صغيرة وقد يختصرها بعضهم حتى تكون كالمهزة واللام يجعل في وسطها لام أي هذه الكلمة بتمامها لا صورة ل . والهاء إذا وقعت في آخر الكلمة وخيف اشتباهها بهاء التأنيث جعل فوقها هاء مشقوقة . (الامر الخامس) قال ابن أنصراح من شأن أخذنا المتقين ، العناية بالتصحيح ، والتضييب ، والتخريض . أما التصحيح فهو كتابة صح على الكلام أو عنده ، ولا يفعل ذلك إلا فيما صح رواية ومعنى غير أنه عرضة للشك أو للخلاف فيكتب عليه صح ليعرف أنه لم يغفل عنه وأنه قد ضبط وصح على ذلك الوجه . وأما التضييب ويسمى أيضاً التخريض فيجعل على ما صح وروده كذلك من جهة النقل غير أنه فاسد لفظاً أو معنى أو ضعيف أو ناقص مثل أن يكون غير جائز من جهة العربية أو يكون شاذاً عند أهلها يأباه أكثرهم أو مصحفاً أو ينقص من جهة الكلام كلمة أو أكثر وما أشبه ذلك فيمد على مثل هذا خط أوله مثل الصاد ولا يلزق بالكلمة المعلم عليها كيلا يظن ضرباً وكأنه صاد التصحيح يمدتها دون حائها كتبت كذلك ليفرق بين ما صح مطلقاً من جهة الرواية وغيرها وبين ما صح من جهة الرواية دون غيرها فلم يكمل عليه التصحيح وكتب حرف ناقص على حرف ناقص إشعاراً بنقصه ومرضته مع صحة نقله وزوايته ونبيها بذلك لمن ينظر في كتابه على أنه قد وقف عليه ونقله على ما هو عليه ولعل غيره قد يخرج له وجهاً صحيحاً أو يظهر له بعد ذلك في صحته ما لم يظهر له الآن ولو غير ذلك وأصلحه على ما عنده لكان متعرضاً لما وقع فيه غير واحد من المتجاسرين الذين غيروا ثم ظهر الصواب فيما أنكروه والفساد فيما أصلحوه ؛ وأما تسمية ذلك ضبة فقد بلغنا عن أبي القاسم إبراهيم بن محمد اللغوي المعروف بابن الأقبلي أن ذلك يكون الحرف مقفلاً بها لا يتجه لقراءة كما أن الضبة مقفلة بها . قال المؤلف ولأنها لما كانت على كلام فيه خلل اشبهت الضبة التي تجعل على كسر أو خلل فاستعير لها اسمها ومثل ذلك غير مستسكر في باب الاستعارات . ومن مواضع التضييب أن يقع في الإسناد ارسال أو انقطاع فن عادتهم تضييب موضع الارسال والانقطاع وذلك من قيل ما سبق ذكره من التضييب على الكلام الناقص ، ويوجد في بعض أصول الحديث القديمة في الإسناد الذي تجتمع فيه جماعة معطوفة أسماؤهم بعضها على بعض علامة تشبه الضبة فيما بين أسماؤهم فيتوهم من لا خبرة له أنها ضبة وليست بضبة وكأنها علامة وصل فيما بينهما أثبتت تأكيداً للعطف خوفاً أن تحمل عن مكان الواو ، والعلم عند الله تعالى ، ثم إن بعضهم ربما اختصر علامة التصحيح فجاءت صورة تشبه صورة التضييب . والفطنة من خير ما أوتيته الإنسان والله أعلم اه وقد اعترض بعضهم على ما ذكره إن الإصلاح من أن الضبة سميت بهذا الاسم لأنها لما كانت على كلام فيه خلل اشبهت الضبة التي تجعل على كسر أو خلل فاستعير لها اسمها فقال هذا بعيد لأن ضبة القدح جعلت للجبر وهذه ليست جارية وإنما هي علامة لتكون

الى جهة باطن الورقة اذا كان التخريج في جهة اليمين واذا كان في جهة الشمال وقع منها الى جهة طرف الورقة . وانما اختير تخريج اللحق في جهة اليمين لانه لو خرج الى جهة الشمال فرما ظهر بعده في السطر نفسه نقص آخر فان خرج قدماه الى جهة الشمال أيضاً وقع بين التخريجين إشكال حيث يشتهر موضع هذا السقط بموضع ذلك السقط وان خرج الثاني الى جهة اليمين قابلت عطفة التخريج الى جهة الشمال وعطفة التخريج الى جهة اليمين وربما تلاقيا فاشبه ذلك الضرب على ما بينهما بخلاف ما اذا خرج الاول الى جهة اليمين فانه حينئذ يخرج الثاني الى جهة الشمال فلا يلتقيان ولا يلزم إشكال الا أن يتأخر النقص الى آخر السطر فلا وجه حينئذ الا تخرج الى جهة الشمال لقرب التخريج من اللحق وسرعة لحاق الناظر به ولأن من من نقص يحدث بعده نعم ان ضاق ما بعد آخر السطر لقرب الكتابة من طرف الورق لضيقه أو لضيقه بالجلد بأن يكون السقط في الضحيفة اليمنى فلا بأس حينئذ بالتخريج الى جهة اليمين وقد وقع ذلك في خط غير واحد من أهل العلم . وينبغي ان يكتب عند انتهاء اللحق صح ومنهم من يكتب مع صح رجع . ومنهم من يكتب انتهى اللحق . ومنهم من يكتب في آخر اللحق الكلمة المتصلة به داخل الكتاب في موضع التخريج ليؤذن باتصال الكلام وهذا اختيار بعض أهل الصنعة من أهل المغرب واختيار القاضي أبي محمد بن خلاد صاحب كتاب الفاصل بين الراوي والواعي من أهل المشرق مع طائفة وليس ذلك بمرضي إذ قد يقع في الكلام ما هو مكرر مرتين فأكثر لمعنى صحيح فاذا كررت الكلمة لم يؤمن ان توافق ما بتكرار حقيقة أو يشكل أمرها فيحصل بذلك ارتباك وزيادة اشكال فالأولى الاقتصار على كتابة صح وذ كر بعض أرباب النكت ان كلمة صح قد ينتظم بها الكلام بعدها فيظن انها من أصل الكتاب وأجيب بأن هذا نادر بالنسبة لما قبله على ان الحذاق من الكتبة يكتبونها صغيرة وبعضهم يكتبها بعداد أحمر وبعضهم لا يسم كتابتها الحاء منها . وقال بعضهم الأحسن الرمز لذلك بشيء لا يقرأ ويحصل ذلك بطمس صاد صح وعدم تعريف حائها . واختار ابن خلاد أيضاً في عطفة خط التخريج ان تعد حتى تلحق بأول اللحق في الحاشية وهذا غير مرضي لأن فيه تسويدا للكتاب لاسيما عند كثرة الإلحاقات مع عدم الاضطراب لذلك فان العطفة اليسيرة الى جهة الحاشية التي يكتب فيها اللحق كافية في رفع اللبس وان كان فيما ذهب اليه من مدها الى أول اللحق وزيادة في رفعه . قال العراقي فان لم يكن اللحق قبالة موضع السقوط بأن لا يكون ما يقابله خاليا وكتب اللحق بموضع آخر فيتمين حينئذ جر الخط الى أول اللحق أو يكتب قبالة يتلوه كذا وكذا في الموضع الفلاني ونحو ذلك لزوال اللبس وقد رأيت في خط غير واحد ممن يعتمد عليه اتصال الخط اذا بعد اللحق عن مقابل موضع النقص وهو حينئذ حسن والاصل في التخريج قول زيد بن ثابت في نزول قوله تعالى غير أولى الضرر بعد نزول لا يستوي القاعدون من المؤمنين كما في سنن أبي داود : فالحقها والذي نفسي بيده ولكاني أنظر الى ملحقها عند صدع في كنف . وأما ما يكتب في حاشية الكتاب من غير أصل الكتاب من شرح أو تنبيه على غلط أو اختلاف رواية أو نسخة أو نحو ذلك فقال بعضهم انه لا ينبغي ان يخرج له

لئلا يدخل اللبس ويحسب من الاصل وانه لا يخرج الا لما هو من نفس الاصل لكن يجعل على ذلك الحرف المقصود علامة كالضبة والتضحيح لتدل عليه واعترض عليه بان كلا من الضبة والتصحيح اصطلاح به لغير ذلك يخوف اللبس أيضاً حاصل بل هو فيه أقرب . وقال بعضهم ينبغي ان يخرج له لكن على نفس الكلمة التي من أجلها كتبت الحاشية لابين الكلمتين . قال ابن الصلاح التخريج أولى وأدل وفي نفس هذا المخرج ما يمنع الالتباس . ثم هذا التخريج يخالف التخريج لما هو من نفس الاصل في ان خط ذلك التخريج يقع بين الكلمتين بينهما سقط الساقط وخط هذا التخريج يقع على نفس الكلمة التي من أجلها خرج المخرج في الحاشية والله أعلم . وقد جرت عادة كثير من الكتاب ان يثيروا الى الحاشية بالحاء المهمة مفردة وقد يمدونها وقد يكتبون لفظ حاشية بدون نقط والى النسخة بالحاء المعجمة مفردة ويلزمون نقطها لئلا تشبه بالحاشية وقد يكتبون لفظ نسخة والاكثر كتابتها على صورة غير واضحة مع عدم النقط لتكون كالرمز ، وينبغي ان يلاحظ في الحواشي عدم كتابتها بين السطور لاسيما ان كانت ضيقة وترك شيء من جوانب الورقة ونحو ذلك . وقال بعض الشعراء في الحث على اقتناء الكتب الحيدة الخط والضبط

خير ما يقتني اللبيب كتاب \* محكم النقل متقن التقيد  
خطه عارف نيل وعانا \* فصح التبييض بالتسويد  
لم يخنه اتقان نقط وشكل \* لا ولا عابه لحاق المزيد  
فكان التخريج في طريقه طرر صفت بيض الحدود  
فيناجيك شخصه من قريب \* ويناديك نصه من بعيد  
فاصبحه تجده خير جليس \* واختبره تجده أنس الفريد

وقال بعضهم في الحث على نسخ الكتب النافعة

فوائد نسخ الكتب شتى كثيرة \* وكل على نهج السداد يعينه  
فلو لم يكن منها سوى ترك غيبة \* وصحبة من يردى الفتى ويشينه  
لكان جديرا بالليب التزامه \* وان سئمت في الطرس منه يمينه  
ومنها اكتساب القوت من وجه حله \* وغنيته عن ذي نوال يموئه  
ومنها اكتساب العلم وهو أجلها \* وعلم الفتى يسو به ويزينه  
ومنها بقاء الذكر بعد وفاته \* اذا نسياء ألفه وقرينه  
وهذا اذا ما كان في الخير خطه \* والا ففي يوم المعاد يحونه

( الامر السابع ) اذا وقع في الكتاب ما ليس منه فانه ينبغي ان ينفي عنه وذلك إما بالضرب عليه والحك له أو الحو ، والضرب خير من الحك والحو . قال ابن خلداد قال أصحابنا : الحك تهمة وقال غيره كان الشيوخ يكرهون حضور السكين مجلس السماع حتى لا يبشر شيء لان ما يبشر منه ربما يصح في رواية

أخرى وقد يسمع الكتاب مرة أخرى على شيخ آخر يكون ما بشر وحك من رواية هذا صحيحاً في رواية الآخر فيحتاج الى الحاقه بعد ان بشر وحك وهو اذا خط عليه من رواية الاول وصح عند الآخر اكتفى بعلامة الآخر عليه بصحته . وقال بعض العلماء ان يحقق كون ما كتب غلطاً سبق اليه القلم فالكشط أولى لئلا يتوهم بالضرب ان له أصلاً والا فلا على ان الكشط فيه مزيد تعب مع اضاعه الوقت وربما أفسد الورقة وما تنفذ اليه وكثير من الورق يفسده الكشط . والكشط مأخوذ من قولهم كشط البعير اذا نزع جلده ولا يقال فيه سلخ وإنما يقال ذلك في الشاة تقول سلخ الشاة اذا نزع جلدها ومزادهم بالكشط هنا الحك والبشرء والبشر مأخوذ من قولهم بشرت الادم اذا قشرت وجهه والاكثر في الاستعمال لفظ الحك لاشعاره بالرفق بالقرطاس وقد وقع الكشط في قول الشاعر في دم كاتب

حذقك في الكشط دليل على \* انك في الخط كثير الغلط

وأما الحوقان يسود غالباً القرطاس وهو لا يمكن الا اذا كانت الكتابة في لوح أو ورق أو ورق ضيق جداً وكان المكتوب في حال الطراوة . ويتنوع طرق الحوقانة يكون بالاصبع وقارة يكون بحرقه ومن أغربها مع انه أسلمها ماروي عن بعضون بن سعد أحد الأئمة من فقهاء المالكية انه كان ربما كتب الشيء ثم لمقه وهذا يومئ الى ماروي عن ابراهيم النخعي انه كان يقول : من المروءة ان يرى في ثوب الرجل وشفتيه مداد . وذكر عن أبي اسحق الشيرازي ان يابه كانت كأنما أمطرت مداداً وكان لا يأنف من ذلك . وذكر عن عبيد الله بن سليمان انه رأى على ثوبه أثر حفرة فأخذ من مداد الدواة وطلاه به ثم قال المداد بنا أحسن من الزعفران وأنشد

أما الزعفران عطر المناري \* ومداد الدوي عطر الرجال

ويحكى عن بعض الفضلاء انه كان يأكل طعاماً فوقع منه على ثوبه فكداه خيراً وقال هذا أثر علم وذلك أثر شره . وللاديب أبي الحسن الفجركردى

مداد الفقيه على ثوبه \* أحب اليّ من الغالية

ومن طلب التفقه ثم الحديث \* فالتفقه له حمة عالية

ولو تشتري الناس هذي العلوم \* بأرواحهم لم تكن عالية

رواة الاحاديث في عصرنا \* نجوم وفي الاعصر الحالية

وأما الضرب فلا محذور فيه وهو علامة بينة في الغاء المضروب عليه مع السلامة من الهمة لا يمكن قراءته بعد الضرب ولذلك قالوا أجود الضرب ان لا يطمس المضروب عليه بل يحط من فوقه خطاً جيداً بيناً يدل على إبطاله وتقرأ من تحته ما خط عليه . وقد اختلفوا في الضرب على خمسة أقوال . ( القول الاول ) ان يحط فوق المضروب عليه خطاً مختلطاً بالكلمات المضروب عليها وينسج هذا الضرب عند أهل المشرق والشق عند أهل المغرب . ومثال ذلك على هذا القول ( القول الثاني ) ان يحط فوق



المضروب عليه خطأ لا يكون مختلطاً بالكلمات المضروب عليها بل يكون فوقها منفصلاً عنها لكنه يعطف  
 طرفي الخط على أول المضروب عليه وآخره بحيث يكون كالباء المقلوبة . ومثال ذلك على هذا القول .  
 (القول الثالث) ان يكتب في أول الزائد لا وفي آخره الى . وقد يكتب عوضاً من لفظ لا لفظ من  
 أو لفظ زائد وقد يقتصر بعضهم على الزي منها . قال بعض العلماء ومثل هذا يحسن فيما صح في رواية  
 وسقط في رواية أخرى . وقد يضاف اليه الرمز لمن أثبتته أو لمن نفاه من الرواة . وقد يقتصر على  
 الرمز لكن حيث يكون الزائد كلمة أو نحوها . (القول الرابع) ان يحق على أول الكلام المضروب  
 عليه بنصف دائرة كالهلال وكذلك على آخره (ومثال ذلك على هذا القول) . (القول الخامس)  
 ان تكتب في أول الزيادة دائرة صغيرة وكذلك في آخرها وقد سماها واضعها صفراً لخلو ما أشير اليه بها  
 من الصفحة كما سماها الحساب بذلك خلوا موضعها من العدد . ومثال ذلك على هذا القول . ثم اذا اشير الى  
 الزائد بنصف دائرة أو بصفر فليكن ذلك في كل جانب في أصل الكتاب فان ضاق المحل فلتجعل في  
 الأعلى (مثال ذلك في نصف الدائرة) . مثال ذلك في الصفر . واذا كثرت سطور الزائد فلك على هذه  
 الأقوال الثلاثة الأخيرة ان تكرر علامة الابطال بان تضعها في أول كل سطر وآخره لما في ذلك من زيادة  
 البيان ، ولك ان لا تكررهما بان تكتفي بوضعها في أول الزائد وآخره . وقد اختلفوا في الضرب على  
 الحرف المكرر . فقال بعضهم أولاهما بالابطال الثاني لان الاول كتب على الصواب والثاني كتب على الخطأ  
 والخطأ أولى بالابطال . وقال بعضهم أولاهما بالابقاء أجودهما صورة وأدلهما على قراءته . وفصل بعضهم  
 تفصيلاً حسناً فقال ان تكرر الحرف في أول السطر فينبغي ان يضرب على الثاني صيانة لأول السطر عن  
 التسويد والتشويه وان تكرر في آخر السطر فينبغي ان يضرب على أولهما صيانة لآخر السطر عن ذلك  
 فان أوائل السطور وأواخرها أولى بالصيانة عن ذلك فان اتفق ان يكون أحدهما في آخر السطر والآخر  
 في أول السطر الآخر فينبغي ان يضرب على الذي يكون في آخر السطر فان أول السطر أولى بالمراعاة  
 فان كان التكرار في المضاف أو في المضاف اليه أو في الصفة أو في الموصوف أو نحو ذلك لم يراع حينئذ أول  
 السطر وآخره بل يراعى الاتصال بين المضاف والمضاف اليه ونحوهما في الخط فلا يفصل بالضرب بينهما  
 ويضرب على الحرف المتطرف من المتكرر دون المتوسط . واذا وقع في الكتاب تقديم وتأخير فينبغي  
 ان يشار الى ذلك فمنهم من يكتب أول المتقدم كتابة (يؤخر) وأول المتأخر (يقدم) كل ذلك باصل الكتاب  
 ان اتسع والا فبالهامش ومنهم من يرمز الى ذلك بصورة (م) وهذا حسن ان لم يكن المحل قابلاً لتوهم ان  
 المرمز لكتاب مسلم . (الامر الثامن) ينبغي للطالب اذا كان الكتاب مروياً بروايتين أو أكثر  
 ووقع في بعضها اختلاف وأراد الإشارة الى ذلك ان يحترز بما يوقع في اللبس . قال ابن الصلاح في الامر  
 الرابع عشر من الامور المفيدة في كتابة الحديث وضبطه: لكن فيما يختلف فيه الروايات قائماً بضبط ما يختلف  
 فيه في كتابه جيد التمييز بينها كيلا تختلط وتشبه فيفسد عليه أمرها ، وسيله ان يجعل أولاً متن كتابه على

رواية خاصة ثم ما كانت من زيادة لرواية أخرى ألحقها أو من نقص أعلم عليه أو من خلاف كتبه لما في الحاشية وأما في غيرها معينا في كل ذلك من رواه ذا كرا اسمه بتمامه ، فإن رمز اليه بحرف أو أكثر فعليه ما قدمنا ذكره من انه بين المراد بذلك في أول كتابه أو آخره كيلا يطول عييده به فيفسد أو يقع كتابه الى غيره فيقع من رموزه في حيرة وعمى وقد يدفع الى الاختصار على الرموز عند كثرة الروايات المختلفة ، واكتفى بعضهم في التميز بأن خص الرواية الملحقه بالحمرة فعل ذلك أبو ذر الهروي من المشاركة وأبو الحسن القاسبي من المغاربة مع كثير من المشايخ وأهل التقيد ، فإذا كان في الرواية الملحقه زيادة على التي في متن الكتاب كتبها بالحمرة وان كان فيها نقص والزيادة في الرواية التي في متن الكتاب خوق عليها بالحمرة ، ثم على فاعل ذلك تبين من له الرواية المعلمة بالحمرة في أول الكتاب أو آخره على ما سبق والله أعلم . والذي سبق هو ما ذكره في الامر الرابع حيث قال : لا ينبغي ان يصطلح مع نفسه في كتابه بما لا يفهمه غيره فيوقع غيره في حيرة كفعل من يجمع في كتابه بين روايات مختلفة ويرمز الى رواية كل راو بحرف واحد من اسمه أو حرفين وما أشبه ذلك ، فإن بين في أول كتابه أو آخره مراده تلك العلامات والرموز فلا بأس ومع ذلك الاولى ان يتجنب الرمز ويكتب عند كل رواية اسم راويها بكمالها مختصرا ولا يقتصر على العلامة ببعضها والله أعلم

( تنبيه ) لا يسوغ للكاتب أن يكتب الحواشي في كتاب لا يملكه الا باذن مالكه . فإن قيل فهل يسوغ ذلك وجود عبارة في الاصل تخالف معتقده ويخشى اذا لم يكتب حاشية تضمن الإشارة اليها أو الرد عليها ان تضر بعض المطالعين . يقال لافان له مندوحة عن كتابة الحاشية في نفس الكتاب بكتابها في فرخة توضع هناك على انه كثيرا ما تصدى مثل هذا الامر من ليس له باهل ممن يظن انه له اهل حتى ربما كان إفساده اكبر من اصلاحه حتى صح ان يقال : كم حاشية ، أتت بغاشية . وقد وقع ذلك في القديم والحديث . ( الامر التاسع ) ينبغي لكاتب الحديث تحقيق الخط وتجويده دون المشق والتعليق . قال بعض الأئمة شر الكتابة المشق ، وشر القراءة المذمرة ، وأجود الخط أئنه . وقال بعضهم الخط علامة فكلمة كان أبين كان أحسن . وقال بعضهم وزن الخط ووزن القراءة ، وأجود القراءة أئنها وأجود الخط أئنه . والمشق سرعة الكتابة قاله الجوهري . وقال بعضهم المشق خفة اليد وارسالها مع بعثرة الحروف وعدم اقامة الاسنان والتعليق خلط الحروف التي ينبغي تفرقها وإذهاب اسنان ما ينبغي اقامة اسنانه وطمس ما ينبغي اظهار بياضه فيجتماعان في عدم اقامة الاسنان ويفرد التعليق بخاط الحروف وضربها والمشق يبرئها وايضاها بدون القانون المؤلف وهو مفسد خط المبتدي ودليل على تهاون غيره وأهل العلم وان لم يستبحوا المشق والتعليق وإغفال اللفظ والشكل في المكتبات اذا كان المكتوب اليه ممن لا يستعجم عليه فاهم بدون ذلك في كتب العلم مستقبلا : وتحقيق الخط هو أن يميز كل حرف بصورته المسيرة له وتجويد الخط تحيينه والحسن في أي شيء كان مما تميل اليه النفس طبعاً وكثيرا ما دعا حسن الخط الى المطالعة في كتاب لا يميل

المطلع اليه . وسأل الصولي . بعض الكتاب عن الخط متى يستحق ان يوصف بالجودة فقال : اذا اعتدلت  
أقسامه ، وظالت ألفه ولامه واستقامت سطورده ، وضاهى صعوده خمدوره : وثقت عيونده ، ولم تشبه راؤه  
رؤبه : وأشرق قرطاسه ، وأظلمت أنفاسه ؛ وأسرع الى العيون تصوره ، والى القلوب تنوره ؛ وقدرت فصوله ،  
وانداحت أصوله : وتناسب دقيقه وجليله ، وتسأوت أطايبه ، واستدارت اهدابه وصغرت نواجذه ، وانفتحت  
مخارجره : وخرج عن نمط الوراقين ، وبعد عن تصنع المحررين وخيل اليك انه يتحرك وهو ساكن :  
ولا تحصل جودة الخط الا باعطاء كل حرف ما يستحقه من التقوس والانحناء والانبطاح وغير ذلك  
من الطول أو القصر والرقعة أو الغلظة ومراعاة المناسبة بين الحروف بعضهم بعض وبين الكلمات  
كذلك الى غير ذلك مما هو معروف عند أهله : ومن شمة ذلك مراعاة الفواصل وحسن التدبر في  
نصل الكلمات . قال علماء الاثر يكره في مثل عبد الله بن فلان أن يكتب عبد في آخر السطر والباقي في  
أول السطر الآخر . ومثل ذلك ما أشبهه بما يستحب صورة وان كان غير مقصود نحو قاتل فلان في النار  
فلا يكتب قاتل في آخر سطر وما بعده في أول السطر الآخر : وتشدد الكراهة ان وقع عبد ونحوه  
في آخر الصحيفة اليسرى وما بعده في أول الصحيفة اليمنى اى تليها فان الناظر فيها ربما يبتدىء بالقراءة  
فيها كذلك من غير تأمل واذا اتبسه لذلك احتاج الى قلب الورقة ليرى ما كتب في الصحيفة اليسرى السابقة  
وجعل ذلك ابن دقيق العيد من باب الادب لا من باب الوجوب : وحسن الخط تفاوت درجاته تفاوتاً  
شديداً ، وذلك على حسب تفاوت رعاية النسبة المطلوبة فيه وقد أشار الى ذلك بعضهم في أثناء البحث عن  
فن تركيب الحروف حيث قال : كما ان للحروف حسناً مخصوصاً في حال أفرادها كذلك لها حسن  
مخصوص في حال تركيبها من تناسب الشكل ونحوه وما دئى ذلك امور استحسانية ترجع الى رعاية النسبة  
الطبيعية في الاشكال وله استبذاد من الهندسة ولذلك قال بعض الحكماء الخط هندسة روحانية وان  
ظهرت بالة جسمانية . واناس كثيراً ما يختلفون في رحيح بعض الخطوط على بعض في الحسن وهو غير  
مستغرب فانه نظير اختلافهم في رحيح بعض الناس على بعض في ذلك . والاستحسان كثيراً ما يختلف  
 باختلاف الالف والعادة والمزاج الا ان الرجوع في ذلك الى أرباب الفن ممن عرف بسلامة الطبع ودقة  
النظر وفطرية البراعة فيه : وأعلم ان الخط العربي يمكن فيه من السرعة ما لا يمكن في غيره ويحتل من  
تكبير الحروف وتصغيرها ما لا يحتل غيره ويقبل من اتونع ما لا يقبله غيره ولذلك كثرت أنواع الخط  
العربي والمشهور منها عند المتأخرين ستة أنواع وهي الثلث والنسخ والتعليق والريحان والحقق والرقاع .  
والمراد بالتعليق هنا خط ودعت بعض الفرس ثم عنوانه شناية شديدة حتى صار يقال له الخط الفارسي .  
ويقال له أيضاً الخط المعلق وهو خط تصعب الاجادة فيه وهو غير قديم العهد فلا ينبغي ان يتوهم من قول  
المتقدمين بكراهة الخط المعلق انهم يعنون هذا بل مرادهم به الخط الذي أذهبت أسنانه وخلط فيه بين  
الحروف التي ينبغي تفرقها وطبست فيه بعض ما ينبغي اظهار بياضه ويشبه هذا الخط من وجه الخط

المسلسل وهو خط متصل الحروف ليس في حروفه شيء منفصل . وأما المتقدمون فقد اشتهر عندهم أنواع كثيرة من أنواع الخط العربي وقد تصدى لذكرها أبو الفرج محمد بن اسحق البغدادي المعروف بابن التميمي في كتاب الفهرست وقد أحييت إيراد شيء مما ذكره على طريق التلخيص قال في المقالة الأولى في وصف لغات الأمم من العرب واليهنم ونوعت أقلامها وأنواع خطوطها وأشكال كتاباتها :

أول الخطوط العربية الخط المسكي وبعده المدني ثم البصري ثم الكوفي ، فأما المسكي والمدني ففي القامه تعويج الى يمين اليد وأعلى الاصابع وفي شكله إضجاع يسير . ثم استخرج الأقلام الأربعة واشتق بعضها من بعض قطبة وكان أكتب الناس على الأرض بالعربية وكان في أيام بني أمية . ثم جاء الضحاك بعده فزاد على قطبة وكان أكتب الخلق بعده وكان في أول خلافة بني العباس . ثم ذكر من جاء بعدها واتبع ذلك يذكر أربعة وعشرين قلما وذكر أن مخرجها كلها من أربعة أقلام ، قلم الجليل ، وقلم الطومار الكبير ، وقلم النصف الثقيل ، وقلم الثلث الكبير الثقيل ، وإن مخرج هذه الأقلام الأربعة من القلم الجليل وهو أبو الأقلام . نقل ذلك من خط أبي العباس بن ثوبة ثم نقل عن غيره أنه قال ولم يزل الناس يكتبون على مثال الخط القديم الذي ذكرناه الى أول الدولة العباسية حين ظهر الهاشميون اختصت المصاحف بهذه الخطوط وحدث خط يسمى العراقي وهو الحق الذي يسمى الوراقي ولم يزل يزيد ويحسن حتى انتهى الأمر الى المأمون فاخذ أصحابه وكتابه بتجويد خطوطهم فتفاخر الناس في ذلك ، وظهر رجل يعرف بالاجول الحرر من صائع البرامكة عارف بمعاني الخط وأنكاله فتكلم على رسومه وقوانينه وجماله أنواعا وكان هذا الرجل يحرر الكتب النافذة من السلطان الى ملوك الاطراف في الطوامير وكان في نهاية الحرقة والوسج وكان مع ذلك سمحاً لا يلبق على شيء فلما نشأ ذو الرياستين الفضل بن سهل اخترع قلما وهو أحسن الأقلام ويعرف بالرئيسي وينفرع الى عدة أقلام . وفي أيام المقتدر ظهر اسحق بن ابراهيم التميمي ويكنى بأبي الحسين وكان يعلم المقتدر وأولاده وله رسالة في الخط سماها بحفة الوراق ولم ير في زمانه أحسن منه خطاً ولا أعرف بالكتابة ، وأخوه أبو الحسن نظيره وسلك طريقته وابنه اسمعيل بن اسحق وابنه القاسم ابن اسمعيل ومن ولده أبو العباس عبد الله بن أبي اسحق وهؤلاء كانوا في نهاية حسن الخط والمعرفة بالكتابة ومن كتب بالمداد من الوزراء الكتاب أبو أحمد الباس بن الحسن وأبو الحسن علي بن عيسى وأبو علي محمد بن علي بن مقلة ولد سنة ٢٧٢ وتوفي سنة ٣٢٨ ومن كتب بالحرير أخوه أبو عبد الله الحسن بن علي ولد سنة ٢٧٨ وتوفي سنة ٣٣٨ . وهذان رجلان لم ير مثلهما في الماضي الى وقتنا هذا وعلى خط أبيهما مقلة كتبوا اسم مقلة علي بن الحسن بن عبد الله ومقالة لقب وقد كتب في زمانها جماعة وبعدها من أهلها وأولادها فلم يقاربوها وإنما يتدر من الواحد منهم الحرف بعد الحرف والكلمة بعد الكلمة وإنما الكمال كان لأبي علي وأبي عبد الله وقد رأيت مصحفاً بخط مقلة . ه قال بعض الكتاب بظن كثير من الناس أن الوزير أبا علي هو أول من ابتدع هذا الخط المعروف وليس كذلك فقد وجد من الكتب فيما قبل المائتين ما ليس

على صورة الكوفي بل يبعد عنه الى بعض هذه الاوضاع المتداولة الآن وان كان هو الى الكوفي أقرب منها وأميل لقربه من أصله المنقول عنه . نعم ان ابن مفلح قد زاد في التأنق في هندسة الحروف وفي اجادة تحريرها ومنه انتشر الخط . ثم جاء بعده علي بن هلال المعروف بابن البواب فزاد في التأنق فازداد الخط نهجة وطلاوة ولشهرة خطه بالحسن الباهر . قال أبو العلاء المعري

ولاح هلال مثل نون أجادعا \* يجاري النضار الكاتب بن هلال

وقد اخترع كثيراً من الاقلام وكانت وفاته سنة ٤١٣ . ورثاه بعض الشعراء فقال

استشعر الكتاب فقدك سالفا \* وقضت بصحة ذلك الأيام

فلذلك سودت الدوي وجوها \* أسفا عايك وشقت الأقلام

ثم جاء بعدها كثير ممن أسبغها باحسان وهم مذكورون في طبقات الخطاطين . وقد تعرض بعض المتأخرين من الكتاب لذكر الاقلام على حسب ماوقف عليه فقال : اعلم ان أصل الاقلام اثنان ومنها تستنبط بقية الاقلام (الاول) الحق وهو أصل بذاته ويقال انه أول قلم وضع ، والريحان مستنبط منه ويكتبان بالقلم الحرف وهو ما كان ذا سن مرتفعة من الجهة اليمنى ارتفاعاً كثيراً اذا كان مكبواً وذلك لان الفركات وهي رقة الزوايا تظهر به أكثر ويرقق المنتصب كالآلف ورأس اللام كما ان المدور يشحنها والمدور هو ما استوى سناه وخصا بان لا يطس فيها عين ولا فاء ولا قاف ولا ميم ولا واو وان يكونا منيرين . والفرق بينهما ان الريحان بقلمه مفتوح العين والحق بغيره . وقال ابن البواب نسبة الريحان الى الحق كنسبة الحواشي الى النسخ والنسخ مستنبط من الريحان ، والفرق بينهما ان النسخ اعرابه أقل من الريحان وفيه تعليق وطمس فقرب من الرقاع ويكتب النسخ بالقلم المدور وكذلك التواقيع الصغار والمراسلات (والثاني) الثلث وهو أصل بذاته ، وقلم التوقيع مستنبط منه والرقاع مستنبط من التوقيع ، فخذ التوقيع ان لا يحتمل الاعراب والا فهو ثلث خفيف ولعدم استدعائه الاعراب قصرت ألفه ، فان قيل لم وفرت شخصته قيل ليزيد مع تدويره في شحني منتصبته واخفاء فركاته . والمؤنق وهو قلم الاشعار مستنبط من الحق والثلث على رأي جماعة فلك اذا ان تكتبه بقطعة قلم الحق وان شئت بقطعة قلم الثلث لتركبه منها ، والثلث يكتب بالقلم الذي يكون بين التحريف والتدوير وهو ما كان ذا سن مرتفعة من الجهة اليمنى ارتفاعاً يسيراً اذا كان مكبواً ويكتب بهذا القلم أيضاً التواقيع الشبيهة بالثلث . وقال ابن البواب هو أصل بذاته وأنكر على من جعله مركباً منهما فقال المؤنق وهو قلم الاشعار ليس مركباً من الحق والثلث كما يجمل لبعض المتبذئين وانما وقع الاشتباه اشابة بعض حروفه بحروف الحق وببعض حروف الثلث لكن بينهما مباينة يدركها حذاق هذه الصناعة ، والحق من أحسن الخطوط وأصعبها على الكتاب وقل من يقدر على كتابته بحيث لا يخرج شيئاً من حروفه بحروف المؤنق والثلث مما تقوى المداومة عليه اليد وتعينها على بقية الاقلام . ونما بين الفرق ان الراء والنون والواو والياء المفردات اذا كانت في المؤنق لم تخل عن قصر وعماقه الحق

بالمكر في هذه الحرف الأربعة وإذا كانت في الثلث كانت أعنى وأقصر فتبين مما ذكر أن المؤثق ليس  
مركباً من الحقيق والثلث فن قام في هذه الثلاثة على ضراط وجانب طر في التفريط والافراط فهو الكامل في علم  
الكتابة المشار إليه بالأصالة وأعلم أن لكل قام من نسبة شيئاً يختص به . فالحقيق والربحان بالمصاحف والأدعية ،  
والنسخ بالتفسير والحديث ونحوهما ، واثالث بالتعليم ، والتوقيع بالتواقيع الكبار التي للأمراء واقضاة والأكابر ،  
والرقاع بالتواقيع الصغار والمراسلات . والمؤثق بكتابة الشمر . ولترجع الى ذكر ما يكره في الخط فقول :  
قد عرفت أنهم يكرهون فيه التعاليق والمشق وكما يكرهون فيه ذلك يكرهون فيه التدقيق لأن الخط  
للدقيق لا ينفع به من في نظره ضعف وربما ضعف نظر كاتبه بعد ذلك فلا ينفع به قال أحمد بن حنبل  
لابن عمه حنبل بن اسحق وقد رآه يكتب خطاً دقيقاً : لا تفعل فإنه يخونك أحوج ما تكون إليه وقال أبو  
حكيمة كنا نكتب المصاحف بالكوفة فيسربنا لي بن أبي طالب فيقوم علينا فيقول أجل فلكم قال فقططت  
منه ثم كتبت . فقال هكذا ، نوروا ما نور الله عز وجل . وكان بعض المشايخ إذا رأى خطاً دقيقاً قال  
هذا خط من لا يوقن بالخلف من الله يريد أنه لو يعلم أن ما عنده من الورق لو توسع فيه لانه الخلف  
من الله لم يحرص عليه ذلك الحرص فكان تدقيقه الخط لعدم إيقانه بالخلف من الله تعالى : وقال  
بعض العلماء إن الذي يكتب الخط الدقيق ربما يكون قصير الأمل لا يؤمل أن يعيش طويلاً . وقد  
يقال إنه قد يكون طويل الأمل غير أنه لا يخطر بباله ضعف البصر في الكبر . وقد كان أناس موالعين بتدقيق  
الخط حتى بعد تقدمهم في السن منهم الجانيظ شمس الدين بن الجزري . ومنهم من المتقدمين أبو عبد الله  
الصوردي فإنه كتب صحيح البخاري ومسلم في مجلد لطيف وبيع بعشرين ديناراً . وذكر بعضهم إن في تدقيق  
الخط رياضة للبصر كما يراض كل عضو بما يخصه وإن من لم يفعل ذلك وأدمن على سواه ربما تصعب عليه  
معاماته فيما بعد إذا دعاه الى ذلك داع فيكون كمن ترك الرياضة بالشي فإنه يحصل له مشقة فيما بعد بخلاف  
من اعتاده أحياناً . وهذه الكراهة إنما تكون فيما إذا كان ذلك بغير عذر فإن كان ثم عذر كان لا يكون في  
الورق سعة أو يكون رجلاً يريد حمل كتبه معه لتكون خفيفة الحمل لم يكره ذلك . قال محمد بن المسيب  
الأدغياني : كنت أمشي في مصر وفي كفي مائة جزء في كل جزء ألف حديث وقيل لأبي بكر عبد الله الفارسي  
وكان يكتب خطاً دقيقاً : لم تفعل هذا فقال لقلة الورق والورق وخفة الحمل على العنق . (الامر العاشر)  
كما وقع التصحيف في غير الحديث وقع التصحيف في الحديث وقد عرفت أن التصحيف المتعلق بالحديث  
منه ما يتعلق بالمتن ومنه ما يتعلق بالاستاد . وقد ألف كثير من العلماء الأعلام كتباً في ذلك فمنهم من  
تعرض لبيان التصحيف مطلقاً . ومنهم من اقتصر على بيان التصحيف الذي وقع في غير الحديث من كتب  
الأدب ونحوها . ومنهم من اقتصر على بيان التصحيف الذي وقع في كتب الحديث فقط . وليس مراد  
من ألف في ذلك الطعن في المصحفين والوضع من قدرهم فإن فيهم من وقع ذلك منه نادراً وهو من أهل  
الثبوت لا سيما إن كان في موضع تفسر فيه السلامة من الخط ولذا قال بعض الحفاظ إن كثيراً من التصحيف

المنقول عن الأكارخ الحلة لهم فيه أعذار لم يتقلا بأقلوه ، ومن يعزى عن الخطأ ، والنيل من عدت غاطاته بل مرادهم بيان الصواب ، والتنبية على ما يحشى أن يزل فيه من يتبعه له من الطلاب .  
 والتصحيح قسمان تصحيح بصر وهو الأكثر وذلك كتصحيح بشر بسمر وتصحيح سجع كتصحيح عاصم الأ حول بواصل الأحب . قال الدارقطني في حديث لعاصم الأحول رواد بعضهم فقال عن واصل الأحب : هذا من تصحيح السمع لا من تصحيح البصر يريد أن ذلك مما لا يشبه من حيث الكتابة وإنما أخطأ فيه سمع من رواه : والتصحيح ينشأ غالباً من الأخذ من الصحف من غير تدريب الاساتذة حتى قيل إنه أخوذ منها فإذا قيل صحف كذا فكأنه قيل أخذه من الصحيفة ويقال له الصحنى : قال بعض اللغويين الصحيفة قطعة من جلد أو قرطاس كتب فيه وإذا نسب إليها رجل صحفى فتحتين يريدون أنه يأخذ العلم منها دون المشايخ والتصحيح تغيير اللفظ حتى يتغير المعنى المراد من الموضوع يقال صحفه فتصحف أي غيره فتغير حتى التبس . ونقل عن الحافظ المزني وكان من أبعد الناس عن التصحيح ومن أحسنهم أداء للاسناد والمثل أن كان يقول إذا أغرب عليه أحد برواية بما يذكره بعض شراح الحديث وكان ذلك على خلاف المشهور عنده : هذا من التصحيح الذي لم يقف صاحبه إلا على مجرد الصحف ولم يأخذ إلا منها . وقد ذكر بعض من تعرض لبيان علل الحديث التي تعرض له فتحيل معناه ان من جملة ذلك نقل الحديث من الصحف دون الدواع من أئمة : وإن كثيراً من الناس يعول على اجازة الشيخ له دون لقائه والتلقي منه ثم يأخذ بعد ذلك عامة من الصحف والكتب التي لا يعلم صحتها من سقمها وربما كانت مخالفة لرواية شيخه فيصحف الحروف ويبدل الالفاظ وينسب جميع ذلك الى شيخه وهو له ظالم . ومن ثم وجب على النقاد الملمين بمعرفة الصحيح من السقيم اذاورد عليهم حديث يخالف المشهور . لا سيما ان كان مما ينبو عنه السمع أن ينظروا أولاً في سنده فإن وجدوا في روايته من لا يوثق به لم يعولوا عليه وإن لم يجدوا ذلك رجعوا الى التأويل فإن أمكن تأويله بغير تعسف قبلوه ولم ينكروه والا ردوه وحلوا ما وقع فيه على وهم عرض لبعض الرواة . والتحريف العمدول بالشيء عن جهته وحرف الكلام تحريفاً عدل به عن جهته وهو قد يكون بالزيادة فيه والنقص منه وقد يكون بتبديل بعض كلماته وقد يكون بحمله على غير المراد منه فالتحريف أعم من التصحيح ونخص الأدباء التصحيح بتبديل الكلمة بكلمة أخرى تشابهها في الخط وتخالفها في انقط وذلك كتبديل العدل بالعدل والغدر بالغدر والعيب بالعيب . والتحريف بتبديل الكلمة بكلمة أخرى تشابهها في الخط والنقط معا وتخالفها في الحركات كتبديل الخلق بالخلق والفلك بالملك والقدم بالقدم . وقد كان الخط العربي في أول الأمر خالياً من النقط والشكل فكان لا يؤمن فيه التصحيح والتحريف على كل قارئ ثم وضع بعد ذلك انقط والشكل أما النقط فللتمييز بين بعض الحروف المشتركة في صورة واحدة فأمن بذلك من التصحيح . وأما الشكل فليان الحركات التي للحروف فأمن بذلك من التحريف فصار الخط العربي مع حسن الصورة وافياً بالغرض المطلوب من الخط وإنما اختاروا جعل الشكل مستقلاً

لما أشرنا إليه في بعض رسائلنا في الخط حيث قلنا قد اختلفت مناهج أرباب الكتابة في أمر الحركات منهم من لم يتخذ لها علاماً في الخط كالسامرة . ومنهم من اتخذ لها علاماً . وهؤلاء أقسام . منهم من اتخذ لها علاماً متصلة بالحروف حتى تتغير صورة الحرف بتغير حركته كأهل الحيشة فإن لكل حرف متغيراً دوراً شتى تختلف باختلاف حركته . ومنهم من اتخذ لها علاماً لا تتغير صورة الحرف بتغيرها . وهؤلاء قسمان قسم اختاروا أن تكون علاماً الحركات في أثناء الكلمة فرسبوا حركته لكل حرف متحرك بعده في أثناء السطر كال يونانيين واللاتينيين . وكان هؤلاء جعلوا الحركة جزءاً من الكلمة في الكتابة وبذلك سهلت القراءة وصعبت الكتابة وذلك أن الكاتب بها يبدو كأنه يكتب الكلمة مرتين . وقسم اختاروا أن تجعل علاماً الحركات مستقلة خارجة عن السطر فتوضع علامة الحركة فوق الحرف المحرك بها أو تحته كالعرب والعبرانيين والسريانيين . وهؤلاء قد جعلوا زمام الحركات في أيديهم وبذلك يتيسر لهم أن يحجروا على مفتضى الحال من الشكل عند الأشكال وتركه عند عدم الأشكال أو شدة الاستعجال . وقد بلغ الخط العربي من الكمال ما لا يخفى على من نظر في الكتب التي غفل عنها الزمان فلم يصبها بأفة بقيت إلى هذا العهد فإن كثيراً منها كتب بخط يروق الطرف مع حسن الضبط ووضع علاماً الوقف بحيث يقرأ فيها كل قارئ بدون أدنى توقف . وقد توهم بعض أهل الأدب من أهل الأندلس أن في الخط العربي من الاشتباه ما لا يوجد في غيره من الخطوط متلقفاً ذلك من أناس لم يقفوا على حقيقة الأمر ثم ظهر بعد أعصر أناس من غير أهل الأدب فزعموا ذلك وقد شروا بشيء يقال في الخط العربي فنادروا للاعتراض عليه والازراء به وظنوا أن ذلك يشعر بنباهتهم وبقربهم عند الامم الأخرى وهم في الأكثر لا يحسنون خطوطهم وينسأهم ينتظرون الشكر وحسن الذكر عندهم إذا بكثير من أرباب تلك الخطوط والمهينين عليها قد ردوا عليهم وسددوا سهام اللوم إليهم وقالوا لهم قفوا مكانكم فما لكم ولأمر لم تخبروه . وأجابوا أن شكائهم ليست من نفس الخط العربي كما فعل أولئك الأعمار بل من بعض الأنواع السيئة المتبددة الاشتباه التي ألفها كثير من الناس وحشوا على الاعتناء بالخط المحقق والزمام الشكل ولو فيها إشكال فقط ووضع العلام الدالة على الوقف ونحوه . ولا يخفى أنه يوجد في بعض أنواع الخط العربي ما يعسر قراءته حتى على كثير من الخدائق كالخط المسلسل وهو الذي تتصل حروفه ولا يتفصل منها شيء . وكان واضع قاعدته أن يجعله من قبيل الإنجاز في الخط فلا ينبغي أن تكتب به وبما شابهه في عسر الحل إلا المذكرات التي يجب صاحبها أن لا يطالع عليها غيره وينبغي أن تكتب به المراسلات الخاصة إذا كان المرسل إليه من العارفين به لاسيما إن كانا يجان أن لا يطلع عليها غيرها . والحكيم من وضع كل شيء في موضعه وليس الاعتراض على الخط واللغة ونحوها منكراً بل هو مطلوب إذا كان على وجهه فإن بيان النقص في الشيء ربما دعا إلى إزالته فيكون من موجبات الكمال وإنما المنكر التهافت على الاعتراض من غير معرفة والاختيار كما فعله كثير من الأعمار . وقد وقعت على مقالات فيها بيان حال الخط العربي وما قاله أهل المعرفة فيه وهي صادرة ممن خبر كما خبر غيره من



خطوط الامم المشهورة . وقد اُحييت أن أورد هنا ما ذكر فيها بعد اجمع بينها مع الاختصار والتفصيل ، وهاهو ذلك مما لا شك فيه عند الباحثين في أمر الخطوط وتولد بعضها من بعض أن الخط العربي المعروف بالخط الكوفي قد تولد من الخط السرياني المعروف بالخط السرياني ويدل على ذلك أمور ( الاول ) شدة التشابه بين الحطين بحيث يظن الناظر في أول الأمر أنهما من نوع واحد ( الثاني ) أن الحروف المنفصلة عما بعدها في الخط السرياني وهي الالف والدال والراء والزاي والواو والهاء والصاد والهاء هي الحروف المنفصلة عما بعدها في الخط العربي ويستثنى من ذلك التاء والصاد والهاء فان العرب التزمت وصلها ( الثالث ) أن العرب كانوا كالسريانيين يعدون حروف الهجاء على نسق أبجد فيقولون — أبجد — هوز — حطي — كن — سعفص — قرشت — وما رأوا أن في لغتهم ستة أحرف لم توجد فيها زادوا لفظتين وهما أخذوا ضطج فاجتمع بذلك شمل الحروف العربية . ولما رأى العرب أن هذه الحروف الستة ليس فيها صور في الخط السرياني لعدم الاحتياج فيه الى ذلك عمدوا الى كل حرف منها فنظروا الى الحرف الذي يناسبه فجعلوه على صورته فنشأ من ذلك ان صارت التاء مع الراء والحاء مع الخاء والدال مع اللام والصاد مع الصاد والظاء مع الظاء والغين مع العين على صورة واحدة . وقد استحسن ذلك منهم بعض المحققين في اللغات السامية ووصفهم بالبراعة حيث قال : إن العرب لما رأوا أن صور الحروف في الخط السرياني اثنتان وعشرون والحروف العربية ثمانية وعشرون لم يخترعوا صوراً جديدة للحروف المختصة بهم كما فعل بعض الامم الغربية الشمالية ولا اتخذوا طريقة وضع صورتين أو أكثر لكل حرف من الحروف المختصة بهم كما فعل اللاتين في التاء والحاء والراء والراء اليونانيات وكما فعل من أقنئ أثرهم من الامم الغربية حين رأوا أن صور الحروف اللاتينية لا تشمل جميع حروفهم فجعلوا لكل حرف من الحروف المختصة بهم صورتين أو أكثر من صور الحروف اللاتينية أنظر الى الشين مثلاً وهي مما لا يوجد في اللاتينية نرى بعضهم يصورها بالشين والهاء وبعضهم بالشين والزين وبعضهم بالكاف والهاء وبعضهم بالشين والكاف والهاء وبعضهم بغير ذلك وقس عليه سائر الحروف التي توجد في لغتهم ولا يوجد في لغة اللاتين ولغتهم كانوا سلكوا في ذلك مسلكاً واحداً حتى لا يقع المطالع في كثير من المواضع في الحيرة . وقد أظهر العرب فيما استعاروه لهذه الاحرف من الصور حكمة بالغة تظهر مما قرره العارفون باللغات السامية وهو ان اللغة العربية والسريانية والعبرانية قد نشأت من أصل واحد هو لمن بمنزلة الأم . وهي اللغة الآرامية نسبة الى آرام أحد أبناء سام وهذه اللغات الثلاث بمنزلة الاخوات ومما يدل على ذلك كثرة التشابه بينهما . ولما كان الامر كذلك أحبوا أن يراعوا في أمر تصوير هذه الحروف جانب الاختلاف إلا أن مراعاتهم لجانب السريانية التي أخذوا هذا الخط من أصلها كان أكثر وذلك أن الالفاظ العربية التي فيها ضاد وهي موجودة في السريانية والعبرانية يجعل السريانيون ضادها عيناً والعبرانيون ضاداً نحو أرض وضان وضاق وفضض فانها في السريانية أربع وعان وعاق وقبع والعبرانية أرض وضان وضاق وفضض فاستعاروا الضاد صورة الضاد بحجارة العبرانيين الذين يجعلون الضاد صاداً ولم يستعملوا لما صورة العين

تجارة السريانيين الذين يجعلون "ضاد عيناً" بين الضاد والعين من البعد في ألفاظ . وقد فعلوا عكس ذلك في الفاء فانهم لم يصوروها بالضاد كما يلفظها العبرانيون ولكن صوروها بالطاء كما يلفظها السريانيون وذلك لان البعد ما بين الطاء والضاد اكثر من البعد ما بين الضاد والطاء ولان صورة الضاد قد استعيرت لصورة الضاد ولان تجارة من أخذوا عنهم الخط أولى . والالفاظ العربية التي فيها ذال وهي موجودة فيها يجعل السريانيون ذالها دالا والعبرانيون زايانحو ذكر وذهب وذراع فلما في السريانية ذكر وذهب وذراع وفي العبرانية زكر وذهب وزراع والالفاظ الدرية التي فيها ثاء وهي موجودة فيها يجعل السريانيون ثاء داء والعبرانيون شبا نحو تلج وتلب وتقل وتور ووثب واثان وثلاثة وقد نشأ من الاستعارة المذكورة أن صار لاثني عشر حرفاً ست صور يشترك في كل صورة منها حرفان فحصل بذلك التباس وزاد يجعل الحاء كالليم والزاي كالراء والشين كالسين والفاء كالغاء مع التشريك بين التاء والباء والياء والنون في صورة واحدة اذا كن في غير آخر الكلمة فصار الالتباس شديداً وكيف لا والحروف العربية ثمانية وعشرون والصور الدالة عليها في الكتابة سبعة عشر وبقوا على ذلك حيناً من الدهر ثم حزمهم الأمر الى رفع الالتباس فاخترعوا طريقة النقط فامتاز كل حرف بصورة لا يشاركه فيها غيره إلا أنه بعد اختراع هذه الطريقة قد كتبت كتب كثيرة بدون نقط جرياً على الطريقة القديمة إلا أنهم الآن قلما يكتبون شيئاً بغير نقط إلا أسماءهم في بعض المواضع كالرسائل ونحوها فان أحدهم اذا كتب رسالة الى غيره أو كتبت من طرفه فانه يضع اسمه في آخرها بغير نقط وكثيراً ما يفعلون ذلك في الشهادات والصكوك ويسمى ذلك عندهم بالامضاء وهو من الأمور التي تنكر عليهم . وقد جرى العرب في أول الامر على ما جرى عليه الأمم السامية من عدم وضع علائم للحركات فكانوا يكتبون الحروف فقط ثم بعد حين اخترعوا لها علامات وجعلوها فوق الحروف أو تحتها ولم يدخلوها في صفها كما فعل كثير من الأمم غير السامية إلا أنهم أثبتوها من أول الأمر الأمر المدخلوها له علامة تدل عليه واعتنوا به حتى جعلوا العلامة حرفاً من الحروف يوضع بعد الحرف الممدود داخلاً معه في الصف فان كان الممدود مفتوحاً جعلوا علامة مده الألف وان كان مضبوطاً جعلوا علامة مده الواو وان كان مكسوراً جعلوا علامة مده الياء وقد عطف عن هذا الأمر الذي أثبت له العرب من أول الأمر كثير من الأمم التي لها عناية شديدة بأمر الكتابة حتى أنهم لم يضعوا له علامة أصلاً . وقد أصبح الخط العربي بعد وضع علائم الحركات مع النقط واقعاً تمام الغرض بحيث صارت الكتابات العربية يقرؤها الواقف على حروفها وحركاتها من غير توقف . وهذه المزية قلما توجد في خط أمة من الأمم حتى أن بعض الأمم المتقدمة في العلوم والمعارف يحتاج المرء بعد تعلم خطها أن يتعلم قراءة حركات الكلمات التي في لغتهم كلمة حتى يتيسر له بعد ذلك أن يقرأ في كتبهم قراءة خالية عن الشوائب إلا أن كتابة مثل اللغة الفارسية بها لا يخلو عن إشكال لخالفه طباع اللغات السامية لطباع غيرها من سائر اللغات . ولما يستعيرت أن الأمم العربية مع اتفاقهم في صور الحروف المجتابة قد اختلفوا في لفظ كثير منها فترى كثيراً من الالفاظ اذا كتبت

بحروفهم يقرؤها كل فريق منهم على وجه يخالف غيره . وعلى ذلك فلا تستغرب اختلافهم في أسماء كثير من المدن ونحوها وقد نشأ من ذلك أن صار أغلب الالفاظ المصورة بحروفهم اذا كان من اللغات الغربية عندهم كالصينية والهندية والفارسية مجهولاً لا يعرف كيف يلفظ به عند أهله وذلك أن الذين تلقوا أولاً تلك الالفاظ من العارفين بها قد كتبوها على مقتضى اصطلاحهم فاذا قرأها غيرهم من الامم الاخرى قرأها كل فريق منهم على مقتضى اصطلاحه فنشأ من ذلك اختلاف في اللفظ وكان الواجب عليهم كما اتفقوا في صور الحروف مع اختلاف لغاتهم ان يتفقوا على ما تدل عليه بحيث انه اذا كتبت كلمة بحروفهم ان تكون قراءتهم لها على وجه واحد واتفاقهم في هذا الأمر أهم من اتفاقهم في أمور تتعلق بالاكل والشرب واللباس ونحو ذلك مما لا يتعلق بضرر عظيم باختلافه . وقد نشأ من اختلافهم اختلاف كتبة العرب في هذا العصر في بعض الالفاظ الاعجمية المأخوذة من اللاتينية أو اليونانية فان كل فريق منهم ينطق بها كما ينطق بها القوم الذين تلقى عنهم ذلك وهم مختلفون فيه . وقد تصدى بعضهم لتغيير بعض الالفاظ المذكورة في الكتب العربية القديمة مع انها أقرب الى الاصل فليجذر من ذلك وليترك القديم على حاله ولينبه الى غيره حتى لا يبعد عن أصله بعداً شاملاً . ونذكر لك أمراً ربما تستغربه جداً وهو ان اللغة اللاتينية وهي اللغة العلمية المنفق عليها بينهم لا يتفقون في أمر التلغظ بها حتى انه قد يتكلم بها اثنان منهم فلا يفهم أحدهما ما يقول له الآخر — وهذه عثرة لا تقال . وقد وقع في خط السريانيين شيء من الشوائب توجب الاشكال فيه في كثير من المواضع وهو أنهم كثيراً ما يكتبون من الحروف ما لا يقرأ وذلك ان لغتهم كان قد أصابها مع اطول العهد بعض تغير فسقط بعض الحروف من بعض الكلمات غير ان الكتبة لم يحبوا ان يسقطوا تلك الحروف من الكتابة لئلا يخالفوا من كان قبلهم من أسلافهم في كتابتها فأبقوها على حالها غير انهم يسقطونها حال القراءة ولا يلفظون بها ، وهذا يدل على أنهم كانوا يكتبون قبل سقوط تلك الحروف فيكون أمر الكتابة عندهم قديم العهد . وأما العبرانيون فانهم كالعرب لا يكتبون الا ما يلفظون به وما وقع من العرب على خلاف ذلك فانه قليل لا يذكر ذلك كواو أولئك وألف مائة . وأما الامم الاخرى فقد افترطت في ذلك فكأنها جعلت الاصل في الكتابة تصوير اللفظ بصورة التي كان عليها من قبل فصار من يريد ان يتعلم القراءة في لغتهم يحتاج بعد اتقان مبادئ القراءة والكتابة ان يتعلم قراءة ما لا يحصى من الكلمات كلمة كلمة حتى تيسر له القراءة على وجه لاشائبة فيه فحاشا كوا بذلك أهل الصين . وقد سمعت فئة من علمائهم في اصلاح هذا الخلل العظيم فلم يجد سعيهم شيئاً . وقد اعترض كثير من علماء الآثار على المتأخرين من كتاب اللغة العربية من ثلاثة أوجه . (الاول) تصرفهم في الخط القديم الذي كان يكتب به على وجه جعله أدنى مما كان عليه من التناسب والوضوح حتى ان حروف خطهم أمنت غير متناسبة في المقدار والشكل وصار كثير منها شديد الاشتباه بغيره بحيث ان القارئ يحتاج الى امعان النظر في كثير من الحروف حتى يهتدي الى قراءتها . (الثاني) تركهم الشكل الا قليلاً جداً ونشأ من ذلك ان يصير القارئ ان لم يكن

باردة في العربية لاسيما ان لم يكن من أهلها في اضطراب شديد حين القراءة لانه إما أن يقرأ الكلمات  
المختلة لوجوه شتى بأي وجه اتفق له فيكون خطأه أكثر من صوابه وأما أن يقف وهو حائر حتى يجد  
من يزيل حيرة ان يفسر ذلك . ( الثالث ) تركهم علامة الفصل بين الجمل حتى صار القاري لاسيما ان  
كان يقرأ بسرعة لا يدري أين يقف وربما وقف في موضع ليس موضع الوقف فيضطر حينئذ ان يبحث  
عن موضع الوقف فيما مضى أو فيما يأتي وكثيراً ما يجعل ذلك المعنى وكثيراً ما يضطر المطالع الى قراءة  
الصحيفة كلها أو الفصل كله حتى يجد ما يطلبه هناك من المطالب

وقد جرى على آثارهم في هذا الأمر المنكر أرباب المطابع عندهم بل زادوا عليهم في ذلك فأن السامع  
في كثير من الأحيان يعلون بجرأحر أو يغيره على ما يروونه جذراً بأن ينسبه اليه أو يوقف عليه . وذكر بعضهم  
وجهاً آخر وهو أنهم يضعوا لاحدى الحركات وهي الفتحة المائلة الى الكسرة علامة مع قلة الحركات عند  
بالنسبة الى ما عند غيرهم . وقد نسب بعضهم النقص الى لغتهم من هذه الجهة وإن كان هذا النقص ليس بشيء  
يذكر بالنظر الى نظام الخاسن الوافرة فانه لا يوجد شيء ولو كان حجم الترابيات فتمم على غيره في ذلك إلا  
وفيه نقص من جهة وذلك ان الحركات عند العرب أربعة الضمة والكسرة والفتحة الخالصة والفتحة المشوبة  
وهي المائلة الى الكسرة إلا ان أكثر النحاة يجعلها ثلاثة ويسقط الفتحة المائلة لعدم وجودها عند جميع  
قبائل العرب ولعدم وقوعها في كلام انفصاحاء منهم . والحركات عند العبرانيين والسريانيين والفرس خمسة  
وهي الأربعة السابقة مع الضمة المائلة الى الفتحة . وقد تبين من البحث والتتبع ان هذه الحركة كانت في  
اللغة العربية قديماً . ومن الغريب ان الضمة المائلة الى الفتحة والفتحة المائلة الى الكسرة قد رجعتا الى لسان  
جميع أبناء العرب في أكثر الاقطار بحيث يندر من يخلو كلامه عنهما وسبب ذلك سهولتهما مع تأثير اللغات  
الأخرى وتأثير اللغات بعضها في بعض مما لا ينكر والحركات عند غير المسلمين قد تبلغ الى ثمانية . انتهى  
ما أردنا إيراده من تلك المقالات وقد وقع فيها ما لا يخلو عن شيء مما لا يخلو عنه مقالة وان عني صاحبها بأمورها  
كثيراً فمن ذلك ما ذكر فيها من ان كتابة الفارسية ونحوها بالخط العربي لا يخلو عن اشكال فإن الاختيار يدل  
على خلاف ذلك . وقد علمنا ذلك علم اليقين لوقوعنا عليها وعلى أحوال كثير من يقرأ بها على اختلاف درجاتهم  
ولفرط استعجالهم القراءة بها ترك أكثرهم الشك حتى انه يندر ان يوجد ذلك في كتبهم . وقد استأروا  
للحروف التي توجد عندهم ولا توجد في العربية صورة أقرب الحروف اليها فخرجوا وجعلوا طاعة بمرها  
وهي أربعة . الباء المشوبة بالفاء وتكتب على صورة الباء ويوضع تحتيها ثلاث نقط . والهم المشوبة بالسين  
وتكتب على صورة الهم ويوضع تحتيها ثلاث نقط . والزاي المشوبة بالصاد وتكتب على صورة الزاي  
ويوضع فوقها ثلاث نقط . والكاف المتولدة بين التين والتاف وهي المعروفة بالهم المصرية وتكتب على  
صورة الكاف ويوضع فوقها نقطة وإنما لم يكتبوها بصورة التين لكون التين منقوطة فيحتاجون لتفسير  
بينهما الى زيادة القبط وهي كثيرة الوجود عندهم فيكون في ذلك كلفة . ومنها ما ذكر فيها من نسبة النقص

في اللغة العربية من جهة قلة الحركات فيها بالنظر الى غيرها من اللغات فان مجرد قلة الحركات في لغة لا يوجب قصا فيها لاسيما ان كانت الحركات الواقعة فيها هي أحسن الحركات بل ربما جعلت كثرة الحركات هي الموجبة للقص لاسيما ان وقعت فيها حركات ثقيلة منصبة على ان اللغة العربية يوجد فيها جل الحركات المعروفة في اللغات المشهورة وان كان بعضها خاصاً ببعض القبائل الا ان ذلك أمر خفي لم يقف عليه الا قليل من أئمة اللغة الذين صرفوا عمرهم في التتقيب عنها والبحث عن أسرارها . ولذا كرك ما يتعلق بالحركات ما يمكن إيراد في مثل هذا الموضع فنقول : الكلام وهو اللفظ المفيد ويتركب من الكلمات . والكلمات تتركب من الحروف وقد تكون الكلمة على حرف واحد مثل ق وهذه الحروف التي تتركب منها الكلمات تسمى حروف المباني وحروف الهجاء . ثم ان الحرف لا يخلو من حركة أو سكون . فالحركة هي كيفية عارضة للحرف يمكن معها ان يوجد عقبه حرف من حروف المد وذلك كما في الميم من من فانه يمكن مدها فيقال في حال فتحها مان وفي حال ضمها مون وفي حال كسرها مين وبهذا يظهر لك ان الحركة ثلاثة أنواع فتحة وضمه وكسرة . فالفتحة هي الحركة التي اذا مدت تولد منها الالف . والضمه هي الحركة التي اذا مدت تولد منها الواو . والكسرة هي الحركة التي اذا مدت تولد منها الياء ويقال لهذه الحروف الثلاثة في مثل هذا الموضع حروف المد . والسكون هو كيفية عارضة للحرف يمتنع معها ان يوجد عقبه أحد حروف المد وذلك كما في النون من من فانه وهو على حله من السكون لا يمكن ان يحدث بعده حرف من حروف المد . قال بعض الحكماء ان الذي تدل عليه الجيم أو الميم مثلا لا يمكن ان ينطق به مفرداً وكذلك ما تدل عليه الضمة أو الفتحة أو الكسرة وانما يحدث الصوت بمجموعهما وذلك ان الصوت يتميز في السمع يحدث من شيئين أحدهما ينزل منه منزلة المادة وهو الذي يسمى حرفاً غير مصوت والثاني ينزل منه منزلة الصورة وهو الذي يسمى حرفاً مصوتاً ويسببه أهل لساننا حركة . والحركة قسمان مفردة وغير مفردة فال مفردة هي ما كانت خالصة غير مشوبة بغيرها وهي ثلاثة الضمة والفتحة والكسرة وغير المفردة هي ما كانت مشوبة بغيرها بأن تكون بين حركتين غير خالصة الى احدهما وتسمى بالحركة المشوبة كما تسمى الاولى بالحركة المحضة وهي أيضاً ثلاثة، وحيث كان المرجع بالحركات الى أصوات مخصوصة لم ينبغ القطع بانحصارها مطلقاً في عدد وانما نقول ان الذين بحثوا عن اللغات المشهورة قد استقرؤا الحركات فوجدوها تنبع ثمانية وقد أوردناها في رسائنا في الخط على طريق التفصيل الا أنه لغموض هذا المبحث ربما لم يهتد لفهم ما هناك كثير من المتألمين لذا ذكر العبارات المختلفة في الظاهر فأحيينا إيراد ذلك هنا على طريق الاجمال وها هو ذلك الحركات في اللغة العربية تبلغ ستاً . قال العلامة ابن جني ان ما في أيدي الناس في ظاهر الأمر ثلاث وهي الضمة والكسرة والفتحة، ومحصولها في الحقيقة ست، وذلك أن بين كل حركتين حركة، فالتى بين الفتحة والكسرة هي الفتحة قبل الألف المنة نحو فتحة عين عالم وكاتب كما أن الالف التي بعدها بين الالف والياء ، والتي بين الفتحة والضمه هي التي قبل ألف التفتيح نحو الفتحة التي قبل الالف في الصلاة والزكاة والحياة وكذلك قال وعاد ، والتي بين

الكسرة والضمة ككسرة قاف قيل وسين سير فهذه الكسرة المشمة ضما ومثلها الضمة المشمة كسراً نحو ضمة قاف من انقرو ضمة عين ابن مذعور وباء ابن بور فهذه ضمة أشربت كسرة كما أنها في قيل وسير كسرة أشربت ضما فهنا لذلك كالصوت الواحد لكن ليس في كلامهم ضمة مشربة فتحة ولا كسرة مشربة فتحة ويدل على أن هذه الحركات معتد بها اعتداد سيويوه بألف الامالة والتفخيم . وقد عد الكسرة المشمة ضما والضمة المشمة كسراً شيئاً واحداً لكونها كالصوت الواحد ولم يذكر فتحة الامالة الصغرى الخاقا لها باحدى الحركتين الواقعة هي بينهما فاذا زدنا ما ذكر كانت الحركات ثمانية ، وقد أحيينا ذكرها على طريق التفصيل فنقول ( الحركة الاولى ) اضمه المحضة وهي الحركة التي تحدث عند ضم الشفتين ضما شديداً وهي المعروفة باسم الضمة عند العرب بحيث اذا ذكرت لم يخطر في بالهم غيرها ( الحركة الثانية ) الضمة المشوبة بالفتحة وهي حركة خفيفة شائعة في اللغات المشهورة ولحقها وشيوعها أكثر نطق أبناء العرب بها حتى كادوا ينسون الضمة المحضة التي هي الضمة العربية ومن الغريب أن جل من تؤخذ عنهم العربية ينطقون بها كذلك حين تلقي الناس عنهم فيقولون خذ وكل وقل بضمة مشوبة بالفتحة غير أن القراء لما وجدوا أن الأمر قد تقادم شددوا الانكار في ذلك ففازوا بعد عناء وشدة وصار كثير من الناس يتبعه لذلك ويأتي بالضمة المحضة حين القراءة وهذه الضمة موجودة في بعض لغات العرب . قال العلامة ابن جني في سر الصناعة . وأما الفتحة الممالة نحو الضمة فالتى تكون قبل ألف التفخيم وذلك نحو الصلاة والزكاة ودعا وغزا وقام وصاغ وكما أن الحركة هنا قبل الألف ليست فتحة محضة بل هي مشوبة بشيء من الضمة فكذلك الألف التي بعدها ليست ألفاً محضة لأنها تابعة لحركة هذه صفها جبرى عليه حكمها ، وقال العلامة السكاكي في المفتاح التفخيم هو أن تكبي الفتحة ضمة فتخرج بين بين اذا كان بعدها ألف متقلبة عن الواو لتل تلك الألف الى الاصل كقولك الصلاة والزكاة ، وقد سمى سيويوه الألف التي هنا بألف التفخيم كماسمى ألف الامالة بألف الترخيم والتخيم تليين الصوت . وهذه الحركة واقعة في كلام النصحاء ذكر ذلك العلامة عبد القاهر الجرجاني في شرح الايضاح حيث قال في باب مخارج الحروف اعلم أن هذه الحروف يأخذ بعضها شيء بعض ويكتسى طرفا من مذاقها فيتولد من ذلك فروع وتلك الفروع أربعة عشر ستة منها مستحسنة يؤخذ بها في التنزيل والشعر والكلام الفصيح ( أولها ) ألف الامالة نحو عالم وعابد جنبحت الى الياء وتشبهت بها فصارت كأنها حرف آخر ( الثاني ) ألف التفخيم وهي الألف التي يسري فيها شيء من الضمة كقولهم الصلاة والزكاة وليها الى الواو كتبت بالواو كما كتبت ألف الامالة في نحو فقضهن بالياء ليلها اليه . وقد وجدت هذه الضمة في لغة الفرس وذلك في نحو زور بمعنى القوة . وقد أشار إليها سيويوه حيث قال في باب اضطراب الابدال في الفارسية : البدل مضطرب في كل حرف ليس من حروفهم : يبدل منه ما قرب منه من حروف الاعجمية ومثل ذلك تغييرهم الحركة في مثل زور وآشوب فيقولون زور وآشوب وهو التخليط لأن هذا ليس من كلامهم . اهـ وسمى هذه الضمة عندهم بالضمة المجهولة والواو التي بعدها بالواو المجهولة وقد يزيدون بعد الواو ألفاً إشارة الى

كون الضمة هنا مشوبة بالفتحة وذلك في نحو خواجه وخواج وكأهم جزوا في هذه على منهج من يكتب الواو ويحمل بعدها ألفاً . قال بعض الأفاضل وكتابة الألف بدل الواو في الواو اجار على مذهب من يكتب زيد يدعوا بالألف فان في كتابها ثلاثة مذاهب تكتب مطلقاً — ولا تكتب مطلقاً — تكتب في الجمع ولا تكتب في المفرد . والمذهب الثالث هو المشور ، وتكتب في المصحف الواو بعده ألف على لغة من يقول ربوا وهم أهل الحيرة الذين تعلمت العرب الكتابة منهم وكان أولئك يكتبون هكذا على لغتهم فتبعمهم الصحابة رضي الله عنهم في كتابته كذلك وان لم يكن ذلك لغتهم ذكره الفراء وحكاه عنه النووي في التحرير ويكتب في الرسم الاصطلاحي بالألف . ومن قبيل خواجه لفظ خوارزم في لغة أهلها . قال في معجم البلدان هي بحركة الاول بحركة بين الضمة والفتحة والألف مسترقة مختلصة ليست بألف صحيحة هكذا يلفظون به . قال الخطيب الموفق المكي ثم الخوارزمي يتشوق اليها

أأبكالها أن بكي في ربنا نجد \* سحاب ضحوك البرق من عجب الرعد  
له قطرات كاللآلي في الثرى \* ولي عبرات كالعقيق على خدي  
تلفت منها نحو خوارزم والها \* حزيناً ولكن أين خوارزم من نجد

والأولى في مثل هذا الموضع أن تكتب بدون واو هكذا خارزم وعليه جرى المراعون للقياس ، وأما من كتبها بواو بعدها ألف فغالهم ممن يقول خوارزم بواو مفتوحة بعدها ألف فلا يكون فيما فعلوا مخالفة للقياس ( الحركة الثالثة ) الضمة المشوبة بالكسرة وهي الضمة التي قد أشمت شيئاً من الكسرة . قال في سر الصناعة وأما الضمة المشوبة بالكسرة في نحو قولك في الإمالة مررت بمذعور وهذا ابن بور نحوت بضمة العين والباء نحو كسرة الراء فأشمتها شيئاً من الكسرة ، وكما أن هذه الحركة قبل هذه الواو ليست ضمة محضة ولا كسرة مرسلّة فكذلك الواو أيضاً بعدها هي مشوبة بروائح الياء . وهذا مذهب سيويوه وهو الصواب لان هذه الحروف تتبع الحركات قبلها فكما أن الحركة مشوبة غير مخرجة فالحرف اللاحق بها أيضاً في حكمها . وأما أبو الحسن فكان يقول مررت بمذعور وهذا ابن بور فيشم الضمة قبل الواو راحة الكسرة ويخلص الواو واو محضة البتة وهذا تكلف فيه شدة في النطق وهو مع ذلك ضعيف في القياس فهذا ونحوه مما لا بد في أدائه وتصحيحه للسمع من مشافهة توضحه وتكشف عن غامض سره . فان قيل لم جاز في الفتحة أن ينحى بها نحو الكسرة والضمة وفي الكسرة أن ينحى بها نحو الضمة وفي الضمة أن ينحى بها نحو الكسرة على ما قدمت ومثلت ولم يحز في واحدة من الكسرة والضمة أن ينحى بها نحو الفتحة — فالجواب في ذلك أن الفتحة أول الحركات وأدخلها في الحلق والكسرة بعدها والضمة بعد الكسرة فإذا بدأت بالفتحة وتعدت تطالب صدر الفم والشفتين اجتازت في مرورها بمخرج الياء والواو فجاز أن تسمى شيئاً من الكسرة أو الضمة لتطرقها إياها ، ولو تكلفت أن تسم الكسرة أو الضمة راحة من الفتحة لاحتجت الى الرجوع الى أول الحلق فكان في ذلك انتقاض عادة الصوت بتراجعها الى ورائه وتركه

التقدم إلى صدر الفم والنفوذ بين الشفتين فلما كان في إتمام الكسرة أو الضمة وأخذ الفتحه هذا الانقلاب والنقص ترك ذلك فلم يتكف البتة — فإن قات فقد تراهم نحو بالضمة نحو الكسرة في مدغور وابن بور ونحوهما والضمة كما تعلم فوق الكسرة فكما جاز لهم التراجع في هذا فجاز أيضاً في الكسرة والضمة أن ينحى بهما نحو الفتحه فالجواب أن بين الضمة والكسرة من القرب والتسبب ما ليس بينهما وبين الفتحه فجاز أن يتكف نحو ذلك بين الضمة والكسرة لما بينهما من التجانس فيما قد تقدم ذكره في صدر هذا الكتاب وفيما سذكره أيضاً في أما كنه وهو مع ذلك قليل مستكره لا ترى إلى كثرة قيل وبيع وغيض وقلة نحو مررت بمدغور وابن بور ولعل أبا الحسن أيضاً إلى هذا نظر في امتناعه من إعلال الواو في نحو مدغور وتركها واو محضة لأن له أن يقول إن الحركة التي قبل الواو لم تتمكن في الإعلال والاشهاد تمكن الفتحه في الاشهاد في نحو علم وقام ولا تمكن الكسرة في قيل وبيع فلما كان الاشهاد في مدغور ونحوه عنده والعلى خلساً حقيقياً لم يقو على إعلال الواو وبمده كما أعلت الألف في نحو علم وقام وكسرة في نحو قيل وغيض فذلك لم تعقل عنده الواو في مدغور وابن بور وأخلصها واو محضة ، فهذا قول من القوة على ما مراد . ثم قال وقد كان يحس على أصحابنا إذ ذكروا فروغ الحروف نحو ألف الامالة وألف التفخيم ونحوه من بين أن يذكروا أيضاً الياء في نحو قيل وبيع والواو في نحو مدغور وابن بور على أنه قد يمكن التفضل بين الياء والواو وبين الألف بأنهما لا بد أن تكون تامة وإنهما قد لا يتعان ما قبلهما ، وما عالت أن أحداً من أصحابنا خاض في هذا فمن هذا الخوض ولا أشبهه هذا الاستماع ، ومن وجد قولاً قبله والله يعين على الصواب بقدرته اهـ ( الحركة الرابعة ) الكسرة المشوبة بالضمة وهي الكسرة التي قد أشئت شيئاً من الضمة . قال في سر الصناعة وأما الكسرة المشوبة بالضمة فنحو قيل وبيع وغيض وسبق وذكر أن الحركة قبل هذه الياء مشوبة بالضمة فلياء بعدها مشوبة بروائح الواو على ما تقدم في الألف . قال بعض المحققين تسم الكسرة ضمة في نحو قيل وجي موسى في لغة أسد وقيس وعقيل فاتهم بقرين كسرة الأول من الضمة إشارة إلى الأصل ، والاشهاد في مثل هبت يازيد إذا أريد أنه صار ميباً أحسن من الاشهاد في هبت لضمة بين الفعل المبني بالفاعل من الفعل المبني للمفعول وقد أشئت الكسرة ضمة في مثل تعزق إشارة إلى الأصل فإنه كان تعزقون . وقال بعض القراء حقيقة الاشهاد في نحو سي وسيدت وقيل وغيض وسبق وحيل أن ينحى بكسرة أوائل هذه الأفعال نحو الضمة يسيراً ليدل بذلك على أن الضم أخالص أصلها كما ينحى بالفتح المبالغة نحو الكسرة قبلها ليدل بذلك أيضاً على انقلاب الألف عن الياء أو لتقرب بذلك من كسرة قبلها أو بعدها . وقال بعض علماء العربية للعرب في الفعل المحيول من نحو قال وباع ثلاث لغات ( الأولى ) قيل وبيع بالكسرة وهي في اللغات أشهر وورودها في الآثار أكثر ( الثانية ) قيل وبيع بالاشهاد وهي وإن كانت قليلة فهي فصيحة ( الثالثة ) قول وبيع بالضم وهي لغة غير فصيحة . وحقيقة الاشهاد ما هو أن ينحوا بالكسرة نحو الضمة فتشيل الياء الساكنة بعدها نحو الواو قليلاً إذ هي تامة حركتها ما قبلها هذا هو مراد القراء والباحثين



بالاشام في هذا الموضع . وقال بعضهم الاشام هنا كالأشام في حالة الوقف يعنون ضم الشفتين فنقط مع بقاء الكسر على حاله غير مشوب بشيء من الضم وهذا خلاف المشهور عند الفريقين . وقال بعضهم هو ان تأتي بضمة خالصة بعدها ياء ساكنة وهذا أيضاً غير مشهور عندهم لأن الاشام عندهم هنا هو حركة بين حركتي الضم والكسر بعدها حرف بين الواو والياء . وقال في الجوهر الزاهر قرأ ابن عامر سيق وحيل وسيء وسيت بالاشام الضم على اللغة الاسدية وروى عنه هشام الاشام في قيل وحجى وغيض عليها لاتباع الأثر وروى عنه ابن ذكوان اخلاص الكسر فيها لاتباع الأثر وفي ذلك الجمع بين اللغة القرشية والاسدية وكيفية التلفظ بالاشام ان تلفظ فاء الكلمة بحركة تامة مركبة من حركتين افرازاً لاشيوعاً بحيث يكون جزء الضمة وهو الاقل مقدماً وجزء الكسرة وهو الاكثر تألياً له وتنظير بعضهم له بالامالة يوحى الشيع و قيل يشار بالضم مع الفاء أو قبلها أو بعدها وكل ذلك باطل أما الأول فلأن الكسر يقتضي التسفل والضم يقتضي الانطلاق فكيف يجتمعان معاً وأما الثاني وهو الإشارة بالضم قبل الفاء فانه لم يسمع ولا قارى به وأما الثالث فان الياء تمنع من ذلك . وقيل الاشام هنا صريح الضم وليس بشيء لانه ان كان مع الواو فالغة لم يقرأ بها وان كان مع الياء فخرج عن كلام العرب : فان قيل هل تسع الإشارة الى الضم أو ترى وهل يحكم على الحرف الذي أشمت حركته بالضم أو بالكسر : يقال ان الإشارة الى الضم تسع وترى في نفس الحرف الاول هنا والحرف الاول محكوم عليه بالكسر مع الإشارة الى الضم وما ذكر من كون الاشام هو الايتان بحركة تامة مركبة من حركتين على طريق الافراز هو قول بعض المتأخرين وظاهر كلام الفراء والنحويين انه الايتان بحركة تامة ممتزجة من حركتين وهما الكسرة والضمة على طريق الشيع وإذا أمعن النظر وجد هذا من قبيل اختلاف العبارات لاختلاف الاعتبارات قال الامام أبو علي الفارسي في كتاب جيج القراءات حجة من اسم الضم الكسر ومال به نحوه في هذه الافعال ( وهي قيل وغيض وسيء وحيل وسيق وحجى ) ان ذلك أدل على فعل الاتراهم قالوا كيد زيد يفعل وما زيد يفعل فاذا حركوا الفاء بهذه الحركة أمنوا التباس الفعل المبني للفاعل بالفعل المبني للمفعول وانفصل منه وكان أشد ألمة للمعنى المقصود ومن الحجة فيه انهم قد أشموا رد وشد وشبهه من المضعف المبني على فعل مع ان الضمة تلحق فاء فاذا كانوا قد تركوا الضم الخالص الى هذه في المواضع الذي يصح فيها الضم فلزومها حيث يلزم الكسر فيه في أكثر اللغات أجدر ، ودل استعمالهم هذه الحركة في رد ونحوه من المضعف على تمكنها في قيل وشبهه وكونها اشارة لفعل ولولا ذلك لم ترك الضمة الخالصة اليها في رد وشبهه ، ومن الحجة في ذلك انهم قالوا أنت تغزين فأشمو الزاي الضم وزاي تغزين كفاف قيل فكما يلزم الاشام هناك يلزم في قيل وكذا في اختير أشمت التاء منه لما كانت كفاف قيل وكما اسم تغزين لينفصل من باب ترمين اسم قيل ونحوه ليمتاز من الفعل المبني للفاعل نحو كيد وزيل وليكون أدل على فعل ، وما يقوي قول من اسم قيل ان هذه الضمة المنحوية بها نحو الكسرة قد جاءت في قولهم شربت من المنقر وهذا

إن مدعور فأماوا هذه الضمات نحو الكسرة لتكون أشد مشابهة لها بعدها وأشبه به وهو كسر الراء  
 فإذا أخذوا بهذا التشاكل اللفظي لا يتبر معنى من معنى آخر فإن يقرموا ذلك حيث يراد ويخلص  
 معنى من معنى أجدر وأولى . ( الحركة الخامسة ) الكسرة المحضة وهي كسرة الحائصة التي لا يشوبها  
 شيء من غيرها وذلك كحركة من وفي وحركة أوائل قيل وبيع وهيب وهيت إذا لم تشم . ( الحركة  
 السادسة ) الفتحة المحضة وهي الفتحة الحائصة التي لا يشوبها شيء من غيرها كفتحة ما ومن . وقد شاب  
 أكثر الناس الفتحة المحضة إما بالكسرة وذلك في نحو خيل وليل وسيل وسيل . وإما بالضم وذلك في  
 نحو يوم وقوم ونوم . كما شابوا الكسرة المحضة بالفتحة وذلك في نحو حل وأحسن وأعم وأبشر وبشر .  
 وقد تبين بما ذكر أن العامة ومن نحوهم قد شابوا جميع الحركات المحضة من ضمة أو فتحة أو كسرة  
 بغيرها في كثير من المواضع . فينبغي الانتباه لذلك . ( الحركة السابعة ) الفتحة الممالئة وهي حركة بين  
 الفتحة المحضة والكسرة المحضة ، والامالة عندهم هو أن ينحى بالفتحة نحو الكسرة وذلك مثل فتحة اللون  
 في الناس والباء في الكبر عند من أمال ذلك . وليست الامالة لغة جميع العرب فإن أهل الحجاز لا يميلون  
 ولكن يفضون إلا أنه قد تقع منهم الامالة قليلا وأرباب الامالة هم نهم ومن جاورهم من سائر أهل نجد  
 كأسد وقيس . ولا يقال أمالة إلا إذا بولغ في أمالة الفتحة نحو الكسرة وما لم يبالغ فيه يقال الترفيق  
 والامالة بين بين وقد يسمي بعضهم الترفيق أمالة صغرى وما بولغ فيه أمالة كبرى . وهذا الحركة موجودة  
 في اللغة الفارسية وتسمى عند أهلها بالكسرة المحبولة . وإذا مدت ظهر بعدها حرف حو إلى الياء أقرب  
 منه إلى الالف ويسمى بالياء المحبولة ويكتب بالياء وذلك نحو سير بأمالة كسرة السين وهو بمعنى الشبان  
 والنطق به كالتلفظ بلفظ سار في العربية إذا أميل أمالة كبرى فإن كان بإخلاص كسرة السين كان معنى الشوم  
 لأن الامالة في العربية طارئة والتفخيم هو الأصل : قالوا ويدل على ذلك أن كرماتال لو تخمتم لم تكن لاحقا  
 فإنه ما من كلمة تمال إلا وفي العرب من يفتحها فدل أفراد الفتح على أصله وقرينها ونوازلت كرماتال  
 كنت لاحقا فإن الامالة لا تكون إلا بسبب فإن فقد امتعت الامالة وتعين الفتح : على أنه يمكن أن يقال إنما  
 كتبوها بالالف رعية لغة قريش التي هي المقصودة بالإحالة . وكثيرا ما يترقى الفرس بين معنى الكلمة  
 بمثل ذلك نحو شير فقه بالكسر المحض بمعنى الثلبين وبالكسر الممال إلى الفتح بمعنى الأسد ونظير ذلك روي  
 فإنه بالضم المحض بمعنى الوجه وبالضم المشوب بالفتح بمعنى الصفر وهو نوع من النحاس وإنما لم يكتب  
 ألف الامالة في العربية بالياء مع أنها إلى الياء أقرب منها إلى الالف . ومما جاء بالامالة في لغة قريش لافي  
 أمالا قال في النهاية جاء في حديث بيع الثمر أمالا فلا يباعوا حتى يمدوا صلاح الثمرة — هذه الكلمة ترد  
 في المحاورات كثيرا وقد جاءت في غير موضع من الحديث وأصلها أن وما ولا قد تمت النون في الميم وما  
 زائدة في اللفظ لاحقا وقد أمالت العرب لامالة حقيقة والعموم يشعرون أمالها فتصير ألفها ياء وهو  
 خطأ ومعناها إن لم تفعلوا هذا فليكن هذا . وأما الفتحة المشوبة بالضم فهي الفتحة التي تكون قبل ألف

التفخيم وذلك نحو فتحة الالام في الصلاة والكاف في الزكاة عند من يشوبها بشيء من الضمة . وقد سبق ذكرها فانها عين الحركة الثمانية المنهاة بالضمة المشوبة بالفتحة . والمشهور عند الجمهور تسميتها بالفتحة المشوبة بالضمة وذلك اهم لاحظوا ان الاصل فيها ان تكون فتحة بدليل انها في أكثر لغات العرب هي كذلك . فيكون شوبها بالضمة أمراً طارئاً عليها ولم يلتفتوا الى ان الضم صار فيها أظهر من الفتح ولا الى ان الشائين لما بالضم قد كتبوا بعدها الواو دون الالف . فينبغي الانتباه لمثل ذلك فقد وقع في مبحث الحركات مع شدة غموضه من اختلاف العبارات إما لاختلاف الاعتبارات أو لغير ذلك ما ربما يقع التيه في حيرة شديدة . هذا وقد ذكر سيبويه ألف التفخيم والالف التي عمال امالة شديدة في الحروف الفرعية التي تستحسن . (الحركة الثامنة) الفتحة المرققة وهي المتوسطة بين الفتحة المحضة والفتحة الممالاة . قال بعض القراء الامالة قسمان شديدة ومتوسطة والمتوسطة هي التي تكون بين الفتح المتوسط والامالة الشديدة وينبغي ان يجنب في الشديدة القاب الخالص والاشباع المبالغ فيه وكلا الاماليتين جائز في القراءة غير اني أختار الامالة الوسطى التي هي بين لأن الغرض من الامالة حاصل بها . وقال بعض علماء الرسم الامالة هي ان ينحى بالفتحة نحو الكسرة وبالالف ان كانت بعدها نحو الياء فان كان جزء الكسرة أكثر سميت محضة وربما عبر عنها بالكسرة وان كان جزء الكسرة أقل سميت قليلاً وان تساوى سميت بين بين ، وهذا يدل على ان بين الفتحة والكسرة ثلاث حركات وما سبق يدل على ان بينهما حركتين واذا أمنت النظر تبين لك ان هذا من قيل اختلاف العبارات لاختلاف الاعتبارات . والمراد بالفتحة المحضة الفتحة التي تنشأ عن فتح الفم بلا تكلف : قال بعض القراء الفتح ويقال له التفخيم ينقسم الى قسمين فتح شديد وفتح متوسط . فالفتح الشديد هو نهاية فتح القاري فيه فقط الحرف المفتوح وهو معدوم في لغة العرب والقراء يعدلون عنه وأكثر ما يوجد في ألفاظ أهل خراسان ومن قرب منهم فيما اذا كان بعد الفتح ألف وهو مكروه عند القراء معيب في القراءة غير ان الكراهة في ذلك أخف من الكراهة فيما ليس بعده ألف وذلك مثل ما يتعلمه بعض الناس في لام عليهم ودال لديهم . والفتح المتوسط هو ما يكون بين الفتح الشديد والامالة الصغرى وهو الذي يستعمله أهل الفتح من القراء وانما نبهنا على هذا لما ذكره بعض الجهابذة من ان بعض من يستعمل الفتح الشديد يزعم انه الفتح المتوسط وينسب من استعمال الفتح المتوسط الى الامالة وقد حذر بعض أرباب الفن من تفخيم العجم وترقيق العرب ، والمراد بتفخيم العجم الفتح الشديد الذي اعتاده أهل التفخيم منهم ، والمراد بترقيق العرب الامالة الصغرى التي هي لغة لبعض قبائل العرب فان من العرب من لا يميل أصلاً ومنهم من يميل في بعض المواضع امالة كبرى ومنهم من يستعمل في موضعها الامالة الصغرى . وأما الحركة المختلصة فهي حركة غير متميزة في الحس وتسمى الحركة المجهولة وبها قرأ أبو عمرو (فتوبوا الى بارئكم) . قال ابن جني وأما الحركة الضعيفة المختلصة كحركة همزة بين بين وغيرها من الحروف التي يراد اختلاس حركاتها تخفيفاً فليست حركة مشمة شيئاً من غيرها

من الحركتين وإنما أضعف اعتمادها فاختفت لضرب من التخفيف وهي برزها إذا وقت ولم يختلس وقد تقدمت الدلالة على أن حمزة بين بين كغيرها من سائر المتحركات في ميزان العروض الذي هو حاكم وعيار على الساكن والمتحرك ، وكذلك غير هذه الحمزة من أحرف الحفظة الحركات نحو قوله عز اسمه « مالك لا تأمنا » وغير ذلك كله محرك وإن كان مختلساً ، ويدل على حركته قوله تعالى « شهر رمضان » فيمن أخفى قلبه كانت الراء الأولى ساكنة وإطاء قلبها ساكنة لاجتماع ساكنين في التوصل ليس الأول منهما حرف لين والثاني مدغم نحو دابة وشابة . وقال أبو علي حركة البناء والأعراب يستعمل في الضمة والكسرة منهما وجهان الاشباع والاختلاس ، وليس في الفتحة إلا الاشباع ، والاختلاس وإن كان صوته أضعف من الاشباع وأخفى فلحرف المختلس حركته بزنة المتحرك فن روى الاسكان عن أبي عمرو في بارئكم فلعله سعه يختلس فضته تضعف الصوت وأخرجه أنه سكن وعلى هذا يأمرهم ويشعروهم ونحوه كله على الاختلاس مستقيم حسن ، وقد جاء اسكان مثل هذا في الشعر ، وقال بعض القراء إذا كانت القراءة بشيء مما شاع وذاع وقد تلقته الأئمة بالاستاد الصحيح الذي هو الركن الأعظم في ذلك لم يصر خلاف مخالف فكم من قراءة أنكراها بعض أهل النحو أو كثير منهم ولم يغير انكارهم كاسكان بارئكم ويأمرهم وأئمة القراء لا يجري على الالف في اللغة والاقس في العربية بل على الألف في الرواية .

#### ﴿ الفائدة الخامسة ﴾

رأى كثيرون من أهل الببل المولعين بالعربية وما يتعلق بها من خط ونحو أنه ينبغي أن يوضع في هذا العصر علامة للحركات المشوبة ليكون الخط العربي وإفياً بالفرض فيه فأن كثيراً ما يحتاج إلى كتابة كلمات فيها شيء من تلك الحركات فن كتبناها بما يقرب منها من الحركات الحفظة كان تحريفها لها وربما كان مغيراً معناها مع أن الأمر في ذلك سهل إذ ليس فيه تغيير لشيء من الخط وأن الحاجة ماسة إليه جداً فتكون قد أجبت داعي الزمان على أنه ينبغي لنا أن نراعي شأن سائر الأمم التي كتبت لغاتها بالخط العربي كالفرس ومن نحوهم فمنهم كثيراً ما يحتاجون إلى العلامة الأخرى فإذا وضعت كان الخط العربي وإفياً بحاجتهم ووقع تاماً ولا ينبغي أن يلتفت إلى قول من يقول إن هذا نقص لا يذكر بالنسبة إلى ما وقع في الخطوط الأخرى فإن هذا قول من يرضى بالنقص مع إمكان الكمال ولقد أحسن من قل

ولم أر في عيوب الناس عيباً كتنقص القادرين على التمام

ولو دد الداعي إلى ذلك في عصر الخليل لبادر هو أو أحد ممن ينتمي إليه إلى أجابة الداعي ، وأما عدم وضعهم قدماً علامة للحركات المشوبة كالأمانة والاشمام مع وجود ذلك في لغة العرب فيمكن أن يكون سببه كون ذلك ليس في لغة قريش التي هي المقصود الأول وعليها تعد اختلاف اللغات المعول ويضم إلى هذا ما كان لهم من شدة العناية بالرواية والتلقي من الأقواد . هذا الباب ما يقال في هذه القضية على كثرة ونسبة

ولا ينبغي أن هذا كلام صادر عن أخلاء لا يشوب صفاءهم كدر فينبغي أن يصغى إليه ويقبل عليه ولا يحسب لغواً كما يفهم من لحن كلام بعض اللغاة وقبل الخوض في غمار هذا البحث نذكر هنا شيئاً وهو - أن ما ظن من عدم وضع القوم علامة للإمالة والاشتمال ليس كذلك فقد تبين من البحث والتتبع أنهم وضعوا لها علامة بل زادوا فوضعوا علامة لاختلاس الحركة. ولزيادة الحرف وحذفه وغير ذلك مما ربما لائس الحاجة إليه كثيراً كالروم والاشتمال والنقل في حال الوقف . قال بعض النحاة في الوقف على المتحرك خمسة أوجه الاسكان والروم والاشتمال والتضعيف والنقل ولكل منها علامة وقد ذكر سيوطه هذه العلام في كتابه وهو تلميذ الخليل بن أحمد مخترع هذا الشكل المزيل للاشكال وله في ذلك كتاب ومن أراد البحث عن العلام المذكورة فعليه بكتاب الحكم في نقط المصاحف وكيفية ضبطها على مذهب القراء وسنن النحويين لأبي عمرو الداني . وقد كان لاهل المغرب عناية شديدة بذلك وهو أمر يتوقف إقناعه والبراعة فيه على علم وعمل وقد أدركنا أناساً لهم في ذلك يد بيضاء منهم العلامة الوالد غير أنه قد كاد هذا الأمر أن ينسى وعسى أن يتنبه بعض نبهائهم لدرسه وإحيائه قبل أن يدرس والكمال يدعو بعضه بعضاً كما أن النقص كذلك وقد اعترض بعض من ألف في علم الخط على المؤلفين في أصول الحديث لذكرهم مسائل كثيرة تتعلق بعلم الخط في فهم وإن كان لها فيه مناسبة وجعل الأولى بهم أن يكتفوا بذكرها في الكتب الموضوعة في علم الخط فإنها به أجدر ويمكن أن يقال أن كتب الخط لما كانت في الغالب لا تقرأ اضطروا إلى ذكرها على أن الخط أمر ذو بال ، والتساهل فيه ربما أوقع خلافاً عظيماً في الحديث ، والحديث ذو شجون وأكثر المسائل إذا لم تذكر أطرافها لا يكون فيها كبير طائل وهذا ليس شيئاً بالنظر لما فعله كثير من ألف في أصول الفقه فافهم ذكرها فيه مسائل كثيرة من فنون شتى حتى وصل الحال ببعضهم إلى أن ذكر فيه فن المنطق وفي مقدمتهم الغزالي . قال في مقدمة المستصفى نذكر في هذه المقدمة مدارك العقول وانحصارها في الحد والبرهان ونذكر شرط الحد الحقيقي وأقسامها على منهاج أوجز مما ذكرناه في كتاب محك النظر وكتاب معيار العلم ، وليست هذه المقدمة من جملة علم الأصول ولا من مقدماته الخاصة به بل هي مقدمة العلوم كلها وكل من لا يحيط بها فلا ثقة بعلومه أصلاً ، فمن شاء أن لا يكتب هذه المقدمة فليبدأ بالكتاب من القطب الأول فإن ذلك أول أصول الفقه وحاجة جميع العلوم النظرية إلى هذه المقدمة كحاجة أصول الفقه إليها ولنرجع إلى المقصود فنقول: حيث لم يكن بد من وضع علامات للحركات الفرعية ينبغي أن تكون سهلة قريبة من أصلها في الصورة ولذا استحسن بعضهم جعل علامة الفتحة المبالة الفتحة بعينها إلا أنه قلبها فجعل طرفها متجهاً إلى الجهة اليمنى هكذا - - قال بعض شراح الصحيحين في حديث أمالاً فاصبروا وحديث وأمالاً فلا سابعوا أنه بأماله لا إلى الكسر ولا يكتب بياء بل يوضع فوق اللام شكالة منحرفة علامة على الإمالة وإنما جعل هؤلاء هذه العلامة فوق الحرف نظراً إلى أن الأصل في اللغة العربية عدم الإمالة فإذا لم يتنبه القاري وظها فتحة لم يعد بذلك لاحقاً بخلاف ما لو جعلت تحت الحرف فإن القاري إذا لم يتنبه وظها كسرة

وهناك جدولاً في الحركات وما يتعلق بها

| أسماء الحركات  | العلامات | مثالها بالعربية | مثالها بالفارسية | معناها   |
|----------------|----------|-----------------|------------------|----------|
| الضمة          | .....    | ou جد           | پُر              | مِلَان   |
| الضمة المشوبة  | .....    | o صولة          | خود              | نفسه     |
| الضمة الممالة  | .....    | u رُد           | .                | .        |
| الكسرة         | .....    | i صل            | چِه              | أَي شَي  |
| الكسرة المشمة  | .....    | eu هبت          | .                | .        |
| الفتحة         | .....    | a هَب           | سَر              | رَأْس    |
| الفتحة الممالة | .....    | é دَرَجَة       | سَه              | ثَلَاثَة |

وهذا المبحث واسع الاطراف جداً وفيما ذكرنا كفاية للطلاب المتنبه والله الموفق .

#### ( الفائدة السادسة )

قد عرفت أنه قد انتقد على أكثر كتاب العربية عدم وضعهم علائم للوقف في أكثر الأحيان حتى صار القاري لا سيما إن كان يقرأ بسرعة لا يدري أين يقف ، وإذا وقف فربما وقف في موضع ليس من مواضع الوقف فيضطر حينئذ الى البحث عن موضع الوقف فيما مضى أو فيما يأتي وهو انتقاد في محله فقد حث العلماء على معرفة مواضع الوقف ومراعاتها في حال القراءة والكتابة . وأعظم الناس اعتناء بأمر الوقف كتاب الكتاب العزيز والتالون له حق تلاوته وذلك لما ورد عن السلف من الأمر بمعرفته ومراعاته روي عن علي رضي الله عنه أنه سئل عن قوله تعالى « ورتل القرآن ترتيلاً » — فقال الترتيل تجويد الحروف ومعرفة الوقف . وقال بعض القراء باب الوقف جليل القدر عظيم الخطر لا يتأتى لاحد معرفة معاني القرآن ولا استنباط الأدلة الشرعية منه الا بمعرفة الفواصل . وقال بعضهم ، لم يمكن القاري أن يقرأ السورة أو الفصـة في نفس واحد وجب اختيار موضع يسوغ الوقوف عليه والابتداء مما بعده . ويصحح أن يكون موضعاً لا يحيل الوقوف عليه المعنى ولا يحل بالفهم وبذلك يحصل القصد وتظهر دلائل الإعجاز . وقد حث كثير من السلف عليه واشترط كثير من الخلف على الحيز أن لا يجزأ أحداً الا بعد معرفته بالوقف والابتداء فإذا عرف ذلك ساع له أن يصل في مواضع الوقف عند امتداد النفس فإن التالى كالضارب في الأرض

ومواضع الوقف بين يديه كالمنازل فالعارف لا يتعدى منزلاً إلا إذا أتقن أنه يصل إلى المنزل الذي بين يديه والنهار قائم والجاهل بالمنازل يعرض حيث أخذه الليل وقد يكون في موضع يلحقه فيه ضرر من تلف نفس أو مال أو غير ذلك ، فالقاري العارف بالمقاطع يقف حيث لا يلحقه لوم ، والجاهل يقف عند انتهاء نفسه فقد يقف في موضع يضر الوقوف به لأجله المعنى أو إخلاله بالفهم . وقد حذر العلماء من الوقف على المواضع التي لم يتم فيها الكلام وحشوا على تجنبها . وقد قسم بعضهم الوقف إلى قسمين تام وقيح قالوا ولو قال جازر وقيح أو حسن وقيح لكان أقرب إلى التقابل بين القسمين وكأن صاحب هذا التقسيم جعل ما يقابل القيسج قسماً واحداً وهو قول غريب . وقسمه بعضهم إلى قسمين تام وحسن ، فالتام عنده هو الذي يحسن الوقف عليه والابتداء بما بعده ، والحسن هو الذي يحسن الوقف عليه ولا يحسن الابتداء بما بعده . والمشهور تقسيم الوقف إلى ثلاثة أقسام تام وكاف وحسن ووجه الحصر في ذلك أن يقال إن القاري إذا وقف على كلام تام فإن انقطع عما بعده لفظاً ومعنى فهو التام ، وإن تعلق بما بعده فإن كان من جهة المعنى دون اللفظ فهو الكافي ، وإن كان التعلق من جهة اللفظ فهو الحسن . فالوقف التام هو الذي يتعلق به ما بعده لا من جهة اللفظ ولا من جهة المعنى وأكثر ما يكون عند انتهاء القصص وعند رؤوس الآي نحو الوقف على «مالك يوم الدين» فإنه يليه «إياك نعبد وإياك نستعين» ونحو الوقف على «نستعين» فإنه يليه «اهدنا الصراط المستقيم» ونحو «وأولئك هم المفلحون» فإنه يليه «ان الذين كفروا» . والكافي هو الذي يحسن الوقف عليه والابتداء بما بعده إلا أن ما بعده له تعلق به من جهة المعنى ولذلك كان دون التام . ويكون الكافي في رؤوس الآي وفي غيرها وقد يكون بعضه كفي من بعض وذلك في نحو قوله تعالى «يؤتي الحكمة من يشاء ومن يؤتي الحكمة فقد أوتي خيراً كثيراً وما يذكر إلا أولو الأبواب» فالوقف على من يشاء كاف والوقف على كثير أأ كفي منه . والحسن هو الذي يحسن الوقف عليه ولا يحسن الابتداء بما بعده لتعلقه به من جهة اللفظ ويسمى أيضاً الصالح لضلوح الوقف عليه وذلك نحو «الحمد لله» فإن الوقف عليه حسن لأن المراد معقول غير أنه لا يحسن الابتداء بما بعده فلا يدمن أن يعيد ما قبله ليتسق بذلك الكلام ونحو الوقف على «رب العالمين» فإنه يحسن الوقف عليه ولا يحسن الابتداء بما بعده إلا عند أناس : قالوا إذا كان رأس آية كما هنا جاز ذلك بل قال بعضهم إن الأفضل الوقف على رؤوس الآيات وإن تعلق بما بعدها أتباعاً لهدي النبي صلى الله عليه وسلم واستدلوا على ذلك بما روي عن أم سامة رضي الله عنها أنها قالت إن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا قرأ قطع قراءته آية آية يقول بسم الله الرحمن الرحيم ثم يقف ثم يقول «الحمد لله رب العالمين» ثم يقف ثم يقول «الرحمن الرحيم مالك يوم الدين» رواه أبو داود ساكتاً عليه والترمذي وأحمد وغيرهم وهو حديث حسن وسنده صحيح : والذي مال إليه أكثر الباحثين في الوقف أن كل موضع يتعلق به ما بعده من جهة اللفظ لا ينبغي أن وقف عليه أن يبدأ بما بعده ولو كان رأس آية . قال العماني الناس مختلفون في الوقف ، فمنهم من قال هو على الإنفاس فإذا انقطع النفس في التلاوة فعنده الوقف فكأنهم جعلوا الوقف تابعاً لمقطع الأنفاس

وجعلوها الاصل والوقوف مبنية عليها ، وقال آخرون الفواصل كلها مقاطع فكل رأس هو وقف واحتجوا بما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يقطع قراءة آية وآية وما روي عن أبي عمرو وعامة الأئمة أن الوقف على رأس الآية تام وكاف وحسن . ثم قال وأعدل الأقوال عندنا أن الوقف قد يكون في أوسط الآية وقد يكون في أواخرها ، والاعلم في رؤوس الآي أنها وقوف وليس آخر كل آية وقفاً ، فإن المعاني معتبرة في سائرهما ، وفي القرآن كثير من رؤوس الآي لا يحسن الوقوف عندجها وأكثرها في السور دوات الآي القصار كسورة مريم وطه والشعراء والصفات ونحوها لا ترى أن قوله تعالى في سورة والصفات « ألا إنهم من أفيكهم ليقولون » هو رأس آية ومع ذلك لا يجوز الوقف عليه لأن الابتداء بما بعده يؤدي إلى قبح فاحش وكذلك قوله في الزخرف ( أبواباً وسرراً عليها يتكئون ) هو رأس آية وليس بوقف لأن قوله وزخرفاً معطوف على ما قبله ولم تكثر المفطوفات هنا فيجوز لطول الكلام ، فإن وقف على قوله وزخرفاً تم الكلام وحسن الوقف عليه ، ومن هذا في القرآن كثير ذكرت ابتداءً منه ليقاس عليه ، قال أبو حاتم أكثر أواخر الآي من أول القرآن إلى آخره تام أو كاف أو صالح أو مفهوم إلا الشيء بعد الشيء وهذا الذي استثناءه هو ما ذكرته لك ولذلك قلت كتب الوقف ، في تكثر كثرة كتب القراء لا هم أقصروا على غير الفواصل التي اعتقدوا فيها أنها مقاطع فكل من عمل من المتقدمين كتاباً في الوقف فاما أورد فيه الوقوف التي في أوسط الآية ولم يتعرضوا لغيرها من الفواصل إلا اليسير أرادوا أن يخصصوا للقاري الوقف في أوسط الآية كما جاز له الوقف على أواخرها لأن الآية ربما طالت فيبلغ النفس آخرها ولئلا يتوهم أن انقطاع الانفاس إنما يكون عند أواخر الآيات دون أوسطها فيضيق الأمر به عند القاري ، وهو ممن جرى على هذا القول العلامة السجاوندي ولذا كتب فوق كثير من الفواصل لا . قال العلامة ابن الجزري في النشر قول أئمة الوقف لا يوقف على كذا معناه أنه لا يبدأ بما بعده أذ كل ما أجازوا الوقف عليه أجازوا الابتداء بما بعده وقد أكثر السجاوندي من هذا القسم ويألف في كتابة لا والمعنى عنده لا يوقف ، وكثير منه يجوز الابتداء بما بعده واكثره يجوز الوقف عليه وقد توهم من لا معرفة له من مقلي السجاوندي أن معناه من الوقف على ذلك يقتضي أن الوقف عليه قبيح أي لا يحسن الوقف عليه ولا الابتداء بما بعده وليس كذلك بل هو من الحسن يحسن الوقف عاينه ولا يحسن الابتداء بما بعده فصاروا إذا اضطرب ضيق النفس يتركون الوقف على الحسن الجائز ويتعمدون الوقف على القبيح الممنوع فتراهم يقولون صراط الذين أنعمت عليهم غير ثم يقولون غير المنضوب عليهم ، ويقولون هدى للمتقين الذين ثم يتدنون ويقولون الذين يؤمنون بالغيب فيتركون الوقف على عليهم وعلى المتقين الجائزين قطعاً ويقولون على غير الذين الذين بعد الوقف عليها قبيح بالاجتماع لأن الأول مضاف والثاني موصول وكلاهما ممنوع من ابتداء الوقف عاينه وحجهم في ذلك قول السجاوندي لا قلت ليت شعري أدمنع من الوقف عليه هل أجاز الوقف على غير أول الذين فيعلم أن مراد السجاوندي بقوله لا أي لا يوقف عليه على أن يبدأ بما بعده كغيره من الأوقاف ثم ذكر بعض



وقوف استقدها عليه ثم قال ومثل ذلك كثير في وقوف السجائدي فلا يفتر بكل ما فيه بل يتبع فيه الاصوب  
ويختار منه الأقرب . هذا وقد قسم بعضهم الوقف الى خمسة أقسام وزاد بعضهم سادساً وهو الجائر وقد  
أشار إليها بعضهم حيث قال والوقوف على خمس درجات فاعلاها رتبة التام ثم الحسن ثم الكافي ثم الصالح  
ثم المفهوم وهذه العبارات قد استعملها أبو حاتم في كتابه وهي وإن كانت كثيرة فهي متقاربة فالحسن والكافي  
يتقاربان والتام فوقهما والحسن يقارب التام والصالح والمفهوم يتقاربان أيضاً والجائر دونهما في الرتبة: والمستحب  
للقاري أن يقف على التام فإن لم يجد إليه سبيلاً فالحسن فإن لم يمكن فالكافي وكذلك الصالح: والمفهوم  
أنه مادام يقدر على الوقف في المواضع المنصوص عليها لا يبدل عنها إلى الجائر ولا يعدل عن الجائر إلى المواضع  
التي يكره قطع النفس عندها . والحسن المذكور هنا على درجة من الحسن المذكور سابقاً فإنه هنا يقارب  
التام وكأنه أحد نوعين ولكنه أدناها . قال بعضهم قد يتفاوت التام في التمام وذلك نحو « لندأضلي عن  
الذكر بعد إذ جاءني » فار الوقف عليه تام ولكن الوقف على ما بعده وهو — وكان الشيطان للانسان  
خذولاً — أم لم يلقه به تعلقاً خفياً ولأنه آخر الآية وقد سمي بعضهم هذا النوع الشبيه بالتمام: وينبغي  
أن أراد المراجعة في كتاب من كتب هذا الفن أن يعرف أولاً حد كل قسم من الاقسام عند مؤلف ذلك  
الكتاب ليكون على بصيرة في أمره . وقد وضعوا علائهم لهذه الاقسام فجعلوا التام أو الميم للتمام والحاء  
للحسن والكاف للكافي والصاد للصالح والهميم للجائر وقد التزموا كتابة هذه العلام بالاحمر ووضعها فوق  
موضع الوقف: وقد توضع في بعض المواضع علامتان إما للاشارة بأنه من المواضع المحتملة لوجهين وإما  
للاشارة إلى أن ثم قولين لأرباب الفن لم يظهر للواقع رجحان أحدهما على الآخر إلا أن هنا أمراً يجب  
الانتباه له وهو أنه كثيراً ما يرى الناظر في عباراتهم اختلافات مبنية على الاختلاف في الاصطلاح فيظن أن  
هناك اختلافات في الحقيقة فيحكم به مع أنه ربما لم يكن هناك اختلاف وكما يقع هذا بسبب الاختلاف في  
الاصطلاح قد يقع عكسه وهو أن يظن بسبب اتفاق عباراتهم في الظاهر أن لا خلاف هناك مع أنه قد  
يكون هناك خلاف: وأما السجائدي فإنه قسم الوقف الى خمسة أقسام وجعل لكل قسم منها علامة توضع  
فوق محل الوقف وتكون بالمداد الاحمر والاقسام الخمسة هي اللازم والمطلق والجائر والمجوز لوحه  
والمرخص للضرورة: وقد تبع أثرهم في ذلك جل كتاب الكتاب العزيز من بعده ولذلك انتشرت  
طريقته في البلاد وقد أجبنا بيان ما اصطاح عليه ليكون التالي في المصاحف التي جرى كتابها على  
طريقته على بصيرة في الوقف والابتداء فنقول فالوقف اللازم عنده هو ما قد يؤم غير المراد إذا وصل بما بعده  
نحو قوله تعالى في صفة المنافقين — وما هم بمؤمنين — فالوقف هنا عنده لازم إذ لو وصل بقوله — يخادعون  
الله — لتوهم قبل التدرج ان الجملة صفة لقوله بمؤمنين فينتفي بذلك الخداع عنهم ويتقرر الايمان خالصاً عن  
الخداع كما يكون ذلك في قولك ما هؤلاء بمؤمنين مخادعين مع أن المقصود هو نفي الايمان عنهم وانبات  
الخداع لهم ونحو قوله تعالى — ولا يحزنك قولهم إن العزة لله — ونحو قوله تعالى — ولا يحزنك قولهم

إنا نعلم ما يسرون وما يعلنون — فالوقف عند قولهم لازم فإنه لو وصل ثوبهم إن ما بعده هو المقول وليس كذلك بل هو جملة مستأنفة وردت تسلياً للتي صلى الله عليه وسلم وتهدداً لهم ، وعلامة الوقف اللازم الميم : والوقف المطابق هو ما يكون ما بعده بما يحسن الابتداء به وذلك كالاسم المتبداً به بحرف الله بحجي والفعل مستأنف نحو — سيجعل الله بعد عسر يسراً — والشرط نحو — إن أحسنتم أحسنتم لأخسكم والاستفهام نحو — أتحبب الإنسان أن يترك سدى — والنفي نحو — ما كان لهم الحيرة أن يريدون إلا فراراً ونحو ذلك حيث لم يكن ذلك مقولاً لقول سابق ، وعلامة الوقف المطلق الطاء : والوقف الجائز ما يجوز فيه الوصل وانفصل لتجاذب الموجبين نحو — وما أنزل من قبلك فن واد العطف في الجملة التالية لها وهي — وبالأخرة هم يوقنون يرجع الوصل وتقديم المفعول على الفعل ووجود الضمير يرجع الوقف فتساوياً وإن كان الوصل هنا أرجح من جهة ومثل ذلك — إن هذا كان لكم جزءاً وكان سعيكم مشكوراً — فالوقف على جزء وإن كان جائزاً إلا أن الوصل هنا أحسن رعاية للفواصل ، وعلامة الوقف الجائز الخيم : والوقف الجوز لوجه هو ما يكون للوقف فيه وجه إلا أن الوصل فيه يكون أولى نحو — أولئك الذين اشتروا الحياة الدنيا بالأخرة — فإن محي ما بعده وهو — فلا يخفف عنهم العذاب — بالناء المشعرة بالناء يقتضي الوصل ومحى هذه الجملة على هذه الهيئة يجعل للفصل وجهاً ، وعلامة الوقف الجوز الزاي : والوقف المرخص فيه للضرورة هو الذي لا يرخص فيه في حال الاختيار لكون ما بعده لا يستغنى عما قبله وإن كان مفهوماً في الجملة ورخص فيه في حال الاضطرار وذلك إما لاقطاع النفس أو أطول الكلام غير أنه إذا وقف عليه ابتداءً بما بعده من غير أن يعود وذلك نحو قوله تعالى — والساء بئاء — فإن ما بعده وهو — وأنزل من السماء ماء — وإن كان غير مستقل لوجود ضمير فيه يعود على ما قبله إلا أنه جملة مفهومة ونحو كل من فواصل — قد أفلح المؤمنون إلى قوله ثم فيها خلدون — ، وعلامة الوقف المرخص فيه الصاد : وأما الوقف القبيح فهو الوقف في موضع لم يتم فيه الكلام وذلك كالوقف على الشرط دون جزائه ، والمتبداً دون خبره وعلى ذي الحال دون الحال وعلى المستثنى منه دون المستثنى وعلى أحد مفعولي باب ظننت دون الآخر وعلى الموصوف دون الصفة وعلى المؤكد دون المؤكد وعلى المبذل منه دون البذل وعلى المعطوف عليه دون المعطوف ونحو ذلك فإن اضطر القاري إلى الوقف على ذلك بسبب عطاس أو أقطع النفس لزمه أن يعود إلى ما قبله ويبتدئ منه حتى يتسق الكلام والقيح تتفاوت درجاته في القبيح فبعض أقبح من بعض ففي قوله تعالى — يا أيها الذين آمنوا لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون — يقبح الوقوف على سكارى وأقبح منه الوقوف هنا على الصلاة : وأما الابتداء فلا يكون إلا اختيارياً إذ ليس كالوقف قد تدعوا إليه ضرورة فلا يجوز إلا بمقتضى ما في ما مقصود وهو ينقسم إلى ما ينقسم إليه الوقف وتتفاوت درجاته في السام والكفاية والحسن والقبح كما تتفاوت درجات الوقف في ذلك وقد يكون الوقف قبيحاً والابتداء حسناً نحو — من بعثنا من مرقداً هذا — الوقف على هذا قبيح

لفصل فيه بين المتبدا وخبره ولأنه يؤهم أن الإشارة الى المرقء والابتداء بهذا كاف أو تام لاستثناؤه وأما  
الابتداء بما بعده فهو قيسح شديد القبح ، وعلامة الوقف القيسح لا فاذا وضعت فوق موضع علم انه لا وقف  
هناك وأنه ينبغي للقارئ الوصل إلا أن يكون تحتها علامة رؤوس الآيات فله أن يقف هناك من غير إعادة  
بناء على قول من أجاز الوقوف على رؤوس الآي مطلقاً كأبي عمرو فإنه روي عنه أنه كان يتعد رؤوس  
الآي ويقول هو أحب الي إلا أن كل ذي طبع سليم يحكم بان اجازتهم لذلك مشروطة بعدم وقوع مانع  
خاص وذلك كما في قوله تعالى في سورة والصفات — ألا إنهم من افكهم ليقولون ولد الله وانهم لكاذبون  
— فانه لا يتصور أن يحجز أحد الوقف على ليقولون على أن يتبداً بما بعده . قال بعض المفسرين كل ما في  
القرآن من القول لا يجوز الوقف عليه لان ما بعده حكايته : وههنا علائم أخرى قد يضعها بعض  
الكتاب . فمن ذلك التاف وهي علامة الوقف الذي قال به بعض العلماء ولم يقل به أكثرهم . ومن ذلك  
قف وهي علامة على أن الوقف هناك يؤمر به القارئ على طريق الاستحباب بحيث انه اذا لم يقف  
ووصل لم يكن عليه شيء . ومن ذلك السين وهي علامة على السكته وهي وقفة لطيفة من غير تنفس .  
قال بعض أهل الفن الوقف والتقطع والسكت عبارات يطلقها المتقدمون مردين بها في الغالب الوقف ،  
وقد فرق المتأخرون بينها فقالوا القطع عبارة عن ترك القراءة فيكون القارئ كالمعرض عنها والمقتل الى  
حالة أخرى غيرها وهو مشعر بالانتهاء ولذا يطلب منه الاستعاذة للقراءة المستأنفة وينبغي أن يكون القطع  
عند رأس آية : قال سعيد بن منصور في سننه حدثنا أبو الاحرص عن أبي سنان عن ابن أبي الهذيل انه  
قال كانوا يكرهون أن يقرأوا بعض الآية ويدعوا بعضها وهذا اسناد صحيح وابن أبي الهذيل تابعي كبير وقوله  
كانوا يريد به الضجاجة . والوقف عبارة عن قطع الصوت على الكلمة زمناً يتنفس فيه عادة بنية استئناف  
القراءة لانية الاعراض ويكون هذا عند رؤوس الآيات وفي أوساطها ولا يكون في وسط الكلمة .  
والسكت عبارة عن قطع الصوت زمناً هو دون زمن الوقف عادة من غير تنفس وقد سكت حمزة على  
الساكن قبل الهمزة سكتة يسيرة وقد اختلفت ألفاظ أهل الفن في التعبير عنها فقل هي سكتة قصيرة  
وقيل هي سكتة مختلصة من غير اشباع وقيل هي وقفة يسيرة وقيل هي وقفة خفيفة وقيل هي سكتة لطيفة  
من غير قطع وقيل هي وقفة . قال أبو علي الفارسي في حجاج القراءة يسكت حمزة على ياء شيء قبل  
الهمزة سكتة خفيفة ثم يهز وكذلك يسكت على لام المعرفة في الارض وفي الأسماء والآخرة ونحوها  
وكانه أراد بهذه الوقفة التي وقفها تحقيق الهمزة وتبيينها فجعل الهمزة بهذه الوقفة قبلها في حال لا يجوز  
فيها إلا التحقيق لأن الهمزة قد ضارت مضارعة للمبتدأ بها والمبتدأ بها لا تخفف ألا ترى أن أهل التخفيف  
لا يخففونها مبتدأة بهذه الوقفة آذنت بتحقيقها اذ صيرتها في حال مالا يخفف من الهمز ، وما يقوي ذلك  
مدغم الألف اذا كانت الهمزة بعدها نحو السماء وماء ألا ترى أن مد الألف اذا كانت الهمزة بعدها أطول  
منه فما اذا لم يكن بعدها همزة نحو — وما بكم من نعمة فمن الله — ليكون ذلك أبين للهمزة فكذلك

وقف حمزة هذه الوقفة لتكون أبين للهمزة ٥٠ واختلف في السكت قليل يجوز في رؤوس الآيات مطاقاً في حالة الوصل لتصد اليان وحمل بعضهم الحديث الوارد على ذلك والمشهور أنه مقيد بالنساع والنقل وأنه لا يسوغ إلا فيما سجت به الرواية بمعنى مقصود بذاته وقد روى عن جفص أنه كان يسكت في السكت على عوجا وفي يس على — مرقدا وفي القيامة على النون من — من راق وفي المطففين على اللام من — بل ران : وقال بعض علماء العربية بعد أن ذكر أنهم نقلوا عن حمزة أنه قرأ ومكر السيء باسكان الهمزة : لعله اختلس فظن سكوناً أو وقف وقفة خفيفة ثم ابتداء وقد أوضح بعض المفسرين هذه المسألة فقال عند ذكر قوله تعالى — فلما جاءهم نذير ما زادهم إلا نفوراً استكباراً في الأرض ومكر السيء ولا يحق المكر السيء إلا بأهله — قرأ الجمهور ومكر السيء بكسر الهمزة والاعمش وحمزة باسكانها إما اجراء للوصل بحرى الوقف وإما اسكاناً لتوالي الحركات واجراءاً للمنفصل بحرى لتصل كابل ، وزعم المبرد أن هذا لا يجوز في كلام متثور ولا شعر لأن حركات الاعراب دخلت لتفرق بين المعاني وقد أعظم بعض النحويين أن يكون الاعمش يقرأ بهذا وقال إنما وقف والدليل على هذا أنه تمام الكلام وإن الثاني لا يمكن تمام الكلام أعربه والحركة في الثاني أقل منها في الأول لأنها ضمة بين كسرتين وقال الزجاج قراءة حمزة موقوفاً عند الخذاق بيائين لمن لا يجوز وإثماً يجوز في الشعر للاضطراب . وقال أبو علي : إن قراءة حمزة باسكان الهمزة في الوصل مبنية على اجرائها في الوصل بحرى الوقف ، ويحتمل وجهاً آخر وهو أن يجعل — سيء — ولا — من قوله مكر السيء ولا بمنزلة ابل فاسكن الحرف الثاني كما يسكن من ابل فيقال ابل لتوالي الكسرتين لا سيما والكسرة الأولى هنا في ياء قبلها ياء تخفف بالاسكان لاجتماع الياءات والكسرات كما خففت العرب مثل ذلك بالحذف وبالقلب وزادت حركة الاعراب في هذا بمنزلة حركة غير الاعراب ولا تحتل بذلك دلالة الاعراب لأن الحكم بتواضعها معلوم كما كان معلوماً في المعتل والاسكان للوقف فإذا سأل في قراءته ما ذكر من التأويل لم يسع القائل أن يقول أنه لمن . وقال الزخشري لعله اختلس فظن سكوناً أو وقف وقفة خفيفة ثم ابتداء

### ﴿ تنبيهات ﴾

( التنبيه الأول ) : اعتذر في طول التواصل والنقص والجل المتعرجة ونحو ذلك ما لا يعتذر في غيرها فربما أجزأ الوقف والابتداء لشيء مما ذكر ولولاه لم يجز وهذا الذي يسميه السجاولندي المرحص فيه بالضرورة — وذلك نحو الوقف على المغرب في قوله تعالى : ليس البر أن تولوا وجوهكم قبل المشرق والمغرب — وعلى التبيين — وعلى وآتي الزكوة — وعلى عاهدوا ونحو كل من فوصل — قد أفلح المؤمنون إلى قوله ثم فيها شالدون : وقد ذكر النحويون أنه يكر الوقف ناقص في التبريل مع إمكان التام فإن لم يمكن بان طال الكلام ولم يوجد في أثناءه وقف تام حسن الأخذ بالوقف الناقص وقد يحسن الوقف الناقص أمور . منها أن يقع فيه ضرب من البيان نحو : ولم يجعل له عوجاً فإن الوقف هنا يشتمل

بان قبا متصل عنه . ومنها ان يكون الكلام مبنياً على الوقف نحو — يا ليتني لم أوت كتابيه ولم أدر ما حسابيه — وأما ما قصر من الجمل فانهم لم يسوغوا فيها ماسوغوا في غيرها وان لم يكن هناك تعلق لفظي ولذا لم يذكروا الوقف على — وآتينا عيسى بن مريم اليينات لقرب الوقف على القدس . ولم يميز كثير منهم الوقف على — وتعر من تشاء لقربه من — وتذل من تشاء — لوجود الازدواج بين الجملتين وهو وحده كاف في توكيد الوصل فقد ذكروا انه ينبغي في الوقف مراعاة أمر الازدواج فيوصل ما يوقف على نظيره مما يوجد التمام عليه من أجل الازدواج نحو — يوح الليل في النهار ويوح النهار في الليل — ونحو — من عمل صالحا قلنفسه ومن اساء فاعلمها

( التنبيه الثاني ) قد يختلف الوقف باختلاف الاعراب أو القراءة : مثال اختلاف الوقف باختلاف الاعراب نحو قوله تعالى — وما يعلم تأويله الا الله — فانه تام عند من جعل ما بعده مستأنفاً وهو الراجح وغير تام عند من جعله معطوفاً فيكون الوقف التام عند الراسخون في العلم ، وبين الوقفين هنا مراقبة ونحو قوله تعالى — هدى للمتقين فان الوقف فيه حسن ان جعلت الذين في — الذين يؤمنون بالغيب مجزوراً على أنه صفة للمتقين وكاف ان جعلته مرفوعاً على انه خبر مبتدأ محذوف تقديره هم وتام ان جعلته مرفوعاً على أنه مبتدأ وخبره — أولئك على هدى من ربهم : ومثل اختلاف الوقف باختلاف القراءة نحو قوله تعالى — واذا جعلنا الذيت مثابة للناس وأماناً — فان الوقف فيه تام على قراءة من كسر الحاء من واتخذوا وغير تام بل كاف على قراءة من فتحها ونحو قوله تعالى — يحاسبكم به الله — فانه كاف على قراءة من رفع فيغفر ويعذب وحسن على قراءة من حزم . وقد يختلف الوقف باختلاف المذهب نحو قوله تعالى — ولا تقبلوا لهم شهادة أبداً فان الوقف هنا لازم عند من ذهب الى أن شهادة اقاذهين لا تقبل وان تابوا غير لازم عند من ذهب الى أن شهادتهم تقبل اذا تابوا . وقد سبق ذكر المراقبة ومرادهم بها أن يكون في الآية وفان لا يسوع للقاري أن يجمع بينهما لتنافيهما وانما يسوع له أن يأتي بأحدهما دون الآخر وقد جعل بعض الكتاب علامة المراقبة بين الوقفين واوين مقلوبتين متقابلتين وجعل من أمثلة ذلك قوله تعالى — يا أيها الذين آمنوا لا تحرموا طيبات ما أحل الله لكم ولا تمتدوا ، ان الله لا يحب المعتدين

( التنبيه الثالث ) لا يقوم بأمر الوقف حق القيام الأنحوي بارع في علم التفسير واقف على أسرار البلاغة ، وقد تصدى لهذا الأمر العظيم أناس ممن لا يحسنونه فخطبوا فيه خطب عشواء في ليلة ظلماء فلا ينبغي أن يعتمد على كل قول يذكر فيه كقول من أجاز أن يقف القاري على قوله تعالى — فانتقمنا من الذين أخرجتموا وكان حقاً ثم يتبدى ويقول علينا نصر المؤمنين وقد جذر المحققون من مثل ذلك . قال ابن الجزري ليس كل ما يتعسف به بعض العربيين أو يتكافه بعض القراء أو يتأوله بعض أهل الاهواء مما يقتضي وقفاً أو ابتداءً ينبغي أن يعتمد الوقف عليه بل ينبغي تحري المعنى الاتم والوقف الاوجه ومن ثم لم يسع أن يقف على — وارحمنا أنت ثم يتبدى فيقول مولانا فانصرنا على معنى النداء ولا على يائي

لا تشرك ثم يتديء فيقول - بالله ان الشرك لظلم عظيم على معنى القسم ولا على وما تشاؤون الا ان يشاء  
ثم يتديء فيقول الله رب العالمين فان هذا وما أشبه تعسف وتدخل وبحريف الكلام عن مواضع  
وقال بعض العلماء ينبغي لمن عرف العربية ونظر في كتب التفسير وكان من أولي الفهم ان ينظر في المواضع  
التي اختلف العلماء في أمر الوقف فيها فان ترجح عنده شيء أخذ به والا فلا يقف هناك وليستجازه الى  
غيره من المواضع التي يحسن الوقوف عليها والابتداء بما بعدها بلا خلاف بين المحققين فهو أسلم  
(التنبيه الرابع) قد عرفت ان الحدين يجعلون بين الحدين دائرة للفصل بينهما وان بعضهم كان  
يخلي بقية السطر من الكتابة ليكون اليأس الذي فيه مؤكداً للفصل فان اليأس من جملة علامته وقد  
اقتصر عليه كثير من الكتاب الا ان منهم من يجعل مقدار اليأس في جميع المواضع واحداً  
والخداق منهم يجعلونه مختلفاً باختلاف المواضع مراعيين فيه ما يقتضيه الموضع . وقد أشار الى ذلك ان  
السيد حيث قال والوصل إنما يكون بعد تمام الكلام الذي ابتدئ به واستئناف كلام غيره . وسعة الفصول  
وضيقها على مقدار تناسب الكلام فان كان القول المستأنف مشاكلاً للقول الأول أو متعلقاً بمعنى منه جعل  
الفصل صغيراً وان كان مبايناً له بالكيفية جعل الفصل أكبر من ذلك ، فأما الفصل قبل تمام القول  
فهو من أعيب العيوب على الكتاب والوراق جميعاً ، وترك الفصول عند تمام الكلام عيب أيضاً الا أنه  
دون الأول وقد أورد صاحب الصناعتين كثيراً مما قيل في الوصل والفصل وقد أحبت أن أورد من ذلك شيئاً  
ليعلم المعرضون عن مراعاتها ما كان لها قدماً من حسن الرعاية . قال قيل للفارسي ما البلاغة فقال معرفة  
الفصل من الوصل . وقال المأمون لبعضهم من أبلغ الناس فقال من قرب الأمر البعيد المتناول الصعب  
الدرك باللفاظ اليسيرة فقال ما عدل سهلك عن الغرض ولكن البليغ من كان كلامه في مقدار حاجته  
ولا يحيل الفكر في اجتلاب ما صعب اليه من الالفاظ ، ولا يكره المعاني على أن يلجأ في غير منازلها ، ولا  
يتعمد الغريب الوحشي ولا الساقط السوقي . وان البلاغة اذا اعتمدت المعرفة بمواضع الفصل والوصل كانت  
كالآلي بلا نظام . وقال المأمون ما أعجب بكلام أخذ كالحجائي بكتابات القاسم بن عيسى فانه يوجز في غير محجوز  
ويصيب مفاصل الكلام ، ولا تدعوه المقدرة الى الاطناب ولا تميل به الغزارة الى الاسهاب ، ويحلي عن  
مراعاة في كتبه ويصيب المغزى في ألفاظه . وكان أكرم بن صبي اذا كتب ملوك الجاهلية يقول لكتابه  
افصلوا بين منقضي كل معنى وصلوا اذا كان الكلام معجوزاً بمضه بعض . وكان الخليل بن شهر الصبائي  
يقول لكتابه المرقش اذا نزع بك الكلام الى الابتداء بمعنى غير ما أنت فيه فافصل بينه وبين مبتدئه من  
الالفاظ فانك ان مذقت ألفاظك بغير ما يحسن ان يصدق ففرت القلوب عن وعيها وولته الاسماع واستنقلته  
الرواة . وكان صالح بن عبد الرحمن التميمي الكاتب يفصل بين الآيات كلها وبين تبعاتها من التكملة  
كيف وقعت . وكان يقول ما استوقف إن الإلوقع الفصل . وكان جيل يفصل بين الفاءات كلها ، وقد ذكره  
بعض النكتة ذلك وأحبه بعض . وفصل المأمون عند حتى كيف وقعت وأمر كتابه بذلك وكان يأمر كتابه

بالفصل بين بل وبلى وليس ، وقال المأمون ما أنتحصى من رجل شيئاً كنتفحصي عن الوصل والفصل في كتابه .  
وأمر الفصل في الخط أمر ذوبال وقد أشار إليه بعض الجهابذة في مقالة له في البسملة حيث قال والتول  
الفصل فيها أنها من القرآن حيث كتبت في المصحف بالقلم الذي كتب به سائر القرآن وإنما ليست من السور  
حيث كتبت وحدها في سطر مفصولة عن السور ويؤيد ذلك أن الصحابة قد بالغوا في تجريد القرآن فلم  
يكتبوا في المصحف شيئاً مما ليس منه ولذلك لم يكتبوا أسماء السور ونحو ذلك ولا آمين في آخر الفاتحة  
ولذا كره كثير من العلماء كتابة أسماء السور ونحو ذلك لمخالفته لما جرى عليه الصحابة رضي الله عنهم  
روى عن النخعي أنه أتى بمصحف مكتوب فيه سورة كذا وهي كذا آية فقال امح هذا فإن ابن مسعود  
كان يكرهه وروى عن ابن سيرين أنه كره النقط والفواتح والخواتم وروى عنه وعن الحسن أنها قالا .  
لأناس بنقط المصاحف وروى عن أبي العالية أنه كان يكره الجمل في المصحف وفاتحة سورة كذا وخاتمة  
سورة كذا . وروى عن يحيى بن أبي كثير أنه قال ما كانوا يعرفون شيئاً مما أحدث في المصاحف إلا النقط  
الثلاث على رؤوس الآي وقال غيره أول ما أحدثوا النقط عند آخر الآي ثم الفواتح والخواتم وقال قتادة  
بدؤوا فقطوا ثم جهزوا ثم عثروا . وأخرج أبو عبيد وغيره عن ابن مسعود أنه قال جردوا القرآن ولا  
مخطوئة بشيء قال الإمام الخليلي تكره كتابة الاغشار والأخماس وأسماء السور وعدد الآيات فيه لقوله  
جردوا القرآن وأما النقط فيجوز لأنه ليس له صورة فيقوم لأجلها ما ليس بقرآن قرأنا وإنما هي دلالات  
على هيئة المأروء فلا يضر أربابها لمن يحتاج إليها . وقال بعض العلماء ينبغي أن لا يخط بالقرآن ما ليس منه  
كعدد الآيات والسجدة والعشرات والوقوف واختلاف القراءات ومعاني الآيات وقال بعض المقرئين  
لا أستحيز النقط بالسواد لما فيه من التغير لصورة الرسم ولا أستحيز جمع قراءات شتى في مصحف  
واحد بألوان مختلفة لأنه من أعظم التخليط والتغير للرسم وأرى أن تكون الحركات والتوين والتشديد  
والسكون والمد بالجر والهمزات بالصفرة والمراد بالنقط المذكور في كلام بعض التابعين هو النقط الذي  
أحدث في عصرهم للدلالة على الحركات . قال بعض العلماء كان الشكل في الصدر الأول بطريق النقط  
وأول من فعل ذلك الإمام الأجل أبو الأسود الدؤلي وذلك أنه كان أراد أن يعمل كتاباً في النحو يقوم  
الأناس به ما فيد من لسانهم فقال أرى أن أبتدئ بأعراب القرآن أولاً فأحضر من يمسك المصحف وأحضر  
صفاً يخالف لون المذاق وقال للذي يمسك المصحف إذا فتحت شفتي فأجعل نقطة فوق الحرف وإذا كسرتها  
فأجعل النقطة تحت الحرف وإذا ضممتها فأجعل النقطة إلى جانب الحرف فإن أبعت شيئاً من هذه  
الحركات غنة فأجعل نقطتين ففعل ذلك حتى أتى على آخر المصحف ويقال إن أول من فعل ذلك هو  
نضر بن عاصم اللبني ويقال يحيى بن يعسر وهؤلاء الثلاثة من أجلة تابعي البصرة والمعروف عند أكثر العلماء  
أن أول من فعل ذلك هو أبو الأسود وأما الشكل المتداول الآن فهو من وضع الخليل بن أحمد وهو  
أوضح فالفتحة عنده ألف صغيرة توضع فوق الحرف والضمة واو صغيرة توضع فوق الحرف والكسرة

ياء صغيرة مردودة توضع تحته والتنون زيادة مثلها ، فإن كان مظهرا وذلك قبل حرف الحلق ركت فوقها وإلا انبعت بها وتكتب الالف المخذونة والمبدل منها في محلها حمراء والهيئة المخذوفة تكتب حمراء بلا حرف وهي حمراء أيضاً ، ويوضع على النون قبل الباء ميم حمراء علامة على انقلاب وقبل الحلق سکون وتعرى عند الادغام والاختفاء ويسكن كل مسكر ويعري المدغم ويشدد ما بعده إلا الطاء قبل التاء فيكتب عليها السكون نحو فرطت ومدة الممدود لا تجاوزه وكان أبو الأسود قد اقتصر على وضع علام للحرركات الثلاث والتنون فوضع الخليل لذلك علام على طريقته وزاد على ذلك فوضع لكل من الهمز والتشديد والروم والاشباع والسكون علامة رضي الله عنهم وعن سعي سعيهم قاصدا نفع الناس غير مرید بذلك منهم أجرا الا المودة في العلم

### ﴿الفائدة السابعة﴾

ينبغي أن يتخذ لأجل الوقف أربع علام وهي كافية بالنظر الى أكثر الكتب العلامية : الأولى علامة السكت وهي خط كالفتحة يوضع بين يدي الحرف المسكون عليه هكذا (--) وهذه العلامة كان الخليل جعلها علامة على الروم ، والروم عندهم هو الاثنان بحركة آخر الكلمة في حال الوقف حتى حرصا على بيان حركتها التي تحرك بها حال الوصل قال بعض العلماء للعرب في الوقف على أواخر الكلام أوجه متعددة والمستعمل منها عند أئمة القراءة تسعة وهي السكون والروم والاشباع والابدال والنقل والادغام والحذف والاثبات واللاحاق ، والروم عندهم هو النطق ببعض الحركة وسمي روماً لأن روم الحركة وتريدها حيث لم تسقطها بالكيفية ويدرك ذلك القوي السمع اذا كان منتهياً لأن في آخر الكلمة صوتاً خفيفاً ويشارك الروم الاختلاس في كون حركة كل منهما غير تامة إلا أن بينهما فرقا وهو ان الروم لا يكون في الفتح والنصب ويكون في الوقف دون الوصل والثابت فيه من الحركة أقل من الذهاب والاختلاس يدخل في الحركات اثلاث كما في لا يهدي ونعما ويأمركم عند من استعمل الاختلاس فيها ، ولا يختص بمحل الوقف وهو الآخر ، والثابت فيه من الحركة أكثر من الذهاب فإن المأني به من الحركة في الاختلاس نحو الثمين ولما ترك الناس البحث عن الروم وما أشبهه لم يبق لهم حاجة في علامتها فنبهت أو كادت تنسى ولما كنا الآن محتاجين لاسكت أكثر من احتياجنا للروم رأينا جعلها علامة عليه ولا يخفى ان بين ما وضعت له في الاصل وما نقلت اليه الآن شياً من المناسبة وكان بعض كتاب الاندلس بعضهم في آخر السطر اذا بقيت فيه هية لا تتسع لكتابة الكلمة المروم كتابتها وهذا من المواضع التي حيرت الكتاب حتى اختلفوا فيها فإن بعضهم يرى أن يكتب بعضها في آخر السطر وبعضها في أول السطر الآخر ولا يرى تجزئة الكلمة بأسألضرورة وخص بعضهم ذلك بالكلمات القابلة للفصل في الكتابة مثل الارسال والمراسل والبراسل والاسترسال وهذا معيب عند أهل الصناعة لا يخلون في ذلك وبعضهم يرى أن يكتب بعضها



في آخر السطر ثم يبعد عنه قليلا ويكتب بقيتها وهؤلاء يرون هذا أولى لأنه بذلك يمكن للقارئ أن يقرأ الكلمة بتمامها من غير انتقال الى سطر آخر وغاية ما فيه أنه يجد بين الكلمة وتمتها فاصلا ألجا اليه مراعاة التناسب بين أواخر الاسطر . وبعضهم يرى ما رأى الكاتب الاندلسي وهو ان تكتب الكلمة بتمامها في أول السطر الآخر وبذلك يخلص من تجزئة الكلمة الواحدة غير ان البياض الذي يبقى في آخر السطر لما كان موهبا لا بد قد ترك علامة للفصل اقتضى رفعه بوضع هذه العلامة — دفعا لهذا الوهم فكانت هذه العلامة تقول لناظرها صل ولا تقف . وقد رأيت بعضهم يضع هذه العلامة في أثناء السطر اذا وقع فيه بياض بطريق السهو مثلا يظن الناظر ان ذلك البياض قد ترك بطريق القصد لكتابة شيء فيه وهو مما يقع كثيرا وعلامة السكت انما توضع في المواضع التي يكون ما بعدها متصلا بما قبلها اتصالا شديدا غير أنه لا يبلغ في الشدة درجة الاتصال الذي بين الفعل وفاعله والمبتدأ وخبره والموصول وصلته ونحو ذلك فان الاتصال اذا بلغ مثل هذه الدرجة لم يسع وضع علامة السكت فاذا رأى القارئ علامة السكت ساغ له أن يقف هناك وقفة خفيفة لا يكاد السامع يشعر بها فما فيه ما يسوغ السكت عليه قول بعض أرباب الحكم المأثورة : على العاقل أن لا يكون راعيا إلا في احدى ثلاث خصال — تزود لمعاد . أو مرمة لمعاش . أو لذة في غير محرم . وقوله ثلاث خصال من أفضل أعمال البر — الصدق في الغضب . والجود في العسرة . والعفو عند المقدرة . وقوله ثلاث خصال ليس بممن عربة — كف الاذى . وحسن الادب . ومجانبة الريب . وقوله السكوت في موضعه من صفات صفوة الرجال — كما أن النطق في موضعه من أشرف الخلال . وقوله مما يدل على علم العالم معرفته بما يدرك من الامور — وامسا كدهما لا يدرك — وتزينه نفسه بالمكارم — وظهور علمه للناس من غير أن يظهر منه غر ولا عجب — ومعرفته زمانه الذي هو فيه — وبصره بالناس وأخذه بالقسط — وإرشاده المسترشد — وحسن مخالفته خلطاءه — وتوسيته بين قلبه ولسانه — وتخريجه العدل في كل أمر — ورحب ذرعه فيما نابه — واحتجاجه بالحجج فيما عمل — وحسن تبصره . وقوله حب الى نفسك العلم حتى تألفه وتلزمه — ويكون هو لهوك ولذتك وسلوكك . وبلغتك . وقوله ان استطعت أن لا تخبر بشيء إلا واثبت به مصدق — وألا يكون تصديقك الا ببرهان فافعل . وقوله لا يصاح العالم بغير حلم — ولا الحفظ بغير فهم — ولا الحسب بغير أدب — ولا الغنى بغير كرم — ولا الجِد بغير جد . ولا بأس بوضع هذه العلامة في آخر السطر اذا بقي فيه بياض لا يتسع لكتابة الكلمة المروم كتابتها على ما جرى عليه بعض كتاب الاندلس . ويسوغ وضعها في مثل قول بعض علماء الاصول في الكلام على اللغات وانها هل هي توقيفية أم اصطلاحية : والجواب عن التمسك بقوله تعالى — وعلم آدم الاسماء كلها — أن تقول لم لا يجوز أن يكون المراد من التعليم انه الهمة الاحتياج الى هذه الالفاظ وأعطاه بالاجتهاد قدر على الوضع : مع ان هذا الموضع ليس من مواضع الفصل أصلا لكن توضع العلامة لجرد التمييز بين الكلامين . ومثل قوله والاثارة في قوله تعالى أو اثارة من علم — هو ما يروى أو يكتب فيبقى له أثر : ويستغنى عن وضع هذه العلامة بوجود علامة أخرى لحصول المقصود وذلك في مثل قول بعض أرباب

التجويد . قال الزمخشري في تفسير قوله تعالى — ورتل القرآن ترتيلاً : الترتيل هو أن تأتي بقراءة على رسل وتؤدة بتبيين الحروف والحركات . وقد كان الكتاب قديماً يكتبون الآيات في مثل هذه المواضع إما بمداد يخالف في اللون ما يكتب به غيرها أو بقلم أدق منه أو بخط مخالف في النوع له فكان المقصود حاصلًا بذلك : وهنا أمر ينبغي الالتفات له وهو أن السكت كالوقوف له درجات متفاوتة في المقدار حتى أنه في بعض المواضع لا يكاد يشعر به لشدة خفائه وذلك في مثل قولك جاد ثا فلان فإنه إذا كان من الجود مجرد نفسك مسوغة إلى السكت على الدال سكتة خفيفة خفية بخلاف ما إذا كان من الجدال . ونحو قولك ما سعى أحد في فساد فساد فإن الفاء الثانية لا بد فيها من سكتة خفية . ونحو قولك مالك لا تجعل مالك دون كمالك وأنت تعلم أنه سيكون له دونك مالك . وانظر إلى لفظ قد رشاني في قول بعض القضاة مفتخرًا بالعدل فما خفض الاعادي قدر رشاني \* ولا قالوا فلان قد رشاني

فإنك لا تشك أنه لا بد من سكت فيه في الموضعين أما في الأول فعلى الراء . وأما في الثاني فعلى الدال . وقد أشار إلى وقوع السكت في الشعر السيد المرتضى فإنه قال عند ذكر قول الكمي

وما أنا من يزجر الطير همه \* أصاح غراب أم تعرض نعلب

يجب الوقوف على الطير ثم يبدأ بهمه ليفهم الغرض : ولا يخفى أن المراد بالوقوف هنا السكتة الخفيفة لا الوقف بالمعنى المشهور فإنه يوجب اسكان الراء فيحصل التوزن على أن هنا أمرًا آخر وهو أن الوقف فيه يوجب انتقاء الساكنين . وقد تقرر أنه لا يقع انتقاء الساكنين في الشعر إلا في الآخر . وأما في غيره فلا يقع نعم أجاز بعضهم وقوع ذلك في المتقارب واستشهد على ذلك بقول الشاعر

فذاك القصاص وكان القاص \* فرضاً وحماً على المسلي

أجاز ذلك في عروض هذا الضرب من الشعر ولم يجزه في غيرها . وهذه المسألة وما شاكلها من متعلقات علم قوانين القراءة وهو علم يعرف منه العلامات المميزة بين الحروف المشتركة في الصور والعلامات الدالة على الإدغام والمد والقصر والفصل والتوصل والمقاطع وأحوال هذه العلامات وأحكامها ونحو ذلك وهذا العلم وعلم قوانين الكتابة متلازمان للغاية واحدة وهو معرفة دلالة الخط على اللفظ : وذكر بعضهم أن شدة الاحتياج إلى هذين الفنين وفراط غلبة النفوس الإنسانية بمعرفة ما فيها وتعمقها أغتت عن التصنيف فيهما ( العلامة الثانية ) الوقف الحسن . اعلم أن القوم قد قرروا أن معرفة مواضع الوقف متوقفة على معرفة المعنى وهو أمر بين بنفسه والتجربة تعضده فإنك إذا راقبت من قرأ وهو عارف بمعنى ما يقرأه تجده لا يقف إلا في المواضع التي يسوغ الوقف عليها مع إعطاء كل موضع ما يستحقه من المقدار ووقف فتارة أراد بوقف وقفة قصيرة جداً بحيث تقارب الوقفة المسماة بالسكتة وذلك حيث يكون ما بعد ذلك الكلام متصلاً بما قبله اتصالاً فيه قوة غير أن ذلك الكلام مفهوم في الجملة وهذا الموضع هو الموضع الذي يسمى الوقف عليه بالوقف الحسن وتارة أراد بوقف وقفة أطول منها وذلك حيث يكون ما بعد ذلك الكلام

متصلاً بما قبله اتصالاً أدنى في القوة من الاتصال المذكور . وهذا الموضع هو الموضع الذي يسمى الوقف عليه بالوقف الكافي . وبارة تراه يقف وقفة طويلة تكاد توهم السامع أنه يريد قطع القراءة وذلك حيث يكون ذلك الموضع قد تم فيه الكلام وهذا الموضع هو الموضع الذي يسمى الوقف عليه بالوقف التام . ومواضع الوقف التام ظاهرة بينة في الغالب ولذلك يندر الاختلاف فيها وقد تكون متعينة وذلك اذا وقعت في آخر الكلام وذلك كما في الحكم الآتية : قال عبد الله المأمون خير الكلام ما شاكل الزمان : وقال أحمد بن أبي دؤاد الاستصلاح خير من الاجتياح : وقال بعض الحكماء لا تكن تلميذا لمن يبادر الى الاجوبة قبل ان يتدبرها ويفكر فيما يتفرع عنها : وأما مواضع الوقف الحسن أو الكافي فمقد تكون غير بينة ولذا لم يندر وقوع الاختلاف فيها فكثيراً ما يحكم بعض الناظرين على وقف بأنه حسن ويحكم غيره بأنه كاف وذلك لاختلاف نظرهم في درجة التعلق بين الكلام الموقوف عليه وبين ما بعده وكثيراً ما يكون المختار فيه في الدرجة الوسطى بين النوعين فيكون الاختلاف هناك غير مستغرب وانظروا ان المواضع التي يختلف في كون الوقف فيها حسناً أو كافياً ينبغي ان يجعل الوقف فيها من قبيل الحسن احتياطاً ونهاية ما في ذلك ان يجعل الوقف فيها أقصر وهو لو لم يقف أصلاً لم يكن عليه شيء بل ربما كان أحسن اذا لم يؤد ذلك الى الاضرار الى الوقوف في موقف غير مستحسن : وقد عرفت أنهم ذكروا ان الناظر في كتب القوم اذا وجدهم قد اختلفوا في الوقف في موضع فقال بعضهم بحسن الوقف فيه وقال بعضهم بخلافه ولم يترجح عنده أحد الوجهين ان الأولى ان لا يقف في ذلك الموضع لانه لو لم يقف في مواضع الوقف لم يكن عليه شيء وان وقف في غير مواضع الوقف كان ملوماً : ومن أحكم ما ذكرناه في هذا البحث اكتفى به في أكثر المواضع ومن أراد الزيادة فعليه بمطالعة كتاب من الكتب المبسوطة فيه المذكور فيها الاسباب والعلل وقد نظرت في كثير من الكتب فوجدت مناهج الكتاب فيها مختلفة من جهة الوقف وذلك ان منهم من اقتصر على قسم واحد منه وهو الوقف التام الذي هو أحسن الاوقاف وجعل له علامة وأغفل ما عداه الا ان في هذا نوع تقصير لانه قد يتعب القارئ لاسيما عند طول الكلام فيضطر الى الوقوف قبل الوصول اليه فاذا لم يجد موقفاً قريباً منه وقف كيف ما كان : وكثيراً ما يكون الوقوف هناك غير حسن فنشأ من ذلك ان صار في كثير من المواضع لا يعمل الى الاحسن مع انقطاعه عن الحسن ومنهم من اقتصر من ذلك على قسمين وهما الوقف التام والوقف الكافي الشبيه بالتام وجعلوا لكل واحد منهما علامة وهؤلاء لا يلحظهم ملام لحصول المقصود بذلك في جل الكتب ومنهم من أتى بالاقسام الثلاثة الا أنهم اقتصروا على علامتين احدها للوقف التام والاخرى للوقف الكافي والحسن وجعلوا العلامة مشتركة بينهما : ويمكن ان يقال ان هؤلاء كالذين قبلهم قد اعتبروا الوقف قسمين تام وكاف غير أنهم قد ألحقوا بالكافي قسماً من الحسن وهو ما لا ريب في حسنه ولذلك اقتصروا على علامة واحدة وهؤلاء منهم من يجعل علامة الكافي والحسن كتابة الكلمة الاولى أو الحرف الاول منها لاسيما ان كان الواو بالجر الاحمر أو يجعل فوقها خطاً

كذلك اشارة الى ان تلك الكلمة مما يسوغ الابتداء بها وان ما قبلها يسوغ الوقف عليه ومنهم من يجعل العلامة نقطة صغيرة ومنهم من يجعل العلامة واواً مقلوبة هكذا ، وهذا الذي اختاراه لامرين أحدهما ان هذه العلامة هي أكثر شيوعاً عندهم : الثاني انها لما كانت في ضرورة الواو كانت مذكرة بالوقف غير أنا رأينا ان تبقى هذه الواو المقلوبة على حالها عند قصد الدلالة بها على الوقف الحسن وان يزداد فيها شيء كنقطة أو خط عند قصد الدلالة بها على الوقف الكافي الذي هو أطول مما قبله في المدة وأهم منه : وما فيه ما يحسن الوقوف عليه قول بعض أرباب الحكم المأثورة العلم زين لصاحبه في الرضاء ، ومنجاة له في الشدة . وقوله حق العاقل ان يتخذ مرأتين ، ينظر من احدهما في مساوى نفسه فيتصاغر بها ، وينظر من الاخرى في محاسن الناس فيجليهم بها ويأخذ ما استطاع منها . وقوله لا تكون على الاساءة أقوى منك على الاحسان ، ولا الى البخل أسرع منك الى الجود . وقوله سوسوا احرار الناس بمحض المودة ، والعامه بالرغبة والرهبة ، والاسافل بالخافة . وقوله لاتعد الغم غماً اذا ساق غرماً ، ولا الغرم غرماً اذا ساق غماً (العلامة الثالثة) علامة الوقف الكافي وهي الواو المقلوبة غير أنه يزداد فيها شيء كنقطة أو خط تمييزاً بينها وبين علامة الوقف الحسن : وما فيه ما يكون الوقوف عليه كافياً قول بعض أرباب الحكم المأثورة : لا تقدم على أمر حتى تنظر في عاقبه ، ولا ترد حتى ترى وجهه المصدر . وقوله من ورع الرجل ان لا يقول ما لا يعلم ، ومن أربه ان يتثبت فيما يعلم . وقوله كن في جميع الامور في أوسطها : فان خير الامور أوسطها . وقوله العاقل لا يعادي ما وجد الى الحجة سبيلاً ، ولا يعادي من ليس له منه بد . وقوله من أحسن ذوي العقول عقلاً من أحسن تقدير أمر معاشه ومعادته قدراً لا يشد عليه واحد منهما الآخر فان أعياه ذلك رفض الادني وآثر عليه الاعظم . وقوله تحفظ في مجلسك وكلامك من التناول على الاصحاب وطب نقباء كثير مما يعرض لك فيه صواب القول والرأي مداراة لثلاثين أصحابك ان مابك التناول عليهم (العلامة الرابعة) علامة الوقف التام اعلم ان الكتاب قد اختلفت مناهجهم في ذلك : فمنهم من كان يضع نقطة الا أن بعضهم كان يجعلها كبيرة ثلاثاً تشبه بالنقطة التي كان يضعها للوقف الذي ليس بتام : ومنهم من كان يضع ثلاث نقط على هيئة الانافي كما في نقط الشين : ومنهم من كان يضع واواً مقلوبة : ومنهم من كان يجعلها ثلاثاً على الهيئة المذكورة : ومنهم من كان يضع دائرة امام نقطة أو منفرجة : ومنهم من كان يضع هاء لها عيان وهي ذات طرف مردود الى الجانب الايمن هكذا هم وكأها رمز الى لفظ انتهى : ومن الكتاب من لم يقتصر على واحدة مما ذكر فربما وضع في موضع دائرة وفي موضع آخر نقطة ونحو ذلك : ولما كان الوقف التام متفاوت الدرجات في التمام ينبغي لمن جعل له علامات ان يخص كل واحدة منها بنوع منه غير أن الدائرة لا ينبغي ان توضع إلا لآتم أنواعه كأن يكون الموضع آخر قصة ونحو ذلك : وفي هذا المبحث شيء وهو ان يقال قد ذكرتم ان بعض المواضع قد يجاذبه أمران أحدهما يقتضي الوصل والاخر يقتضي الفصل وهو ثلاثة أسسام فهل يمكن ان يجعل لكل قسم منها

علامة يعرف بها فيقال نعم . وذلك بالجمع بين الخط الذي هو علامة الوصل والنقطة التي هي علامة الفصل . فإذا كان الموضع مما يرجح فيه جانب الوصل على انفصل وضع فيه خط بعده نقطة هكذا . — وإذا كان الموضع مما يرجح فيه جانب الفصل على الوصل وضعت فيه نقطة بعدها خط هكذا . — وإذا كان الموضع مما لم يرجح فيه أحدهما على الآخر وضع الخط بين نقطتين هكذا . — وهذا وما ذكرنا من العلامات المختلفة التي تدل كل واحدة منها على قسم من أقسامه إنما يحتاج إليه في الكلام المنشور الذي لم يقيد بسجع وأما الكلام المنشور المقيد بالسجع فيكفي فيه علامتان توضع . إحداهما في آخر الفقرة الأولى للدلالة على موضع الوقف وعلى أن السجعة لم تتم بعد . والاخرى في آخر الفقرة الثالثة للدلالة على الوقف وعلى أن السجعة قد تمت إلا أنه ينبغي أن تكون أقوى في الدلالة على الوقف من التي قبلها وعلى ذلك يسوغ أن تكون الأولى علامة الوصل والثانية نقطة أو الأولى نقطة صغيرة والثانية نقطة كبيرة أو الأولى وأوياً مقلوبة والثانية وأوياً مقلوبة متغيرة بزيادة فيها . ومن أمثلة السجع قول بعض أرباب البلاغة : أياكم ومقابلة النعمة بالكفران — وإذا كنتم ترون أهل جزاء الإحسان إلا الإحسان . وبرزوها في معرض من حسن الذكر — وقابلوها بما يليق بها من الشكر . وقوله : باقني أن فلانا ناظر . فلما توجهت عليه الحجة كبر . وقد كنت أحسب أنه أعرف بالحق من أن يعقه . وأهيب لحجاب العدل والانصاف من أن يشقه . أو لم يعلم أن المكابرة تشعر بضعف النفس . ومهانة النفس . وقوله اعتذر الاستاذ من صغر الكتاب واختصاره ، وقد أغناه الله عما تكلفه من اعتذاره . وإنما الصغير ما صغر قدره ، لا ما صغر حجمه : فأما ما أفاد ، وجاوز المراد : فليس بصغير ، بل هو أكبر من كل كبير . وقد يعرض في السجع في بعض المواضع أمور توجب الاشكال في وضع العلامات فمن المواضع المشكلة أن تكون السجعة مركبة من ثلاث فقر وينبغي هنا أن توضع العلامة المشعرة بانتهاء السجعة عند الفقرة الثالثة ويوضع عند الثانية علامة مثل العلامة التي توضع عند الأولى مثال ذلك . قوله جزى الله الاستاذ عن الجود خيراً فقد أقام له سوقاً كانت كسده ، وأهب منه ربحاً كانت زاكته ، وأجيا منه أرضاً كانت هامده . وعمر للمعروف داراً طاماتيه في قفارها ، لاندراست آثارها ، وانهدام دنارها . وقوله يعز علينا أن يكثر بين تلاقينا عدد الايام ، وتعب عن ضمائرنا السن الاقلام ، وتتناجى في الكتب بصور الكلام . وكثيراً ما يعرض في بعض المواضع هنا ما يجعل وضع علامة الوصل إما في الأولى أو في الثانية أولى من غيرها وإن كانت العلامة المتخذة في الاصل غيرها فعلامة الوصل يحتاج إليها في كثير من المواضع التي جعل غيرها علامة فيه ومثال ذلك . قوله الظنون — أمر لا يعول عايه المتقون ، ولا يحاطون ما كان بما لميله لا يكون . ومن المواضع المشكلة أن توجد فقرة ليس لها أخت وينبغي هنا أن تعطى حكمها في حد ذاتها نحو قوله : إن للعقول مغارس كمغارس الاشجار فإذا طابت بقاع الارض للشجر زكاهمها ، وإذا كرمت النفوس للعقول حسن نظرها . ومن المواضع المشكلة المواضع التي يكون فيها سجع في سجع وينبغي هنا أن توضع علامة الوصل في السجع الذي يكون في السجع ومثال ذلك قول بعضهم

في علم البيان : وهو فن قد يضبط مأوّه ، فلم يظهر له ثم وذهب رواؤه ، فلم يؤثر فيه غير الأثر  
وقول بعضهم : هذا كتاب قد أودع من جواهر الكلم - ما يفوق قلائد العقيان - وعقود الدرر ، ومن  
زواهر الحكم - ما يروق الجنان - ويحلو البصر وقد اختلف العلماء في أنه هل يجوز أن يقال إن في  
القرآن سجعا أم لا فقال قوم أنه لا يجوز ووافقهم على ذلك الرماني وقد أشار إلى ذلك في إعجاز القرآن  
حيث قال إن السجع هو الذي يقصد في نفسه ثم يحال المعنى عليه والفواصل هي التي تتبع المعاني  
ولا تكون مقصودة في نفسها - ولذلك كانت الفواصل بلاغة والسجع عيباً : وقال قوم إنه يجوز ذلك قال  
بعضهم ليس كل السجع يقصد في نفسه ثم يحال المعنى عليه بل منه ما يتبع المعنى وهو غير مقصود في نفسه  
وهذا مما لا يعاب بل مما يستحسن . وانظروا أن الذي دعا قوما إلى تسمية جميع ما في القرآن فواصل مع  
الامتناع عن تسمية ما تماثلت حروفه منه سجعا رغبتهم في تنزيه القرآن عن الوصف اللاحق بفساده من  
الكلام المروي عن الكهنة وغيره لا كون السجع في نفسه معيباً فإن السجع في نفسه يرجع إلى تماثل  
الحروف أو تقاربها في مقاطع الفواصل . وإنما لم يحجى في القرآن كاه ولا أكثره سجعاً لأنه نزل بلغة العرب  
وعلى عرفهم وعادتهم وكان البائع منهم لا يكون في كلامه كاه ولا أكثره سجعاً فإنه من أمارات التكلف  
لا سيما مع طول الكلام ولم يخل من السجع لأنه يحسن في بعض الكلام لا سيما البت اقتضاه المقام . قال  
حازم من الناس من يكره تقطيع الكلام إلى مقادير متساوية الأطراف متقاربة في الطول والقصر لما  
فيه من التكلف : ومنهم من يرى أن تناسب الواقع بأفراغ الكلام في قالب التقية وتحليها بمناسبات  
المقاطع أكيد جداً : ومنهم وهو الوسط من يرى أن السجع وإن كان زينة للكلام فقد يدعو إلى التكلف  
فراى أن لا يستعمل في جملة الكلام وأن لا يخلل الكلام منه جملة وأنه يقبل منه ما احتلله خاطر عفوياً بلا  
تكلف قال وكيف يعاب السجع على الإطلاق وإنما نزل القرآن على أساليب التصريح من كلام العرب  
فوردت الفواصل فيه بازاء ورود الاسجاع في كلامهم . وإنما لم يحجى على أسلوب واحد لأنه لا يحسن في  
الكلام جميعاً أن يكون مستهراً على نمط واحد فإنه من التكلف وما في الطبع من المائل ولأن الاقتان في  
ضروب انفصاحة أغنى من الاستمرار على ضرب واحد فهذا وردت بعض الآي من أمثلة المقاطع وبعضها غير مثال  
( تنبيهات مهمة ) تتعلق بالسجع أوردها صاحب الاقان - الأول - قال أهل البديع أحسن السجع  
ونحوه ما تساوت قرائنه نحو ( في سدر مخضوض وطلح منبعود وظل ممدود ) ويليه ما طالت قرائنه الثانية  
نحو ( والنجم اذا هوى ما ضل صاحبكم وما غوى ) أو الثالثة نحو ( حنود فلولد ثم الحبحم فلولد ثم في  
سلسلة ذرعا سبعون ذراعاً فاساكوه ) وقال ابن الأثير أحسن في الثانية المساواة والأطول فيسار  
وفي الثالثة أن تكون أطول : وقال الخفاجي لا يجوز أن تكون الثانية أقصر من الأولى - الثاني - قالوا أحسن  
السجع ما كان قصيراً لدلالته على قوة المنشي وأقله كلمتان نحو ( يا أيها المذنب قم فاذكر الآيات ) والمراد بالآيات  
عرفاً ( الآيات ) والذاريات ذرواً ( الآيات ) ( والعايات صجاً ) الآيات والطويل ما راد عن البشر وما

بهماء متوسط كآيات سورة انفجر الثالث قل الزمخشري في كشفه التقديم لا تحن الحافظة على الفواصل لجردها الا مع بقاء المعاني على سردها على المهج الذي يقتضيه حسن النظم والثامه ، فاما ان تهمل المعاني وبهم تحسين اللفظ وحده غير منظور فيه الى مورد فليس من قبيل البلاغة وبنى على ذلك ان تقديم في (وبالآخرة هم يوقنون) ليس لجرد الفاصلة بل لرعاية الاختصاص — الرابع — مبني الفواصل على الوقف ولهذا ساع مقابلة المرفوع بالمجرور وبالعكس كقوله (انا خلقناهم من طين لازب) مع قوله . (عذاب واصب وشهاب ثاقب) . وقوله (بماء مهين) مع قوله (قد قدر وسحر مستمر) وقوله (وما لهم من دونه من وال) . مع قوله (وينشيء السحاب انقال) — الخامس — كثر في القرآن ختم الفواصل بمجروف المد واللين والحق التون وحكمته وجود التمكن من التطريب بذلك كما قال سيويه أنهم اذا ترنموا ياحقون الالف والياء والواو والنون لانهم أرادوا مد الصوت ويتركون ذلك اذا لم يترنموا وجاء القرآن على أسهل موقف وأعذب مقطع — السادس — جروف الفواصل إما متماثلة وإما متقاربة فالاولى مثل ( والطور وكتاب مسطور في رق منشور والبيت المعمور) والثاني مثل (الرحمن الرحيم مالك يوم الدين) . (ق والقرآن المجيد بل عجبوا أن جاءهم منذر منهم فقال الكافرون هذا شيء عجيب) قال الامام فخر الدين وغيره فواصل القرآن لا تخرج عن هذين القسمين بل تنحصر في المتماثلة والمتقاربة ورعاية التشابه في الفواصل لازمة — السابع — كثر في الفواصل التضمين والايطاء لانهما ليسا معينين في النثر وان كانا معينين في النظم : فالتضمين أن يكون ما بعد الفاصلة متعلقاً بها كقوله تعالى (وإنكم لتمرون عليهم مصبحين وبالليل) والايطاء تكرار الفاصلة بلفظها كقوله تعالى في الاسراء (هل كنت إلا بشراً رسولاً) وختم بذلك الآيتين بعدها ه : فان قيل هل يسوغ وضع علامة تشعر بالتضمين يقال أما في السجع فان ذلك يسوغ فيه بل يستحب ومثال ذلك ما كتبه بعض البلغاء موقفاً به على كتاب ورد بمدح رجل وذم آخر : اذا كان للمحسن من الجزاء ما يقنعه ، وللمسيء من النكال ما يقمعه : بذل الحسن ما يجب عليه رغبة ، وانقاد المسيء لما يكلفه رهبة : واما في الشعر فلا يسوغ وذلك لأنه يوجب عدم التناسب في أواخر السطور وهو مهم عندهم مع قلته في نفسه وقلة الاحتياج اليه . نعم لو قيل انه يسوغ وضعها اذا بعد عن آخر السطر قليلا مع حفظ التناسب بينها اذا تكررت لم يستبعد : قال في العمدة في باب أحكام القوافي في الخط اذا ضارت الواو الاصلية والياء الاصلية وصلا للقافية سقطت في الخط كما تسقط واو الوصل وبأوه وذلك مثل واو يغزو للواحد ولم يغزوا للجباة اذا كانت القافية على الزاي ومثل واو اغزوا بقاء تقضي للغائب وتقضي للمؤنثة الغائبة والمذكر المخاطب وكذلك بقاء القاضي والغازي اذا كان معرفين بالالف واللام هذا هو الوجه فان كتب بأبواب الواو والياء فعلى باب المسامحة والاجود ان تكون الواو والياء خارجا في الغرض وكذلك بقاء الضمير نحو غلامي اذا كانت القافية الميم فالوجه سقوط الياء فان كتبت مسامحة ففي الغرض كما قدمت ومن العرب يقول هذا الغاز ومررت بالقاض بغير ياء وهذا قوية لمذهب من حذفها في الخط اذا كانت وصلا للقافية : وان كان في قوافي القصيدة ما يكتب بالياء وما يكتب بالالف كتباً

جميعا بالالف لتستوي القوافي وتشبيه صورتها في الخط هو وفراط غناية الكتاب برعاية التناسب بين أوائل  
السطور بعضها مع بعض وكذلك أو آخرها قال بعض الأدباء في وصف المبصرة عن لسانها

أنا لكاتب الليب امام \* ولما ينبغي يذاد قوام

فاذا ما حددت الكتب حدا \* وقفت عند حدي الأقاليم

فان قيل هل يسوغ ان يوضع في أثناء أبيات الشعر علامة لوقف القارئ على مواضع الوقف ليلقف عندها  
بل لثلايق له في بعض المواضع وهم يحجبون عن الفهم فقد ذكرتم ان السيد المرتضى قال في بيت الكمي  
المذكور آنفا انه يجب الوقوف على الطير ثم يبدأ بهمه يقال أنا لم صادف فيما رأينا من الدواوين وضع  
علامة لذلك ومن أهمه هذا الأمر يتيسر له ان يشير الى ذلك في الحاشية ويخشي من فتح هذا الباب ان يدخل  
في هذا الأمر الدقيق من ليس له أهلا فيضع العلامة في غير مواضعها فيكون الضرر أكبر من النفع لكن  
لو قام به من يحسن لم يكن في ذلك شيء وعلى ذلك يكتب البيت هكذا

وما أنا بمن يزجر الطير، هم \* أصاح غراب أم تعرض ثعلب

فان قيل فهل يسوغ وضع علامة في آخر الشطر الاول اذا وجد فيه ما يقتضي ذلك لاسيما ان وضعت  
بعدا عنه قليلا بحيث لا تخل بالتناسب بين أواخر الشطر الاول وأوائل الشطر الثاني يقال انه لا يظهر  
ملحجي الى ذلك الا اذا وقع في البيت إدماج ونشأ منه اتباس والإدماج هو ان يأتي الشاعر بكلمة يكون  
بعضها جزء من الشطر الاول وبعضها جزء من الشطر الثاني وقد قصر بعض شراح الحاشية في تبيينه  
حيث قال عند ذكر قول الشاعر

ومعمرات الموت الأتراك الشككي على لحم الكمي المقطر

في هذا البيت إدماج . والإدماج ان تكون علامة التعريف في النصف الاول من البيت والمعروف في  
النصف الثاني : وهو يقل في الأوزان الطوال ويكثر في القصار كقول الأعشى

استأثر الله بالذكاء والشدولي الملامة الرجل

والشعر قلده سلامة ذال \* أفضال والشيء حيا جلال

فاذا وقع في البيت إدماج اضطر الكاتب في الغالب الى تجزئة الكلمة الى جزئين ووضع كل واحد منهما  
في موضعه فاذا نشأ من ذلك اشكال تعينت ازالته فاذا كانت العلامة واقية بالفرض لم يكن بد منها : والكلمات  
من جهة التجزئة أقسام فمنها ما تسهل فيه التجزئة ومنها ما تعسر فيه ومنها ما تكاد تستعذ فيه : وبعض الكتاب  
ماهرة في أمر التجزئة حتى ان بعضهم لا يكاد يقع اشتباه فيما جزأه وقد أجبنا ان ورد من هذا النوع  
أمثلة كثيرة لشدة الحاجة اليه وتركنا تبيين كل قسم منه من غير المطالعين مما وقع فيه الإدماج قول بعض  
الشعراء في وصف القلم

ناجل الجسم ليس يعرف مذكا \* ن نعيما وليس يعرف ضرا



وقول بعضهم

إن حشو الكلام من لكثرة المر... \* وإيجاز من التتويع

وقول بعضهم

وكان بعض الأئمة المعظام يكثر انشاده وقد ينسب إليه

فلا تقش شرك إلا إليك \* فإن لك نصيح نصيحا

وإني رأيت غواة الرجا... لا يتركون أدباً صحيحاً

ونما وقع فيه الادماج قول بعضهم

الامام الزكي والفارس المد... لم تحت العجاج غير الكهام

راعياً كان مسجحاً فنقدنا \* هوقد المسم قد المسام

وقول بعضهم

إن شرخ الشباب والشعر الأس... وودمالم يعاص كان جدونا

وقول بعضهم

وأزجر الكاشح العدو اذاغ... تباك عندي زجراً على أخم

ونما وقع فيه الادماج قول بعضهم

أجل وأمر روضر وأنفع ولن وأخ... شئن ورش وابن وانتدب للمعالي

وقول بعضهم

فوحق البيان يعضده ال... برهان في مآقط الد الخضم

ما رأينا سوى السماحة شيئاً \* جمع الحسن كله في نظام

هي تجري بحرى الاصابة في الرأ... ي ومجري الأرواح في الأجسام

ونما وقع فيه الادماج قول بعضهم

الالمعي الذي يظن بك الظ... من... كان قد رأى وقد سماع

وقول بعضهم

خير اخوانك المشارك في الض... ر... وأين الشريك في الضرر أين

وقول بعضهم

قرباً مربوط النعامة مني \* لفتحت حرب وائل عن حبال

لا بجير أغنى قتيلاً ولا ره... ط كليب تراجر واعن ذلال

لم أكن من جنات عالم... الله... وأني بحرهما اليوم صالي

وقول بعضهم

أجدر مودة ماذق \* مزج المرارة بالحلاوة

يحمي الذنوب عليك أيها الصديق العداوة  
وينبغي الانتباه هنا لأمرين : أحدهما ان بعضا من المواضع قد يظن فيها ادماج فيجزئ الكاتب الكلمة  
مع أنه لا ادماج هنالك وذلك مثل قول بعضهم

بني عايك بتقوى الاله \* فان العوافب للمتقي  
وانك ما تأت من وجهه \* تجدد بابه غير مستغلق  
عدوك ذو العقل أبقى عليك \* من الصاحب الجاهل الاخرق

وقد يعرض الوهم للكاتب الشاعر في بعض المواضع ولا يزول عنه ذلك الا اذا وزن البيت بميزانه  
: الثاني ان بعض الكتبة قد يقع لهم بسبب الذهول أو عدم المعرفة ان يجزئوا الكلمة في الابيات التي وقع  
فيها ادماج تجزئة غير صحيحة فينبغي الانتباه الى ذلك وانظر الى لفظ الناس مثلا فانه قد يكون آخر جزئها  
الاول هي النون الاولى وهي انون الساكنة المتقلبة عن لام التعريف وأول جزئها الثاني هي النون  
المتحركة وهي النون الأصلية وقد يكون آخر جزئها الاول هي الألف وأول جزئها الثاني هي السين فن  
الاول قول بعضهم

أيها الفارغ المرید لعيب الـ \* ناس مهلا عن المغية مهلا  
ان في نفسك التي بين جنبي \* لك عن الناس لو تفكرت شعلا

ومن الثاني قول بعضهم

تركتني صعبة النا \* س ومالي من رفيق  
لم أجد اشفاق ندما \* في كاشفاق الصديق

ومما يعد من علائم الوقف الألف والهاء . فقد جرت عادة كثير من المتأخرين أنهم إذا نقلوا عبارة  
عن أحد أن يكتبوا في آخرها ألفاً ورأس هاء إشارة إلى لفظ انتهى . وكان حقهم أن يكتبوا برأس الهاء  
فقط لأن قاعدة أرباب العلائم أنهم يكتبون بأقل ما يحصل به المقصود ولا يسوتعون الزيادة عليه فلو كان  
رأس الهاء قد جعل علامة على شيء آخر واضطروا اليها ساغ لهم أن يزيدوا الألف للتمييز بينهما ولم يقع  
ذلك ولذا ذهب أناس الآن إلى الرجوع إلى مقتضى القاعدة فاقصروا على رأس الهاء وربما وضع بعضهم قبلها  
نقطة . وأما المتقدمون فقد كانوا يصرحون بما يدل على الانتهاء فيقولون انتهى ما ذكره فلان أو هذا آخر  
كلام فلان أو نحو ذلك ولا يكتبون بقولهم انتهى ما ذكره من غير تصريح بالاسم ، والظاهر أن الداعي  
لهم الى ذلك أنه قد يكون في العبارة المنقولة عبارة أخرى قد نقلها المنقول عنه عن غيره فلو اكتفوا بذلك  
من غير تصريح بالاسم حصل اشتباه في كثير من المواضع ولم يدر المطالع لمن يرجع الضمير فالزموا  
التصريح دفعا لذلك ولذلك قد يتركونه في مواضع لا يقع فيها اشتباه بل قد يتركون الإشارة إلى انتهاء العبارة  
في مثل ذلك . والاختصار ومنه الاضمار إنما يستجيزه البلغاء في المواضع التي لا يقع فيها اشتباه ولا اخلال

بالقلم إلا إذا كان المتام يقتضي ذلك لنكتة مهمة . واعلم أنه قد جرت عادة النقلة أنهم إذا نقلوا عبارة من العبارات غير أنه دعاهم الحال إلى حذف شيء منها مما وقع في انشائها لعدم تعلق الغرض به أن يشيروا إلى ذلك بقولهم ثم قال ثم يأتوا بتسمية العبارة المروم نقلها مما تعلق به غرضهم وبذلك يعلم المطالع أنه قد طوي شيء فيما بين ما قيل ثم قال وبين ما بعده وقد يحدفون ثم يقتصرون على قال . وهذا أمر يلام من أدخل به عندهم إلا أن يصرح بأنه قد تصرف في العبارة والظاهر أن تصرّحه بذلك لا يرفع عنه اللوم في كثير من المواضع مع إمكان الإشارة إلى مواضع الحذف وأرى أن المختصرين الذين يحبون أن يحافظوا على الالفاظ الواقعة في الأصل ولا يسدلوها بالفاظ من عندهم غير أنهم يرون حذف بعض العبارات التي لا يتعلق بها غرضهم أن يضعوا في مواضع الحذف رأس القاف إشارة إلى ذلك وهي مذكرة بلفظ قال التي جرت عادتهم باستعمالها في مثل هذا الموضع وكانت قديماً أضاع رأس الفاء إشارة للفظ الحذف على أنه لو لم توضع نقطة أصلاً لم يكن بأس لامتياز هذه الصورة بنفسها . وهذه العلامة مهمة فانه قد يعرض في بعض المواضع اشكال للمطالع فلا يدري هل هو ناشئ من حذف شيء هناك لو بقي لم يكن ثم اشكال أو ناشئ من الأصل والغالب أنه ينسب له مختصر فترك السعي في حله لتصوره ان ذلك نشأ من اخلال المختصر مع أن ذلك الموضع ربما كان من المواضع التي لم يحدف فيها شيء بل قد يعرض الاشكال انه مختصر في وقت لا يتيسر له فيه الرجوع إلى الأصل فيندم على قصيره حيث لا ينفعه ندمه فاذا وضعت هذه العلامة كان الخطب أسهل وهاك مثال ذلك قال أوحد عصره أبو عثمان عمرو بن بحر الحافظ في أول البيان والتبيين

اللهم إنا نعوذ بك من فتنة القول — كما نعوذ بك من فتنة العمل ونعوذ بك من التكلف لما لا يحسن — كما نعوذ بك من العجب بما نحسن : ونعوذ بك من السلاطة والهدر — كما نعوذ بك من العي والحصر : وقديماً تعوذوا بالله من شرهما ، وتضرعوا إلى الله في السلامة منهما . قال النمر بن توبل أعذني رب من حصر وعي \* ومن نفس أعالجها علاجاً

وقد ذكر الله جميل بلائه في تعليم البيان وعظيم نعمته في تهويم اللسان فقال ( الرحمن علم القرآن خالق الإنسان علمه البيان ) وقال ( هذا بيان للناس ) ومدح القرآن بالبيان والافصاح — وبحسن التفصيل والايضاح — وبجودة الافهام وحكمة الابلاغ وسماه فرقانا وقال ( عربي ميين ) وقال ( وكذلك أنزلناه قرآنا عربياً ) وقال ( ونزلنا عليك الكتاب تبياناً لكل شيء ) وقال ( كل شيء فصلناه تفصيلاً ) و مدار الأمر على البيان والتبيين — وعلى الافهام والتفهيم ، وكما كان اللسان أبين كان أحمد — كما أنه كلما كان القاب أشد استبانة كان أحمد . ومن أجل الحاجة الى حسن البيان واعطاء الحروف حقوقها من الفصاحة رام أبو حذيفة [ وأصل بن عطاء وكان النع ] اسقاط الراء من كلامه — واخراجها من حروف منطقته ، فلم يزل يكابد ذلك ويقال له حتى صار لقربته مثلاً ولظرافته معالماً . هـ ( ارشاد ) لا ينبغي أن توضع علامة من العلام في موضع من المواضع الا بعد أن يدعو اليها داع مهم

ويتحقق أن ذلك الموضع من مواضعها . وقد جرت عادة بعض الكتاب أن يضعوا كثيراً من العلام مع عدم الداعي إليها فكأنهم يظنون أن الاكثار منها مطلوب لذاته وهؤلاء وإن كانوا غير محسنين في ذلك فهم غير مسيئين فيه وأما الذين يضعونها في غير مواضعها فهم مسيئون جداً لا يقاومهم القاري في شرك الوهم المبعد له عن الفهم وكان هؤلاء يظنون أن العلام من قبيل الزينة في الخط . وقد وقع هذا الظن لكثير من عبي بالخط من المتأخرين من غير بحث عما يتعلق به فكأنوا يرون في كثير من الخطوط علام وضعت لأمر خاص فظنوها من قبيل الزينة فصاروا يضعونها كيف ما اتفق وإذا استعملوا عن ذلك قالوا إن هذا من تمة الصناعة وقد رأينا أسانيدنا يفعلونه ولا يسعنا إلا اتباعهم فكل خير في اتباع من سلف فإن قلت أنهم كثيراً ما يضعون علامة للاستفهام وعلامة للتعجب فهل يحسن ذلك يقال يحسن ذلك إذا كان في العبارة احتمال لغيرها أما في الاستفهام ففي نحو ما يكتب زيد وأما في التعجب ففي نحو ما أحسن هذا البني غير أن كثيراً منهم يضعون علامة الاستفهام في مثل أسيء إليه وقد أحسن إلي مع أنه لا استفهام هنا في الحقيقة ويضعون علامة التعجب في مواضع لا يجرد الناظر فيها شيئاً يتعجب منه غير وضع تلك العلامة وأما وضع علامة قبل مقول القول للدلالة عليه فأنما يحسن في بعض المواضع بسبب ذاع يدعو إليه كأن يفصل بين القول والمقول شيء ربما ينشأ عنه التباس ، ومبحث العلامات وما يتعلق بها مبحث واسع الأطراف جدير بأن يفرد بالتأليف وقد دللتك على الطريق فاسلك فيه إن شئت حتى تصل إلى الغاية (الفائدة الثامنة) قلما يخلو كتاب ألف في فن من الفنون من ذكر مسائل ليست منه على سبيل الاستطراد وقد اختلفت أحوال المؤلفين فيه فمنهم من كان يؤثر الإقلال منه ومنهم من كان يرى الاكثار منه ومن المقلين منه المؤلفون في أصول الأثر لما أن لهم فيه عما سواه شغلاً شاعراً . وأما ترك بعض مباحث من الفن اعتماداً على أنها قد ذكرت في فن آخر فهو قليل وقد وقع ذلك لهم فإن أكثرهم لم يترك مبحث الترجيح ومن ذكره منهم اكتفى ببيانه على طريق الإيجاز بحيث لا يتجاوز ما كتب فيه ورقتين مع أن مبحث الترجيح مهم جداً لأنه الذي يفزع إليه عند اختلاف الروايات مع عدم إمكان الجمع بينهما ووجود الترجيح كثيرة يصعب حصرها وقد قسمها بعضهم إلى سبعة أقسام : ( القسم الأول ) الترجيح بحال الراوى كأن يكون أحدهما أكثر ضبطاً أو أشد ورعاً من الآخر فانه يرجح عليه . ( القسم الثاني ) الترجيح بالتحمل كأن يكون أحدهما تحملاً جميع ما يرويه بعد البلوغ فانه يرجح على الآخر الذي تحملاً بعض ما يرويه قبل البلوغ وبعضه بعده . ( القسم الثالث ) الترجيح بكيفية الرواية كأن يكون أحدهما ممن لا يروي الحديث إلا باللفظ فانه يرجح على من قد يروي الحديث بالمعنى . ( القسم الرابع ) الترجيح بوقت الورد كأن يكون أحدهما مكيأولاً وآخر مديناً فيرجح المدني لدلالته على التأخر . ( القسم الخامس ) الترجيح بلفظ الخبر كأن يكون أحدهما خبرين فصيحاً دون الآخر فيقدم عليه لأن الفصيح أقرب إلى أن يكون هو الصحيح ، وكان يكون أحدهما خبرين قد ورد بلغه قريش دون الآخر فإن ما ورد بلغه قريش أشبه بأن يكون لفظ النبي صلى الله عليه

وسلم، وكان يكون حكم أحد الخبرين معقول المعنى دون الآخر. (القسم السادس) الترجيح بالحكم كترجيح الناقل عن البراءة الأصلية على المقرر لها وقيل الأمر بالعكس وكترجيح الدال على الخطر على الدال على الإباحة وقيل لا ترجيح في ذلك لأن الخطر والإباحة حكمان شرعيان وصدق الراوي فيهما على وتيرة واحدة (القسم السابع) الترجيح بأمر خارجي كأن يكون أحد الخبرين يشهد له القرآن أو الحديث المشهور أو الإجماع أو دليل العقل دون الآخر فيرجح عليه لمعاوضة الدليل له. والذي حملهم على ترك هذا المبحث أو عدم التوسع فيه أنهم رأوا أن وجود الترجيح كثيرة وقد أبانها بعضهم إلى أكثر من مائة وجه فإذا ذكرنا ذلك مستوفى موضحاً بالأمثلة لم يكف فيه نحو مائة ورقة فإن ذكرنا مسائله خالية عن المثال كانت شبيهة بالمسائل التي لا تخرج عن دائرة الخيال على أن كثيراً من وجود الترجيح قد اختلف فيه حتى صار بعضهم يرجح وجهها ويرجح الآخر مقابله وربما نفي بعضهم رجحان أحد المتقابلين فإذا حاول المؤلف بيان دليل كل فريق ثم بيان الراجح منها بمقتضى ما بين له بالدليل طال الأمر جداً فتركوا هذا المبحث المهم لعلماء أصول الفقه لما بين الفنين من التناسب مع ما بين أهلها من التناثر

وما ذكرناه لا يستغرب أصلاً بالنظر إلى ما ذكره العلامة السكاكي في حال علم المعاني والبيان قبل أن يكتب فيه ما كتب فإنه قال بعد أن أبان فضل ذلك وأنه لا علم بعد علم الأصول المشهور بعلم الكلام أعون على معرفة المشتبهات من الكتاب العزيز ولا أنفع في در لطائف نكته وأسراره منه وأن كثيراً من الآيات قد تصدى لها من ليسوا من أهل هذا العلم : فأخذوا بها في مأخذ مردودة ، وحملوها على محامل غير مقصودة ، وهم لا يدرون ولا يدرون أنهم لا يدرون : ثم ما هذا العلم من الشرف الظاهر والفضل الباهر لا ترى علماً لتي من الضيم مائتي ، ولا مئتي من سوم الحسف بما مئتي أن الذي منه له قواعد ، ورتب له شواهد وبين له حدوداً يرجع إليها وعين له رسوماً يرجع عليها ووضع له أصولاً وقوانين ، وجمع له حججاً وبراهين ، وشرع فيسط منفرقة ذنبه ، واستتمض في استخلاصها من الأيدي رجله وخيله علم تراه أيادي سبا ، فجزء حوته للدور وجزء حوته الصبا انظر باب التحديد فإنه جزء منه في أيدي من هو ، انظر باب الاستدلال فإنه جزء منه في أيدي من هو : بل تصفح معظم أبواب أصول الفقه من أي علم هي ومن يتولاه ، وتأمل في مودعات من مباني الإيمان ما ترى من ثمنها سوى الذي ثمنها وعد وعد -- ولكن الله جلت حكمته إذ وفق لتجزيات العلم فيه عني أن يعطى القوس بارها بحول منه عز سلطانه وقوة فاعل الحول والقوة الإلهية وقد تدارك ما تلوهم هذا الكلام من نسبة التصغير الشديد إلى من تقدمه من أهل هذا العلم الذين غنوا بشأنه فيكون من قبيل الاساءة إلى المحسنين كما يفعل كثير من الأغمار الذين يظنون أن في انكار فضل غيرهم دلالة قوية على فضلهم فقال من قبل ذلك دنماً لهذا الوهم : هذا ما أمكن من تقرير كلام السلف رحمهم الله في هذين الابواب ومن ترتيب الانواع فيها وتذييلها بما كان يليق بها وتطبيق البعض منها البعض ونوفى كل من ذلك حقه على موجب مقتضى الصناعة وسيجد ما أوردت ذوو البصائر . واني أوصيهم

ان أورثهم كلامي نوع استمالة وفاتهم ذلك في كلام السلف اذا تصفحوه أن لا يحدوا ذلك معبراً للسلف أو فضلاً على عليهم فغير مستبدع في أي مانوع فرض ان يزل عن أخطابه ما هو أشبه بذلك النوع في بعض الاصول أو الفروع أو التطبيق لبعض البعض متى كانوا مختبرين له ، وإنما يستبدع ذلك من ربحي حمزة راناً في ما أدتهم تلك ثم لم يقوأن يتبعه وعلماء هذا الفن وقليل ما هم كانوا في اختراعه واستخراج أصوله وتمهيد قواعدها واحكام أبوابها وفصولها والنظر في تقاربها واستقراء أمثلتها للاتقة بها وتلقظها من حيث يجب تلقظها واتهاب الخطر في التفتيش والتفسير عن ملاقطها وكد النفس والروح في ركوب المسالك المتنوعة الى النظر بها مع تشعب هذا النوع الى شعب بعضها أدق من البعض وتقنها أفانين بعضها أعمض من بعض كما عسى ان يقرع سمعك طرف من ذلك فعلوا ماوقت به القوة البشرية إذ ذاك ثم وقع عند فتورها منهم ما هو لازم القصور

(الفائدة التاسعة) قد أشكل على بعض الباحثين قول بعض أرباب هذا الفن يشترط في راوي الصحيح ان يكون تام الضبط مع قوله بتفاوت درجات الصحيح بسبب تفاوت درجات العدالة والضبط في رواته وقال ان تمام الضبط لا يتصور فيه تفاوت فكيف يصح أن يقال ان رواة الصحيح تتفاوت درجاتهم في العدالة والضبط بحيث يكون بعضهم أدنى من بعض في ذلك وقد توهم انه إذا قيل هذا الراوي أدنى من ذلك الراوي في الضبط لم يسع ان يقال عنه انه تام الضبط بل يقال عنه حينئذ سي الحفظ أو ضعفه — وسي الحفظ أو ضعفه لا يعد من رواة الصحيح . وطلب تصوير هذه المسألة من أمثالين بها وقد رأينا من الحكمة الاجابة الى ما طلب لازالة مانعاً من كلامه من الشبهة التي عاقت بأذهان كثير من الناظرين فيه مع ان هذه المسألة من أهم مسائل الفن وهي مما لا ريب فيه عند أربابه وعند من أمعن النظر فيها كثيراً من غيرهم ونا في ذلك من زيادة البيان وهي مطلوبة في مثل ذلك فتقول: لنفرض ان جماعة من الراغبين في معرفة أشعار من يستشهد بكلامهم من الشعراء قصدوا أحد أئمة أهل الادب البارعين في ذلك لاأخذ عنه فأجابهم الى ما طلبوا منه واعتنى بأمرهم وصار في كل يوم يروي لهم شيئاً مما عنده ليحفظوه ثم يختبرهم في كل مدة ولم يزل الأمر كذلك حتى أخذوا عنه نحو ألف بيت فأحب أن يختبرهم اختباراً تاماً يعرف به درجاتهم في الحفظ والاتقان ليجعلهم أقساماً يليق على كل قسم منهم بمقدار ما ينصبه استعداده رعاية للحكمة وكانوا ستين فظروا أولاً في ضعفي الحفظ تراى في أربعة وعشرين منهم ضعفاً شديداً في الحفظ بحيث أنهم كانوا يخلون في كل مائة بيت بنحو ثلاثين بيتاً الى نحو خمسين بيتاً فجعل هؤلاء قسماً واحداً ووسمهم في نفسه بسوء الحفظ وقلة الاتقان ولم يمه أمر تقسيمهم الى أقسام بل أهمه أمر العناية بهم إشفافاً عليهم فان قوة العناية كثيراً ما تجعل مثلهم من أهل الدراية ثم نظر في بقيتهم وهم ستة وثلاثون فرآهم ثلاثة أقسام كل قسم منهم يبلغ اثني عشر وهم متقاربون في أمرهم فأمعن النظر في أعلاهم وهو القسم الأول فوجد يخل في كل مائة بيت بما دون العشر الا ان أفراداً مختلفة في ذلك قسم من يخل منها نحو

الثلاثة أو الأربعة فقط ومنهم من يخل منها نحو الخمسة والستة ومنهم من يخل منها بالسبعة إلى التسعة فتيين أن هذا القسم وهو الدرجة العليا في الحفظ والاتقان ينقسم إلى ثلاث درجات عليا وهي التي لا يخل بأكثر من نحو أربعة أبيات في المائة ووسطى وهي التي لا يخل بأكثر من نحو ستة فيها ودنيا وهي التي تخل بنحو السبعة والثمانية والتسعة وهذا تعلم أن من لا يخل في المائة بأكثر من نحو أربعة أبيات يعد من أهل الدرجة العليا من الدرجة العليا في الحفظ والاتقان وبينما اليب يكبر شأن أناس من العلماء الأعلام يكاد الواحد منهم لا يخطئ في كل ألف مسألة إلا بنحو عشر عشرها وربما كان مدرك الخطأ فيها خفياً ويعجب مما أوتوا من فرط الساهة والذكاء إذا بالغى يزري بهم ويستعظم ذلك الخطأ أن كان منهم وذلك لعدم معرفته بلزوم ملاحظة النسبة وأن الإنسان لا يخلو من الخطأ والسهو والنسيان ثم أمعن النظر في أوسطهم وهو القسم الثاني فوجده يخل في كل مائة بيت بما دون العشرين ولا ينقص عن العشرين ثم أمعن النظر في أدناهم وهو القسم الثالث فوجده يخل في كل مائة بيت بما دون الثلاثين ولا ينقص عن العشرين ثم فعل في هذين القسمين مثل ما فعل في القسم الأول : وقد أوردنا هذا المثال على طريق التقريب ومن فهم هذا المثال انحل عنه الأشكال في هذا الموضوع وفي غيره مما نشأ كله . قال بعض المحققين اعلم أن مدار الرواية على عدالة الراوي وضبطه فإن كان مبرزاً فمهما خديشه صحيح وإن كان دون المبرز فمهما أوفى أحدهما لكنه عدل ضابط بالجملة خديشه حسن ثم العدالة والضبط إما أن يوجد في الراوي أو يتفيا أو يوجد أحدهما دون الآخر ، فإن وجد في الراوي قبل حديثه ، وإن انتفيا فيه لم يقبل حديثه ، وإن وجدت فيه العدالة دون الضبط لم يرد حديثه لعدالته ولم يقبل لعدم ضبطه بل يتوقف فيه إلا أن يظهر ما يوجب رجحان جانب الرد فيرد أو رجحان جانب القبول فيقبل ومن ذلك أن يوقف له على شاهد يحصل به جبر الضعف الذي في روايه من جهة الضبط وإن وجد فيه الضبط دون العدالة لم يقبل حديثه لأن العدالة هي الركن الأكبر في الرواية ثم كل واحد من العدالة والضبط له مراتب عليا ووسطى ودنيا ويحصل من تركيب بعضها مع بعض مراتب للحديث مختلفة في القوة والضعف . وهنا أمر مهم يعد عند العارفين به من أهل هذا الفن من قبيل المضمون به على غير أهله وهو أنه لا ينبغي ترك الرواية عن الموسومين بسوء الحفظ وقلة الاتقان كما يتوهمه غير العارف بل في الرواية عنهم فائدة عظيمة عند الجهابذة النقاد ولذلك كانوا حريصين على ذلك وتبين لك الفائدة فيما نحن فيه من أوجه : أحدها أن تفرض أن اثنين من القسم الأول وهي الدرجة العليا في الحفظ والاتقان اختلفا في بيت فرواه أحدهما على وجه والآخ على وجه آخر فإنه يعترينا حيرة في الأمر فاذا رأينا بعد ذلك أحداً ممن شاركهما في الأخذ عن ذلك الإمام وإن كان موسوماً بسوء الحفظ والاتقان قدرناه على الوجه الذي رواه أحدهما فأنها تترجح روايته على رواية الآخر في الغالب وينسب المنفرد بالرواية الأخرى للوهم في هذا الموضوع فقد أفادت رواية هذا الضعيف قوية رواية أحد القويين على الآخر بل لو فرضنا أن أحد الراويين من القسم الأول وهي الدرجة العليا والآخ من القسم الثالث وهي الدرجة الدنيا ورأينا هذا

الراوي الضعيف قد وافقت روايته ترجيحها في الغالب على الرواية التي انفرد بها من كان في الدرجة العليا فيكون من قيل قويلهم — وضعيتان يعلبان قويا وإنما قلنا في الغالب لأنه قد تقع مواعيق من ذلك ولا بدركها إلا الجهابذة وقليل ما هم فينبغي لغيرهم أن لا يراجحوا في هذا الموضع فإنه من مزال الأقدام \* الوجه الثاني أن نفرض أن واحدا من أحد الأقسام الثلاثة الموصوفة بالضبط وإن كانت مختلفة الدرجات فيه قد روى قصيدة خالية من بيت يرويه فيها أناس من الموصوفين بعدم الضبط على وجه واحد وهو مما يشاكل تلك القصيدة وليس من الآيات التي تعزى لغيرها من القصائد فإن اتفاق اثنين منها إذا كان من غير تواطؤ يقوى صحة روايتهما على ما فيهما من الضعف ويكون هذا مما حفظه الضعيفان وليس القوي ولو كان من الدرجة الأولى في الضبط ومبنى هذا على أن ليس كل ما يرويه الحافظ المتقن صوابا لا خيان أن يكون قد زل في بعض المواضع وإن كان ذلك منه قليلا وليس كل ما يرويه غير الحافظ المتقن خطأ لا صانته في كثير من المواضع والعامل اللبيب هو الذي يسعى لمعرفة صواب كل فريق ليأخذ به . وقد بلغت البراعة ببعض الجهابذة إلى أن كانوا يعرفون صدق الراوي من كذبه ولهذا كان بعضهم يروي عن بعض من يهتم بالكذب وكان ينهي الناس عن الرواية عنه ولما استغرب ذلك منه وقيل له أنت تروي عنه قال أنا أعرف صدقه من كذبه إلا أن هذا أمر لا يخلو عن غرر — وربما كان فيه خطر \* الوجه الثالث أن يروي كثير من غير أرباب الضبط بيتا على وجه واحد لا يختلفون فيه ويرويه واحد من الضابطین على غير ذلك الوجه فالظاهر ترجيح رواية الكثير لأن عروض الوجه الواحد أكثر من عروضه للعدد الكثير لاسيما إن كان مارووه أرجح في الظاهر عند العارفين بذلك

(الفائدة العاشرة) قد ذكرنا فيما مضى حكم الرواية عن مسمومة البدعة إلا أنه ليس كافيا في مثل هذه المسئلة المهمة فاقضى الحال زيادة البيان فنقول . قال الحافظ ابن حجر في شرح نخبه الفكر: البدعة إما أن تكون بمكفر كان يعتقد ما يستلزم الكفر — أو مفسق ، فالأول لا يقبل صاحبا المهور ، وقيل يقبل مطلقا ، وقيل إن كان لا يعتقد حل الكذب لصحة مقالته قبل التحقيق أنه لا يرد ككفر بدعته لأن كل طائفة تدعي أن مخالفتها مبتدعة ، وقد نبأ عن فكفر مخالفيها ، فلو أخذ ذلك على الإطلاق لاستلزم تكفير جميع الطوائف فالتمسد أن الذي رد روايته من أنكر أمرا متوارا من الشرع معلوما من الدين بالضرورة — وكذا من اعتقد عكسه ، فاما من لم يكن بهذه الصفة وانضم إلى ذلك ضطه لما يرويه مع ورعه وتقواه فلا مانع من قبوله — والثاني هو من لا تقتضي بدعته التكفير أصلا ، وقد اختلف في قبوله ورده ، فقبل رد مطلقا — وهو بعيد — وأكثر ما علل به أن في الرواية عنه رويحا لا مره ونسوما يذكره — وعلى هذا ينبغي أن لا يروى عن مبتدع شيء يشاركه فيه غير مبتدع ، وقيل يقبل مطلقا إلا أن اعتقاد حل الكذب كما تقدم وقيل ، يقبل من لم يكن داعية إلى بدعته لأن زيين بدعته قد يحمله على تحريف الروايات وتبويبها على ما يقتضيه مذهب — وهذا في الأصح ، وأعرب ابن حبان فادعي الاتفاق على قبول غير الداعية من غير



تفصيل — إلا أن روي ما يقوي بدعته فيرد على المذهب المختار وبه صرح الحافظ أبو اسحق ابراهيم بن يعقوب الجوزجاني شيخ أبي داود والنسائي في كتابه معرفة الرجال فقال في وصف الرواة ومنهم زائع عن الحق أي عن السنة خاذق اللهجة فليس فيه حيلة إلا أن يؤخذ من حديثه ما لا يكون منكراً إذا لم يقوبه بدعته اه وما قاله متجه لأن العلة التي لها رد حديث الداعية واردة فيما إذا كان ظاهر المروي يوافق مذهب المبتدع ولو لم يكن داعية والله أعلم . ه وظاهر هذه العبارة يدل على قبول رواية المبتدع إذا كان عدلاً ضابطاً سواء كان داعية أو غير داعية الا فيما يتعلق بدعته . وقال بعض العلماء لا تقبل رواية المبتدع الذي يكفر بدعته وأما الذي لا يكفر بها فقد اختلف العلماء في روايته ، فمنهم من ردها مطلقاً : ومنهم من قبلها مطلقاً إذا لم يكن ممن يستحل الكذب في نصرة مذهبه أو لاهل مذهبه سواء كان داعية إلى بدعته أو غير داعية ، ومنهم من قال تقبل إذا لم يكن داعية إلى بدعته ولا تقبل إذا كان داعية إليها وهذا مذهب كثير من العلماء أو أكثرهم والقول برد روايتهم مطلقاً ضعيف جداً — ففي الصحيحين وغيرهما من كتب أئمة الحديث الاحتجاج بكثير من المبتدعة غير الدعاة ولم يزل السلف والخلف على قبول الرواية منهم والاحتجاج بها والسماع منهم واسماعهم من غير انكار منهم . قال الحافظ العراقي وقد احتج الشيخان بالدعاة أيضاً وقد وقع لأنا من يفرقون بين الداعية وغيره حيرة في ذلك وقد أشار إلى هذه المسألة الحافظ ابن حزم في بحث الاجماع في فصل أفردده لحكم أهل الأهواء وقد أجبنا إيراد سنده هنا قال

(فصل) في أهل الأهواء هل يدخلون في الاجماع أم لا . قال قوم لا يدخلون في جملة من يعتد بقوله وقالت طائفة هم داخلون في جملتهم . قال أبو محمد والذين قالوا لا يدخلون في جملتهم قد تناقضوا فادخلوا في مسائل الخلاف قول قتادة وهو قدرى مشهور وأدخلوا الحسن بن علي وهو رأس من رؤوس الزيدية وأدخلوا عكرمة وهو صفري وأدخلوا حابر بن زيد وهو أبا ضي ة والذي نقول به وبالله تعالى التوفيق إن اجماع الأمة كلها بلا خلاف منها على الاعتداد بمن ذكرنا في الخلاف والاجماع برهان ضروري كاف في نساد قول من قال لا يدخلون في الاجماع وبيان لتناقضهم . قال أبو محمد وقد فرق جماهير أسلافنا من أصحاب الحديث بين الداعية من أهل الأهواء وغير الداعية — فقالوا ان الداعية مطرح وغير الداعية مقبول : وهذا قول في غاية الفساد لأنه تحكم بغير دليل ة ولأن الداعية أولى بالخير وحسن الظن لأنه ينصر ما يعتقد أنه حق عنده وغير الداعية كاتم للذي يعتقد أنه حق وهذا لا يجوز لأنه مقدم على كتمان الحق أو يكون معتقداً لشيء لم يتيقن أنه حق فذلك أسوأ وأقبح ة فسقط الفرق المذكور وصح ان الداعية وغير الداعية سواء ة ولكن من لم يكن مرتكباً لشيء مما أجمع على تحريمه ولم يكن مع ذلك مقدماً على ما يعتقد حراماً وإن كان مما اختلف فيه وكان معنياً بأحكام القرآن والحديث والاجماع والاختلاف فهو ممن يعتد بقوله في الخلاف ما لم يفرق ما قد صح فيه الاجماع وسواء كان مرجئاً أو قدرياً أو شيعياً أو أباضياً أو صفرياً أو سنياً صاحب

رأي أو قياس أو صاحب حديث . وكل من كان فاسقاً سواء كان منا أو من مخالفتنا لا يلتفت إليه وإن كان عالماً وكان قد نثر ليتفقه لأنه من الفساق الذين أمرنا أن نثبت في خبرهم . وكل من كان فاضلاً مسلماً سواء كان منا أو من غيرنا من الفرق إلا أنه لم ينثر ليتفقه في الدين وليس عالماً بالكتب والحديث والاجماع والاختلاف لكنه مشغول إما بعبادة أو بعلم من العلوم المحمودة كالكلام في أصول الاعتقادات أو القراءة أو النحو أو اللغة أو رواية الحديث فقط دون تفقه في أحكامه أو التواريخ أو الأخبار أو الشعر أو النساب أو الطب أو الحساب أو الهندسة أو الفلسفة أو علم الهيئة أو كان مشغولاً بما أبيح له من أمور دنياء ومكاسبه فليس يعتد به في اختلاف العلماء في الشريعة لأنه ليس ممن أمرنا بقبول نذارته في الأحكام والعبادات لكنه محسن فيما عني به من العلوم المذكورة . ويلزم أن يرجع إلى تفقه في ذلك العلم الذي عني به أو العلوم التي عني بها إن كان جامعاً لعلوم شتى فيحتاج بتفقه فيما اعترض في خلال أحكام الفقه من لغة أو نحو أو حكم في عيب أو جناية أو حساب دخول شهر أو ما يتعلق بالأحكام من الاعتقادات وفي القسمة للموارث والغنائم وبين الشركاء وفي تعديل الرواة وتجريحهم وفي أزمان الرواة ولقاء بعضهم بعضاً والفرق بين اسمهم وأنسبهم المفرقة بين أشخاصهم . وإذا أقام الدليل من أصول علمه على صحة قوله قيل — ولا فرق في كل ذلك بين كل من كان من أهل نجلتنا وبين من كان مخالفاً لنا لما لم يخرج من فقه الإسلام وعن حظيرة الأيمان ولم يستحق عند جميع علماء الكفر وقد بينا من يكفر ومن لا يكفر في كتابنا الموسوم بكتاب الفصل لأنه أملك بهذا المعنى والله الحمد .

والعلماء الأصول من المتكلمين هنا قول مستغرب عند غيرهم قد ذكره الامام الغزالي في المستصفى حيث قال : المتدع إذا خالف لم يعتقد الاجماع دونه إذا لم يكفر — بل هو كجهنم فاسق ، وخلاف الجهد الفاسق معتبر ؛ فإن قيل لعنه يكذب في اظهار الخلاف وهو لا يعتقد — قلنا لعنه يصدق ولا بد من موافقته — كيف وقد نعلم اعتقاد الفاسق بقرآن أحواله في مناظراته واستدلالاته — والمتدع ثقة يقبل قوله — فانه ليس يدري أنه فاسق . أما إذا كفر ببدعته فعند ذلك لا يعتبر خلافه وإن كان يصلح إلى القبلة ويعتقد نفسه مسلماً — لأن الأمة ليست عبارة عن المجليين إلى القبلة بل عن المؤمنين — وهو كافر — وإن كان لا يدري أنه كافر ، نعم لو قال بالتشبيه والتجسيم وكفرناه فلا يستدل على بطلان مذهبه باجماع مخالفيه على بطلان التجسيم — مصيراً إلى أنهم كل الأمة دونه — لأن كونه كل الأمة موقوف على إخراج هذا من الأمة — والإخراج من الأمة موقوف على دليل التكفير ، فلا يجوز أن يكون دليل تكفيره ما هو موقوف على تكفيره — فيؤدي إلى إثبات الشيء بنفسه — نعم بعد أن كفرناه بدليل عقلي لو خالف في مسألة أخرى لم يلتفت إليه ، فلو تاب وهو مضر على المخالفة في تلك المسألة التي أجمعوا عليها في حال كفره فلا يلتفت إلى خلافه بعد الإسلام لأنه مستنوق باجماع كل الأمة ، وكان الجمعون في ذلك الوقت كل الأمة دونه — فصار كما لو خالف كافر كافة الأمة ثم أسلم وهو مضر على ذلك الخلاف — فإن ذلك لا يلتفت إليه .

الأعلى قول من يشترط اقراض العصر في الاجماع ؛ فان قيل لو ترك بعض الفقهاء الاجماع بخلاف المبتدع المكفر اذا لم يعلم ان بدعته توجب الكفر — وطن ان الاجماع لا يتعددونه فهل يعذر من حيث أن الفقهاء لا يطلقون على معرفة ما يكفر به من التأويلات — قلنا للسألة صورتان (أحدهما) أن يقول الفقهاء نحن لا ندري أن بدعته توجب الكفر أم لا ففي هذه الصورة لا يعذرون فيه — اذ يلزمهم مراجعة علماء الأصول ويجب على العلماء تعريفهم — فاذا أقوا بكفره فعليه التقليد — فان لم يقنعهم التقليد فعليه السؤال عن الدليل حتى إذا ذكر لهم دليله فهموه لا محالة — لأن دليله قاطع ، فان لم يدركه فلا يكون معذوراً كمن لا يدرك دليل صدق الرسول صلى الله عليه وسلم — فانه لا عذر مع نصب الله تعالى الأدلة القاطعة (الصورة الثانية) أن لا يكون قد بلغته بدعته وعقيدته فترك الاجماع لمخالفته فهو معذور في خطائه وغير مؤاخذ به وكان الاجماع لم ينتهض في حقه كما إذا لم يبلغه الدليل اناسخ لأنه غير منسوب إلى تقصير بخلاف الصورة الأولى فانه قادر على المراجعة والبحث فلا عذر له في تركه . ثم ذكر أن للمرء طريقاً لمعرفة ما يكفر به غير أن الخطب في ذلك طويل وأنه قد أشار الى شيء منه في كتابه فيصل التفرقة بين الاسلام والزندقة (الفائدة الحادية عشرة) القرآن هو الامام المين الذي لا تنزل بأحد في الدين نازلة الا وفيه الدليل على سبيل الهدى فيها قال تعالى ( ما فرطنا في الكتاب من شيء ) وقال تعالى ( ونزلنا عليك الكتاب تبياناً لكل شيء وهدى ورحمة وبشرى للمسلمين ) — والسنة تالية القرآن وميمنة لما فيه من اجمال ونحوه قال سبحانه وتعالى ( وأنزلنا اليك الذكري لتبين للناس ما نزل اليهم ولعلهم يتفكرون ) — قال بعض الأئمة جميع ما حكم به النبي صلى الله عليه وسلم فهو مما فهمه من القرآن . وقال بعض علماء الأصول ما قال النبي صلى الله عليه وسلم من شيء فهو في القرآن أوفيه أصلاً — قرب أو بعد — فهمه من فهمه — وعنه عنه من عمه — وكذا كل ما حكم به أوقفى به — وإنما يدرك الطالب من ذلك بقدر اجتهاده وبذل وسعه وقدر فهمه . وقال سعيد بن جبير ما بلغني حديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم على وجهه إلا وجدت مصداقه في كتاب الله . وقد اتفقت الفرق المنتسبة الى الاسلام على وجوب الأخذ بالكتاب والسنة . ونقل عن الخوارج أنهم لا يأخذون من السنة بما يكون مخالفاً مخالفة ما لظاهر القرآن كأن يكون فيها تخصيص لما فيه من العموم ونحو ذلك وإنما يأخذون منها بما كان فيه بيان لما أجمل في القرآن وذلك كأوقات الصلاة وعدد ركعاتها ونحو ذلك . وقد توقف بعض المحققين في هذا النقل حيث ان الموردين لهم لم يذكروا أنهم نقلوه من كتبهم على أن الفرق كلها قلما يطمان لما ينقله بعضهم عن بعض لأن كثيراً منهم قد يغلب عليه التعصب فلا ينقل مذهب المخالفين له على وجهه بل ربما كان جل قصده اظهار الفرق بين الفرق ولو كان بأمر مختلف . ولذا قل الاطمئنان الى كثير مما تذكر في كتب المال والنحل حتى أن بعض من ألفوا فيها مع كونهم في أنفسهم ثقات لما اعتمدوا في بعض المواضع على ما نقله غيرهم ممن كان من أهل التعصب ولم يشعروا بمحاطم وقع في كلامهم هناك زلل فينبغي الانتباه لمثل هذا الأمر . وكيف يتوقف عن الأخذ بسنة النبي صلى الله عليه وسلم مطلقاً من يأخذ بالكتاب

الذي نزل عليه وهو ينزل ما فيه من الآيات الدالة على وجوب إيمانه قال الله تعالى (والنجم إذا هوى ما نزل صاحبكم وما نضوي وما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى) وقال الله تعالى (وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا) وقال تعالى (ومن يطع الرسول فقد أطاع الله) وقال عز وجل (ولا تأتوا به من دون الله بآيات هاتية) وقال تعالى (ولا تأتوا به من دون الله بآيات هاتية) والآيات في هذا المعنى كثيرة وهي صريحة ظاهرة الدلالة ومن ثم ترى كل فرقة تدعي أنها آخذة بالكتاب والسنة . واشد الفرق ادعاء ذلك الظاهريون غير أنهم لم يقتضوا على ذلك بل نسبوا غيرهم من الفرق إلى الاعراض عن السنة حتى لا ينجس منهم كثير من يرجع إليهم في علم الحديث وأكثروا من التشيع وأعظم الأسباب قول مخالفيهم بالقياس وهم يتكرونها تكراراً شديداً وأشد القوم إفرطاً في ذلك المخالفين لهم ابن حزم فإن له فيهم أقوالاً تستلزم منها المسامحة وقد امتنع من ذلك مخالفتهم فوضفوا بالتمرد وجعلوا في باب الاجماع بمنزلة العوام الذين لا يعتد بخلافهم حتى أن بعضهم لم يستش من ذلك من ينسب إليه هذا المذهب وهو الامام المشهور أبو سليمان داود بن علي الاصفهاني المعروف بالظاهري . قال بعض علماء الاصول لا يعتد بخلاف من أنكر القياس لأن من أنكره لا يعرف طرق الاجتهاد وإنما هو متسك بالظواهر فهو كالعامة الذي لا معرفة له وهو مذهب الجمهور . وقال بعض الفقهاء أن مخالفة داود لا تقدر في انفراد الاجماع على اختيار الذي عليه الاكثرون والمحققون . وقال صاحب المقفهم قال جلي الفقهاء والأصوليين أنه لا يعتد بخلافهم بل هم من جهة العوام وإن من استدبرهم فإلما ذلك لأن مذهبه يعتبر بخلاف العوام في فقدان الاجماع والحق خلافه . وقد استكر بعض أهل الاصول القول بعدم الاستدراك بقول داود في الاجماع مع أنه كان في الدرجة العليا في سعة العلم وسداد النظر ومعرفة أقوال الصحابة والتابعين والتفرد على الاستنباط مع الزهد والورع وقد دونت كتبه وكثرت اتباعه وقد بلغ ما ألفه ثمانية عشر ألف ورقة وكان مولده بالكوفة ومنشأه ببغداد وبها توفي سنة ٢٧٠ : وقد تهذى ابن حزم ليان من بعد في الخطأ في هذا الموضع ومن لا يعذر وقد أحيينا أن نورد بهذا ما ذكره ليطمع عليه من يريد الوقف على رأيه في هذه المسألة المهمة وما هو ذلك .

قال في الباب الموقر أربعين من كتاب الاحكام لاصول الاحكام وهو آخر الكتاب . إن أحكام الشريعة كلها قد بينها الله تعالى بلا خلاف ، ففيها كلها مضبوطة الوجود لعامة العلماء وإن تعذر وجود بعضها على بعض الناس فبحال . إن يتعذر وجوده على كلهم لأن الله لا يكلفنا ما ليس في وسعنا قال تعالى (لا يكلف الله نفساً الا وسعها) وقال تعالى (وما جعل عليكم في الدين من حرج) . وتكليف إصابتها ما لا سبيل إلى وجوده حرج . وقد اتفق العلماء على أن الأمر والدين مواضع لوجود أحكام التوازل ثم اختلفوا فقالت طائفة لا موضع البتة لطلب حكم التوازل من الشريعة ولا بوجوده غير ذلك . وقال آخرون بل ههنا مواضع أخرى يطلب فيها حكم التوازل وهي دليل الخطأ والتماس وقول أكثر

العلماء وعمل أهل الكلام قد درست مثل قول بعضهم الواجب أن يقال بأول ما يقع في النفس في أول الفكر . وقول بعضهم الواجب أن يقال بالثقل لأنه خلاف الهوى . وقول بعضهم الواجب أن يقال بالأخف لقوله تعالى ( يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر ) — وهذه أقوال فاسدة يعارض بعضها بعضاً . وكل ما ألزمتنا الله فهو يسر وإن ثقل علينا — وكل شريعة نكلف بها فهي خلاف الهوى لأن تركها كان موافقاً للهوى — وما يقع في أوائل الفكر قد يكون من قبيل الوسواس . — فلا لازم لنا إلا ما ألزمتنا الله تعالى سواء وقع في النفس أو لم يقع وسواء كان أخف أو أثقل . وقد أوضحنا فيما سلف البراهين الضرورية على أن الحق لا يكون في قولين مختلفين في حكم واحد في وقت واحد في إنسان واحد في وجه واحد . ونستوقف فيما لم يحم على حكمه عندنا دليل — وما كان بهذه الصفة فلا تحل الفتيا فيه لمن لم يبلغه وجهه ولا شك أن عند غيرنا بيان ما جهلناه كما أن عندنا بيان كثير مما جهلهم غيرنا — ولم يعر بشر من نقص أو نسيان أو غفلة . وإذا قام البرهان عند المرء على صحة قول ما قيما صحيحاً خفقه التدين به والفتيا به والعمل به والدعاء إليه والقطع بأنه الحق عند الله عز وجل وليس من هذا الحكم بشهادة العدلين وهما قد يكونان في باطن أمرهما عند الله كاذبين أو مغفلين إذ لم يكافئنا الله تعالى معرفة باطن ما شهدا به لكن كلفنا الحكم بشهادتهما . وقد علمنا أنه لا يمكن أن يخفى الحق في الدين على جميع المسلمين بل لا بد أن يقع طائفة من العلماء على صحة حكمه بيقين لما قدمنا من أن الدين مضمون ببيان ورفع الاشكال عنه بقول الله تعالى « نينا لكل شيء » وقوله تعالى ( لتبين للناس ما نزل إليهم ) ولكن قد قال الله تعالى « وليس عليكم جناح فيما أخطأتم به ولكن ما تعمدت قلوبكم » نضح بالنص أن الخطأ مبرر فروع عنا — فمن حكم بقول ولم يعرف أنه خطأ وهو عند الله تعالى خطأ فقد أخطأ ولم يمتثل هذا الحكم بما يدرى أنه خطأ فهذا لا جناح عليه في ذلك عند الله تعالى ، وهذه الآية عموم دخل فيه المفتون والحكام والعالمون والمعتقدون — فارتفع الجناح عن هؤلاء بنص القرآن فيما قالوه أو عملوا به مما هم مخطئون فيه — وضح أن الجناح إنما هو على من تمعد بقلبه الفتيا أو التدين أو الحكم أو العمل بما يدرى أنه ليس حقا أو يعلم يقده إليه دليل أصلا . ومن جاءه من ربه الهدى وعمو البرهان الحق فلا يحل له تركه وتباعد ما هو به نفسه وظن أنه الحق — . وسواء في هذا المقام عليه البرهان في فتياه أو في معتقده في اعتزاله أو تشيعه أو إرثائه أو شرايته . ومن جوز الشك في البرهان وتمادى على مخالفته وقطع بظنه في أنه لعل هنا برهانا آخر يبطل هذا البرهان الذي أقيم عليه فهذا مبطل للحقائق كلها وقوله يقود إلى أن لا يتحقق شيئا من الشرائع إلا بالنظر فقط . وأما من اعتقد قولاً أتباعاً لمن نشأ بينهم فهو مذموم صادق الحق أو لم يصادفه لأنه لم يقصده من حيث أمر من اتباع التصوص . ومن قال إن هذه الآية أو الخبر قد نسخها الله عز وجل أو خصها أو حصنها أو لم يزلنا ما فيها أو أراد بهما غير ما يفهم منها ولم يأت على دعواه شخص صحيح فقد قال على الله ما لم يعلم — وليس هو كمن تعلق بنص لم يبلغه ناسخه ولا ما خصه ولا ما زيد

به عليه لأن هذا قد أحسن ولزم ما بلغه وليس عليه غير ذلك حتى يبلغه خلافه من آخر . فمن لم يتعلق بشيء أصلاً بل تحكم في الدين فهو على خطر عظيم جداً ومن قال بهذا من نشأهده وهذلاً ساحياً عريضاً عرف بما اقتحم فيه من الدعوى فهو معذور بحيله ما لم يلبه على خطائه فإن شبه عليه قيت على خلاف ما بلغه حامداً فهذا غير معذور لأنه خالف الحق بعد بلوغه اليه . وأما من روي عنه شيء من ذلك من سلف من يمكن أن يظن به أنه سمع في ذلك نصاً شبه له فيه وهو ممن يظن به أحسن الظن فهو معذور ولا يمين عندما أنه تحكم في الدين بلا شبهة دخلت عليه . وأما من شاهدناه أو لم نشأهده ممن صح عندنا يقين حاله فحسن على يقين أنه ليس عنده في ذلك أكثر من الدعوى والقول على الله تعالى بما لا يعلم . ومن ادعى في حديث صحيح قد أقر بصحته أو بصحة مثله في إسناده نسخاً أو تحضيراً أو تخصيصاً منه أو ندباً فكذلكنا في مدعي ذلك في الآيات ولا فرق . ومن تعاقى بقول لم يجد فيه مخالفاً ولم يقطع بأنه اجماع فهذا إن ترك ذلك عموم نص صحيح أو خصوص نص صحيح فمعذور مأجور مرة وإن أخطأ ما لم يوقف على ذلك النص وإن وقف عليه فمأدبى على خلافه فهو ممن مبادئ على مخالفة أمر الله تعالى ومن تعلق بدليل أحطاب أو القياس فهو مخطئ . يقينا إلا أنه معذور مأجور مرة ما لم تقوم الحجة عليه في بطلانها ومن تعلق بالرأي فظن أنه مصيب في ذلك فهو معذور مأجور مرة إلا أن تقوم عليه الحجة ببطلانه فإن قامت عليه الحجة ببطلانه ثبت على القول به فهو ممن يحكم في الدين بما يأن به الله تعالى والحكم بالرأي أضعف من كل ما تقدم وقد تعلق القائلون به بالحديث المنسوب إلى معاذ وهو حديث واحد فقط وأما الوجوه التي لا تقطع فيها بخطأ مخالفنا بل نقول نحن على الحق عند أنفسنا — ومخالفتنا عندنا مخطئ مأجور ثلاثة (الوجه الأول) وهو أدق ذلك وأعمضه أن رد آيتين عامتان أو حديثان صحيحان فإما أن آية عامة وحديث صحيح عام وفي كل واحدة من الآيتين أو في كل واحد من الحديثين أو في كل واحد من الآية والحديث تخصيص لبعض مضموني عموم النص الآخر منهما وذلك كقول رسول الله صلى الله عليه وسلم لا صلاة لمن لم يقرأ بأم القرآن مع قوله وقد ذكر الإمام وإذا قرأ فأنصتوا — قال خصوصاً — لا صلاة لمن لم يقرأ بأم القرآن خص منه المأموم قوله عليه الصلاة والسلام إذا قرأ فأنصتوا — قلنا نحن قوله عليه الصلاة والسلام وإذا قرأ فأنصتوا خص أم القرآن منه قوله لا صلاة لمن لم يقرأ بأم القرآن (الوجه الثاني) أن رد حديثين صحيحين متعارضين أو آيتين متعارضتين أو آية معارضة لحديث صحيح تنازلاً متقارباً — في أحد النصين منع ، وفي الثاني إيجاب في ذلك الشيء بعينه . لا زيادة في أحد النصين على الآخر ولا بين في أبيهما التماسخ من المنسوخ كالنص الوارد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم شرب قائماً والنص الوارد أنه عليه الصلاة والسلام نهى عن الشرب قائماً — فإن من ترك الخبرين معاً ورجع إلى الأصل الذي كان يجب لو لم يرد ذلك الخبران أو رجح أحد الخبرين على المعارض له بكثرة روايته أو بانه زيادة من هو أعدل ممن روى الآخر وأحفظ وما أشبه هذا من وجوه الترحيحات التي أوردناها في باب الكلام في الأخبار

من دولتنا هذا وبيان وجوه الصواب منها من الخطأ فإن هذا أيضاً مكان يحق بيان الخطأ فيه جداً ،  
وأما نحن فنقول بالأخذ بالزائد شرعاً — الا اننا نقول وبالله التوفيق ان من مال الى أحد هذه  
الوجوه في مكان ثم تركه في مثل ذلك المكان وأخذ بالوجه الآخر مقلداً أو مستحسناً فما دام لم يوقف  
على تناقضه وفساده حكمه معذور مأجور حتى اذا وقف على ذلك فمادى فهو متبع لهواه (الوجه الثالث)  
ان يتعلق بحديث ضعيف لم يبين له ضعفه أو بحديث مرسل أو ادعى ترجيحاً في راوي حديث صحيح  
أما بتدليس أو نحوه أو ادعى ان الناقل أخطأ فيه — فنعتقد صحة ما ذكر من ذلك فهو معذوره أجور  
فاذا ترك في مكان آخر مثل ذلك الحديث أورد مرسل آخر لارساله فقط وأخذ بحديث آخر فيه من  
التعليل كما في الذي قد رده في مكان آخر ووقف على ذلك فهو متبع لهواه لا قدمه على الحكم في الدين  
لما قد شهد لسانه بطلانه وان لم تقطع بأنه مخطئ لا يمكن أن يكون قد صادف الحق ، فان قال قائل كيف  
يقولون فيمن بلغه نص قرآن أو سنة صحيحة بخبر ليس من باب الأمر الا انه قد جاء ذلك الخبر في نص  
آخر باستثناء منه أو زيادة عليه ولم يبلغه النص الثاني — جوابنا وبالله تعالى التوفيق ان هذا بخلاف الأمر  
لأن الأوامر قد ترد ناسخاً بعضها بعضاً فيلزمه ما بلغه حتى يبلغه ما نسخ به وليس الخبر كذلك بل يلزمنا  
تصديق ما بلغنا من ذلك لأن الله تعالى لا يقول الا الحق — وكذلك رسوله صلى الله عليه وسلم — وعليه  
ان يعتقد مع ذلك ان ما كان في ذلك الخبر من تخصيص لم يبلغه أو زيادة لم تبلغه فهي حق — ولا تقطع  
بتكذيب ما ليس في ذلك الخبر أصلاً وكذلك أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم إذ قال لا تصدقوا أهل  
الكتاب اذا حدثوكم ولا تكذبوهم فتكذبوا بحق أو تصدقوا باطلاً أو كلاماً هذا معناه فهذا حكم الأخبار  
الواردة في الوعظ وغيره وما كان من الاخبار لا يحتمل خلاف نصه صدق كما هو ولزم تكذيب كل  
ظن يخالف نص ذلك الخبر وبالله تعالى التوفيق وهو حسبننا ونعم الوكيل والحديث المذكور أخرجه  
البخاري في صحيحه عن أبي هريرة قال قال أهل الكتاب يقرأون التوراة بالعبرانية ويفسرونها بالعربية  
لأهل الإسلام فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تصدقوا أهل الكتاب ولا تكذبوهم وقولوا آمنا بالله  
وما أنزل — الآية — قال الشراح يعني اذا كان ما يخبرونهم به محتسلاً لئلا يكون في نفس الأمر صدقاً  
تكذبوه أو كذباً فيصدقوه فيقعوا في الحرج

(الفائدة الثامنة عشرة) قد بينا فيما سبق العلوم الشرعية وأقسامها وحد كل واحد منها وذكرنا  
فيه ان علم الحديث ينقسم الى قسمين قسم يتعلق بروايته وقسم يتعلق بدراسته وان العلماء قسموا كل  
واحد منهما الى أقسام سموها كل واحد منها باسم وقد أحيينا الزيادة هنا على ما ذكر هناك فنقول قال:  
بعض المحدثين تنقسم علوم الحديث الآن الى ثلاثة أقسام . الاول حفظ متون الحديث ومعرفة غريبها  
وقتها — وهذا أشرفها موالثاني حفظ أسانيدھا ومعرفة رجالها وتمييز صحيحها من سقيمها —  
وهذا كان هما وقد كفيه المشتغل بالعلم بما صنف فيه وألف من الكتب — فلا فائدة في تحصيل

ما هو حاصل . والثالث جمعه وكتابته وساعده والبحث عن طريقه وطالب العلوم فيه والرجوع الى البلدان لاجل ذلك — والمشتغل بهذا مشتمل عما هو الاصح من العلوم النافعة فضلاً عن العمل به الذي هو المطلوب الاصيل الا أنه لا بأس به لاهل البطالة كما فيه من بقاء سلسلة الاساتذة المتصلة بسيد البشر وقد اعترض عليه بعض العلماء في قوله وهذا قد كفيه المشتغل بالعلم بما صنف فيه وألف من الكتب فقال ويقال عليه ان كان التصنيف في الفن يوجب الاتكالي على ذلك وعدم الاشتغال به فالقول كذلك في الفن الاول فان فقه الحديث وغريبه لا يحصى كم صنف فيه بل لو ادعى مدع ان تصنيفه فيه أكثر من التصنيف في تمييز الرجال والصحيح من السقيم لما كان قوله غير صحيح بل ذلك هو الواقع فان كان الاشتغال بالاول مهما فالاشتغال بالثاني أهم لأنه المراقبة الى الاول فن أدخل به خلط السقيم بالصحيح والمخرج بالمعدل وهو لا يشعر فالحق ان كلا منهما في علم الحديث مهم ولا شك ان من جمعهما حاز القبح المعلي مع قصور فيه ان أدخل بالثالث، ومن أدخل بهما فلا حظ له في اسم الحافظ، ومن أحرز الاول وأدخل بالثاني كان بعيداً من اسم الحديث عرفاً، ومن أحرز الثاني وأدخل بالاول لم يعد عنه اسم الحديث لكن فيه نقص بالنسبة الى الاول ومن جمع الثلاث كان فقهاً محدثاً كاملاً، ومن انقرد بالثاني منهما كان دونه الا ان من اقتصر على الثاني والثالث فهو محدث صرف لاحظ له في اسم الفقيه كما ان من انقرد بالاول فلا حظ له في اسم الحديث ومن انقرد بالاول والثاني قبل يسمى محدثاً فيه بحث اه فان قيل هل يمكن الجمع بين قول هذا الناقد ومن انحواه وقول من قال العلوم ثلاثة علم نضج وما احترق — وهو علم النحو والاصول — وعلم لانضج ولا احترق — وهو علم البيان والتفسير — وعلم نضج واحترق وهو علم الحديث والفقه — يقال نعم يمكن الجمع بينهما بان يراد بنضج العلم كونه قد بين نيانه كافياً بحيث لا يحتاج طالبه الى فرط بناء في تحصيل مطلبه وباختراقه كونه قد استقصى البحث فيه ثم يجوز به الحد فأفغى ذلك الى ذكر كثير مما لا تمس اليه الحاجة إما لكونه مما يفرض فرضاً أو لنحو ذلك حتى يصير الطالب لكثرة المباحث مع عدم معرفته ما يلزم منها مما لا يلزم حاراً في أمره — وهذا المعنى لا يظهر بتمامه في علم الحديث وإنما يظهر في نحو النحو فان فيه كثيراً مما لا تمس اليه الحاجة اليه لاسيما الصحيح التي لا يدل عليها نقل ولا عقل والأولى اخراج علم الحديث من هذا القسم وهذه العبارة وان كانت من قبيل الملمح التي يستحسن في المحاضرة ولا يستقصى البحث فيها الا ان فيها اشارة الى أمر ينبغي الانتباه اليه وهو ان ناضج واحترق من العلوم ينبغي السعي في تنقيحه ليسهل على الطالب تناوله والاستفاد به — وما لم ينضج منها ينبغي السعي في إكمال مباحثه لينضج أو يقرب من النضج — ومن أمعن النظر في هذا الأمر تبين له ان فرط النضج في علم من العلوم لا يفضي الى احتراقه وإنما يفضي في الغالب الى افراد بعض مباحثه بالبحث فإذا اتسع الأمر في مبحث منها صار فناً مستقلاً بنفسه وان كان متفرعاً عن غيره — وكثيراً ما يكون الفن المتفرع من غيره واسع الأطراف جداً قال بعض المحدثين علم الحديث يشتمل على أنواع كثيرة كل نوع منها علم مستقل لو



اتفق الطالب فيه بمجرد ما أدرك نهايته . ولما كان الاستقصاء في العلوم غير ممكن حث العلماء طلابها على  
الاقتصار فيها أو الاقتصاد وقد ذكر في أوائل الاحياء ما يتعلق بهذا الأمر فأحيانا أراد ذلك — قال وان  
تفرغت من نفسك وتطهرها وقدرت على ترك ظاهر الالتم وباطنه وصار ذلك ديدنا لك وعادة متبصرة  
فيك وما أبعد ذلك منك فاشتغل بفروض الكفايات وراع التدريج فيها — فابتدئ بكتاب الله تعالى ثم  
بسنة رسوله صلى الله عليه وسلم ثم بعلم التفسير وسائر علوم القرآن من علم النسخ والمنسوخ والمفصول  
والموصول والحكم والمتشابه وكذلك في السنة ثم اشتغل بالفروع وهو علم المذهب من علم الفقه دون  
الخلاص ثم بأصول الفقه وهكذا الى بقية العلوم على ما يتسع له العمر ويساعد فيه الوقت ولا تستغرق عمرك  
في فن واحد منها طلباً للاستقصاء — فان العلم كثير — والعمر قصير — وهذه العلوم آلات ومقدمات —  
ولست مطلوبة لعيها بل لغيرها — وكل ما يطلب لغيره فلا ينبغي أن ينسى فيه المطلوب ويستكثر منه —  
فاقتصر من شائع علم اللغة على ما يفهم به كلام العرب وتنطق به — ومن غريبه على غريب القرآن وغريب  
الحديث — ودع التعمق فيه : واقتصر من علم النحو على ما يتعلق بالكتاب والسنة فما من علم إلا وله  
اقتصار واقتصاد واستقصاء ونحن نشير اليها في التفسير والحديث والفقه والكلام لتقيس بها غيرها . فالإقتصار  
في التفسير ما يبلغ ضعف القرآن في المقدار كما صنفه الواحدي النيسابوري وهو الوجيز . والاقتصاد ما يبلغ  
ثلاثة أضعاف القرآن كما صنفه من الوسيط فيه — وما وراء ذلك استقصاء مستغنى عنه فلا مرد له الى  
إنهاء العمر . وأما الحديث فالإقتصار فيه تحصيل ما في الصحيحين بتصحيح نسخة على رجل خير بعلم متن  
الحديث . وأما حفظ أسامي الرجال فقد كفت فيه بما تحمله عنك من قبلك - ولك ان تعول على كتبهم —  
وليس يلزمك حفظ متون الصحيحين — ولكن تحصيله تحصيلاً تقدر منه على طلب ما تحتاج اليه عند الحاجة :  
وأما الاقتصاد فيه فإن تضيف اليهما ما خرج عنهما مما ورد في المسندات الصحيحة : وأما الاستقصاء فما  
وراء ذلك الى استيعاب كل ما نقل من الضعيف والقوي والصحيح والسقيم مع معرفة الطرق الكثيرة  
في النقل ومعرفة أحوال الرجال وأسمائهم وأوصافهم . وأما الفقه فالإقتصار فيه على ما يحويه مختصر المزني  
وهو الذي رتبناه في خلاصة المختصر ، والاقتصاد فيه ما يبلغ ثلاثة أمثال وهو القدر الذي أوردناه في  
الوسيط من المذهب ، والاستقصاء ما أوردناه في البسيط الى ما وراء ذلك من المطولات . وأما الكلام  
فالمقصود فيه حماية المعتقدات التي تقاها أهل السنة عن السلف الصالح لا غير — وما وراء ذلك طلب لكشف  
حقائق الأمور من غير طريقها . — ومقصود حفظ السنة تحصل رتبة الاقتصار منه بمعتقد وجيز وهو  
القدر الذي أوردناه في كتاب قواعد العقائد من جملة هذا الكتاب : والاقتصاد فيه ما يبلغ قدر مائة  
ورقة — وهو الذي أوردناه في كتاب الاقتصاد في الاعتقاد - ويحتاج اليه لمناظرة مبتدع ومعارضة  
بتدعته بما يفسدها وينزعها عن قلب العامي — وذلك لا ينفع الا مع العوام قبل اشتداد تعصبهم — وأما  
المتدع بعد أن يعلم من الجدل ولو شيئاً يسيراً فقلما ينفع معه الكلام . هـ ومن فروع علم الحديث علم ناسخ

الحديث ومنسوخه — وهو داخل في علم تأويل مختلف الحديث — وأفرده عنه لقرطبة الغاية به فليهم  
انتقوا على أنه من أهم علوم الحديث — . والمشهور أنه فن وعلم المسلك وذهب بعضهم إلى أن الخطب في  
معرفة سهل وما وقع لكثير ممن ألف فيه من ادخال كثير مما ليس منه فيه ليس ناشئ من وعور ذميلة  
بل لعدم وقوفهم على جميع ما يلزم في معرفته قال بعض الحديثين: هذا النوع وإن تعلق بعلم الحديث فهو باطل  
الفقه أشبه . ومن فروع علم الحديث معرفة أسباب ورود الحديث وقد صنف فيه بعض العلماء وقد جرت  
عادة أكثر شراح الحديث التعرض لذلك إذا كان للحديث سبب ووقفوا عليه كما أنهم كثيراً ما يتعرضون لغير  
ذلك مما يهم الطالب معرفة غير أنه يتقيد على كثير منهم أمر وهو أنهم كثيراً ما يدخلون في معنى الحديث ما لا يدل  
عليه الحديث وقد وقع مثل ذلك لكثير من المفسرين أيضاً وقد حذر من ذلك بعض المحققين منهم فقال ينبغي  
للمفسر أن لا يحمل لفظ الكتاب العزيز ما لا يحتمل لئلا يذهب إلى الله سبحانه أشياء لم يلفظ لفظ كتابه عليها .  
فالتفسير في الحقيقة إنما هو شرح اللفظ المستعمل عند السامع بما هو واضح عنده بما يردفه أو يقاربه أو له دلالة  
عليه بأحدى طرق الدلالات هذا وفيما ذكرناه كفاية لمن أراد الاقتصار والاقتصاف في هذا الفن . وقد أحيانا لنحجم  
هذا الكتاب بمقالة متممة لما نحن فيه الآن ومذكورة بما يتناف من قبل وهي للعلامة محمد الدين الماركا بن  
الأثير وقد أوردتها في خطبة كتابه جامع الأصول لأحاديث الرسول فقال :

وبعد فإن شرف العلوم يتفاوت بشرف مدلولها ، وقد زها بعظم بعظم محصلها ، ولا خلاف عند  
ذوي البصائر أن أجملها ما كانت الفائدة فيه أعم ، والنفع به أتم ، والسادة باقتناؤه أدوم ، والإنسان يتحصنه  
الزم : — كعلم الشريعة الذي هو طريق السعداء ، إلى دار البقاء : ما سلكه أحد إلا اهتدى — ولا  
استمسك به من خاب — ولا تجنبه من رشد : فما أمتع جناب من احتسب بحجاءه ، وأرغد مأب من أزدان  
بحلاه — وعلوم الشريعة على اختلافها تنقسم إلى فرض وفل — والفرض ينقسم إلى فرض عين وفرض  
كفاية — . ولكل واحد منها أقسام وأنواع — بعضها أصول — وبعضها فروع — وبعضها مقدمات —  
— وبعضها متممات — . وليس هذا موضع تفصيلها — إذ ليس لنا بفرض — إلا أن من أصول فروع  
الكفايات علم أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم . وآثار أصحابه رضي الله عنهم التي هي ناي أدلة  
الأحكام — . ومعرفة أمر شريف وشأن جليل — لا يحيط به إلا من هذب نفسه بمطالعة أوامر الشرع  
ونواهيها — وأزاح الزيف عن قلبه ولسانه ، وله أصول وأحكام وقواعد وأوضاع وأصطلاحات ذكرها  
العلماء وشرحها المحدثون والفقهاء — يحتاج طالبه إلى معرفتها والوقوف عليها — بعد تقديم معرفة اللغة  
والاعراب اللذين هما أصل لمعرفة الحديث وغيره — لورود الشريعة المطهرة بلسان العرب . وتلك الأشياء  
كالعلم بالرجال وأسابيهم وأسابيهم وأعمارهم ووقت وفاتهم — والعلم بصفات الرواة وشرائطهم التي يجوز  
معا قبول روايتهم — والعلم بمسند الرواة وكيفية أخذهم الحديث ونسبهم طرقه — والعلم بلفظ الرواة  
وإيرادهم ما سمعوه وإيصاله إلى من يأخذه عنهم وذكر مراتبه — والعلم بجواز نقل الحديث بالمعنى

ورواية بعضه والزيادة فيه وإضافة ما ليس منه إليه وانفراد الثقة بزيادة فيه — والعلم بالمسند وشرائطه والعالي منه والنازل — والعلم بالمرسل وانقسامه إلى المتقطع والموقوف والمعضل وغير ذلك — واختلاف الناس في قبوله ورده — والعلم بالجرح والتعديل وجوازها ووقوعها وبيان طبقات المجروحين — والعلم بأقسام الصحيح من الحديث والكذب — وانقسام الخبر إليهما وإلى الغريب والحسن وغيرهما — والعلم بأخبار التواتر والآحاد والناسخ والمنسوخ وغير ذلك مما تواضع عليه أئمة الحديث — وهو يتهم متعارف من أئمتها أني دار هذا العلم من بابها وأحاط بها من جميع جهاتها ، وبقدر ما يفوته منها تنزل عن الغاية درجته ، وتخط عن النهاية رتبة — إلا أن معرفة التواتر والآحاد والناسخ والمنسوخ وإن تملكت بعلم الحديث فإن الحديث لا يفتقر إليها لأن ذلك من وظيفة الفقيه — لأنه يستنبط الأحكام من الأحاديث — فيحتاج إلى معرفة التواتر والآحاد والناسخ والمنسوخ ، وأما الحديث فوظيفته أن ينقل ويروي ما سمعه من الأحاديث كما سمعه — . فإن تصدى لما رواه فزيادة في الفضل وكما في الأخبار : جمعنا الله وإياكم معشر الطالبين على قبول الدليل — . وأهملنا وإياكم الاقتداء بالسلف الصالح من الأئمة الأوائل ، وأحلنا وإياكم من العلم النافع أعلى المنازل ، ووقفنا وإياكم للعمل بالعالي من الحديث والنازل . أنه سميع الدناء تحقيق بالإجابة .

يقول مؤلف هذا الكتاب الموسوم «بتوجيه النظر إلى أصول الأثر» — طاهر بن صالح بن أحمد الجزائري وفقه الله سبحانه ما يجب من قول وعمل : قد وقع الفراغ من إتمامه في سحر ليلة الأربعاء لثلاث هيت من ذي القعدة من شهر سنة ألف وثلاثمائة وثمانية وعشرين من الهجرة — وذلك في مدينة مصر . والحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى

﴿ يقول متم تصحيحه العبد المسكين محمد أمين ﴾

إليك اللهم يصعد الحكيم الطيب ، والعمل الصالح يرفع اليك ، بحمدك على أن وفقنا  
لطبع هذا السفر الجليل ، والأثر الذي ليس له في بابة مشيل : ألا وهو كتاب ﴿ توجيه النظر  
إلى أصول الأثر ﴾ من أحسن تأليف من سارت يذكره الركب ، ومحاسن من اعترف  
بفضله القاصي والدان ، العلامة المحقق ، والدراكة المدقق ، أستاذنا بل أستاذ الكل الشيخ  
« طاهر أفندي » الجزائري الدمشقي ، متع الله العلم والوجود بحياته ، ووفقنا لاتباع  
إرشاداته ، وكان تمام طبعه ، وحسن وضعه ، في أوائل السنة التاسعة والعشرين

بعد الثلاثمائة والألف ، من هجرة سيد الخلق المبعوث على أكمل

وصف ، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم وذلك

في « المطبعة الجمالية » ، الكاشفة بحارة

الروم بمصر المحمية ، والحمد



## ﴿ كتاب توجيه النظر ﴾

| صفحة                                                                                                  | صفحة                                                                                                                 |
|-------------------------------------------------------------------------------------------------------|----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| ١١                                                                                                    | ٢                                                                                                                    |
| مطلب في ان أبا هريرة كان من المكثرين لرواية الحديث والكلام على ذلك                                    | الفصل الأول في بيان معنى الحديث                                                                                      |
| ١٢                                                                                                    | ٤                                                                                                                    |
| مطلب في ان الصحابين أبي بكر وعمر أول من احتاطا للتثبت في قبول الاخبار وتبهما في ذلك علي رضي الله عنهم | مطلب في ذكر شيء مما روى في قدر حفظ الحفاظ                                                                            |
| ١٣                                                                                                    | ٥                                                                                                                    |
| مطلب في ان المحدث يجب عليه مراعاة حال من يحدثه                                                        | مطلب في الاعتراض على الذين ينقلون في كل مسألة الاقوال التي يقفوا عليها . ورد هذا الاعتراض وبيان ما في ذلك من الفوائد |
| ١٤                                                                                                    | ٥                                                                                                                    |
| استطرد لذكر بعض أحاديث متشابهة والكلام عليها                                                          | الفصل الثاني في سبب جمع الحديث في الصحف وما يناسب ذلك                                                                |
| ١٥                                                                                                    | ٧                                                                                                                    |
| تتميم لهذا المطلب في أن جمهور الصحابة كانت تتروى في أمر الرواية                                       | مطلب في أول من أمر بكتب الحديث عمر ابن عبد العزيز                                                                    |
| ١٦                                                                                                    | ٧                                                                                                                    |
| مطلب في اراد فصل لابن حزم أوردته في كتاب الاحكام للرد على من ذم الاكثار من الرواية                    | مطلب في أول من جمع الحديث بالامصار                                                                                   |
| ١٩                                                                                                    | ٨                                                                                                                    |
| الفصل الرابع في تمييز علماء الحديث ما ثبت منه مما لم يثبت وفيه فوائد                                  | مطلب في أول من رأى أفراد أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم في المسانيد                                                 |
| ٢٠                                                                                                    | ٨                                                                                                                    |
| الفائدة الأولى في معنى الاصطلاح والكلام عليه                                                          | مطلب في أن التأليف ابتداء في عصر الصحابة                                                                             |
| ٢٠                                                                                                    | ٩                                                                                                                    |
| الفائدة الثانية في الكلام على تعريف علم الأثر                                                         | مطلب فيما ذكره ابن السديم عن خزنة كتب رآها وفيها خطوط الصحابة والتابعين                                              |
| ٢١                                                                                                    | ٩                                                                                                                    |
| الفائدة الثالثة في تقسيمهم هذا العلم الى قسمين وكل قسم منهما الى أقسام والكلام على ذلك                | مطلب في الكلام على الحديث الوارد في منع كتابة ما سوى القرآن وبيان الأحاديث التي وردت في اجازة ذلك                    |
| ٢٢                                                                                                    | ١٠                                                                                                                   |
| استطرد لتقل ما حكاه صاحب ارشاد القاصد عن قسمي دراية الحديث وروايته أثناء بيانه                        | الفصل الثالث في ثبت السلف في أمر الحديث خشية أن يدخل فيه ما ليس منه                                                  |

- للعلوم الشرعية
- ٢٤ الفائدة الرابعة في أن الاستناد من الدين والكلام عليه لغة واصطلاحاً
- ٢٥ الفائدة الخامسة في أنه لا يؤخذ بالحديث إلا إذا كانت رواه موصوفين بالعدالة والضبط وإن العدالة وحدها غير كافية
- ٢٦ الفائدة السادسة في العدالة وحدها وإن الوقوف على رسمها من أصعب الأشياء ونقل كلام العلماء في ذلك
- ٢٨ تمة لهذه الفائدة في معنى العدالة لغة والكلام على المروءة
- ٢٩ فصل من مقالة لابن تيمية في العدالة والعدل جرى فيها منهج من يقول برعاية المصالح في الأحكام
- ٣٠ الفائدة السابعة في أن العدالة كالضبط قبل زيادة والنقصان خلافاً لمذهب الجمهور القائلين بخلافه
- ٣١ استدراك من كتاب الأحكام في أصول الأحكام لابن حزم في صفة من يلزم قبول نقله
- ٣٢ نبه في تعريف الضابط والثقة من الرواة
- ٣٣ الفصل الخامس في أقسام الخبر — وفيه مسائل مهمة تتعلق بهذا البحث
- ٣٤ المسألة الأولى في الكلام على خبر التواتر ومعنى قولهم لا بد في الخبر المتواتر من استواء الطرفين
- ٣٥ المسألة الثانية في خبر الآحاد وانقسامه إلى مشهور وغير مشهور
- ٣٦ المسألة الثالثة في انقسام غير المشهور إلى عزيز وغريب والكلام عليهما
- ٣٧ المسألة الرابعة في أن الخبر قد يعتز به أسباب فيضعف
- وأصله قوي وبالعكس مع الرد على السنية لا نكارهم أفادة المتواتر العلم اليقيني
- ٣٨ المسألة الخامسة في الكلام على عدد الخبرين التي يصح به الخبر أن يكون متواتراً ونقل كلام علماء الأصول بذلك
- ٤١ المسألة السادسة في أن ابن حزم له في تقسيم الخبر وتعريف أقسامه مسلماً آخر — من ذلك ما قاله في كتاب الأحكام
- ٤٥ مطلب وبما قاله في كتاب الملل والنحل في ذلك
- ٤٦ المسألة السابعة في تقسيم التواتر إلى لفظي ومعنوي والكلام عليهما
- ٤٧ مطلب في أن المتواتر في السنة المعنى دون اللفظ وفيه الكلام على حديث إنما الأعمال بالنيات وحديث من كذب على الحديث
- ٤٩ مطلب في أن المتواتر لا يبحث فيه عن رواه بخلاف ما ورد بأسانيد كثيرة
- ٥٠ المسألة الثامنة في ذكر شروط اشتراطها بالنسبة للمتواتر زيادة على ما شرطه الجمهور
- ٥٢ مطلب في الكلام على رواية الكافر الذي لا يكون من أهل القبلة
- ٥٥ مطلب في إيراد عبارات شتى في بحث الخبر تتضمن جملة فوائد
- ٥٦ مطلب فيما ذكره الأصوليون في أنه صلى الله عليه وسلم هل كان متعبداً بشرع من قبله
- ٥٧ المسألة التاسعة في الكلام على الشبه التي يوردها منكري أفادة المتواتر العلم اليقيني
- ٥٨ مطلب وبما يورده من ذلك قصة حلب المسيح

| صحيحه                                                                                | صحيحه                                                                                         |
|--------------------------------------------------------------------------------------|-----------------------------------------------------------------------------------------------|
| عليه السلام                                                                          | صحيحه                                                                                         |
| ٦٤ الفصل السادس في أقسام الحديث                                                      | ٨٦ الفائدة الثانية في شرط البخاري ومسلم                                                       |
| ٦٥ مطلب في معنى السند والاسناد والمسند                                               | ٨٨ فصل في بيان شروط البخاري وموضوعه                                                           |
| ٦٦ مطلب أن للعلماء في معنى المسند ثلاثة أقوال                                        | ٩١ الفائدة الثالثة في أن الشيخين لم يستوعبا الصحيح ولا الزما ذلك                              |
| ٦٧ مطلب في تعريف المتصل والمرفوع والموقوف                                            | ٩٣ تمة في بيان عدد أحاديث الصحيحين                                                            |
| ٦٨ مطلب في أن الحديث عند أهله ثلاثة أقسام صحيح وحسن وسقيم                            | ٩٥ الفائدة الرابعة فيما انتقد عليها والجواب عن ذلك                                            |
| ٦٩ المبحث الأول في الحديث الصحيح والكلام عليه                                        | ٩٦ مطلب فيما جاء من ذلك في كتاب الصلاة                                                        |
| ٧٠ مطلب في تقسيم الحديث الصحيح إلى عشرة أقسام خمسة متفق عليها وخمسة مختلف فيها       | ٩٧ مطلب فيما جاء من ذلك في كتاب الجنائز                                                       |
| ٧١ مطلب في ذكر شروط الصحيح مختلف فيها                                                | ٩٧ مطلب فيما جاء من ذلك في كتاب البيوع                                                        |
| ٧٢ زيادة عن ما تقدم                                                                  | ٩٨ مطلب فيما جاء من ذلك في كتاب الجهاد                                                        |
| ٧٣ مطلب في أن الحديث الصحيح لا يعرف برواية                                           | ٩٩ مطلب فيما جاء من ذلك في أحاديث الأنبياء                                                    |
| الثقات فقط وإن قائل ذلك أنفسوا إلى فرق                                               | ٩٩ مطلب فيما جاء من ذلك في كتاب اللباس                                                        |
| ٧٤ الفرق الأولى فرقة جل همها النظر في الاسناد                                        | ١٠٠ مطلب في سياق أسماء من طعن فيه من رجال البخاري مرتباً على حروف المعجم                      |
| ٧٥ الفرق الثانية فرقة جل همها النظر في نفس الحديث                                    | ١٠٦ استطراد لذكر طرف من أخبار عمرو بن عبيد المعتزلي وروايته حديث من حمل علينا السلاح فليس منا |
| ٧٦ وصل في الكلام على المرجحة والمنزلة وشي من قوائدهم                                 | ١١٣ صلة تم بها هذه الفائدة في أن الجرح والتعديل من أهم ما يعني به أهل الأثر                   |
| ٧٧ مطلب في عبارات للاختولين في مبحث التخصيص                                          | ١١٧ تبيين فيما ينبغي للجراح في المواضع التي يتعين عليه فيها الجرح                             |
| ٨٠ مطلب وبما ذكره ابن حزم من هذا الباب في كتاب الأحكام                               | ١١٨ مطلب للتاريخ بمعنى التعريف بالوقت الذي حصلت فيه الحادثة فوائده                            |
| ٨٢ الفرق الثالثة فرقة جعلت همها البحث عما يصح من الحديث وفيه ملححة من ملح هذا المبحث | ١١٩ الفائدة الخامسة في درجة أحاديث الصحيحين                                                   |
| ٨٣ مطلب في اعتراضات على تعريف الصحيح مع الجواب عنها                                  | في الصحة                                                                                      |
| ٨٥ فوائده تتعلق بمبحث الصحيح — الفائدة الأولى                                        | ١٢١ مطلب في ربحان كتاب البخاري على كتاب                                                       |
| في أن أول من نسب في الصحيح مجرد البخاري                                              |                                                                                               |

| نخبة                                             | صيفة                                              |
|--------------------------------------------------|---------------------------------------------------|
| ١٦٣ النوع الاول من هذه العلوم معرفة عالي الاسناد | مسلم والكلام في ذلك                               |
| ١٦٤ النوع الثاني معرفة العلم بالنازل من اسناد    | ١٢٥ نسبة في ان اهل الصنعة يجمعون على ان الاخبار   |
| ١٦٤ النوع الثالث معرفة صدق المحدث واقباله        | التي اشتغل عليها الصحيحان مقطوع بصحة              |
| ١٦٤ النوع الرابع معرفة المسانيد من الاحاديث      | أصولها ومتونها                                    |
| ١٦٥ النوع الخامس معرفة الموقوفات من الروايات     | ١٢٦ مطلب في الكلام على قولهم ان الاجماع على       |
| ١٦٥ النوع السادس معرفة الاسانيد التي لا يذكر     | العمل بموجب الخبر يدل على صحة الخبر وتنازع        |
| سندها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم            | العلماء في ذلك                                    |
| ١٦٦ النوع السابع معرفة الصحابة على مراتبهم       | ١٣٧ الفائدة السادسة فيما يتعلق بالصحيح الزائد على |
| ١٦٦ النوع الثامن معرفة المراسيل المختلف          | الصحيحين وفيه بيان المصنفات في الصحيح             |
| في الاحتجاج بها                                  | المجرد والكلام على مستدرك الحاكم                  |
| ١٦٧ النوع التاسع معرفة المنقطع من الحديث وهو     | ١٤١ مطلب في المستخرجات على الصحيحين               |
| غير المرسل                                       | ١٤٢ مطلب في حكم الزيادات الواقعة في المستخرجات    |
| ١٦٨ النوع العاشر معرفة المسانيد من الاسانيد      | ١٤٥ المبحث الثاني في الحديث الحسن                 |
| ١٦٨ النوع الحادي عشر معرفة الاحاديث المعقنة      | ١٤٨ فوائد تتعلق بمبحث الحديث الحسن -- الفائدة     |
| ١٦٨ النوع الثاني عشر معرفة المعضل من الروايات    | الاولى في ان بعض الاحاديث يعرض لها ما رفعها       |
| ١٧٠ النوع الثالث عشر معرفة المدرج من حديث        | من درجتها الى الدرجة التي فوقها                   |
| رسول الله صلى الله عليه وسلم من كلام الصحابة     | ١٥٠ الفائدة الثانية في بيان الكتب التي يهتدى بها  |
| ١٧٣ النوع الرابع عشر معرفة التابعين              | الى معرفة الحديث الحسن                            |
| ١٧٥ النوع الخامس عشر معرفة اتباع التابعين        | ١٥٢ مطلب في حكم المراسيل                          |
| ١٧٥ النوع السادس عشر معرفة الاكابر الرواة عن     | ١٥٢ مطلب في كتاب السنن لابي داود                  |
| الاضاغر                                          | ١٥٣ مطلب وأما كتب المسانيد فهي دون كتب السنن      |
| ١٧٦ النوع السابع عشر معرفة أولاد الصحابة         | ١٥٤ مطلب في الكلام على مسند الامام أحمد بن حنبل   |
| ١٧٦ النوع الثامن عشر معرفة الجرح والتعديل        | ١٥٨ الفائدة الثالثة في معنى قول الترمذي هذا حديث  |
| ١٧٧ النوع التاسع عشر معرفة الصحيح والسقيم        | حسن صحيح ونحو ذلك                                 |
| ١٧٨ النوع العشرين معرفة فقه الحديث               | ١٦٢ مطلب في تلخيص المصنف كتاب علوم الحديث         |
| ١٧٨ النوع الحادي والعشرين معرفة ناسخ الحديث      | للحاكم أبي عبد الله النيسابوري                    |
| من منسوخه                                        | ١٦٢ خطبة الكتاب ومقدمته                           |



| تحقيقه                                                                                    | تحقيقه                                                                                                                 |
|-------------------------------------------------------------------------------------------|------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| ١٧٩ النوع الثاني والعشرين معرفة الالفاظ الغريبة في المتون                                 | ١٨٩ والتابعين وأتباعهم ليس لكل واحد منهم الراو النوع الثامن والثلاثين معرفة قبائل الرواة من الصحابة والتابعين وأتباعهم |
| ١٧٩ النوع الثالث والعشرين معرفة المشهور من الحديث والمشهور غير الصحيح                     | ١٩١ النوع التاسع والثلاثين معرفة انساب الحديث من الصحابة وغيرهم                                                        |
| ١٨٠ النوع الرابع والعشرين معرفة الغريب من الحديث                                          | ١٩١ النوع الاربعين معرفة أسامي الحديث                                                                                  |
| ١٨١ النوع الخامس والعشرين معرفة الأفراد من الأحاديث                                       | ١٩٢ النوع الحادي والاربعين معرفة الكنى للصحابة والتابعين وأتباعهم                                                      |
| ١٨١ النوع السادس والعشرين معرفة المدلسين                                                  | ١٩٢ النوع الثاني والأربعين معرفة بلدان رواة الحديث وأوطانهم                                                            |
| ١٨٣ النوع السابع والعشرين معرفة علل الحديث                                                | ١٩٣ النوع الثالث والأربعين معرفة الموالي وأولاد الموالي من رواة الحديث في الصحابة والتابعين وأتباعهم                   |
| ١٨٣ النوع الثامن والعشرين معرفة انشاء من الروايات                                         | ١٩٤ النوع الرابع والأربعين معرفة أعمار الحديث من ولادتهم الى وقت وفاتهم                                                |
| ١٨٣ النوع التاسع والعشرين معرفة سنن لرسول الله صلى الله عليه وسلم يعارضها مثلها           | ١٩٥ النوع الخامس والأربعين معرفة القاب الحديثين                                                                        |
| ١٨٤ النوع الثلاثين معرفة الاخبار التي لا معارض لها بوجه من الوجود                         | ١٩٥ النوع السادس والأربعين معرفة رواية الاقران من التابعين وأتباعهم                                                    |
| ١٨٤ النوع الحادي والثلاثين معرفة زيادة الفاظ فقهاء في أحاديث يتفرد فيها بالزيادة راو واحد | ١٩٥ النوع السابع والأربعين معرفة المتشابه في قبائل الرواة وبلدانهم وأسماهم وكنائهم وحنائهم                             |
| ١٨٤ النوع الثاني والثلاثين معرفة مذاهب الحديثين                                           | ١٩٧ النوع الثامن والأربعين معرفة مغازي رسول الله صلى الله عليه وسلم وسراياه وبعوثه وكتبه                               |
| ١٨٥ النوع الثالث والثلاثين مذكرة الحديث والتميز بها والمعرفة عند المذاكرتين الصدوق وغيره  | ١٩٩ النوع التاسع والأربعين معرفة الأئمة الثقات المشهورين من التابعين وأتباعهم                                          |
| ١٨٦ النوع الرابع والثلاثين معرفة التصحيقات في المتون                                      | ١٩٩ النوع الحسين معرفة جمع الأبواب التي يجمعها أصحاب الحديث                                                            |
| ١٨٦ النوع الخامس والثلاثين معرفة تصحيقات الحديث في الاسانيد                               | ٢٠٠ النوع الحادي والحسين معرفة جماعة من الرواة                                                                         |
| ١٨٧ النوع السادس والثلاثين معرفة الاخوة والاختات من الصحابة والتابعين وأتباعهم            |                                                                                                                        |
| ١٨٨ النوع السابع والثلاثين معرفة جماعة من الصحابة                                         |                                                                                                                        |

| صفحة                                                 | صفحة                                                |
|------------------------------------------------------|-----------------------------------------------------|
| ٢٧١ بيان علل أخبار رويت في الطهارة                   | لم يحتج بحديثهم ولم يسقطوا                          |
| ٢٧٢ باب علل أخبار رويت في الصلاة                     | ٢٠١ انواع الثاني والخمسين من علوم الحديث معرفة      |
| ٢٧٣ « علل أخبار رويت في الزكاة والصدقات »            | من رخص في العرض على العالم ورآه سماعاً ومن          |
| ٢٧٣ « علل أخبار رويت في الصوم »                      | رأى الكتابة بالاجازة سن بلد الى بلد إخباراً         |
| ٢٧٤ « علل أخبار رويت في المناسك »                    | ومن أنكر ذلك ورأى شرح الحال فيه عند                 |
| ٢٧٤ « علل أخبار رويت في الغزو والسير »               | الرواية                                             |
| ٢٧٤ « علل أخبار رويت في الخنازير »                   | ٢٠٩ صلة مهمة يتعلق معظمها بالصحيح والحسن            |
| ٢٧٥ « علل أخبار رويت في البيوع »                     | ٢١١ تنبيهات — الأول في تعريف التابع والشاهد         |
| ٢٧٥ « علل أخبار رويت في النكاح »                     | من الحديث                                           |
| ٢٧٥ « علل أخبار رويت في الحدود »                     | ٢١٢ التنبيه الثاني انه لا انحصار للمتابعات والشواهد |
| ٢٧٦ « علل أخبار رويت في الأحكام والأقضية »           | في الثقة                                            |
| ٢٧٦ « علل أخبار رويت في اللباس »                     | ٢١٢ التنبيه الثالث في قسمهم خبر الآحاد الى مقبول    |
| ٢٧٧ « علل أخبار رويت في الأطعمة »                    | ومردود وكل منهما الى أقسام                          |
| ٢٧٧ « علل أخبار رويت في أمور شتى »                   | ٢٢٠ مطلب في الشاذ والمحفوظ والمنكر والمعروف         |
| ٢٨١ « علل أخبار رويت في الزهد »                      | ٢٢٦ فوائد تتعلق بمبحث التعارض والترجيح —            |
| ٢٨٢ « علل أخبار رويت في المناسك »                    | الفائدة الأولى في فهم ورود حديثان صحيحان            |
| ٢٨٢ « علل أخبار رويت في الغزو والسير أيضاً »         | متضادان                                             |
| ٢٨٩ صلة تتعلق بالضعيف وهي تشمل على ثلاث              | ٢٢٩ الفائدة الثانية في تعارض النصوص عن ابن حزم      |
| مبائل — المسئلة الأولى اتفق العلماء على انه          | ٢٣٥ الفائدة الثالثة في حكم تعارض الخبران            |
| لا يجوز ذكر الموضوع الا مع البيان                    | ٢٣٨ المبحث الثالث في الحديث الضعيف                  |
| ٢٩٣ المسئلة الثانية قد نشأ من رواية الأحاديث الضعيفة | ٢٤١ مطلب في تقسيم الحديث الضعيف الى أقسامه          |
| من غير بيان لضعفها ضرر عظيم                          | المشهورة على طريقة المحدثين                         |
| ٢٩٧ المسئلة الثالثة في ان العلماء الاعلام قد أنكروا  | ٢٥٢ مطلب في أن الموضوع هو الحديث المكذوب            |
| انكاراً شديداً على الذين يزعمون الاحاديث             | عليه صلى الله عليه وسلم                             |
| الضعيفة من غير بيان لضعفها                           | ٢٥٨ مطلب في أمور ينبغي الانتباه لها                 |
| ٢٩٨ الفصل الرابع في رواية الحديث بالمعنى وما يتعلق   | ٢٦٤ بيان شافى للمعنى من الحديث مختصر من             |
| بذلك                                                 | العلل علل الحديث لابن أبي حاتم الرازي               |

| صفحة | محتوى                                                                                                                                                                                     |
|------|-------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| ٣١٤  | فروع لها تعلق بالرواية بالمعنى - الأولى                                                                                                                                                   |
| ٣٥١  | للعلماء في اختصار الحديث وهو حذف بعضه                                                                                                                                                     |
|      | والاقتصار في الرواية على بعضه أقوال                                                                                                                                                       |
| ٣١٦  | الفرع الثاني إذا روى الحديث بإسناد                                                                                                                                                        |
| ٣٦٠  | ثم أتبعه بإسناد آخر وقال عند انتهائه مثله أو نحوه فهل للراوي عنه أن يقتصر على الإسناد الثاني ويسوق لفظ الحديث المذكور عقب الإسناد الأول أم لا                                             |
| ٣١٩  | استطراد لا ريب مسائل - الأولى في أن صحيح مسلم يرجح على صحيح البخاري في غير ما يتعلق بأمر الصحة                                                                                            |
| ٣٢٢  | المسألة الثانية فيما يتعلق باختصار بعض ألفاظ الأداء في الخط دون النطق                                                                                                                     |
| ٣٢٦  | المسألة الثالثة في الأدب التي تلزم طالب علم الحديث                                                                                                                                        |
| ٣٢٦  | المسألة الرابعة في تقسيم الحديث على حسب مراتب تخرجه وزوانه                                                                                                                                |
| ٣٢٨  | مطلب في تقسيم الأحاديث التي انتقدت على الصحيحين إلى ستة أقسام                                                                                                                             |
| ٣٣٤  | مطلب في الأمر الذي بحث الإمام مسلم إلى تأليف صحيحه فيما أشار إليه بمقدمته                                                                                                                 |
| ٣٣٧  | رجوع إلى المقصود بتميم بحث الرواية بالمعنى                                                                                                                                                |
| ٣٤٤  | فوائد شتى - الفائدة الأولى قد ذكر الحافظ ابن الصلاح طريق نقل الحديث من الكتب المعتمدة التي صحت نسبتها إلى مصنفها                                                                          |
| ٣٤٧  | الفائدة الثانية في تعريف الوجداء بالكسر وأنها قسم من أقسام أخذ الحديث ونقله                                                                                                               |
| ٣٤٩  | الفائدة الثالثة في وجوب معارضة الطالب                                                                                                                                                     |
|      | كتاب بكتاب شيخه                                                                                                                                                                           |
| ٣٥١  | الفائدة الرابعة قد ذكر أهل الفن في مبحث كتابة الحديث وضبطه أموراً مهمة لا يسع الطالب حجبها                                                                                                |
| ٣٦٠  | (تنبيه) فيما يتعلق بكتابة الحوائج ونحوها الخط والتصحيح                                                                                                                                    |
| ٣٦٥  | مطلب في الخط العربي وتدرجه بالتقدي إلى وصوله الكمال الذي عليه الآن                                                                                                                        |
| ٣٧٠  | مطلب في علائم الفصل والكلام على الحركات العربية                                                                                                                                           |
| ٣٧٨  | الفائدة الخامسة رأى الكثيرون من أهل النبل المولعين في العربية وما يتعلق بها من خط وغيره أنه ينبغي أن يوضع في هذا العصر علائم للحركات المشوبة ليكون الخط العربي وافياً بالغرض فيه          |
| ٣٨٢  | الفائدة السادسة قد علمت أنه قد انتقد على أكثر كتاب العربية عدم وضعهم علائم للوقف في أكثر الأحيان حتى صار القاري لا سيما إن كان يقرأ بسرعة لا يدري أين يقف وفيه الكلام على الوقف والابتداء |
| ٣٨٨  | تنبيهات - الأولى يغتفر في طول الفواصل والقصص والجلل المعترضة ونحو ذلك ما لا يغتفر في غيرها                                                                                                |
| ٣٨٩  | التنبيه الثاني قد يختلف الوقف باختلاف الأعراب أو القراءة                                                                                                                                  |
| ٣٨٩  | التنبيه الثالث لا يقوم بأمر الوقف حق القيام إلا نحوي بارع في علم التفسير                                                                                                                  |

| صفحة | محتوى                                             |
|------|---------------------------------------------------|
| ٣٩٠  | التيه الرابع في ان الحديثين يحصلون بين            |
| ٣٩٢  | الحديثين دائرة                                    |
| ٣٩٨  | الفائدة السابعة ينبغي ان يتخذ لأجل الوقت          |
| ٤٠٠  | أربع علامات والكلام عليها تفصيلا                  |
| ٤٠٤  | (نبيات) مهمة تتعلق بالسجع أوردها صاحب             |
| ٤٠٥  | الاتقان                                           |
| ٤٠٦  | مطلب في الادماج في الشعر وأمثله                   |
| ٤٠٨  | الفائدة الثامنة تتضمن استطراداً الوجود الترجيح    |
| ٤١٠  | وتقسيمها                                          |
| ٤١١  | الفائدة التاسعة في قولهم بشرط على راوي الحديث     |
| ٤١٢  | أن يكون تام الضبط مع قولهم بتفاوت درجات           |
| ٤١٣  | الصحيح                                            |
| ٤١٤  | بسمه البدعة                                       |
| ٤١٥  | فصل في أن أهل الأهواء هل يدخلون في                |
| ٤١٦  | الاجماع أم لا                                     |
| ٤١٧  | الفائدة الحادية عشر في أن القرآن هو الامام المبين |
| ٤١٨  | الذي لا تنزل بأحد في الدين نازلة الا وفيه الدليل  |
| ٤١٩  | على سبيل الهدى فيها                               |
| ٤٢٠  | الفائدة الثانية عشر في ان علم الحديث ينقسم الى    |
| ٤٢١  | قسمين قسم يتعلق بروايته وقسم يتعلق بدرايته        |
| ٤٢٢  | وفيه زيادة عن ما تقدم في هذا المبحث               |
| ٤٢٣  | خاتمة للكتاب عن كتاب جامع الأصول                  |
| ٤٢٤  | لابن الأثير الجزري                                |